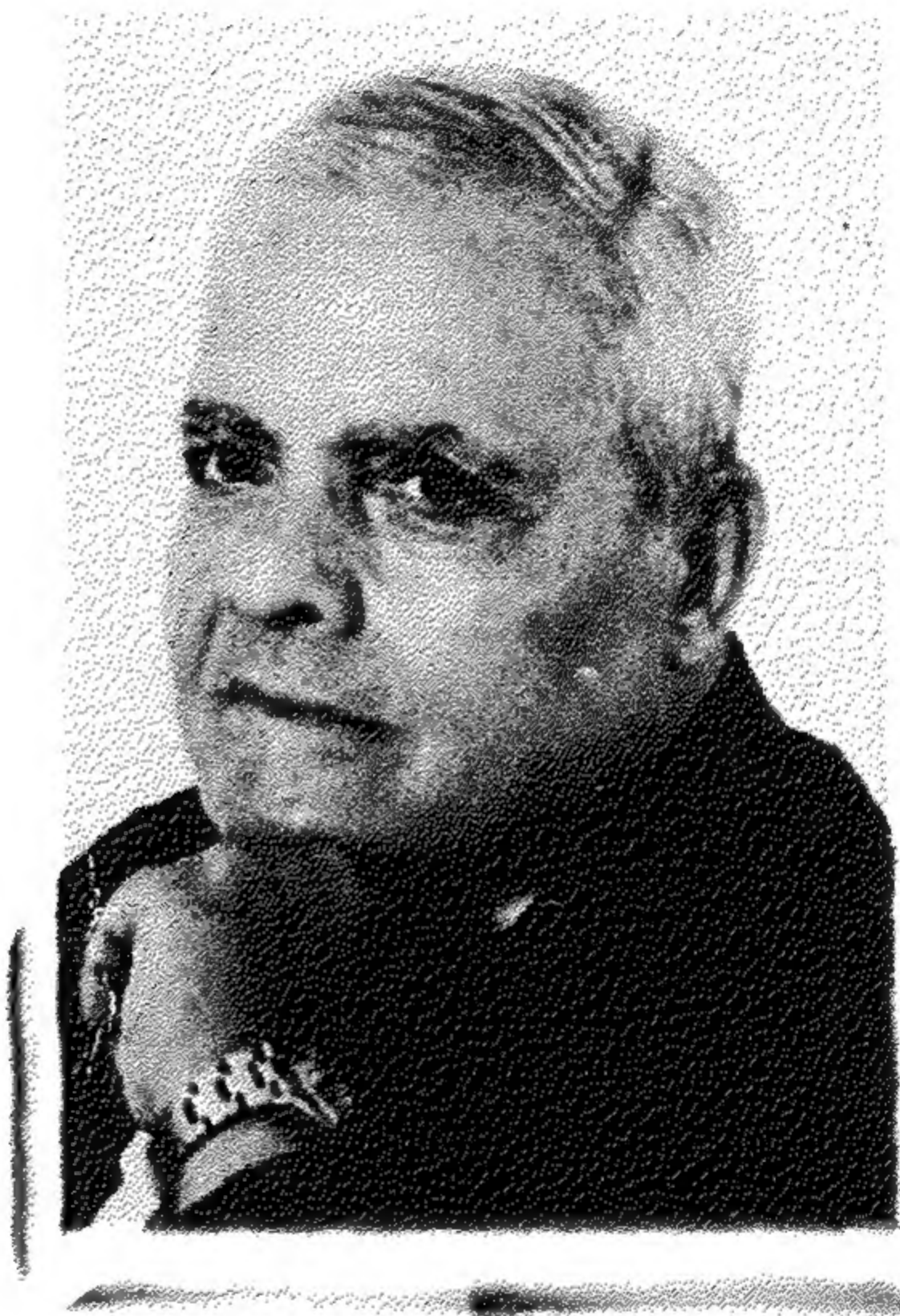


دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر



مقدمة إلى

المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور

يونس لبيب رزق

تحرير

د . لطيفة محمد سالم



اهداءات ٢٠٠٤
مجلس الأعلى للثقافة
القائمة

دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر

مقدمة

إلى المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور

يوانان لبيب رزق

تحرير

د . لطيفة محمد سالم

رقم الإيداع ١٨٣٨٥ / ٢٠٠٣

I.S.B.N.

977-305-602-3

مطابع المجلس الأعلى للآثار

☆ المشاركون

- | | |
|--------------------------|--------------------------------|
| د . أحمد زكريا الشلق | د . عادل حسن غنيم |
| أ . آمنة حجازي عبده | د . عاصم محروس عبد المطلب |
| د . جمال حजर | د . عبد العظيم رمضان |
| د . جمال زكريا قاسم | د . عمر عبد العزيز عمر |
| د . حمادة محمود إسماعيل | د . فاطمة علم الدين عبد الواحد |
| د . خالد الناعية | د . لطيفة محمد سالم |
| د . رفعت السعيد | د . محمد رفعت الإمام |
| د . سعيدة محمد حسن | د . محمد صابر عرب |
| د . السيد علي أحمد فليفل | د . محمد عفيفي |
| أ . صلاح عيسى | د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد |
| د . طلعت إسماعيل رمضان | د . يواقيم رزق مرقص |

☆ أسماء المشاركون مرتبة أبجدياً .

المقنونة

٩	بقلم لطيفة محمد سالم	☆ تقديم ... صاحب الصورة
١٩		☆ السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق
٢٧		☆ المؤلفات
٣٣		☆ الدراسات المهداة
		(أ) باللغة العربية
٣٥		المزور الأول : فتح تاريخ مصر
		☆ د . لطيفة محمد سالم
٣٧		☆ الصحافة المصرية والاتجاه العربى
		١٩٤٥ - ١٩٥٢
		☆ د . عاصم محروس عبد المطلب
٧١		☆ المتفقون وأزمة مارس ١٩٥٤
		☆ د . السيد على أحمد قليفل
١١٩		☆ العلاقات الصينية المصرية فى الإطار الأفريقى
		☆ د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد
١٤٧		☆ الاستثمارات الألمانية فى مصر
		١٨٧١ - ١٩١٨
		☆ د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
١٧٩		☆ تطور الحياة الفنية فى الإسكندرية
		١٨٨٢ - ١٩١٤

- ☆ د . حمادة محمود إسماعيل
٢٠٣ مصر وميثاق الأمم المتحدة
١٩٤٥
- ☆ د . سعيدة محمد حسنى
٢٤٧ التطور التاريخى للحصانة البرلمانية فى مصر
١٨٦٦ - ١٩٥٢
- ☆ د . محمد رفعت الإمام
٢٧٧ الأرمن وصناعة السجائر المصرية
- ٢٩٧ **المحور الثانى : فتح الفجر**
- ☆ د . أحمد زكريا الشلق
٢٩٩ الأحزاب المصرية وحركة التنوير
فى النصف الأول من القرن العشرين
- ☆ د . محمد عفيفى
٣١٧ الجذور التاريخية لفكرة البحر المتوسطية فى مصر
- ☆ د . رفعت السعيد
٣٣٥ ١١ سبتمبر .. ليست بداية وليست نهاية
- ☆ أ . صلاح عيسى
٣٨١ عبد الرحمن الجبرتى
روح مملوكية تصارع الفرنساوية
- ☆ أ . أمنة حجازى عبده
٤١٩ الرواية المصرية فى الربع الأول من القرن العشرين
صفحة من التاريخ الاجتماعى

٤٤١ المهور الثالث : فتح تاريخ العرب

- ٤٤١ ☆ د . جمال زكريا قاسم
٤٤٣ دولة الإمارات العربية المتحدة
من التجارب الوحيدة المعاصرة
☆ د . عبد العظيم رمضان
٤٦٥ الظاهرة الاستعمارية ومواجهتها في العالم العربي
☆ د . طلعت إسماعيل رمضان
٤٨٣ كوردستان العراق
☆ د . محمد صابر عرب
٥١٧ اليعاربة في مواجهة الوجود البرتغالي في الخليج العربي
☆ د . عادل حسن غنيم
٥٥١ الأصول التاريخية للحركة الصهيونية
☆ د . يواقيم رزق مرقص
٥٨١ غروب السلطة المصرية عن السودان بعد عام ١٨٩٩
☆ د . خالد عيد الناغية
٦١١ الأجانب في الإدارة المصرية بالسودان
١٨٧٩ - ١٨٦٣

(ب) باللغة الإنجليزية

- ☆ Prof. Omar Abdel - Aziz Omar
Reassessment of ^cAbbas Hilmi I 5
Viceroy of Egypt (1848 - 1854) .
☆ Prof. Gamal Hagar
Slavery and the Making of an Article 43
in the Anglo - Saudi Treaty of Jeddah, 1927 .



تقديم...

صاحب الصورة

بقلم

د . لطيفة محمد سالم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من المسلم به أن المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق له البصمات الواضحة على التاريخ الحديث والمعاصر ، ليس فقط بكتاباته الأكاديمية الرصينة والتي تشغل رفوف المكتبات في مصر والخارج ، وإنما أيضاً بموهبته المتألقة وبفكره المتيقظ وبحضوره الذكي ويحنكته الطويلة التي ندركها تماماً سواء من خلال سطور المنظومة أم أحاديثه الشيقة الجذابة.

والواقع أنه من الصعب الجزم بانتمائه إلى إحدى مدارس التاريخ المعروفة ، ولكنه يمكن القول إنه التقط بعض الخيوط منها ، وتمكن باقتدار وخبرة من أن ينسج لنفسه صورة تواءمت مع داخله ، وهذا الداخل كانت له طبيعته الذاتية التي تمثلت في تكوينات مختلفة ومتحركة ، نرصد منها :

★ العقلية المتأثرة - إلى حد كبير - بالجانب العلمي الذي يعتمد على الحسابات والنظريات والمقدمات التي تؤدي إلى النتائج.

★ الميل الفلسفي الذي يضع أمامه دائماً علامات الاستفهام ، ويحلل ويقيس الأبعاد ، محاولاً الخروج برأى يكون الأقرب إلى الإقناع.

★ التذوق الفني ، إذ تغمره اللمسات الجمالية التي تغدق عليه حساً عالياً.

★ امتلاك مخزون ثروة من الأنوات لها الأهمية البالغة من حيث الطرق المتشعبة في المعالجة والتناول ، ويدخل تحتها الأسلوب الذي يتسم بالعمق والقوة ، ويبتعد عن التعقيدات والغموض ويتوخى السهولة والبساطة والسلاسة.

★ الحب والإخلاص والوفاء الذي يدخره لمصر ، فهو عاشق ومُتِمِّمٌ بها ، ولهذا

فقد وجه جل عنايته بتاريخها ، فمضى السنوات والسنوات يسترجع الأحداث ، ويعيش معها ويرصدها ويسبر أغوارها بالشوق واللهفة والإيمان بأن القدر هياؤه لهذه المهمة الصعبة ، فوهب نفسه لها على حساب أشياء أخرى. ومصر من جانبها حنت عليه، وأعطته المركز والشهرة ، وأحاطته بالإجلال والتقدير .

ومما لاشك فيه أن هذا التكوين الذى يتسم بتلك الصفات الصافية ، قد بلور شخصية الدكتور يونان العلمية ، وأعطاهما شكلاً له الطابع الخاص . وبعد أن وضع أمام عينيه أن التاريخ هو علم وفن ، أصبح لمؤرخنا من الملامح الجديدة التى تجعله رائداً فى الكتابة التاريخية.

ومن خلال تتبعنا للمؤلفات العديدة ، نجد أن الدكتور يونان لم يحصر نفسه فى اتجاه معين ، وإنما تطرق إلى عدة اتجاهات ، مما أضفى على هذه المؤلفات البريق لذلك التنوع المطلوب.

★ وكانت البداية - كما يذكر صاحب الصورة - سودانية ، ففى أحضان سمنار التاريخ الحديث بكلية آداب جامعة عين شمس ، الذى أسسه ورعاه الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، وفى فترة المد القومى إبّان الستينيات الماضية ، اتفق على أن تكون بلدان العالم العربى محل دراسة أبناء السمنار. وبالطبع فإن السودان له أهميته فى هذا المجال ، بالإضافة إلى علاقته التاريخية مع مصر ، الأمر الذى يصعب معه الفصل فى التاريخ بين البلدين . ووقع الاختيار على الباحث يونان الذى توسم فيه أستاذه التميز ليكون من نصيبه القيام بتلك المهمة ، فرحب بها إذ صادف ذلك هوى فى نفسه . ومن ثم جاءت رسالتا الماجستير والدكتوراة فى تاريخ الجنوب ، الأولى تحت عنوان "العلاقات الخارجية للدولة المهدية (١٨٨٥ - ١٨٩٨)" ، ونوقشت فى يناير ١٩٦٣ ، والأخرى حملت عنوان "السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ - ١٩٢٤)" ، ونوقشت فى يونية ١٩٦٧ .

ولم تنقطع علاقة الدكتور يونان بتاريخ السودان ، فكتب عنه العديد من المؤلفات ،

منها "السودان فى المفاوضات المصرية - البريطانية (١٩٣٠-١٩٣٦)" ، "قضية وحدة وادى النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري (١٩٣٦-١٩٤٦)" ، كما وضع كتاب "مشكلة جنوب السودان" الذى ألفه مع آخرين ، وكانت آخر أعماله فى هذا الميدان كتاب "الثوابت والمتغيرات فى العلاقات المصرية - السودانية". هذا فضلاً عن بحوث فى التاريخ السودانى نُشرت فى مجلة السياسة الدولية ، منها "الثورة والصراع الحزبى فى السودان (أكتوبر ١٩٦٩)" ، "قيام وسقوط المهديّة فى السودان المعاصر (يونية ١٩٧٠)" ، "إيديولوجية الوحدة بين مصر والسودان (أبريل ١٩٧١)".

★ وعنى الدكتور يونان بتاريخ المؤسسات على مستوييها ، الشعبى والدستورى ، وكان وراء تلك العناية شعور بأن التاريخ السياسى قد جار على تاريخ المؤسسات التى تصنع السياسات .

وبالنسبة للمستوى الأول (الشعبى) ، فإنه وضع فيه أربعة مؤلفات عن تاريخ الأحزاب المصرية ، بدأها من وقت مبكر عام ١٩٧٠ بكتاب "الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢-١٩١٤)" ، وصدر له بعد ست سنوات كتاب "الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢" وبعد ثمانى سنوات صدر كتاب ثالث "الأحزاب المصرية (١٩٠٧-١٩٨٤)" ، وأخيراً كتاب "تاريخ الأحزاب المصرية".

وأهمية مثل تلك الأعمال ، أنها بدأت فى وقت كان يتسم بحظر الأحزاب وكل ما يتصل بها حتى المتعلق بتاريخها ، ومن ثم جاء عملاه الأول والثانى فى ظروف تحييطها العقبات ، وبالتالي أصبحت من المراجع الفريدة نتيجة لهذا المناخ.

أما عن المستوى الثانى (الدستورى) ، فقد كتب كتاباً يُعد من الكتب المرجعية فى تاريخ المؤسسات ، وهو "تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣)" ، وكتاباً آخر عن تاريخ "الخارجية المصرية (١٨٢٦-١٩٣٧)" ، وفى السياق نفسه كتب مؤلفاً تحت عنوان "قصة البرلمان المصرى".

ومثل هذا النوع من الدراسات يتطلب إماماً واسعاً ليس بالتاريخ السياسى فقط ، وإنما أيضاً بالتاريخ الاجتماعى والتاريخ الإدارى ، بحكم أن كل ذلك يصب فى نهر المؤسسة ، الأمر الذى تطلب الرجوع إلى الدوريات على نطاق واسع ، هذا من ناحية ، وتطلب فى الوقت ذاته الرجوع إلى الوثائق البريطانية التى نجح فى الحصول عليها من دار الوثائق البريطانية P. R. O. من ناحية أخرى.

وبدا التوجه العربى واضحاً على كتابات الدكتور يونان منذ عام ١٩٧٧ حين ألف مع كل من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب ، والأستاذ السيد ياسين كتاباً بعنوان "الصهيونية والعنصرية" ، كما شارك فى أكثر من عمل فى هذا المضمار ، فكتب عن العلاقات العربية - الأفريقية ، والعلاقات العربية - التركية.

وفى فترة وجوده بالملكة المغربية ، حيث انتهز فرصة إعارته لجامعة محمد بن عبد الله بفاس ، ووفقاً لذات التوجه ، ترجم كتاباً ضخماً عن تاريخ العلاقات الإنجليزية - المغربية حتى عام ١٩٠٠ ، ووضع كتاباً عن تاريخ العلاقات المصرية - المغربية حتى عام ١٩١٢ .

وخلال التسعينيات الماضية ، شارك فى تأليف كتاب "الكويت - وجوداً وحدوداً" ، أيضاً وضع كتاباً تحت عنوان "قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج" ، وكانت آخر مؤلفاته فى ذلك الصدد "موقف بريطانيا من الوحدة العربية (١٩١٩-١٩٤٥)".

ومن هنا يتضح أنه لم يقتصر فى دراساته على أحد جناحي العالم العربى دون الآخر ، إذ تناول الجانبين ، بعد أن رأى أن المكتبة العربية تفتقر إلى مؤلفات عن العلاقات العربية - العربية ، بينما هناك أعمال ضخمة عن العلاقات العربية - الأوربية ، خاصة مع الدول التى استعمرت الوطن العربى.

☆ وفيما يتعلق بالانتماء الوطنى ، فإن الدكتور يونان ، بالإضافة إلى كل الأعمال السابقة ذات الاهتمام المباشر أو غير المباشر بالتاريخ المصرى ، فقد بذل

عناية فائقة فى الكتابة عن شئون مصرىة أخرى ، فاشترك مع آخرين فى وضع كتاب تحت عنوان "حرية الصحافة فى مصر (١٧٩٨-١٩٢٤)" ، وكتاب ثانٍ بعنوان "مصر والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)" ، وألف كتاباً ثالثاً يحمل عنوان "الوفد والكتاب الأسود" .

وكانت عنايته بقضايا الحدود المصرية ظاهرة فى عدد من مؤلفاته ، بدأت فى فترة مبكرة ببحثه المنشور فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٦٧ عن "أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا" ، ثم أصدر مؤلفه "الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية" ، وتبعه - بعد اشتراكه ضمن أعضاء اللجنة القومية العليا لقضية طابا والهيئة المصرية للدفاع فيها - بعمل يروى هذه التجربة بعنوان "طابا - قضية العصر" ، ثم جاء عنوان الكتاب الأخير "مصر المدنية" ليسهم فى هذا الخط.

ولعلّ من حسن حظ مصر ما قدمه من إسهامات وثائقية فى قضية طابا (١٩٨٥ - ١٩٨٨) ، وقد قاده ذلك إلى أن أصبح عضواً فى الوفد المصرى الذى تفاوض مع الجانب السودانى حول حلايب (١٩٩٢ ، ١٩٩٣) ، مما عمّق جذور الاهتمام بالقضايا الوطنية عنده ، سواء ما يتصل بالحدود أم بغيرها.

☆ وتأتى رحلة الدكتور يونان مع الديوان ، تلك التى بدأت أولى خطواتها يوم الخميس ١٥ يولية ١٩٩٣ ، حين نشرت الأهرام أول حلقة من السلسلة التاريخية المعروفة "الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة".

وقد تجاوز الديوان الآن الخمسمائة حلقة ، صدر منها الحلقات التاريخية الممتدة خلال الفترة بين عامى ١٨٧٦ (سنة صدور الصحيفة العتيدة) حتى عام ١٩١٨ (نهاية الحرب العالمية الأولى) فى ثمانية كتب ، تعامل أولها مع الفترة الممتدة بين عامى ١٨٧٦ ، ١٨٨٢ ، والثانى والثالث عن الفترة الممتدة بين عامى ١٨٨٢ ، ١٨٩٢ ، والرابع والخامس عن الفترة الممتدة بين عامى ١٨٩٢ ، ١٩٠٠ ، والسادس والسابع عن الفترة

الممتدة بين مطلع القرن العشرين وقيام الحرب العظمى عام ١٩١٤ ، بينما تناول الأخير فترة تلك الحرب.

ومن الموقع نفسه وفي إطار الديوان ، وضع عملين ، أولهما بمناسبة مرور ١٢٥ عاما على صدور الأهرام تحت عنوان "الأهرام - سنوات التكوين" ، والآخر بمشاركة مع المجلس القومى للمرأة يحمل عنوان "المرأة المصرية بين التطور والتحرر ١٨٧٣ - ١٩٢٣" ، وقد حصل الكتاب الأخير على جائزة أحسن كتاب فى معرض القاهرة الدولى للكتاب لعام ٢٠٠٢ .

ويُجمع الكثيرون على تفرد هذا الديوان ، حقيقة أن استخدام الدوريات كأحد مصادر البحث أمر قديم ، ولكن أن تستخدم دورية بعينها كمصدر لكتابة تاريخ مصر ومعرفة أحداث العالم ، وعلى المستويات المختلفة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والصحفية ، فإنه الأمر الذى اختص به كاتب ديوان الحياة المعاصرة.

★ هذه هى مؤلفات الدكتور يونان ، ومعروف أن كيان الأستاذ الجامعى يرتكز على شقين : الأول إنتاجه العلمى المتميز ، أما الآخر فهو المدرسة التى يضع أساسها ويُقيم قواعدها ، ويضم بين صفوفها التلاميذ الشغوفين بالانتماء لها ، لينهلوا من معارفها ، وبالتالي عندما يشتد عودهم ، يوكل إليهم الدور ليستكملوا المسيرة على الدرب نفسه.

ونجح الأستاذ الكبير فى إعداد هذه المدرسة التى أصبحت لها من الدعامات ما يمكنها من البقاء ، وحرص على تغذيتها ، وضخ الدم الجديد لها من خلال سمنار الثلاثاء الأسبوعى الذى يعقده فى كلية بنات عين شمس ، ودائما ما يتسم ذلك اللقاء بالديمقراطية فى الحوار ، حيث تدور المناقشات فى مناخ هادئ وفعال وإيجابى ، فهناك رأى والرأى الآخر ، بالإضافة إلى ما يلمسه المنتمون إلى السمنار من صفات تتجلى فى شخصية الأستاذ ، فهو الإنسان الذى يمتلك الصدر الرحب ويفيض قلبه بالحنان .

وفى الوقت ذاته ، فإنه الحازم والحاسم والملتزم ، مما يثرى المكان بالأكفة والدفع والاحترام والتقدير الذى يسود الجميع .

ومن هذا المكان ، خرجت الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراة التى أنجزت على يديه ، لتحمل بصماته ، وتشهد على إشرافه الصادق وعطائه الذى لا حدود له . ولم يقتصر هذا الإشراف على كلية بنات عين شمس ، وإنما امتد لكليات أخرى ، كذلك شارك فى اللجان الخاصة بالمناقشة والحكم على رسائل كثيرة بمختلف الجامعات .

ومن منطق نشاطه العلمى وتطبيق منهجه ، فإن له الدور المؤثر والرأى المسموع فى اللجان العلمية الخاصة بترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، علاوة على تقييمه للإنتاج العلمى للمتقدمين إلى تلك اللجان ، وأيضاً لأمثالهم من المتقدمين عن طريق الجامعات العربية .

★ وأخيراً إذا ما عطفنا على الناحية السيكلوجية ، نجد أن الدكتور يونان صاحب ذات متوازنة ورحبة ، يتحلى بالأخلاق الرفيعة والنقاء النفسى والشفافية المرهفة والتسامح وحب الخير والسعى إليه مهما كانت مسالكه صعبة . ويفضل هذه الإمكانيات ، توثقت علاقاته مع الآخرين الذين ارتبطوا به وحافظوا على تلك الصلة ذات الخيوط الحريرية التى ستبقى دائماً وأبداً طالما أن هناك قلوباً تنبض .

وبناء على ما سبق ، تصبح صورة الدكتور يونان محددة المعالم ، إذ استطاعت أن تغوص فى داخله ، وتنقب فى أعماقه ، وبالتالي فإنها أظهرت لنا مرآة صادقة عمّن يكون صاحبها .

★ واحتفاء بهذه الصورة المشرقة والمشرقة ، ومع اقتراب ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣ ، وهو التاريخ الذى يتم فيه عميد المؤرخين السبعين عاماً ، اتفقت الآراء وأجمعت على إصدار كتاب على شرفه بهذه المناسبة السعيدة ، ليضم بين دفتيه ما سطرته أقلام محبيه ومريديه من دراسات لها ثقلها فى التاريخ الحديث والمعاصر لم تُقصر نفسها

على مصر وحدها ، وإنما اتسعت لتشمل أوطاناً أخرى ، وشكّلت بانوراما شيقّة ، وذلك لتكون باقة ورد ، زكية العطر ، متناسقة الألوان ، تُقدّم له فى عيد ميلاده ، لتتلق معبّرة عن المشاعر التى تكن المحبة والمودة والاعتزاز لأستاذ مرموق يستحق بكل جدارة أن نحظى بشرف تكريمنا له ، متعه الله بالموفور من الصحة والمزيد من النجاح والرفعة.

★ وبطبيعة الحال ، فإن هذه الدراسات تسبقها كلمات للشخصية المحتفى بها ، ومع الصفحات القادمة ، يصحبنا الدكتور يونان ليروى لنا سيرته الذاتية ، ويسمح لنا أن نرافقه عبر رحلته الممتدة والتى توقفت فى محطات كثيرة ، لنشاهد معالم الطريق الطويل الذى استغرق - بعد فترة التكوين - ما يقرب من نصف قرن . والواقع أن مثل هذه الطرق ، لم تكن تفترشها الزهور والرياحين ، وإنما هناك أيضاً الصخور ، تلك التى تغلب عليها بفضل مثابرتة واجتهاده وكفاحه حتى استطاع أن يبلغ ما وصل إليه . كذلك ستطالعنا مؤلفاته التى تُعد أهم ثروة تمكّن من ادخارها لتكون رأس مال لا ينضب ، وسوف تبقى هذه المؤلفات للأجيال سواء الحاضرة أم القادمة "علما ينتفع به".

وختاماً لا يسعنا إلا أن نردد قوله تعالى : « قَالَ خَيْرٌ حَفِظْتُ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ »

تحرير

د. لطيفة محمد سالم

القاهرة

٦ يولية ٢٠٠٢

السيرة الذاتية

للأستاذ الدكتور
يونس ليب رزق

من هو ؟

يمر الإنسان فى حياته بمراحل متعددة ، ودائماً هى مختلفة ، حيث يكون لكل مرحلة مذاقها الخاص ، وطبيعى فإن الأمر مرتبط بالزمان والمكان ، وفوق ذلك بالتكوين الفسيولوجى والسيكولوجى للشخصية ، وبالتالى تصبح لها البصمات التى تخصها . وعبر مراحل صاحب هذه الترجمة - الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق - ومع بزوغ فجر يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣ وهو يوم مولده ، كان هناك الكثير من المحطات التى توقف عندها ثم تجاوزها ، ولنبدأ معها فى تتبع الخطوة تلو الأخرى .

أولا - الطريق إلى الجامعة

★ بعد أن أكمل تعليمه الابتدائى والثانوى بمدارس القاهرة (شبرا) ، التحق بكلية الآداب جامعة عين شمس - كانت تسمى جامعة إبراهيم باشا الكبير - عام ١٩٥١ ، ونال منها درجة الليسانس فى التاريخ عام ١٩٥٥ ، وما لبث أن عمل بعدها مدرساً فى التعليم الثانوى بمدينة الإسماعيلية حتى نُقل منها إلى القاهرة بعد أربع سنوات ، وعكف بعد ذلك على دراساته العليا ، واختار السودان ميداناً لها ، ومضى فى إعداد رسالته للماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبدالكريم ، الذى أحاطه بعنايته ، وتمت مناقشتها وشارك فيها كل من الأستاذ الدكتور عبد الحميد البطريق والأستاذ الدكتور محمد أنيس ، وحصل على الدرجة العلمية بتقدير ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة ، وذلك فى يناير ١٩٦٠ .

★ واستكمالاً لطريقه العلمى ، جاء تسجيله لرسالة الدكتوراة تحت إشراف نفسه ، وبعد أن انتهى من جمع المادة العلمية المتاحة له فى مصر ، كان فى حاجة للاطلاع على محفوظات دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، وقدم له أستاذه المساعدة ، وبناء عليه التحق بالبعثة التعليمية فى السودان مدرساً بمدرسة الأقباط الثانوية بأمر برمان ، مما ساعده على إنجاز الرسالة التى اشترك فى مناقشتها الأستاذ الدكتور

محمد أنيس والأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ونال الدرجة العلمية بمرتبة الشرف الأولى ، وذلك فى يونية ١٩٦٧ .

★ وفى العام نفسه الذى حصل فيه على درجة الدكتوراة ، حدث إيقاف للتعيينات بالجامعات نتيجة ظروف حرب يونية ، مما أدى إلى انتدابه ندبا كاملاً من وزارة التربية والتعليم إلى كلية الآداب جامعة عين شمس خلال العام الدراسى ١٩٦٧/١٩٦٨ ، ثم إلى كلية البنات بالجامعة نفسها أثناء العام الدراسى التالى ، وفيه عيّن مدرّساً بهذه الكلية.

ثانياً - المناصب

★ تدرج فى سلك التعليم الجامعى بكلية البنات ، مدرّساً عام ١٩٦٩ ، وأستاذا مساعدا عام ١٩٧٤ ، وأستاذا عام ١٩٧٩ ، وأستاذا متفرغاً منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن . وتولى رئاسة القسم بين عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩٤ ، ونجح إبّان تلك الفترة فى تكوين مدرسة ، تمثلت فى السمنار الذى يعقد أسبوعياً بالكلية ، وذلك اقتداءً بأستاذه مؤسس سمنار التاريخ الحديث بكلية آداب عين شمس.

★ رئيس قسم الدراسات التاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إحدى منظمات جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٩٣ ، وهو ينتمى إلى مؤسسه الأستاذ شفيق غربال بحكم أن هذا الأخير كان أستاذا لأستاذه. وهذا القسم يقبل الحاصلين على درجة الليسانس فى الآداب من أقسام التاريخ من الجامعات المصرية والجامعات العربية لإعدادهم لنيل الماجستير والدكتوراة بعد حصولهم على الدبلوم ، وبعد دراسة لمدة عامين.

★ عندما قررت مؤسسة الأهرام إقامة "مركز تاريخ الأهرام" أسندت إليه عملية تأسيسه عام ١٩٩٣ ، ومن ثم تولى تحرير الصفحة الأسبوعية التى تنشرها الصحيفة بعدد يوم الخميس تحت عنوان "الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة" والتى بلغ عددها

أكثر من ٥٠٠ حلقة إلى الآن ، وكل منها يُعد دراسة مستقلة ذات طبيعة علمية تتحلى بالتبسيط حتى يتمكن القارئ العادي من متابعتها ، وهي تسعى لإشاعة الوعي التاريخي بين جموع قراء الصحيفة العريقة من المصريين والعرب ، ثم إنها من الكتابات القليلة التي تُنشر في الأهرام ، وتنشر في الوقت ذاته مترجمة إلى اللغة الإنجليزية في الأهرام ويكلي *Ahram Weekly*، هذا فضلا عن الأهرام الدولي ، مما يتيح الفرصة للمصريين والعرب غير المقيمين في مصر لتتبعها ، بالإضافة إلى الأجانب الذين يرغبون في معرفة التاريخ المصري للاطلاع على بعض فصوله.

ثالثا - النشاط العلمي

★ الإشراف والمناقشة لكثير من الرسائل العلمية الخاصة بالماجستير والدكتوراة في العديد من كليات الجامعات.

★ يقوم بالدور الإيجابي في العمل الثقافي العام منذ وقت مبكر ، وذلك بإلقاء المحاضرات ، وكتابة البحوث ، والخدمة عضوا في مجالس الإدارة ، فهو :

★ عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية خلال العشرين عاما الأخيرة ، وهي أقدم الجمعيات التاريخية العربية - تأسست بمرسوم ملكي عام ١٩٤٥ - وشارك في نشاطاتها بإلقاء المحاضرات ، والإسهام في الندوات السنوية التي تعقدها.

★ عضو مجلس الأمناء باتحاد المؤرخين العرب - تأسس في القاهرة عام ١٩٩٠ - وتولى أمانة الصندوق منذ ذلك الوقت وحتى يومنا الحالي ، ويقوم مع الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور رئيس الاتحاد بمهام الإعداد لمؤتمراته السنوية والتي نالت شهرة كبيرة.

★ أمين لجنة الترقية لأساتذة التاريخ بالجامعات المصرية ، وهو منصب بالانتخاب، وقد ظل يشغله منذ عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠١ ، مهما تغير شكل اللجان ،

سواء كانت للأساتذة والأساتذة المساعدين معا ، أم لكل منهما على حده ، وعُرف عنه نزاهة القصد حتى أن كثيرا من زملائه كانوا يلجئون إليه عندما تتعقد الأمور ، وقد اكتفى بعضوية هذه اللجنة بعد أن أُعيد تشكيلها فى أكتوبر ٢٠٠١ ، وخلال هذه السنوات قام بتقييم الكثير من الإنتاج العلمى للمتقدمين للترقية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والجامعات العربية.

★ عضو المجلس الأعلى للثقافة بقرار من رئيس الوزراء عام ١٩٩٧ ، وهو المجلس الذى يضم عددا من كبار المفكرين ، ويتولى منح الجوائز التقديرية والتشجيعية ، هذا فضلا عن جوائز التفوق ومبارك خلال السنوات الأخيرة ، وُضمَّ إلى مكتب المجلس عام ٢٠٠١ ، والذى يتكون من ستة أعضاء برئاسة وزير الثقافة.

★ عضو المجلس الأعلى للصحافة بقرار جمهورى فى يناير عام ١٩٩٨ ، تجدد عام ٢٠٠٢ ، وهو المجلس الذى يضم كبار الصحفيين وبعض الشخصيات العامة وينظر فى شئون الصحافة عموما ، قومية وحزبية.

★ عضو مجلسين من المجالس القومية المتخصصة بقرار جمهورى صدر عام ١٩٩٧ ، المجلس القومى للثقافة ، والمجلس القومى للتعليم ، وقد اختير وكيلا للمجلس الأول، مما أدى إلى أن يكون عضوا فى اللجنة العليا لتلك المجالس بالانتخاب.

★ مقرر اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر التابع للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية منذ عام ١٩٩٧ وحتى الآن ، وهى اللجنة التى تتولى نشر الأعمال العلمية الأصلية المتعلقة بتلك الحقبة من التاريخ المصرى ، وإصدار مجلة علمية سنوية ، وإعداد موسم ثقافى ، وندوة سنوية . وقد نجح خلال السنوات الست المنصرمة فى إضافة أعمال متجددة للمكتبة التاريخية.

رابعا - الدور القومى

★ اختارته وزارة الخارجية المصرية بصفته مؤرخا لعضوية الدفاع فى قضية

طابا ، حيث أُلقيت على عاتقه مسئولية جمع الوثائق وكتابة الفصول التاريخية من المذكرات القانونية التي كان يقدمها الجانب المصرى لهيئة المحكمة بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ . وتنقل خلال تلك الفترة بين دور الوثائق العالمية فى كل من لندن ودرام واستنبول والخرطوم ، وكذلك تردد على دار الوثائق القومية بالقاهرة ، ونجح فى الحصول على ما فى بطونها من أسرار . واعتمدت عليه هيئة الدفاع المصرية فى القضية بشأن دعم الجانب التاريخى الذى كان له دور حاسم فى كسبها ، وذلك فى كل مراحلها من إعداد المذكرات الثلاث التى أُلحق بكل منها ثبت بالوثائق كُلُّ بوضعه ، إلى مرحلة المرافعات الشفوية التى انعقدت فى جنيف خلال شهر أبريل عام ١٩٨٨ . وقد أُلِّف كتابا بعد صدور الحكم لصالح الجانب المصرى تحت عنوان "طابا - قضية العصر" ، ويكاد يكون الكاتب الوحيد الذى أرَّخ لهذه القضية الوطنية ، كما شارك فى وضع " الكتاب الأبيض" الصادر عن وزارة الخارجية المصرية حول تلك القضية.

★ أدى هذا النجاح الذى أحرزه فى طابا إلى أن تستفيد منه وزارة الخارجية المصرية، وأن يكون ضمن الوفد المصرى فى مؤتمر مدريد ، والذى انعقد عام ١٩٩٠ ، إذ رأت الوزارة الاستعانة به خبيرا فى الشئون الخاصة بالتاريخ فى أعمال المؤتمر.

★ عضو الوفد المصرى فى المفاوضات مع الجانب السودانى حول قضية حلايب ، وهى المفاوضات التى جرت على ثلاث جولات أثناء عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ . ونظرا للعلاقات التاريخية بين مصر والسودان ، فقد كان دوره أساسيا فى هذه الجولات ، وأرسلته وزارة الخارجية إلى لندن للحصول على كل الوثائق المتعلقة بالحدود بين البلدين الشقيقين ، وكتابة المذكرات حولها ، مما تحتفظ به إدارة السودان بالوزارة لتعتمد عليها فى أى طرح مقبل للقضية.

★ عضو مجلس الشورى فى مصر لفترتين متتاليتين بقرار جمهورى أول فى عام ١٩٩٥ ، وقرار جمهورى آخر فى عام ٢٠٠١ ، ونالت مداخلاته فى المجلس تقديرا عاما من الرئيس وسائر الأعضاء.

خامسا - الحصاد

★ أثمرت المراحل المتعددة لصاحب السيرة عن إنتاج علمى متنوع ذى مميزات من حيث الكم والكيف ، فهناك البحوث الأصلية التى اقتربت من مائة وخمسين بحثا ، وهى منشورة فى المجلات العلمية المتخصصة والمحكمة ، وهناك الكتب الجادة التى بلغت الأربعين كتابا ، ولها المكانة فى المكتبة التاريخية.

★ بحكم نشاطه العلمى وبوره فى العمل العام ، حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٥ ، وكان أول أبناء جيله من المؤرخين الذين حصلوا على هذه الجائزة .

★ فى أكتوبر عام ٢٠٠٢ ، وعندما قررت مؤسسة الفكر العربى - وهى مؤسسة عربية - أن تمنح عددا من الجوائز لأهم المبدعين فى الأمة العربية ، كان هو المصرى الوحيد الحائز على هذه الجائزة.

المؤلفات

- ١ - الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢-١٩١٤) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٢ - حرية الصحافة فى مصر (١٧٩٨-١٩٢٤) بالاشتراك مع د. خليل صابات ، د. سامى عزيز ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٣ - السودان فى المفاوضات المصرية- البريطانية (١٩٣٠-١٩٣٦) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٤ - قضية وحدة وادى النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري (١٩٣٦-١٩٤٦) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٥ - تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٦ - السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩-١٩٢٤) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٧ - الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٨ - الصهيونية والعنصرية ، بالاشتراك مع د. مفيد شهاب ، أ. السيد يس ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٩ - مصر والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ، بالاشتراك مع د. جمال المسدى ، د. عبد العظيم رمضان ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٠ - العلاقات العربية الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- ١١ - الوفد والكتاب الأسود ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ١٢ - تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام ١٩٠٠ ، ترجمة ودراسة وتعليق ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨١ .
- ١٣ - مشكلة جنوب السودان ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ١٩٨١ .
- ١٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ، بالاشتراك مع د. محمد مزين ، الطبعة الأولى ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، ١٩٨٢ .
- الطبعة الثانية ، تاريخ المصريين ، رقم ٢٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- ١٥ - الأصول التاريخية لمسألة طابا (دراسة وثائقية) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ١٦ - تاريخ الأحزاب المصرية (١٩٠٧-١٩٨٤) ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ١٧ - الخارجية المصرية (١٨٢٦-١٩٣٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ١٨ - طابا - قضية العصر ، مركز التأليف والترجمة والنشر بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ١٩ - قصة البرلمان المصري ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٢٠ - قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩١ .

- ٢١ - العلاقات العربية - التركية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٢٢ - مصر المدنية - فصول فى النشأة والتطور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٢٣ - الثوابت والمتغيرات فى العلاقات المصرية - السودانية ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٢٤ - الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة (١٨٧٦-١٨٨٢) ، الكتاب الأول ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- ٢٥ - الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة (١٨٨٢-١٨٩٢) ، الكتاب الثانى ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ٢٦ - الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة (١٨٨٢-١٨٩٢) ، الحياة الاجتماعية ، الكتاب الثالث ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ٢٧ - موقف بريطانيا من الوحدة العربية (١٩١٩-١٩٤٥) ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ .
- ٢٨ - الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة (١٨٩٢-١٩٠٠) ، الحياة السياسية ، الكتاب الرابع ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٢٩ - الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة (١٨٩٢-١٩٠٠) ، الحياة الاجتماعية ، الكتاب الخامس ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ٣٠ - وداع قرن واستقبال آخر ، وحدة دراسات الخليج ، الشارقة ، ٢٠٠٠ .
- ٣١ - الأهرام - عصر التكوين (١٨٧٦-١٩٢٦) ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٣٢ - المرأة المصرية بين التطور والتحرر (١٨٧٣-١٩٢٣) ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣٣ - الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة (١٩٠٠-١٩١٤) ، الحياة السياسية ، الكتاب السادس ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣٤ - الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة (١٩٠٠-١٩١٤) ، الحياة الاجتماعية والمؤسسات ، الكتاب السابع ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣٥ - الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة (١٩١٤-١٩١٨) ، فترة الحرب العالمية الأولى ، الكتاب الثامن ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

تحقيقات

٣٦ - مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٣٧ - مذكرات فخرى عبد النور ، ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٣٨ - مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الجزء الثانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٣٩ - مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الجزء الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٤٠ - مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الجزء الرابع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

وبجانب هذه الكتب ، توجد البحوث الكثيرة سواء المنشورة فى المجلات العلمية المتخصصة والمحكمة أم التى أُلقيت فى مؤتمرات وندوات ومواسم ثقافية داخل مصر وخارجها.

الدراسات المهداة

المشور الأول

فج تاريخ مصر

الصحافة المصرية والانجاء العربى
١٩٥٢ - ١٩٤٥

د. لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية آداب بنها - جامعة الزقازيق

المقدمة

تُعد معايشة الأحداث التاريخية من خلال تدوينها وقت وقوعها عاملا مهما في تفهمها وقياس أبعادها واتجاهاتها وتداعياتها. وتأتى الصحافة بهوياتها المتعددة وانتماءاتها المختلفة ، ليكون لها الباع فى هذا الأمر ، حيث تسير فى ركاب الوثائق وتصبح مصدرا له ثقله عند الرجوع إليه ، وبالتالي تعتبر مقياسا للحياة المصرية بمختلف مناحيها ، ففى محرابها يتعبد نبض المجتمع.

ومما لاشك فيه أن الحقبة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ لها السمات الدامغة فى تاريخ مصر المعاصر ، إذ ماجت بالوقائع المؤثرة ، ومن خلال خيوطها المتشابكة ، أمكن لهذه الدراسة أن تلتقط خيطا وتنسجه ، لتعطى فى النهاية شكلا بانوراميا تمثل فى رؤية الصحافة المصرية للاتجاه العربى إبّان هذه الفترة. وتجلت تلك الرؤية فى تحركاتها النشطة أمام الأنواء التى يتخبط فيها الوطن العربى ، ومرورها على الظروف الصعبة وإدراكها لاختلافها من منطقة لأخرى ، فى وقت نشأت فيه جامعة الدول العربية ، وراحت تتلمس الخطوات فى ممارسة مهامها.

وكانت للصحافة وقفاتها المختلفة التى واجهت بها المواقف المتغيرة ، وغلبت عليها الروح الوطنية فى توجيه دفتها صوب الدول العربية . والواقع أن الارتباط بين الطرفين - أى الصحافة والدول - قد شغل حيزا كبيرا لديها ، فبالإضافة إلى تحديده لنوع العلاقة مع هذه الدول ، فإنه استخدم كأداة لمحاربة بريطانيا على الأرض المصرية.

واعتمدت الدراسة بطبيعة الحالة على الدوريات لأنها المنبع الأصلى للموضوع ، كذلك شكّلت الوثائق البريطانية ركيزة أساسية فيها ، فرصدت السطور التى سجلتها الصحافة وعلقت عليها وقد اشتملت الوثائق على:

F.O.371, General Correspondence, Political, Egypt and Sudan.

وعن طريق تلك التوليفة خرجت هذه الدراسة الوثائقية إلى حيز الوجود.

المشرق العربى

تمثلت الصحافة درعا للحركة الوطنية ، ونجحت فى أن تكون من أهم الأسلحة المستخدمة فى الكفاح ضد الإنجليز . وكان الجانب العربى أحد المنعطفات التى انعطفت عليها ، وقد أقلق ذلك قصر الدويارة ، فيكتب كامبل *Campbell* السفير البريطانى فى مصر للندن أثناء مفاوضات صدقى - بيفن *Bevin* وينقل لها ما تبرزه الصحافة فيما يتعلق بالتأييد العربى للقضية المصرية (١).

وعقب فشل المفاوضات الإنجلومصرية ، والتهاب الحركة الوطنية وإعلان يوم الحداد فى ١٩ يناير ١٩٤٧ ، تتابعت رسائل السفير البريطانى إلى حكومته عما تنشره الصحافة حول ربود الفعل فى الدول العربية ، وتمثلت فى المظاهرات التى قامت فى سوريا ولبنان أمام المفوضية المصرية ، والاضرابات التى عمّت كل مكان بهما ، والتأييدات التى أعلنت لمساندة مطالب مصر الوطنية ، والصحف التى نشرت المقالات المتعاطفة مع الأمنى الوطنية ، وما حدث فى فلسطين من مشاركة وجدانية فى هذا الشأن (٢).

ومنطقيا أن يثير ذلك لندن ، ويبعث القائم بالأعمال البريطانى لحكومته بما انفردت بنشره "أخبار اليوم" - مستقلة وموالية للقصر - إذ قامت بكشف المناورات التى لجأت إليها بريطانيا لمحاولة فصم العربى بين مصر وسوريا ، فقد كتب مصطفى أمين مقالا بعنوان "كيف تحول الإنجليز إلى أعداء" تتبع فيه الخيط من بدايته منذ مقابلة القائم بأعمال مفوضية مصر فى بيروت لبشارة الخورى رئيس الجمهورية اللبنانية على أمل ظفر مصر بتأييد الدول العربية ، والموقف الإيجابى لرئيس لبنان وبرلمانه ، وأيضا مساندة مجلس نواب سوريا لمطالب مصر وتصريح شكرى القوتلى رئيس جمهوريتها

بأنه يضع كل إمكاناته وقوى شعبه إلى جانب مصر رداً لجميلها وما قام به ملكها ، وأنه يؤمن بأنه لا استقلال لسوريا أو لغيرها من الدول العربية بغير استقلال مصر ، بل إنه مُقدّم عنها . ثم يُبين الكاتب أنه عقب إذاعة هذا التصريح قامت قائمة الإنجليز وأسفرت مجهوداتهم عن إدلاء رئيس الوزراء السوري بحديث للصحافة خفف فيه من تصريح شكري القوتلي وأنكر الكثير من كلماته ، مما جعل سمارت *Smart* السكرتير الشرقي بالسفارة البريطانية يتهم على أن مصر تعتقد بتأييد سوريا لها ، ولكن في الوقت المناسب تدخل رئيس الجمهورية السورية وأوقف نشر حديث رئيس وزرائه ، وينتهي الكاتب إلى أن محاولات بريطانيا باءت بالفشل (٣).

وعندما قررت مصر رفع قضيتها أمام الأمم المتحدة ، أثّرت في الصحافة مسألة توسط الدول العربية خاصة سوريا ولبنان لإقعادها عن ذلك وإعادة استئناف المفاوضات ، وتنبئ " الأهرام " - مستقلة ومعتدلة - لتلك الوساطة وتذكر أنها تُقدّم للندن وليس لمصر التي تطالب بحقوقها الطبيعية والتاريخية الثابتة ، وأنها قالت كلمتها ، ويسجل السفير البريطاني ذلك للندن مركزاً على دور الصحافة في المفاوضة ومساندتها لرأى الحكومة في الرفض (٤).

وكان أهم ما كُتب الذي نشرته " أخبار اليوم " فيذكر القائم بالأعمال البريطاني أن الهدف منه كشف الإغراء الذي تقدمه بريطانيا لسوريا ولبنان حتى لا توازرا مصر في خطواتها ، فتحدث الصحيفة عن اللقاء بين بعض الزعماء العرب بشأن الوساطة ، وما أذاعته المفوضية البريطانية في بيروت بخصوص حرص حكومتها على صفاء الصداقة التقليدية بينها وبين العالم العربي ، وأن مسألة بروتوكول السودان تُمثّل العقبة ، وأنها ترحب بوساطة سوريا ولبنان ، ثم تورد الصحيفة رد النقراشي رئيس الوزراء على حكومتى الدولتين وتمسكه بموقفه مما نتج عنه عدولهما عن الوساطة ، وأخيراً تُبين أن مصر خرجت من أزمة كادت تهدد علاقتها مع الدول العربية ، والسر فيها يرجع إلى أن بريطانيا أرادت الدس بين الأخوات (٥).

وفى ذلك الوقت تتولى الصحافة مهمة التعبئة ضد مشروع سوريا الكبرى الذى خطط له لندن ، لعدة اعتبارات ، أهمها كما يذكر كامبل لحكومته ، لكونه عمل بريطانى من أهدافه تحويل النظر عن القضية المصرية وإقصاء التأييد عنها وتفتيت الوحدة العربية ^(٦). وقد هاجمه فكرى أباطة فى "المصور" - مستقلة وموالية للقصر - وعدّه سلاحا إنجليزيا موجها للعرب ودسياسة رخيصة دُست فى وسط الجامعة العربية لتفريق كتلتها وخلق دولة جديدة تشرف على البحر المتوسط وتواجه مصر فتهددها ^(٧) ، كما نقلت "الأهرام" انعكاسات المشروع على دمشق وبيروت والرياض ورفضها له ^(٨).

ووالى الصحافة اهتمامها بهذا الأمر ، وعندما ذهب الملك عبد الله ملك الأردن والوصى على عرش العراق ونورى السعيد رئيس وزرائه إلى لندن لحضور مؤتمر الدبلوماسيين البريطانيين فى الشرق الأوسط قامت "المصور" بتحريراتها ونشرت عن طريق مندوبها الذى سجّل اللقاء بين ملك الأردن ووزير خارجية بريطانيا ووصفه بأنه كان حارا للغاية ، ثم بيّن أن ييفن اجتمع بالساسة العرب الذى يثق بهم لتحقيق الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط ، وإبعاد الخطر الأحمر عنه. وأن الحديث تناول مشروع سوريا الكبرى كأحد أدوات تنفيذ الخطة البريطانية على شريطة ألا يؤدى إلى احتكاك بين الدول العربية. ومما يذكر أن السفارة البريطانية قد نفت ما جاء على لسان المندوب ^(٩). وعلى أية حال فان ما أورده لم يكن يختلف عن الواقع الذى كانت تسعى له السياسة البريطانية ووقفت له الصحافة بالمرصاد.

واختلفت رؤى الصحافة للدول العربية ، وكانت مؤشرا يظهر المكانة التى احتلتها كل دولة وفقا لنوعية علاقاتها مع مصر. ومن المعروف أنه فى هذه الفترة اتسعت الصلات بين مصر والمملكة العربية السعودية إذ تقاربت الأهداف بينهما ، وكان لزيارة الملك عبد العزيز للقااهرة فى ٨ يناير ١٩٤٦ - ردا على دعوة الملك فاروق له - صداها فى الصحافة ، فيكتب كيلرن *Killern* السفير البريطانى فى القااهرة للندن ما نشرته فى هذا الشأن ، وتلك الترحيبات التى عبّرت بها ، وكيف احتل ذلك الحدث الصفحات الأولى ، لكنه يشير إلى أن الصحافة الوفدية احتفظت بموقف معتدل ولم

تسلك أسلوب المغالاة ، ويرجع ذلك لموقفها من الملك فاروق ، حيث تقوم بنشر الأخبار الملكية دون مبالاة (١٠).

ولم يكن هناك وئام بين الصحافة والعراق ، فقد نشرت ما يحوم من شبهات حول نوري السعيد بشأن عدم تأييده لمصر في مطالبتها (١١) ، ومن ثم دفعها ذلك للهجوم عليه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الخط الذي اتبعه مع نصيره صالح جبر في المناذاة بارتباط دول الشرق الأوسط بالغرب ضد الاتحاد السوفيتي زاد من الحنق عليه ، وتكتب "المصري" - وفدية - عنهما وتصفهما بأنهما من أنصار الإنجليز ، وذلك في معرض حديثها عن الانتخابات في العراق ، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أنها أجرت حواراً مع صالح جبر دافع فيه عن معاهدة "بورتسموث" التي رفضها الشعب العراقي ، وعادت وأجرت حواراً آخر معه ، ولكنه منع من النشر في اللحظة الأخيرة (١٢). وعلى أية حال فإن دوران العراق في الفلك الغربي أعطى للصحافة نظرة خاصة له .

وفطنت الصحافة لانقلابات سوريا خاصة تلك التي لها رؤية محددة تجاه النشاط الإمبريالي الغربي ، وعندما وقع انقلاب حسنى الزعيم في أبريل ١٩٤٩ أعلنت عن وجهة نظرها ، ولكن لم يقدر لها أن ترى النور ، فيسجل كامبل للندن أن جميع الأخبار المتعلقة بهذا الموضوع حجزتها الرقابة ، وحينما سمحت ببعض النشر والتعليق كان في حدود ، وبالتالي فقد عبرت معظم الصحف عن أملها في أن يضع القواد السوريون مصالح بلادهم فوق جميع الاعتبارات (١٣). واستمرت الصحافة على الوتيرة نفسها في باقى الانقلابات .

وانعكس الفتور في العلاقات بين مصر والدول العربية على الصحافة بعد حرب فلسطين ، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أن صلاح الدين وزير الخارجية عقد مؤتمراً صحفياً ، وطلب من الصحفيين عند التحدث عما يدور في اجتماعات الجامعة العربية ، ألا يجرحوا أحداً حيث تربط الصداقة مصر بالعرب ، وأنهم ضيوفها (١٤).

وتفرع موقف الصحافة من العرب عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فرعين: الفرع الأول أنها صورت التأييدات العربية لكفاح مصر ضد بريطانيا والتي تمثلت فى المظاهرات والإضرابات وبيانات البرلمانات والأحزاب والصحف والمنظمات فى سوريا ولبنان والعراق والأردن وتونس ، ولكن الصحافة تنتقد وتعرب عن أن هذه الأحاسيس اختصت بالشعوب ولم تصدر عن الحكومات التى ترددت وتقاعست ، وتُسَطر أن تلك الحكومات ستتبع شعوبها إن عاجلا أو آجلا لأنها تعلم حق العلم أن فى الوحدة بقاءها وسلامة كيانها ^(١٥). وقد كانت هذه الحملة من العوامل التى دفعت العراق للتحرك ، فاستلمت لندن وواشنطن مذكرته التى رأى فيها ضرورة النظر فى مطالب مصر بما يصون سيادتها ، وانتقدت "الأهرام" ذلك مصرحة بأن نورى السعيد لم يعرض الحلول لحسم النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ^(١٦).

أما الفرع الآخر لموقف الصحافة من العرب فانهصر فى مسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.. احتضنته واشنطن ولندن وانضمت إليه باريس وأنقرة بخصوص التحكم فى المنطقة لاعتبارات متعددة - فعندما طلبت اللجنة السياسية للجامعة العربية تقديم الاجتماع الخاص ببحث موقف الدول العربية من المقترحات الخاصة بهذا الشأن وتأخر ربود حكوماتها ، أسفت "الزمان" - مستقلة وموالية للقصر - على ذلك ونشرت مقالا بعنوان "لا - نحن لا نصدق هذه الأنباء" أشارت فيه إلى ما تواترت به الأنباء من أن بعض الحكومات العربية تميل إلى قبول المقترحات ، وما أذاعته الوكالات من أن دول الغرب توشك أن توفق فى مساعيها لعزل مصر وربط شقيقاتها بعجلتها بالرغم من موقف مصر من هذه المقترحات ، ويستنكر المقال ذلك ، ويتعجب كيف يمكن أن يتخلى العرب عن مصر وهى تواجه ضغط الاستعمار البريطانى ومن ورائه أمريكا ودول الغرب لإرغامها على قبول الاحتلال الدولى لقناة السويس ، والاشتراك فى ميثاق يحقق خدمة مصالح الغرب ، وتجنيد مصر والدول العربية للدفاع عن دولة لم ير العرب فيها غير البطش والعدوان لكل قضية عربية ، ثم يركز المقال على دور بريطانيا فى طعن فلسطين وفرض إسرائيل ، وينتهى إلى ما قدمته مصر من توضيحات لكل دولة عربية تسعى

لاستقلالها وحريتها ، والمصاعب التي واجهتها في سبيل ذلك ، وأنه من غير المعقول أن يكون جزاؤها جزاء سنمار ، وأن يكون نصيبها من شقيقاتها العربيات هذا النكران والجحود (١٧).

وتحاول " المصرى " التفرقة بين الشعوب العربية وموقف حكوماتها ، بمعنى أنها تبرز مساندة الشعوب للأمانى الوطنية المصرية ، وتنقل مطالبها لحكوماتها برفض المقترحات وبالتأييد المطلق لمصر ، كما تُظهر أن تلك الشعوب تُجد الحريات وتشارك الجار في أحلك الأوقات ، وتتعجب كيف لم تعلن حكوماتها رفضها للمقترحات ، وتُبين أن مصر لم تفقد الأمل لأن العرب هم الذين يقيمون الحكومات (١٨).

ويكتب راشد البراوى مقالا تحت عنوان " على الحكومات العربية أن تحذر تجاهل الإرادات الشعبية " فى " الزمان " يوضح أن كافة الأحزاب القومية والهيئات الشعبية فى البلاد العربية أعربت عن أهدافها التى تتلخص فى التحرر الكامل والنفور من أية التزامات تحد من سعيها نحو التحرر ، ودعم صلات الوحدة بين العرب جميعا ، وأن حكوماتها تعرف ذلك جيدا ، ويستفسر لماذا إذن موقف الحيرة من المقترحات، والتكؤ فى قبول الدعوة المصرية لاتخاذ قرار ضدها؟ ثم يشرح مساوئها فى تسخير موارد الشرق المادية والبشرية للدفاع عن مصالح الدول الاستعمارية التى لم تنصف العرب فى قضاياهم ، ويعود ويرمى بسهامه على هذه الحكومات ، ويُبين أن موقفها يتعارض مع شعوبها ، وأن قبولها للمقترحات سيحطم الجامعة العربية ، ويُضيع الجهود التى بذلت من أجلها ، ويعرج على فضل مصر على الدول العربية كما تشهد أرقام تجارتها الخارجية ومعونتها الثقافية وتأييدها السياسى وفتحها لها أبوابها على مصراعيها، وأخيرا يذهب إلى أنه على الحكومات الوثوق فى أن إرادة الشعوب أقوى من كل شيء ، فهى التى أخرجت فرنسا من الشرق وحطمت معاهدة جبر - بيفن، وهى التى ستطيح بالمقترحات شاعت تلك الحكومات أم لم تشأ ، ثم يحذرنا من اللعب بالنار (١٩).

وتُسَطَّر "المقطم " - مستقلة وموالية للإنجليز ورغم ذلك كان لها موقفها الذى

تواكب مع غيرها من الصحف فى هذا الصدد - عن هؤلاء الساسة العرب الذين يرون أن التسقط على فئات موائد الدول الغربية من الأسس الصالحة لحل مشكلات الشرق الأوسط ، وأن هذه الدول سائرة فى طريقها للتنفيذ سواء رضيت الدول العربية أم لم ترض ، وتنتقد الصحيفة ذلك المنطق الغريب ، وتوضح أن تلك السياسة ستحول المنطقة إلى أتون ملتهب ، وأن اتباع سياسة الحياد أفضل سبيل يتبعه العرب (٢٠).

وبجوار هذا الاتجاه المضاد ، كانت هناك رؤية صحفية أخرى عبر عنها جلال الدين الحمامصى فى مقال بعنوان " لا تلوموا الدول العربية " نشر فى " آخر لحظة " - صنو أخبار اليوم - تتبع فيه حركة اللوم الموجهة للدول العربية التى ماجت بها الصحف على اختلاف مذاهبها ، بسبب سماح تلك الدول لنفسها أن تقرأ وتدرس المقترحات ، وأنها لم تفعل كالحكومة المصرية عندما تسلمتها باليد اليمنى وسلمت الرفض باليد اليسرى ، ويستعرض الفرق بين الساسة العرب والساسة المصريين ، واختلاف الأوضاع الداخلية لكل طرف ، ويسوق المبررات لتردد الحكومات العربية ويعطيها الحق فى التأنى ، ويعاتب على النقد الموجه لها ، ثم يسفر فى هجومه على الحكومة الوفدية ، محلاً أن موقفها المتصلب يرجع لتعطشها لكسب شعبي ورغبتها لتغطية الفساد الداخلى ، وأنها اختارت لنفسها موقفاً لم يعرفه قاموس السياسة الدولية بعد ، لا هو على الحياد ولا هو فى جانب أحد المعسكرين ، وينتهى بتوجيه النصح للصحافة بالآلا تلوم الدول العربية ولا تندفع لحد الاتهام حتى تكشف الأيام الحقائق وتبين من يستحق اللوم (٢١).

وجلى أن تلك الرؤية كان الهدف الأساسى منها نقد الحزب الحاكم ومعارضته ، لأنه كما وضع فإن الموقف الموحد تجاه تائب القائمين على الأمر فى الدول العربية مثل تيارا قويا فى الصحافة.

وينقل السفير البريطانى تلك المقالات لحكومته ، ويرصد اتجاهات صحفها ويعلق عليها ، ويتناول الوضع المؤرق الذى ترتب على تأخير العرب للرد على المقترحات

والخوف من قبولها ، وكانت له وقفته الخاصة تجاه مقال جلال الدين الحمامصي فذكر أن الغرض من كتابته انتهاز الفرصة لإرباك الحكومة (٢٢). وقد أثر سلوك الصحافة في هذا الشأن على الذين وجه إليهم التعنيف خارج مصر ، فيكتب مسئول الإعلام بالمفوضية البريطانية في بيروت للندن عن الدور الإيجابي الذي قام به للعمل ضد مصر ، وأنه وجد التشجيع نتيجة للنقد المستمر لسلبية السياسة العربية (٢٣).

ولكن لم يستمر الأمر طويلا إذ كُفَّت الصحافة عن حملتها الشديدة عقب اجتماع العرب في باريس يوم ٨ نوفمبر ١٩٥١ وتأييدهم لمصر ورفض المقترحات ، ومع هذا فإنها تنشر ما يفيد بأنه لم يكن هناك أدنى شك في هذا الإجراء ، وأن العرب إنما يفعلون ذلك خدمة لأنفسهم بقدر ما هو خدمة لمصر (٢٤). ومن ثم يظهر الامتناع الذي قابلت به الصحافة الحدث .

ونالت القضية الفلسطينية الاهتمام البالغ من الصحافة ، جاء ذلك من منطلق ارتباطها بالحركة الوطنية التي كافحت التسلط الأنجلو أمريكي ، وقد تعقدت هذه المسألة عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة للعطاءات التي بذلتها الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفي وسط انصهار الصحافة بمفاوضات صدقي - بيغن خاضت في الحديث عن فلسطين ، فكتبت " صوت الأمة " - وفدية - عن الخطة الإمبريالية لتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين - عربية ويهودية - من حيث الإدارة الداخلية على أن تكون لهما الصفة الاتحادية من الناحية السياسية ، وأن الخبراء الأمريكيين والإنجليز عابوا بذلك إلى توصيات لجنة بيل *Beel* بناء على تقريرها عام ١٩٣٧ ، وما في ذلك من استضعاف للعرب واستخفاف بهم ، وتشن هجومها على اليهود (٢٥). ويبعث السفير البريطاني إلى بيغن ليصور له ما ذكرته الصحافة ، وكيف تواصل انتقادها إزاء المعاملة البريطانية لليهود وتنعتهم بالإرهابيين ، وأنها تُكيل لبريطانيا الفشل في المحافظة على النظام في فلسطين (٢٦).

وحيثما عقدت بريطانيا النية على إنهاء الانتداب عن فلسطين يذكر كامبل

للخارجية البريطانية أن تعليقات الصحافة انصبت على تصريح بيفن الذى أكد رغبة بريطانيا فى التخلص من مسئولياتها ، وأن مجلة " الاثنين والدنيا " - مستقلة وموالية للقصر - اقترحت أن يترك الإنجليز فلسطين حتى لو أدى ذلك إلى إراقة الدماء بين العرب واليهود ، حيث يضطر هذا الوضع إلى خضوع الأخيرين للأمر الواقع حينما لا يجدون قوة أجنبية بجوارهم يعتمدون عليها^(٢٧).

وانشغلت الصحافة مع بداية مايو ١٩٤٧ بما تعرضت له القضية الفلسطينية فى أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والنتائج التى ترتبت على طلب إدراجها بجدول الأعمال ، ويُبين السفير البريطانى للندن أن هذه التحركات قد امتصت لدرجة لا بأس بها دلالة التشاؤم التى اتصفت بها الصحافة^(٢٨). ولكن مع إقصاء ما اقترحه العرب وتنفيذ الاقتراح البريطانى الخاص بتأليف لجنة تقصى الحقائق ، تحول مسار الصحافة ، وانتقدت ذلك الوضع ، ويرصد القائم بالأعمال البريطانى لحكومته التعليقات الصحفية العدائية لاقتراحات التقسيم ، ويشير إلى أن الخوف الشديد من قيام دولة يهودية فى فلسطين لا ينعكس بدرجة كبيرة ضد بريطانيا بقدر ما هو موجه أساسا ضد الصهيونية خاصة واليهود عامة^(٢٩).

ويتابع القائم بالأعمال البريطانى ما تنشره الصحافة ، ويُبلغ حكومته أنه قد أصابها قدر كبير من الشك فيما يختص بعزم بريطانيا على الانسحاب من فلسطين وإنهاء انتدابها عليها فى غيبة تسوية متفق عليها للمسألة الفلسطينية ، وأن "الجورنال ديجيت *Le Journal D'Egypte*" - مستقلة وموالية للقصر - تشكو من أن حكومة الولايات المتحدة وافقت الاتحاد السوفيتى بشأن اقتراح تشكيل قوة بوليس دولى لفلسطين ، وتعارض الصحيفة اقتحام الروس لمنطقة الشرق الأوسط حيث سيشاركون فى هذه القوة^(٣٠).

وفى ٦ فبراير ١٩٤٨ فجرت صحيفة "الإخوان المسلمون" - تتبع جماعة الإخوان المسلمين - موضوعا أثار ضجة كبيرة ، فقد نشرت تحت عنوان "فضح الدسائس التى

تحريكها الجاسوسية الإنجليزية بين العرب " الترجمة الحرفية للتقرير السرى الخطير الذى رفعه البريجادير كلايتون *Clayton* إلى الحكومة البريطانية ، وذكرت أنه على أثر عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة ، اتصل كلايتون بأقطاب الدول العربية ورؤساء حكوماتها ليقتنعهم بقبول مبدأ التقسيم، وعندما صدر قرار الأمم المتحدة فى ذلك ، عقدت الجامعة العربية اجتماعها فى ٨ ديسمبر ١٩٤٧ لمواجهة الموقف ، ووصل للقاهرة رؤساء حكومات الدول العربية ومن بينهم سمير الرفاعى رئيس وزراء شرق الأردن ، حيث التقى مع كلايتون ، ولم يمكث المسئول الأردنى فى مصر حتى انتهاء الاجتماعات إذ استدعاه الملك عبد الله وكلفه بالاستقالة من الوزارة.

وتواصل الصحيفة القول بأنها عثرت على التقرير الذى كتبه كلايتون عقب لقائه بسمير الرفاعى ، وجاء به أن المسئول البريطانى وجد صعوبة مع رئيس الوزراء السورى وزميله اللبناى لم يجدها مع الأردنى الذى أدلى باقتراحات تحمل تنفيذ قرار التقسيم دون اعتراض من الدول العربية ، وأنها لو تحققت تحتفظ بريطانيا بمراكزها الاستراتيجية فى شرق الأردن وفلسطين ، وتتضمن أنه عند جلاء القوات البريطانية عن فلسطين تنسحب معها القوات الأردنية العسكرية فيها ، ثم يُقدّم الضباط الإنجليز الذين يعملون بالجيش الأردنى استقالاتهم على أن يبقوا بالبلاد ، وأنه عند اشتداد الثورة فى فلسطين ووفود المتطوعين عليها من الدول العربية، تعلن الحكومة الأردنية قرارها بزحف القوات الأردنية على فلسطين بحجة تخليصها من الصهاينة ، ومتى اخترقت القوات أرض فلسطين ينضم إليها المتطوعون ، وأن هذه القوات ستتحاشى مهاجمة القرى اليهودية ، وإنما ستقوم بهجمات خفيفة لمنع الشبهات عنها. ويركز التقرير على تصريح سمير الرفاعى بخضوع الأردن لبريطانيا، وأنه وقّع على المقترحات التى قدمها ، ونُص فيها على موافقة الملك عبد الله عليها . وتُعلّق الصحيفة بأن الدول العربية على يقظة تامة للدسائس الإنجليزية التى يطلو لها دائما أن تعمل على التفريق والوقيعة . وعلى الفور أصدرت السفارة البريطانية بيانا كذبت فيه ما جاء بالتقرير ونفته (٣١)، وكتب كلايتون للندن مُبيناً أنه موضوع مصطنع ، ودارت المراسلات بين المسئولين البريطانيين بعمّان وبغداد ولندن فى هذا الشأن (٣٢).

ومن غير المستبعد أن يكون التقرير الذى نشرته الصحيفة صحيحا ، إذ تعرضت وكالات الأنباء والصحف لبعض محتوياته ، ولكن لتغطية الموقف كان لابد من الإنكار ، وكما هو ثابت فإن ما جرى أثناء حرب فلسطين لدليل على ما قُدم من تنازلات .

وقبيل إعلان حرب فلسطين مباشرة ، اشتدت موجة الهجوم على الولايات المتحدة وبريطانيا فى الصحافة خاصة المعارضة ، فتندد "النداء" - وفدية - بالتهديد الأمريكى ، ويقضى بأنه إذا اشترك الجيش المصرى فى الزحف مع الجيوش العربية على فلسطين ، فسيمنع عن مصر المواد الأساسية التى تُصدر لها ، كذلك هاجمت الصحيفة إمداد اليهود فى فلسطين بالأسلحة الأمريكية والإنجليزية ، وحثت على دخول الجيش المصرى الحرب (٣٣). وبطبيعة الحال ، فإن الصحافة تحمست لإتمام تلك الخطوة ، ويُصورُ كامبل لحكومته تلك الحملة الصحفية على اليهود وكيف تزداد قسوتها لدى صحافة المعارضة (٣٤).

وعندما صدر قرار مجلس الأمن بوقف القتال بفلسطين فى ١٥ يوليو ١٩٤٨ ، وإعلان الهدنة للمرة الثانية ، كان لذلك أثره على الصحافة التى لم تخضع لها ، وإنما واصلت الحرب بطريقتها ، فيكتب إبراهيم عبد القادر المازنى مقالا بعنوان "كيف تخلف إنجلترا مواعيدها" فى "الأساس" - سعدية - يتتبع فيه الخطوات الإنجليزية منذ قرار إنهاء الانتداب وما أوصت به الجمعية العامة ، وكيف أقصت بريطانيا قوات العرب عن حيفا وسلمتها للصهاينة ثم يافا ، وموافقتها على الاقتراح الأمريكى ، وسعيها عند العرب لقبول الهدنة ، ثم يقول إن أفعالها لا تدعو إلى الثقة فيها أو التصديق بوعودها (٣٥).

ويهاجم إدجار جلاد فى "الزمان" مجلس الأمن ، ويشير إلى أن الشرق يؤمن بأن المسألة ليست مسألة دولة إسرائيل المزعومة بقدر ما هى مسألة العداء بين الشرق والغرب ، وأن موقف الدول الكبرى يدل على تضافر أمريكا وأوروبا ، وأنها اختارت هذه الظروف الخطيرة لتعرب للشرق عن عدائها ، ويصرح بأن مراحل الغضب تغلّى فى

النفوس (٣٦). ويحذو حذوه حبيب جاماتى فى الصحيفة نفسها ، ويحلل بأن ما حدث مؤامرة على الشرق ، ويزيد بأن الصراع سيظل قائما بين العرب ومؤيدى الصهيونية وسيزداد عنفا واتساعا (٣٧).

وتنتقد "الأهرام" بريطانيا بشدة لحملها العرب على ما انتهى إليه مجلس الأمن ، وأن الأمر لو اقتصر على الصهيونية لصغر شأنه ، ولكنها تستند على الدول الكبرى (٣٨). وتنبرى "الإخوان المسلمون" للموقف وتكتب تحت عنوان "إسفرى يا بريطانيا ولسوف ينتقم العرب" تهاجم فيه ما نشرته "الإجيشن جازيت *The Egyptian Gazette*" - مستقلة وموالية للإنجليز - للدفاع عن تصرف بريطانيا سواء فى دوائر مجلس الأمن أو فى عواصم الدول العربية ، متهمة إياها بأن مؤسسة صهيونية تصدرها ، وتعرج على وصف بريطانيا بأنها منافقة ولا عهد لها وغادرة ولا تحافظ على وعدها ولا يوثق فى شرفها ولا يؤمن جانبها ، ولها أستاذان: ميكيا فيللى فى السياسة، وآل كابونى فى سرقة الشعوب ، وأنها عدوة العروبة والإسلام وصديقة الصهيونية وخادمتها وشريكها ، وتحوّل دفة الهجوم على هيئة الأمم المتحدة التى قدمت العون لأعداء الإسلام. وتعود الصحيفة مرة أخرى لتتذر بريطانيا التى خدعت العرب وباعت فلسطين لليهود ، وتشير إلى أنها فى طريقها للاعتراف بدولتهم، وتؤكد أن الدوائر السياسية تقول إنه ليس أمام بريطانيا لتنفيذ سياستها المعادية للعرب سوى أن تستغل الملك عبد الله إلى النهاية (٣٩).

وفى مقال "موقف الدول العربية بعد قبول الهدنة" يكتب محمد مندور فى "صوت الأمة" ليعبر الخطأ الذى ارتكب عندما قبل العرب الهدنة الأولى ، إذ أعطى ذلك اليهود فرصة للإفلات مما كانوا على حافته من هزيمة ، ومكّنهم من تحسين مراكزهم تحت سمع وبصر الوسيط الدولى ومعاونيه ، وأنه عقب استئناف القتال اشتغلت دسائس الصهيونية فى مجلس الأمن ، وكانت بريطانيا على رأس الدول التى ناصرتها وغدرت بالعرب ، وعليه لزم على الشعوب العربية أن ترسم لنفسها إزاءها سياسة نهائية وأن تتخلص من استعمارها وسيطرتها ، ثم يسبّها ويشرك معها أمريكا حليفها ، ويعلّق

على أن مشكلة فلسطين قد لُقنت مصر درسا في تحديد سياستها الدولية (٤٠). وتذهب " النداء " إلى أن تفاهما سرياً تم بين بريطانيا وأمريكا ، يقضى أن تؤيد بريطانيا زميلتها في قضية فلسطين ، وتؤيد أمريكا حليفها في سياستها الدولية ، وبذلك يضمن كل منهما الحصول على صيده كاملاً (٤١).

وتذكر " السياسة " - صحيفة حزب الأحرار الدستوريين - أن بريطانيا مازالت متمسكة برفضها دفع ربع الإعانة السنوية لشرق الأردن - مليونان من الجنيهات - وبالحظر على التصدير الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط (٤٢) ، وتتعرض " الأساس " لخرق اليهود للهدنة (٤٣). وأخيراً يكتب إحسان عبد القدوس مقالا بعنوان "ماذا بقي لنا ؟" في "روز اليوسف" - مستقلة وموالية للقصر - يضع فيه الأسس الواجب اتباعها وتتمثل في الاعتداء على اليهود ، وفرض العقوبات الاقتصادية على مؤيديهم ، وقطع العلاقات وفسخ المعاهدات ومحاربة الدول الديمقراطية ، والقبض على من يلوذ بأمریکا وإنجلترا ، وإغلاق المعاهد والمؤسسات الأمريكية والإنجليزية ، ومصادرة المطبوعات والكتب التي تمجد أمريكا وإنجلترا متلما حدث من هذه الخطوات مع الدول الشيوعية، ثم يشرح كيف خُذلت مصر عندما طالبت بإخراج الإنجليز ، وكيف خُذلت حينما حاولت الاحتفاظ بفلسطين لأهلها ، وينتهي بالحث على عدم السكوت على الأعداء (٤٤).

كُتبت هذه المقالات في أسبوع واحد ، فجمعها السفير البريطاني وفقا لتاريخ نشرها - كما هو مبين في السطور السابقة - وبعث بها إلى حكومته ، والتقى بأحمد خشبة وزير الخارجية ، واحتج عن سلوك الصحافة بتعدد اتجاهاتها ، وأظهر له تعجبه عن كيفية السماح بنشر مثل هذه المقالات في وقت تخضع فيه للرقابة ، وأنه أثار دهشته أن صحف "الزمان ، الأهرام ، الأساس " تصدر عنها تلك الكتابات ، وخاصة أن الصحيفة الأخيرة تتبع الحزب الحاكم ، ومن ثم فإنه حين يقرأها الشعب يوقن أنها تعبر عن اتجاه الحكومة ، وبالتالي تشجعه على المظاهرات المضادة لبريطانيا ، وأخيرا يُعلمه أنه كتب لبيفن بما حدث ، ثم يطلب من محدثه وقف هذا التيار (٤٥).

وفى اليوم نفسه ينقل كامبل - مرة أخرى - للندن الموضوع ذاته ، ويعيد القول بأن الصحافة بمختلف ألوانها استغلت إعلان الهدنة وفجرت الغضب ضد المعسكر الغربى خاصة بريطانيا والولايات المتحدة ، وفاضت صفحاتها بمرارة الأسى العميق ، وأن صحيفتى " المصرى ، النداء " انتهزتا الفرصة لفكرة حياد مصر عندما يشب النزاع بين الشرق والغرب ، كما ينقل ما نشرته " الجورنال ديجيت " بشأن تصريح وزير الخارجية إزاء الفشل الذى أصاب القضية الفلسطينية بسبب قرار الدول الكبرى التى وقفت مصر بجوارها خلال حربين عالميتين مما يدعوها لمراجعة علاقاتها مع بعض الدول ، ويختتم كامبل القول بأن رد الفعل لعب دورا أساسيا فى إشعال العناصر غير المسئولة بين جماهير القاهرة (٤٦).

واتقدت " النداء " ضراوة ، حيث بينت أن بريطانيا سوف تستغل الهدنة لرسم سياسة مشتركة مع أمريكا بشأن الشرق الأوسط تنقسم إلى قسمين : القسم الأول ينحصر فى أن تحقق الأمم المتحدة تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية ، والقسم الثانى يقضى بتأييد الحكومات الموالية لبريطانيا وأمريكا فى الشرق الأوسط حتى يتم التصدى للاتحاد السوفيتى فى حالة الحرب وتكوين جبهة دفاع (٤٧).

وكان للموقف البريطانى المتشدد الأثر على الصحافة ، فيذكر السفير البريطانى لحكومته أنه بالرغم من مواصلة الصحف تعليقاتها على الوضع فى فلسطين، فإنه قد انتابها حالة إحباط ، وأن الأغلبية منها قللت انتقادها لبريطانيا ، فأصبحت أقل إزعاجا ، وأن الخط الغالب على الصحف الرئيسية هو تأييد مطالب الجامعة العربية ، وفى مقدمتها وقف هجرة اليهود لفلسطين وإعادة المهاجرين العرب إليها (٤٨). ولم يكن ذلك يعنى إخفات صوت الصحافة ، فقد واصلت مهمتها ، وانهقد بعضها على إمكانية تحقيق الانتصار ، فتصور " الإخوان المسلمون " الجندى العربى ينتصب شامخا ويسحق يهوديا يمسك بيده علما منكسا ويقف على قاعدة ودرجتين، القاعدة تمثل اعتراف الولايات المتحدة ، والدرجة الأولى مساعدة الاتحاد السوفيتى ، والدرجة الثانية عطف بريطانيا (٤٩).

وخرق اليهود الهدنة ووالوا اعتداءاتهم ، واغتيل الوسيط الدولي على أيديهم، وهجموا على مواقع الجيش المصرى فى منطقة النقب واخترقوها وعزلوا قواتها عن الطرق الرئيسية ، وتتبع الصحف المراكز التى اهتزت لها الأقلام ، وبناء على الدعاية الإعلامية ، تعمدت إبراز البطولات المصرية وركزت على سلاح الطيران ، وسيطرة نسور الجو ، وإسقاط طائرات اليهود أو هروبها (٥٠).

ومع شكوى مصر لمجلس الأمن ، أصدر قراره بوقف القتال فى هذه المنطقة، لكن اليهود لم ينفذوه واستمروا فى مخططهم ، وبالتالي استمرت الصحف على نهجها فى تسجيل الانتصارات الباهرة للجيش المصرى فى المجالات الجوية والبرية والبحرية (٥١). وكتبت "الأهرام" بعد أن أدركت المخطط المضاد للحرب تحت عنوان "جيش مصر وحده فى الميدان" وأوضحت كيف تصمد القوات المصرية أمام اليهود فى المعارك فى الوقت الذى لا تزال فيه سائر الجيوش العربية خارج القتال الدائر فى الجبهة المصرية (٥٢).

وفى مقال آخر بعنوان "أن للدول العربية أن تعمل" كتب حامد طلبة صقر فى "صوت الأمة" يهاجم رئيس مجلس الأمن فى تصرفه ، ولما كان أمريكيا فهو يتهمه بأنه يتبع موقف دولته ويتحيز لليهود بتأجيله النظر فى شكوى مصر وما يسفر عنه ذلك من تمادى اليهود فى عدوانهم ، وأنه كان يجب على الدول العربية أن توجه إلى مجلس الأمن إنذارا محددا بميعاد ليأمر بوقف القتال ، وإلا فإنها ستكون فى حل من قرار الهدنة ، ويبيّن أن الدول الغربية لها مصالح اقتصادية فى الدول العربية وهى فى حاجة إليها ، وأن تدخل الأخيرة لوقف عدوان اليهود هو الطريق السليم ، كما أن الاعتماد على الخطب والأحاديث والاستماع للوعود الكاذبة نتيجتها معروفة ، وهى تتلخص فى الاستهانة بالعرب ووضعهم أمام الأمر الواقع وبث الشقاق بينهم ، وأن مثل ذلك قد حدث وغدا واضحا لكل ذى عينين ، وأن المجهود الذى بذلت فيه الدماء والأرواح أصبح هباءً منثورا ، وأخيرا يطالب العرب بخرق الهدنة والهجوم على اليهود (٥٣).

ويلتقط السفير البريطاني هذه الصورة ، ويبعث بها لحكومته ، ويعلق على معارك قطاع العمليات المصرى بأن ما نشرته الصحافة مبالغ فيه ولا يمكن الاعتماد عليه ، وأن الرسائل الواردة من وكالات الأنباء تحكمها إجراءات الرقابة الدقيقة ، ويصف الغضب على مجلس الأمن واتهام الصحافة له بانعطافه ناحية اليهود ، ويسجل موقفها وتوبيخها للقوات العربية لتوانيتها ، بينما تتحمل القوات المصرية العبء الثقيل فى الميدان (٥٤).

ويواصل اليهود عدوانهم على المواقع المصرية - كان هجومهم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ هجوما ضاريا تناول ثلاث جبهات - وتواصل الصحافة الإشادة بصد ذلك العدوان وتصدى رجال الجيش بجميع أسلحتهم له ، وتشرح كيف ردوا اليهود على أعقابهم خاسرين (٥٥). ومما لاشك فيه أن الصحافة لم تكن دقيقة تماما فى الالتزام بالواقع ، ويرجع ذلك إلى اعتبار أن نوعا من المبالغة يستخدم وقت الحروب ليخدم أكثر من غرض ، ليرفع الروح المعنوية سواء للقوات أم الشعب ، وليكون حربا نفسية على العدو ، هذا بإضافة إلى أن الصحافة كانت تنقل ما تذيبه وزارة الحربية من بيانات ، تلك التى حملت هى الأخرى بعض المغالاة.

ويتأزم الموقف ، ويتضيق الحصار على اللواء المصرى فى الفالوجا - ٤٠٠٠ جندى وضابط - تزداد الصحافة حنقا على تهاون العرب ، وتنتشر "روز اليوسف" مقال إحسان عبد القدوس "أين الحرب ؟" الذى يتوخى فيه الصراحة التامة، فيذكر أنه من الكلام المعاد القول بأن الجيش المصرى يحارب وحده فى فلسطين ، والحديث عن النوايا الحسنة والشهامة والدعوات والتأييدات التى صدرت عن المسئولين العرب ، وتوجيه اللوم إلى واحد منهم ، ومطالبة حكومة من حكوماتهم أن تبذل أكثر مما بذلت . وأنه مهما قيل فالاتفاق على أن الجيش المصرى يحارب وحده وأن عقول جيران مصر وأبناء عموميتها أقوى من أن تنقاد وراء العاطفة التى تنقاد وراءها مصر بحكم زعامتها ، وينتهى إلى أن معركة فلسطين بعد أن دخل فيها الروس والأمريكيون لم تعد حملة كما سميت فى بادئ الأمر ، وإنما هى حرب قاسية متعبة ستكلف مصر غالبا (٥٦).

وَيُسَجَّلُ كامبل للندن ذلك ، وَيُبيِّنُ أن هجوماً لليهود حول الصحافة من الآمال المشبعة التي كانت تراودها بشأن مساعدة عسكرية سريعة من العرب إلى تبرم ثم احتجاجات مشينة تجاه تقاعسهم (٥٧). ويستمر هذا الخط ، وتذكر "المصري" أنه عندما رأت الدول العربية أن تتخذ فلسطين من الصهيونية ، لم يكن المفهوم أن هذا القرار الخطير بما يحمله من تبعات وتضحيات قد ألقى على عاتق مصر وحدها ، أو أنه قرار شمله التنفيذ بالنسبة لمصر ، ووقف التنفيذ بالنسبة للدول العربية الأخرى (٥٨).

واستمر القتال بين القوات المصرية واليهود حتى ٧ يناير ١٩٤٩ حين بدأت المفاوضات في رودس لعقد الهدنة والتي انتهت بعودة القوات المحاصرة في الفالوجا ، وبإقامة الخطوط بين اليهود والأطراف المتنازعة . وتتبع الصحافة هذه الأحداث ، وكان واضحاً عليها مرارة الهزيمة ، ثم ما لبثت أن شنت حملتها على الملك عبد الله بهدف فضح الدور الذي أسهم به في حرب فلسطين ، ومحاولة الوقعة بينه وبين الملك عبد العزيز ، فينشر مراسل "صوت الأمة" في القدس أن الجيش الأردني أصابته اللامبالاة في اتخاذ ما يلزم للدفاع عن القدس ، وأن السلطة الأردنية أمرت بتسريح جيش الجهاد المقدس الذي كان يعمل مع الجيش المصري ، ويستعرض حالة البؤس التي يعيشها اللاجئين في المناطق الفلسطينية التي تسيطر عليها الحكومة الأردنية ، وأن وفداً منهم التقى بالملك عبد الله وشكا له سوء حالتهم ، فأجابهم بأنه لا جئ مثلم لأن بلاده الحجاز غزاها ابن سعود وطرده منها ، وأبدى تمنياته لعودة الفلسطينيين إلى ديارهم وعودته لبلدته وعشيرته (٥٩).

وعقب يومين من نشر هذا النبأ ، كتب المراسل مرة أخرى يفيد بأن وفداً ثانياً من الخليل وبيت لحم زار الملك عبد الله لطلب نجدة من الجيش الأردني - وقت أن كان الجيش المصري وحيداً في ميدان القتال بالجنوب - فلم يلب الطلب ، وأنه عندما التجأ إليه وفد ثالث من المثلث العربي ليخبره أن منطقته سلمتها الأردن لليهود فاحتلوها ، رد عليهم بأنه ليس المثلث العربي وحده المحتل وإنما بلاده محتلة هي الأخرى ، فذكر الوفد

أن اليهود هم المحتلون ، فأجابهم بأنه لا يهم جنس المحتلون ، وليست فلسطين أقدس من مكة المكرمة وأنها محتلة (٦٠).

وأحدث ذلك رد فعل ، فيكتب القائم بالأعمال البريطاني في جدة لحكومته يُبلغها أن الملك عبد العزيز أطلع أحد زائريه من الإنجليز على ما نشرته الصحيفة، ويشير المسئول البريطاني إلى اطلاعه على برقية من بغداد توضح أن نوري السعيد يذكر أن المملكة العربية السعودية تقدم إعانات مالية لصحف مصرية شتى لمهاجمة الهاشميين ، ثم يعود ويبحث بكتاب آخر يُبين فيه أن ما أثير في نهاية خطابه السابق كلام غير مدعّم ومن الصعب التأكد من صحته ، وفي الوقت نفسه يشير المسئول البريطاني إلى صحيفتين مصريتين "مجد الشرق ، الحوادث" تحصلان على مبالغ من ابن سعود ، وأنه يوجد في جدة مراسل عربى يرسل بعض الصحف المصرية (٦١).

وبالرغم مما هو معلوم أنه قد حدث وفاق بين ملك السعودية وملك مصر لضرب أطماع ملك الأردن ، فإنه من المستبعد أن تنحو "صوت الأمة " هذا المنحى، وأن الغرض الأساسى أداء مهمتها فى الحركة الوطنية ، بدليل أن مسألة النيل من الملك عبد الله وكشف مخططاته وأطماعه كانت سمة واضحة على الصحافة ، وإن كانت هناك قلة من الصحف ذات الهوية المجهولة التى تنتهج أسلوبا يخل بشرف المهنة الصحفية ، فليس معنى ذلك التعميم .

ويكشف محمد حسنين هيكل فى " آخر ساعة " - صنو أخبار اليوم - عن سر خطير من أسرار حرب فلسطين ، فيقول إن الخطة العملية التى سميت بالاسم الشفرى " دمشق " تسربت لليهود أثناء محاصرة القوات المصرية فى الفالوجا ، وذلك أنه عندما رأت القاهرة التشاور مع عمان للقيام بمجهود مشترك لفك الحصار، أحال الملك عبد الله الأمر على الجنرال جلوب *Glubb* - رئيس أركان حرب الجيش الأردنى - الذى أعد الخطة ، ولما علم ذلك القائد العام المصرى فى غزة رفضها مصرحا بأنه لا يمكن الاطمئنان لها ، مطالباً بالدفاع حتى آخر طلقة وآخر رجل. وبذلت المساعى لتوفير

الضمانات التي طلبها القائد ، ولكن الجيش العراقي رفض تقديم الكتيبتين اللتين تعهد بتقديمها لمشاغلة اليهود ، واعتذر الجيش الأردني الذي يقوده جلوب عن تقديم الكتيبة التي تعهد هو الآخر بها ، وينتهي الكاتب إلى التهكم على الملك عبد الله " هل سمعت الحكمة التي تقول: اللهم احمني من أصدقائي ، أما أعدائي فأنا كفيل بهم؟ هل سمعتها يا صاحب الجلالة؟ " (٦٢). وكان واضحا تماما قصد الكاتب في إبراز النية المبيتة للقضاء على القوات المصرية.

وتضرب " المصري " على الوتر نفسه ، فتنشر أنه قبل الهجوم اليهودي الأخير على القوات المصرية بشهر صرّح الملك عبد الله لوفد فلسطيني من الخليل بأنه بعد شهر سيشن اليهود هجوما قويا على الجيش المصري الذي سيهزم ويحتل اليهود غزة ، وعندئذ يتم التفاوض معهم وتحل القضية الفلسطينية ، وأنه قبل الهجوم بيوم واحد حضر جلوب وأخلى الطريق لليهود بين القدس وتل أبيب ، وقطعت الإمدادات والتموين عن القوات المصرية المرابطة في الخليل وبيت لحم ، وقامت قوة من الجيش العربي الأردني بقيادة ماجور إنجليزى بمحاولة احتلال مقر الحاكم الإداري المصري في بيت لحم ولكنها فشلت ، وأشاع عملاء الأردن مختلف الشائعات عن هزيمة الجيش المصري ، وهاجم رجال من الجيش الأردني بيوت العرب الذين كانوا يتعاونون مع القوات المصرية (٦٣).

وتأتى الصحيفة بتقرير يشير إلى أنه تم الاتفاق على خطة مشتركة رُسمت بمعرفة القواد اليهود والأردنيين معاً ، الغرض منها الاستيلاء على منطقة غزة وإخراج القوات المصرية من جميع مناطق وجودها في فلسطين ، وأن هذا الاتفاق جاء نتيجة لاتصالات ومشاورات بين السلطات الأمريكية والبريطانية من ناحية ، وسلطات تل أبيب من ناحية أخرى ، بهدف جعل إسرائيل وشرق الأردن منطقة لقواعد الحلفاء الحربية في الشرق الأوسط . ويذكر التقرير أيضا أن الملك عبد الله يُبيّن النية للانفصال عن الجامعة العربية وتوثيق علاقته بإسرائيل (٦٤).

وكما تعودت " أخبار اليوم " فأنها تؤكد قولها بالوثائق ، فنشرت وثيقتين ، الوثيقة الأولى رسالة من الملك عبد الله إلى وزير خارجية إسرائيل ، بعث بها إليه في ٥ مارس ١٩٤٩ ، وفيها لقَّبه بكلمة " عزيزي " ، ودارت حول الجبهة العراقية وانسحاب الجيش منها وعزمه على تسلمها ، ويختم سطره بتوجيه التحية لرئيس الوزراء الإسرائيلي . والوثيقة الأخرى رسالة مؤرخة في ٢٢ مايو ١٩٤٩ من الملك عبد الله إلى هربرت صمويل - قطب الصهيونية وأول مندوب سام بريطاني في فلسطين - يؤكد فيها على أن الدعوة الملكية لزيارة الأردن مازالت قائمة ، وأن ما حدث نتج عن عدم إطاعة الشعب له ، وأنه سوف يحقق له رغبته الخاصة بالرفاهية العامة ، وأن نصائحه ستنفذ وتتخذ شكلا حاسما ، وتنتهي الرسالة بقرار بشأن الحصول على مزايا السلام . وتهكم الصحيفة على ملك الأردن باعتباره القائد الأعلى للجيش العربية الذي فاوض اليهود من وراء ظهر الدول العربية ، وسلم لهم النقب في الوقت الذي كان فيه الجيش المصري يروى صحراها بدمائه ، وأن الغور والشونة شهدتا مفاوضات مع اليهود والتي انتهت بتسليمهم منطقة المثلث وسكة حديد جنوب القدس ، وتتعجب الصحيفة من إلقاء اللوم على شعبه واتهامه بأنه المسئول عما حدث ، وتهاجمه وتعلن أنها تضع الوثيقتين على مائدة اجتماع مجلس جامعة الدول العربية ، وتطلب التحقيق مع صاحب الجلالة (٦٥).

وتعد السفارة البريطانية كتابا يضم فحوى ما جاء بالصحيفة وتبعث به للندن ، وتشير إلى مقابلة وزير الأردن المفوض لوزير الخارجية المصري واحتجازه على ما دأبت الصحافة على كتابته ، وأنه عندما سئل صلاح الدين وزير الخارجية عما إذا كانت ستتخذ إجراءات صارمة ضدها لأن استمرارها على هذا النهج يعكر الصفو مع الدول العربية ، لم يعط ردا حاسما في إجابته (٦٦).

ويبعث الوزير المفوض البريطاني في الأردن لحكومته يُبلغها أنه رغم الفجوة السياسية بين مصر والأردن ، فإن الصحافة المصرية لها وجود له اعتباره في هذا البلد ، وأنه لسوء الحظ فإن مجلة " المصور " - ويصفها بالبذاءة - تأتي في أعلى قائمة التوزيع ، إذ لها الانتشار الواسع ، وأن تلك الصحافة تخضع لرقابة صارمة ، وأي

صحيفة أو مجلة تنشر أخبارا لها الانعكاس على مصالح الأردن تصادر وتحرق تحت إشراف مصلحة الرقابة ، والأخيرة متيقظة لها وكذلك للصحافة الشيوعية أو التي تتولى الدعاية لها ، وتتخذ الخطوات الفعالة لمنع تغلغلها ، وأنه قد تمت مصادرة صحيفتي الملايين والكاتب المصريتين ، ونُبّه على وكالة الصحافة المصرية فى عمان بعدم دخولهما فى المستقبل (٦٧). ومن الملاحظ أنه فى الوقت الذى سجل فيه المسئول البريطانى خطابه كانت حدة هجوم الصحافة على الملك عبد الله قد خفتت ، وما لبث الأمر أن اغتيل.

وترصد السفارة البريطانية تحركات الصحافة حول مشكلة العرش الأردنى، فتذكر فى كتابها للندن بأن الصمت الذى التزمت به الدوائر السياسية لم ينعكس على الصحافة، وأنه بالرغم من عدم الوضوح عمّا إذا كان الأمير طلال أو الأمير نايف هو المدافع عن المصالح العربية ضد الإمبريالية ، فإن الأمل انعقد على الأول ، وتستشهد بما نشرته " أخبار اليوم " عن هذا الأمير إذ عدّته أميرا عظيما على أحسن طراز ، وأن استقامته فوق الشبهات ، بينما الشخصيات البارزة الأخرى تستغل نفوذها أسوأ استغلال (٦٨).

وكان محمد حسنين هيكل قد كتب فى هذه الصحيفة عن مناورات نوري السعيد عندما حضر لتشيع جنازة الملك عبد الله ، وكيف أثمرت بالإطاحة بوزارة سمير الرفاعى وتولى وزارة توفيق أبو الهدى ، وإصرار مجلس الوزراء الأردنى على التأكيد أن طلال لا يزال مريضا بأعصابه ، وضرورة وضع وصاية على العرش . ويبيّن الكاتب كيف يكره الإنجليز هذا الأمير ، والظروف الصعبة التى عاشها الأخير فى حياة أبيه الذى اضطهده لأفكاره المستنيرة وإيمانه بالدستور ، وأن الذى ساند الأب فى موقفه رئيس وزرائه وجلوب ، مما اضطر الأمير لترك الأردن إلى أوروبا ، حيث تبعه المفرضون وأشاعوا عنه مرضه العصبى. وقد ذهبت الصحيفة أبعد من ذلك ، فبعثت بمراسلها لجنيف ليقوم بتحقيق صحفى من داخل المستشفى الذى يقوم فيه طلال ، فعلم أنه ليس

مريضاً ولكنه يفقد أعصابه عندما يغضب نظراً للأحداث التي مرت به (٦٩). وبذلك يتبين أن خط الكراهية للملك عبد الله لم ينقطع تماماً.

وتتبع السفارة البريطانية هذا الاتجاه ، وتنقل ما نشرته "المصري" ، وانحصر في مطالبة عبد الله التل - الحاكم العسكري الأردني السابق للقدس الذي التجأ لمصر هارباً - بإيفاد بعثة طبية عربية إلى سويسرا لفحص حالة طلال الصحية ليكون قرارها هو الصادق ، كما طالب بطرد جلوب لتسوية مشكلة العرش على أسس سليمة ، وهاجم بريطانيا وصرح بأن اختطاف الموت لأصدقائها لابد من تأثيره على قوتها ونفوذها في الشرق الأوسط (٧٠).

وعليه يتضح أن الهدف الأول من هذا النشر هو الطعن على بريطانيا ، وتواصل السفارة البريطانية تسجيل ما نشرته الصحافة عن التخطيط الهاشمي لوحدة العراق والأردن ، والهلال الخصيب ، وأن أسوأ ما أقدمت عليه إحياء نشاط الحاج أمين الحسيني - مفتي فلسطين السابق - بما نشرته له من معلومات مسمومة لإثارة الفلسطينيين ضد شرق الأردن (٧١).

وكانت " النداء " قد نشرت في صدر صفحتها الأولى عنواناً كبيراً "جلوب يذهب القدس ويهتك أعراض النساء " جاء ذلك عقب لقاء تم بين مندوب الصحيفة والحاج أمين الحسيني ، إذ صرح الأخير بأن الإرهاب المسلح الذي قامت به الحكومة الأردنية ومن ورائها السلطة البريطانية على عرب فلسطين قد بلغ أقصى درجات الوحشية ، وأن أوامر جلوب صدرت للقوات الأردنية باستباحة القدس نهبا وسلبا وقتلا، وأن المقصود من الإرهاب والتنكيل خنق صوت المعارضة لسياسة الظلم والعدوان التي تسير عليها الأردن تحقيقاً للمصالح الاستعمارية (٧٢).

وتُسجّل السفارة البريطانية ارتياح الصحافة لتولي طلال عرش الأردن على أساس أن في ذلك قضاء مبرما على رغبة بريطانيا في تنصيب أخيه ، وتبرز الحديث الذي أجرته " الجورنال ديجيت " مع الأخير ، والذي صرح فيه بأنه رجل عسكري ولا

يتدخل فى السياسة ، وتشير إلى ما نشرته " الأهرام " عن شعور طلال الأخرى تجاه مصر، وما سطرته " المقطم " بشأن استقرار أحوال الأردن وتصحيح الأوضاع الدستورية فيها ، والنّية الطيبة للملك الجديد فى توثيق رباط الأردن بالعروبة ، ومناشدة الصحافة له للعمل على استقرار وإيواء اللاجئين الفلسطينيين ، وإزالة روح الجفاء المشبّعة بها العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين التى ورثها عن أبيه^(٧٣). وبهذا ينجلي أن الصحافة كانت لها المواقف الثورية ضد أصحاب المصالح الإمبريالية ومن التحق بمعيتهم وسار فى ركبهم.

المغرب العربى

لم تغفل الصحافة الأحداث المتصلة بالمغرب العربى حيث احتلت مكانا لديها ، وإن لم تصل إلى تلك المكانة التى شغلتها أحداث المشرق العربى نظرا للظروف السياسية المختلفة بين المنطقتين. ومع منتصف عام ١٩٤٧ كان لحدث منع السلطات الفرنسية دخول السفينة المصرية المحملة بالمؤن إلى تونس لإنقاذها من المجاعة وإفراغ شحناتها خارج المياه الإقليمية ، سببا فى شن حملة صحفية كبيرة على فرنسا ومهاجمتها والتنديد بأعمالها والسخط على أطماعها الاستعمارية، ومن الطريف أن السفير البريطانى أثناء تسجيله لأقوال صحافة الأسبوع فى هذا الشأن لحكومته ، يذكر أنها بأنواعها شغلها ذلك الأمر مما تمخض عنه أن قل عداؤها لبريطانيا خلال تلك الفترة^(٧٤).

ويركز رئيس قسم المعلومات بالسفارة البريطانية على ما ذكرته "روز اليوسف" وهددت به فرنسا من أن أى اعتداء على التونسيين سيكون له رد فعله ، وهذا الخطاب المفتوح الذى نشرته "آخر ساعة" ووجهته لفرنسا ، وفيه ويؤختها وأنبتتها على فعلتها ، وسخرت منها كحامية للحرية وأول بلد أعلنت فيه حقوق الإنسان ، وكيف أنها ذاقّت مرارة الذل والعري والجوع تحت السيطرة الهتلرية ، ولكنها تناسّت ذلك ومنعت القوات عن أفواه الجوع وحالت بين الكسوة وأجساد العراة ، ومضت المجلة تصب اللعنات

عليها ، وتنتهي إلى أن ضعف حصون فرنسا في تونس جعلها تخشى أن تفعل حبات القمح فيها ما يفعله الديناميت (٧٥).

وانفعلت الصحافة لحدث التجاء الأمير عبد الكريم الخطابي - المجاهد المراكشي أسير فرنسا - لحمى الملك فاروق ، فيصور السفير البريطاني ترحيبها به واستنكارها بشدة ردود الفعل الفرنسية بتعنيف موقف مصر سواء من المصادر المسئولة أو من الصحافة الفرنسية (٧٦). والواقع أن الغضب على فرنسا استحوذ على الصحافة ، فهي تعود مرة أخرى لتنتقد إهمالها في تونس على أثر المجاعة التي عاودتها ، وفضحت تصرفاتها في تضيقها الخناق على لجنة الإغاثة وضرب الحصار على المناطق المنكوبة لمنع مد المعونة إليها (٧٧).

ويصف السفير البريطاني لحكومته عداء الصحافة لفرنسا لسلوكها العدواني في مراكش ، ويشير إلى حملة " المصرية " ، وكانت قد نشرت مقالا حمل عنوان " قضية واحدة " تعرضت فيه لما يواجهه المجاهدون المراكشيون ، والرصاص الذي حصد الكثير منهم في الدار البيضاء ، ودعت للجرحى بالشفاء ليستأنفوا الجهاد ، وصرحت بأن مشاكل العرب مع الاستعمار تشكل قضية واحدة لا تقبل التجزئة ، وإنما تتعرض للفشل إذا عولجت على أساس الانفراد ، وأن ذلك ما يسعى الاستعمار لتحقيقه (٧٨). هذا وتجب الإشارة إلى الترحيب والتشجيع الذي والتت الصحافة بشأن مجهودات مصر في إدراج قضية استقلال مراكش بجدول أعمال الأمم المتحدة (٧٩).

وفي حقيقة الأمر فإن الوقود الذي غذى المواقف المضادة لفرنسا وجودها داخل الحلف الرباعي الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط والذي تصدت له الصحافة وحاربتة. كذلك فإنه عندما تناولت الائتلاف الأنجلو أمريكي ، وحرص واشنطن على احتلال المكانة في الشرق الأوسط ، أشارت إلى سعي الأخيرة في إيجاد قاعدة جوية مشتركة في بنغازي يكون الإشراف النهائي عليها لها ، وأنها حامت حول مراكش ، إذ راودتها مقايضة أسبانيا بشأن سبته ، بمعنى أن تستولى عليها مقابل تقديم مساعدة مادية إلى فرانكو *Franco* وإدخاله في مشروع مارشال *Marshall* (٨٠).

وهكذا يتبين أن الصحافة كشفت النقاب وسبرت الغور عن الأطماع الغربية في المغرب العربي ، وهنا كان التركيز واضحا على فرنسا نظرا لشبه هيمنتها عليه ، ومع هذا فقد أشارت الأعلام إلى المساعي التي تقوم بها الولايات المتحدة من أجل التواجد في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا يظهر بوضوح أن الصحافة حددت رؤيتها من منطلق دورها في الحركة الوطنية ، بمعنى أنها تعاملت مع العروبة وفقا لهذا المنطق.

الخاتمة

أثبتت لنا هذه الدراسة عبر صفحاتها الدور الإيجابي الذي قامت به الصحافة المصرية بمختلف تياراتها في نقل صورة حية عن تأثير الأحداث في الميدان العربي ، ورغم ما هو معروف من عقبات اعترضت هذه الصحافة سواء تلك التي وضعتها السلطة التنفيذية أم الدستور نفسه، فإنها نجحت في أداء دورها ، وكانت سببا في أرق وقلق المسؤولين البريطانيين لارتباطها بالحركة الوطنية ، حيث وضع ذلك من خلال الوثائق البريطانية ذات الروافد المتعددة والتي برهنت على الشغف بالتقصي والرصد لكل حرف رصته المطابع ونطقت به الصحافة.

وقد انجلى من خلال ما سطر أنه لم تكن هناك منظومة واحدة متبعة تجاه الدول العربية، بمعنى أن ما كان له اهتمام وارتباط بالأوضاع المصرية، كان الأكثر تناولا ، إذ غلب المشرق العربي على المغرب العربي أثناء هذه الفترة ، فلقى العناية الكبرى من الصحافة ، ويرجع هذا إلى أن ديناميكية الأحداث التي عاشها فرضت واقعها على الصحافة المصرية.

الهوامش

- (١) F.O. 371/53332, J 2571 / 57 /16, Campbell - F.O., Cairo, June 7, 1946, No. 1038.
- (٢) F.O. 953/48, PME 326, 352, Campbell - F.O., Cairo, June 23, 31, 1947, No. 8, 11, الأهرام ، الأعداد ٢٢١٦٤ ، ٢٢١٦٦ ، ٢٢١٨٣ ، ٢٢١٨٥ في ٢٠ ، ٢٢ يناير ، ١١ ، ١٣ فبراير، ص ٢ ، ٤ .
- (٣) F.O. 371/62986, J 4791 / 12 /16, Bowker - F.O., Cairo, Sept. 27, 1947, No. 825, أخبار اليوم ، عدد ١٥٠ في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، ص ١ .
- (٤) F.O. 371/63020, J 1024/79/16, Campbell - F.O., Cairo, March 2, 1947, No. 536, الأهرام ، العددان ٢٢١٨٢ ، ٢٢١٩٧ ، في ١٠ ، ٢٧ فبراير ١٩٤٧ ، ص ٢ .
- (٥) F.O. 371/62986, J 4791 / 12 /16, Bowker - F.O., Cairo, Sept. 27, 1947, No. 825, أخبار اليوم ، عدد ١٥٠ في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، ص ١ .
- (٦) F.O. 953/48, PME 573, Campbell - F.O., Cairo, Feb. 20, 1947, No. 22. المصور ، عدد ١١٩٥ في ٥ سبتمبر ١٩٤٧ ، ص ٣ .
- (٨) الأهرام ، الأعداد ٢٢١٨٢ ، ٢٢١٨٣ ، ٢٢٢٥٢ في ١٠ ، ١١ فبراير ، ٤ مايو ١٩٤٧ ، ص ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ .
- (٩) F.O. 371/73504, J 7318/1055/16, Chancery - F.O., Alex., Sept. 8, 1949, المصور ، عدد ١٢٨٩ في ٢ سبتمبر ١٩٤٩ ، ص ١٣ .
- (١٠) F.O. 371/53330, J 462/57/16, Killearn - F.O., Cairo, Jan. 24, 1944. الأهرام ، العددان ٢٢١٨٢ ، ٢٢١٨٥ ، في ١٠ ، ١٣ فبراير ١٩٤٧ ، ص ٢ .
- (١١) F.O. 953/364, PME 370, Campbell - F.O., Cairo, April, 15, 1948, No. 469, المصري ، عدد ٣٨١٣ في ١١ إبريل ١٩٤٨ ، ص ٢ .
- (١٢) F.O. 953/591. PME 227/3/915, Campbell - F.O., Cairo, April 2, 1947, No. 71.
- (١٤) F.O. 371/80376, JE 1024/4, Campbell - F.O., Cairo, March 24, 1950, No. 279.
- (١٥) الأهرام ، الأعداد ٢٣٧١١ ، ٢٣٧٣٥ ، المؤرخة من ١٠ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٥١ .

- (١٦) المصدر نفسه ، العددان ٢٣٧٤٣ ، ٢٣٧٤٧ في ١١ ، ١٥ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ١ ، ٤ .
- (١٧) الزمان ، عدد ٢٥٠ في ٢١ أكتوبر ١٩٥١ ، ص ٢ ، ٣ .
- (١٨) المصري ، العددان ٥٠٠١ ، ٥٠٠٧ في ١ ، ٧ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .
- (١٩) الزمان ، عدد ٢٥٢ في ٢ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ١ .
- (٢٠) المقطم ، عدد ١٩٤٥٥ في ١٦ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٣ .
- (٢١) آخر لحظة ، عدد ٢٠٥ في ٢ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٤ .
- (٢٢) F.O. 953/1113, PG 11637/68, Stevenson - F.O., Cairo, Nov. 20, 1951, No. 133.
- (٢٣) Ibid, PG. 11637/64, Verney - Molcom, Beirut, Nov. 16, 1951.
- (٢٤) الأهرام ، الأعداد ٢٣٧٢٤ - ٢٣٧٤٧ المؤرخة من ٢ - ١٥ نوفمبر ١٩٥١ ، المصري ، عدد ٥٠٢٧ في ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ١ لم تدخل الأردن في هذا القرار، وبالتالي لم تحدد موقعها.
- (٢٥) صوت الأمة ، عدد ٤ في أول أغسطس ١٩٤٦ ، ص ١ ، ٤ .
- (٢٦) F.O. 371/53332, J 338/57/16, Campbell - Bevin, Cairo, Aug. 2, 1946, No. 1329.
- (٢٧) F.O. 953/47, PME, Campbell - F.O., Cairo, March 15, 1947, No. 676.
- (٢٨) Ibid, Campbell - F.O., Cairo, May 6, 1947, No. 61.
- (٢٩) F.O. 953/51, PME 1619, Bowker - F.O., Cairo, Sept. 10, 1947, No. 119.
- (٣٠) Ibid, Oct. 15, 1947, No. 142.
- (٣١) الإخوان المسلمون ، العددان ٥٤٣ ، ٥٤٤ في ٦ ، ٨ فبراير ١٩٤٨ ، ص ١ ، ٢ .
- (٣٢) F.O. 371/68818, E 1823/14/80, B.M.E.O. - F.O., Cairo, Feb. 7, 1948, F.O. 371/68819, E 2443/14/80, Kirkbride - F.O., Amman, Feb. 10, 1948, No. 1014, E 3168/14/80, Mack - F.O., Bagdad, March 4, 1948, No. 5.
- (٣٣) النداء ، الأعداد ٤٩ - ٥١ في ٤ ، ١١ ، ١٨ مايو ١٩٤٨ ، ص ١ ، ٦ .
- (٣٤) F.O. 371/69190, J 3949/22/16, Campbell - F.O., Cairo, June 7, 1948, No. 92, النداء ، عدد ٥١ في ١٨ مايو ١٩٤٨ ، ص ٩ .
- (٣٥) الأساس ، عدد ٢٤٧ في ١٦ يوليو ١٩٤٨ ، ص ٣ .
- (٣٦) الزمان ، عدد ٢١٠ في ١٨ يوليو ١٩٤٨ ، ص ٢ .

- (٣٧) المصدر نفسه ، عدد ٢١١ في ١٩ يوليو ١٩٤٨ ، ص ٦ .
- (٣٨) الأهرام ، عدد ٢٢٦٢٨ في ١٨ يوليو ١٩٤٨ ، ص ٤ ، ٥ .
- (٣٩) الإخوان المسلمون ، عدد ٦٧٨ في ١٨ يوليو ١٩٤٨ ، ص ٢ ، ٥ .
- (٤٠) صوت الأمة ، عدد ٦١٧ في ٢٠ يوليو ١٩٤٨ ، ص ١ .
- (٤١) النداء ، عدد ٥٩ في ٢٠ يوليو ١٩٤٨ ، ص ١ .
- (٤٢) السياسة ، عدد ١١٢٠ في ٢٠ يوليو ١٩٤٨ ، ص ١ .
- (٤٣) الأساس ، عدد ٣٥٣ في ٢٣ يوليو ١٩٤٨ ، ص ١ .
- (٤٤) روز اليوسف ، عدد ١٠٤٩ في ٢٢ يوليو ١٩٤٨ ، ص ١ .
- (٤٥) F.O. 371/69259, J 5019/2410/16, Campbell - F.O., Cairo, July 22, 1948, No. 382.
- (٤٦) F.O. 371/69191, J 5009/22/16, Campbell - F.O., Cairo, July 23, 1948, No. 121,
- المصرى ، العددان ٢٨٩٧ ، ٢٨٩٨ في ١٩ ، ٢٠ يوليو ١٩٤٨ ، ص ١ ، ٥ ،
- Le Journal D Egypte, 10 Juillet, 1948, p. 1.
- (٤٧) النداء ، عدد ٥٥ في ٢٢ يونيو ١٩٤٨ ، ص ١ .
- (٤٨) F.O. 371 Op. Cit., Campbell - F.O., Cairo, July 31, 1948.
- (٤٩) الإخوان المسلمون ، عدد ٦٨٨ في ٢٩ يوليو ١٩٤٨ ، ص ١ .
- (٥٠) الأهرام ، عدد ٢٢٧٠٥ في ١٨ أكتوبر ١٩٤٨ ، ص ١ ، صوت الأمة ، العددان ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، في ١٧ ، ١٨ أكتوبر ١٩٤٨ ، ص ١ ، ٢ .
- (٥١) المصرى ، عدد ٣٩٧٥ في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٨ ، ص ٤ ، صوت الأمة ، الأعداد ٦٩١ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٨ في ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨ ، ص ١ ، ٢ ، ٤ .
- (٥٢) الأهرام ، عدد ٢٢٧١٤ في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ ، ص ١ ، ٩ .
- (٥٣) صوت الأمة ، عدد ٦٩٩ في ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨ ، ص ١ .
- (٥٤) F.O. 371 Op. Cit., J 7086/22/16, Campbell - F.O., Oct. 29, 1948, No. 174.
- (٥٥) الأهرام ، العددان ٢٢٧٦٣ ، ٢٢٧٦٤ في ٢٤ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ١ ، الزمان ، العددان ٣٤٧ ، ٣٤٨ في ٢٦ ، ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ١ ، صوت الأمة ، عدد ٧٤٩ في ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ١ ، المصرى ، عدد ٤٠٣٣ في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ١ ، النداء ، عدد ٨٢ في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ٢ .

- (٥٦) روز اليوسف ، عدد ١٠٧٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ٣ .
- (٥٧) F.O. 953/591, PME, 15/3/916, Campbell - F.O., Cairo, Dec. 31, 1948, No. 214.
- (٥٨) المصرى ، عدد ٤٠٣٧ فى أول يناير ١٩٤٩ ، ص ١ .
- (٥٩) صوت الأمة ، عدد ٨٧٦ فى ٩ يونيو ١٩٤٩ ، ص ١ .
- (٦٠) المصدر نفسه ، عدد ٨٧٩ فى ١٢ يونيو ١٩٤٩ ، ص ١ .
- (٦١) F.O. 371/75059, E 8160, 9314/1028/65, Chancery - F.O., Jedda, June 22, July 18, 1949, No. 822.
- (٦٢) آخر ساعة ، عدد ٧٩٩ فى ١٥ فبراير ١٩٥٠ ، ص ٤ .
- (٦٣) المصرى ، عدد ٤٤٢٨ فى ٢٣ مارس ١٩٥٠ ، ص ١ .
- (٦٤) المصدر نفسه .
- (٦٥) أخبار اليوم ، عدد ٢٨١ فى ٢٥ مارس ١٩٥٠ ، ص ١ ، ٤ .
- (٦٦) F.O. 371/80376, JE 1024/5, Chancery - F.O., Cairo, March 25, 1950, No. 1033.
- (٦٧) F.O. 371/90220, JE 1675/1, Walker - F.O., Amman, June, 18, 1951,
- يرفق قائمة بالصحف المصرية وأعداد توزيعها ، وهى بالترتيب :
- المصور ، آخر ساعة ، أخبار اليوم ، الجمهور المصرى ، روز اليوسف ، الأهرام ، النداء ، المصرى ، ثم يذكر أن باقى الصحف ليس لها رواج .
- (٦٨) Ibid, JE 1675/2, Chancery - F.O., Alex. Aug, 3, 1951.
- (٦٩) أخبار اليوم ، عدد ٣٥١ فى ٢٨ يوليو ١٩٥١ ، ص ١ ، ٣ ، ٧ ، ١٠ .
- (٧٠) F.O. 371, Op. Cit.,
- المصرى ، عدد ٤٩١٠ فى ٣٠ يوليو ١٩٥١ ، ص ١ ، ٥ .
- (٧١) Ibid.
- (٧٢) النداء ، عدد ٢١٧ فى ٢١ يوليو ١٩٥١ ، ص ١ ، ٦ .
- (٧٣) F.O. 371/91793, Et 10316/3, Chancery - F.O., Alex. Oct. 3, 1951, No. 10236, Le Journal D Egypte, 21 Sept. 1951, PP. 1, 6,
- الأهرام ، عدد ٢٣٦٩٢ فى ٢١ سبتمبر ١٩٥١ ، المقطم ، عدد ١٩٤١٨ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ ، ص ١ .

- F.O. 371/63021, J 2695/79/16, Campbell - F.O., Cairo, June 8, 1947. (٧٤)
- F.O. 953/49, Information (British Embassy) - F.O., Quarterly Report on the (٧٥)
Activities of Publicity Section, April - June 1947, Part II,
آخر ساعة ، عدد ٦٥٨ في ٤ يونيو ١٩٤٧ ، ص ٣ .
- F.O. 953/47, PME, 1096, Campbell - F.O., Cairo, June 5, 1947, No. 68, (٧٦)
الأهرام ، العددان ٢٢٢٧٦ ، ٢٢٢٧٧ في ١ ، ٢ يونيو ١٩٤٧ ، ص ١ .
- الأساس ، عدد ٢٢٢ في ٢٠ فبراير ١٩٤٨ ، ص ٢ . (٧٧)
- F.O. 953/1113, PG 11637/68, Stevenson - F.O., Cairo, Nov. 20, 1951, No. 133, (٧٨)
المصرى ، عدد ٥٠٠٤ في ٤ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .
- المصرى ، الأعداد ٤٩٧٣ ، ٤٩٧٤ ، ٥٠٠٠ ، ٥٠١٠ في ٤ ، ٥ ، ٣١ أكتوبر ، ١٠ نوفمبر (٧٩)
١٩٥١ ، ص ١ - ٤ .
- النداء ، عدد ٤٠ في ٢ مارس ١٩٤٨ ، ص ٢ . (٨٠)

المثقفون وأزمة مارس ١٩٥٢

د. عاصم محروس عبد المطلب
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية تربية دمنهور- جامعة الإسكندرية

لا تهتم هذه الدراسة بأحداث أزمة مارس ١٩٥٤ أسبابها وماهيتها إلا بالقدر الذى يوضح دور القوى المثقفة فى مصر خلالها . والأزمة فى مجملها هى صراع على السلطة بصفة أساسية بين الثوار؛ محمد نجيب من جهة ، والبكباشى جمال عبد الناصر ومعظم قادة الثورة من جهة أخرى، ولم يكن ذلك هو الخلاف الأول أو الأخير، فقد سبق أن استقال يوسف صديق وغيره ، وبعد مارس لحق بهم خالد محيى الدين وآخرون ، بل ومحمد نجيب أيضاً ، ولكن جرت العادة أن يصفى هذا الخلاف أو الصراع فى دائرته، ولم يدخل الشعب طرفاً فى هذه الصراعات وبصورة واضحة ومؤثرة ، إلا فى هذا الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر فى مارس ١٩٥٤ ، مما أعطى لهذا الصراع سيناريو مخالف ، سواء فى مضمونه أم فى نهايته .

فمنذ البداية كانت هناك حساسية بين محمد نجيب ومجلس الثورة ، وربما يرجع ذلك إلى أن محمد نجيب لم يكن مع ضباط الثورة منذ البداية ، وكما يقول خالد محيى الدين : « وإن كنتُ لأزال أقرر أن الرجل قد قدم لنا اسمه ومستقبله ، وتضامن معنا وتحمل المسئولية عن عمل لم يعرف تفاصيله ، ولم يبال بما قد يترتب عليه من نتائج خطيرة » وكانت الحساسية تزداد عندما يحاول محمد نجيب أن يلعب دور الرئيس (١) .

ويستعرض عبد العظيم رمضان ، كيف كان محمد نجيب مهمشاً بالنسبة لمجلس قيادة الثورة (٢) . ومع تسرب السلطة شيئاً فشيئاً من يده « ومع تبخر أحلامه فى الزعامة أخذ إيمانه بالديمقراطية يرتد إليه شيئاً فشيئاً » ، ومن ناحية أخرى ، فلم تلبث ظروف الصراع بين الثورة وخصومها من الوفديين والشيوعيين والإخوان المسلمين ، أن أخذت تقدم للواء نجيب الفرصة لنقل صراعه مع ضباط مجلس القيادة على السلطة إلى الجماهير (٣) . لاسيما أن من الأسباب الرئيسية للصراع ، عدم موافقته على إجراءات محكمة الثورة ، وكذلك الإجراءات التى اتخذت ضد الوفد والإخوان المسلمين (٤) وهو ما أعطاه قاعدة جماهيرية عريضة ، استفاد بها فى صراعه مع ضباط الثورة .

وفى الحقيقة كان هناك تناقض بين وضع محمد نجيب داخل مجلس قيادة الثورة ، فهو لا يتمتع إلا بصوت واحد كغيره من الأعضاء (وللرئيس الصوت المرجح) ، فى حين أنه أمام العالم قائداً لحركة ثورية (٥) ، فضلاً عن تهميشه .

ويشير جمال سالم فى مجلس قيادة الثورة أواخر فبراير ، عند عرض قرار تنحية محمد نجيب ، إلى مكانته فى وسط الشعب « ... ولعلكم تذكرون جميعاً أننا أبرزناه وقدمناه على أنفسنا ، حتى لم يعد أحد فى مصر ، يعرف من قادة الثورة سواه ، وقد تلقى لهذا السبب من الشعب تأييداً وحباً لا نهاية له ، ولكن الرجل صدق أنه أهل لهذا الحب والتأييد ، وأنه هو الذى اكتسبه بجهد وعمله ، وقد تركناه يسعد بهذا الاعتقاد ، تعويضاً له عن كونه من غير أعضاء مجلس القيادة ... » (٦) . ويرى فتحى رضوان « أننا عندما ندرك طبيعة العلاقة بين نجيب وأعضاء قيادة الثورة ، إلى جانب مقدار الجاذبية التى ظهر بها محمد نجيب عند أفراد الشعب ، يصبح ذلك الشقاق الذى وقع ، هو التطور المنطقي للأحداث ... لقد بدا محمد نجيب بطلاً شعبياً كاملاً ، من اليوم الأول الذى ظهر فيه للناس ولم يحتاج إلى زمن لتكامل شخصيته كزعيم ... ولا شك أن نصيباً من ذلك ، يرجع إلى ما حققته الثورة من طرد الملك ... إلخ ، ولكن من ناحية أخرى فإن محمد نجيب له نصيبه من هذه الزعامة » فهو وجه يتمتع بكل جمال الرجولة ، فضلاً عن لطف أخاذ وسحر خلاب وبساطة تلقائية لا تكلف فيهما ولا تصنع ، مع سرعة الحركة وكثرة التنقل وتآلف للناس ، لم تشهد الزعامات المصرية له نظيراً (٧) ، وهو ما جعل لمحمد نجيب شخصية مستقلة عن مجلس قيادة الثورة . والخلاصة لقد تمتع نجيب بمظهر القوة ، بينما تمتع جمال بالقوة فعلاً (٨) ، فكان التأييد الساحق الذى منحه الشعب لمحمد نجيب ، جعله يصدق أنه زعيم الثورة الفعلى ، بينما كان عبد الناصر ورفاقه يتصرفون على أنه مجرد واجهة للثورة (٩) .

ويوضح عبد الناصر - طبقاً لرواية فتحى رضوان - الفارق بين محمد نجيب فى فبراير ، ومحمد نجيب فى نوفمبر ١٩٥٤ ، فقد عارض بشدة اعتقاله فى فبراير ، إذ أوضح لأعضاء مجلس الثورة « إن نجيب يمثل للناس معانى أحسن ما نمثل نحن لهم ،

فهو رمز عودة الحياة النيابية ، وإطلاق سراح المعتقلين ، وترك الحكم للمدنيين ، واستئناف الأحزاب القديمة نشاطها ، أما نحن فإننا نمثل القيود والحكم العسكرى .. فلا بد من فترة تهدأ فيها العاصفة ، ويظهر للناس أننا نمثل قيماً جديدة أعلى وأسمى من قيم العهد الذى جئنا لنزليه ، ولكنهم لم يأخذوا برأى فكان ما كان « (١٠) .

ومن الطبيعى عندما لا يجد محمد نجيب السند فى مجلس قيادة الثورة ، أن يعتمد على الجماهير لى ترجح كفته ، وعندما وجد بأن وجوده فى السلطة وجوداً صورياً ، ليس له من شأن بما يتخذ من قرارات ، ولا علم له بما يدور فى اجتماعات مجلس قيادة الثورة ، بل والاجتماعات ذاتها ، قدم استقالته (١١) .

وتعددت الروايات من أن نجيباً ، طالب بحق الاعتراض على قرارات مجلس قيادة الثورة ، وتعيين وعزل الوزراء ، وتعيين قادة الضباط وعزلهم ، وقد حاول مجلس الثورة خلال عشرة شهور أن يثنيه عن ذلك ، حتى لا يعود إلى الحكم الأوتقراطى الذى تخلصت منه البلاد (١٢) ، وهو ما يعنى إظهار نجيب بمظهر المطالب بسلطات فردية ، وتكررت هذه الادعاءات فى بيانات للشعب المصرى والسودانى (١٣) ، وذلك لتحطيم صورته الشعبية ، وعلى أية حال ، فقد نفى محمد نجيب هذه الادعاءات ، فلم يطالب بسلطات تفوق سلطة الفرد العادى ، لإيمانه بأهمية الشورى والديمقراطية (١٤) .

وأى كان الأمر فقد قدم استقالته ، وكان التوقيت دقيقاً ، فكان موقف محمد نجيب قوياً ، فهو على وشك زيارته للسودان ، وبالتالي فإن مجلس الثورة لن يجرؤ فى قبول استقالته لشعبيته فى السودان، ومن الجانب الآخر فإن مجلس الثورة وعبد الناصر لا يرغبان فى تقوية مركز نجيب بهذه الزيارة (١٥) .

لم يكن أمام مجلس قيادة الثورة آخر الأمر ، إلا أن اتخذ قراره بالإجماع بقبول استقالة نجيب من جميع مراكزه ، وتعيين جمال عبد الناصر كرئيس للوزراء « وأن مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشى جمال عبد الناصر ، سيستمر حتى تحقق الثورة

أهدافها وطرد المستعمر ، وسيظل منصب رئيس الجمهورية خالياً ، حتى يتم شغله بالانتخاب مع عودة الحياة البرلمانية « (١٦) .

وكان انتهاء سلطان نجيب صدمة للرأى العام فى باكستان ، خصوصاً أن ذلك قد تم بعد إعلانه زيارته قريباً لها (١٧) ، وإجمالاً فبتخلص مجلس الثورة من نجيب ، قد أضعف مجلس قيادة الثورة نفسه داخل مصر وخارجها ، بينما مازال نجيب هو الشخصية المحترمة ، ومحل الثقة فى النظام (١٨) .

وما يهمنى فى هذا الصدد ، فقد أعقب إعلان الاستقالة حدوث شرح كبير فى الجيش المصرى ، وساند ضباط الفرسان نجيب ، وأرسلوا بذلك إلى عبد الناصر وأعقب ذلك عدة اعتقالات (١٩) ، وانحاز أيضاً إلى نجيب ضباط الجيش فى الإسكندرية ، وأعلنوا بأنهم لن يقفوا ضد الحرية والديمقراطية التى ينادى بها نجيب (٢٠) ، ومن ناحية أخرى فقد تحرك طلاب الجامعة لصالح نجيب ، وذلك فى مظاهراتهم والتى استمرت ابتهاجاً بعودته ، ويصدر بيان من وزارة الداخلية تضمن المظاهرات الطلابية ، وحدث التصادم بينها وبين قوات الأمن عند كوبرى قصر النيل ، وكانت السيطرة الطلابية للإخوان المسلمين كما يظهر من البيان ، وعطلت الدراسة بالجامعات الثلاث من أول مارس وامتدت حتى ١٢ مارس (٢١) ، وكان عدد المصابين ١٣ غير رجال البوليس ، ولم يمنع ذلك من وصول الحشود إلى ميدان عابدين ، تهتف نجيب أو الثورة ، وأبلغ صلاح سالم جمال عبد الناصر بهذه الحشود ، وأبدى رأيه بضرورة عودة نجيب ، وصمت عبد الناصر ، فتوجه صلاح سالم إلى الإذاعة بصفته وزيراً للإرشاد القومى مساء ٢٧ فبراير ، وأعلن عودة نجيب (٢٢) ، ولقد كانت اضطرابات ٢٦ ، ٢٧ فبراير كبيرة ، فإلى جانب الاضطرابات فى الجيش ، كان هناك بعض أعضاء مجلس الثورة ضد تنحية نجيب ، فضلاً عن المطالبة بعودة نجيب فى المحافظات ، لاسيما فى مصر العليا (٢٣) .

وعاد نجيب كرئيس للجمهورية ، وصدر بذلك بيان رسمى ، فالحفاظ على وحدة

الأمة ، قرر مجلس قيادة الثورة ، عودة اللواء نجيب لرياسة الجمهورية وقد قبل ذلك (٢٤) ، ويعتبر السفير البريطاني فى رسالته لوزراء خارجيته أن استقالة نجيب وعودته كرئيس لجمهورية برلمانية ، قد هزت النظام العسكرى والاستقرار فى مصر ، الأمر الذى جعل مجلس الوزراء يفضل عدم الاستمرار فى إنهاء اتفاقية الدفاع مع نظام غير مستقر (٢٥) .

وبعد عودة محمد نجيب يجب أن نشير إلى ملاحظتين :

الملاحظة الأولى : أن المد الديمقراطى أخذ فى التصاعد ، وواصل المثقفون - وهو ما تهتم به هذه الدراسة - جهودهم نحو حياة ديمقراطية سليمة ، وتمثل ذلك فى بيان هيئة التدريس بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية (٢٦) ، وبيان جامعة الإسكندرية فى ٤ مارس ١٩٥٤ (٢٧) ، ومطالبات هيئة التدريس بجامعة القاهرة المتكررة ومنذ بداية الثورة بالحكم الديمقراطى السليم وضماناته (٢٨) ، إلى جانب تصريحات محمد نجيب عن الديمقراطية ، مثلما صرح به فى ٢٨ فبراير للجماهير التى تجمعت ترحيباً بعودته كرئيس للجمهورية « فمصر ستكون جمهورية برلمانية وستشكل الجمعية التأسيسية التى ستراجع الدستور وتقوم مؤقتاً بمهمة البرلمان ، وستجرى الانتخابات وستعود الحياة البرلمانية (٢٩) .

الملاحظة الثانية : رغم عودة محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية ، فقد استمر الخلاف بين محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة الذين حبزوا استقالته (٣٠) ، حتى بعد عودته كرئيس للجمهورية ولجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة (ويعود جمال سالم وعبد الجليل العمرى كوزراء للمواصلات والمالية بعد أن كانا نائبين لرئيس الوزراء) (٣١) .

واقترضت كل هذه الظروف ، أن يصدر مجلس قيادة الثورة قرارات هـ مارس وقد تضمنت :

- تكوين جمعية تأسيسية بالانتخاب العام وتجتمع فى يولية ١٩٥٤ لمناقشة

- الدستور والقيام بأعمال البرلمان حتى يتم عقد البرلمان الجديد .
 - إلغاء الأحكام العرفية قبل انتخاب الجمعية التأسيسية .
 - إلغاء الرقابة على الصحف بداية من ٦ مارس ١٩٥٤ .
 - يكون لمجلس الثورة سلطة السيادة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية .
 - إن تنظيم الأحزاب سيكون متوقفاً على الدستور الجديد .
 - العمل على الإفراج عن المعتقلين كما صرح جمال عبد الناصر (٣٢) .
- وهكذا أسفر هذا الصراع ، وادخول الشعب لاسيما المثقفين فى حلته صدرت قرارات ٥ مارس لتقيم حياة ديمقراطية لمصر .

المثقفون وقرارات ٥ مارس ١٩٥٤

يتمثل دور المثقفين فى هذه المرحلة الممتدة حتى ظهور قرارات ٢٥ مارس فى محورين متكاملين مترابطين ، هما : صدق هذه القرارات لدى هيئات المثقفين ، وتهيئة الرأى العام للتجربة الجديدة .

المحور الأول- صدق القرارات لدى هيئات المثقفين

أ - نقابة المحامين

أصدر مجلس نقابة المحامين بياناً تضمن أن المجلس يرى « أن مصلحة البلاد التى قضيت على رأس الفساد فيها ، تقتضى زوال كل القيود التى وضعت للحد من الحريات العامة ، كما تقتضى عودة الحياة النيابية فى أقرب وقت ممكن ، حتى تتمكن الأمة فى شخص ممثليها وقادة نهضتها وأصحاب الرأى فيها ، من أن تعالج أمورها موحدة الكلمة مترابطة الصفوف أمام الغاصب ، الذى لا يفيد من تفرق الكلمة وبعثرة الجهود سواء، وأن مصلحة الوطن الكبرى ، يجب أن يُضحى فى سبيل تحقيقها بكل اعتبار » (٣٣) .

ب - الصحفيون

وأصدرت نقابة الصحفيين بياناً أشارت فيه ، إلى سابق اجتماعها فى ٢ مارس ١٩٥٤ وإرسالها بياناً إلى البكباشى جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء ، برفع الرقابة عن الصحافة ، كما تضمن الترحيب بعودة اللواء محمد نجيب إلى سابق موقعه ، الأمر الذى حفظ للأمة وحدتها ، كما رحب المجلس بالتصريحات الخاصة بإعادة الحياة النيابية وتكوين الجمعية التأسيسية « والمجلس يرى ضرورة أن يأتى رجال الثورة الصحافة على مقدرات الأمور المتصلة بصميم حاجات الشعب ، برفع الرقابة على الصحف حتى تسهم من جانبها فى هذا الشأن » .

ويستمر البيان بتوضيح اغتباطه واغتيباط والمصريين برفع الرقابة عن الصحف، والمصارعة إلى إجراء انتخابات عاجلة لجمعية تأسيسية يعرض عليها دستور الأمة وتقوم مقام البرلمان ، الأمر الذى أدى لاجتماع المجلس بصفة عاجلة ، ليؤكد امتنانه بهذه القرارات والاستجابة لمطالب البلاد ، والمجلس فى هذا الصدد « يهيب بالصحف المصرية جميعاً ، أن تحقق المرجو منها فى هذه الفترة الدقيقة وأن تجنب البلاد ويلات الخوض فى معارك صحفية ، تضعف من كفاحنا القومى » .

ويدعو البيان الصحفيين بنسيان الماضى ، والتفاؤل بالمستقبل لبناء الوطن الجديد « كذلك يسعدنا أن تواصل الصحافة المصرية جهودها ، بما يؤكد الثقة فى حسن تقريرها للحرية ، ونضالها فى سبيلها ، وحرصها على مقدساتها ، فإن الوطن اليوم يدعونا إلى التساند والتكاتف والوثام » (٢٤) .

ج - أعضاء هيئة التدريس

فى هذه المرحلة تمثل دور الجامعة فى « أعضاء هيئة التدريس » فالجامعة قد توقفت بها الدراسة حتى صباح ١٣ مارس ١٩٥٤ (٢٥) ، ومن جهة أخرى فإن تهيئة

الرأى العام للحياة الديمقراطية الجديدة ، إنما تحمل عبئها أساتذة الجامعة مع غيرهم من رجال الفكر .

فى ٤ مارس ١٩٥٤ - وقبل صدور قرارات ٥ مارس - اجتمع مجلس جامعة الإسكندرية برئاسة الدكتور محمد عوض محمد ، وقرر أن الجامعة تؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ الثورة ، كما تشيد بما حقته من قضاء على الفساد والطغيان وتحقيق العدالة ، مما أكسب مصر مكانة عالية فى المحيط الدولى ، « ويغتنب المجلس لإعلان الشروع فوراً فى تكوين جمعية تأسيسية تباشر السلطة التشريعية ، تمهيداً لإعادة الحياة النيابية السليمة فى أقرب وقت ممكن ، وأن المجلس يجدد تعضيده لرئيس الجمهورية وقادة الثورة ، كما يؤكد أن رجال الجامعة يدركون واجبهم القومى ، فى هذه الظروف التى تتطلب الوحدة الشاملة لأبناء الأمة فى مجابهة عناصر الاستعمار والرجعية » (٣٦) .

وقبل صدور قرارات ٥ مارس أيضاً كانت هيئات التدريس تطالب رئيس الجمهورية ، بقرارات ديمقراطية ، فلقد توجهت هيئة التدريس بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، ببيان خطير إلى رئيس الجمهورية فى أول مارس تضمن الترحيب بالتطور الدستورى الذى صاحب عودته ، نحو إقامة جمهورية برلمانية وتشكيل جمعية تأسيسية (تصريحات رئيس الجمهورية بذلك) ، وتطالب الهيئة تمهيداً لإجراء انتخابات حرة بعدة أمور :

أولاً - إلغاء جميع التدابير والإجراءات الاستثنائية وإطلاق الحريات العامة وكفالة الضمانات الدستورية .

ثانياً - تشكيل جمعية تأسيسية بطريق الانتخاب العام المباشر من الشعب ، تتولى باسمه ممارسة حقوق السيادة كاملة .

وبعد إعلان قرارات ٥ مارس ، تطالب الهيئة بعدة أمور تقضى بها المبادئ الدستورية السليمة .

١ - لا يكفي لضمان الحريات العامة ، مجرد رفع الرقابة على الصحف إنما يتطلب الأمر إطلاق باقى الحريات فوراً ، وفى مقدمتها الحرية الشخصية وحرية الاجتماع وحرمة المسكن والمراسلات الخاصة ، بحيث يطمئن كل مواطن على عودة كافة الضمانات الدستورية ، وإذا كانت هذه الحريات ثابتة للفرد بوصفه إنساناً فى كل مجتمع وفى كل وقت ، فإن إطلاقها فوراً أوجب ما يكون والبلاد مقبلة على انتخابات أكدت الحكومة توفير الحرية لها .

٢ - لا يتصور مع قيام هيئة تأسيسية منتخبة من الشعب انتخاباً حراً بطريق عام مباشر ، وجود أى هيئة أخرى تنازعها حقوق السيادة (٣٧) . ومن ناحية أخرى أصدرت جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، بياناً أكدت فيه دور الجامعة بالنسبة للحركة الوطنية « فالجامعة كانت حرباً على الطغيان والفساد فى عهود سابقة ، ولقد لاقت فى سبيل ذلك الكثير ، وبالتالي كان الجامعيون أولى الهيئات التى رحبت بالثورة ، التى عاهدت الشعب برئيسها محمد نجيب على حماية الدستور وإقامة حكم ديمقراطى ، وأن البيان الذى أذاعته هيئة التدريس فى ٢٤ يولية ١٩٥٤ أكد على ضرورة احترام الدستور الذى جعل الأمة مصدر السلطات وجعل الحكومة نيابية ديمقراطية تصرف شئونها ، وزارة مسئولة أمام البرلمان ، وإن على الثورة أن تؤكد للشعب سيادته وأن توفر للمواطن حريته وكرامته وأن توطد للدستور قدسيته » .

وكانت الجامعة قد حرصت فى كل مناسبة على مطالبة الثورة بالوفاء بالتزاماتها ، كان أولها اجتماع الجمعية العمومية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، بعد تأليف لجنة الدستور وتحديد فترة الانتقال ، حيث طالبت الجمعية بضرورة إعادة الحياة الدستورية فوراً وأن تضع الدستور جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً مباشراً ، وضرورة إطلاق الحريات وضمان سيادة القانون ، وعند إعلان الجمهورية فى ١٧ يونية ١٩٥٣ أكدت الجمعية ضرورة إعادة الحياة النيابية ، وعندما أخذ بعض المسئولين رأى الهيئة فى إنشاء مجلس استشارى يختار أعضاؤه من ممثلين للهيئات والنقابات والطوائف ، أكدت

الهيئة أن يتم انتخاب هذا المجلس بالانتخاب العام المباشر ، وأن يتمتع بسلطات تشريعية كاملة ، وفى الأزمة الأخيرة أكدت الهيئة على ضرورة عودة الحياة النيابية .

وبالتالى كان ترحيب مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة بقرارات ه مارس برفع الرقابة على الصحف ، وتكوين الجمعية التأسيسية « ونعلن بهذه المناسبة أنه يلزم تهيئة الجو الصالح لانتخابات حرة محايدة يختار فيها الشعب ممثليه اختياراً حراً مستتيراً ، وأن تلغى فوراً جميع الإجراءات الاستثنائية بما فيها الأحكام العرفية » .

وفى نهاية بيان الهيئة يطالب المسئولين فى الحوادث التى أدت إلى إصابة بعض الطلبة ووفاة أحدهم ، بالتحقيق لتحديد المسئولية ومجازاة المسىء ، كما يعرب مجلس جمعية هيئة التدريس عن أسفه لاعتقال بعض أعضاء هيئة التدريس بلا مبرر واضح ، وبالتالى فهو يطالب بالإفراج عن المعتقلين فوراً ، ويدعو المجلس الشعب المصرى كله إلى توحيد الكلمة وضم الصفوف استعداداً للانتخابات القادمة ، وخوض معركة الحرية والاستقلال ضد الغاصب ، وبذلك كله « تتوطد دعائم الاستقرار السياسى والاقتصادى ويحفظ لمصر العزيزة مكانها المرموق بين شعوب الأرض » (٣٨) .

لا تنسى الجامعة الأساتذة والطلبة المعتقلين ، فيرسل الدكتور أحمد زكى مدير جامعة القاهرة كتاباً إلى الدكتور عباس عمار وزير المعارف والرئيس الأعلى للجامعات ، بالسعى لدى أولى الأمر فى الإفراج عن الطلبة والأساتذة المعتقلين (٣٩) .

ومن جهة أخرى فإن رئيس الجمهورية يوجه نداءً للطلبة بمناسبة العودة للدراسة ، يعبر فيه عن حبه لهم وأهمية دورهم فى المجتمع ، فى جمع الشمل « والبعد عن كل ما يثير النفوس ويشد عضد الخلاف ، لاسيما فى الظروف الراهنة » (٤٠) .

المحور الثانى - تهيئة رأى العام للتجربة الجديدة

لقد شهدت الفترة التى تلت صدور قرارات ه مارس ١٩٥٤ ، تركيز الصحافة

المصرية على التجربة الديمقراطية التي بشرت بها هذه القرارات ، وتحمل عبء هذا الواجب ، أساتذة الجامعات والكتاب الصحفيين بدرجة كبيرة ، شارحين ومفسرين للديمقراطية القادمة بجوانبها المختلفة ، وإذا كان الباحث سيحاول تصنيف هذه الآراء وتقديم نموذجاً منها حول جوانب الديمقراطية القادمة ، فكل هذه الآراء تصرف إلى إرساء هذه الديمقراطية ، وتهيئة الرأي العام لإنجاحها أولاً ، تأكيداً لقدرة الشعب المصرى .

ويذكر البعض أن الحياة السياسية فى مصر قد فسدت ، وأنها لم تُظهر بعد بالقدر الكافى الذى يسمح للشعب باختيار نواب عنه ، وترد المقالة على هؤلاء فهم معذرون من خوفهم من الشعب ، لأن حكم الشعب يعنى القضاء على مصالحهم وأموالهم ، وأن الذين يطعنون فى جدارة الناخب المصرى ، والذين يريدون فرض الكفاءات المزعومة على إرادة الشعب ، هم الذين زوروا الانتخابات عدة مرات ، وسجنوا الناخبين عندما رفضوا أن يثقوا بهم ، هم الذين زينوا للملك فاروق أن يجاوز سلطاته ، وأدخلوا فى روعه أن السراى - وليست الأمة - هى مصدر السلطات (٤١) ، فالذين يرمون الشعب بالجهل والقصور والحاجة إلى الوصاية ، يريدون أن يقيدوا حرية الشعب فى اختيار ممثليه ، ويريدون أن يمهّدوا الطريق لديمقراطية زائفة ، هى والدكتاتورية سواء بسواء (٤٢) . وتذكرُ الكتابات الشعب بالمواقف المجيدة التى كانت للنواب قبل ١٩٥٢ ، ومنها يوم تحطيم السلاسل (٤٣) ، فالشعب قادر على تحمل المسؤولية وأنه يبعث بممثليه الحقيقيين ليتولوا كلمة الشعب فى الدستور الجديد (٤٤) ، ويُحمّل رئيس الجمهورية المسؤولية كاملة ، فعليه أن يتمسك بالحياة النيابية ويحميها ، ويتغلب على العوامل التى تشوهها ، وعليه أن يسد الطريق أمام كل العيوب التى أفسدت حياتنا النيابية فى الماضى ، وعليه أن يدرك أن اشتراكه الفعلى فى تصريف مصائر البلاد وشئونها ، هو الركن الأساسى فى الحياة النيابية الحرة (٤٥) .

أ - قضية الدستور ونظم الحكم

تعددت الكتابات حول نظام الحكم المفضل لمصر ، وهو النظام الجمهورى البرلمانى ، فهو الذى يؤدى إلى استكمال البلاد لسياستها الخارجية وتخليها عن الاحتلال دون مقابل ، من دفاع مشترك أو اشتراك فى أحلاف لا مصلحة لمصر فيها ، وداخلياً يحقق الديمقراطية السليمة ، لأنه خلىق بأن يحول دون ظهور طبقة من الحكام المستوزرين ، الذين يتبلورون حول رئيس الجمهورية فى النظام الرئاسى الذى يعطى ذلك الرئيس حق اختيار الوزراء وإقالتهم ومحاسبتهم وتولى رئاستهم ، وبذلك تتكون مجموعة من المصالح التى تحميها تشريعات تعسفية رجعية ونظم وراثية ، على حساب الديمقراطية السليمة وحريات المواطنين الطبيعية المشروعة (٤٦) ، فالنظام الجمهورى الرئاسى لا يلائم طباعنا لأسباب عدة (٤٧) .

وتناولت المقالات أهمية الدستور وإطاره العام ، وفى ظل الدستور سيعرف كل حاكم حدوده كما يعرف كل محكوم حقوقه وواجباته ، وتعلوا كلمة القانون وتنتظم به حياة المجتمع ، وتطمئن خواطر الناس ، ولا يحاول فى ظله القوى أن يظلم الضعيف بالباطل ، ولا يحاول الضعيف أن ينتقم من القوى بالتآمر (٤٨) ، فالدستور يعنى حكم الشعب بالشعب ، وهو إطار تنطلق فيه الحريات ، ويتحرر به الناس من الخوف ، فالسيادة للقوانين الطبيعية ، ولا يخشى الإنسان أى إجراء استثنائى متطرف لأنه يوفر للناس ضمانات لا حصر لها ، وهو نظام تظهر فيه الكفاءات ، فهو حق الشعب ، ولا بد أن يكون الشعب هو السيد فى كل ما يمس (٤٩) ، وأن أى دستور لا يستمد قوته من الأمة ومن شريعته وعقيدته ، يصبح ثوباً لغيرها لا لها تنتهى إلى الملل به وتمزيقه ، فالاستقرار الدستورى لا يتم إلا إذا كان نظام الحكم يعبر تعبيراً صادقاً عن الوضع الذى تريده الأمة وتتطلع إليه ، ويتساءل كاتب المقال لماذا لا نعدل دستور ١٩٢٣ ونكيفه فى ضوء تجاربنا ؟ (٥٠) .

ب - قضية الحريات

كان التركيز على قضية الحرية ، حرية الإنسان وحرية الصحافة - ولا فاصل بينهما - ففي ظل الحرية تضىء الدنيا ، ويقول كل مواطن كلمته ، ويعرف كل مخطئ خطأه ، ويتأكد لكل مصيب صوابه ، ويقف الحاكم على رغبات المحكومين ، وبالصحافة الحرة يسمع الحكام أصوات الشعب ، ويعرفون آراءهم وآمالهم ، وإذا كان الشعب يريد أن تكون الصحافة فى خدمته فليكن حامياً لحريتها (٥١) . إن أخطاء الصحافة الحرة بالنسبة للحاكم ، خير من أخطار الصحافة المقيدة عليه ، فإن الأخطاء يمكن أن تنوب فى مجرى الحرية ، أما الأخطار فإنها تدمر القواعد ، الصحافة الحرة نور على نور ، والصحافة المقيدة ظلام فى ظلام ، والصحافة الحرة هى التى ستطهر حقول البلاد من الألغام المبتوثة فيها ، وستخرج الجواسيس والخونة من أوكارهم (٥٢) .

وحيثما تعود الرقابة على صحيفة واحدة ، فإن هذا يعيد سيفاً مسلطاً على الصحافة بأسرها سواء أراد المسئولون ذلك أو لم يريدوه ، وهو ما يعنى عودة الرقابة على الصحافة كلها (٥٣) .

إن حريات المجتمع ليست منحة من المشرع ، إنما هى حقوق أساسية للأفراد ، وإذا جاز للمشرع أن ينظم الحريات ، إلا أنه لا يملك إنكارها أو مصادرتها ، ولقد تعهدت الدول فى الإعلان الدولى لحقوق الإنسان منذ صدوره فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، بأن توفر فى قوانينها الداخلية الحقوق والضمانات المنصوص عليها فى الإعلان المذكور (٥٤) .

وتطالب الكتابات بإلغاء القوانين الاستثنائية ، لأن الأوضاع الاستثنائية لا تؤدى إلا إلى نتيجة استثنائية ، والاستثناء فى حياة الشعوب مثار قلق ، وقامت الثورة لتحرير الشعب من القلق (٥٥) ، والإفراج عن المعتقلين لأنهم مواطنون ، ومن حقهم أن يشتركوا فى رسم خطوط المستقبل (٥٦) ، ولأن قضية هؤلاء المعتقلين على اختلاف ألوانهم ، لا تعدو أن تكون قضية ميول واتجاهات واختلاف فى رأى ، وهو ظاهرة طبيعية تسود جميع الأمم والشعوب ، وهو دليل الحيوية بين الأفراد والجماعات (٥٧) .

ج - قضية الانتخاب

اختلفت الآراء حول أسلوب انتخاب الجمعية التأسيسية ، فهناك من رأى أفضلية الانتخاب المباشر فى الظروف العادية على ما عداها ، مع مراجعة وتنقية جداول الناخبين (٥٨) ، فلقد برهن الناخب المصرى على وعيه ، فقد أسقط فى أول انتخابات برلمانية يحيى باشا إبراهيم ، الذى كان يدير الانتخابات وقتذاك وأفقده التأمين (٥٩) . رأى آخر يتبنى إجراء الانتخابات على أساس حزبى وليس على أساس شخصى ، مع أن شخصية الفرد لا تقاس إلا تبعاً للمبادئ التى يعتنقها ، والتى سيطلب ثقة الناخبين على أساسها ، فلا بد أن تقوم المعركة الانتخابية على المبادئ والخطط ، إن لم يكن على المذاهب السياسية وأصول الحكم (٦٠) ، وهناك من رأى الجمع بين محاسن التمثيل النسبى والتمثيل الفردى ، حتى يمثل كافة المجتمع فى الجمعية التأسيسية (٦١) .

ومن ناحية أخرى فهناك من رأى أن الانتخابات العامة لا تحقق ما نرجوه من الجمعية التأسيسية ، فلا بد لأعضائها أن يكون لديهم القدرة فى الموازنة بين الدستور القديم والجديد ، وبينهما وبين دساتير العالم ، وينظروا فى ملائمة هذا الدستور للشعب المصرى ، ويتم ذلك بانتخاب النقابات ممثلين لها فى الجمعية التأسيسية ، وهو ما يطمئن بأن القائمين على أمر الدستور ، قوم تقف وراءهم ثقافتهم ونقاباتهم لتحاسبهم ، والنقابات هى الشعب المثقف ، يضاف إلى ذلك حيز مقاعد معينة لتمثيل أعيان الأقاليم والملوك ، حتى يمثلوا المزارعين ويمثلوا أموالهم ، التى لا يستطيع أحد أن ينكر تأثيرها فى اقتصاد الدولة (٦٢) ، وإجمالاً فالانتخابات لابد أن تكون حرة نظيفة دون قيد أو شبه قيد وعقاب من يتدخل فى العملية الانتخابية من رجال الإدارة والبوليس ، وعودة الجيش إلى ثكناته وعدم تدخله فى السياسة ، ويترك رجال الجيش مناصبهم أولاً لمن يريد العمل فى الحقل السياسى (٦٣) .

قضية تكوين الأحزاب

أكدت معظم الكتابات على ارتباط الحياة الحزبية بالديمقراطية وضرورتها ، فلا

حياة برلمانية بغير وجود أحزاب ، فهي التي تُكوّن الرأى العام السياسى للأمة (٦٤) ، فإن نشر الوعى والثقافة السياسية فى أعماق الريف ، ليدرك عامل الريف الأمى ما هى الديمقراطية وما هى الاشتراكية وما هى الحرية الاقتصادية ، يتطلب قيام الأحزاب لإدخال هذه المفاهيم فى عقل الفلاح (٦٥) ، ومن الضرورى أن تقف الجمعية التأسيسية على رغبات الناس ، ولا يكون ذلك إلا بتكوين الأحزاب (٦٦) وما لها من مذاهب واتجاهات ، فالجمعية التأسيسية هى التى ستقر الدستور وهو وثيقة سياسية لا فقهية ، فهناك من المسائل التى تحتاج إلى حسم طبقاً للاتجاهات السياسية التى تعبر عنها الأحزاب (٦٧) . واختلفت الآراء حول مدى تكوين الأحزاب ، فهناك من يرى ضرورة الحرية فى تكوين الأحزاب ، فالديمقراطية الحقيقية تؤمن باختلاف الرأى وتسلم بالأحزاب السياسية كنتيجة حتمية لهذا الاختلاف، (٦٨) والبديل للأحزاب هو الحزب الواحد أو عدم تكوين أحزاب ، فالحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية التى تؤمن باختلاف الآراء ، وحرية الأفراد فى التعبير عنها والدعوة لها ، وعدم تكوين الأحزاب يفسح المجال للاعتبارات الشخصية فى العملية الانتخابية (٦٩) .

ويرى الدكتور وحيد رأفت علاجاً لموضوع تعدد الأحزاب ، فى نصوص قوانين الانتخاب ، فمثلاً الحزب الذى لا يحصل على نسبة معينة من الأصوات ولتكن عشرة فى المائة ، لا يُمثل فى البرلمان ، وبالتالي تُستبعد الأحزاب قليلة الأهمية والتى لا تعبر عن قوى حقيقية فى الأمة ، حتى تعيد تنظيم نفسها وتحصل على هذه النسبة ، وبالتالي تمثل فى البرلمان (٧٠) .

ومن ناحية أخرى فهناك من يحدد عدد الأحزاب بثلاثة ، وإن اختلفت المسميات (٧١) ، وإذا كان هناك من رأى أن تكوين الأحزاب سابق للجمعية التأسيسية والدستور (٧٢) ، ويقترح البعض تأجيل الانتخابات حتى تتبلور الاتجاهات المختلفة (٧٣) ، فإن هناك من رأى أن تكوين الأحزاب قبل إنهاء الاحتلال غير جائز ، فمن الضرورى أن تكون الأمة وراء الحكومة كالبيان المرصوص ، فمع أن الحياة البرلمانية تقتضى

وجود الأحزاب ، ولكن ما قيمة الحياة البرلمانية إذا كانت تؤدي إلى انقسام الأمة ، فيطمع فينا الغاصب وينفذ بين صفوفنا (٧٤) .

د - قضية الجمعية التأسيسية

إن الجمعية التأسيسية بالمعنى القانوني الصحيح ، تعنى أن يتم تشكيلها بالانتخاب ولا معنى للجدل حول طريقة تشكيلها (٧٥) ، فإن جمعية تأسيسية لا تُشكل بطريق الانتخاب الحر لا تكون جديرة بهذا الاسم ، وليس في التاريخ المعاصر على الأقل مثلاً واحداً لجمعية تأسيسية شُكلت بطريق التعيين (٧٦) ، فالجمعيات التأسيسية هي جمعيات منتخبة باعتبار أن مثل هذه الجمعيات ، إنما توجد في العادة في فترات انتقال الشعوب من نظام في الحكم إلى نظام آخر ، وتكون فاتحة لعهد دستوري جديد (٧٧) ، فالشعب يفضل متاعب الانتخابات على أن تعين لجنة لمناقشة الدستور ، لاسيما وأن اللجنة التي ستنتخب ستباشر سلطة المجلس التشريعي ، وفي هذا إقرار لسلطة الشعب (٧٨) ، فالجمعية التأسيسية ليست لجنة فنية لوضع الدستور ، بقدر ما هي هيئة سياسية تعبر عن رأى الشعب في اتجاهات الدستور العامة (٧٩) .

وفي الاتجاه الآخر - كما ذكر في موضوع الانتخاب - يرى البعض أن تتكون الجمعية من ممثلي الهيئات ، كمجالس المديريات والبلدية والنقابات والهيئات فهم يمثلون أكثر من عشرة ملايين نسمة ، بينما أثبتت الأرقام في جميع الانتخابات السابقة أنها كانت نتيجة فئة من المصريين ، يتراوح أعدادها بين المليونين والثلاثة ملايين فقط ، فأيهما أعمق تمثيلاً لرأى الأمة (٨٠) . أما بالنسبة لمهام اللجنة فهو أمر واضح : مناقشة مشروع الدستور بالحذف والإضافة بما يكفل التأكيد لسلطان الشعب ، النظر فيما صدر من قوانين وما سيصدر منها ، أن تشرف على تولية الوزارات وتراقب أعمال السلطة التنفيذية وتواجهها إلى الوضع الذي تراه مستمدة سلطانها من كونها الهيئة المنتخبة من الشعب (٨١) .

وبعد ، فقد أصبح الطريق الوحيد للثورة هو الطريق الديمقراطي ، وهو ما يعنى

فى لغة الصراع ، رجحان كفة محمد نجيب بدرجة تكاد تبعد الكفة الأخرى ، سواء أكانوا من أعضاء قيادة الثورة أم من ضباط الصف الثانى عن مراكز السلطة ، ولكن التراجع عملية مستحيلة ، فكانت قرارات ٢٥ مارس فى ظاهرها كسباً للمعسكر الديمقراطى ونجيب ، ولكن فى باطنها إثارة وتحفز ، مما هبّ الأمر لجمال عبد الناصر ورفاقه من أعضاء مجلس الثورة وضباط الصف الثانى ، للتحرك لتعديل المسار لصالحهم وللاحتفاظ بالسلطة فى أيديهم .

طبيعة قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤

فى ٢٥ مارس صدرت أخطر القرارات ، وهى القرارات المنسوبة إلى ذلك اليوم ، حيث كان اجتماع مجلس قيادة الثورة فى أعنف اجتماع له منذ قيام الثورة (٨٢) ، وعرضت فى هذا الاجتماع وجهتى نظر : الأولى لعبد اللطيف البغدادى بإلغاء قرارات ٥ مارس ، والثانية لجمال عبد الناصر بعودة الأحزاب إلى وضعها السابق ، وإنهاء مجلس الثورة فى ٢٤ يولية القادم . وبون الدخول فى تفاصيل الجلسة التى استمرت خمس ساعات كانت قرارات ٢٥ مارس وكتبها كمال الدين حسين بخط يده وتضمنت :

- يسمح بقيام الأحزاب .
- مجلس الثورة لا يؤلف حزباً .
- لا حرمان من الحقوق السياسية ، حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات .
- تنتخب الجمعية التأسيسية بالانتخاب المباشر ، دون تعيين أى فرد ، ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة والانتخابات حرة .
- حل مجلس قيادة الثورة فى ٢٤ يولية باعتبار الثورة قد انتهت ، وتسلم البلاد لممثلى الأمة .

- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها (٨٣) .

وبالمقارنة البسيطة بين هذه القرارات ، ومثيلتها في ٥ مارس ، يتضح الفارق ؛ فقرارات ٢٥ مارس تسمح فوراً بقيام أحزاب دون انتظار لصدور الدستور ، وأن مجلس الثورة سينتهى في ٢٤ يولية على اعتبار أن الثورة قد انتهت ، ولا عودة للثوار ، فمجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزباً ، في حين أنه خلال هذه الفترة قد تردد أن قادة الثورة سيؤلفون حزباً سياسياً يخوضون به انتخابات الجمعية التأسيسية برئاسة محمد نجيب (٨٤) .

وبالتالى تعتبر قرارات ٢٥ مارس عملاً من أعمال الإثارة ، القائمة على التخلي فجأة عن كل السلطات ، وإنهاء الثورة ، وهو « ما يمثل نكسة لآمال الجماهير ، ويقترب بالأمور إلى حافة الهاوية » ، ويضيف أحمد حمروش بأن هذه القرارات تدل على وجود تدبير ما ، فلا يُعقل أن يوافق مجلس الثورة موافقة غير مشروطة ، على عودة الأحزاب والإفراج عن كل المعتقلين (٨٥) ، فهذه القرارات وإن كانت ظاهرياً انتصاراً للديمقراطية ولحمد نجيب ، ولكنها استهدفت فى الواقع إثارة الجماهير ، التى لن يروق لها عودة الأحزاب القديمة والعهد السابق ، وإنهاء الثورة بهذه الصورة المفاجئة ، وكان من الطبيعى أن تثير هذه القرارات الكثيرين لا بين ضباط الجيش وحدهم ، على امتيازاتهم التى نالوها مؤخراً ، بل وبين الكثير من صفوف الشعب وخاصة الطبقة العاملة ، ونجح مجلس الثورة فى استغلال شعور هذه الفئات التى استفادت من الثورة ، ويندهش وحيد رافت كيف مرت هذه الحيلة على محمد نجيب ، وكيف استدرج إلى الموافقة على هذه القرارات المتفجرة ؟ (٨٦) .

ولقد أشارت صحيفة الجمهورية - وهى صحيفة الثورة - إلى أن قرارات مجلس قيادة الثورة قد تمت بالأغلبية وليست بالإجماع ، فكان هناك معارضة شديدة لإنهاء الثورة (٨٧) ، ويتساءل كرم شلبي عن هذا التطور بالنسبة لهذه القرارات ، هل كان المقصود بذلك الوصول بالأمور إلى حافة الهاوية ؟ ولتكن النتيجة ما تكون ؟ هل كان الأمر مرتباً وأن ما تلا ذلك من أحداث قد سبق إعداده ؟ هل كان الأمر قد بلغ حد اليأس الكامل من جانب أعضاء مجلس الثورة ؟ .

ويوضح خالد محيى الدين كنه هذه القرارات ، فإن الأحداث بين ٥ ، ٢٥ مارس وفقاً لما نشرته الصحافة بعد إلغاء الرقابة ، دفعت جمال عبدالناصر وكثيرين من أعضاء مجلس الثورة ، إلى الاعتقاد بأن الأمر إما الثورة وإما الديمقراطية ، ويؤكد أن مجلس الثورة رأى ضرورة احتفاظهم بالسلطة بشكل أو بآخر و « لم تكن قرارات ٥ مارس نابعة إلا من إحساسهم بالمأزق ، ومحاولة وجود مخرج يضمن لهم الاستمرار ، فلما تراكمت المشاكل وتبينت لهم احتمالات نهوض قوى سياسية أخرى لمعارضتهم ، خشوا من إفلات الزمام من أيديهم ، وتراجعوا عن القرارات وانقلبوا إلى النقيض » فقد أدرك عبد الناصر « أن خطة ٥ مارس لا يمكن تنفيذها مع استمرار احتفاظه بالسلطة ، وبدأ فى الالتفاف حول هذه الخطة وترتيب الأمر للاتجاه فى مسار مضاد » (٨٨) .

ومن هنا فإن قرارات ٢٥ مارس ، تضع الثورة فى كفة ، والديمقراطية المشكوك فى سلامتها - لبنودها التى تسمح بعودة الماضى - فى كفة أخرى ، وهو ما فتح الطريق للعمل لإلغاء قرارات ٥ مارس ، وتوجد عدة شواهد تؤكد هذا المعنى :

أولاً - وقوع عدة انفجارات فى القاهرة ولم يقبض على الفاعل ، وهى: انفجارات فى مخزن الصحافة فى السكة الحديد ، اثنان فى الجامعة ، انفجار فى محل جروبى (٨٩) ، مما دعا بعض أعضاء الثورة فى الاجتماع المشترك فى اليوم التالى ٢٠ مارس إلى المطالبة باتخاذ إجراءات صارمة للضرب على أيدي هؤلاء المخربين (٩٠) ، وهو ما يعنى البعد عن الطريق الديمقراطى ، وهو ما أفصح عنه محمد نجيب فى الاجتماع المشترك بصرامة من أنه لا يوجد « صاحب مصلحة فى التخريب إلا هؤلاء الذين يبتغون تعطيل مسار الشعب إلى الديمقراطية » (٩١) .

- وعندما ألقى المتظاهرون قنبلة بحى شبرا ، تم القبض على عشرة شبان وبحوزتهم أربع قنابل ، وكانوا من شباب الحرس الوطنى !! ، وأشارت صحيفة المصرى إلى العثور على أربع قنابل مع أحدهم فى حقيبة من التى تستعمل فى حفظ الكمادات الواقية من الغازات السامة ، وكانت المظاهرة بقيادة ملازم أول حلمى زهران (٩٢) ،

وإن كانت هذه المظاهرة بعد قرارات ٢٥ مارس ، فالمعنى من حيث استخدام المتفجرات واضح .

- لقد ثبت أن هذه الانفجارات كانت بتدبير جمال عبد الناصر لإثارة البلبلة فى النفوس ، وإشعار الناس بعدم الأمن إذا عادت الحياة البرلمانية ، وحملهم على التمسك بالثورة (٩٣) ، وهو ما يؤكد خالده محيى الدين نقلاً عن عبد اللطيف البغدادي الذى روى له ، أنه زار جمال عبد الناصر فى منزله ومعه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم وناقشوا معه موضوع الانفجارات وتطورات الأوضاع ، و « أبلغهم عبد الناصر أنه هو الذى دبر هذه الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع فى طريق الديمقراطية ، والإيحاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضى ستسود ومن الطبيعى ألا يقبل الكثير مثل هذه الفوضى بصورة تؤدى إلى وقوع مثل هذه الانفجارات » (٩٤) .

ثانياً - التبشير بعودة النظام القديم ، فقد نشرت صحيفة الجمهورية بعض الأخبار التى توحى بأن النظام القديم يطل برأسه للعودة إلى السلطة ، بمعنى أن الرجعيين والإقطاعيين يريدون العودة لسلب مكاسب الثورة ، وتصفيتها والانقضاض على قانون الإصلاح الزراعى ، وهو ما يعنى تحفيز الشعب للاتجاه الآخر والحفاظ على الثورة فبعد خمسة أيام فقط من نشر قرارات ٥ مارس ، تنشر الجمهورية فى ١١ مارس بأن فاروقا يريد العودة لمصر ويدعى عدم تنازله عن العرش (٩٥) .

وبعد يومين تنشر أن النحاس سيرشح نفسه لرئاسة الجمهورية (٩٦) ، وكذبت صحيفة المصرى الخبر فى اليوم التالى مباشرة ، وأن النحاس لم يصرح بذلك وأن إقامته محددة « وليس بمعقول أن يشغل نفسه بمستقبل مجهول لا يعلمه إلا الله » . وأكدت على الهدف من نشر الخبر « فإذا كان مما يحلو لبعض الأشخاص أن يختلقوا كلاماً لغرض فى نفوسهم ، فإن الأمر لا يخفى على فطنة الشعب ولا يتمشى مع مصلحة الوطن » (٩٧) .

وهذه الأخبار تنشرها صحيفة الجمهورية ، ضمن كتابات لكبار الكتاب تمثل

الاتجاه الديمقراطي مثل خالد محمد خالد ، د . لويس عوض ، د . محمد مندور ، د . طه حسين ، وهو عمل إعلامي صحيح إذا كان المراد بث فكرة معينة .

كما كانت بعض خطب أعضاء قيادة الثورة التي تحذر من عودة الفساد والطغيان ، ففي خطبة لصالح سالم في بلدة غرة البصل وفي ١٣ مارس قال « ولا يظن ظان أنه لا قدر الله لو عاد الفساد مرة أخرى وعاد الطغيان ، أن الجيش سيخرج من ثكناته ليحمي هذا الطغيان ، ولكنه في هذا الوقت سيكون مع الشعب في صف واحد ، ولن تكون هناك محكمة ثورة في هذا الوقت ، ليقف أمامها أعداء الشعب ليتكلموا وليدافعوا عن أنفسهم ، بل ستكون ثورة أخرى من نوع جديد نحن نعرفها ولا نتحدث عنها الآن ، ولكننا ننذر الطغيان والطفافة أن يفكروا قبل السطو على حقوق الشعب ، بأنها لن تكون ثورة بيضاء بل ستكون ثورة حمراء » (٩٨) ، وتوقيت هذا الخطاب بعد قرارات ٥ مارس ، هو أمر له مغزاه في التمهيد للتراجع عن هذه القرارات .

ثالثاً - فرض الرقابة بعد رفعها في ٦ مارس على صحيفة القاهرة في ١٧ مارس ، وأكد صلاح سالم أن السبب في ذلك أن الصحيفة تنشر أنباء كاذبة ، من شأنها بليلة الأفكار ، وأن الأحكام العرفية قائمة ، وهدد بأن الرقابة يمكن أن تعود في أى وقت وقال « إن بعض الصحف الأخرى قد بدأت في انتهاج هذه السياسة إن لم يكن بنفس الدرجة التي وصلتها جريدة القاهرة ، وإنى أرجو ألا تضطر أن نكون في موقف لا نملك معه إلا إعادة الرقابة » (٩٩) ، وكانت صحيفة القاهرة تتبنى وجهة نظر اللواء نجيب وتدافع عنها (١٠٠) .

ويدافع أحمد أبو الفتح عن الصحيفة ، فلم يجد فيما تنشره نوعاً من البلبلة ، فهي تبشر بعودة الحرية وعودة الحياة الطبيعية إلى مصر ، حقيقة أن هذه الأخبار لم تتحقق ، ولكن تحقيقها ليس بيد الصحيفة ، وهكذا استمرت تطلع على الناس على ما تسمعه أمله أن يكون ما تسمعه حقيقة . واستمرت القاهرة تنشر الأنباء عن الحريات « فقليل لها لقد بلبت الأفكار وحق عليك أن تدفعي حريتك ثمناً لما كنت تدعيه » (١٠١) ، ودافعت

عن نفسها ، وأن مانشرته من أخبار عن الإفراج عن المعتقلين وقرب إلغاء الأحكام العرفية لم تكن فيه كاذبة (١٠٢) ، وتعلق صحيفة الجمهور المصرى بأن الصحيفة الكاذبة أو الصحيفة الصادقة ، كلاهما ملك للرأى العام ، لا ملك للحكومة ، فليس من حق الحكومة - أية حكومة - أن تتعرض لحرية الصحافة إلا فى حدود القانون العام (١٠٣) ، ومن ناحية أخرى فقد استنكرت نقابة الصحفيين عودة الرقابة على صحيفة القاهرة وإنذار بقية الصحف فى الوقت الذى تتوالى فيه تصريحات المسؤولين عن قرب إلغاء الأحكام العرفية (١٠٤) ، وتشير الصحيفة إلى عطف الجميع عليها عدا رئيس تحرير الجمهورية (١٠٥).

رابعاً - لم يكن هناك ما يدعو إلى إصدار قرارات ٢٥ مارس فيما يتعلق بقضية الديمقراطية ، فقررات ٥ مارس كافية لتحقيق هذا الهدف ، ورغم أن قرارات ٢٥ مارس مضمونها ديمقراطى ، فإنها وضعت - كما سبق القول - فى إطار مثير ومريب يدفع الناس للخيار غير الديمقراطية ، حرصاً على مكاسب الثورة وقتذاك ، وكان ذلك هو المقصود وما تهدف إليه ، وهو ما حدث ، رغبة فى البقاء والانفراد بالسلطة .

خامساً - ما تم بشأن محاولة الاتفاق مع القوى الشعبية ، فمن اللافت للنظر أن فى تحركات فريق الضباط المناوئين لمحمد نجيب ، سواء أكان عبد الناصر أم الصف الثانى من الضباط الراغبين فى السلطة ، لكسب تأييد القوى المختلفة أو وقوفها على الحياد فى الجولة الحاسمة لإنهاء الصراع ما يثير الشك والريبة ، ولقد روى جمال عبد الناصر لخاله محيى الدين ، أن عدداً كبيراً من ضباط الجيش وضباط الصف الثانى قد زاروه ، وأبدوا قلقهم من الاندفاع نحو الديمقراطية وإنهاء الثورة ، ومن ناحية أخرى فعند عودته هو وعامر من مقابلة الملك سعود ، احتشدت الجماهير حول عربته وهتفت للثورة ، وكان لتلك الواقعتين نقطة تحول فى تحركات عبد الناصر (١٠٦) .

فإلى جانب تحركات هذا الفريق بين الضباط بالجيش ، كان الاتفاق مع الإخوان المسلمين وعمال النقل العام (١٠٧) ، وذلك لإنهاء الصراع على السلطة وحسمه لصالح

هذا الفريق ، وهو ما يشير إلى الهدف الحقيقي لقرارات ٥ ، ٢٥ مارس وخلوها من الرغبة الصادقة نحو بناء ديمقراطى فى مصر وقتذاك .

واعتقد أن هذا الإطار لقرارات ٢٥ مارس ، ما كان غائباً عن قوى المثقفين فى مصر ، وبالتالي كان موقفها الجاد والحاسم نحو ضرورة تطبيق الطريق الديمقراطى فى مصر ، وعودة الجيش إلى ثكناته ، وهو ما عبر عنه المحامون والصحفيون والجامعة أساتذة وطلاباً .

أ - المحامون

لقد طلب أكثر من مائة من رجال المحاماة ، دعوة الجمعية العامة للمحامين إلى اجتماع غير عادى ، يعقد بدار النقابة صباح الجمعة ٢٦ مارس للنظر فى الأمور التالية :

أولاً - ما وقع على بعض المحامين المعتقلين من اعتداء بالسجون الحربية وغيرها .
ثانياً - عودة الحياة النيابية وإلغاء الأحكام العرفية فوراً والإفراج عن المعتقلين السياسيين .

ثالثاً - الدعوة إلى رفع ميثاق وطنى يرتبط به قادة البلاد وزعمائها ، يستهدف جمع الكلمة وإجلاء الغاصب والرجوع بالبلاد إلى الأوضاع الطبيعية (١٠٨) . وفى اليوم السابق للاجتماع يرسل المحامون المعتقلون (١٠٩) إلى نقيبهم ، بتحية الجهاد ، ويسجلون ما يلاقونه من اضطهاد ، مؤيدين المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات والعودة إلى الحياة الدستورية ، وإعلان ميثاق وطنى يلتزم به قادة البلاد لجمع الكلمة وتحقيق أهداف الوطن (١١٠) .

وكان اجتماع الجمعية العمومية يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ اجتماعاً صافياً ، علت فيه نغمة التهديد لضباط البوليس الحربى المسئولين عن الاعتداء على المحامين المعتقلين ، وأعلن النقيب بأنه طلب من النيابة التحقيق فى هذه الاعتداءات ، بل وذكر فى الاجتماع إسم البكباشى أحمد أنور صراحة (١١١) .

وطالب النقيب فى كلمته الأعضاء بأن يقولوا كلمتهم بكل شجاعة ، وأن تسموا الاعتبارات القومية فوق كل اعتبار « وأن هذا الاجتماع ليس لمصلحة جهة أو حزب أو هيئة إنما هو لأمر تتصل بمصلحة البلاد» (١١٢) ، وفى النهاية كانت قرارات الجمعية العمومية غير العادية وتمثلت فى :

- إن القبض على المواطنين وإيداعهم السجون والمعتقلات دون جريمة ارتكبوها ولد غير محددة ، هو إعتداء على الكرامة الإنسانية وإهدار للحرية الشخصية التى كفلتها دساتير العالم وميثاق الأمم المتحدة ، وإعلان حقوق الإنسان ، وبالتالي فالجمعية تستنكر هذه الأوضاع وترى أن مصلحة البلاد تقتضى زوال كافة الإجراءات الشاذة ، وتطالب بالإفراج عن المعتقلين ، وزوال كل أثر للإجراءات والمحاكمات الاستثنائية ، ووجوب هيمنة القضاء العادى على كل أمر مخالف للقانون .

- بالنسبة للأحكام العرفية ، تستنكر الجمعية بقاءها دون مبرر ، وتطالب بإلغائها وكذلك كل أثر من آثار الرقابة على الصحافة والمطبوعات ، وإلغاء كافة التشريعات التى تحد من الحريات العامة .

- أكدت الجمعية أهمية الحياة النيابية لاستقرار الأمة ، ويقتضى الأمر تأليف وزارة مدنية لتجرى الانتخابات وتصل بالبلاد إلى الحالة الطبيعية .

- تسجل الجمعية تقديرها لما قام به جيش مصر العظيم من القضاء على الفساد ، وتؤكد أن العمل الوحيد للجيش هو الدفاع عن البلاد ، وترى أن مصلحة البلاد والجيش هو عودة ضباطه إلى ثكناتهم ، ولذلك تطالب « بحل مجلس قيادة الثورة من الآن » .

- تحتج الجمعية على اعتداءات الإنجليز فى منطقة القناة ، وتطالب أولى الشأن بالوقوف بحزم بصورة تحفظ للمواطنين أرواحهم وكرامتهم .

- الجمعية تهيب بقيادة البلاد وزعمائها ونوى الرأى فيها ، بالتضحية فى سبيل مصلحة البلاد العليا ، ونسيان الماضى وتوحيد كلمتهم « فى ميثاق وطنى قومى

يستهدف جمع الكلمة وتنظيم الصفوف لإجلاء الغاصب واستقرار الحياة النيابية السليمة الصحيحة ، فى ظل نظام جمهورى برلمانى وإعلاء كلمة الأمة مصدر كل سلطة « وتعهد الجمعية العمومية إلى مجلس النقابة ، ومن ينضم إليه من أعضائها بالعمل على الاتصال بكل ذى شأن فى هذا الأمر ، حتى يصبح الميثاق حقيقة واقعة .

- تستنكر الجمعية الاعتداءات التى تعرض لها المواطنون فى السجون الحربية وغيرها ، أثناء اعتقالهم ولأسيما المحامين ، أحمد حسين ، عبد القادر عوده ، عمر التلمسانى وتطالب بالتحقيق وعقاب المذنبين .

- وتعبيراً عن السخط لحوادث الاعتداء ، تقرر الجمعية امتناع المحامين عن العمل فى مختلف المحاكم يوم الأحد ٢٨ مارس ١٩٥٤ ، على أن يسجل هذا الامتناع وسببه فى محاضر الجلسات .

- تكلف الجمعية مجلس النقابة بإبلاغ هذه القرارات إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، كما تكلفه مع من يضمهم إليه من غير أعضائه برعاية هذه القرارات والعمل على تحقيقها (١١٣) .

ومن الجدير بالذكر أن نقيب المحامين بسوريا السيد ظافر القاسمى ، أرسل برقية لنقيب المحامين بمصر ، تعبر عن تضامن مجلس نقابة المحامين بسوريا ، بخصوص إقامة حكم دستورى فى ظل الشورى والحريات العامة فى مصر (١١٤) .

وكان إضراب المحامين عاماً بنسبة كبيرة فى محاكم القاهرة والجيزة والإسكندرية وطنطا وبنها والمنصورة وأسيوط وغيرها ، وكان نص الاحتجاج الذى سُجل فى محاضر الجلسات : « نرجو أن يسجل فى محضر الجلسة قرار الجمعية العمومية لنقابة المحامين بالامتناع عن العمل ، استنكاراً لما وقع على المواطنين من اعتداء فى السجون الحربية وغيرها أثناء اعتقالهم ، وإن مبدأ الاعتقال وقد وقع فى عهد متلاحقة كان منكراً وسيظل منكراً ، وإنا لندعو لوطننا العزيز أن يمر من محنته سالماً ومتحداً » (١١٥) .

ولقد خرجت قلة من المحامين ، فمثلاً اعترض حوالى عشرين محامياً بالإسكندرية على قرارات الجمعية العمومية ، حيث تمت الموافقة عليها بالتصفيق لا بأخذ الأصوات ، وردا على هؤلاء ، اجتمعت الجمعية العمومية بالإسكندرية واستنكرت خروج هذه القلة من المحامين ، وأكدت تأييدها لقرارات الجمعية العمومية غير العادية ، وأرسلت برقياتها بهذا المضمون إلى اللواء محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر ونقيب المحامين عمر عمر (١١٦) ، وكان نقيب المحامين قد أكد أن الخروج على قرارات الجمعية التى تهدف إلى مصلحة البلاد سيكون موضع نظر (١١٧) ، ومن ناحية أخرى فقد اجتمع مجلس النقابة وضم إليه خمسة عشر عضواً ليبلغ العدد ثلاثين عضواً لوضع الميثاق الوطنى ، وتحدد للاجتماع ٣٠ مارس ١٩٥٤ (١١٨) .

ب - الصحفيون

يتمثل موقف الصحفيين فى اتجاهين :

١ - قرارات نقابة الصحفيين .

٢ - الكتابات الصحفية .

الاتجاه الأول - قرارات نقابة الصحفيين : إجمالاً كان ترحيب الصحافة بقرارات ٢٥ مارس ، وطالبت بسرعة إلغاء الأحكام العرفية (١١٩) ، ويجتمع مجلس نقابة الصحفيين فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ برئاسة النقيب حسين أبو الفتح ، مصطفى القشاش سكرتير عام النقابة، وتضمن بيان النقابة تسجيل الموقف التاريخى للجيش ، لتحريره البلاد من الطغيان والفساد ، ويطالب بإلغاء الأحكام العرفية والأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء العادى ، والإفراج عن المعتقلين ومنهم أعضاء نقابة الصحفيين . وتأليف وزارة قومية لإجراء الانتخابات الجديدة على هدى المبادئ التى أمنت بها البلاد . وأن تراعى الأحزاب الغاية النبيلة من قيام حياة نيابية سليمة ومناشدة المواطنين بالحرص على العهد الجديد وفتح صفحة جديدة فى تاريخ البلاد ونسيان الماضى ، ودعوة الهيئات والنقابات إلى تأليف لجنة مشتركة لوضع ميثاق وطنى ، يهدف إلى

تحقيق المثل العليا التي يهدف الشعب إليها ، والدعوة إلى اتحاد الجميع حتى تتحرر البلاد من الاستعمار مع استنكار الاعتداءات البريطانية على المواطنين ، وأخيراً تأليف لجنة من أعضاء المجلس للاتصال بالصحافة العالمية وإيقافها على الحوادث الدامية التي لم تُعرف في العصور الوسطى (١٢٠) .

ولقد أيدت نقابة الصيادلة ، قرارات نقابة الصحفيين ، في دعوة الهيئات والنقابات لتأليف لجنة مشتركة لوضع ميثاق وطني يلتزم به الجميع (١٢١) .

الاتجاه الثاني - الكتابات الصحفية ، وسيكتفى الباحث بذكر نماذج للكتابات الصحفية في هذه الفترة وهي تتضمن عدة محاور :

- تأكيد عودة الجيش إلى الثكنات

يرى الأستاذ أسعد داغر أن عودة الجيش إلى ثكناته لإتمام مهمته الأساسية وهي الدفاع عن البلاد ، مثلاً عظيماً في التضحية ، وهذه هي الوطنية المصرية التي تجلت في قرارات مجلس قيادة الثورة في ٢٥ مارس (١٢٢) .

- التأكيد على الديمقراطية السليمة .

وفي مقالة للأستاذ حنفى شريف بعنوان « نريد الحرية كاملة » يطالب بإلغاء الأحكام العرفية حتى لا يتنافى ذلك مع قيام الأحزاب وإلغاء جميع القرارات التي صدرت بتحديد إقامة بعض الزعماء والإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وإلغاء محكمة الثورة وجميع المحاكم الاستثنائية ، وأن حرية الانتخاب لن تتحقق إلا عندما تتولى السلطة في البلاد حكومة محايدة (١٢٣) .

- استنكار للموقف المضاد للديمقراطية وتحليله .. وهو ما يتوسع فيه الباحث إلى حد ما ، باعتبار أن هذا الموقف هو متغير ، برز بوضوح بعد قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ .

وفي مقالة للكاتب محمود عبد المنعم مراد بعنوان « حقيقة لا موقف » يتساءل عن كيفية صدور قرارات ٢٥ مارس ؟ ويجب أنها صدرت بالإجماع أو الأغلبية ، وفي

الحالة الأخيرة تخضع الأقلية لرأى الأغلبية ، ومعنى هذا أن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة مسئولون أدبياً وتاريخياً عن احترام هذه القرارات ، والعمل على تنفيذها . ويتعرض المقال للمنشورات وبعض المظاهرات التى تنادى بالثورة وإلغاء هذه القرارات التى رحب بها الشعب ، وكذلك إلى إضراب عمال النقل ، فكل هذا « لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت هناك بعض العناصر التى تعارض قرارات مجلس قيادة الثورة ، وتريد الإخلال بالأمن وإحداث الفتنة بين صفوف الجيش والشعب ، بدعوى أن البلاد ستسلم للأحزاب ، مع أن الواقع أن البلاد ستسلم لممثلى الأمة الذين سيختارهم الشعب فى انتخابات حرة » وينفى الكاتب عن هذه الحركة شعبيتها ، فليس من المعقول أن يطالب الشعب ، ببقاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية وترك المعتقلات والمعتقلين ، ويطالب بأن يكشف المعارضون عن شخصياتهم ، سواء أكان مسئولاً أم أحد أعضاء مجلس الثورة ، حتى يعرف الشعب الحقيقة ، فهناك مصلحة خفية تدفع بعض الناس لإحداث الشغب والفتن ، ويطالب المصريين جميعاً مهما اختلفت مذاهبهم وآرائهم ، بالوقوف صفاً واحداً متمسكين بالحرية ولا يدعون الفرصة تسنح لأعداء البلاد (١٢٤) .

وتشير صحيفة القاهرة بوضوح إلى المعارضين للحرية ، فهم قلة وأقل من القلة بالنسبة للشعب الذى استهجنهم واستهجن من دبر أمرهم ، لكن الضمير المصرى يأبى بأن « يوجد مصرى واحد يفكر بهذه العقلية العفنة » (١٢٥) .

ويناقش أحمد بهاء الدين الخائفين من عودة الأحزاب القديمة والصورة السياسية فيما قبل ثورة يولية ، فيبدأ بتعريف الديمقراطية ، فهى اختيار الشعب بحريته الكاملة من يشاء ، فليس لأحد عليه من سلطان أو تأثير إلا بالإقناع ، والشعب قد يخطئ ولكنه هو وحده الذى يتعلم من الخطأ ويصححه ، وأى وضع غير ذلك إنما هو تحايل على إرادة الشعب ، ويستعرض الكاتب القوى السياسية المختلفة وإمكانية عودتها من جديد ، فهل يعود فاروق أو يلغى تحديد الملكية ؟ فالشعب الذى سيعود إليه حرية الاختيار لم يؤيد فاروق يوماً ، ولم يحدث كذلك أن انتزعت الأرض من الفلاحين بعد أن وزعت عليهم فى أى بلد من بلاد العالم حتى فى فرنسا عندما عاد إليها الملك بعد

الثورة ، أعاد كل شيء إلا الأرض، لأن إعادة الأرض « معناها بحر من الدم » ،
ويحسم الكاتب الموقف بوضوح ، بأن الشيء الوحيد الذى يعيد الرجعية هو الطغيان ،
والشيء الوحيد الذى يسد أمامه الطريق هو الحرية .

ويستبعد الكاتب سيطرة الشيوعيين على الحكم ، فهم قلة ومتفرقون ومختلفون
وإذا أُسْمَح لهم بتشكيل حزب علنى ، سيحتاجون إلى وقت طويل قبل أن يكون لهم
تنظيم شامل وصحافة مدعمة وتجربة سياسية ، وهى الشروط التى لابد منها لقيام
حزب سياسى جديد .

أما الإخوان المسلمون فهم قوة غير انتخابية ، فجماهيرهم لا تُكوّن نسبة كبيرة
من الناخبين ، فضلاً عن أنهم فى بداية الثورة كانوا يهاجمون الدستور ويهتفون
بسقوط النظم الديمقراطية ، ودعوتهم فى ذهن الناخبين أنها دعوة أخلاقية ، يعجب بها
الناخب ، ولكنه لا يعطيها صوته، تماماً كما يقبل يد الإمام ولكن لا يختاره وزيراً ،
وعلى أية حال فالبرلمان القادم هو الفرصة الأخيرة للأحزاب القديمة لكى تثبت جدارتها
أو تشيع باللغات ، والفرصة الأولى للأحزاب الجديدة لكى تقيم سياستها على أسس
من الدراسة والبحث والتضحية لا من التهريج والتأمر (١٢٦) .

وتُحْمَلُ صحيفة القاهرة قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ مسئولية وجود معارضة
للمنظمة الديمقراطية ، فلم تكن واضحة ، فهل عودة الأحزاب على النحو الذى شكت منه البلاد -
وهو فى حد ذاته إجراء ديمقراطى - وهل يباح حق الانتخاب لكل من أصلح وكل من
أفسد ؟ وعندما يُحل مجلس الثورة هل هناك خطوات لعدم المساس بأهداف الثورة ؟
وكان من الطبيعى لهذا الغموض ، أن يوجد رأى مضاد لهذه القرارات (١٢٧) ، وفى
وسط هذه الظروف ، يدعو الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الجمهورية بدعوة أولى
الرأى فى البلاد للاتفاق على خطة موحدة لتسير البلاد فى هدوء لتحقيق أهدافها (١٢٨) .

جـ - الجامعات ورجال التعليم

ويتناول هذا البند محورين :

١ - أعضاء هيئة التدريس .

٢ - قطاع الطلبة .

المحور الأول - أعضاء هيئة التدريس : اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية فى ٢٧ مارس وأصدرت بياناً تضمن المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية وكل التدابير الاستثنائية ، وحل مجلس الثورة ، وتركيز السلطة فى يد وزارة مدنية - لحين عقد الجمعية التأسيسية - تتحمل المسئولية أمام الشعب ، بالاشتراك مع رئيس الجمهورية (١٢٩) .

وفى مساء اليوم التالى يجتمع مجلس إدارة هيئة التدريس بجامعة إبراهيم - عين شمس حالياً - برئاسة الدكتور إبراهيم نصحى ، ومثله بجامعة القاهرة برئاسة الدكتور عبد المنعم الشرقاوى فى هيئة مؤتمر ، وبعد بحث الموقف من كافة جوانبه ، كان البيان التالى بإجماع الحاضرين وتضمن :

- تقدر هيئة التدريس بجامعة القاهرة وإبراهيم الروح التى أملت على رجال الثورة إصدار قرارات ٢٥ مارس ، التى تعتبر دعماً للخدمات الجليلة التى أدتها الثورة ، واستجابة صادقة لرغبة الشعب فى حياة دستورية حرة .

- تسجل الهيئة أسفها لما أعقب هذه القرارات ، من تصرفات تؤثر على وحدة الأمة .

- تدعو الهيئة جميع طوائف الأمة التى تستهدف مصلحة الوطن صيانة وحدة الأمة وإزالة ما يثير الخصومات والضغائن .

- ترى الهيئة أن رعاية وحدة الأمة وتحقيق مصلحة الوطن ، يقضيان دعوة المواطنين جميعاً إلى تأييد المبادئ التى أقرها المجتمعون وتمثل فى :

١ - إلغاء الأحكام العرفية .

٢ - إطلاق الحريات العامة فوراً .

٣ - عودة الحياة الدستورية النيابية .

- ٤ - لا حرمان للحقوق السياسية لأى مواطن .
- ٥ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية (١٣٠) .
- ويجتمع بعض المعلمين فى هيئة مؤتمر ، ويتخذون عدة قرارات لصالح الديمقراطية منها :
- ١ - استنكار موقف الإذاعة المزرى من مطالب الشعب .
- ٢ - الإفراج عن المعتقلين السياسيين .
- ٣ - إلغاء الأحكام العرفية فوراً .
- ٤ - قيام وزارة مدنية لإجراء انتخابات حرة .
- ٥ - حل مجلس الثورة فوراً وعودة أعضائه إلى ثكناتهم .
- ٦ - حل هيئة التحرير .
- ٧ - إعلان الكفاح المسلح ضد الانجليز .
- فالشعب المصرى قد عزم على الخلاص من ذل العبودية والطغيان (١٣١) .
- ويعقد مجلس إدارة جمعية المعلمين جلسة غير عادية لمناقشة الموقف وتتمثل قراراته فى عدة نقاط :
- ١ - استنكار عودة الأحزاب إلى الحكم بوضعها القديم .
- ٢ - قيام وزارة مدنية من رجال مصر الأكفاء المخلصين لحكم البلاد فترة الانتقال ، مع التأكيد على أهداف الثورة ، كالنظام الجمهورى البرلمانى وتحديد الملكية وتطهير الحياة النيابية .
- ٣ - قيام جمعية تأسيسية لها سلطات البرلمان فى فترة الانتقال ، ريثما يتم للبلاد الحياة النيابية السليمة (١٣٢) . وهى قرارات ديمقراطية بدرجة كبيرة .

المحور الثانى - قطاع الطلبة : أعلن طلبة جامعة القاهرة فى مؤتمرهم صباح ٢٧ مارس بالحرم الجامعى ، تأليف جبهة الاتحاد الوطنى التى تمثل طلبة الجامعة ، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية لا فرق بين وفديين واشتراكيين وإخوان وشيوعيين ، واتخذ الطلبة فى جبهتهم الموحدة عدة قرارات :

١ - إلغاء الأحكام العرفية فوراً .

٢ - الإفراج عن جميع المعتقلين فوراً .

٣ - تأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات .

٤ - إلغاء مجلس قيادة الثورة فوراً ودون انتظار للجمعية التأسيسية (١٣٣) . وفى الإسكندرية توجه طلبة الجامعة إلى سراى شكرى القوتلى لاستقبال الملك سعود ومحمد نجيب ، وكانت هتافاتهم لإطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية (١٣٤) . ويجتمع طلبة جامعة إبراهيم من كليات الهندسة والحقوق والعلوم والطب فى مؤتمر تبودلت فيه الكلمات ، وأسفر عن عدة قرارات مشابهة لقرارات جامعة القاهرة ، كإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وتكوين حكومة مدنية لإجراء الانتخابات، يضاف إلى ذلك عقد ميثاق وطنى ، وإعلان الجبهة المتحدة للدفاع عن الحريات ، وتنظيم الكفاح المسلح ضد الاستعمار (١٣٥) .

وتوالت اجتماعات طلبة جامعة القاهرة فى ٢٨ مارس ، واتخذوا قرارات مماثلة لما اتخذوه فى اليوم السابق وكذلك طلبة حقوق وهندسة الإسكندرية (١٣٦) . أما طلبة المدارس الثانوية ، فيعقد طلبة التوفيقية الثانوية مؤتمراً ينتهى بقرارات ديمقراطية مماثلة ، مع المطالبة بعقد ميثاق وطنى وإعادة الطلبة المفصولين ، وإلغاء تحديد إقامة الزعماء (١٣٧) ، وكذلك مؤتمر الخديوية الثانوية الذى أيد قرارات ٢٥ مارس ، وكذلك تأييد المحامين فى قراراتهم الحازمة بإعادة الحياة النيابية وإلغاء الأحكام العرفية فوراً (١٣٨) .

وهكذا ، رفع المثقفون بصورة عامة راية الديمقراطية ، منذ بداية أزمة مارس

وكان لظهورهم المؤثر على مسرح الأحداث ومؤازرة محمد نجيب ، الأثر فى صدور قرارات ٥ مارس ، وعندما رجحت كفة الديمقراطية ، كانت قرارات ٢٥ مارس التى أدرك المثقفون أهدافها الحقيقية ، فأكدوا تمسكهم بالديمقراطية وعودة الجيش لثكناته وكان رائدهم فى ذلك هو الحرص على المسيرة الديمقراطية بمصر .

ولم يكن المثقفون وحدهم هم الذين يرفعون شعار الديمقراطية بهذه الصورة التى سبق إيضاها ، بل كان هناك من العسكريين من نحا هذا النحو من قادة الثورة ، فإلى جانب محمد نجيب ، كان خالد محيى الدين الذى تحمل مذكراته الكثير ، وأكد ذلك فى حديث لمراسل صحيفة « فرانس سوار » الفرنسية بأن العودة إلى الحرية والديمقراطية الحقبة هى خير سبل الحكم ووسائله (١٣٩) ، وكذلك يوسف صديق رغم استقالته من مجلس قيادة الثورة فى فبراير ١٩٥٣ ، فإنه فى زيارته ورسالته لمحمد نجيب ، أوضح مسيرة الثورة غير الديمقراطية منذ البداية بعدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل ، بناء على استفتاء قسم الرأى بمجلس الدولة ، الذى اتخذ هذا القرار بأغلبية ٩ أصوات ضد صوت واحد هو صوت د . وحيد رافت ، وبالتالي ضلت الثورة الطريق ، وحلاً للموقف فهو يرى إما دعوة البرلمان المنحل ليتولى حقوقه الشرعية ، أو تكوين وزارة ائتلافية من الوفد والإخوان والاشتراكيين والشيوعيين لإجراء الانتخابات البرلمانية وعودة الجيش إلى ثكناته (١٤٠) .

وأيضاً القائمقام أحمد شوقي، أحد الضباط الأحرار (١٤١) ، فى خطابه المفتوح لأعضاء مجلس الثورة ، يطالب بإلغاء الأحكام العرفية ووزارة مدنية لإجراء الانتخابات وعودة الجيش إلى ثكناته (١٤٢) ، وكذلك قطاعات عريضة من العمال التى استنكرت ما أذاعته الإذاعة المصرية من الزج بهم فى رفض قرارات ٢٥ مارس ، كعمال النقل الميكانيكى وعمال المطابع ، كما يصدر عمال الإسكندرية بياناً يؤيدون فيه الطريق الديمقراطى ، بالإضافة إلى بيان نقابات عمال مصر الذى يؤكد الاتجاه الديمقراطى بتأييد قرارات ٢٥ مارس (١٤٣) .

ولكن لقد وعى مجلس قيادة الثورة وعلى رأسه جمال عبد الناصر درس أواخر فبراير ، عندما أجبرت الجماهير مجلس الثورة على إعادة نجيب رئيساً للجمهورية ، وحتى لا يتكرر الدرس كان لابد من إيقاف المد الشعبى ، فبعد خروج الوفد من دائرة مجلس قيادة الثورة وانحيازه لمحمد نجيب ، عندما أعلن الوفد تمسكه بالنظام الجمهورى البرلمانى والإصلاح الزراعى ، ومطالبته بعودة الحياة النيابية وإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين ، وأن محمد نجيب « يستحق تقدير الوطن فقد عمل لصالح مصر الكثير » وبالتالي قد حدد الوفد موقعه فى جانب محمد نجيب (١٤٤) .

فكان من الطبيعى أن يتجه جمال عبد الناصر إلى الإخوان المسلمين ونجح فى الاتفاق معهم ، فى اتخاذ موقف سلبي من الصراع ، ولكن هذا الموقف السلبي كان يساوى تسديد الإخوان المسلمين الحراب إلى صدر محمد نجيب وصدر الحياة البرلمانية فى مصر . وفى الحقيقة فإن شراء عبد الناصر صمت الإخوان فى تلك اللحظات الحرجة من تاريخ مصر يعتبر من أبرع الضربات التى وجهها فى حياته السياسية ، « فمن المحقق أن تكرر مظاهرات ٢٧ ، ٢٨ فبراير فى ذلك الحين ، كان فيه القضاء المبرم على عبد الناصر وعلى الثورة كلها » (١٤٥) وبالتالى كان بيان المرشد حسن الهضيبي بعد قرارات ٢٥ مارس ، لا يتضمن شيئاً عن الحريات والدستور ، وإنما دعا إلى الهدوء ليتمكن التوصل إلى حل للموقف بدلاً من الغضب والانفعال الذى يتعذر فيه رسم الخطط الاصلاحية (١٤٦) . ثم الاتفاق مع عمال النقل المشترك (١٤٧) ، بالإضافة إلى تمسك رجال الشرطة بمجلس قيادة الثورة (١٤٨) ، وكذلك ممثلى ضباط الجيش التى اعتبرت أن قرارات ٢٥ مارس يجب إلغاؤها فوراً (١٤٩) ، ولقد أدى موقف محمد نجيب السلبي إزاء تحركات مجلس الثورة (١٥٠) ، وتحركات الصف الثانى من ضباط الثورة (١٥١) ، لقد أدى هذا كله إلى رجحان كفة مجلس قيادة الثورة ووصلت الأحداث إلى نهايتها ، وانتصر عبد الناصر ، فكان القرار الذى أقره المؤتمر المشترك وأذاعه صلاح سالم ، والذى تضمن تحمل مجلس قيادة الثورة المسئولية كاملة ، وإرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت يومى ٥ ، ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال ، مع

تشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون (١٥٢) .

إن مهمة المثقفين هى التعبير عن قضايا عصرهم ومشاكل مجتمعهم ، إلى جانب تصورهم لمستقبل بلدهم - بحياة ديمقراطية سليمة - وتهيئة رأى العام للتغيير ، إلى كونهم أعضاء فى نقابات أو أحزاب فيسعون من خلال ذلك لتحقيق ما يؤمنون به ويعتقدونه (١٥٣) ، وفى هذا الإطار يرى الباحث أن المثقفين فى هذه الفترة قد قاموا بدورهم ، وبأساليب واضحة ظاهرة ، ولكنهم لم يستطيعوا الوقوف أمام القوة والتأمر ، وهذا أمر طبيعى .

ويعتقد الباحث أنه مازال لهذه القضية بقية ، فالأمر يتطلب تأمين الثورة من درس فبراير ١٩٥٤ ، وسد الطريق أمام قوى المثقفين حتى لا يتكرر الدرس ، وكانت البداية هى الإعتداء على مجلس الدولة فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، وكاد الغوغاء يفتكون بالدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ، وتؤكد المعلومات أن الحادث كان مديراً أسهمت فيه أجهزة عبد الناصر (١٥٤) ، واضطر المستشارون إلى كتابة بيان يؤيد الثورة بدلاً من آخر لا يؤيدها (١٥٥) ، وتم حل مجلس الدولة وإعادة تشكيله طبقاً للقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (١٥٦) .

وبدأ التحقيق فى ٣٠ مارس مع أحمد أبو الفتح رئيس تحرير صحيفة المصرى التى ناضلت من أجل الديمقراطية والدستور (١٥٧) ، وأغلقت بعد ذلك ، وفى ١٥ أبريل ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة عدة قرارات منها :

- محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهد الماضى وطرق إبعادهم من العمل فى محيط السياسة .

- تطهير الصحافة .

- منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

- البحث فى إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى .

- اختيار عناصر صالحة فى مجالس المديريات .

وفى نفس التاريخ صدر قرار من مجلس الثورة ، يحرم من حق تولى الوظائف ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات كل من سبق أن تولى الوزارة من ٦ فبراير ١٩٤٢ حتى ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، وكان منتصباً لأحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والحزب السعدى، وشمل هذا القرار الكثير من رجال مصر .

وفى نفس التاريخ حل مجلس قيادة الثورة مجلس نقابة الصحفيين ، وتألف مجلس نقابة مؤقت ثم صدر قانون جديد للصحافة فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ (١٥٨) . واقتضى ظهور المعارضة فى نقابة المحامين صدور قانون بحل النقابة ، وأنيط بوزير العدل إصدار قرار بتشكيل مجلس نقابة مؤقت بطريق التعيين ، وفقاً للقانون رقم ٧٠٩ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤ (١٥٩) .

أما الجامعات ففى ٣٠ مارس ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة فصل ثمانية من أعضاء هيئة التدريس ، وردت أسماؤهم بتقارير الأمن ضمن من شاركوا فى مؤتمرات الجامعة ، كما قرر المجلس بجلسته فى ١٢ أبريل ١٩٥٤ فصل عدد آخر من أعضاء هيئة التدريس ، ومنح مديرى الجامعات سلطات واسعة لضمان انتظام الدراسة (١٦٠) ، وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ صدر قانون رقم ٥٠٨ يرخص لمجلس الوزراء إصدار القواعد بشروط قبول الطلبة ونظام تأديبهم ، ويجيز نقل أعضاء هيئة التدريس إلى وظائف أخرى ، ويمنح قدراً من إشراف مجلس الوزراء على تشكيلات الجامعة (١٦١) .

وعندما تولى الصاغ كمال الدين حسين وزارة التربية والتعليم ، أنشأ مكتب أمن بالوزارة يتولاه أحد الضباط ، اختص بالموافقة على سفر أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والمهام العلمية والأجازات الدراسية وتعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدى . . وتم تعيين بعض ضباط الجيش أمناء للجامعات . وضرب الوزير بقانون الجامعات عرض الحائط ، فتولى تعيين العمداء ، واختير مديرو الجامعات من بين

الأساتذة الموثوق بولائهم للسلطة ، وأحياناً كان يتم تعيين المدير من أساتذة جامعة أخرى وكذلك العمادة بالكليات ، وتطور الأمر فأصبح هناك ضابط أمن يتبع أمن الوزارة يقيم داخل الحرم الجامعي (١٦٢) . وفى سبتمبر ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٤٥ بتنظيم الجامعات ، ونص على احتفاظ وزير التربية والتعليم برئاسة الجامعات ، وعلى حقه فى ترشيح من يعين مديراً ووكيلاً فى الجامعة وأيضاً عمداء الكليات ، وبذلك يكون جميع أعضاء مجلس الجامعة معينين من قبل الوزير ، ونصت المادة (٢٧) على عدم تنفيذ قرارات مجلس الجامعة فيما يحتاج إلى تصديق الوزير ، إلا بعد التصديق عليها منه ، بل وأعطته حق وقف تنفيذ القرار خلال ثلاثين يوماً ، وأجازت المادة (٥٠) نقل أعضاء هيئة التدريس من جامعة لأخرى بقرار من وزير التربية والتعليم ، بعد أخذ رأى الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ، وأعطت المادة (٥١) حق نقل أعضاء هيئة التدريس من كلية لأخرى ، وأصبح لمدير الجامعة طبقاً للمادة (٧٥) حق توجيه التنبيه إلى أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم ، ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة ، وله حق توقيع عقوبة الإنذار وتوجيه اللوم ، وجعلت المادة قرار مدير الجامعة نهائياً ، وألزمت نفس المادة عميد الكلية بتبليغ مدير الجامعة بكل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس بكليته من إخلال بواجباتهم ومقتضيات وظائفهم (١٦٣) .

وفى وسط هذه المتغيرات وإلغاء قرارات ٥ ، ٢٥ مارس ، كان من الطبيعى أن تنتقل السلطة رسمياً إلى جمال عبد الناصر . وفى ١٧ أبريل يتخلى محمد نجيب عن منصب رئيس الوزراء ويتولاه عبد الناصر (١٦٤) ، وتشكل الوزارة برئاسة فى ١٨ أبريل ١٩٥٤ (١٦٥) .

ويبقى الانتهاء من الرمز محمد نجيب فتدعى هيئة التحرير للاجتماع فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٤ حيث دار فى الاجتماع أن محمد نجيب هو سبب الشقاق وبالتالي كانت الدعوة لإرسال التماس لتنحيته عن مناصبه (١٦٦) ، وبالتالي كان قرار عزل محمد نجيب فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ من كافة مناصبه ، وتم إبلاغه بهذا القرار بواسطة عبد الحكيم عامر قائد القوات المسلحة وقائد الجناح حسن إبراهيم وزير الدولة لشئون

الرئاسة ، وتقبل محمد نجيب الأمر بهدوء ، وتم تحديد إقامته بفيلا زوجة النحاس بالمرج (١٦٧) ، فكان هذا القرار نتيجة حسن إعداد طويل (١٦٨) .

وإذا كانت أزمة مارس قد انتهت على هذا النحو ، فإن آثارها كانت سلباً على المجتمع المصرى ، وأزمة مارس هى أزمة للسلطة ، ولكنها بالنسبة لحركة القواعد الشعبية المستتيرة ليست أزمة ، بل هى حركة بعثت الحياة فى المجتمع المصرى وأكدت النبض الحقيقى للجماهير المستتيرة ، وإن لم تستطع أن تحقق الهدف فى حياة ديمقراطية سليمة .

الهوامش

- (١) خالد محيى الدين : والآن أتكلم ، القاهرة ، الأهرام ١٩٩٢ ، ص ١٧٧ .
- (٢) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، القاهرة ، روزاليوسف ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٠ - ١٦٤ .
- (٣) نفس المرجع ، ص ١٦٤ .
- (٤) F . O 371 / 108327, No . 272, Cairo to Foreign Office , February 26, 1954 .
- (٥) PREM 13/037, No 261, From Cairo to Foreign Office, February 25, 1954, P.53
- (٦) فتحى رضوان : ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ، القاهرة ، دار ثابت ١٩٨٧ ص ٥٩ .
- (٧) نفس المرجع ص ٦١-٦٢ .
- (٨) نفس المرجع ص ٦٢ ، ٦٣ .
- (٩) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ١٦٠ .
- (١٠) فتحى رضوان : مرجع سابق ، ص ٦٧ .
- (١١) كرم شلبى : عشرون يوماً هزت مصر ، القاهرة ، دار أسامة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ ، ص ٨ .
- (١٢) PREM . 13/037, No . 261, Cairo to Foreign Office, February 25, 1954, P . 53 .
- (١٣) المصرى ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ فبراير ١٩٥٤ .
- (١٤) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ص ١٨٩ .
- (١٥) PREM . 13/037 No 265, Cairo to Foreign Office , February 25 , 1954 , P. 51 .
- (١٦) F .O .371/108327, No . 261, Cairo to Foreign Office, February 25, 1954 .
- (١٧) F.O .371 / 108327 , No. 232, From U . K . High Commissioner in Pakistan to Cairo , February 26 , 1454 .
- (١٨) PREM . 13/ 037, No . 265 . Op . Cit., P. 51.
- (١٩) PREM. 13/037, No . 287 , From Cairo to Foreign Office, February 27, 1954, P . 42 .
- (٢٠) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٢١) المصرى ، الأهرام ١٥،١ مارس ١٩٥٤ .

- (٢٢) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٢٣) F.O. 371 / 108327 , No. 298. From Cairo to Foreign Office, March 1st , 1954 .
- (٢٤) PREM . 13/037 , No. 242 , From Cairo to Foreign Office, February 27 , 1954, P. 45 .
- (٢٥) PREM . 13 /037 , Cairo to Foreign Secretary (Telegram) 1,3,54,P . 42 .
- (٢٦) المصرى ٧ مارس ١٩٥٤ (مذكور فى الصفحات التالية)
- (٢٧) المصدر نفسه ، الأهرام ٥ مارس ١٩٥٤ (مذكور فى الصفحات التالية) .
- (٢٨) المصدر نفسه ٨ مارس ١٩٥٤ (مذكور فى الصفحات التالية)
- (٢٩) F . O 371/ 108327 , No. 297 , From Cairo to Foreign Office, March I , 1954 .
- (٣٠) PREM . 13/ 037 . No . 310, From Cairo to Foreign Office , March 3 , 1454, P . 37 .
- (٣١) F.O . 371/ 108327 . No . 338 From Cairo to Foreign Office , March 10, 1454 .
- (٣٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٩ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، وحيد رأفت : مرجع سابق ، ص ١٧٤ ، أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص ٢٤٤ ،
- PREM . 13/ 037 . No. 325 , From Cairo to Foreign Office, March 7, 1954, P 33. ،
- ، الأهرام ، المصرى ، أخبار اليوم ٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٣) المصرى ، الأهرام ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٤) المصدر نفسه ٧ مارس ١٩٥٤ ، الأهرام ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٥) المصدر نفسه ٥ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٦) المصدر نفسه ، الأهرام ٥ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٧) المصدر نفسه ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٨) المصدر نفسه ٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٩) المصدر نفسه ١٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٤٠) المصدر نفسه ، الأهرام ١٢ مارس ١٩٥٤ .
- (٤١) روزاليوسف ١٥ مارس ١٩٥٤ من مقال لعبد الرحمن الشرقاوى

- (٤٢) المصرى ١٠ مارس ١٩٥٤ من مقال لحمود عبد المنعم مراد .
- (٤٣) المصدر نفسه ٢٠ مارس ١٩٥٤ من مقال لعبد السلام فهمى جمعة .
- (٤٤) القاهرة ٨ مارس ١٩٥٤ من مقال الجبرتي الحديث .
- (٤٥) المصرى ٧ مارس ١٩٥٤ من خطبة لحمد نجيب فى مؤتمر صحفى ، الأهرام ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٤٦) الجمهورية ٢٤ مارس ١٩٥٤ مقال للدكتور محمد منور .
- (٤٧) المصرى ١٢ مارس ١٩٥٤ مقال للدكتور وحيد رأفت .
- (٤٨) المصدر نفسه ٧ مارس ١٩٥٤ مقال لحمود عبد المنعم مراد .
- (٤٩) المصدر نفسه ٩ مارس ١٩٥٤ مقال لأحمد أبو الفتاح .
- (٥٠) المصدر نفسه ١١ مارس ١٩٥٤ مقال لعبد الرحمن عزام .
- (٥١) المصدر نفسه ٧ مارس ١٩٥٤ مقال لحمود عبد المنعم مراد .
- (٥٢) الجمهور المصرى ٨ مارس ١٩٥٤ مقال لأبو الخير نجيب .
- (٥٣) المصدر نفسه ٢٢ مارس ١٩٥٤ .
- (٥٤) المصرى ١٢ مارس ١٩٥٤ مقال للدكتور سعد عصفور أستاذ القانون العام المساعد بكلية حقوق الإسكندرية .
- (٥٥) المصدر نفسه ٧ ، ٨ مارس ١٩٥٤ من بيان إبراهيم شكرى وكلمة المصرى .
- (٥٦) المصدر نفسه ٧ ، ٩ مارس ١٩٥٤ من بيان إبراهيم شكرى ، مقال لحمود عبد المنعم مراد .
- (٥٧) المصدر نفسه ٧ مارس ١٩٥٤ كلمة المصرى .
- (٥٨) القاهرة ٨ مارس ١٩٥٤ مقال للدكتور عثمان خليل عثمان عميد حقوق جامعة إبراهيم .
- (٥٩) المصرى ٩ مارس ١٩٥٤ كلمة المصرى .
- (٦٠) الجمهورية ١٣ مارس ١٩٥٤ مقال للدكتور محمد منور .
- (٦١) الجمهور المصرى ٢٢ مارس ١٩٥٤ مقال عمر عمر نقيب المحامين وعضو لجنة الدستور .
- (٦٢) القاهرة ٧ مارس ١٩٥٤ مقال لثروت أباطة المحامى .
- (٦٣) المصرى ١٥ ، ٢٠ مارس ١٩٥٤ مقال أحمد أبو الفتاح ، عبد السلام فهمى جمعة .
- (٦٤) المصدر نفسه ٢٠ مارس ١٩٥٤ مقال عبد السلام فهمى جمعة .

- (٦٥) الجمهورية ١٢ مارس ١٩٥٤ مقال د . محمد مندور .
- (٦٦) المصرى ١٢ مارس ١٩٥٤ مقال مقال د . سعد عصفور .
- (٦٧) الجمهورية ١٧ مارس ١٩٥٤ مقال د . محمد مندور .
- (٦٨) المصرى ١٢ مارس ١٩٥٤ مقال د . سعد عصفور ، القاهرة ١٢ مارس ١٩٥٤ آراء داخل لجنة الدستور ، الأهرام ١١ مارس ١٩٥٤ رأى أحمد كامل قطب .
- (٦٩) المصدر نفسه ١٢ مارس ١٩٥٤ مقال د . سعد عصفور .
- (٧٠) المصدر نفسه ١٢ مارس ١٩٥٤ .
- (٧١) الجمهورية ١٧ مارس ١٩٥٤ مقال د . محمد مندور ،
- الأهرام ١٨ مارس ١٩٥٤ رأى عبد الرحمن الرافعى .
- (٧٢) الأهرام ١٩ مارس ١٩٥٤ رأى جمال العطيفى .
- (٧٣) المصدر نفسه ١٨ مارس ١٩٥٤ مقال الدكتور السيد صبرى .
- (٧٤) المصدر نفسه ٢٣ مارس ١٩٥٤ مقال مصطفى الشوربجى ، ٢٢ مارس ١٩٥٤ مقال اللواء صالح حرب ، ٢١ مارس ١٩٥٤ مقال محمد حافظ رمضان .
- (٧٥) روز اليوسف ٨ مارس ١٩٥٤ مقال الدكتور عثمان صبرى .
- (٧٦) المصرى ١٢ مارس ١٩٥٤ مقال الدكتور وحيد رأفت .
- (٧٧) القاهرة ٨ مارس ١٩٥٤ مقال الدكتور عثمان خليل عثمان عميد كلية الحقوق جامعة إبراهيم .
- (٧٨) المصرى ٩ مارس ١٩٥٤ كلمة المصرى .
- (٧٩) الأهرام ١٩ مارس ١٩٥٤ مقال جمال العطيفى .
- (٨٠) القاهرة ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٨١) روزاليوسف ٨ مارس ١٩٥٤ مقال الدكتور عثمان صبرى ، المصرى ١٦ مارس ١٩٥٤ مقال الدكتور إبراهيم الشربيني .
- (٨٢) كرم شلبى : مرجع سابق ، ص ٢٦ ، عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .
- (٨٣) أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يولية ، الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢ ، ص ٢٤٩ ، وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يولية ، القاهرة ، دار الشروق ١٩٧٨ ، ص ١٨٢ ، عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

F.O. 371/108327, No. 414, From Cairo to Foreign Office , March 25, 1954.

- (٨٤) وحيد رأفت : مرجع سابق ، ص ١٨٢ .
- (٨٥) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
- (٨٦) وحيد رأفت : مرجع سابق ، ص ١٨٤ .
- (٨٧) F.O.371/ 108327 , No. 423 , From Cairo to Foreign Office, March 26 , 1954 .
- (٨٨) خالد محيى الدين : مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .
- (٨٩) وحيد رأفت : مرجع سابق ، ص ٨٢ ، خالد محيى الدين : مرجع سابق ، ص ٣٠٤ .
- (٩٠) محمد نجيب : مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .
- (٩١) نفس المرجع والصفحة .
- (٩٢) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ٢٨ ، المصرى ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٩٣) وحيد رأفت : مرجع سابق ، ص ١٨٢ .
- (٩٤) خالد محيى الدين : مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .
- (٩٥) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ٢٣ .
- (٩٦) نفس المرجع والصفحة .
- (٩٧) المصرى ١٤ مارس ١٩٥٤ .
- (٩٨) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ .
- (٩٩) المصرى ، القاهرة ١٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٠٠) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ٢٥ .
- (١٠١) المصرى ٢٢ مارس ١٩٥٤ .
- (١٠٢) القاهرة ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٠٣) المصدر نفسه ، ٢٢ مارس ١٩٥٤ .
- (١٠٤) المصرى ، الأهرام ، القاهرة ١٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٠٥) القاهرة ١٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٠٦) خالد محيى الدين : مرجع سابق ، ص ٣٠٤ .
- (١٠٧) تفاصيل اتفاق عبد الناصر مع الإخوان واتفاق ضباط الصف الثانى مع عمال النقل ويعلم عبد الناصر . أنظر عبد العظيم رمضان ص ١٨٩ - ١٩١ ، ١٩٧ - ٢٠٦ .

- (١٠٨) وحيد رأفت : مرجع سابق ، ص ١٨١ .
- (١٠٩) المحامون المعتقلون : عبد القادر عودة ، حسن العشماوى ، أحمد حسين ، عمر التلمسانى ، إبراهيم الطيب ، محمود الشربينى ، ماهر خميس ، عبد الله رشوان ، أحمد منير ، هنداوى بوير ، كمال سيد أحمد ، محمود أبو شلوع ، حسن نوح (المصرى ٢٥ مارس ١٩٥٤) .
- (١١٠) المصرى ٢٥ مارس ١٩٥٤ .
- (١١١) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ١٩٥ ، عادل حمودة : أزمة المثقفين وثورة يولية ، القاهرة ، مدبولى ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٥ .
- (١١٢) الأهرام ، المصرى ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١١٣) المصرى ، الأهرام ، أخبار اليوم ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١١٤) المصدر نفسه ٢٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١١٥) نفس العدد .
- (١١٦) نفس العدد .
- (١١٧) نفس العدد .
- (١١٨) نفس العدد .
- (١١٩) F.O. 371 / 108327 , No. 423, Op . Cit .
- (١٢٠) الأهرام ، المصرى ، أخبار اليوم ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢١) الأهرام ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢٢) القاهرة ٢٧ مارس ١٩٥٤ ، أسعد داغر صاحب امتياز الصحيفة .
- (١٢٣) المصرى ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢٤) المصدر نفسه ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢٥) القاهرة ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢٦) روزاليوسف ٢٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢٧) القاهرة ٢٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢٨) المصدر نفسه ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢٩) عادل حمودة : مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .
- (١٣٠) المصرى ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، رؤوف عباس ، تاريخ جامعة القاهرة ، تاريخ المصريين العدد

- ٢٧ القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ ، ص ١٦٧ .
- (١٣١) المصرى ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، عدد الموقعين عن هذا البيان اثنا عشر .
- (١٣٢) الأهرام ٢٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٣٣) المصرى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ، رؤوف عباس : مرجع سابق ، ص ١٥١ ، عادل حمودة : مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .
- (١٣٤) المصرى ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (١٣٥) المصدر نفسه ٢٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٣٦) نفس العدد والتاريخ .
- (١٣٧) المصرى ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (١٣٨) المصدر نفسه ٢٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٣٩) المصدر نفسه ٢٠ مارس ١٩٥٤ ، خالد محيى الدين : مرجع سابق ، صفحات متفرقة .
- (١٤٠) المصدر نفسه ٢٤ مارس ١٩٥٤ ، أحمد حمروش : مرجع سابق : ص ٢٤٨ والرسالة بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٤١) قائد الكتيبة ١٢ مشاة والتي قامت بدور كبير ليلة ٢٣ يولية (أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥١) .
- (١٤٢) المصرى ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٤٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر المصرى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ، عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .
- (١٤٤) المصرى ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .
- (١٤٥) لمزيد من التفاصيل ، انظر عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ١٨٩ - ١٩٥ .
- (١٤٦) الأهرام ، المصرى ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ١٨٩ - ١٩٥ .
- (١٤٧) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ - ٢٠٦ .
- (١٤٨) الأهرام ٢٩ مارس ١٩٥٤ .
- (١٤٩) نفس العدد ، عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ، ص ١٤٧ .
- (١٥٠) محمد نجيب : مرجع سابق ٢١٦ ، ٢١٩ ، عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

- (١٥١) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ .
- (١٥٢) الأهرام ، القاهرة ٣٠ مارس ١٩٥٤ ، عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ، ص ١٤٨ ، أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .
- PREM , 13 / 037 . No. 438, Cairo to Foreign Office, March 29 , 1954 , P. 24
- (١٥٣) على الدين هلال : بعض جوانب أزمة الجماعة الثقافية في مصر ، من أبحاث الندوة الدولية عن « المثقفون والتغيير الاجتماعى فى العالم العربى » ، مركز بحوث الشرق الأوسط مسلسل (٢) جامعة عين شمس ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .
- (١٥٤) وحيد رأفت : مرجع سابق ، ص ١٨٦ ، ١٨٧ .
- (١٥٥) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .
- (١٥٦) الوقائع المصرية : العدد ٢٥ مكرر غير اعتيادى ٢٩ مارس ١٩٥٥ ، ص ٧ - ١٥ ، طارق البشرى : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، كتاب الهلال ، عدد ٤٩٢ ، ١٩٩١ ، ص ١٨٨ .
- (١٥٧) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .
- (١٥٨) لمزيد من التفاصيل واسماء من تم استبعادهم واسماء مجلس الصحافة المؤقت . انظر عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ، ص ١٥١ ، ١٥٢ ، أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، طارق البشرى : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .
- (١٥٩) طارق البشرى : مرجع سابق ، ص ١٨٨ .
- (١٦٠) رؤوف عباس : مرجع سابق ، ص ١٦٧ .
- (١٦١) الوقائع المصرية : العدد ٧٦ مكرر (ب) غير اعتيادى ، ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١٠ - ١٢ .
- (١٦٢) رؤوف عباس : مرجع سابق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .
- (١٦٣) الوقائع المصرية : العدد ٧٦ مكرر غير اعتيادى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦ ، ص ٥ - ٩ .
- (١٦٤) المصدر نفسه : عدد غير اعتيادى ١٧ أبريل ١٩٥٤ .
- (١٦٥) F.O. 317 / 108327 , N, 109 Saving , Cairo to Foreign Office, April 19 , 1954 .
- (١٦٦) F.O 317 / 108318 , No. 1695 , Cairo to Foreign Office, Nov. 15 , 1954 .
- (١٦٧) F.O. 317 / 108318 , No . 1691, Cairo to Foreign Office, Nov. 14 / 1954 .
- (١٦٨) F.O. 317 / 108318 , No . 1695, Op . Cit .

العلاقات الصينية المصرية في الإطار الأفريقي

د. السيد علي أحمد فليفل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
جامعة القاهرة

ضوابط منهجية

من الصعوبة بمكان أن أطرح فى ورقة واحدة قضية العلاقات الصينية الأفريقية بشكل عام، متناولاً جذورها التاريخية وأوضاعها الراهنة، وآفاقها المستقبلية . فمن الناحية المنهجية يصعب أن نقابل بين دولة واحدة وثلاث وخمسين دولة . وعلى الرغم من أن الصين تعتبر بالفعل قارة كاملة تضم أكبر شعوب العالم، وأكثرها سكانا، فإنها تشهد قيام دولة واحدة ذات إرادة سياسية موحدة ، بينما أن أفريقيا تتنابها حالة تشرذم سياسى ، حيث ورثت الدول الحديثة الحدود الاستعمارية القديمة وأدى هذا إلى عدم وجود إرادة سياسية أفريقية واحدة ، حتى مع قيام منظمة الوحدة الأفريقية، وظهور التجمعات الاقتصادية الكبرى الثلاث - الإيكواس - السادك - الكوميسا .

كذلك فإن من الممكن أن نجد فرصة للنظر إلى سياسة الصين تجاه أفريقيا، بينما يصعب أن نجد فرصة للحديث عن سياسة أفريقية شاملة تجاه الصين، وهذا يجعل الحديث عن العلاقات ، وأهداف كل طرف منها ، وأبواته لتحقيقها ، وكيفية نظرتة للأطراف الفاعلة الأخرى فى أفريقيا وآسيا أمراً أكثر صعوبة مما يبدو لأول وهلة .

ومع ذلك فقد قررت أن أخاطر منهجيا للاستجابة لطلب أخى وصديقى وزميلى الأستاذ الدكتور لو إن يونج عميد معهد الدراسات الأفريقية بجامعة بكين، للحديث عن العلاقات الأفريقية الصينية بشكل عام . ومن الطبيعى أن أبحث عن مقابل من الدول الأفريقية، يمكن أن أركز عليه كطرف أفريقى مناظر للصين، فيما يمكن اعتباره من النظائر الجغرافية والتاريخية، وعندئذ تحتم الضرورة أن يكون هذا الطرف الأفريقى هو بلدى الحبيب مصر، وأن تكون إحالاتى المرجعية بشأنها عامة وغير تفصيلية ، بينما تكون الصين تحت المجهر ، نظرا لضعف الاهتمام بها وبشئونها - وبصفة خاصة بعلاقاتها الأفريقية - فى الأوساط العلمية المصرية .

وسوف أشرح بعد هذه الضوابط المنهجية ثلاث نقاط رئيسية هى :

أولا - مصر والصين نظرة فى النظائر التاريخية

ثانيا - مصر والصين فى مواجهة الاستعمار الأوروبى

ثالثا - السياسة الأفريقية لمصر والصين فى عالم متغير

أولا - مصر والصين نظرة فى النظائر التاريخية

إذا كانت الضوابط المنهجية السابقة قد اقتضت أن نختار مصر كدولة أفريقية تماثل الصين ، فلا بد من ذكر أسباب هذا الاختيار، فمن ناحية كانت مصر دولة مركزية وحيدة لقرون متعاقبة قبل أن تظهر دولة أخرى فى أفريقيا، كما أن مصر لم تكن عند ظهورها دولة عادية إذ تبلورت فيها تجربة نشأة الحياة السياسية، وفقاً لقواعد مجتمع راق محكوم بالقانون والنظام، ويتقسيم واضح للعمل، ويتطور هائل على مدارج الحضارة، حيث ظهرت ثورة الزراعة على ضفاف النيل، وظهرت من بعدها ثورة الصناعة، ورافقتها ثورة ثقافية متمثلة فى ظهور الكتابة، مما ساعد على وضع أسس نظام سياسى محكم^(١) ، كان نموذجاً حضارياً فريداً، انتقلت معالمه إلى بلاد النوبة فى السودان^(٢) الحالى، وأكسوم فى أثيوبيا الحالية^(٣) ، وكذا فى ليبيا وبلاد بونت فى جنوب البحر الأحمر فى الصومال الحالية، وامتد حتى أطلال وبقايا حضارة زمبابوى فى جنوب أفريقيا ، وأشغال الحديد فى غرب أفريقيا، كما لاتزال ملامح الزينة المصرية القديمة موجوده فى جدائل النساء فى أفريقيا وفى الموسيقى الأفريقية، فضلاً عن الأحساس بوحده الحضارة الأفريقية القديمة وأصولها المصرية^(٤) .

إضافة إلى هذا فإن دور مصر الحضارى فى حوضى البحرين المتوسط والأحمر جعلها باباً لدخول الحضارة إلى القارتين الأوروبية والآسيوية . والقارة الأخيرة بالذات كانت تمتلك مخاطر تهدد منها مصر مراراً، ولهذا تنتشر الآثار المصرية فى فلسطين وبلاد الشام عموماً .

ولقد امتازت مصر فوق دورها فى نشأة الحضارة الإنسانية ، وفى نشرها وتفعيلها ، أن أدائها حمل طابع الرسالة ، ولم يقف أداء مصر عند حد الإسهام المبكر فى النشأة القوية للحضارة ، بل إنها واصلت حمل الرسالة حتى عندما كانت محتلة،

ففى العصر الإغريقى والبطلمى نشأت فيها مدارس فكرية وفلسفية وقد إليها فلاسفة الإغريق ، وتوجت جهودها باحتضان أهم مكتبة فى تاريخ الأغريق ، وهى مكتبة الإسكندرية (٥) ، ويحق للمفكرين أن يسألوا لماذا لم تولد مكتبة الإغريق الكبرى فى بلادهم ، ونشأت فى مصر ؟

وقد تكرر هذا الوضع مع المسيحية ، إذ ظهرت أول كنيسة فى تاريخ المسيحية على مستوى العالم فى مصر، ويحق للمفكرين أيضاً أن يسألوا لماذا لم تظهر هذه الكنيسة الأولى فى فلسطين حيث ولد المسيح؟ ولقد أضافت مصر إلى ذلك أنها كانت مستقراً لحركة الديرية وحركة الرهبنة التى امتازت باحتكار العلم والفنون والثقافات فى العصور الوسطى المبكرة (٦).

مرة أخرى تكرر نفس الشئ مع الإسلام ، إذ ظهرت الجامعة الأزهرية فى مصر وليس فى شبه الجزيرة العربية ، وسرعان ما صار الأزهر الشريف مستقراً لطالبي العلم من جميع أنحاء العالم الإسلامى (٧).

ولعل هذا هو ما جعل الرئيس الفرنسى جاك شيراك يقول فى محاضرة له فى يناير ١٩٩٦ بجامعة القاهرة إن العالم سجل رضاه التام على اختيارات مصر، وذلك بحكم أنها صارت ضميراً للعالم، وصاحبة فكر معتدل ، وفلسفة تجمع بين الواقعية والسمو، ولم يعهد العالم من مصر اختيارات متطرفة، أو غير إنسانية، قائمة على التعصب ورفض الآخر (٨).

وليس من فراغ إذاً أن يكون تركيزنا على مصر كطرف أفريقى مقابل الصين كطرف آسيوى، كما أنه ليس غريباً أن تكون الصين فى آسيا هى الشبيه الجغرافى والتاريخى لمصر، فلقد تميزت الصين فى آسيا بأنها أيضاً أنشأت حضارة زراعية نهريّة كما عرفت - وإن فى وقت متأخر نسبياً عن مصر - نظام الدولة المركزية، كما أنها كانت مركز إشعاع فى قلب آسيا وصلت مؤثراته إلى العالم الآسيوى كله (٩)، على أن ذلك لا ينبغى ألا يجعلنا نفعل بعض الفروق النوعية بين الحضارتين المصرية

والصينية .

ولقد كانت الحضارة المصرية حضارة أبوية مثل الحضارة الصينية، بينما كانت الحضارات الأفريقية التى تفجرت فى القارة الأفريقية - رغم ما فيها من مؤثرات مصرية قديمة - حضارات أمية، إذ ظلت المرأة الأفريقية خارج مصر هى أساس العملية الإنتاجية^(١٠)، وعلى صعيد آخر فلقد مرت الصين بمرحلة العصر العبودى، فالعصر الإقطاعى، فعصر الأسرات الحاكمة، فعصر الدولة الواحدة خلال الخمسمائة عام السابقة لميلاد المسيح^(١١)، أما مصر فقد نشأت حضارتها منذ البداية كحضارة تقوم على الرجال الأحرار، وامتازت عن الدنيا كلها حتى عن الحضارة الإغريقية التى انقسم المجتمع فيها إلى سادة ونبلأء وملوك يعتبرون من الآلهة وشعب من العبيد^(١٢) .

كذلك كان من الفروق الجوهرية أن الصين عرفت قوميات عديدة بحكم امتدادها المترامى الأطراف وبحكم جيرانها عبر جبال وسهوب وسهول آسيا الوسطى، التى كانت منطقة عبور الرعاة من مغول وأتراك^(١٣) ، أما مصر فكانت دولة واضحة المعالم معينة الحدود، يحرسها البحر الأحمر وجبال سيناء وصحراء الشام من الشرق، ويحرسها البحر المتوسط من الشمال، وتحرسها الصحراء الليبية من الغرب، وتحرسها الشلالات وصخورها الوعرة من الجنوب، مما ساعد على اندماج شعبها فى أمة واحدة، نظامها واحد، حاكمها واحد، حتى أصبحت أشبه بمشروع اقتصادى وسياسى واجتماعى، محوره نهر النيل، والحاكم الفرعون، الذى عهد إليه المجتمع بتقسيم ماء النيل على الأقاليم والمزارعين فيها بالعدل والسوية، ومن ثم كانت تظهر فى الصين حالات انفصالية، وممالك سبع متعايشة أحيانا، أو ممالك ثلاث متطاحنة أحيانا أخرى، أو أقاليم تتنازع مركز الدولة^(١٤)، وهو ما لم تعرفه مصر إلا نادراً .

ولهذا يمكن القول أن مصر عرفت أقدم وحدة وطنية فى التاريخ، كما أنها عرفت أسراً حاكمة متعاقبة، وأن دولتها لم تغب واستمرت الحكومات المتعاقبة بها مسئولة عن مشروع الدولة المركزى، وهو العناية بنهر النيل وتقسيم مائه بالعدل ، ولعل هذا هو

السبب فى أن الدولة القديمة عرفت رمزاً موحداً للحاكم الفرعون ولرمز النيل (حابى) متحدين مع رمز العدالة (ماعت) ، وهذا الشعار الثلاثى الموحد يعنى أن السلطة للفرعون على نهر النيل وأهله، وأنه يوزع عليهم ماءه بالعدل (١٥).

وهذه الوحدة بين السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هى التى مهدت لبلورة عقيدة التوحيد على أرض مصر، ويسرت قبول فكرة الإله الواحد ، بينما أن المجتمع الصينى كان دائماً مجتمع مقابلات بين السلطة المركزية والسلطات الإقليمية، وبين الروح والجسد، وبين النور والظلام ، وهو ما يظهر فى العقائد الكونفوشيوسية والبوذية(١٦) ، ومع هذا فقد التقى المجتمعان المصرى والصينى فى عدد من القيم التى جعلتهما يتماثلان من مواصلة طريق الحياة بأقل قدر من الفرقة وبأكبر قدر من الوحدة ومن ذلك : احترام كبار السن، والتمسك بوحدة العائلة والأسرة، وروح التدين والتمسك بالأخلاق، واحترام علاقات الإنتاج الفلاحية(١٧) .

وفيما يتعلق بعلاقات الإنتاج الفلاحية هذه فقد خاض الصينيون عشرات الثورات الفلاحية، كان بعضها ضد الدولة المركزية ذاتها(١٨)، بينما كانت هذه الثورات فى مصر محدودة وأشبه ما تكون بانتفاضات مؤقتة تبعث إشارات إلى الحاكم، لكى يصحح الأوضاع الجائرة من تلقاء نفسه، وعلى الرغم من أن هذا الحاكم كان يعد إلهاً فى مصر القديمة، فإن ذلك لم يمنع أن يخرج إليه "فلاح فصيح"، تكررت سيرته مرات عديدة فى التاريخ الفرعونى، ينصحه، ويزجره، ويطالبه بالعدل(١٩) . وطوال فتره التاريخ القديم هذه التى كانت مصر خلالها هى مركز العالم القديم وصلها إنتاج من خزف وتحف الصين، مما يعطى انطباعاً بأن المنتجات الفرعونية وصلت أيضاً إلى الصين، إذ كان المصريون القدماء قد طافوا حول أفريقيا، بما عرف برحلة "حرخوف"(٢٠)، وكانت لهم تجارتهم فى جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندى، فإنه يحق لنا أن نتساءل أليس الاتصال البرى أو البحرى مع وسط آسيا ممكناً ؟

ولقد كانت الصين معروفة لمصر والعرب منذ فجر الدعوة الإسلامية ، وقد أثر عن

النبي محمد صلى الله عليه وسلم قوله " أطلبوا العلم ولو فى الصين " (٢١)، وهو حديث يحترم ماتملكه الصين من حضارة من ناحية، ويحضر على الإصرار على طلب العلم ولو فى بلاد بعيدة مثل الصين . وتدل كثير من الآثار الدينية أن مصر والصين عرفتا الإسلام فى وقت متقارب وكانت استجابتهما له مختلفة، فمصر كانت محتلة بقوات الدولة البيزنطية، ولهذا رحبت بالإسلام، وبجيش الفتح العربى قبل ألف وأربعمائة عام وساعدته لتتال حريتها (٢٢) .

أما الصين فقد تعامل حاكمها بحكمة مع جيش الفتح الإسلامى بقيادة قتبية بن مسلم الباهلى فى عام ٩٥ هـ ، الذى كان ملتزماً بالأى ترك الصين، إلا وقد أجبر ملكها على السماح له بالدعوة الإسلامية فى بلاده، وأن يطاء أرض مملكته بقدميه، فقدم له الملك إناء به تراب من أرض الصين ليطأه بقدمه، ليبر بقسمه، وترك الدعاة المسلمين يدعون بدعوة الإسلام، ويفدون إلى البلاد كتجار فى أمن وسلام .

وشهدت مراكز التجارة ظهور ثلاثة مراكز رئيسية فى كانتون منذ القرن الهجرى الأول ، ولقد كان المسلمون الصينيون موضع رعاية حكام الصين، كما كانوا أهلاً للانتماء لوطنهم الصينى، ولم يؤثر انتسابهم للإسلام على ولائهم الوطنى، بل إنهم كانوا مقربين من الحكام ومستشارين أمناء لهم، وظلوا على احترامهم للعقائد الكونفوشيوسية والبوذية لما تدعو إليه من مكارم الأخلاق، واحترام للأسرة، والزواج، والأمانة والتمسك بالقيم والأخلاق (٢٣). وتشهد المكتبة العربية دراسات عديدة حول جغرافية الصين وحول حضارتها وتاريخها وحول فنونها المختلفة (٢٤).

كما أن المكتبة الصينية الإسلامية عرفت عدداً كبيراً من المؤلفين فى الشؤون الإسلامية ، ومن هؤلاء المسعودى والبيرونى اللذان كتباً عن التبادل التجارى القائم بين البلاد الصينية، وبين بلاد الزنج والمراكز التجارية المشهورة بها مثل ميناء سفالة (٢٥) .

وكانت البلاد الصينية معروفة لأهل أفريقيا، وكان أهل أفريقيا بدورهم معروفين فى البلاد الصينية، وبخاصة أهل منطقة الساحل الشرقى لقارة أفريقيا، وذلك بفضل

النشاط التجارى الذى نشأ بينهم بواسطة تجار الخليج العربى من أهل عمان واليمن^(٢٦)، وقد سجل هذه المعلومات بعض المؤرخين من العصر الإسلامى^(٢٧)، مثل اليعقوبى^(٢٨)، وابن الفقيه^(٢٩)، وياقوت الحموى^(٣٠)، والقزوينى^(٣١)، وابن سعيد المغربى^(٣٢)، والدمشقى^(٣٣)، والإصطخرى^(٣٤)، والقلقشندى^(٣٥)، والبىرونى^(٣٦).

وحتى بداية العصر الإسلامى، كانت العلاقات القائمة بين البلاد الصينية وأفريقيا قد غلب عليها طابع التبادل التجارى مع مصر والمدن المنتشرة على ساحل أفريقيا الشرقى، مثل كلوه وسفاله ومقديشيو، والتي كانت تمثل أهم تجمع تجارى تنقل عبره التجارة بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى. وكانت لها مناسط مشابهة لدور بلاد الملايو فى هذا الصدد، ويعبر عن ذلك ما ذكره الإدريسى - عاش فى القرن ٦ هـ / ١٢ م - فى كتابه "نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق" عن اتصال البلدان الصينية بشرق أفريقيا قال: "إن جزيرة الملاى تتصل من جهتها الشرقية بساحل الصين، ومن جهتها الغربية بساحل الزنوج"، كما قال "كما تتصل بلاد الصين بخليج القلزم - خليج السويس حالياً - عند باب المندب ثم البحر الأحمر إلى جنوب مصر إلى عيذاب وسواكن وزيلع وبلاد البجة ومنها إلى الحبشة^(٣٧)."

وعلق جيان على ما جاء فى وصف الإدريسى وغيره بشأن اتصال القارة الأفريقية بالجنوب الشرقى من بلاد الصين، قال: "وكان ذلك فى نظر أولئك الجغرافيين أن كل هذه القارة الهائلة منفصلة عن سواحل بلاد العرب والهند بخليج طويل، يبدأ ببوغاز باب المندب، ويمتد إلى بحر الصين"^(٣٨).

ولقد كانت هذه التجارة سببا فى ثراء المدن والموانئ الواقعة على ساحل جوجارات بالهند ومدن الجنوب الشرقى من الصين، مثل مدينة "لوقين" التى كانت تستقبل التجارة الواردة على بلاد الصين، وتخرج منها السلع الصينية إلى كل الجهات.

ولذلك عرف أهل الصين كثيرا من السلع الأفريقية مثل العاج الذى كان له هناك سوقا رائجة، بالإضافة إلى الصمغ والمر والعنبر، أما أشهر السلع الصينية التى كانت مطلوبة فى أفريقيا، فهى الأدوات الصينية المصنوعة من نوع من الفخار الرقيق

المعروف، الذى لا يعادله شىء من الفخار، وكذلك الحرير الصينى الذى لا يقارن به غيره (٣٩)، والورق، ولقد كان من النتائج الاقتصادية والسياسية المباشرة لاختراع الصينيين الورق أن صار العالم العربى والإسلامى سوقاً رائجاً لتجارتهم بحكم النهضة الحضارية التى شهدتها هذه البلاد، وازدهار المكتبة العربية بالآف المراجع، ونظراً لما كانت مصر الإسلامية فقد كانت مقصد التجار فى هذا الشأن (٤٠)، كذلك فإن العلاقات المصرية الصينية قد ازدهرت ازدهاراً واضحاً فى المجالين الدبلوماسى والاقتصادى أيضاً (٤١).

ومع اختلاف المصادر فى تاريخ بدء علاقة الصين بساحل أفريقيا، فقد وصفت الفترة من القرن ١٠-١٥م بأنها أغزر الفترات التاريخية اتصالاً بين أهل الصين وأهل أفريقيا، ولقد اهتم مؤرخو وجغرافيو ورحالة العصر الإسلامى ببلاد الصين، فوصفوها فى مؤلفاتهم، ووصف الإدريسى بحارها ومخارجها ومداخلها وطرقها ومدنها (٤٢)، وصف ابن سعيد حدودها وجبالها وأنهارها وطرقها المفروشة بالحجارة، ومزارعها الواسعة، وثراء أرضها بالمعادن مثل الذهب والفضة والياقوت.

وبفضل المؤلفات التى تركها مؤرخو العصر الإسلامى، فقد توافرت المعلومات عن البلاد الصينية وأهلها فى هذا الوقت من عادات وتقاليد وحكايات ملوكهم، وما اتصل بتاريخهم، ولقد أشاد الإدريسى بأخلاق أهل الصين جميعاً (٤٣).

أما ابن بطوطة فذكر أنهم كأهل السودان الغربى فهم يحفظون أموال المتوفين عندهم من التجار حتى يأتى من يستحقه شرعاً من الورثة (٤٤).

وقد أقام ابن بطوطة فى بلاد الصين سنة ونصف السنة، وتولى فيها القضاء، فوصف كل ما شهدته وعرفه ورآه، ودون تفاصيل رحلته فى مؤلفه "تحفة النظار"، كما ذكر أن ببلاد الصين جاليات أفريقية من تجار مصر والمغرب الأقصى، كما التقى فيها ببعضهم وكان منهم فقهاء من أهل مدينة مقديشيو الصومالية (٤٥).

وعلى الجانب الآخر كانت هناك مؤلفات صينية عن البلاد الأفريقية منها كتاب بعنوان «شو - فان - شى» الذى صنفه باللغة الصينية شاو - جو كوا عن العلامات التجارية التى كانت قائمة بين أهل الصين وأهل الشرق الأفريقى خلال القرن ١٢/٦ هـ (٤٦).

ثانيا - مصر والصين فى مواجهة الاستعمار الأوروبى

نظرة فى التماثل السياسى

ومن المفارقات التى تدعو إلى التأمل أيضا صلة كل من مصر والصين بالاستعمار الأوروبى، فأما مصر فقد جربته مراراً وتكراراً، منذ فترة مبكرة بحكم قربها من أوروبا فهى أدنى المشارق إلى أوروبا، بينما أن الصين هى الشرق الأقصى منها، فمصر قد عرفت الاستعمار منذ عهد الإغريق والرومان والبيزنطيين والصليبيين والفرنسيين والإنجليز والهجمة الصهيونية الأخيرة، والغريب أن الصين على بعد الشقة بينها وبين الأوروبيين لم تسلم من استعمارهم، وإن كان هذا الاستعمار قد تأخر عنها وقتاً طويلاً، ربما لسبب أن مصر ظلت مانعا يحول دون دخول المستعمرين الأوروبيين إلى البحار الشرقية طوال العصور الإسلامية.

وفى نفس الوقت التى عرفت فيه الصين ماركوبولو كمقدمة للهيمنة الغربية، عرفت مصر بيدورودى كوفيلهام، وبعد ذلك بفترة وجيزة، انتقل البرتغاليون عبر طريق رأس الرجاء الصالح إلى البحار الشرقية، ليدمر هذا استقلال مصر وتجارتها المزدهرة فى البحار الشرقية طوال العصر الإسلامى، وليبدأ الاستعمار الغربى هيمنته على البحار الشرقية، وتعاقب بعد البرتغاليين الإنجليز والفرنسيون والأسبان والأمريكان.

ومع الاستعمار الأوروبى تبدأ الحضارتان التاريخيتان: الصينية فى آسيا، والمصرية فى أفريقيا، فى معاناة الغزو غير الأخلاقى للاستعمار الأوروبى، كانت مصيبة أفريقيا وكرثتها أكبر من مصيبة الصين، فقد فرض الاستعمار على أفريقيا عصراً

استمر أربعة قرون من تجارة الرقيق، عانت منه سواحلها الشمالية والغربية والشرقية على السواء، بينما أن الصين فرضت عليها تجارة الأفيون لتدمر الإنسان الصيني^(٤٧)، مقابل أن يزداد الأوروبي غنى، وحملت كنوز الصين وتجاريتها بأبخس الأسعار إلى أوروبا، بينما حمل إنسان أفريقيا نفسه إلى أوروبا وإلى الأمريكتين، لينتشر الجنس الأبيض عبر الأطلنطي في قارتين جديدتين .

ويبلغ التماثل في التجريبتين المصرية / الأفريقية والصينية / الآسيوية منحني غريباً، حيث فوجئت الصين بقوة آسيوية هي اليابان تتبنى النمط الأوروبي في الاستعمار، وتبدأ في احتلال أجزاء متعاقبة من الشرق الآسيوي، مشاركة للتكاليف الأوروبية أيضاً ، أما في أفريقيا فقد قسمت القارة بين الدول الأوروبية عبر موجات استعمارية بدأت منذ الحروب الصليبية والكشوف البرتغالية وعصر الإمبريالية في القرن التاسع عشر بعد الثورة الصناعية، ومن أجل طريق الشرق حفرت قناة السويس ، ومن أجل طريق الشرق استعمرت القوات البريطانية مصر ومات مائة وعشرون ألفاً من الفلاحين المصريين الذين سخرهم الأوروبيون وحكام مصر الأتراك في حفر القناة^(٤٨) .

وقد قاومت مصر الموجة الاستعمارية بقيادة الضابط أحمد عرابي^(٤٩) ، بينما تزعم المقاومة في الصين صن يات صن^(٥٠)، وبينما قضى على عرابي في سنة ١٨٨٢ فإن مصر انتفضت مراراً ضد الإنجليز عام ١٩٠٦ في حادثة دنشواي، وفي ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول .

وقد كان من حسن حظ الصين أن الخلاف قد دب بين المستعمر الأوروبي والمستعمر الآسيوي ، وهو ما أدى إلى دخول اليابان في مواجهة مع بريطانيا والولايات المتحدة في آسيا، بينما كان حظ مصر عاثراً حيث نجح المستعمرون الأوروبيون في زرع إسرائيل على حدود مصر الشرقية، لتبدأ من آخر نقطة في آسيا التسلط على المدخل الشمالي للقارة الأفريقية .

وقد أدى خلاف المستعمرين فى أسيا إلى إعطاء الفرصة لثورة شعبية شيوعية جارفه قادها ماوتسى تونج لكى تعمل بمساعدته الاتحاد السوفيتى على تحقيق هدفين أساسيين هما :

- تحرير الصين من الاستعمارين الأوروبى واليابانى .

- تغيير الأوضاع الاجتماعية الجائرة وإنهاء الحكم الإمبراطورى .

وفى نفس الوقت فإن مصر على صعوبه موقفها بعد الحرب العالمية الثانية كان عليها أن تواجه ثلاث قوى هى :

- الاستعمار البريطانى الذى يحتل البلاد على مدار ثلاثة أرباع قرن ١٨٨١ - ١٩٥٦ .

- الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين .

- الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة .

وقد كانت الثورة الشيوعية فى الصين متوافقة مع تاريخ الصين وثوراتها الفلاحية الطويلة^(٥١) ، بينما كانت مصر على موعد مع قيادة جمال عبد الناصر لثورة ٢٣ يوليو، التى كانت تغييراً أجرته القوات المسلحة حظى برضا شعبى عارم، وتمكن من استخدام الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وهما القطبان الجديدان بعد الحرب العالمية الثانية، لإخراج الاستعمار البريطانى العتيق ، ومع رفض ناصر لسياسة الأحلاف الأمريكية استخدمت الولايات المتحدة إسرائيل كرأس جسر لها يحول دون توحيد البلاد العربية، وعملت على تطويق مصر من ناحيه الجنوب، عن طريق تشجيع قوى إقليمية أخرى على الضغط على مصر باستخدام مياه النيل ووظفت فى هذا الإمبراطور هيلاسلاسى فى إثيوبيا، وضغطت على السودان لكى تفصل بينه وبين مصر ، فلما ظهر تمسك السودان بروابطه الطبيعية مع مصر أثارت له مشكلة جنوب

السودان ، وكان معنى هذا التحكم فى استقرار السودان وفى مصالح مصر المائية معا (٥٢) .

ونحن نجد ظلا لنفس الاستراتيجية ونفس التكتيك مع الثورة الصينية ، فقد دعم الأمريكيون حكومة تايوان واستخدموها لاستنزاف الصين ، والحيلولة دون وحدتها، كما عملوا على الوقية بين الصين وجارتها الهند .

كان من الطبيعى أن تجمع هذه الظروف بين مصر والصين ؛ بين ناصر وشوان لاي، وذلك على الرغم من أن المسئولين الصينيين نظروا للتطورات الاشتراكية فى المجتمع الإسرائيلى من الناحية الأيدلوجية، ومالوا إليها أكثر من ميلهم إلى نظام ناصر ، لكنهم سرعان ما اكتشفوا الصدق الثورى الذى يمثله ناصر، والدور الكبير الذى يقوم به لتصفية الاستعمار فى أفريقيا والعالم العربى، ورغبته فى بناء قوة مصر الذاتية (٥٣) .

وقد حدث متغيران مهمان فى العلاقات بين مصر والصين فى هذه المرحلة ، إذ كانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بالصين الشعبية، وتتنظر إليها باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الصينى، وتتنظر بعين العطف إلى الوحدة الصينية، وتعتبر من الضرورى تصفية الاستعمار البرتغالى فى مكاو، والبريطانى فى هونج كونج .

أما التطور الآخر فقد كان تدخل شون إن لاي لصالح حصول مصر على صفقة الأسلحة السوفيتية عبر تشيكوسلوفاكيا، ومبادرات الصين المتعددة لشراء المنتجات المصرية ، وعلى رأسها القطن ، بعد أن فرضت الدول الغربية حصارها الاقتصادى على مصر، مما قدم لها دعما حقيقيا فى هذه الفترة(٥٤) .

ثم توالى مؤتمرات التضامن الأفروأسيوى والحياد الإيجابى وعدم الانحياز، وتوثقت العلاقة بين مصر والصين، وكان موقف الصين صلبا ضد العدوان الثلاثى على

مصر عام ١٩٥٦، والذي تطوع فيه مئات الألوف من الشباب الصينى لتسجيل أسمائهم للقتال ضد إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، واتضح بجلاء موقف الصين المؤيد لحق الشعب الفلسطينى فى دولته على أرضه، وكذلك حق الشعوب الأفريقية لتصفية النظم الاستعمارية والعنصرية فى كافة أرجاء القارة الأفريقية (٥٥) .

واعتبرت مصر من ناحية أخرى أن تايوان وهونج كونج وما فيهما من وجود أجنبى أشبه بإسرائيل فى العالم العربى وأفريقيا، وتوالت إشارات المسئولين الصينيين إلى المخاطر التى تمثلها إسرائيل وسياساتها الاستعمارية والتوسعية على المصالح المشتركة للشعوب العربية والأفريقية، وطرحت مصر والصين نفسيهما كقوتين متآلفتين تقدمان الدعم النضالى ضد القوى الاستعمارية فى أفريقيا وتبذلان الجهد من أجل تنمية الشعوب الافريقية، وبينما كانت الصين تشق الطرق وتنشئ خطوط السكك الحديدية خاضت مصر معركة تنموية كبيرة من أجل بناء السد العالى الذى طور الحياة فى كل من مصر وشمال السودان، كما استقبلت مصر عشرات الألوف من الدارسين الأفارقة فى جامعاتها، ومدت مظلتها التعليمية والتنموية فى عدد كبير من الدول الأفريقية (٥٦) .

وعندما دب الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتى وحدثت المواجهات على الحدود، كانت حاجة مصر إلى الاتحاد السوفيتى تزداد بعد أن تعرضت للعدوان الإسرائيلى المدعوم من الولايات المتحدة سنة ١٩٦٧، ورغم أن مصر لم تفقد تعاطف الصين مطلقاً، فإن دعمها المادى لمصر كان محدوداً (٥٧) .

ومع هذا فقد دفعت الظروف الصين إلى الإيغال فى تجربتها النووية خلال الستينيات، بينما انشغلت مصر بتصفية آثار عدوان ١٩٦٧، وما كادت ملامح الخطأ فى الثورة الثقافية الصينية تتبلور ، حتى كانت مصر تحقق نصرها المبين فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، ومع تغير القيادة فى البلدين بدأت سلسلة من التحولات الداخلية فى كل منهما،

تقود إلى تغيير فى صلاتهما بالولايات المتحدة الأمريكية على حساب صلاتهما التقليدية بالاتحاد السوفيتى^(٥٨) ، وقد قدمت الدولتان فى هذا الاتجاه نموذجاً جديداً على التماثل التاريخى بينهما .

كان من أبرز سمات مرحلة السبعينات ذلك التوافق بين الرؤى المصرية والصينية ، على صعيد السياسة الدولية، فقد كان التماثل بينهما فى الموقف من الاتحاد السوفيتى كبيراً ، بل إن الدولتين بدأتا فى الانفتاح على الولايات المتحدة فى نفس الوقت، وقد مال النظامان إلى الحفاظ على هيبتهم الإقليمية ، وذلك بعقاب القوى الإقليمية الحليفة للسوفيت ، فكان هناك إجراء عسكري صينى ضد فيتنام ، وآخر مصرى ضد ليبيا .

كما عبر التماثل المصرى الصينى عن نفسه بانتهاج البلدين سياسة اقتصادية جديدة تمثلت فى الانفتاح الاقتصادى، وفى مصر أخذت هذه الأسباب السياسية طابعا استهلاكيا ، مما اضطر الرئيس مبارك بعد أن خلف السادات سنة ١٩٨١ أن يوجهه إلى الناحية الإنتاجية ، وفق برنامج كامل لإعادة تأهيل الاقتصاد المصرى .

أما الصين فقد خطت خطواتها الاقتصادية العملاقة لتنتقل من مناخ العنف السياسى الذى أقرته الثورة الثقافية ، إلى اقتصاديات السوق الإشتراكى ، لتجمع بين خاصيتين هما: الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيا من ناحية ، وبين اقتصاديات السوق من ناحية أخرى، مع مراعاة كاملة للأبعاد الاجتماعية، والطريف أن كلا من مصر والصين يوليان اعتباراً كاملاً للعدالة الاجتماعية التى تقف وسطا بين الاشتراكية والرأسمالية، ولعل هذا هو طريقها الثالث^(٥٩) .

وقد كان للدولتين أن تجنبا شيئا من صلاتهما الجديدة بالولايات المتحدة وتعديلاتهما للأوضاع الاقتصادية الداخلية التى استتبعته مزيداً من العلاقة الوثيقة بالأسواق العالمية ، إذ نالت الصين مقعدها الدائم فى مجلس الأمن ، واستردت مصر

أرضها المحتلة بعد مفاوضات شاقة في كامب ديفيد ، وكان الموقف الأمريكي إيجابيا في الحالتين ، كما كان الموقف الأفريقي حاسماً أيضاً في تأييد كل من مصر والصين (٦٠) .

وقد أدت العلاقات الجديدة لكل من الصين ومصر والولايات المتحدة إلى تخفيفهما من حدة العداء الموجه للقوى الاستعمارية العنصرية في أفريقيا ، والتي كانت مرتبطة بالولايات المتحدة ، وأدى هذا إلى وقوع البلدين في كثير من التناقضات مع المبادئ التي تبنيها والمضادة لهذه القوى العنصرية (٦١) .

كان عذر كل من مصر والصين أن الاتحاد السوفيتي ذاته بدأ سياسة المهادنة مع الولايات المتحدة بعد اتفاقيات سولت في مطلع السبعينيات ، والتي كانت خطوة على طريق ضبط التسليح ، ووقف العمليات العدائية المتبادلة بما فيها فرص الاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط ، والذي كان ضد مصلحة مصر في تحرير أرضها من القوات الإسرائيلية التي تحتل الأرض المصرية في سيناء (٦٢) .

وقد اتسمت الفترة التالية لهذه التحولات بتخفف الصين من موقفها ضد إسرائيل كقوة فرعية لقوى الهيمنة والإمبريالية الغربية ، ونشط التعاون العسكري والفني بين الصين وإسرائيل ، وإن حرصت الصين على أن يكون سرياً على قدر الأماكن احتراماً لمشاعر العرب ، كما سارت الحكومة الصينية بحرص بين موقفها المتناقضين : موقف تأييد منظمة التحرير الفلسطينية ، وموقف التعاون مع إسرائيل ، ولم تجهر بحقيقة العلاقات إلا من مطلع يناير ١٩٩٢ في أعقاب حرب الخليج الثانية ، كما كانت إسرائيل تسير على الشوك أيضاً ، بسبب تناقض موقفها بين كل من الصين الشعبية وتايوان (٦٣) .

كذلك فقد تعرضت مصر والصين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت تدرك مدى أهمية كل منهما كقوة إقليمية كبيرة وتسعى إلى الارتباط بها والتنسيق

معهما ، مع محاولة احتوائهما ومنعهما من التأثير على المصالح الأمريكية بالسلب ، من خلال أدوات متعددة مثل المساعدات الفنية ، والتبادل التجارى ، والتنسيق السياسى والإقليمى ، وابتداع قضايا جديدة فى هذه العلاقات مثل المحافظة على البيئة ، ومواجهة الإرهاب ، والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان، والديموقراطية ، وتوظيف كل ذلك لضبط السياسة العامة للدولتين لصالح المصالح الأمريكية .

ومع هذا الضغط الأمريكى الذى أمسك بخيوط التوازن فى إقليم الشرق الأوسط والشرق الأقصى من خلال قوتين حليفيتين هما إسرائيل فى الأول وتايوان فى الثانى ، فإن الحكومتين المصرية والصينية وجدتا نفسيهما مدفوعتين للحفاظ على مصالحهما ، والسعى لتحقيق أهدافهما القومية ، فأصرت مصر على رفض مشروع السوق الشرق أوسطية ، ولم تحضر مؤتمر الدوحة فى نوفمبر ١٩٩٧ ، مفضلة السوق العربية كأمل قومى كبير، كذلك فإن الصين رفضت سياسة الاحتواء وواجهت بقوة دواعى الانفصال التايوانية التى تؤيدها الولايات المتحدة .

أدت هذه الظروف إلى أن تفكر مصر والصين فى نفس الوقت فى نظام عالمى أكثر ديمقراطية ، ورفض الهيمنة المتخفية وراء العولة، ورأتا أن العولة الحقيقية والموضوعية هى إنجاز بشرى عام شاركت فيه كل الأمم والشعوب بنصيب ، وليست حكراً للغرب ولا للولايات المتحدة (٦٤).

ثالثاً - السياسة الأفريقية لمصر والصين فى عالم متغير

وقد أدت هذه المرحلة من التناظر السياسى بين البلدين مصر والصين إلى نوع كبير من تشابه سياستهما الإفريقية، فأما الصين فقد اندفعت تجاراتها الخارجية ناحية أفريقيا ، وشهدت منطقة جنوب وشرق أفريقيا بصفة خاصة اهتماماً صينياً واضحاً منذ بداية الثمانينيات، ولو أخذنا أوغندا نموذجاً فإن الصين وقّعت معها عدداً

من البروتوكولات للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي ، كما وقَّعت اتفاقا لإنشاء شركة شرق أفريقيا للبناء ، والتي قدمت لأوغندا جهداً متميزاً في مجال الطرق والمساكن والمستشفيات والمنشآت الرياضية، وهذا النموذج الصيني للتعاون تكرر في دول أفريقية أخرى، وتحظى المنتجات الصينية بمنزلة مهمة في أفريقيا بحكم انخفاض أسعارها وجودتها ، مما أدى إلى تضاعف ملحوظ في التجارة الصينية مع أفريقيا.

وعلى الرغم من العلاقات التقليدية التي تربط بين أفريقيا والدول الاستعمارية القديمة، فإن الصين نجحت في أن تجد لها موطئ قدم في السوق الأفريقية ، وبدأت تولى المصالح الاقتصادية اهتمام أكبر مما توليه للمواقف الأيديولوجية، ويمكن القول إن تجربة النجاح الاقتصادي الصيني هي نموذج يمكن أن تقتفى أثره الدول الأفريقية ، فالصين رغم ما أحرزت لا تزال تعتبر نفسها دولة من العالم الثالث، وقد نجحت في تجاوز مشكلة الفقر ونقص الخدمات الصحية والتعليمية، ونقلت اقتصادها من أنماط الإنتاج التقليدية إلى اقتصاديات القرن الحادي والعشرين (٦٥).

ولذلك فهي مؤهلة لتقديم خبرتها لهذه الدول الإفريقية، ومن ناحية أخرى فالصين قوة صاعدة في النظام الدولي الجديد، وهي عضو في مجلس الأمن، إضافة إلى أن حجم تجارتها الخارجية يصل ٣٢٥,٥ مليار دولار منها ١٨٣ مليارا للصادرات و١٤٢ مليارا للواردات بفائض قدرة نحو أربعين مليار دولار في عام ١٩٩٧ كمثال (٦٦) .

والصين أيضا مصالح سياسية في أفريقيا تتمثل في الرغبة في الوجود المستمر سياسيا واقتصاديا لمحاصرة نشاط تايوان في أفريقيا، وقد نجحت في دولة مهمة مثل جنوب أفريقيا التي قطعت علاقاتها مع تايوان وأقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية (٦٧)، كما أن الوجود الصيني في أفريقيا يساعد على دعم قضايا الصين الداخلية مثل قضية التبت وقضية حقوق الإنسان وقضية الديمقراطية، وبهذا يمكن

القول بأن مصالح الصين الاقتصادية فى أفريقيا تدعم أهدافها ومصالحها السياسية.

ومن الملاحظ أن نشاط الصين فى بلدان حوض النيل بدأ يتقاطع مع النشاط المصرى التقليدى فى هذه المنطقة .

أما مصر فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة نهضة ملحوظة فى سياستها الأفريقية ، وتمثلت أهم نجاحاتها فى انضمامها لمنظمة التعاون الاقتصادى لدول شرق وجنوب القارة الأفريقية (كوميسا) *Comesa* ، ويقدم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا جهود ألقى خبير مصرى ، يعملون فى مجالات الخدمات الطبية ، وحفر الآبار للزراعة ، ومشروعات مياه الشرب، ومقاومة الأوبئة ، وموجات الجراد، فضلا عن خبراء الرى والطاقة الكهربائية . ولما كانت دول الكوميسا هى إلى حد كبير دول حوض النيل ، فإن نشاط مصر فيها يقدم خدمة تنمية معروفة لهذه الدول، ويحقق تعاون مصر مع هذه الدول المصالح المصرية فيما يخص مياه النيل فى نفس الوقت (٦٨).

وتتميز توجهات السياسة المصرية فى هذه المنطقة بالدعوة إلى الاستقرار السياسى ومجابهة الحروب الأهلية وتسوية المنازعات سلميا بين الدول، ولهذا فإن من الممكن القول بأن أهداف السياسة الصينية فى شرق وجنوب أفريقيا تتفق مع أهداف السياسة المصرية .

ومما يشجع على التعاون المشترك بين الدولتين فى أفريقيا أن مصر تعد أكبر شريك تجارى للصين فى حوض النيل، إذ بلغت تجارتها المتبادله نحو ٥١٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٧ ، مقابل ١٣٧ مليون دولار فى حالة السودان ، و١٣٢ مليون دولار

فى حالة كينيا ، و١٠٣ مليون دولار فى حالة تنزانيا، و٥٦ مليون دولار فى حالة إثيوبيا (٦٩) .

ومن الملاحظ أن الميزان التجارى المصرى / الصينى يميل لصالح الصين ، إذ لا تزيد تجارة مصر إلى الصين عن بضعة ملايين من الدولارات سنويا ، وهو ما يوجب على الصين أن تعمل على معالجة بقبول بعض المنتجات المصرية التى يحتاجها المستهلك الصينى.

ولا يتوقف أمر السياستين الأفريقيتين لمصر والصين على الالتقاء فى مناطق المصالح المشتركة ، بل إنهما مدعوتان للنظر إلى مصالح القارة الأفريقية فى بداية ألفية جديدة وقرن جديد ، وفى عصر له أولويات جديدة ، وعليهما أن يجيبا على أسئلة عديدة للمستقبل:

١ - هل التعاون بين الدولتين وصل إلى المستوى المنشود منهما ويليق بإمكانيتهما الحقيقية ؟

٢ - هل نالت أفريقيا حقها من رعاية الدولتين لمصالح القارة ، وبخاصة فى مجالات التنمية المشتركة صحيا وأقتصاديا وبشرىا ؟ أم لا يزال على الدولتين أن تهتما أكثر بأفريقيا ؟

٣ - هل من الممكن أن تقدم الدولتان نموذجا جيدا للتعاون الثلاثى بين كل منهما ودولة أفريقية ثالثة ؟

٤ - أى الدول الأفريقية فى شرق وجنوب القارة أولى بهذا النمط من التعاون الثلاثى ؟

٥ - ألا يرتبط مستقبل التعاون بالتنسيق بين الدولتين وكل من المنظمات الإقليمية

والاقتصادية الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية وتجمع الكوميسا والسادك ومجموعة الـ ١٩ ومجموعة الـ ٧٧ وغيرهما؟

٦ - ماذا عن رؤية مصر والصين للنظام الدولي الجديد ولعصر العولمة؟

٧ - كيف تعبر الدولتان عن قارتي آسيا وأفريقيا وعن الحضارتين المصرية والصينية القديمتين في عالم جديد بما يتفق مع مصالح شعوب العالم الثالث؟

إن أفقا رحبة مفتوحة أمام تعاون بناء بين مصر والصين لصالح أفريقيا، وضد محاولات الهيمنة الخارجية، إن دولتين محوريتين من آسيا وأفريقيا كمصر والصين مطالبتان بعمل شاق لاستكمال بناء العلاقات بينهما، وبخاصة في الإطار الأفريقي، لملافاة نقص كبير في العلاقات بينهما، وهو أمر سوف يحقق مصالحهما المشتركة ومصالح القارة الأفريقية أيضا، لكن البناء للمستقبل يقتضى توافقا حول الأهداف والسياسات، وهو مандعو إليه المسئولين في مصر والصين.

الهوامش

- (١) سليم حسن : تاريخ مصر القديمة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٥ .
- (٢) محمد إبراهيم بكر : تاريخ السودان القديم ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ .
- (٣) فوزى عبد الرازق مكاوى : تاريخ أكسوم القديمة ، رسالة دكتوراة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، وراجع كذلك : زينب عبد العال : مصر وليبيا منذ أقدم العصور حتى نهاية الدولة الحديثة ١٠٨٠ ق . م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٧٥ .
- (٤) شوقى عطا الله الجمل : حضارة زيمبابوى ، مجلة الدراسات الأفريقية ، عدد ٦ ، ١٩٧٧ ، ص ١ - ٧٢ وراجع فى هذا عشرات الدراسات التى صدرت حول نظرية الباحث السنغالى المرحوم الشيخ أنتا ديوب .
- (٥) مصطفى العبادى : مكتبة الإسكندرية القديمة ، سيرتها ومصيرها ، اليونسكو ، ١٩٩٢ .
- (٦) سعيد عبد الفتاح عاشور : أوروبا العصور الوسطى ، الجزء الثانى - النظم والحضارة .
- (٧) اشتهرت الأروقة الأزهرية باعتبارها مؤشرا على صلات مصر بالعالم الإسلامى ، وبور الأزهر فى رعاية الطلاب ، ومن هذه الأروقة الأفريقية : رواق المغاربة ، رواق التكرور ، رواق السنارية ، رواق الجبرتية ، رواق الزيالة . ومن الأروقة الآسيوية : رواق الأتراك ، رواق الشوام . راجع : محمود عباس أحمد : الأزهر وأفريقيا قبل التطوير وبعده ، رسالة دكتوراة تحت إشراف الباحث ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .
- (٨) راجع خطاب الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى جامعة القاهرة عام ١٩٩٦ .
- (٩) تاريخ الصين ، الجزء الأول ، مجلة " بناء الصين " ، بكين ١٩٨٦ سلسلة كتب سور الصين العظيم ، وكذلك فوزى درويش : الشرق الأقصى - الصين واليابان ، (١٨٥٣-١٩٧٢) الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧ ، ص ١٣ وما بعدها .
- (١٠) عن العشائر الأبوية فى الصين ، راجع تاريخ الصين ، مرجع سابق ص ٧ ، ولاحظ نور المرأة الأفريقية فى الإنتاج الزراعى حتى الآن .
- (١١) نفس المرجع ، ص ١٠ وما بعدها .
- (١٢) عن ذلك راجع : لطفى عبد الوهاب يحيى : الديمقراطية الأثينية - دراسة فى النظام السياسى الشعبى ، دار التعاون الجامعى بالاسكندرية ، ١٩٦٩ .
- (١٣) راجع : بدر الدين حى الصينى : العلاقات بين العرب والصين ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٠ ، مكتبة النهضة المصرية ، ص ٤٢، ٢٨ . عن هجمات التتار ، ص ٦٩ عن حركات القبائل التركية شمال البلاد .

- (١٤) تاريخ الصين ، مرجع سابق ، صفحات متفرقة .
- (١٥) السيد فليفل : الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل ، فى أعمال ندوة مشكلات المياه فى أفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة .
- (١٦) راجع تاريخ الصين ، مرجع سابق ، عن الكنفوشية (١٤٠ - ٨٧ ق.م) ص ٣٩ وما بعدها ، وعن البوذية ، وفناء الجسد وخلود الروح والتناسخ ص ٦٤ وما بعدها .
- (١٧) يمكن ملاحظة ذلك من تاريخ كل من مصر والصين ، وما تميزا به فى هذا الصدد حتى الآن ، وراجع محمد نعمان جلال : الخصائص الأيديولوجية للمجتمع الصينى قبل ماو فى السياسة الدولية ، العدد ٤٧ يناير ١٩٧٧ ، حتى ٢٢٥ حيث تحدث المؤلف عن المبادئ الصينية فى التفويض الإلهى ، وربط الشر بالفوضى السياسية ، واحترام العلم والأسرة ، وملاحم الفكر السياسى الصينى من حق الشعب فى الثورة ، وأنهاء التفويض الإلهى إذا ما قسد الحاكم وأساء التصرف، وكذلك القيم الاجتماعية من احترام الأب وكبار السن ورعاية الزوج لأسرته وعلاقات الصداقة وهكذا .
- (١٨) تاريخ الصين ، ص ٢٤ عن أول حرب فلاحية سنة ٢٠٩ ق.م وص ٦٠ عن انتفاضات عام ٥٢٣ م ضد أسرة وى الشمالية ، ص ٧٠ عن الانتفاضات الفلاحية فى عام ٦١١ ، ص ٩٣ عن الانتفاضات فى أسرة تانغ عام ٧٥٥ وما بعدها والتي وصل بعضها إلى حد تكوين دول فلاحية، ويمكن قراءة تاريخ الثورة الشيوعية فى الصين فى ضوء هذه الانتفاضات الفلاحية وتاريخ العلاقة بين الشعب وملوك الأراضى فى البلاد .
- (١٩) عن ظاهرة الفلاح الفصيح المتكررة فى مصر القديمة ، راجع عبد العزيز صالح : حضارة مصر القديمة وآثارها ، الجزء الأول ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٨٠ .
- (٢٠) نفس المرجع ، ص ٤١٤ - ٤١٧ .
- (٢١) حديث نبوى شريف .
- (٢٢) ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب .
- (٢٣) بدر الدين حى الصينى : مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٠ وكذلك محمد محمود زيتون : الصين والعرب عبر التاريخ دار المعارف ، سلسلة اقرأ ، ص ٣ - ٢٣ ، ٤٩٠ .
- (٢٤) المسعودى : كتاب أخبار الزمان ، مخطوط مصور على ميكروفيلم رقم ٣٠٧٤ بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، ورقة ٢٧ وما بعدها ، وجيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية من أفريقيا الشرقية ، ترجمة يوسف كمال ، ط أولى سنة ١٩٢٧ ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٢٥) عن علاقة البلاد الصينية ببلاد الزنج أنظر نفس المصدر ص ٢٨ - ٣٠ .
- (٢٦) عن نور المدن والموانئ العمانية وغيرها من نقل التجارات بين الصين وساحل أفريقيا

- الشرقى أنظر - الإدريسي : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، دار الثقافة الدينية ، القاهرة ، ص ٥ .
- (٢٧) بدر الدين الصينى : العلاقات بين العرب والصين ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ط أولى ١٩٥٠ ، ص ٥٠-٧٠ .
- (٢٨) اليعقوبى أحمد بن يعقوب : من أهل القرن الثالث الهجرى التاسع الميلادى . وكتابه كتاب البلدان ، وتاريخ البلدان .
- (٢٩) ابن الفقيه (أبو بكر أحمد بن إبراهيم) من أهل القرن الثالث الهجرى التاسع الميلادى وكتابه مختصر كتاب البلدان .
- (٣٠) ياقوت الحموى (أبو عبد الله) من أهل القرن السابع الهجرى الثانى عشر الميلادى وكتابه معجم البلدان .
- (٣١) القزوينى (زكريا بن محمد) من أهل القرن السابع الهجرى الثالث عشر الميلادى كتابه آثار البلاد وأخبار العباد .
- (٣٢) ابن سعيد المغربى : من أهل القرن السابع الهجرى الثالث عشر الميلادى .
- (٣٣) الدمشقى : (شمس الدين أبو عبد الله بن حمد) من أهل القرن الثامن الهجرى . نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر
- (٣٤) الأصطخرى : (أبو إسحاق إبراهيم) كتاب مسالك وممالك .
- (٣٥) القلقشندى (أبو العباس أحمد بن على) من أهل القرن التاسع الهجرى / الرابع عشر الميلادى وكتابه : صبح الأعشى فى صناعة الانشاد)
- (٣٦) البيرونى : (أبو الريحان محمد بن أحمد) الآثار الباقية عن القرون الخالية .
- (٣٧) الإدريسي : مصدر سابق ، ص ١٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٢ .
- (٣٨) جيان : مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ .
- (٣٩) الإدريسي : مصدر سابق ، ص ٨٤ .
- (٤٠) عن صناعة الورق فى الصين وتداوله مع البلاد الإسلامية أنظر - بدر الدين الصينى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ .
- (٤١) وعن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية أنظر نفس المرجع ص ٢٢٩ - ٢٤١ .
- (٤٢) أحمد على أحمد : تاريخ كلوه . رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة ١٩ ص ٢٢٧ - ٢٣١ ، وكذلك الإدريسي : مصدر سابق ، ص ١٠ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٢١٠ .

- (٤٢) ابن سعيد المغربي : كتاب الجغرافيا - مخطوط بمعهد المحفوظات العربية بالقاهرة رقم ٣٠ ورقة ١١ .
- (٤٤) ابن بطوطة : تحفة النظار ، دار صادر بيروت ١٩٦٤ ، ٥٧٦ .
- (٤٥) انظر مشاهدات وملاحظات ابن بطوطة في بلاد الصين . الرحلة . صفحات ٥ ، ٥٦١ ، ٥٧٩ ، ٥٧٨ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٧٠٠ .
- (٤٦) فوزى درويش : مرجع سابق ، ص ٤٧ - ٥٢ ويمقتضى اتفاقية نانكينج ١٨٤٢ فتحت الموانئ الصينية أمام البريطانيين ، وعين قناصل فيها وسيطرت بريطانيا على هونج كونج ، ودفعت الصين تعويضات مالية ضخمة ، ونال البريطانيون أوضاعا قانونية متميزة .
- (٤٧) فوزى درويش : مرجع سابق ، ص ٣٢ ، ٥٥ وما بعدها .
- (٤٨) محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .
- (٤٩) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، دار المعارف ، ١٩٨٣ .
- (٥٠) عن يات صن ين راجع فوزى درويش : مرجع سابق ، ص ١٢٦ وما بعدها .
- (٥١) راجع ما سبق ذكره عن ذلك فى هامش ١٨ .
- (٥٢) راجع عبد القادر إسماعيل الشربيني : مشكلة جنوب السودان دراسة لدور الأحزاب السياسية الجنوبية .
- (٥٣) محمد السيد سليم : الصين الشعبية والقضية الفلسطينية . السياسة الدولية ، ص ٥٧٣ وما بعدها .
- (٥٤) دعم الصين لمصر : جعفر كرار أحمد : العلاقات المصرية الصينية الواقع والمستقبل والسياسة الدولية أبريل ١٩٩٨ ، العدد ١٣٢ ص ١٤٥ وما بعدها .
- (٥٥) محمد السيد سليم : مرجع سابق ، ص ٥٧٧ .
- (٥٦) أنشأت مصر فى هذا الصدد مدينة البحوث الإسلامية ، التى تستقبل بصفة آلاف من الدارسين الأفارقة ، كما أسست جامعة القاهرة فرع الخرطوم بالسودان ، وجامعة بيروت العربية ، تشرف جامعة القاهرة على الفرع الأول ، وجامعة الإسكندرية على الفرع الثانى فضلا عن اقتحام فكرة تطوير جامعة الأزهر للتعليم العلمى والتقنى ، ونشر عشرات الكليات الأزهرية العلمية فى أنحاء مصر ، فضلا عن تأسيس فروع لجامعة الأزهر فى عدة دول أوروبية وآسيوية وأفريقية .
- (٥٧) محمود عبد المنعم مرتضى : المراحل الخمس للعلاقات الصينية السوفيتية (١٩٤٩-١٩٨٤) السياسة الدولية ، ١٩٨٤ ، ص ٧٤٤ وما بعدها .

- (٥٨) نفس المرجع ، ص ٧٥٢ .
- (٥٩) عن التطورات الاقتصادية الصينية ، اقتصاد السوق الاشتراكي راجع نذيرة الأفندي : القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو - في السياسة الدولية العدد ٤٧ يناير ١٩٧٧ وكذلك السياسة الدولية ١٩٨٤ (عدد سابق) ، ص ٢٢٢ عن تجديد المؤسسات الصينية وأجهزة الدولة وتحديثها .
- (٦٠) عبدة عبد الله الدندراوي : الصين وروسيا وحلف الأطلسي ، السياسة الدولية أبريل ١٩٩٨ ، العدد ١٢٢ ص ١١٤ وما بعدها .
- (٦١) راجع : مصطفى علوي : الصين المادية والوفاء الدولي ، السياسة الدولية ١٩٨٢ ، حيث عرض لروافع الانفتاح الصيني على الولايات المتحدة بعد معاهدتي سولت ١٩٨١ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي باعتبارهما في غير صالح الاستقرار الدولي وفي توجه الدولتين للهيمنة على العالم الثالث ، ص ٢٤٧ وما بعدها .
- (٦٢) نفس المرجع والصفحات .
- (٦٣) راجع بعض هذه التناقضات في كمال المنوفي : الرفض الصيني لتحرك العملاقين ، السياسية الدولية المجلد العاشر ١٩٧٤ ، ص ٦٧٠ وما بعدها .
- (٦٤) راجع للمؤلف : نعم للعولمة الموضوعية ، ولا للهيمنة الأمريكية جريدة الأهرام ، أبريل ٢٠٠٠ .
- (٦٥) عبد العاطي محمد . موقع العالم الثالث من الفكر المادي في بطرس غالي (الصين بعد ماو) السياسة الدولية مرجع سابق ، ص ٢٥٢ وما بعدها .
- (٦٦) محمود أبو العينين : الصين وسياساتها الأفريقية .
- (٦٧) نفس المرجع .
- (٦٨) يقدم الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا جهداً في هذه المجالات لاسيما في كل من السودان ، كينيا وأوغندا ، على الرغم من مشاكل مصر الاقتصادية .
- (٦٩) محمود أبو العينين : مرجع سابق .

الاستثمارات الألمانية في مصر
١٨٧١ - ١٩١٨

د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية تربية دمياط - جامعة المنصورة

مقدمة

شهدت مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر هجرة الأجانب بأعداد كبيرة ، فقد ازداد عددهم من ٥٠٠٠ أجنبى فى سنة ١٨٢٢ (١) إلى ١٦, ١٥٠ فى سنة ١٨٤٣ (٢)، وفى عصر إسماعيل زاد عددهم بدرجة كبيرة ، فقد بلغ ١٠٠, ٠٠٠ أجنبى (٣) ، وبعد الاحتلال الإنجليزى لمصر وصل عددهم إلى ١١٢, ٥٧٤ فى سنة ١٨٩٧م (٤) ، ثم استمرت أعدادهم فى التزايد حتى بلغت ١٤٧, ٠٦٣ أجنبيا فى سنة ١٩٠٧ (٥)، وما أن جاءت سنة ١٩١٧ حتى كانت أعدادهم قد وصلت إلى ١٧٤, ٧٦٨ أجنبيا (٦) .

وقد شجعت على هذه الهجرة عوامل مختلفة منها ، موجة التطور الكبير التى شهدتها البلاد فى ذلك الوقت والتى بدأت تأخذ خطواتها بوضوح منذ بداية القرن التاسع عشر فى فترة حكم محمد على ، فبعد أن وطد هذا الوالى دعائم حكمه للبلاد أخذ يتجه نحو تنفيذ كثير من المشاريع الإصلاحية الطموحة والتى شملت مختلف الميادين فى الزراعة والصناعة والتجارة ، واقتضت ضرورة تنفيذ هذه المشاريع الاستعانة بخبرة بعض الأجانب وخاصة من الفرنسيين فى هذه المجالات .

ومع هذا فإن «محمدًا على» عندما استعان بهؤلاء الأجانب فإنه قد استعان بهم بحذر شديد، فقد أخذ منهم ما يريده هو وبالقدر الذى يطلبه ووقف أمام بعض المشروعات التى عرضوها عليه ورفضها رفضا قاطعا، وذلك لأن الوالى رأى فيها خطرا يهدد البلاد وتدخلها فى شئونه ومن ثم فإنه عارض ورفض ، وكان قويا فى ذلك (٧) .

وبعد عصر محمد على وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر استمرت مصر فى تنفيذ مشاريع إصلاحية كثيرة، وأقدمت على إقامة كثير من المرافق وأعمال التعمير، ومن ثم استمرت استعانتهم بالأجانب ولكن الأمر هنا يختلف كثيرا عن عصر محمد على ، والاختلاف يأتى فى موقف الولاة والحكام فى ذلك الوقت، وذلك لأنهم قد

ركنوا إليهم كثيرا ، ولم يعاملوهم بنفس الحذر الذى اتسمت به سياسة محمد على ، ومن هنا فإن هؤلاء الأجانب قد أقدموا على تنفيذ وإقامة مشاريع كثيرة ، وسيطروا على التجارة والمعاملات المالية وأقرضوا الولاة والحكام ، كما فتحوا الباب واسعا لإقراض المصريين ، وفى كل هذه المعاملات الفوائد عالية والشروط قاسية ، وتطورت الأمور بسرعة كبيرة إلى تغلغل أجنبى فى كل شئون مصر أفضى فى النهاية إلى السيطرة والاحتلال (٨) .

وإذا كانت ظروف مصر الاقتصادية كأرض بكر هى العامل الأول التى شجعت هجرة الأجانب إليها بأعداد كبيرة للتجارة والاستعمار ، فإنه هناك عوامل أخرى تقف بدرجة كبيرة من الأهمية فى تشجيع هؤلاء الأجانب على الهجرة والمجىء على مصر ، من ذلك مثلا وجود نظام الامتيازات الأجنبية الذى أعطى هؤلاء الأجانب امتيازات كبيرة فى القضاء والتشريع والنظم المالية والاقتصادية والحرية الشخصية لهم ، واستفحل أمر هذه الامتيازات وأسىء استغلالها مع تطور قوة الأجانب فى مصر إلى درجة جعلت منهم خطرا كبيرا يهدد المصريين والصالح العام (٩) . وبخلاف الامتيازات الأجنبية ، فإن الأجانب قد استمتعوا فى مصر بجمال مناخها وارتاحوا لطيبة أهلها وسحرتهم آثارها وتاريخها القديم (١٠) ، كما أن مصر أيضا قد شهدت تسامحا دينيا كبيرا بدأت تتضح خطوطه منذ عصر محمد على ، فاطمأن الأجانب وعاشوا فى دعة وأمان وانتشروا فى أنحاء البلاد (١١) .

الجالية الألمانية فى مصر ، تطور أعدادها ، وأماكن تركزها

فى إطار هذه الظروف التى شهدتها مصر ، وفد مع من وفد من هؤلاء الأجانب بعض من الرعايا الألمان وذلك لاغتنام الفرصة والاستفادة من هذه الأوضاع ، فأقدموا على استثمار أموالهم وأقاموا بعض المشروعات ، وتركز نشاطهم الأكبر فى مجال المعاملات البنكية والإقراض الحكومى .

وقبل أن نبدأ فى متابعة ميادين النشاط الألمانى فإننا نتابع أفراد الجالية فى مصر من حيث تطور أعدادهم وأماكن إقامتهم ، مع مقارنة ذلك بالرعايا الأجانب الآخرين .

أخذت بعض المصادر فى تسجيل أعداد الجالية الألمانية فى مصر بصورة واضحة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ففى سنة ١٨٧٣ أوردت جريدة الوقائع المصرية فى بيان واف مجمل عدد الأجانب فى مصر متضمنا الرعايا الألمان وسجلت أن عددهم بلغ ١١٠٠ ألمانيا، وأكثرية هذا العدد أقامت فى ثغر الإسكندرية حيث بلغ عددهم ٦٠٠ ، كما أقامت نسبة كبيرة أخرى فى القاهرة وضواحيها وبلغ عددهم ٤٥٠ ألمانيا ، أما العدد الباقى وهو ٥٠ ألمانيا فقد أقاموا فى منطقة السويس ، وعن ترتيب عدد الألمان فى هذا الإحصاء بالنسبة للجاليات الأجنبية الأخرى فإنه يأتى فى المرتبة السادسة (١٢) .

وفى سنة ١٨٩٧ بلغ عدد الجالية الألمانية ١٢٨١ ألمانياً (١٣) ، وقد تركز هذا العدد تقريبا فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، ففى القاهرة بلغ عددهم ٤٨٧ ألمانياً وفى الإسكندرية ٤٧٢ ألمانياً ، وفى منطقة القنال بلغ عددهم ٢٦٤ ، ولم يترك هذا التركيز للجالية الألمانية فى تلك المدن أى مجال لانتشارهم فى أنحاء مصر إلا فى حدود أعداد قليلة ، ففى مديريات الوجه البحرى بلغ عددهم ٢٩ ألمانياً والوجه القبلى ٢٤ هذا بالإضافة إلى ٥ ألمان فى دمياط (١٤) ، ويأتى ترتيب الجالية الألمانية فى إحصاء سنة ١٨٩٧ بالنسبة للجاليات الأجنبية الأخرى فى الترتيب السابع ، ولم تتعد نسبتهم عن ١,١٤ ٪ من جملة عموم الأجانب فى القطر المصرى (١٥) .

وتطورت الجالية الألمانية بعد ذلك إلى زيادة كبيرة فى إحصاء سنة ١٩٠٧ ، فقد زادت أعدادهم إلى ١٢٨١ ألمانياً ، ومع هذا فإن نسبتهم ظلت ضئيلة جدا بالنسبة للجاليات الأوربية الأخرى ، إذ لم يزد ترتيبهم عن المرتبة السابعة كما كانوا فى سنة ١٨٩٧ (١٦) .

وبعد إعلان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تراجع عدد الألمان فى مصر بدرجة كبيرة وذلك بسبب دخول ألمانيا فى صف الدول المحاربة للحلفاء ، واعتبرت إنجلترا بذلك الألمان فى مصر من رعايا دول الأعداء ، فأصدرت السلطة العسكرية الإنجليزية أوامرها بترحيلهم من البلاد ، ولم تشأ أن يبقى منهم إلا عددا قليلا جدا وذلك وفقا لظروف خاصة (١٧) ، وتسجل بيانات إحصاء سنة ١٩١٧ هذا التراجع فى عدد أفراد الجالية الألمانية بسبب هذه الظروف ، فقد بلغ عددهم وفقا للإحصاء المذكور ١٥٧ ألمانيا فقط (١٨) .

وعاش هذا العدد القليل من الألمان فى فترة الحرب وسط ظروف صعبة بعد أن أجبرت ألمانيا على التنازل عن تمتع رعاياها بنظام الامتيازات الأجنبية فى مصر بعد شهر أغسطس سنة ١٩١٤ (١٩) ، وانتقلت مهمة رعاية شئون هذا العدد المحدود منهم إلى معتمد أمريكا السياسى فى مصر (٢٠) ، على أن يكون إجراء مقاضاتهم والنظر فى أمر أملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية (٢١) .

ومن خلال الاتجاه العام لمجمل عدد الرعايا الألمان فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٧ يتضح أن أعدادهم لم تكن كبيرة بصفة عامة ، ولو قورنت بأعداد الأجانب الآخرين لوضحت تماما حقيقة ذلك ، فمتوسط نسبتهم فى حدود ١ ٪ من مجمل عدد الأجانب فى عموم البلاد خلال تلك الفترة بصورة تقريبية .

ميادين الاستثمارات الألمانية فى مصر

كان من الطبيعى أن يشارك هذا العدد المحدود من الرعايا الألمان فى مصر ، فى مجال الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المختلفة التى شهدتها البلاد فى ذلك الوقت ، ومن الطبيعى أيضا أن يتوازن حجم الاستثمارات الألمانية مع قلة أعدادهم بالقياس للاستثمارات الأجنبية الأخرى كالإنجليزية والفرنسية واليونانية والإيطالية، أخذين فى الاعتبار أثر النفوذ السياسى على حجم الاستثمار وعائده بصفة عامة ، فأمر الجالية الألمانية مثلا ونفوذها السياسى لا يتوازن بحال من الأحوال مع الجالية

الإنجليزية والفرنسية وجاليات أخرى ذات أهمية كبيرة فى ميدان الاستثمار ، هذا بالإضافة إلى رصيد قديم سابق من العمل والخبرة لهذه الجاليات فى مصر جعلها تسيطر على ميدان الاستثمار ولم تترك للجالية الألمانية من النشاط والحركة إلا بما يتوازن مع حجمها العام ورصيدها من العمل فى مصر وتفوذها المحدود .

وبالرغم من هذه الظروف ، فإن الاستثمارات الألمانية قد استطاعت أن تأخذ لها طريقا وتفتح ميادين العمل والنشاط ، وقد تركز نشاطها بدرجة كبيرة فى ميدان الشركات المالية والبنوك ونسبة أخرى فى مجال السكك الحديدية والنقل البحرى ، ثم النسبة الباقية عملت فى مجال الصناعة والتجارة وبعض الأعمال الأخرى .

ونتابع فيما يلى ميادين هذا النشاط :

أولا - الاستثمارات الألمانية فى مجال الشركات المالية والبنوك

أ - البنوك الخاصة : بنك أوبنهايم الألمانى اليهودى

تأتى أهم وأقدم ميادين النشاط الألمانى فى مصر فى مجال البنوك الخاصة والإقراض الحكومى ، وهذه البنوك الخاصة أخذت طريقها إلى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبدأت مع عهد سعيد ، وبلغت ذروة نشاطها فى عهد إسماعيل ، فقد أخذ هذان الحاكمان وخاصة إسماعيل فى فتح أبواب مصر واسعة للقروض الخارجية والاستدانة من بنوك ربوية خاصة بفوائد عالية ، وذلك للإتفاق على مشاريع مختلفة وأعمال كثيرة (٢٢) .

ويعتبر اسمى هرمان أوبنهايم وهنرى أوبنهايم من ألمع وأشهر الاسماء الألمانية التى ترددت على ألسنة رجال المال والأعمال وحكام مصر فى ذلك الوقت ، وذلك لما لهما من دور كبير فى إقراض سعيد وإسماعيل سواء كان ذلك عن طريق بنكهم الخاص أو عن طريق الوساطة من بنوك أجنبية أخرى .

وهرمان أوبنهايم عم لهنرى أوبنهايم والاثنان يهوديان ألمانيان نشأ كل منهما فى

فرانكفورت ولهما محلات مصرفية قوية فى كل من بروسيا وإنجلترا ، وفى عام ١٨٦٢ وفد إلى مدينة الإسكندرية فاستقروا فيها وأسسوا بنك أوبنهييم وعلى أثر ذلك بدأ نشاطهما المالى فى هذه المدينة ، حيث توافقت هذه الظروف مع عهد الإقراض الحكومى الذى بدأ فى فترة حكم سعيد ، فاعتمد بنك أوبنهييم هذه الظروف الذهبية المتاحة فى تقديم القروض ، والسعى فى عقد صفقاتها ، وقد مارس البنك سياسته هذه فى الإقراض إما عن طريق أمواله الخاصة أو عن طريق شركات ألمانية أخرى كشركة أوبنهييم البرتى وشركاه فى الأستانة ، وغير ذلك نجد أن بنك أوبنهييم بالإسكندرية يتبع أسلوب التدخل كوسيط بين الوالى وبنوك أجنبية أخرى غير ألمانية فى إنجلترا وفرنسا ، وذلك فى الحالات التى لم تمكنهم فيه إمكانيات بنكهم الخاص من تلبية حاجيات الوالى فى الإقراض والحصول على الأموال (٢٣) .

ويأتى أول قرض أقرضه بنك أوبنهييم للخديوى إسماعيل فى سنة ١٨٦٦ بقيمة هذا القرض ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، بفائدة ٧٪ على أن يستهلك الدين فى ٨ سنوات، وrehن فى مقابله إيرادات السكك الحديدية ولذلك يسمى بقرض السكة الحديد، ولقصر مدة الائتمان إلى ثمان سنوات فإنه قد تم الاكتتاب فيه بسعر لا بأس به وهو ٨٨٪ فحصلت منه الخزانة على مبلغ ٢,٦٤٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، وتم بالفعل استهلاكه على ست دفعات وكانت قيمة كل دفعة نصف مليون جنيه إنجليزى ، وكانت الأولى منها فى أول يناير سنة ١٨٦٩ والأخيرة سنة ١٨٧٤ (٢٤) .

وعن الجدوى من هذا القرض والأسباب التى دعت إسماعيل إلى اقتراضه من بنك أوبنهييم الألمانى فإنه لا اعتراض عليها ، وذلك لأن إسماعيل أراد من هذا القرض أن يوفر رؤوس الأموال اللازمة لشراء معدات وتوسيع شبكة السكة الحديد، ولهذا رهنت فى مقابله إيرادات السكة الحديد وسمى باسم قرض السكة الحديد ، ولم تكن شروط القرض مرضية لأول وهلة لأن نصف مبلغ الـ ٢,٦٤٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى كان هو فقط الذى سيدفع نقدا ، أما النصف الثانى فيدفع فى شكل معدات للسكك الحديدية احتفظ بنك أوبنهييم لنفسه بعمولة عليها تبلغ ٥٪ (٢٥) .

وعن بقية هذا القرض الألماني والتي لم تستخدم في مد خطوط السكك الحديدية ، فإن إسماعيل أراد بها أن يدفع بعض أقساط الديون المتأخرة عليه وأن يشتري أملاك أخيه الأمير فاضل باشا (٢٦) ، فالقرض إذن نراه قد استخدم في أغلبه للإنفاق على مشاريع إنتاجية مهمة تعود على مصر بالخير الوفير ، فلا أحد ينكر جدوى مشروع السكك الحديدية وأثره على تعمير مصر ، كما أن إسماعيل قد استخدم الجزء الباقي من القرض في شراء أراض زراعية وتسديد بعض ديونه ، وعن جدوى القرض بالنسبة للمستثمر الألماني الذي قام بالتمويل المالي وشراء معدات السكك الحديدية فإن هذه الجدوى كانت كبيرة أيضا، فإلى جانب أن مدة القرض قصيرة فالفائدة ٧ ٪ هذا بخلاف عمولة الـ ٥ ٪ على توريد معدات السكك الحديدية .

ويأتى القرض الثانى الذى أقرضه بنك أوبنهييم للخدويى إسماعيل فى سنة ١٨٦٨ ، وبلغت قيمة القرض ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى بسعر فائدة قدره ٧ ٪ ويتم استهلاكه فى ٣٠ سنة أى حتى سنة ١٨٩٨ ، ووصل الخزانة المصرية من هذا القرض ٧,١٩٣,٣٣٤ جنيه إنجليزى أى حوالى ٦٠ ٪ من قيمته الاسمية ، وقد قدم إسماعيل ضمانا لهذا القرض إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد الملح ومصائد الأسماك، وكان يقدر الدخل منها بمليون جنيه فى السنة.

وإذا كان الخديوى إسماعيل قد استخدم أموال القرض الأول لبنك أوبنهييم فى مشاريع إنتاجية ، فإننا هنا نراه ينفق أموال القرض الثانى لبنك أوبنهييم فى مشاريع أخرى استهلاكية وغير إنتاجية ، فقد أنفق منه مليوناً على رحلته إلى الآستانة ، ونصف مليون من الجنيهات على حملة السير صمويل إلى السودان، ومليوناً ونصف مليون جنيه على حفل افتتاح قناة السويس ، كما أنفق أموالاً كثيرة على تجديد قصوره ، واستبدال أثاثها القديم بأخر جديد فيه روعة وفتنة للناظرين (٢٧) ، ولم يستخدم إسماعيل من أموال هذا القرض إلا نسبة محدودة فى تسديد بعض الديون السائرة الملحة ، ومن ناحية ثانية نجد أنه من شروط هذا القرض ألا تبرم الحكومة قروضا أجنبية أخرى بضمان موارد الدولة لمدة خمس سنوات (٢٨) .

وبعد انقضاء السنوات الخمس عقد إسماعيل قرضاً آخر فى سنة ١٨٧٢ مع بنك أوبنهييم، وكانت قيمة هذا القرض كبيرة جداً فقد بلغت ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى بسعر فائدة ٧ ٪ (٢٩) ، وقد بلغ مقدار ما أدخل خزانة الحكومة منه ٢٠,٧٤٠,٠٧٧ جنيه إنجليزى ، أى بنقص قدره ١١,٢٦٠,٠٢٣ ٪ من قيمة الدين الاسمية ، وكان القسط السنوى ٢,٢٦٥,٦٧١ جنيه إنجليزى ، وقد رهن لسداد هذا الدين إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، وبعض الضرائب الأخرى التى تقدر بمليون جنيه وعوائد الملح وقدرها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، ومليون جنيه من ضريبة المقابلة وكل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة .

وقد اكتتب بنك أوبنهييم فى نصف سندات القرض بسعر ٧٥ ٪ للسند وحاول بيعها للجمهور بسعر ٨٤,٥ ٪ ولكن لم يبيع منها إلا كمية ضئيلة من هذه السندات ، فتمسك البنك بنص فى عقد القروض يجيز له إذا لم يقبل الجمهور على شراء سندات القرض أن يقدم للحكومة سندات على الخزانة بمبلغ ٩ مليون جنيه للوفاء بما اكتتب به من سندات القرض بسعر ٧٥ ٪ .

ولما كانت سندات الخزانة تباع فى السوق بسعر ٦٥ ٪ فى حين أن البنك يقدمها للحكومة بقيمتها الاسمية الكاملة مع خصم ٧ ٪ فقد ربح البنك الفرق، أما النصف الثانى من سندات القرض فقد أخذها البنك بسعر ٦٥ ٪ وباعه للجمهور بأفضل ثمن ممكن ولم يزد فى المتوسط عن ٧٠ ٪ (٣٠) .

ويتضح من هذا القرض إلى أى حد بلغت استفادة البنك الألمانى الذى ربح من ورائه أرباحاً كبيرة هذا بالرغم من أن الخديو إسماعيل لم يتسلم من هذا المبلغ نقداً إلا ١١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، والباقى سندات على الخزانة المصرية، أما عن وجهة إنفاق هذا القرض فكما حددها الخديو إسماعيل للمساهمة فى تسديد الدين السائر (٣١) ، ولكنه فى الواقع لم يدفع شيئاً منه لهذه الغاية وبقيت الديون السائرة كما كانت (٣٢) .

ومما سبق يتضح إلى أى حد نجح بنك أوينهيم الألماني اليهودى فى الوصول إلى الخديو إسماعيل للمشاركة فى عمليات الإقراض الحكومى التى حقق من ورائها أرباحا طائلة ، وبلغت جملة الأموال التى أقرضها بنك أوينهيم للخديو إسماعيل فى عمليات الإقراض الثلاثة المذكورة ٤٦,٨٩٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، هذا بخلاف دخول بنك أوينهيم كوسيط أحيانا بين عباس وإسماعيل فى عمليات إقراض أخرى مختلفة ، من بنوك أجنبية غير ألمانية، وخاصة من بنوك فرنسية وإنجليزية، وحقق البنك الألماني من جراء هذه الوساطة أرباحا كبيرة (٣٣) .

وبمقارنة حجم جملة القروض التى أقرضها بنك أوينهيم للخديو إسماعيل والتى بلغت ٤٦,٨٩٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، بمقارنتها بالقروض التى أقرضتها بنوكا أجنبية أخرى للوالى سعيد والخديو إسماعيل ، يتضح أن بنك أوينهيم قد نجح فى مجال الإقراض الحكومى هذا بالرغم من أن نشاط البنوك الخاصة الأخرى الإنجليزية والفرنسية قد نجحت هى أيضا بدرجة أكبر ونشاط واضح وملحوظ ، هذا علما بأن جملة القروض الكلية التى أقرضتها البنوك الأجنبية الخاصة والوسيط لمصر فى فترة الإقراض الحكومى قد وصلت إلى ١١٩,٩١٧,١٦٠ جنيها إنجليزيا فى سنة ١٨٧٤ (٣٤) ، ثم زادت إلى ١٢٢,٣٥٤,٣٦٠ جنيها إنجليزيا فى نهاية حكم إسماعيل (٣٥) ، ويدخل ضمن هذا المبلغ الأخير ، مبالغ قروض بنك أوينهيم السابق ذكرها .

وبعد انتهاء حكم إسماعيل اختفى اسم أسرة أوينهيم وصفت أعمالهم المالية ، وجاءت تصفية بنك أوينهيم لأعماله ضمن إجراءات تصفية البنوك الأجنبية الخاصة والتى انتهت بانتهاء عهد الإقراض الحكومى فى عصر إسماعيل ، ونضوب معين الأرباح من العمليات التجارية الحكومية ، هذا فى نفس الوقت الذى بدأت تتضح فيه عمليات تأسيس البنوك الأجنبية المساهمة لتحل محل البنوك الخاصة (٣٦) .



وبالرغم من تصفية بنك أوبنهييم لأعماله إلا أنه أخذت تظهر بعد ذلك مسألة حقوق المستثمرين الألمان الذين شاركوا بأموالهم في قروض هذا البنك ، وظهرت هذه المسألة ضمن قضية تسوية ديون إسماعيل التي اقترضاها من بنك أوبنهييم وغيره من البنوك الأجنبية، وقضية تسوية الديون الأجنبية بدأت في التنظيم والحركة بعد إنشاء صندوق الدين في سنة ١٨٧٦ تحت إدارة لجنة مؤلفة من أعضاء أجنب ، وكانت ألمانيا في مقدمة الدول الأجنبية التي شاركت بعضو عنها في لجنة صندوق الدين وذلك لكي يمثل هذا العضو الألماني مصالح وحقوق الدائنين والمستثمرين الألمان (٣٧) .

وظلت الحكومة الألمانية ترقب أعمال صندوق الدين من أجل حصول رعاياها على ديونهم والفوائد المستحقة عليها بصورة كاملة وبغير تأخير ، ومن أجل ذلك كانت تتدخل أحيانا لدى الحكومة المصرية عند حدوث أى خلل أو تلاعب يكون من شأنه التأثير على مصالح المستثمرين الألمان في تأخير دفع ديونهم ضمن بقية الديون الأجنبية ، ومن ذلك ما حدث من أمر تدخلها واحتجاجها من جراء تصرفات الخديوى إسماعيل المالية والسياسية والتي رأت فيها - كما أوعز إليها بعض الماليين الفرنسيين - تأثيرا وإخلالا في تسديد الديون السائرة والتي كان أغلب أصحابها من الرعايا الألمان والنمساويين (٣٨) .

وعلى ذلك لم يتوان بسمارك في التدخل محافظة على حقوق رعاياه ، فأرسل عن طريق القنصل الألماني في مصر احتجاج حكومته في ١٨/٥/١٨٧٦ ، وهذا الاحتجاج يعارض مرسوم صدر في ٢٢ إبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون على حسب ما قرره اللائحة الوطنية ، بحجة أن إسماعيل لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الأجانب بدون موافقة الدول طبقا لللائحة المحاكم المخططة (٣٩) ، هذا في نفس الوقت الذي أرسل فيه بسمارك مذكرة إلى حكومتى إنجلترا وفرنسا جاء فيها ، « أن ألمانيا لا تقصد غير الدفاع عن مصالح رعاياها المالية ، وأنها تترك المسألة السياسية لإنجلترا وفرنسا » (٤٠) .

وحذت الدول حذو ألمانيا فى هذا الاتجاه فقد قدم مثل ذلك الاحتجاج قنصل كل من النمسا والمجر وإنجلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ، وأجابت الحكومة المصرية على الاحتجاج بإرسال صورة من مرسوم ٢٢ أبريل على كل من قناصل الدول للتصديق عليه ، ولكن الدول رفضت التصديق ، ولم تقتصر إنجلترا وفرنسا على فكرة ألمانيا فى الاحتجاج على المرسوم والمطالبة بإلغائه ، بل عملتا على خلع إسماعيل من العرش وسعت لذلك عند السلطان العثمانى فى الآستانة، وأخيرا تحقق لمسعاها النجاح وأرسل الصدر الأعظم برقية بخلع إسماعيل وتولية توفيق فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ (٤١) .

ومن هذا العرض السابق يتضح كيف بدأت الاستثمارات الألمانية فى مجال البنوك الخاصة فى مصر عن طريق بنك أوبنهيىم الألمانى اليهودى ، وكيف تركزت الاستثمارات فى مجال الإقراض الحكومى لما له من عائد مجز وريح كبير، ثم تطورت مع تطور شره وجموح إسماعيل فى الاقتراض من بنك أوبنهيىم وغيره من البنوك الأجنبية الأخرى ، تطورت إلى أزمة مالية حكومية عانت مصر الكثير من جرائها وأفضت فى النهاية إلى تدخل دولى نظرا لعجز ميزانية البلاد فى الوفاء بأقساط الديون والسداد فى المواعيد المحددة ، وانتهى هذا التدخل الدولى بالسيطرة على مصر والتحكم فى شئونها ، وبالرغم من أن ديون الرعايا الألمان وبنك أوبنهيىم لم تكن فى حجم بقية الديون الأجنبية فإنها مع هذا أخذت طابعا واضحا فى مجال تسوية الديون والمفاوضات المختلفة التى لازمت ذلك .

وعن تقييم مجال إنفاق استثمارات بنك أوبنهيىم فى مجال الإنفاق الحكومى فى مصر، فإننا نجد أنه إذا كان قد أنفق بعض منها على تنفيذ عدد من مشروعات إسماعيل فى البناء والتعمير إلا أننا نجد أن بعضها قد ضاع هباءً فى كثير من إنفاقات البذخ والترف التى شهدتها مصر فى عصر إسماعيل .

ب- البنك الألماني الشرقى

بعد أن انتهت فترة الإقراض الحكومى ، وصفى بنك أوبنهايم أعماله ، أخذت الاستثمارات الألمانية طريقها إلى الظهور فى مجالات بنكية أسست فى مصر كفروع لبنوك ألمانية كبرى داخل ألمانيا نفسها ، ومن هذه البنوك البنك الألماني الشرقى الذى أسس فى مدينة القاهرة سنة ١٩٠٩ وهو أول بنك تجارى يمارس نشاطه فى مصر (٤٢) .

والبنك الشرقى الألماني شركة مساهمة اشترك فى تأسيسها ثلاثة بنوك ألمانية رئيسية مراكزها برلين ، وهذه البنوك الثلاثة هى : البنك الأهلى الألماني ، ودرسونير بنك ، والشافهورز بنك (٤٣) ، وبلغ رأسمال البنك عند تأسيسه ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك، واتخذ البنك مقرا رئيسيا بشارع المناخ بمدينة القاهرة ثم ما لبث أن فتح لنفسه فروعا أخرى اثنان منهم فى القاهرة ، أحدهما فى الموسيقى والآخر بميدان الكانتو ، أما خارج القاهرة فقد افتتح لنفسه سبعة فروع فى الإسكندرية وطنطا والمنصورة وبورسعيد والسويس وبنى سويف والمنيا (٤٤) .

وأخذ البنك الشرقى الألماني يعمل فى مصر بفروعه المذكورة وفقا لنظم العمل فى البنوك الألمانية نفسها، فهو يتبع بفروعه نفس الأصول والنظم وطرق الاستثمار المتبعة فى البنوك الألمانية الأصلية التى يتبعها، ولا يوجد فروق بينه وبينهم فى ذلك اللهم استقلال محدود فى الإدارة والعمل الوظيفى (٤٥) .

أما عن ميادين نشاطه البنكية التجارية التى مارسها فى مصر فقد شملت مجالات متعددة وواسعة، ومن ذلك فتحه الحسابات الجارية لخدمة العملاء، وقبوله الأمانات لأجال بشروط محدودة وميسرة ، كما يعطى البنك جوابات اعتماد للسائحين والتجار على أماكن كثيرة فى أنحاء العالم ، وفى مجال التسليف فقد كان البنك يقوم بالتسليف على الأوراق المالية والسندات التجارية والبضائع وخصم الكمبيالات ، كما مارس البنك نشاطه التجارى فى مجال شراء وبيع الأوراق المالية فى مصر وجميع

بورصات العالم ، وخاصة فى برلين وباريس ولوندره ونيويورك وبروكسل ، وفى قسم خاص بالخزائن فإن البنك أجاز للجمهور تأجير هذه الخزائن فى مقابل أن يحفظ لهم الأشياء ذات القيمة والأوراق المالية وغيرها ، ومن نشاط البنك أيضاً قبض الكوبونات والأوراق المستهلكة وحصص الأرباح ، وفتح اعتمادات ، وقبول أمانات فى صندوق التوفير الذى أنشأه البنك لذلك (٤٦) .

وقد مكن البنك من هذا النشاط الواسع والمتعدد المجالات ، طرق العمل التجارى المتطور والسريع ، واعتمد البنك الألمانى الشرقى فى ذلك على نظام الاستخبار الدقيق الذى يشمل جميع العملاء الذى يزعم البنك تعامله معهم بسرعة ودقة ، وتسجل هذه المعلومات عن عدد كبير من العملاء ولبىوت مصرفية تجارية على فيش مختلفة وذلك لمعرفة مقدرة كل عميل وحدود التعامل معه ، وتوجد هذه الفيش فى البنك وفروعه بمصر مثلما توجد فى مراكزه الرئيسية ببرلين ، ولطلعت حرب باشا تجربة فى ذلك تحكى دقة هذه البنوك فى نظم العمل والاستخبار ، وفى ذلك يقول : « إن ننسى لا ننسى فرصة تهيأت لنا أثناء زيارة درسدر بنك فى ألمانيا سنة ١٩١١ ، فرأينا فى قسم استعلامات هذا البنك جميع البيوت المصرية التى عينا أسمائها مرصودة فوق فيش من صغيرها إلى كبيرها ، وبفضل هذه الدقة تستطيع البنوك التابعة فى مصر لبنوك ألمانية أن تعرف فى كل وقت مقدرة كل عميل ، وأن تقدر حد الخطر الذى ينشأ من معاملته والحد الجائز أن تجرى فيه هذه المعاملة » (٤٧) .

وعمل البنك الألمانى فى مصر شأنه فى ذلك شأن المصارف الألمانية الأخرى خارج ألمانيا على أن تشرك رؤوس الأموال الأجنبية فى الأعمال الأهلية الألمانية اشتراكاً غير محسوس ، وهى توجه رؤوس الأموال فيها الوجهة التى يريدوها نظراً لسيطرة العنصر الألمانى على الوظائف العليا فى البنك بما فيه سيطرتهم على مجلس الإدارة (٤٨) ، واستمر البنك الألمانى الشرقى يواصل عمله فى مصر بهذا النشاط الكبير والأداء المحكم والمنظم ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ ، وبعد الحرب وضع تحت الحراسة الإنجليزية (٤٩) ، وعينت السلطة العسكرية البريطانية

مراقباً من قبلها لإدارة أعمال البنك ، وكانت مهمة هذا المراقب تنحصر في الاحتفاظ بأموال البنك، إلا أن البنك أخذ يمارس بعض من نشاطه رغم الحذر الإنجليزي والحراسة المفروضة عليه، فقد كتب نفر ممن شايعوا سياسة إنجلترا في مصر بجريدة الأخبار سنة ١٩١٥ يشير إلى أن البنك ما زال يزاوّل نشاطه في هذا العام وأن للبنك في ذلك مقاصد سياسية تحت ستار الأعمال المالية ، وعن ذلك كتبت جريدة الأخبار « بالرغم من وضع البنك الألماني الشرقي تحت الحراسة العامة البريطانية وتعين مراقب إنجليزي عليه إلا أن الأمر الذي أهمله هذا المراقب الإنجليزي أنه ترك البنك يواصل نشاطه وفي ذلك خطراً كبيراً لأن هذا البنك يرمى إلى مقاصد سياسية تحت ستار الأعمال المالية ، وطالما اعتبره الوطنيون مقياساً لنفوذ ألمانيا في الشرق ومع ذلك فالبنك يواصل أعماله ، فيقرض الأموال ويسلم الأمانات مع أن سائر البنوك في القطر المصري لا تقدم على مثل ذلك إلا بكل حذر » (٥٠) .

وبالرغم مما ذكر عن مزاوله البنك لبعض من نشاطه في بداية الحرب إلا أنه من الثابت أن البنك قد توقف بعد ذلك ولم يعد إلى مزاوله أعماله بصورة طبيعية في مصر إلا اعتباراً من سنة ١٩٢٦ (٥١) .

جـ - بنك الأناضول (ألماني - يوناني)

وجدت بنوك ألمانية أخرى مارست أعمالها في مصر ، ولكنها لم تكن بأهمية البنك الألماني الشرقي ، ومن هذه البنوك بنك الأناضول ، وقد تأسس في سنة ١٩٠٥ برأسمال قدره عشرة ملايين جنيه (٥٢) ، وهذا البنك ليس بنك ألماني خالص بل شارك فيه بعض من اليونانيين (٥٣) ، واتخذ هذا البنك مقراً له بمدينة الإسكندرية ، حيث زاول عمله ومارس نشاطه ، ومركز البنك الرئيسي في أثينا، وله فروع أخرى بخلاف فرع الإسكندرية في الاستانة وسالونيك وأزمير وهمبورج (٥٤) ، وفي الحرب العالمية الأولى صفى البنك أعماله ولم يعد لمزاولة نشاطه .

د - البنك العقارى الالمانى

وبخلاف البنك الالمانى الشرقى وبنك الأناضول الالمانيين ، أسس بنك عقارى ألمانى فى سنة ١٩١١ ، ولم يكن لهذا البنك نشاط كبير إلى جانب البنوك الأجنبية العقارية الأخرى وخاصة الفرنسية والإنجليزية ، التى مارست نشاطاً كبيراً فى مجال الإقراض العقارى بمبالغ كبيرة (٥٥) ، ولم تتعد قروض هذا البنك عن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى بينما بقية البنوك الأجنبية العقارية وصلت قروضها إلى ٤٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، وفى الحرب الأولى أوقف البنك نشاطه وصفت أعماله (٥٦) .

ومن هذا يتضح ضالة عدد البنوك الألمانية وبالتالي الأموال التى استثمرت فيها وذلك لو قارناها بعدد البنوك الأجنبية الأخرى ، فإذا كان عدد البنوك الألمانية أربعة بنوك منهم بنكين تجاريين وبنك واحد عقارى بالإضافة إلى أحد البنوك الخاصة فإن عدد البنوك الأجنبية الأخرى قد وصل إلى ٦٠ بنكاً ، تعرضت جميعها لظروف مالية صعبة ، ومن ثم صفى أغلبها حتى وصل عددها إلى ٢٦ بنكاً فقط ظلت تعمل منذ تأسيسها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى (٥٧) .

فالنسبة إذن بين عدد البنوك الألمانية والأجنبية الأخرى كبيرة جداً والفرق بينهما شاسع ، وبالتالي فإن نسب رأس المال تقدر على هذا الأساس مع فوارق بسيطة ، خاصة أننا كما ذكرنا أن رؤوس أموال البنوك الألمانية قليلة ومحدودة هذا مع استثناء النشاط المالى الكبير الذى مارسه بنك أوبنهايم الالمانى اليهودى كبنك خاص فى مجال الإقراض الحكومى .

ثانياً - الاستثمارات الألمانية فى مجال السكك الحديدية والنقل البحرى

أ - سكة حديد قنا - أسوان

تأتى بداية مشاركة الاستثمارات الألمانية فى مجال مد خطوط السكك الحديدية بمشاركتها فى مد خطوط السكة الحديد من قنا وحتى أسوان.

ويرجع ذلك إلى أبريل سنة ١٨٩٥ ، عندما بدأت الاتصالات بين الحكومة المصرية وجماعة من المستثمرين الألمان وأجانب آخرين من أجل تنفيذ هذا المشروع (٥٨)

وفى ١٢ يونية سنة ١٨٩٥ تم تحرير العقد بينهما وصدر دكريتو بذلك فى ١٨٩٥/٧/٦ ، وقد جاء فيه : « بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائى المحرر بصفة عرفية بالقاهرة فى ١٨٩٥/٦/١٢ بين كل من الخواجات سوارس إخوان وشركاهم البنكيرية فى القاهرة و ج . ل . منشه وشركاه البنكيرية فى الإسكندرية و ج . م قطاوى وشركاه البنكيرية فى القاهرة وروبرت وارشاوير البنكيرية فى برلين والشركة البرلينية التجارية التى مقرها فى برلين وفردريك ليتز المهندس المقيم فى سنتين ودولهام بيليروس التاجر المقيم بالقاهرة لأجل تأسيس شركة تحت عنوان سكة حديد قنا - أسوان » (٥٩) .

وعن نصيب الجانب الألمانى فى المساهمة لتأسيس هذه الشركة فقد كانت أكثر بكثير من شركائهم الأجانب ، فرأس المال أغلبه ألمانى (٦٠) .

وبعد الحصول على عقد الامتياز ، أخذت الشركة الألمانية المذكورة فى العمل والتنفيذ ، فبدأت فى سنة ١٨٩٠ وانتهت بمد الخط حتى أسوان سنة ١٨٩٨ . وفى هذا العام رأت الحكومة أن تسيطر على هذا الخط ، وتم لها ذلك فعلاً . بموجب اتفاق بينها وبين الشركة الألمانية وذلك على أساس أن تدفع الحكومة للشركة أقساطاً سنوية من الأموال تنتهى بنهاية مدة الامتياز ، وهذه الأقساط السنوية تدفع على أساس مبلغ سنوى قدره ٢٢.٠١٠ من الجنيهات المصرية ، ويستمر دفع هذا القسط السنوى حتى نهاية سنة ١٩٢٠ ، وبعد ذلك يتبقى مبلغ قدره ٢٤.٧٥٠ جنيهاً مصرياً ويجرى دفع هذا المبلغ أيضاً بعد توزيعه على أقساط سنوية تنتهى بنهاية مدة الامتياز التى كانت مقررة للشركة فى عقد التأسيس (٦٢) .

وبعد أن أتمت الحكومة المصرية هذا الاتفاق وقامت بتشغيل الخط فى سنة ١٨٩٨ وجدت أن إيراداته لم تكن تكفى تسديد القسط السنوى المقرر دفعه للشركة الألمانية

التي قامت بتأسيسه ، وعن هذه الإيرادات فى سنتى ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ كتب اللورد كرومر يقول : « بعد تشغيل الخط الحديدى بين قنا وأسوان فى سنة ١٨٩٨ بلغ إيراده الصافى ٤٦٠٠ جنيه مصرى وذلك فى مقابل نقل ٦٩,٠٠٠ راكب و ٤٣,٠٠٠ طن من البضائع المختلفة وفى سنة ١٨٩٩ زاد الإيراد إلى ١٤,٠٠٠ جنيه مصرى وذلك فى مقابل نقل ٢٥٨,٠٠٠ راكب و ٦٤,٥٠٠ طن من البضائع » (٦٣) .

وفى سنة ١٩٠٠ لم يطرأ أى تحسن على وارد هذا الخط ، وكل ما يؤخذ من موارده ينفق على تشغيله ، أما القسط السنوى الذى يدفع للشركة الألمانية والبالغ قدره ٢٣,٠١٠ من الجنيهات المصرية - كما ذكرنا - فإن الحكومة عملت على تسديده من مصادر أخرى .

وفى هذا العام ذكر كرومر أيضاً فى تقريره أحوال هذا الخط ، وقد جاء فى ذلك : « أن المسافة الممتدة بين قنا والأقصر فى خط حديد قنا - أسوان فى حالة سيئة وذلك بسبب عدم الاهتمام بصيانتته والإشراف عليه ، وأصبح كل دخل الخط لا يكفى تشغيله ، ولم تجد الشركة التى أنشأته من مصادرة ما يكفى لسداد أقساط نفقاتها على تأسيسه ، ومن ثم دفعت لها الحكومة من مصادر أخرى ، ومن المأمول بعد إصلاح هذا الخط أن تصبح نفقاته ٦٠٪ من موارده ، ولا ينتظر من هذه الموارد أكثر من هذه النسبة وذلك لفقر البلاد التى يعتمد عليها ولجاورة الخط الحديدى لخط الملاحة النهري فى نهر النيل » (٦٤) .

وظلت موارد هذا الخط الحديدى لا تفى بالقسط المطلوب للشركة الألمانية التى أنشأته ، واستمرت على ذلك حتى سنة ١٩٠٣ وبعد هذا التاريخ زادت الإيرادات وأصبحت تغطى قسط الشركة الألمانية بل ويزيد عن ذلك بما مقداره ٦٠٠٠ جنيه مصرى (٦٥) .

ومن هذا يتضح أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية قد قامت بشراء خط سكة حديد قنا - أسوان من المستثمرين الألمان وشركائهم الأجانب . إلا أن هذا الشراء كان

صفقة كبيرة للألمان ، فقد أخذوا مقابل ذلك أقساطاً سنوية كبيرة تسمح لهم بنسبة ربح عالية وذلك دون أن يتكبدوا مشقة أعمال التشغيل والصيانة ، وهذا فى حد ذاته راحة من عناء كبير وغنم سهل مريح . وما يذكر للجانب الألمانى هنا ، أنهم حقيقة حققوا أرباحاً هائلة ، ولكن الأمر الذى لا يجب إغفاله أنهم شاركوا بخبرتهم الكبيرة فى تأسيس هذا الخط الهام لإكمال ربط جنوب مصر بشماله.

ب- شركة سكة حديد الدلتا المصرية

شاركت رؤوس الأموال الألمانية فى تأسيس شركة سكة حديد الدلتا المصرية ليمتد ، هذا بالرغم من أن هذه الشركة مسجلة فى لندن كشركة إنجليزية ، وترجع بداية مشاركة الأموال الألمانية فى هذا المشروع إلى سنة ١٨٩٧ ، وذلك عندما تأسست شركة تعرف باسم شركة السكك الحديدية الاقتصادية المصرية برأسمال معظمه ألمانى ، وقد منحت الحكومة المصرية هذه الشركة الأخيرة امتياز مد وتشغيل خطوط حديدية ضيقة فى منطقة دلتا مصر وذلك لتوظيف رؤوس أموالها الألمانية والمساهمة فى ربط مدن وقرى الدلتا لتعميرها وتطويرها ، ومع بداية اتجاه هذه الشركة للعمل والتنفيذ انجذبت لشركة إنجليزية أخرى فاتحدا معاً وكونا شركة واحدة تعرف باسم شركة سكة حديد الدلتا المصرية ، وسجلت هذه الشركة أوراقها فى لندن وعملت فى مصر كشركة إنجليزية منذ سنة ١٨٩٧ (٦٦) ، واستطاعت الشركة أن تمد خطوطها بين عدد من مديريات الدلتا شملت مديريات الشرقية والغربية والبحيرة ، فأنشأت فى مدنها وقراها المحطات والمخازن وربطت بينها فى مواعيد منتظمة يومية وبلغ عدد هذه المحطات حوالى ٢١٠ محطة تمثل ٢١٠ قرية ومدينة ، وجميع هذه المحطات والخطوط أنشئت بين سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩١٩ (٦٧).

وعن إدارة هذه الشركة فقد كانت مشاركة بين الجانب الألمانى والإنجليزى ، وفى سنة ١٩٠٤ عمل أحد الألمان فى منصب نائب المدير العام ورئيس الحسابات ، هذا بالإضافة إلى وجود عدد آخر من الألمان فى العمل والإدارة (٦٨) .

جـ - مشاركة الألمان فى تأسيس بعض الشركات البحرية

وتأتى أول مشاركة للمستثمرين الألمان فى هذا المجال ، عندما اشتركت أسرة أوبنهايم الألمانية اليهودية مع أجانب آخرين فى تأسيس شركة بحرية تعرف باسم شركة القومبانيه المصرية فى سياحة السفن التجارية فى البحر الأحمر والأبيض ، وكان ذلك فى سنة ١٨٦٧ ، وحصلت هذه الشركة البحرية على امتياز نقل بضائع الحكومة والحجاج ، ولم تستمر أعمال هذه الشركة بصورة منتظمة فما لبثت أن وقعت فى صعوبات مالية جعلتها فى حالة عجز كبير، وعندما تعرضت الشركة لهذه الظروف تدخلت الحكومة وقبلت شراء موجوداتها البحرية مقابل تعهد بتسديد الديون ورأس المال المدفوع وفوائده بسعر ٧٪ على أن يتم السداد فى سبع سنوات (٦٩) .

وبخلاف هذه الشركة التى ما لبثت أن تعرقلت وصفت ، نجد أن بعض الألمان قد ساهموا فى حركة النقل البحرى المار بقناة السويس ، وذلك بأن فتحت بعض الشركات البحرية الألمانية توكيلات ومكاتب لشركاتها بميناء السويس ، وعينت نفر من الألمان لإدارة هذه المكاتب والتوكيلات فى خدمة أعمال النقل والملاحة والبحرية (٧٠) .

وبخلاف هذه التوكيلات البحرية الألمانية ، وإلى جانب الشركة الأولى التى صفيت أعمالها فإننا لا نجد للألمان من أثر آخر لنشاطهم البحرى فى مصر ، هذا فى نفس الوقت الذى انتشرت فيه شركات ملاحة بحرية أجنبية برؤوس أموال ضخمة ونشاط كبير، ونفس الشئ أيضاً يقال عن دورهم فى تأسيس خطوط السكك الحديدية فلم تتعد مشاركتهم سوى المساهمة فى تأسيس شركتين اثنتين فقط .

هذا فى نفس الوقت الذى ساهمت فيه رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى كالفرنسية والإنجليزية والبلجيكية ، بمبالغ كبيرة فى تأسيس بقية شبكة المواصلات الحديدية التى غطت عموم مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر (٧١) .

ثالثاً - الاستثمارات الألمانية في مجال الصناعة والتجارة

منذ أن تطورت ألمانيا في القرن التاسع عشر من دولة زراعية إلى دولة صناعية، أصبحت التجارة الخارجية دعامة أساسية من دعائم اقتصادها (٧٢) ، واتجهت بنظرها إلى الخارج فوجدت أن المهاجرين من أبنائها هم أعظم عدة لها في تعزيز هذه الصناعات والترويج لها (٧٣) .

وفي مصر انتشر أفراد الجالية الألمانية ، برغم قلة أعدادهم ومارسوا نشاطهم في مختلف مجالات العمل الحر من نجارة وصناعة ومختلف فروع الخدمات ، وكانت نسبة العاملين منهم في الصناعة وأنواع التجارة المختلفة ٤٤.٩٪ من مجموع أفراد الجالية الألمانية بالإضافة إلى ٩.٧٪ منهم في الصنائع العليا و ١٦.٣٪ في أعمال الخدمات و ٥٪ في أعمال يدوية مختلفة ، وجميع هذه النسب من مجموع أفراد الجالية الألمانية وفقا لبيانات إحصاء سنة ١٨٩٧ ، أما النسبة الباقية منهم فقد عملت في مجالات اقتصادية مختلفة ، وقلة قليلة مارست نشاطاً دينياً تعليمياً (٧٤) ، والأمر الثابت أنهم لم يوظفوا في مجالات العمل الحكومي بأعداد تذكر ، فقد بلغ عدد العاملين منهم في الحكومة المصرية ٢٥ ألمانيا فقط (٧٥) في آخر سنة ١٨٨٢ .

وإذا قارنا بين الجالية الألمانية والجاليات الأجنبية الأخرى من حيث ممارستها للنشاط الاقتصادي من صناعة وتجارة ومختلف أعمال الحرف والأشغال لوجدنا أن نسبتها ضئيلة جداً ، ففي سنة ١٨٩٧ لم تكن نسبة الرعايا الألمان العاملين في مجال الصنائع العليا تزيد عن ٣.٢٦٪ من مجموع الأجانب ، وعن بقية الأنشطة فقد كانت ٣.٤٪ في الملاحة والنقل البحري، و ١.٦٪ في التجارة ، ١.١٪ في مجال تشكيل الحديد والمعادن المختلفة ، ٠.٥٦٪ في الاتجار بمواد المأكولات والأطعمة، ١٪ من باقي الصنائع والحرف والأشغال ، وجميع هذه النسب للرعايا الألمان بالقياس لمجموع تعداد الأجانب الذين مارسوا أنشطة مناظرة لتلك الأنشطة المذكورة التي زاولها الرعايا الألمان في مصر (٧٦) .

وسبب هذه النسب المنخفضة هو قلة عددهم بالقياس لضخامة عدد الأجانب بصفة عامة . فهي إذن تتوارى مع هذا الاعسار . فنفس الإحصائيات سنة ١٨٩١ أوردت

أن نسبة عددهم بلغت ١٤, ١٪ من جملة عدد الأجانب في عموم مصر، وعن أنواع هذه الأنشطة التجارية والصناعية التي مارسها الألمان داخل البلاد فإنها كانت متنوعة ومختلفة ومن أهمها تجارة توريد وتركيب مهمات السكك الحديدية، وكانت تلك التجارة تنفرد بها ألمانيا ورعاياها في مصر عن دول أوروبية كثيرة، وقد لعب وكلاء الشركات الألمانية دوراً كبيراً في هذا المجال حيث قاموا بعرض بضائعهم بأسعار أقل وأداء أسرع، ومن ذلك ما حدث في سنة ١٩٠٤ عندما قام وكلاء الشركات الألمانية بتوريد قاطرات وعجلات ودناكل وطبانات، وبلغت قيمة هذه المبيعات ٢٩.٧١١ جنيهاً مصرياً. وأصبحت ألمانيا في العام المذكور تحل الرتيب الثالث بعد إنجلترا في تسويق مهمات السكك الحديدية (٧٧). وفي سنة ١٩١٢ حج الوكلاء الألمان بمصر توريد مهمات السكك الحديدية وتفوقت ألمانيا على إنجلترا. ويرجع هذا إلى أن الوكلاء الألمان قد عرضوا هذه المهمات بأسعار أقل عن تلك التي عرضتها بريطانيا وغيرها من الدول، ومن ثم فقد زاد نصيب ألمانيا من ٢١,٩٧٣ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩١١ إلى ٦٠,٣٢٧ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩١٢، هذا في نفس الوقت الذي نقصت فيه واردات إنجلترا من ٦٥,٩٧٩ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩١١ إلى ٣٥,٣٧٧ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩١٢ (٧٨).

وإذا كانت تلك هي أهم أنواع التجارة التي مارسها وكلاء الشركات الألمانية في مصر لتوريد مهمات وتركيب لوازم خطوط السكك الحديدية، فإنه كانت هناك تجارات ألمانية أخرى مارست نشاطها داخل البلاد مثل تجارة ورق السجائر والكرتون والأثاث الصينية والجوخ والقطيفة والمنسوجات والحديد والمصابيح والمطاط، وكذلك مارس الرعايا الألمان نشاطهم التجاري في بيع الطرابيش والأدوات المنزلية والأعطار والشيلا وأنواع الصابون التي كانت تباع بأثمان زهيدة (٧٩)، وفي مجال الصناعات الكيماوية والدوائية فقد وجد الصيادلة الألمان الذين عمل بعضهم في دوائر حكومية وعمل البعض الآخر في أعمال غير حكومية بفتح الصيدليات التي انتشرت في مدينة القاهرة (٨٠).

وغير ذلك كانت هناك تجارة الأقطان ، فقد عمل بعض من الرعايا الألمان في فتح شركات تخصصت في شراء الأقطان وإعدادها للتصدير ، ومن ذلك شركة فريتس اندرس وشركاه، وهذه الأقطان التي كانت تقوم بتصديرها البيوت الألمانية لا تلبث أن تعود إلى مصر من ألمانيا بعد أن تصنع هناك، وقد بلغت قيمة ما صدر من ألمانيا والنمسا إلى مصر في سنة ١٩١٣ ما قيمته ٣,٥ مليون فرنك^(٨١)، وذلك لتوزيعها على محلات الداخل ولتباع بالأسعار التي يحددونها ، وفي ذلك مكسب كبير لهؤلاء الألمان من بداية شرائهم للقطن في مصر وحتى إعادة توزيعه فيها بعد تصنيعه في ألمانيا .

ومن أنواع التجارة الألمانية أيضا والتي كانت ترد من ألمانيا وتوزع في مصر ، الفحم وأنابيب الحديد والنحاس والأوتومبيلات^(٨٢) ومنسوجات صوفية بالإضافة إلى الجلد المدبوغ والأحذية^(٨٣) .

ومن أهم الاستثمارات الألمانية بخلاف ما سبق أن ذكرناه ، تأسيس الألمان للفنادق التي انتشرت في أنحاء مصر ، ومن أكبر هذه الفنادق فندق السافوي، الذي أسس في سنة ١٨٨٨ وأدير إدارة ألمانية حازمة من قبل إدارته وعماله وذلك لاستضافة السائحين الألمان الذين يفدون إلى هذا الفندق وغيره من الفنادق الألمانية في مصر، وذلك في فصل الشتاء حيث يكثر مجيئهم مع ازدهار الموسم السياحي^(٨٤).

وأمام هذا النشاط المتنوع ، تنوعت حرف وأعمال ومهن الرعايا الألمان ، فكان هناك التجار والبائعين والفنيين من الحفارين والمهندسين والكهربائيين وصناع الآلات الزراعية والكيميائية وغيرهم ، وفي كل هذه الأعمال نجحت الجالية الألمانية في مصر نجاحاً كبيراً وشهد لهم الجميع بالسبق والتفوق^(٨٥)، ومما لا شك فيه أن صفات الألماني قد ساعدت على ذلك ، وعن هذه الصفات المتفوقة يقول طلعت حرب في تقريره عن الصناعة والتجارة الألمانية : « لقد ساعدت صفات الألماني أكبر مساعدة على الوصول إلى هذه النتيجة ، فهو ذو إرادة قوية وعزيمة صادقة في العمل والإنتاج، وإنتاجه عظيم بنسبة عدد العاملين ، فضلا عن أن الألماني قد انطوت نفسه على احترام

الطبقات الاجتماعية التي تعلوه مهما كانت سبب علوها، كما انطوت على حب النظام الذي اعتاده بفضل تغلب النظام العسكري، من أجل هذا ترى الألمانى ينفذ الأوامر فى الأعمال كما ينفذها الجندى فى ميدان القتال « (٨٦).

وعن صفات الطاعة وحب النظام وولاء الرعايا الألمان لبلادهم ذكرت إحدى الدوريات المصرية عن الجالية الألمانية فى مصر قبل نشوب الحرب الأولى ما يلى: « أن نظام أعضاء الجالية الألمانية ، كالأليات ، وأفهموهم فى الوقت نفسه أنهم بمثابة نقط خارجية للإمبراطور فى أرض يحتلها غيرهم ، ولهم أهمية كبيرة لم تعلن على عددهم الضئيل، وقد حدث مرة أن اختلف تاجران شهيران وتنازعا جهاراً وبصفة جدية، فدعاهما قنصل ألمانيا الجنرال فى مصر أمام جميع الجالسين وأمرهما باسم الإمبراطور أن يتصافحا سواء رضيا أو كرها ، فأتعنا لأمره « (٨٧).

توقف نشاط الألمان فى مصر فى الحرب العالمية الأولى

هجر الألمان مصر مع نشوب الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ وذلك بعد أن رحلتهم السلطة العسكرية الإنجليزية باعتبارهم من رعايا دول الأعداء ، ولم يبق منهم إلا ١٥٧ ألمانيا فى سنة ١٩١٧ بسبب ظروف خاصة بهم .

وكان من الطبيعى بعد رحيل الألمان أن يتوقف نشاطهم الذى مارسوه ، فقد أصدر الجنرال مكسويل منشورا نص فيه على أنه لا يجوز لأحد من هؤلاء الرعايا الألمان الإتجار فى مصر إلا إذا كان معه إذن خاص بذلك .

وقد قسم هؤلاء التجار الذين حصلوا على الإذن الخاص إلى ثلاثة أقسام :

- ١- قسم بالمحال التجارية التى يجوز لها الاشتغال بدون قيد أو شرط .
- ٢- قسم بالمحال التجارية التى يجوز لها الاشتغال مع إنجلترا أو الدول الأخرى المتحالفة معها فقط .

- ٣- قسم لم يؤذن له بالاشتغال إلا لتسهيل التصفية (٨٨) .

والأكثر من ذلك أن المسألة لم تنته بترحيل الألمان وتوقف نشاطهم ، بل نجد أن بعض الدوريات المصرية والأجنبية أخذت تكتب بإيعاز من السلطة الإنجليزية وتحض المصريين على الألمان بأن تكتب عن كره العالم لهم ^(٨٩)، وفي مرة ثانية تكتب عن خطر الألمان على الأديان ^(٩٠)، وثالثه عن مطامع ألمانيا في الشرق ^(٩١)، وهكذا مقالات كثيرة وأقوال مختلفة ، وكل ذلك من أجل أن تعمل بريطانيا على زعزعة مركز ألمانيا في مصر وتبث في قلوب المصريين الخوف من رعاياهم حتى لا يعوبوا إلى التعامل معهم .

والمهم وسط هذا كله توقف نشاط الألمان ، وضرب إنجلترا لمصالح ألمانيا ورعاياها في مصر وذلك في إطار صراع دولي شهده العالم في الحرب العالمية الأولى .

الهوامش

- (١) محمد فؤاد شكرى (الدكتور) مصر والسودان . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٢ . ص ٥٣ .
 - (٢) أحمد أحمد الحته (الدكتور) الأجانب في مصر والسودان . الطبعة الثالثة ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٨٥ .
 - (٣) De Leon (Edwin) The Khedive's Egypt, London, 1877, P. 426.
 - (٤) نظارة المالية : تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٨٩٧ ، ج ١ ، ص ٢٣ .
 - (٥) الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى لسنة ١٩١٦ ، ص ١٧ .
 - (٦) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ ، ج ٢ ، ص ٥٧٦ / ٥٧٩ .
 - (٧) نبيل عبد الحميد (الدكتور) : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ / ١٩٢٢ ، ص ٢٢ / ٢٦ . «رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب . جامعة عين شمس» ، ١٩٧٦ .
 - (٨) نبيل عبد الحميد (الدكتور) : نفس المرجع ، ص ٢٦ / ٣٠ .
 - (٩) المرجع نفسه ، ص ٢٠ / ٩ .
 - (١٠) جميل خانكى الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ١ .
 - (١١) أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ، مطبعة النصر ، القاهرة ، د . ت ، ص ٨٢٢ .
 - (١٢) الوقائع المصرية : العدد «٥٠٢» ، فى ١٨ / ٤ / ١٨٧٢ .
- وعن الجاليات الأجنبية الأخرى التى تفوق الجالية الألمانية فى العدد فهى الجالية اليونانية فى الترتيب الأول يليها الإيطالية فالفرنسية والإنجليزية ثم النمساوية ، انظر نفس المصدر السابق
- (١٣) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٨٩٧ ، ج ١ ، ص ٢٤ .
 - (١٤) نفس التعداد ، ص ٦٤ .
 - (١٥) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٨٩٧ ، ج ١ ، ص ٢٤ .
 - (١٦) الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى لسنة ١٩١٦ ، ص ١٧ .
 - (١٧) تجارة أعداء المتحالفين فى مصر .
 - «جريدة وادى النيل ، العدد ١٧٥٧ فى ١٦ / ١ / ١٩١٦» .
 - (١٨) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ ، ج ٢ ، ص ٥٢٦ / ٥٢٧ .

- (١٩) جريدة السياسة : العدد «٧٧٧» فى ١٩٣٥/٤/٣٠ .
- (٢٠) جريدة وادى النيل : العدد «١٧٦٦» فى ١٩١٦/١/٢٦ .
- (٢١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ ، سنة ١٩٢١ ج٢ ، الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٢٩ .
- (٢٢) David's Lands: Bankers and pashas, London, 1958 , P. 339-340.
- (٢٣) Ibid, p. 111-112.
- (٢٤) إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونيو سنة ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٩ .
- (٢٥) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، ص ٢٣٢ ، ترجمة الدكتور عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- (٢٦) أمين مصطفى عبد اللا (الدكتور) : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٢٩١ .
- (٢٧) أمين مصطفى عبد اللا (الدكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٩٢/٢٩١ .
- (٢٨) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .
- (٢٩) A. E. Crouchley: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and pulic Debt, Government Press, 1930 , p. 18.
- (٣٠) إحصاء شركات المساهمة يونيو ، سنة ١٩٤٢ ، ص ١٠٧٠ .
- (٣١) جون مارلو ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٥/٢٤٤ .
- (٣٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، ج٢ ، الطبعة الثانية ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٤١ .
- (٣٣) وفى ذلك انظر :
- جون مارلو ، نفس المرجع ، ص ١٣٨/١٣٩ ، ٢٣٤ ، ٢٤٢ ،
- D. Lands. Op. Cit. p. 111 - 127.
- (٣٤) نبيل عبد الحميد (الدكتور) : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٥٢/١٩٢٢ ، ص ١٠٥ ، «رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، آداب عين شمس» ، ١٩٨٠ .
- (٣٥) أحمد أحمد الحته (الدكتور) : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، الطبعة الثالثة ، ص ٣٧٢ .

- (٣٦) على الجريتل (الدكتور) : تطور النظام المصرفي في مصر ، ص ٢١٥ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩-١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- (٣٧) إحصاء شركات المساهمة يونيو سنة ١٩٤٢ ، ص ١٠٨٠ .
- (٣٨) عن رد فعل الخديو إسماعيل على التدخل الأجنبي ، انظر تيودور رتشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ / ١٩١٠ الطبعة الثالثة ، ترجمة عبد الحميد العبادي ، ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ١٠٠ / ١٠١ .
- (٣٩) أحمد أحمد الحته (الدكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .
- (٤٠) تيودور رتشتين : المرجع السابق ، ص ١٠١ .
- (٤١) أحمد أحمد الحته (الدكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ / ٢٨٧ .
- (٤٢) على عبد الرسول (الدكتور) : البنوك التجارية في مصر ، ص ٣٠ . رسالة دكتوراة قدمت إلى كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، ونشرت في سنة ١٩٦١ .
- (٤٣) تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية . مقدم إلى لجنة الصناعة والتجارة في سنة ١٩١٦ والتقرير مقدم من حضرتي محمد طلعت حرب بك ويوسف أصلان قضاوى باشا . مجموعة خطب محمد طلعت حرب بك ، ص ٢٥ .
- (٤٤) البنك الشرقى الألماني : جريدة المؤيد ، العدد ٧١٧٢ في ٣ يناير سنة ١٩١٤ .
- (٤٥) تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية ، ص ٢٤ .
- (٤٦) البنك الشرقى الألماني : المؤيد في ٢ يناير سنة ١٩١٤ .
- (٤٧) تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية ، ص ٢٦ .
- (٤٨) المصدر نفسه .
- (٤٩) البنك الأهلى المصرى : ١٨٩٨ - ١٩٤٨ ، مطبعة البنك الأهلى ، د . ت ، ص ٦٦ .
- (٥٠) جريدة الأخبار في ٢٤ / ٤ / ١٩١٥ .
- (٥١) البنك الأهلى المصرى : ١٨٩٨ - ١٩٤٨ ، ص ٦٦ .
- (٥٢) تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية ، ص ٢٤ .
- (٥٣) على الجريتل (الدكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .
- (٥٤) تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية ، ص ٢٤ .
- (٥٥) Crouchley. Op. Cit. p. 107.

- (٥٦) على الجريتلى (الدكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ / ٢٣٥ .
- (٥٧) نبيل عبد الحميد (الدكتور) : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، ص ٢٥٧ / ٢٨٧ .
- (٥٨) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٢) ملف ١٢ - ٢/١ . دار الوثائق القومية .
«سكة حديد قنا - أسوان» .
- (٥٩) فيليب جلاد : القاموس العام للإدارة والقضاء من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٩٠٠ المجلد الثانى، الإسكندرية ، ١٨٩٩ ، ص ٤٣٢ .
- (٦٠) Crouchley. Op. Cit. p. 25.
- (٦١) راشد البراوى (الدكتور) ومحمد حمزه عيش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، الطبعة الرابعة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ١٧٦/١٧٨ .
- (٦٢) راجع Crouchley. Op. Cit. p 25.
- ، فيليب جلاد . مصدر سابق ، ص ٤٣٢ .
- (٦٣) Cromer. Reports on the finances administration and condition of Egypt and the Sudan in 1899. P. 9.
- (٦٤) Cromer. Op. Cit. P. 9-10 .
- (٦٥) Cromer. Reports on the finances administration and condition of Egypt and the Sudan in 1899. p. 37.
- (٦٦) راجع Crouchley . Op. Cit. p 25.
- ، خليل حسر خليل (الدكتور) دور رؤوس الاموال الاجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة . مع دراسة خاصة بمصر ، مطابع أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٣٧٩ ، إحصاء شركات المساهم يونيو سنة ١٩٤٢ ، ص ٢١٧ / ٢١٨
- (٦٧) Annuaire Statistique de L'Egypte 1923 - 1924. P. 281-283.
- (٦٨) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢١ ، ملف ١٨٢ - ٢ / ٥٩٨ ج ١ ، دار الوثائق القومية .
- (٦٩) على الجريتلى (الدكتور) : المرجع السابق ، ص ٢١٤ .
- (٧٠) مجموعة وثائق ديوان الخديوى ، سبادية، محفظة غير مرقمة لسنة ١٩٠١ . دار الوثائق القومية .
- (٧١) Crouchley. Op. Cit p 112-113.

- (٧٢) ألمانيا اليوم ، مجلة شهرية ، العدد الثالث سنة ١٩٥٥ .
- (٧٣) تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية ، ص ٢٦ .
- (٧٤) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٨٩٧ ج ١ ، ص ٢٣ .
- (٧٥) تقرير اللورد بوفرين إلى جرانفيل «الأهرام في ١٦/٤/١٨٨٣ ، العدد ١٦١٨» .
- (٧٦) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٨٩٧ ، ج ١ ، ص ٢٣ .
- (٧٧) Cromer. Reports on the finances and administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1904. P. 36-37.
- (٧٨) Kitchener. Reports on the finances and administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1912. P. 55.
- (٧٩) وادى النيل ، العدد ١٧٤٧ في ١٩١٦/١/٦ .
- (٨٠) مجموعة وثائق ديوان الخديوى ، قلم العرض حالات ، سيادية «محفوظة غير مرقمة» دار الوثائق القومية .
- (٨١) التجارة الألمانية في مصر (وادى النيل في ١٩١٦/١/٦ العدد ١٧٤٧) .
- (٨٢) Kitchener. Reports on the finances and administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1912 P. 54-56.
- (٨٣) التجارة الألمانية في مصر (وادى النيل في ١٩١٦/١/٦ العدد ١٧٤٧) .
- (٨٤) الألمان في مصر - سياسة التداخل . «وادى النيل في ١٩١٦/١/٢١ العدد ١٧٦٢» .
- (٨٥) تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية ، ص ١٦ .
- (٨٦) المصدر نفسه .
- (٨٧) الألمان في مصر ، «وادى النيل في ١٩١٦/١/٢١» .
- (٨٨) تجارة أعداء المتحالفين ، «وادى النيل في ١٩١٦/١/١٦ العدد ١٧٥٧» .
- (٨٩) الألمان في العالم ، لماذا هم مبغضون . «الأخبار في ١٩١٥/٥/١٩» .
- (٩٠) خطر الألمان على الأتبان ، «الأخبار في ١٩١٥/٥/٢٣» .
- (٩١) الأخبار في ١٩١٥/٥/٢٧ .

تطور الحياة الفنية فى الإسكندرية
١٨٨٢ - ١٩١٤

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات، جامعة عين شمس

الحياة الفنية قبل عهد الاحتلال

لم تكن مصر تعرف من ألوان الفنون المسرحية والموسيقية والتشكيلية غير أطياف باهتة من «خيال الظل» ومسرحياته التي وردت إليها منذ القرن الحادى عشر الميلادى (١) ، بالإضافة الى حلقات الطرب القديم وحكايات المداحين والرواة وبعض الأعمال المرتجلة ذات الشكل المسرحى المفكك (٢).

حقيقة أن الفن المسرحى كان من الفنون القديمة فى أوروبا من عصر الرومان، وحقيقة أن العرب قد نقلوا فى صدر الدولة العباسية جميع علوم اليونان، إلا أنهم أهملوا نقل التمثيل المسرحى كما رأوه فى اليونان، وبالرغم من أن منازل السراة وبعض أفراد الطبقة المتوسطة كانت مليئة بالجوارى من مختلف الأنحاء، إلا أن ظهور المرأة المسلمة على مسرح تمثل أمام الجماهير كان أمر لا يقبله عقل مسلم فى ذلك الوقت، ولذا لم يزدهر التمثيل وأصبح لا يتعدى كونه نوعاً من أنواع الشعائر الدينية كتمثيل مقتل الحسين بن على من الشيعة، أو بعض ما يأتى أصحاب الطرق الصوفية من إشارات وحركات تمثيلية (٣) ، أما التمثيل الحديث كما هو معروف فى أوروبا فقد جاء إلى مصر من المسرح الفرنسى الذى أوجده نابليون بونابرت هو ورجال حملته العلمية؛ وكان يقصد به أن يخدم الأهداف الترفيهية الثقافية لجنود الحملة من ناحية ، ومحاولة التغيير عادات المصريين بأثره عواطفهم من ناحية أخرى (٤).

ولعل أول منتدى ثقافى حديث ظهر فى مصر ووضع المصريين وجها لوجه أمام الفكر الأوروبى الحديث، هو ذلك الذى أنشأته الحملة الفرنسية ليلتقى فيه من يستطيع ويرغب المشاركة فى مناهج الطبقة الاجتماعية التى سترتاده، وكان يفتح أبوابه كل يوم من الساعة الرابعة حتى العاشرة مساءً، وكان يقدم عروضاً مسرحية بالإضافة الى أنه كان البذرة الأولى لقيام دار الكتب القومية فى مصر، حيث كان يعرض بعض الكتب على رواده من الجمهور (٥) ، ولكن كل ذلك ذهب بذهابهم (٦).

ولكن ليس معنى اختفاء هذا المنتدى وغيره من الأماكن الرسمية للحملة الفرنسية

أن المسارح الأوروبية قد تلاشت من مصر، فالواقع أنه بدأ يظهر مع بداية عصر محمد على مسرح أوروبى يقدم عروضاً إيطالية وفرنسية، ولكن إقبال المصريين عليه كان ضعيفاً، بل يكاد يكون منعدماً، ولعل لغة العرض المسرحى، أو لعل عدم تحمسهم لكل ما يأتى به الأجانب ويؤثر على النواحي الثقافية أو العقائدية، أو لعل تمسكهم بألوان الفنون التقليدية والتمثيلية والعروض الساخرة التى ألفوها فى مسرحيات خيال الظل وبعض عروض السامر ونماذج الطرب العربى الممتزج بالموسيقى والألحان الإنكشارية والتركية من غير إتقان ، لعل كل ذلك أو بعضه كان الحائل الذى حال دونهم وارتداد هذه المسارح الأوروبية.

إلا أن ذلك لم يقلل من شغفهم وحب الاستطلاع لديهم لمعرفة حقيقة ما يدور فى تلك الدور المسرحية وفهم ما يعرض فيها والسخرية منها عندما يعجزون عن فهمها.

ومن الطريف أن هذا الشغف أخذ يزداد على مر السنوات حتى بلغ حداً أن أحد مديري المسارح الأوروبية من الأجانب فى مدينة الإسكندرية فى عام ١٨٦٤ كان يضطر إلى إغلاق مسرحه بالمسامير، حماية له وللمتفرجين من الأجانب أو القلة القليلة من أفراد الطبقة العليا من المجتمع المصرى المتشبهين بالأجانب من تجمهر والغوغاء واندفاعهم للمشاركة فيما يرونه من الداخل من مناظر وما يسمعون من ألحان (٧).

وبالرغم من طرافة هذا الموضوع إلا أنه لم يكن بالأمر الغريب وقتئذ، فكما كان للأوروبيين مسارحهم، وللذوات وبعض المتشبهين بهم من البورجوازية الناشئة مسارحهم، كان لرجل الشارع مقهاه، الذى كان فى الواقع مسرحه التمثيلى الغنائى الذى كانت تتجه إليه بعض الفرق المسرحية لتقديم عروضها، لذا قل اهتمام الطبقات الدنيا بالذهاب إلى صالات المسرح الرئيسية مكتفين بسامر القهوة وعروضها المسرحية العابرة خاصة وأن امكانياتهم المادية ومركزهم الاجتماعى كادا لا يمكنهم من ارتياد هذه المسارح، ولكن حب الاستطلاع والرغبة فى المشاكسة لم يمنعها من تجمهر بعضهم خارج أو داخل هذه المسارح لمعرفة ما يدور داخلها دون مقابل، خاصة وأنه فى بداية عصر إسماعيل كان الشعب ميالاً للطرب والمرح.

وكان إسماعيل باشا نفسه محبا للتمتع بالملاهى والموسيقى والتمثيل، وبدأ بإنشاء مسرح «الكوميدى» بالأزبكية واحتفل بافتتاحه فى ٤ يناير ١٨٦٨^(٨).

ثم أنشأ دار الأوبرا وافتتحها فى ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩، ومثلت فيها أول أوبرا باسم «ريجوليتو»، وعهد إلى الموسيقى الإيطالى «فردى» بوضع أول أوبرا مصرية، كتب موضوعها العلامة الفرنسى مارييت باشا وأطلق عليهما اسم «عايدة» ومثلت فى القاهرة فى ٢٤ ديسمبر ١٨٧١، كما أنشأ فى الإسكندرية مسرح «الفيرى» ومسرح «زيزينيا»^(٩)، ودخلت بذلك مظاهر الحياة الفنية الأوروبية إلى مصر، وبدأت بعض الفئات من المصريين ترتاد المسارح والملاهى لمشاهدة الممثلين والممثلات الأجانب ولقضاء أوقات فراغهم فى تلك الأماكن الجديدة التى لم يألّفوها من قبل، وإن كانت الغالبية العظمى من المجتمع بقيت ترى وتسمع وتتحدث من بعيد دون مشاركة.

ومع زيادة الحديث عن عظمة مصر ورخائها بدأت الفرق التمثيلية والموسيقية المصرية تتكون، واندفعت فى نفس الوقت إلى البلاد أفواج من الجوقات (الفرق) المسرحية الشامية بحثا عن الرزق، وبدأت نهضة أدبية مسرحية كبيرة، فى الوقت الذى بدأت تدب فيه روح النهضة والتجديد فى الموسيقى والغناء المصرى على أيدي مطربين مصريين.

وفى هذا الجو الفنى الناهض، جرى ذلك الحدث الذى يعتبر نقطة تحول رئيسية فى المسرح المصرى، بل وفى الحياة الفنية المصرية عامة، بما تمثل فى إنشاء المسرح المصرى على يد «يعقوب بن روفائيل صنوع» (١٨٣٩ - ١٩١٢) والذى يعتبر بحق رائد المسرح المصرى دون منازع لعدة عوامل لعل أهمها احتكاكه بالحضارة الأوروبية بحكم معيشته ثلاث سنوات فى إيطاليا، وإتقانه ثمان لغات حية منها العربية، ودأبه على حضور جميع حفلات الفرق الأجنبية فى مصر^(١٠).

والواقع أن مشاهداته للتمثيلات الهزلية *Les Farces* والملاهى المضحكة (الكوميديا) *Les Comedies* والمسرحيات المأساوية

(التراجيديا)، والمسرحيات الغنائية القصيرة و(الأوبريتات) والمشاركة في تمثيلها أحيانا بلغاتها الأصلية كان حافزاً له على إنشاء فرقته العربية التي عرضت أول ما عرضت عام ١٨٧٠ مسرحية غنائية من فصل واحد باللغة العامية، أقحم فيها بعض الأغاني الشعبية، وعلم أدوارها لبعض تلاميذه وتزين أحدهم بزي امرأة وقام بدور العاشقة (١١).

وقد بلغت المسرحيات التي مثلتها فرقة صنوع ٢٢ مسرحية كان الجمهور يقوم خلالها بالنقد الفوري فيستهجن ما لا يتلاءم مع عاداته وتقاليده، ويستحسن ما يراه جديراً بالاستحسان، بل كان يتبادل مع الممثلين الفكاهات والأحاديث ويوجه إليهم الأسئلة (١٢)، ويتلقى منهم الإجابات وأدت اللغة العربية البسيطة التي أخذ بها صنوع في مسرحياته إلى تزايد حجم الجمهور الذي بدأ يستيع رؤية المسرح وتمثيلياته، وقد كانت بعض مسرحياته لا تخلو من نقد سياسى ساخر (١٣)، مما عرض صنوع لغضب الخديو إسماعيل، فأغلق مسرحه عام ١٨٧٢ لشعوره بخطورة مسرحياته على نظام حكمه.

واختفت فرقة صنوع المصرية لتظهر الفرق الشامية التي بدأت تقود العمل الفنى المسرحى فى مصر منذ عام ١٨٧٦، وذلك بحضور سليم نقاش ومعه أديب إسحق ويوسف الخياط إلى مصر فى ١٦ ديسمبر ١٨٧٦، وبدأ عملهم فى الإسكندرية على أساس أن مجتمعها سيكون أكثر تحراً من مجتمع القاهرة، وأن نظرة الناس إلى الممثل باعتباره مهرجا ستكون أقل فى الإسكندرية عنها فى القاهرة، وكان تياترو «زيزينيا» المكان المفضل لعروض هذه الفرقة التي بدأت فى ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ بمسرحية «هارون الرشيد»، وأبو الحسن المغفل» لمارون نقاش (١٤).

وقد بذلت هذه الفرقة أقصى ما يمكن بذله فى محاولة التقرب إلى الجمهور السكندرى بتقديم اللون المسرحى المصرى (١٥)، وقام أفرادها منذ وصولهم بتأليف المسرحيات وأقلمتها وتمصيرها على يد سليم نقاش قبل عرضها، وقام أديب إسحق

بترجمة الأعمال المسرحية الكبيرة لكبار الكتاب الفرنسيين، وكافح أفرادها كفاح الجبابة في سبيل البقاء، ولكن الصعوبات التي كان يواجهها المسرح بقيت كما هي.

حقيقة أن حدثها قد خفت، وأخذ جمهوره في التزايد، إلا أنه استمر يواجه الكثير من السخرية والاستخفاف بل والازدراء أحيانا، إذ كان من العسير على المجتمع المصري في ذلك الوقت أن يقبل البدع أو يهضم المبدعين أو يستسيغ الخروج على المؤلف من آداب الأوائل، أو يرتاح لمشهد رجل يقف على خشبة المسرح ليلعب دوراً أو يتقمص شخصية، فما بالك لو رأى امرأة تخرج على التقاليد وتشارك الرجل في تلك المهزلة، وفرقة سليم نقاش لم تضم امرأة واحدة فقط بل أربع ممثلات (١٦).

إذا لم تلق الفرقة القبول الذي يمكنها من الاستمرار، فتخلى سليم نقاش وأديب إسحق عن العمل المسرحي ليوسف خياط واشتغلا بالصحافة، وبدأت فرقة يوسف خياط عملها بعرض مسرحية «صنع الجميل» في سبتمبر ١٨٧٧ على مسرح «زيزينيا» (١٧)، ولكنه لم يستطع أن يستمر في عمله المسرحي بعد أن قدم لسوء طالعة أمام الخديو اسماعيل مسرحية «الطاغية» على مسرح دار الأوبرا عام ١٨٧٨ التي اعتبرها إسماعيل تعريضا به وبحكمه، فأمر بطرد يوسف خياط وفرقته من مصر، فعادوا إلى سوريا، كما صب غضبه على دار الأوبرا فأمر بإغلاقها، واستمرت مغلقة حتى عام ١٨٨٢ (١٨).

ثم ظهرت فرقة سليمان القرداحي الذي جمع أشتاتاً من فرقة يوسف خياط، وبدأ يقدم عروضه عام ١٨٨٢ بعرض مسرحية «تليماك» أمام الخديو توفيق (١٣ أبريل)، ثم مسرحية «زفاف عنتر» أمام أحمد عرابي باشا وحسن الشريعي باشا وسلطان باشا، وجميع أمراء اللواءات وأمراء الآليات وكثيرون من النوات والأعيان الوطنيين والأجانب (١٩)، في ٢٤ أبريل من نفس العام.

ثم تكاثفت على المسرح ريح الثورة العرابية واحتمالات التدخل البريطاني الفرنسي في البلاد، فكف القرداحي عن التمثيل (٢٠)، وعاد إلى سوريا، وتوقف النشاط

المسرحى تماما مع بداية تدخل القوات البريطانية وضرب الاسطول البريطانى لميناء الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢.

الحياة الفنية فى عهد الاحتلال البريطانى

أ- المسرح السكندرى

مع انتكاسة الثورة العربية بهزيمتها فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢، عاشت البلاد شتاء طويلاً قاسياً فى ظل الاحتلال البريطانى، بدأت معه مراحل جديدة مريرة غير متكافئة من الصراع فى مختلف النواحي الاجتماعية، التى كانت الحياة الفنية إحداها..

وبالرغم من أن النكسة قد أصابت الحياة الفنية بضربة قاسية إلا أنها مرت دون أن يشعر بها أحد، فقد غطت الأحداث السياسية المتتالية على أى مجال للتفكير فيها، خاصة وأنه ما كادت جراح الأهالى تلتئم مما أصابها من قتلى وجرحى خلال الحرب البريطانية المصرية حتى بدأت تتفتح ثانية بالآف الموتى الذين صرعتهم الكوليرا التى اجتاحت البلاد من الإسكندرية حتى أسوان مع مقدم القوات البريطانية ، وعلى ذلك فلم يكن هناك مجال لأى عمل فنى مسرحى كان أو غنائى يمكنه أن يجد جمهوراً يسعى إليه.

ولم تستطع الفرق التمثيلية الكبرى أن تعيد تشكيلها، كما لم تتمكن الفرق الناشئة من تكوين نفسها إلا بعد أن بدأ الشعب المصرى يلتقط أنفاسه بعض الشيء عام ١٨٨٤، وكادت الإسكندرية هى أولى المدن التى زحف إليها النشاط المسرحى مع تنوع الفرق التى علمت على مسارحها، ففي صيف عام ١٨٨٤، بدأ الشيخ أبو خليل القباني يُنشئ فرقة بالإسكندرية بعد أن أحضر معه إسكندر فرح (٢١) ، ولم يتمكن يوسف خياط من تشكيل فرقته إلا فى أواخر عام ١٨٨٤ على مسرح زيزينيا بالإسكندرية (٢٢) أيضاً، كما عاد سليمان القرداحى بفرقة جديدة لتعمل على مسرح البوليتيما بالإسكندرية كذلك فى خريف عام ١٨٨٥ (٢٣).

واستمر نشاط الفرق الكبيرة، تجاريا شاميا في غالبية العظمى، متصلا منذ عام ١٨٨٤ حتى قيام الحرب العالمية الأولى، فقد امتد نشاط خياط حتى عام ١٨٩٥ والقرداحي حتى ١٩٠٩ والقبانى حتى ١٩٠٠ وإسكندر فرح من ١٨٩١ إلى ١٩٠٠ ، والفرقة الأخيرة كان يعمل بها الشيخ سلامة حجازى الذى انفصل عنها وكون فرقته لتعمل من ١٩٠٥ إلى ١٩١٤ ، وكان يعمل معه أولاد عكاشة الذين انفصلوا عنه وكونوا شركة التمثيل العربى عام ١٩٠٩ ، ثم بدأت تظهر فرقة جورج أبيض عام ١٩١٢ (٢٤).

ومع هذه الفرق المسرحية الكبيرة، ظهرت فرق مسرحية صغيرة بذلت نشاطا مسرحياً طموحا فى محاولة للوصول إلى مستوى الفرق الكبيرة، ولكنها لم تستطع، وقد بلغ عددها ١٢ فرقة مسرحية منذ بدأ تكوينها عام ١٨٨٧ حتى عام ١٩١٤، وكان من أشهر هذه الفرق فرقة "عزيز عيد" رائد التمثيل الهزلى فى مصر عام ١٩٠٧ (٢٥) ، هذا علاوة على جمعيات التمثيل الخاصة للهواة وهذه بلغت أعدادها ١٤ جمعية منذ عام ١٨٨٥ حتى عام ١٩١٢ ، من أهمها جمعية ترقى التمثيل العربى عام ١٩١٢ (٢٦) ، كما بلغت فرق الجمعيات والنوادي والمدارس أكثر من ٢٠ جمعية بدأت منذ عام ١٨٧٩ بالحفلات المدرسية التى أقامها عبد الله نديم على مسرح زيزينيا بالإسكندرية .

وكان أهم تلك الجمعيات "جمعية الابتهاج الأدبى" التى أنشئت بالإسكندرية عام ١٨٩٤ ، ألّفها مستخدمو البوستة المصرية برئاسة "سليم عطا الله"، وكان الغرض من تأسيسها إتاحة الفرصة أمام أعضائها لتمضية أوقات فراغهم، وقاموا بجمع النقود لتأليف فرقة تمثيل روايات أدبية يحضرها عائلات الأعضاء فقط، فلا يمضى شهر دون أن يمثلوا رواية يحضرها العديد من الأدباء والاعيان (٢٧)، وقد مثلت مسرحية "ذخائر الجن" فى أواخر أكتوبر ١٨٩٥ ، "عطيل" فى ٩ نوفمبر ١٨٩٥ و"هاملت" فى أول يناير ١٨٩٦ على المسرح العباسى بالإسكندرية. ومن هذه الجمعيات أيضا "جمعية الإخلاص الخيرية" التى نشأت فى ١١ نوفمبر ١٨٩٥ ومثلت رواية "خاتم العقيق" على المسرح العباسى بالمدينة، و"جمعية التمثيل الأدبى بالإسكندرية"، و"جمعية الترقى الأدبى بالإسكندرية"، و"جمعية المعارف الأدبية"، وغيرها من الجمعيات التى بلغت من كثرتها

حداً جعل مجلة الهلال تكتب داعية شباب القاهرة إلى إنشاء مثل هذه الجمعيات «فيفيدون ويستفيدون» (٢٨) ، وكان أهم ما جذب جمهور المتفرجين السكندري الناحية المضحكة المسلية، حتى لنجد "جمعية الابتهاج الأدبي بالإسكندرية" عند تمثيلها رواية "هاملت" تقوم بافتتاح الرواية بفصل مضحك حتى تكتسب رضا المتفرجين (٢٩) .

ثم بدأ إدخال الرقص والغناء فى المسرحيات، فعندما قامت «جمعية التمثيل الأدبي بالإسكندرية» بتمثيل رواية «مرجريت» التى ترجمها أعضاء الجمعية ترجمة جماعية، اضطروا إلى إبهاج الجماهير بعمل فصل راقص قدمته جماعة من ممثلى الأوبرا الإيطالية فى الثغر (٣٠) ، وعندما قامت «جمعية الإخلاص القبطية الخيرية بالإسكندرية» بتمثيل رواية "خاتم العقيق" التى ألفها ناظر مدرستها اضطرت إلى تأجيل عرض المسرحية من ٩ نوفمبر ١٨٩٥ إلى ١١ نوفمبر ١٨٩٥، لأنه كان من المفروض أن يحضر المغنى الشهير "محمد أفندى عثمان" للغناء ولكنه لم يحضر، وأحيائها عبده الحامولى يوم ١١ نوفمبر المذكور (٣١).

ولم تكن للمسارح أهميتها كأماكن للتمثيل والرقص والطرب فقط، كما يتبادر إلى الأذهان ، بل كانت الوسيلة الأولى للثقافة وإثارة الشعور الوطنى والنقد البناء لأحوال البلاد الاجتماعية وليس أدل على ذلك من أن الكثير من الفرق الشامية كان يصدر أوامر بإيقافها أو بإلغائها لقيامها بتمثيل أدوار ترى السلطات بأنها لا تسير وفق هواها، كما حدث مع القرداحى عندما حرمت الحكومة بأمر من السراى عام ١٩٠٠ من امتياز تقديم عروضه على مسرح خصص له بالإسكندرية باسم "مسرح القرداحى" (٣٢).

بل الأكثر من ذلك، كان للمسارح أهميتها فى أنها تحولت إلى منصات سياسية للزعماء الوطنيين ، إذ كانوا يعقدون الاجتماعات داخلها ويلقون من على منابرها أخطر خطبهم فى المناسبات الوطنية، ويكفى أن نوضح هنا أن مصطفى كامل ألقى الغالبية العظمى من خطبه السياسية من فوق منبر مسرح زيزينيا والمسرح العباسى

بالإسكندرية، وأن محمد فريد وعلى فهمى كامل وويصا واصف وغيرهم من رجال الحزب الوطنى قد ألقوا خطبهم من على منابر هذه المسارح، وبالمثل ومن على منبر مسرح زيزينيا القى احمد لطفى السيد فيلسوف حزب الأمة خطبه السياسية المهمة^(٣٣).

ب - الموسيقى والغناء

شهد عصر إسماعيل نهضة فكرية موسيقية ودخل على الموسيقى تغيير اقتضه الأحوال الاجتماعية السائدة وقتئذ، ونبغت طائفة من الموسيقيين والمغنيين، وكان رائدهم عبده الحامولى صاحب طريقة الغناء الحديث فى مصر.

ففى عصره كان الغناء لا يتعدى التواشيح التى أخذها الحامولى وتغنى بها، ثم دفعته سجيته فى الطرب وحسن صوته فى الغناء إلى أن يتصرف فيها مع المحافظة على الأصل فأزال عنها بعض الجفوة، ومازال يرتقى بها حتى ضمه الخديو إسماعيل إليه فسافر معه إلى الآستانة حيث سمع آلات الموسيقى التركية، وأغانى كبار المغنيين الأتراك، فاستمالته ألحانهم، وأخذ ينتقى منها ما يلائم المزاج المصرى، ورأى المجال واسعا أمامه فى الموسيقى التركية فأخذ منها كثيرا من النغمات التى لم يكن للمصريين على علم بها، ولم تطرق آذانهم من قبل مثل النهاوند والحجاز كار والعجم وغيرها ونقلها إلى الغناء المصرى.

ثم التقط من المنشدين المشهورين بإحياء الليالى والعوالم والمداحين ما رآه مناسبا له، وأضافه مع ما اختاره من الغناء التركى وخلطه بالطريقة القديمة فى الغناء وكون له طريقة خاصة به ذاق الناس وقتئذ حلاوتها وطلاوتها^(٣٤)، واستمرت لها أثارها حتى بعد وفاته عام ١٩٠١.

وقد عاصر عبده الحامولى ونبغ فى عصره -منذ وفاته وحتى قيام الحرب العالمية الاولى، عدد كبير من أهل الموسيقى الشرقية والغناء العربى من الهواة والمحترفين فى

الإسكندرية وكانت الموسيقى العربية فى بداية حياتهم محصورة فى التخت الذى يقام فى الأفراح والحفلات وبعض المسارح التى ظهرت فى الإسكندرية فى أواخر القرن ١٩، وفى المقاهى الشعبية المنتشرة على ترعة المحمودية والتى سبقت الإشارة إليها، بالإضافة إلى السهرات الخاصة فى بيوت الأعيان، ومن أمثلتها الندوات المنزلية التى كانت تقام فى بيت إسماعيل حافظ باشا بالرصافة بحى محرم بك، والذى كان من مهرة العازقين الهواة على العود، وكان يقيم حفلا موسيقيا كل أسبوع يحضره كثير من رجال الأدب والفن، ومثل الندوة التى كانت تقام بدار محمود عيسى عازف العود فى حى محرم بك والذى كان من العازفين فى تخت عبد الحى حلمى.

ومن هذه المقاهى الشعبية والندوات المنزلية الإسكندرية ظهرت فئة من أروع نجوم الغناء والموسيقى التى فاضت ألحانها على جميع أنحاء القطر المصرى مثل: الشيخ سلامة حجازى، وعبد الحى حلمى، والشيخ يوسف المنيلوى، والشيخ على الحارث، وزكى مراد، وسيد درويش، وجميعهم ولدوا فى الإسكندرية وبدأوا حياتهم الموسيقية فيها.

ولعل أروعهم الشيخ سلامة حجازى المولود عام ١٨٥٢ فى حى رأس التين الشعبى بالإسكندرية، والذى كرس معظم حياته لخدمة الفن المسرحى والتلحين والغناء وتأليف الفرق التمثيلية، الأمر الذى يمكن معه اعتباره الرائد الأول للمسرح الغنائى الحديث، فقد بدأ حياته مقرئا للقرآن ثم منشدا دينيا ثم مطربا على التخت، وظل ما يقرب من ثمان سنوات (١٨٧٥ - ١٨٨٣) يحيى الحفلات الغنائية على التخت فى أفراح الإسكندرية، ويغنى أدوار معاصريه وخاصة عبده الحامولى وألظ ومحمد عثمان، غير ما كان يؤلف له من الأغانى والقصائد التى قام بتلحينها وإنشادها، غير مقيد بقيود التخت التقليدية مثل: "سمحت بإرسال الدموع محاجرى"، و"سلوا حمرة الخدين عن مهجة الصب (٣٥)".

وما كاد يرتفع صوته فى الاسكندرية حتى أخذ المسرح المصرى يتطلع الى صوته

الشجى، وبدأت أدواره الغنائية تحتل مكانها على المسرح، وتقدمت فرقة القرداحى والحداد لسلامة حجازى يعرضان عليه احتراف التمثيل معهما، وفعلا بدأ منذ عام ١٨٨٥ بالدور الاول الغنائى فى مسرحية كان اسمها "مى وهوراس"، ثم انضم إلى فرقة إسكندر فرح بالقاهرة حيث ظل ممثلها الأول ست سنوات قدم خلالها عددا من الروايات الغنائية، مثل: "تليماك"، و "الأفريقية" و"الرجاء بعد اليأس" وقام عديون بتأليف وترجمة واقتباس الروايات له، وكان من أبرزهم: نجيب الحداد وطانيوس عبده وفرح أنطون وإلياس فياض وإسماعيل عاصم وغيرهم (٣٦).

وليس هنا مجال تتبع تاريخ حياته المسرحى والغنائى ونشاطه فى القاهرة، ولكن نود أن نقرر أن الشيخ سلامة حجازى كان بحق نقطة تحول فى تاريخ الغناء العربى، فهو الذى مهد للموسيقى والغناء المسرحى، وقد وصف محمود تيمور فى كتابه "حياتنا التمثيلية" عهد الشيخ سلامة حجازى بأنه «كان عهداً بين التمثيل القديم والجديد وأنه هو الذى سار بالجمهور من الحالة الرثة إلى الحالة النظرة وهيأة لاستقبال الفن الصحيح الذى ما زلنا نسعى لتحقيقه» (٣٧).

وإذا كان سلامة حجازى قد خطا الخطوة الأولى بالموسيقى العربية إلى المجال المتسع، فإن سيد درويش المولود عام ١٨٩٢ فى حي كوم الدكة- أو كوم الديماس كما كان يطلق عليه- كان قائدا لحركة التطور الذى سبق بخطواته الزمن، فهو بحق الفنان الموهوب المجدد فى دنيا الأنغام والألحان، الناشئ من صميم الشعب، المعبر بموسيقاه عن روح هذا الشعب وآماله وآلامه، والمترجم عن أفراحه وأحزانه، والمصور بالأنغام حياة طوائفه وطبقاته وثوراته وانتفاضاته، فتجاوبت معها نفوس الجماهير التى وجدت فيها أصداء لمشاعرها، لقد استطاع أن يطور الموسيقى العربية ويخرجها عن طور التقليد الموروث ويحدث فيها انقلابا قويا ويحرر الأغنية ويعطى الكلام والحوار ما يوافقه من اللحن.

بدأ حياته الفنية منشدا فى المقاهى الشعبية والموالد والأفراح السكندرية منذ عام

١٩٠٩، إلا أن شهرته بدأت تنتشر عام ١٩١٢ فى الإسكندرية فقط، أما فى القاهرة فقد قابله شعبها بفتور فى ذلك العام عندما حاول الشيخ سلامه حجازى تقديمه لهم بين فصول "غانية الأندلس" التى كانت تمثلها فرقته، بعد أن قارن صوته بصوت سلامة حجازى، فعاد إلى الإسكندرية حيث قضى جميع سنوات الحرب (٢٨) .

أما مجده الفنى فقد كان فى فترة تالية لبحثنا (١٩١٧ - ١٩٢٣)، ولكن استكمالا للموضوع نرى الإشارة أنه خلال عمر مجده الفنى القصير الذى لم يزد عن الست سنوات قام بتلحين ٢٢ من الأوبريتات، ووضع عشرة أنوار للتخت، و ١٧ موشحا على النمط القديم المتجدد، وحوالى ٥٠ مقطوعة وأغنية ونشيد، ويكفى أن نوضح مدى عبقريته بالإشارة إلى أن بعض أغانيه ما زالت تتردد إلى اليوم فى البلاد، وأن اسمه مازال يتردد إلى الآن فى كل مكان، وأنه قد أقيم له تمثال فى حديقة الخالدين على شاطئ الميناء الشرقى بالإسكندرية، وأطلق اسمه على أحد مسارحها الكبيرة، بل أنه صاحب كلمات وألحان النشيد الوطنى الذى يتردد الآن فى مصر.

جـ- السينما

عرفت مصر السينما فى صورتها البدائية عندما ظهر الفانوس السحرى فيها لأول مرة فى منتصف القرن التاسع عشر^(٣٩) ، إذ عرض فى منزل مصطفى أغا بمدينة الأقصر، قدمه بعض السياح الأجانب وحضره بعض الشيوخ وناظر المدرسة وبعض المشاهدين، وقد بهرهم هذا الجهاز السحرى العجيب^(٤٠) .

وأيد هذا ما ذكره أحد السياح الآخرين بقوله: "كنت فى مصر عام ١٨٥٣، وكنت أحمل معى فانوسا سحريا وكان العرب يحتفون بى غاية الاحتفاء وهم الذين لم يشاهدوا من قبل شيئا من هذا القبيل"^(٤١) . ولم يكن غريبا أن يأخذ هذا الجهاز بلب المتفرجين ويفتنون به^(٤٢) ، فقد كان اختراعا حديثا يظهر فى مصر لأول مرة، بل لعله ظهر فيها بعد ظهوره فى أوروبا بما لا يزيد عن ثلاث سنوات فقط، ومن هنا جاء ذلك الاهتمام نتيجة لحب الاستطلاع الذى أثاره وجود ذلك الجهاز وعرضه للصور الثابتة.

على أن أول لقاء بين الجمهور والصور المتحركة كان في مدينة الإسكندرية عام ١٨٩٦، ففي ٦ يناير من ذلك العام ظهر خبر صغير عن أول حفلة من نوعها في القطر المصرى فى جريدة *La Reforme* السكندرية، وكذلك جريدة الأهرام السكندرية أيضاً، تحت عنوان "الصور المتحركة" جاء فيه "أقيمت بالأمس فى قهوة الخواجة زاوانى بشارع رشيد بالإسكندرية لأول مرة حفلة هى الأولى من نوعها فى القطر المصرى، كانت عبارة عن فنون سينما فوتغرافية وألعاب سحرية غريبة" (٤٣).

كما كانت الإسكندرية أولى المدن التى أخذت تستورد الأفلام السينمائية من فرنسا وإيطاليا، إذ كان يغلب على سكانها النزعة الأوروبية، فقد قام أحد الإيطاليين المقيمين بالثغر باستئجار مقهى "زاوانى" السابق ذكره، وأخذ يعرض فيه أشرطة فرنسية استوردها، وكان كل شريط لا يستغرق عرضه أكثر من دقيقتين أو ثلاث دقائق، وكان رسم الدخول خمسة قروش للمقاعد الأمامية وثلاثة قروش للمقاعد الخلفية (٤٤). وأيضاً كان للإسكندرية السبق فى تصوير وعرض الصور المتحركة فى مصر، ففي عام ١٩١٢ قام أحد الإيطاليين يدعى "لا جارن" باستيراد آلة تصوير التقط بها بعض المشاهد فى الإسكندرية مثل: "عودة الخديو من الآستانة"، و "الانتهاى من القداس فى كنيسة سانت كاترين"، و "حركة المرور فى محطة سيدى جابر"، وكان يعرض هذه المشاهد على شاشة مقهى بالإسكندرية بعنوان "فى شوارع الإسكندرية".

وقد لقى "لا جارن" نجاحاً كبيراً دفعه إلى تقديم مثل هذه المشاهد على شكل جريدة إخبارية سينمائية كانت تصور الكثير من الحفلات المصرية الرسمية وصور الوزراء ورجال السياسة، كما كانت انعكاساً لحياة السلطة الحاكمة فى ذلك الوقت (٤٥).

وفى نفس العام بدأت محاولات عرض الصور المتحركة الناطقة بواسطة آلة عرض يدور عليها فى وقت واحد ثلاث إسطوانات فى سينما "بل فى" بالإسكندرية التى قدمت أول فيلم غنائى، ولكن هذه المحاولة فشلت هى ومحاولة أخرى فى سينما اسمها "باتيه" بالقاهرة، وعادت دور العرض إلى الأفلام الصامتة. ولاشك فى أن حب الاستطلاع والفضول هو الذى دفع الأهالى إلى هجرة "مسرح خيال الظل" وليتقاطروا متجمهرين

لمشاهدة الصور المتحركة الصامتة^(٤٦) ، وإن كان تعلقهم بخيال الظل هو الذى دفعهم الى أن يطلقوا على السينما فى ذلك الوقت اسم "دار الخيالة" ، لما بينهما من شبه فى الخيالات والصور المتحركة مع الفارق الطبيعى بينهما فى أن الأول كان ظلالات والآخر طبيعيا .

وكان من الطبيعى أن تبذل محاولات لإنتاج الأفلام المحلية، وكانت الإسكندرية هى أيضا السابقة إلى هذا المجال، وأن كان ذلك قد تم عام ١٩١٧ بقيام "نوريس وكورديل" بتأسيس "الشركة السينمائية المصرية الإيطالية" فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٧ بحى الحدرا بمدينة الإسكندرية، وتولى بنك روما تمويلها، ولكن هذه الشركة فشلت بعد أن أنتجت ثلاثة أفلام هى: "نحو الهاوية"، و "الزهور القاتلة" و "شرف البدوى" وذلك لسوء التصوير وارتجال التنفيذ مع استمرار غزو الأفلام الأوروبية والأمريكية للسوق المصرية^(٤٧).

د - الآثار

وفى غضون الجو الفنى العام فى عصر إسماعيل باشا نقف قليلا عند اهتمام فنى من نوع جديد هو "الآثار"، فحتى عام ١٨٦٣ كانت الآثار المصرية نهبا للأجانب إلى أن افتتح إسماعيل مخازن بولاق الأثرية فى ١٨ أكتوبر من ذلك العام، حيث جمعت بعض الآثار الفرعونية.

ولكن الدعوة للاهتمام بالآثار فى الإسكندرية قد بدأت مع بداية الاحتلال البريطانى، ويحدثنا المسيو "ماسبيرو" فى خطبة له ألقاها فى الجمعية العلمية بباريس عام ١٩١٣ عن أعمال الحفر والآثار فى مصر، وكيف أنه كان يطالب خلال فترة وجوده فى مصر (١٨٨٦-١٨٨١) بإنشاء متحفاً بالإسكندرية يخصص للآثار اليونانية والرومانية، ولكن الأحداث السياسية فى ذلك الحين حالت دون تحقيق هذه الأمنية^(٤٨) .

وعندما شكل قومسيون بلدى الإسكندرية، بدأ الاهتمام بإنشاء المتحف اليونانى الرومانى، الذى يرجع تاريخه إلى عام ١٨٩١ حينما استؤجر له منزلا بأحد شوارع

المدينة إلى أن تم بناء وافتتاح المتحف الجديد فى ٢٦ سبتمبر ١٨٩٥ بحضور الخديو عباس حلمى الثانى، وسائر الأمراء وقناصل الدول ورجال الحكومة (٤٩) ، وكان مديره عن السنوات (١٨٩٥ - ١٩٠١) المسيو "موتسى"، الذى ألف نشرة دورية بعنوان "ملخص عن الآثار المعروضة فى متحف الإسكندرية" اليونانى الرومانى عام ١٩٠١، كما اشترك فى إصدار نشرة جمعية الآثار بالإسكندرية، وكان قد صدر منها حتى عام ١٩١٤ أربع عشرة ملزمة، الخمس الأولى منها بقلمه، أما الباقى فكانت بقلم المسيو "برتسيا" الذى كان مديرا للمتحف من عام ١٩٠٤ إلى ما بعد قيام الحرب العالمية الأولى، وكانت له عدة مؤلفات عن المتحف أهمها: "دليل الإسكندرية ومتحفها" عام ١٩٠٧، و "إسكندرية القطر المصرى" عام ١٩١٤، و "قرافة الشاطبى" عام ١٩١٤، وهو مؤلف باللغة الإيطالية (٥٠) .

ويشمل هذا المتحف على خرائط ورسوم قيمة عن الإسكندرية منذ إنشائها عام ٣٣٢ ق . م إلى الفتح العربى عام ٦٤١م، أى فى العصور التى كانت فيها الإسكندرية مركزا للحكم وعاصمة القطر المصرى لمدة ٩٧٣ عاما، كما يشمل على نماذج جميلة لأهم معالم المدينة القديمة مثل منارة الإسكندرية وسواها، ويوجد به أيضا نماذج منقوشة ومحفورة وملونة من شواهد القبور فى العصر اليونانى الرومانى وتمثيل فرعونية ويونانية للآلهة والملوك.

كما توجد به أيضا قوارير فيها بقايا الجثث المحترقة من ذلك العصر، وتمثيل بديعة لنساء الإسكندرية بملابسهن الفاخرة وصور جميلة من الحياة الاجتماعية فى هذه المدينة، وتيجان وأعمدة يونانية ورومانية بديعة الصنع، هذا بالإضافة إلى بقايا بوابات المعابد الرومانية واليونانية وبقايا الكنائس القبطية، ومجموعة فاخرة من الحلى الذهبية التى كانت تتزين بها نساء الإسكندرية، وبقايا من صناعة الأقمشة فى هذه العصور، وهى ملونة جميلة الصنع، كما توجد مجموعة كاملة من العملات الذهبية والفضية والنحاسية عليها صور ملوك البطالمة وأباطرة روما وآلهة الإسكندرية ومعابد

الإسكندرية ومنارة الإسكندرية وأقواس نصر الإسكندرية (٥١) ، وغير ذلك مما يطول وصفه من الآثار الجميلة المعبرة التي كان يمكن أن تجذب إليها الباحثين والدارسين.

ولكن الواقع أنه خلال عهد الاحتلال البريطاني وحتى عام ١٩١٤ لم يكن يسمح بدخول المتحف اليوناني الروماني إلا لتلاميذ المدارس فقط، لأغراض الدراسة، وقد بلغ متوسط هؤلاء السنوى حولى ٥٠٠٠ تلميذ كما يوضحه الجدول التالى عن السنوات الأربع السابقة لقيام الحرب العالمية الاولى (٥٢):

السنة	عدد الزوار
١٩١١	٥٠٧٠
١٩١٢	٥٣٢٥
١٩١٣	٤٩٧٧
١٩١٤	٤١٠٨

هـ - المكتبات

ظلت الإسكندرية خلوا من المكتبات العامة منذ احترقت مكتبتها قبل الفتح العربى لمصر عام ٤٦٢ ، إلى عام ١٨٩٢ حينما أسست المكتبة البلدية أو ما يسمى "دار كتب مجلس بلدى الإسكندرية" ثم ما تلاها من إنشاء المكتبة العباسية.

١ - دار كتب مجلس بلدى الإسكندرية

تقرر إنشاء دار كتب مجلس بلدى الإسكندرية عام ١٨٩٠ بعد قرار تأسيس القومسيون البلدى مباشرة، وكادت تسمى وقتئذ "الكتبخانة العربية الأفرنكية"، وتعين لها أمينا سويسرياً يدعى "فيكتور درويس" فى ١٤ يوليو ١٨٩٢، وهذا استمر فى

منصبه مديرا للقسم الإفرنجي حتى قيام الحرب العالمية الأولى، كما عين معه أمين مصرى فى نفس العام يدعى "الشيخ أحمد أبو على الأزهرى" للقسم العربى بالمكتبة. وكان مقر الكتبخانة فى بادئ الأمر مع المتحف السكندرى فى شارع رشيد، ثم نقلت إلى "سراى المجلس البلدى عام ١٨٩٤".

وكان الغرض من إنشائها - كما جاء فى قرار إنشائها- "إيجاد مجموعة كتب إسكندرانىة مصرية"، وفى نفس الوقت تنفيذ المطالب العديدة التى كان يطلبها القراء الأوروبيون على اختلاف أجناسهم، وتبدير ما يلزمهم من كتب، ولذا أحضرت لهم دوائر معارف وقواميس بالألمانية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية واليونانية واللاتينية، أما الكتب العربية فكانت تحتوى على مؤلفات ثمينة عمومية عربية وقواميس ودوائر معارف، وكتب اهتمت أساسا بتاريخ العرب والتاريخ الإسلامى، وقد حازت الكتبخانة المذكورة عام ١٩١٢ على مجموعة نادرة من الكتب المنسوخة الثمينة.

ويوضح الجدول التالى الحركة العمومية لدار كتب مجلس بلدى الإسكندرية فى السنوات الخمس السابقة للحرب العالمية الأولى مقارنة بعام ١٩٠٢ (٥٣) :

السنة	عدد المطالعين	عدد المجلدات العربية	عدد المجلدات الافرنجية
١٩٠٢	٧٥٠٠	١٢٣٤٣	٨٧٧١
١٩١٠	٦٩٤٦	١٨٩٢١	١١٦٨٦
١٩١١	٨٣٤١	١٩٨٠٨	١٢١٧٣
١٩١٢	١١١٢٥	٢١٠٠٣	١٢٩٥٣
١٩١٣	١٠٦٦٣	٢٢٧٤٨	١٣٦٣٨
١٩١٤	١٢٠٦٢	٢٤٠١٦	١٤٤٠٥

٢ - المكتبة العباسية

أسسها الشيخ عبد الفتاح البنا بالإسكندرية عام ١٩٠٣ ؛ فقد كان أحد أعيان الإسكندرية ويدعى الحاج على شتا يفكر فى بيع ما عنده من كتب، فأشار عليه الشيخ عبد الفتاح أن يوقفها على مكتبة تكون برسم "سيدي أبو العباس المرسى"، فوافقه على ذلك، وكان أن افتتحت المكتبة فى ذلك المسجد بعد أن أهداها الشيخ عبد الفتاح كتباً من عنده، كما أهداها محمد أفندى توفيق من أبناء الأسر القديمة بالإسكندرية مجموعة كبيرة من الكتب.

ولما نظمت "مشيخة علماء الإسكندرية" قامت بوضع يدها على هذه المكتبة، وعينت الشيخ عبد الفتاح أميناً لها، وجعلت المكتبة بإدارة المشيخة بسراى حافظ باشا بالمدينة، وقد بلغت مجلداتها ٦٥٥ مجلداً عام ١٩١٤ فى علوم اللغة والطبيعة والتاريخ والأدب، وكانت تقدم لها الإعانات من تبرعات المتبرعين من أمثال ورثة محسن باشا، ومصطفى بك المنزلاوى، ومصطفى باشا خليل وغيرهم (٥٤).

الهوامش

- (١) Landau, Jacob : Studies In The Arab Theater And Cinema, 1958, PP. 11-38
- (٢) Carstien, Neibur : Voyage En Arabi Et En D'autre Pays Circonvoisins - Trad. De L'Allemand S. J. Deal - 1776 - 1786
- (٣) جرجى زيدان : تاريخ أداب اللغة العربية ج ٤ ص ١٢ .
- (٤) إبراهيم سلامة : تيارات أدبية من الشرق والغرب ص ٢٣٥ .
- (٥) د. أحمد المغازى : الصحافة الفنية فى مصر - نشأتها وتطورها ص ٣١ .
- (٦) جورجى زيدان : المرجع السابق ص ١٢٩ .
- (٧) محمد يوسف نجم : المسرحية فى الأدب العربى الحديث ص ص ٢٣-٢٤ .
- (٨) Perrieres : Un Partisien Au Caire, P 117.
- (٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ح ١ ص ٢٨٦ .
- (١٠) Landau, Jacob : OP. Cit., P. 11.
- (١١) محمد مندور : المسرح ١٩٥٩ ص ص ٢٢-٢٣ .
- (١٢) محمد يوسف نجم : المرجع السابق ص ٨٥ .
- (١٣) Landau, Jacob : OP. Cit., P. 60.
- (١٤) د. أحمد المغازى : المرجع السابق ص ٧٩
- (١٥) مجلة الهلال : مجلد ١٥ عدد نوفمبر ١٩٠٦ ص ١١٧ .
- (١٦) د. محمد زكى العشماوى - الحركة الأدبية فى الإسكندرية فى مرحلة الانتقال - من كتاب مجتمع الإسكندرية عبر العصور ص ٤٢٨ .
- (١٧) الأهرام : عدد ٢٨ سبتمبر ١٨٧٧ .
- (١٨) جرجى زيدان : المرجع السابق ص ١٤١ .
- (١٩) الأهرام : عدد ٢٥ أبريل ١٨٨٢ .
- (٢٠) جرجى زيدان : المرجع السابق ص ١٤١ .
- (٢١) نفس المرجع .
- (٢٢) الأهرام فى ٦ ديسمبر ١٨٨٤ .

- (٢٣) الأهرام في ٢١ سبتمبر ١٨٨٥.
- (٢٤) د. أحمد المغازي : المرجع السابق ص ١١٠ - ١١٢.
- (٢٥) محمد يوسف نجم : المرجع السابق ص ١٧١-١٧٢.
- (٢٦) نفس المرجع ص ١٨١ - ١٨٢.
- (٢٧) جرجي زيدان : المرجع السابق ص ٩٠.
- (٢٨) مجلة الهلال : ج ١ عام ١٨٩٧.
- (٢٩) مجلة الهلال : ج ٩ - يناير ١٨٩٦.
- (٣٠) مجلة الهلال : ج ١٩ - يونيو ١٨٩٧.
- (٣١) مجلة الهلال : ج ٧ - ديسمبر ١٨٩٥.
- (٣٢) Landau, Jacob : OP. Cit., P. 69.
- (٣٣) ألقى مصطفى كامل خطبته بتاريخ ٢ مارس ١٨٩٦ من على المسرح العباسي، وباقي خطبه بتاريخ ١٢ أبريل ١٨٩٧ ، ٢ يونيو ١٩٠٠ ، ٧ يونيو ١٩٠٤ ، ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ من على مسرح زيزينيا، كما ألقى محمد فريد خطبته بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٠٨ ووصفا واصف خطبته بتاريخ ٧ مارس ١٩٠٨ من على مسرح زيزينيا أيضا، كما ألقى أحمد لطفى السيد خطبته في ٢٢ أغسطس ١٩٠٨ من فوق خشبة نفس المسرح.
- (٣٤) جرجي زيدان - المرجع السابق ص ص ٢٢٧ - ٢٢٨.
- (٣٥) نقولا يوسف : أعلام من الإسكندرية ص ص ٤٢٤ - ٤٣٢.
- (٣٦) د. محمد زكي العشماوي : المرجع السابق ص ٤٤٠.
- (٣٧) نفس المرجع.
- (٣٨) نقولا يوسف . المرجع السابق ص ص ٤٢٧ - ٤٢٨.
- (٣٩) Landau, Jacob : Op.Cit., PP 155-156.
- (٤٠) د. عبد المنعم سيد : خمسين عاماً من السينما المصرية ص ١٠.
- (٤١) Dideer : Les Nuits Du Caire, 1880, P. 355.
- (٤٢) Gadsby, J. : My Wanderings - Travels In The East - London, 1860, P. 35.
- (٤٣) الأهرام : عدد ٦ يناير ١٨٩٦.
- (٤٤) د. عبد المنعم سيد : المرجع السابق ص ١٥.

- (٤٥) نفس المرجع ص ١٣ .
- (٤٦) Landau, Jacob : OP. Cit. P 157.
- (٤٧) د. عبد المنعم سيد : المرجع السابق ص ١٣-١٤ .
- (٤٨) مجلة الزهور - ج ٧ نوفمبر ١٩١٣ - ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .
- (٤٩) مجلة الهلال - ج ٤ فى ١٥ أكتوبر ١٨٩٥ .
- (٥٠) الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٥ ص ٦٥ - ٦٦ .
- (٥١) فؤاد فرج : الإسكندرية ص ٢٠٩ - ٢١٠ .
- (٥٢) الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٥ ص ٦٦ .
- (٥٣) الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٥ ص ٦٣ - ٦٤ .
- (٥٤) جرجى زيدان - المرجع السابق ص ١٠٩ - ١١٠ .

مصر وميثاق الأمم المتحدة
١٩٤٥

د. حمادة محمود إسماعيل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية آداب بنها - جامعة الزقازيق

التمهيد

لم يكد يقترب النصف الأول من العقد الثانى من هذا القرن من نهايته ، وتحديداً عام ١٩١٤ ، حتى انفجر رجل أول حرب كونية بدأت تآكل الأخضر واليابس وتنتشر الخراب والدمار فى معظم أرجاء العالم ، ومن ثم " انطلقت الحناجر تفصح عن هول المصاب " (١) منادية ألا تتكرر المأساة ، ومن هنا كان التفكير فى إيجاد تنظيم يقى العالم مخاطر الحروب ويبحث فى فرص السلام .

· ولم يكن التفكير فى هذا النظام دفعة واحدة بقدر ما كان نتاجاً لجهود بذلت خلال فترة الحرب ، فقد نشطت جهود القائمين بنشر الحركة السلمية بسبب ما قاساه الجنس البشرى خلال هذه الحرب من صنوف الأهوال ، فتكونت الجمعيات المختلفة لذلك الغرض ، ومنها لجنة برايس فى بريطانيا عام ١٩١٧ ، وهذه وضعت مشروعاً لمنع الحروب وكونت جماعة أسمتها جماعة عصبة الأمم ، ومنها أيضاً الجماعة المعروفة باسم *The League to Enforce Peace* ، أى " عصبة دعم السلام " التى تكونت فى الولايات المتحدة تحت رئاسة الرئيس تافت ، وجماعة عصبة الأمم الفرنسية التى تكونت فى فرنسا تحت رئاسة الميسيو ليون برجوا (٢) *Leon Bourgeois* .

وقد أدى التلاقى فى الأهداف ، على الصعيدين الشعبى والرسمى ، إلى تشكيل العديد من اللجان التى ضمت خبرات متنوعة ، وعلى أعلى المستويات داخل وخارج وزارات الخارجية وفى الأوساط الأكاديمية لوضع رؤى وتصورات حول أسس التنظيم الدولى لمرحلة ما بعد الحرب ، وأدى التفاعل بين اللجان الرسمية والشعبية إلى طرح مشروعات متعددة ، مثل : " مشروع لورد فيليمور *Philimor* " ، وهو قاضى بريطانى وأستاذ للقانون الدولى ، رأس لجنة تشكلت لهذا الغرض من مؤرخين ودبلوماسيين وقانونيين، وصدر عنها أول وثيقة مرفوعة من الحكومة البريطانية ، كما تشكلت فى فرنسا لجنة وزارية برئاسة ليون برجوا وعبر تقريرها عن وجهة النظر

الفرنسية ، وفي الولايات المتحدة تشكلت لجنة رسمية برئاسة الكولونيل هاوس *House* أحد المستشارين المقربين من الرئيس ويلسون ، وقبل بداية انعقاد مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ نشر الجنرال بان كرستيان سمطس = *Smuts* وهو رجل دولة بريطاني من جنوب أفريقيا وكان عضواً في وزارة الحرب البريطانية (١٩١٧-١٩١٨) - مشروعه الخاص بإنشاء " عصبة الأمم " ، ثم مثل بريطانيا في لجنة صياغة ميثاق عصبة الأمم (٢) .

ومن المؤكد أن عصبة الأمم ما كان من الممكن أن تظهر إلى حيز الوجود على الصورة التي انتهت إليها لولا الدور الحاسم الذي لعبه ودرو ويلسون *Wilson* رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت ، فقد دفعت به أفكاره المثالية والليبرالية ونزعته السلمية نحو تبني آراء وتصورات " العصبة الأمريكية لدعم السلام " ، وأصبح من أشد المؤيدين لها والمتحمسين لأطروحتها ، وكان الرئيس ويلسون هو الذي دعا في خطابه الشهير أمام الكونجرس الأمريكي الذي ألقاه في يناير سنة ١٩١٨ إلى إنشاء " رابطة بين الأمم " من خلال معاهدة دولية خاصة بهدف تقديم ضمانات متبادلة تتعلق بالاستقلال السياسي وسلامة أراضي كافة الدول كبيرها وصغيرها على السواء ، كما أنه تولى رئاسة اللجنة الخاصة التي شكلها مؤتمر الصلح لصياغة المشروع النهائي لميثاق العصبة وعقدت هذه اللجنة اجتماعاتها المخصصة لهذا الغرض خلال الفترة من ١٦ يناير إلى ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ ، وتمت الموافقة بالإجماع على ميثاق " العصبة " والاتفاقات الملحقه في أبريل سنة ١٩١٩ (٤) .

ولم يكن ظهور عصبة الأمم إلى النور هو نهاية المطاف ، فكان دعم هذا الوليد حفاظاً على السلام في العالم من المسائل المهمة ، بل والملحة (٥) ، ورغم هذا الدعم فقد بدت نذر الشر وبداية الانهيار من خلال تلك الأزمات التي بدأت في الظهور هنا وهناك ، فظهرت الفاشية في إيطاليا ، تلتها الأزمة الاقتصادية العالمية ، وقامت النازية في ألمانيا ، واعتدت اليابان على الصين ، وكذا إيطاليا على الحبشة ، ونقض هتلر الاتفاقات والمواثيق ، وتكونت الجبهة الدكتاتورية بظهور محور روما - برلين سنة

١٩٣٦ ، وكان اجتياح الجيوش الألمانية لهولندا فى أغسطس سنة ١٩٣٩ (٦) بداية حرب كونية ثانية أشد ضراوة وأكثر شراسة من سابقتها .

ولم يكن هذا التداعى للسلام المرجو فى فترة لا تزيد على عقدين من الزمن بمنأى عن التحليل ، فقد رأى المحللون أن العصبية حملت فى ذاتها بذور فنائها ، فظهرت الفجوة الكبيرة بين الشعارات الكبرى التى أطلقت فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، التى مثلتها على وجه الخصوص نقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة ، وبين ممارسات النظام الدولى اللاحقة ، كذلك أدى الارتباط العضوى بين العصبية ومعاهدات الصلح إلى الحكم على العصبية من جانب الكثيرين - وخاصة الدول المهزومة - بأنها أداة لفرض الأمر الواقع والإبقاء عليه كما هو وفقاً لما تم الاتفاق عليه فى المعاهدات ، وكذلك أصبحت العصبية تبدو كعقبة فى وجه أى تغيير أو تطور حتى ولو كان مشروعاً ، وقد كان نجاح الثورة البلشفية فى روسيا سنة ١٩١٧ ، مجرد مقدمات ودلائل تنذر بمقدم عصر جديد من الاضطرابات الاجتماعية فى أوروبا والعالم ، أيضاً توقف نجاح العصبية وقدرتها على فرض سلام دائم وفقاً للخرائط والمبادئ والأهداف والقواعد العامة التى تبلورت فى أعقاب الحرب على درجة مشاركة دول العالم المختلفة ، وخاصة الدول الكبرى فى أعمالها وعلى درجة الوفاق بين هذه الدول ومن ثم كان عدم تصديق الولايات المتحدة على ميثاق العصبية وبالتالي عدم مشاركتها فى أعمال المنظمة هو أول ضربة موجعة تلقتها العصبية ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الاتحاد السوفيتى ظل مستبعداً من العصبية حتى سنة ١٩٣٤ ، وهو العام التالى لحركة الانسحابات المؤثرة منها بعد غياب ألمانيا واليابان فقد أصبح من المستحيل توافر أى قدر من الوفاق بين الدول الكبرى داخل مجلس العصبية ، فضلاً عن حدوث خلل كبير فى هيكل صنع القرار بالمنظمة نتيجة هذا الغياب الملموس أولاً ، ثم حركة الانسحاب ثانياً ، أيضاً أظهرت الممارسة وجود ثغرات وعيوب واضحة فى ميثاق العصبية ، فلم يتم تحريم الحرب تحريماً قاطعاً ، ولم يقر مبدأ التحكيم الإلزامى أو يجعل ولاية المحكمة الدائمة للعدل الدولى إلزامية فى كل المنازعات ذات الطابع القانونى ، ولم تتوافر للعصبية أداة عسكرية مستقلة عن الدول الأعضاء يمكن استخدامها لقمع العدوان أو ردعه (٧) .

ويرى البعض الآخر أن الناحية الاقتصادية كانت أكثر نواحي العصبية ضعفًا ، فقد اجتاحت العالم فى الثلاثينيات أزمات اقتصادية حادة ، وأصبح الملايين فى كثير من الدول دون عمل يمتلكهم اليأس دون أن تستطيع العصبية فعل شيئاً حيالهم ، وكان رأى العقلاء أن العصبية عندما وضعت الأمن العسكرى فى المقام الأول ، أهملت أهم واجباتها ، وهو توفير الصداقة والطعام والحرية لكل الشعوب (٨) .

الإعداد لميثاق الأمم المتحدة

منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وضع من أول وهلة مدى الدمار الذى أصاب العالم ومن ثم رفع شعار " ما لم يقض الإنسان على الحرب ، فإن الحرب ستقضى على الإنسان " (٩) ، ومن ثم لم يكن إنشاء الأمم المتحدة من ابتداء مفكرين خياليين أو حكام مثاليين ؛ بل كان تعبيراً عن ضرورة ملحة أحست بها الحكومات ودفعتها إلى التفكير فى إنشاء جهاز دولى فعال يهدف أساساً لمنع الحرب وإقامة السلام الدائم ، فلقد كشفت الحرب العالمية الثانية عن انهيار واسع المدى للنظام الذى كان يحكم العلاقات الدولية والذى ساد فيه صراع القوى ، على الرغم من وجود عصبية الأمم بحيث أصبح من ألزم الأمور التفكير فى وضع نظام جديد يحكم عالم ما بعد الحرب ، ويدعم من فكرة التنظيم الدولى فى إطار منظمة عالمية قوية .

ولم تنتظر الدول الكبرى المتحالفة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة حتى تنتهى الحرب ويتم تصفية مشكلاتها، بل بدأت منذ أن قامت الحرب فى سنة ١٩٣٩ تنشئ اللجان وتضع الخطط وتتدخل فى مفاوضات ومباحثات مستمرة لوضع الأسس والمبادئ التى سنوف تقوم عليها المنظمة الدولية الجديدة (١٠) .

وقد رأى البعض أن السعى لإنشاء هذه المنظمة قبل نهاية الحرب كان يكمن خلفه عدة عوامل :

- الخوف من أن تتبع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب سياسة العزلة وعدم الاشتراك فى المنظمات السياسية العالمية .

- احتمال تعثر المباحثات المتعلقة بإنشاء التنظيم الدولى الجديد للخلافات التى قد تنشأ حينما يبدأ التفكير فى تسوية مشكلات ما بعد الحرب .

- إن شعوب وحكومات الدول الكبرى التى تعاونت على مواجهة العدوان فى الحرب العالمية الثانية ، ونظمت مجهوداتها ونسقتها لكسب الحرب ولهزيمة إيطاليا وألمانيا واليابان ، كانت مستعدة فى ذلك الوقت لكى تستمر فى التعاون فيما بينها بعد انتهاء الحرب للمحافظة على السلام فى نطاق منظمة دولية .

- إن الحرب كانت المناسبة التى أوضحت أن الخلاف الأيديولوجى بين الاتحاد السوفيتى وبين الغرب لم يقف حائلاً فى طريق إقامة تعاون سياسى وعسكرى مشترك ، وعليه فإنه لن يكون عقبة فى طريق الاتفاق على إنشاء هيئة دولية .

- إن الدول الكبرى التى سيطرت من الناحية الواقعية على إدارة دفة الحرب كانت ترغب فى أن تحتفظ لنفسها بمركز ممتاز فى نطاق العلاقات الدولية يسمح لها بالاستمرار فى الإشراف على إدارة شئون العالم فى وقت السلم^(١١) .

وكما أشرنا من قبل ، فمنذ اندلاع الحرب ، ومحاولات البحث عن صيغة للسلام لم تنقطع ، وعلى ذلك لم يظهر ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ دفعة واحدة بل سبقته خطوات جادة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين هما : مرحلة التصريحات ، ومرحلة إعداد الميثاق .

أما عن المرحلة الأولى : ففي ٦ يناير سنة ١٩٤١ أوضح الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت فى رسالة إلى الكونجرس ، الخطوط الرئيسية للهدف الذى ينبغى أن يضعه الحلفاء والشعوب المحبة للحرية نصب أعينهم ، فنادى بضرورة توافر عناصر أصبحت تعرف باسم " الحريات الأربع " وهى :

١ - حرية الكلام والتعبير عن الرأي .

٢ - حرية كل امرئ في أن يعبد الله بالطريقة التي يراها .

٣ - التحرر من الفاقة والعوز .

٤ - التحرر من الخوف ، ويتم ذلك عن طريق خفض عام للأسلحة إلى حد وبطريقة لا تجعل أى شعب في مركز يتيح له ارتكاب عدوان مادي ضد جاره (١٢) .

وفي ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ التقى روزفلت و تشرشل رئيس وزراء بريطانيا على ظهر سفينة حربية قرابة سواحل جزيرة نيو فوند لاند ، وأسفر الاجتماع عن الوثيقة التي أطلق عليها " ميثاق الأطلنطي " وقد أعلننا في هذه المقابلة أنهما لا يسعيان إلى أى توسع إقليمي ، ويحترمان حق الشعوب في اختيار نظم الحكم التي تروق لها ، ويريدان كفالة المساواة بين الدول جميعاً في التجارة العالمية ، وتحقيق تعاونها كاملاً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وأنهما يسعيان بعد القضاء على النازية إلى إقرار سلام عالمي يعيش الناس آمنين في ظله .

ومن أهم نقاط التصريح أنه أشار إلى أن من بين أهداف الحرب إنشاء هيئة عالمية لحفظ السلام وتحقيق التعاون الدولي ، وهكذا حوى " تصريح الأطلنطي " أول إشارة إلى نظام دائم للسلام العالمي يوضع بعد الحرب " إشارة غدت أساساً للوثائق الدولية اللاحقة التي عرضت لتنظيم شئون العالم وكفالة السلام الدولي " (١٣) . أيضاً يدخل في مرحلة التصريحات ما أطلق عليه " تصريح الأمم المتحدة " ، ففي أول يناير سنة ١٩٤٢ أعلن ممثلو ست وعشرين دولة في واشنطن تصريحاً مشتركاً أكدوا فيه إيمانهم بالمبادئ التي قررها " تصريح الأطلنطي " واعتقادهم الراسخ في أن الفوز الكامل على دول المحور أساس للمحافظة على الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان ، ثم تعهدوا بأن يستخدموا مواردهم ضد دول الأعداء ، وبأن يتعاونوا مع بعضهم البعض ، ولا تعقد دولة هدنة أو صلحاً منفرداً مع الأعداء ، وأبيح الانضمام إلى هذا التصريح لكل دولة تقدم معونة فعلية في الحرب ضد الهتلرية وحلفائها وانضمت إلى ذلك التصريح بعد توقيعه إحدى وعشرون دولة ، منها فرنسا ، ليظهر لأول مرة على العالم اسم " الأمم المتحدة " (١٤) .

كذلك يدخل فى مرحلة التصريحات ما سمي " تصريح الدول الأربع عن الأمن العالمى " والذي صدر فى موسكو فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وفى هذا التصريح أكد ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين عزمهم على التعاون على تحقيق السلام ونزع سلاح الأعداء ، ووضع نظام عام للتسلح بالتعاون مع الدول الأخرى ، وورد فى هذا التصريح أول ذكر لما ينبغى أن يكون أساس الهيئة العالمية المعتزم إنشاؤها ، فجاء فى الفقرة الرابعة : " أنهم يعترفون بضرورة أن تنشأ - فى أقرب وقت مستطاع - هيئة دولية عامة لصيانة السلام والأمن الدولى ، قائمة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام ، والعضوية فيها مفتوحة لكل هذه الدول كبيرة وصغيرة " (١٥) . وفى هذا النص التاريخى ، وضعت بذور أحكام عامة أصبحت فيما بعد أساساً ثابتة لـ " الأمم المتحدة " ومبادئ رئيسية لتوجيه سياستها ونشاطها .

وفى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ أصدر رئيس الولايات المتحدة ورئيسا وزراء المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى ما سمي " تصريح طهران " ، حيث أعلنوا فيه تقديرهم للمسئولية الملقاة عليهم وعلى سائر الأمم المتحدة ، مسئولية وضع سلام عالمى ترضاه الغالبية العظمى من الشعوب ، وتجنب الأجيال المقبلة شرور الحرب وويلاتها ، وأكدوا عزمهم على التعاون الإيجابى مع الشعوب الراغبة فى القضاء على الاستبداد والاستعباد ، وحرصهم على أن يؤلفوا مع تلك الشعوب " أسرة عالمية للشعوب الديمقراطية " (١٦) . وعلى ضوء التصريحات الآنفة يمكن القول أن الإطار العام لسلام ما بعد الحرب قد وضعت أسسه وكذا وضعت معه أسس ميثاق المنظمة العالمية الجديدة .

إذا انتقلنا بعد ذلك إلى المرحلة الثانية ، مرحلة " إعداد الميثاق " وجدنا أنه إثر تلك التصريحات المتلاحقة انتقل مشروع تأسيس الهيئة الدولية من حيز التفكير النظرى

إلى نطاق التنفيذ العملي، " فبوحى من آمال الإنسانية فى وضع حد للالتجاء إلى القوة لفض المنازعات الدولية وعلى أساس الإشارات التى وردت فى تلك التصريحات، عكفت هيئات متعددة، حكومية وغير حكومية فى معسكر الحلفاء على بحث الأصول التى يمكن أن تبنى عليها مثل تلك الهيئة والمبادئ التى ينبغى، ويتيسر ، أن تنظم كيائها وتحكم نشاطها " (١٧) .

ففى أغسطس ١٩٤٤ اجتمع فى دمبارتون أوكس بواشنطن ممثلو حكومات الصين والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية للدخول فى مباحثات تمهيدية عن أسس الهيئة العالمية المزمع إنشاؤها ونظامها ومبادئها ، ولما لم يكن الاتحاد السوفيتى فى ذلك الحين قد أعلن الحرب على اليابان ، فقد تحاشى الاجتماع بالصين - وقد كانت مشتبكة فى حرب مع اليابان - اجتماعا مباشرا ، ولهذا عقدت اجتماعات هذا المؤتمر على مرحلتين ، أولاها تمت بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وقد استمرت من ٢١ أغسطس إلى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٤٤ ، وثانيتهما جرت بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين واستغرقت المدة من ٢٩ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر من العام نفسه .

وكانت ثمرة تلك الاجتماعات ما يعرف بمقترحات دمبارتون أوكس وهى سرد وبيان الأصول التى ينبغى أن تقوم عليها الهيئة المقترح تأسيسها ، والأهداف التى ترمى إليها، والمبادئ التى تلتزم بها، ولم تكن هذه المقترحات موضوعة فى قالب دستور أو ميثاق يقدم للموافقة عليه بصيغته التى أفرغ فيها ، بل كانت عرضا عاما لتلك الأسس والأصول والمبادئ ، اتفقت وفود الدول الأربع على عرضها مع حكوماتها باعتبارها التوصيات التى أسفرت عنها مناقشاتها فى مؤتمر دمبارتون أوكس ، والتى تقترح أن تكون أساسا للبحث فى مؤتمر عام لاحق يضم الأمم المتحدة جميعا (١٨) .

وفى الفترة من ٢ إلى ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ ، اجتمع فى يالطا بالاتحاد السوفيتى رئيس الولايات المتحدة ، ورئيس وزراء المملكة المتحدة ، ورئيس وزراء الاتحاد

السوفيتي ، وأصدروا عدة قرارات ، أهمها إنشاء هيئة دولية عامة للمحافظة على السلام والأمن في أقرب فرصة ممكنة ، ودعوة مؤتمر من " الأمم المتحدة " للاجتماع في سان فرانسيسكو يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لوضع ميثاق هيئة دولية على أساس الخطوط الرئيسية التي تبينت إبان المحادثات غير الرسمية في ديمبارتون أوكس ، فضلاً عن أنه تقرر في هذا المؤتمر أصل من أخطر أصول الأمم المتحدة ، مبدأ في مقدمة المبادئ التي كيفت تطور الهيئة اللاحق ، وشكلت تاريخ الإنسانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذا المبدأ هو اشتراط إجماع الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (١٩) .

أيضاً كان من بين ما قرره مؤتمر يالتا ، الدعوة إلى عقد اجتماع من مشرعي الأمم المتحدة لوضع نظام محكمة عدل دولية على نمط نظام محكمة العدل الدولية الدائمة ، وتطبيقاً لذلك اجتمع في واشنطن من ٣ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٥ ممثلو أربع وأربعين دولة ، وبحثوا أسس تلك المحكمة المنظمة لاختصاصاتها وإجراءاتها ، وانتهوا إلى اقتراح مشروع نظام أساسى لها (٢٠) .

وتنفيذاً لما اتفق عليه في اجتماع يالتا ، دعت الولايات المتحدة الأمريكية - باسمها وبالنسبة عن المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين - إلى مؤتمر يتولى وضع ميثاق لـ " الأمم المتحدة " على أساس مقترحات ديمبارتون أوكس ، وقد وجهت الدعوة إلى جميع الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا أو اليابان في تاريخ أقصاه أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وتكون قد وقعت " تصريح الأمم المتحدة " ، وبالفعل عقد مؤتمر سان فرانسيسكو - كما تحدد موعده في يالتا - في الفترة من ٢٥ أبريل إلى ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٥ ، حيث أقر بالإجماع " ميثاق الأمم المتحدة " ، وفي اليوم التالي - ٢٦ يونيو - وقع ممثلو الخمسين دولة - حضور المؤتمر - على الميثاق (٢١) ، ليكون ميلاد المنظمة العالمية الثانية التي كتب لها البقاء حتى الآن .

مصر ومؤتمر سان فرانسيسكو

يصعب على الباحث أن يتناول موقف مصر من خطوات الإعداد للميثاق دون

التعرف - ويشكل سريع - على ظروف مصر السياسية خلال هذه المرحلة المهمة من تاريخها ، ففي الفترة من بداية الحرب وحتى نهايتها تولى زمام الأمور في مصر تسع وزارات ، بدأت بوزارة على ماهر الثانية في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ - ٧ يونيو سنة ١٩٤٠ ، وانتهت بوزارة محمود فهمى النقراشى الأولى ، والتي تولت زمام الأمور في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ (٢٢) ، وفي عهدها ، وتحديداً في مايو سنة ١٩٤٥ ، وضعت الحرب أوزارها ، والمتابع لتشكيل الوزارات المذكورة ، يجد أن سبباً منها ائتلافية من أحزاب الأقلية ، والآخران شكلهما حزب الوفد (٢٣) ، وأياً كان التشكيل ، فإنه عكس حالة القلق السياسى التى عانت منها مصر خلال هذه الفترة التاريخية .

من جانب آخر ، لم تكن مصر بعيدة عن ميادين القتال خلال الحرب ، فبالإضافة إلى وجود قوات الاحتلال البريطانى والالتزامات التى فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ على مصر ، فإن صحراء مصر الغربية غدت ساحة قتال بين قوات المحور وقوات الحلفاء ، وكانت معركة العلمين فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، واحدة من المعارك الحاسمة فى تاريخ هذه الحرب (٢٤) .

وفى إطار تحركات قيادات دول الحلفاء وبعض الدول المتعاونة معها لدراسة تطورات الحرب وتنسيق وسائلها ، كان نصيب مصر منها اجتماعين مهمين ، الأول : عقد فى فندق مينا هاوس بالقرب من منطقة الأهرام فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وحضره كل من المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، والمستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، والمارشال شيانج كاي شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية ، وعدد جم من كبار القواد ورجال الحرب والسياسة ، وكان الغرض من هذا المؤتمر تنسيق الأعمال العسكرية ضد اليابان ، وتعجيل النصر فى الباسيفيك وتجريد اليابان من كل قوتها ومستعمراتها (٢٥) .

أما الاجتماع الثانى : فكان فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ ، فعلى إثر انتهاء مؤتمر

القرم ، عرج المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على مصر ، واجتمع بالملك فاروق على ظهر الطراد الأمريكى الذى نزل به الرئيس ورسى فى مياه البحيرات المرة على مقربة من مدينة الإسماعيلية ، وقد تبادلوا الرأى فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ، وفى علاقات مصر بالخطاء عامة ، وكان يصحب الملك فى هذه المقابلة " أحمد حسنين " رئيس الديوان الملكى ، وقابل الملك أيضاً المستر تشرشل ، وكذلك التقى روزفلت أثناء مروره بمصر بالملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة السعودية ، والإمبراطور هيلاسلاسى إمبراطور الحبشة ، وشكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، وقابلهم أيضاً المستر تشرشل ، وفى هذه المقابلات عرض قرار مؤتمر القرم ، والقاضى بالألا يشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وقد اقتنع الملك بمصلحة مصر فى إعلان الحرب على المحور (٢٦).

وفى الوقت الذى كانت تدور فيه المباحثات السابقة ، كانت وزارة أحمد ماهر تعد نفسها ، حتى لا تفاجأ بسلام ما بعد الحرب ، وفى أثناء المناقشات التى دارت فى مجلس النواب ، أشار فكرى أباطة إلى أن مسائل ما بعد الحرب يجب أن تشكل لها إدارة تابعة لمجلس الوزراء يجند لها كبار الساسة والمشرعين ، وقد رد أحمد ماهر عليه فأشار إلى أن النية اتجهت بالفعل إلى تشكيل لجنة من كبار الساسة ، وأن فى يده الآن بعض أسماء أعضائها وهم : إسماعيل صدقى ، حسين سرى ، محمد حسين هيكل ، حامد جودة رئيس مجلس النواب ، مكرم عبيد ، حافظ رمضان ، بهى الدين بركات (٢٧) ، وكانت هذه أول إشارة إلى ما سسمى خلال هذه الفترة " اللجنة السياسية " أو " الهيئة السياسية " التى نيط بها دراسة مشاكل ما بعد الحرب ، مثل دراسة قضية دخول مصر الحرب ، ودراسة مقترحات " مؤتمر دمبارتون أوكس " وهو ما سنعرض له بعد قليل .

ولم يطل الوقت ، فبعد أيام قليلة كانت تشكيل هذه اللجنة من الأسماء السابقة ، وانضم إليهم شريف صبرى ، عبد الفتاح يحيى ، محمود فهمى النقراشى ، إبراهيم

عبد الهادى ، حافظ عفيفى ، أحمد لطفى السيد ، عبد الحميد بدوى ، على الشمسى ، محمود حسن ، ولأعمال السكرتارية محمود الدرويش (٢٨) ، فى الوقت نفسه كانت الحكومة تعد نفسها لتطبيق ما جاء فى اجتماع ١٤ فبراير المذكور والقاضى بإعلان مصر الحرب على المحور ، وبالفعل أعلنت الحكومة الحرب من خلال البيان الذى ألقاه رئيس الوزراء فى مجلس النواب فى ٢٤ فبراير ، وهو البيان الذى كلف أحمد ماهر حياته (٢٩) .

واللافت للنظر فى البيان الذى ألقاه أحمد ماهر أمام مجلس النواب ، ما ورد فى بدايته فقال أحمد ماهر : " فى الأحد الماضى الموافق ١٨ الجارى استقبلت فى رئاسة مجلس الوزراء جناب المستر أنتونى إيدن وزير خارجية إنجلترا ، ومعه كل من سعادة الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الإنجليزى وسعادة اللورد كيلرن السفير البريطانى فى مصر ، وقد أبلغنى جناب المستر إيدن أن مؤتمر القرم قرر عقد مؤتمر دولى فى سان فرانسيسكو يوم ٢٥ أبريل المقبل ، كما قرر ألا يشترك فى هذا المؤتمر إلا الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس القادم ، وزاد جنابه بأن إعلان الحرب يتيح لتلك الدول فوق اشتراكها فى هذا المؤتمر أن تكون من الأعضاء المؤسسين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب ، لكى تخلف "عصبة الأمم" القائمة الآن " (٣٠) .

معنى ما سبق أن مشاركة مصر فى المؤتمر القادم مرهون بإعلان الحرب ، وعليه لم يكن من الصعب على حكومة النقراشى - التى تشكلت فى نفس اليوم الذى اغتيل فيه أحمد ماهر - أن تحصل على موافقة البرلمان بمجلسيه على إعلان الحرب ، وليصدر المرسوم الملكى بالإعلان (٣١) .

على أية حال ، فقد كان إعلان الحرب الخطوة الأولى نحو المشاركة فى المؤتمر ، وأتبعها الحكومة بخطوة أخرى تمثلت فى توقيع مصر على " تصريح الأمم المتحدة " - سابق الإشارة إليه - فى مارس سنة ١٩٤٥ وقع محمود حسن باشا وزير مصر

المفوض فى واشنطن على التصريح المذكور ، ليضاف اسمها إلى مجموعة الدول العربية وغير العربية التى وقعت عليه قبل مصر وبعدها (٣٢) . وتتمثل أهمية التوقيع المصرى ، فى أنه خطوة مكمله لخطوة إعلان الحرب التى يترتب عليها مشاركة مصر فى المؤتمر ، نظراً لما كان يحويه هذا التصريح ، وهو ما سبق التنويه عنه .

وقابلت الولايات المتحدة الأمريكية عن لسان ويليام جرد القائم بأعمال وزارة الخارجية الأمريكية ، توقيع مصر على التصريح بالترحيب ، ورد عليه وزير مصر المفوض برسالة نوه فيها بالمساعدات التى قدمتها مصر منذ قيام الحرب والتى كان لها تأثيرها الفعال ، وبين كيف ساعدت المعارك الحربية التى دارت على أراضيها فى أن يتحول الحلفاء من الدفاع إلى الهجوم ، ومن الهجوم إلى النصر ، وعبر عن الأمل فى أن تتمكن مصر من المساعدة على " إنشاء سلام عادل أساسه الأخوة والمساواة والحرية لكافة الشعوب " (٣٣) . وفى الوقت الذى كانت تواصل اللجنة السياسية أو الهيئة السياسية اجتماعاتها ومشاوراتها مع الوزارة حول المسائل الخاصة بالمؤتمر (٣٤) ، وصلت إلى الحكومة المصرية الدعوة الموجهة لها من الولايات المتحدة الأمريكية للاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو (٣٥) .

وعليه كان على مصر أن تسرع الخطى فى سبيل الاستعداد ، ومن ثم كان تعيين عبد الحميد بدوى باشا وزيراً للخارجية (٣٦) ، حيث كان رئيس الوزراء يقوم بمهام وزارة الخارجية حتى هذا الوقت ، وعد هذا أول الخطوات المهمة نحو الاستعداد للمؤتمر ، فى الوقت ذاته ، كانت المشاورات والاجتماعات متواصلة بين اللجنة السياسية والوزارة حول تشكيل الوفد الذى سيمثل مصر فى المؤتمر ، واتجهت النية إلى أن يتألف الوفد المصرى رئيس مجلس الوزراء إلى جانب أن وزير مصر المفوض فى واشنطن استدعى لدراسة الإجراءات والاستعدادات الخاصة بالوفد المسافر والاستعدادات للمؤتمر (٣٧) .

وفى مارس سنة ١٩٤٥ ، وافق مجلس الوزراء على تشكيل الوفد من محمود

فهمى النقراشى ، محمد حسين هيكل ، إسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، مكرم عبيد ، حافظ رمضان ، عبد الحميد بدوى ، واصف بطرس غالى ، بشكل مؤقت إلى أن يوافق على الشمسى و حافظ عفيفى ، وقد روعى فى التشكيل أن تمثل فيه القوى المشتركة فى الحكم ، إلى جانب أعضاء الجبهة من المستقلين (٢٨)، غير أنه بعد فترة قليلة ، اعتذر كل من عبد الفتاح يحيى و إسماعيل صدقى و واصف بطرس غالى بسبب ظروفهم الصحية ، وبدأت الأخبار تتناثر عن الإقلال من عدد أعضاء الوفد إلى أن كان القرار النهائى بإعادة تشكيل الوفد على الصورة التالية : عبد الحميد بدوى وزير الخارجية رئيساً ، إبراهيم عبد الهادى ، على الشمسى مندوب مصر فى عصبة الأمم سابقاً ، محمود حسن وزير مصر المفوض فى واشنطن ، أعضاء .

أما الخبراء المرافقون فهم : النائب ممدوح رياض الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية، النائب طه السيد نصر المستشار الملكى المساعد ، الدكتور محمد عوض محمد الأستاذ بكلية الآداب ، عدلى أندراوس القاضى بالمحاكم المختلطة، أما السكرتارية فضمنت : حسن مظهر ، البكباشى عبد الحميد غالب ، قائد الجناح محمد عبد الحليم خليفة ، الصاغ عز الدين عاطف ، حنا سابا ، على الكريدى ، إسماعيل شيرين ، كذلك رافق الوفد نقيب الصحفيين فكرى أباطة (٣٩) .

فى الوقت نفسه ، دعت مصر للاشتراك بوفد آخر للمشاركة فى أعمال المؤتمر الدولى الذى سيعقد فى واشنطن ٩ أبريل ، لبحث موضوع محكمة العدل الدولية ، وقد شكّل هذا الوفد من : محمد حافظ رمضان وزير العدل ، الدكتور حلمى بهجت بدوى ، الدكتور عبد المنعم رياض القاضيان بالمحاكم المختلطة ، وكما أشرنا من قبل ، فقد كانت محكمة العدل أحد الأسس التى سيقوم عليها نظام العالم بعد الحرب ، ومن ثم فإن هذا المؤتمر يعد جزءاً من مؤتمر سان فرانسيسكو ، وقد سافر أعضاء هذا الوفد فى ٤ أبريل (٤٠) .

وبالقاء نظرة على المرحلتين اللتين مر بهما تشكيل الوفد يمكن إيراد بعض الملاحظات :

- أنه لم يدخل التشكيل النهائى إلا عضوين فقط من التشكيل الأول ، وهما عبد الحميد بدوى وزير الخارجية ، و على الشمسى ممثل مصر فى " عصبة الأمم " ، أى الأكثر التصاقاً بأمور السياسة الدولية ، والأكثر فعالية بالنسبة للمؤتمر .

- أن التعديل الجوهري الذى حدث كان مسألة طبيعية ، فلم يكن مستساغاً أن يترك رئيس مجلس الوزراء البلاد لمدة غير محدودة فى وقت لم تكن الحرب قد انتهت بعد .

- أنه من غير المعقول أن يتكون الوفد من هذا العدد الكبير فى وقت كانت البلاد تعاني من ظروف الحرب .

- إن مسألة عدم اشتراك حزب الوفد فى التشكيل مسألة طبيعية ، لأنه خارج الحكم ، إلى جانب تعمد الوزارة ذلك حتى لا ينسب إليه أى مكسب .

على الجانب الآخر ، فمنذ أن خرجت فكرة إعلان مصر الحرب على المحور والاشتراك فى المؤتمر ، وقفت كل القوى المؤيدة للحكومة والمعارضة لها والتي على الحياد جبهة واحدة منادية بضرورة اشتراك مصر فى المؤتمر من منطلق المشاركة فى سلام ما بعد الحرب وتنظيم العالم ، ومن أجل إيجاد حل للقضية الوطنية (٤١) .

كذلك لم يتوقف رئيس مجلس الوزراء عن الإدلاء بالأحاديث إلى الصحف عن أن مصر " ستدخل المؤتمر كشريك فى مجموع السياسة الدولية العظمى ، ولن نذهب إلى المؤتمر كمراقبين عاجزين أو غير مباينين ، بل نحمل معنا مقدرة كبيرة على العمل وإرادة وهمة تساعدنا على النهوض بنصيب مفيد وشأن عظيم فى نظام العالم الجديد " (٤٢) .

أيضاً كانت دعوة مصر لحضور المؤتمر ووجوب أن يكون لها دور فى صياغة عالم ما بعد الحرب ، من الموضوعات التى شغلت بعض جلسات الهيئة النيابية بمجلسيها ، وكان مجمل ما دار فى الجلسات يدور حول عدة نقاط :

- يجب على الحكومة إقناع البرلمان بالقدر الذى ستساهم به مصر فى وضع أسس العالم الجديد .

- وجوب إشراك مختلف الهيئات مع الحكومة فى موضوع دور مصر فى المؤتمر ، وعدم استئثار هيئة بعينها بالمسألة ، وكان المقصود اللجنة السياسية .

- إن وجهة نظر مصر بشأن مقترحات ديمبارتون أوكس يجب أن تعرض على البرلمان لمعرفة ما سيقوله وفد مصر أمام المؤتمر ، ولا يجب أن تنفرد الهيئة السياسية بدراسة تلك المقترحات .

- المطالبة بأن يكون لمصر مقعد دائم فى مجلس الأمن .

- ضرورة تعديل المعاهدة قبل عقد المؤتمر ، وذلك من خلال الاتفاق مع الحليفة .

- كيف سيكون موقف مصر فى المؤتمر ، وهى مكبلة بالقيود ؟

- إن أنسب وقت للتحدث فى استكمال استقلال البلاد وسيادتها ، هو هذا الوقت الذى تبحث فيه الشعوب فى أسس السلام الدائم (٤٣) .

غير أن أصعب ما واجهته الحكومة من الهيئة النيابية ، ما حدث فى مجلس الشيوخ فى جلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٤٥ ، فبعد أن ألقى رئيس الحكومة بيانه عن المؤتمر وتشكيل الوفد ومهمته ، عقب عليه بعض المعارضين ، وكان أبرزهم عبد الرحمن الرافعى سكرتير الحزب الوطنى والسياسى المعروف ، عندما أشار فى تعقيبه على وجوب إطلاع الشعب على ما قرره اللجنة السياسية بالتعاون مع الحكومة بشأن مقترحات " ديمبارتون أوكس " بدلاً من البيان الوجيز ، وتساءل فى رده عما إذا كان عدم الإفضاء بالمطالب الوطنية التى سيحملها وفد مصر ترجع إلى " المجاملة " ، مما أثار غضب رئيس الوزراء ، لأن ما أشار إليه الرافعى اعتبره تشكيكاً فى وطنيته ، ورد رئيس الوزراء بأن عدم الإفصاح عن المقترحات المصرية حول قرارات مؤتمر ديمبارتون أوكس ، حتى لا تؤخذ آراء مصر على أنها آراء مفروضة ، إلى جانب وجوب التشاور مع الدول الشبيهة بمصر لإيضاح هذه المقترحات ، وأن نشرها قبل ذلك يضر

بمصالح مصر ، وأشار أنه سيستفيد بكل ما دار من مناقشات ، وما طرح من آراء ، وأقفل باب المناقشة في المسألة في نهاية الجلسة (٤٤) .

على أية حال ، ففي ١٢ أبريل سنة ١٩٤٥ سافر أعضاء الوفد إلى سان فرانسيسكو ، وقبيل سفرهم استقبلهم الملك وقال لهم : " أتمنى لكم التوفيق في مهمتكم ، وأرجو أن ترفعوا رأس مصر عالياً إن شاء الله ، ولا تنسوا أن قضية البلاد العربية هي قضيتنا " (٤٥) .

هذا وقد حمل الوفد معه مقترحات الحكومة بشأن مقترحات " ديمارتون أوكس " ، وقد دارت المقترحات حول عدة نقاط :

- أن مشروع الهيئة العالمية المقترحة ، لم يتضمن أى ذكر لمبادئ القانون الدولي ، في حين أنه ينبغي أن تتخذها الهيئة العالمية الجديدة أساساً لعملها ، وأن تجعل الهيئة الجديدة من أغراضها تحديد أوضاع القانون الدولي وتقديمه ، سواء اتخذت الجمعية العامة لذلك هيئة خاصة تقوم بهذه المهمة أو عهدت بها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وكيف أن قواعد القانون الدولي في سياق وضعها وتوطيدها وتطورها كان لها الفضل في تفادي الكثير من الحروب ، وفي إقرار العلاقات السلمية بين الدول .

- طالبت المقترحات المصرية بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى ١٤ عضواً بدلاً من ١١ عضواً ، حتى تعطى الفرصة للدول المتوسطة والصغيرة لكي تؤدي دورها بما تملكه من إمكانيات وقدرات ، وإذا كان من الطبيعي أن تعطى الدول الكبرى مركزاً ممتازاً في الهيئة ولكن في حالة اللجوء إلى المبالغة في تركيز جميع السلطات في أيدي قليلة دون غيرها ، يكون الوقوع في نفس الخطأ السابق دون أن يصحح (والمقصود هنا فشل " عصبة الأمم ") ، ومن ثم يكون الوجه الأمثل في المسألة أن تمثل في المجلس على وجه دائم جميع أقاليم العالم الأساسية .

- أن يكون للمجلس سلطة التصرف من تلقاء ذاته ، لكي يكون عمله منتجاً ذا أثر ، ولهذا يجب أن لا يلزم باستشارة الجمعية العامة ، غير أنه يجب أن تعرض قرارات المجلس على الجمعية العامة لإجازتها دون أن يترتب على ذلك الإيجاب تعطيل تنفيذ تلك القرارات ، كذلك يلزم المجلس بالرجوع إلى الجمعية العامة حين يعمد إلى اتخاذ تدابير مهمة تنطوي على استخدام القوة المسلحة وهي مسألة تعزز قرارات المجلس ، لا سيما وأنه لن يترتب عليها تعطيل تنفيذ تلك القرارات ، ولا بأس من أن ينص على أنه ليس للجمعية أن توقف أو تعدل قرارات المجلس إلا بأكثرية مهمة جداً مثل أغلبية ثلاثة الأرباع على الأقل .

- ومما يتصل بهذا الموضوع أن تعقد اجتماعات من ممثلين لكل الدول الأعضاء في الهيئة ، إلى جانب الاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية أو المبعوثين الخاصين للدول أعضاء المجلس .

- ينبغي أن يراعى تمثيل جميع أقاليم العالم المهمة في المجلس ، وذلك ليكفل تزويده بالمعلومات اللازمة له ، ويمكن من جانب آخر أن يجعل بين قراراته وبين الظروف المحلية في كل دولة الملاءمة والتوفيق اللازمين .

- من أجل ذلك كله يتعين أن يضاعف عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه لكي يتهيأ للدول العظمى تمثيل يتسق مع أهمية مصالحها يجوز أن تخول الحق في أن يمثلها في المجلس مندوبان لا مندوب واحد ، وغنى عن البيان أن نظام التمثيل الإقليمي يجب أن يتبع في تشكيل المجلس .

- أن مسألة تصفية العصابة لم تتناولها مقترحات "دمبارتون أوكس" ، ولكن يلوح أن المؤتمر سيعالج هذه المشكلة المعقدة ، ولكن يجب ألا تلغى بعض الاتفاقات التي أبرمت في ظل العصابة ، فهناك عدد من الاتفاقات النافعة أعدتها العصابة ولم يكن دورها فيها إلا دور الخبير أو الوسيط ، وهذه يمكن أن يستمر العمل بها بين الدول الموقعة عليها ، كما أنه من جهة أخرى ليس من الممكن إحلال الهيئة العالمية الجديدة -

بطريقة آلية أو عامة - محل " عصابة الأمم " وبخاصة فى الاتفاقات الدولية التى تشير إلى العصابة أو إلى ميثاقها أو إلى مجالسها المختلفة ، فإن بين الهيئتين من الاختلاف ما يتعذر معه مثل ذلك الإحلال .

كذلك أشارت المقترحات المصرية فى نهايتها إلى أن مصر تحتفظ بحق إبداء ملاحظاتها الأخرى على مشروع " دمبارتون أوكس " حين الأخذ فى مناقشة نصوصه (٤٦) .

ونترك الوفد المسافر قليلاً لى يرتب أوراقه استعداداً للمؤتمر ، ونعود إلى الوفد المصرى الذى سافر فى ٤ أبريل للمشاركة فى أعمال مؤتمر محكمة العدل الدولية بواشنطن ، الذى حضره ممثلو إحدى وأربعين دولة ، وعقد فى الفترة من ٩ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٥ ، وقد عقد المؤتمر ثلاث عشرة جلسة ، وقد مثلت مصر فى اللجنة الفرعية لدراسة المواد القانونية بناء على اقتراح قدمه ممثلو إيران والعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية، وقد اشترك " محمد حافظ رمضان " أحد أعضاء الوفد فى إعداد البحث الذى عرض عن كيفية ترشيح القضاة وانتخابهم وتمثيل المدينيات والنظم القانونية فى هيئة المحكمة الدولية ، كذلك قدم الوفد المصرى مذكرة إلى نفس المؤتمر أشارت إلى أن التشريع الإسلامى الذى يسرى على المسلمين المستقلين وسبق أن اعترف به فى مؤتمرات القانون المقارن السابقة ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى مشروع تأليف المحكمة الدولية ، وأشارت المذكرة إلى المادة التاسعة التى تنص على أنه يجب أن يضمن مشروع المحكمة النظم القانونية الرئيسية فى العالم ، وقد أيدت المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا هذا وأثبت فى مضابط الجلسات .

وقد أرسل الوفد المذكور مذكرة إضافية إلى وفد مصر فى سان فرانسيسكو ضمنه الجهود التى بذلها ، كذلك أشار " حافظ رمضان " عند عودته إلى مصر فى ١٢ مايو أنه سيقدم مذكرة إلى مجلس الوزراء حول ما قام به الوفد ، كما بعث بعد عودته برسالة إلى أمين عام الجامعة العربية " عبد الرحمن عزام " بمناسبة قرب انعقاد

مجلس الجامعة ، حول جهود مصر فى المؤتمر ، وأرفق بها تقرير عن مهمة الوفد وصورة من مشروع محكمة العدل الدولية ، إلى جانب أنه أشار فى رسالته إلى التعاون الوثيق بين وفود الدول العربية الأخرى التى اشتركت مع مصر فى لجنة المُشرعين ، وهى وفود سوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية . وقد رد أمين الجامعة عليه موضحاً أنه سييادر بإحاطة مجلس الجامعة فى أول اجتماع بما تفضل بإرساله (٤٧) .

نشاط الوفد فى مؤتمر سان فرانسيسكو

على كل حال فما أن حط الوفد المصرى الرحال ، حتى بدأ نشاطاً مكثفًا من خلال الاتصال بالوفود الأخرى ، وخاصة الوفود العربية للتنسيق فيما بينها ، وفى أول حديث له أشار عبد الحميد بدوى رئيس الوفد إلى المقترحات المصرية بشأن قرارات "دمبارتون أوكس" ، وأشار فى نهاية حديثه إلى أن وفد مصر جاء "لكى يعمل متعاونًا مع الأمم المتحدة الأخرى بروح الدراسة الإنشائية ومعالجة المشاكل المتعلقة بالنظام الدولى والأمن العالمى" (٤٨) وأعقب ذلك إذاعة المقترحات المصرية فى بيان وقَّعه عبد الحميد بدوى وإبراهيم عبد الهادى ومحمود حسن (٤٩) .

وفى إطار اشتراك الوفود فى لجان المؤتمر ترأس عبد الحميد بدوى لجنة المسائل القانونية واللجنة القضائية ، وعضوية لجان مجلس الأمن ، والتصويت ، والوصاية وتعيين الحدود الإقليمية ، أما إبراهيم عبد الهادى فشارك فى عضوية لجان : التسويات السلمية ، والاقتصاد ، والتعاون الاجتماعى ، والوصاية ، والأمن الدولى ، إلى جانب مشاركة محمود حسن وممدوح رياض فى عضوية عدة لجان وهيئتين (٥٠) .

وبدأ الوفد المصرى يمارس نشاطاته عملياً من خلال تلك اللجان ، وأحرز أول انتصار له فى اللجنة الإدارية عندما عارض عبد الحميد بدوى الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد السوفيتى بتمثيل " المؤتمر الدولى للعمال " فى المؤتمر ، وكانت وجهة النظر المصرية أن قبول تمثيل مثل هذه الهيئة المستقلة الخاصة لا يتفق والتقاليد المرعية فى المؤتمرات الدولية ، وأن السماح بهذا قد يفتح الباب لهيئات أخرى كالأسمالية وغيرها

فتطالب بقبول ممثليها في المؤتمر، وعلى إثر ذلك أعلن مولوتوف ممثل الاتحاد السوفيتي أنه لن يصر على اقتراحه (٥١) .

وفي خطاب له أمام المؤتمر في ٢٧ أبريل ، أشار عبد الحميد بدوي إلى المقترحات المصرية ورؤية مصر لما يجب أن تكون عليه الهيئة الدولية المقترحة ، وركز تلك المقترحات في عدة نقاط :

- زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى أربعة عشر عضواً .
- تمثيل جميع مناطق العالم الرئيسية في مجلس الأمن .
- إعطاء الجمعية العامة حق التدخل في أعمال المجلس إذا طلبت أغليتها هذا التدخل ، بحيث لا تقل هذه الأغلبية عن ثلاثة أرباع الأصوات .
- أن يكفل للجمعية العامة المزيد من القوة .
- تغيير الاقتراح الخاص بحق رفض القوانين التي تضمنت مقترحات " دمبارتون أوكس " .

وشرح بشكل مفصل وجهة نظر مصر في هذا الشأن (٥٢) .

وكانت أكثر النقاط التي ركز عليها الوفد المصري ، هي قضية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى أربعة عشر عضواً ، حتى يتاح تمثيل كافة مناطق العالم الإقليمية على نحو دقيق محكم (٥٣) ، ومن هذا المنطلق ، ولكي تمثل المنطقة العربية في المجلس - كما في التصور المصري - دعا " عبد الحميد بدوي " إلى اجتماع موسع للوفود العربية ، وصدر على إثره بيان أرسل إلى المؤتمر جاء فيه : " إن الوفود العربية المختلفة الممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو ، بعد أن تبادلت الرأي فيما بينها حول تأليف جبهة متحدة في داخل المؤتمر ، قد أودعت سكرتيرية المؤتمر رسمياً المعاهدة التي تم التوقيع عليها في القاهرة يوم ٢٢ مارس الماضي ، وتضمنت إنشاء جامعة الأمم العربية وتضم سوريا وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية

السعودية ولبنان ومصر واليمن ، وقد عقد هذا الميثاق لتأكيد الروابط التي تصل بين البلاد العربية وتنمية التعاون بينها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ، مع احترام استقلال كل دولة وسيادتها ، وقد تضمن الوسائل لحل المنازعات التي قد تقع بين دول الجامعة العربية ، وإنا نرجو أن يؤخذ بها في الميدان الدولي الأوسع الذي يعد له مؤتمر سان فرانسيسكو نظام الهيئة العامة لحفظ السلام ، وإنه لما يستحق التنويه أن الميثاق العربى قد قضى بعرض النزاع على هيئة الاتحاد الذى يصدر فيه قراره مع منع الدول المتنازعة من التصويت ، وهو ما يتفق مع مقترحات " دمبارتون أوكس " بشأن الاتفاقات الإقليمية " (٥٤) .

وواصل الوفد المصرى جهوده فى إقناع لجنة مجلس الأمن بزيادة عدد الأعضاء إلى أربعة عشر عضواً ، خمسة مقاعد للدول الخمس الكبرى ، تسعة مقاعد لغيرها بعد أن يقسم العالم إلى تسع مناطق ، ولما لم تنجح مصر فى محاولتها تمسكت أن يكون الأساس الجغرافى الإقليمى قاعدة لانتخاب الدول الست فى مجلس الأمن ، لا أن يكون الأساس فى الاختيار القدرة على المساهمة فى حفظ السلام العالمى ، ولما عرضت المسألة للاقتراع ، كانت الأغلبية ضد الاقتراح المصرى (٥٥) ، وذلك لتحقيق الدول الكبرى ما كانت قد خططت له فى " دمبارتون أوكس " ويالتا من أن تكون السيادة والهيمنة لها .

وفى لجنة الوصاية ، كافح الوفد المصرى والوفود العربية من أجل إنجاح الاقتراح المصرى الذى يضع الدول الواقعة تحت الانتداب من تلقاء نفسها تحت سيطرة مجلس الوصاية، وكان المقصود بالأساس تخليص فلسطين من أسر الانتداب البريطانى نظراً لتفاقم الحالة فيها ، وعند أخذ الأصوات كانت الأغلبية ضد الاقتراح المصرى ٢٥ صوتاً ضد ٥ أصوات ، وكانت وجهة نظر رئيس اللجنة المستر بيتر فريزر أن الاقتراح المصرى كان سيقيد جميع قواعد مبدأ الوصاية ، لأنه بدلاً من أن يتم وضع الدول تحت الوصاية تبعاً للاتفاق بين المؤسسة العالمية والدولة صاحبة الانتداب ، فإن التعديل المصرى سيقرب الانتداب إلى وصاية المجلس من تلقاء نفسه (٥٦) .

وفى لجنة التدبيرات التنفيذية اقترح الوفد المصرى - أثناء مناقشة مسألة اشتراك الدول غير الأعضاء فى قرارات مجلس الأمن - أن يطلب من هذه الدول تقديم التسهيلات والمساعدات لكى يجوز لها الاشتراك فى قرارات المجلس ، وترك للصاغ عبد الحميد غالب الخبير العسكرى أن يوضح الوجه الفنى للاقتراح ، فوقف وأوضح للمجتمعين موقف مصر الخاص فيما يختص بالشئون السياسية والمساعدة ، وأكد للمندوبين أن التسهيلات والمساعدة أشد خطورة من تقديم قوات مسلحة ، لأن الدول بتقديمها للتسهيلات تقبل أن تعرض أرضها ومواردها لخطر الحرب ، وتضطر إلى الرضى بحدوث الاضطراب فى كيانها الاقتصادى بأكمله وقص ما اختبرته مصر من ذلك فأوضح : " أنه وإن تكن مصر قد أعلنت الحرب رسمياً من بضعة أشهر فقط ، فقد استخدمت قواتها المسلحة فى تأدية واجبات فى جميع أنحاء البلاد منذ سنة ١٩٣٩ دفعاً لهجمات الألمان والإيطاليين ، وأن ألوفاً من الجنود المصريين وقفوا لحراسة قتال السويس والدفاع عنه ، وبذلك ظل القنال مفتوحاً لمرور السفن فى الوقت الذى كان فيه موقف سفن الحلفاء حرجاً جداً ... إن المدافع المصرية المضادة للطائرات فى دفاعها عن الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات واستعمال الحلفاء لها أسقطت قاذفات ألمانية ... وفى سبيل هذه التسهيلات أصيب المصريون بخسارة كبيرة فى الأرواح والممتلكات " ، وختم حديثه قائلاً : " إن المصريين فى حادثة العلمين عندما بدت بوادر الخطر لم يفقدوا إيمانهم ، بل قدموا لحلفائهم أتم معونة ، وسبب ذلك بسيط هو أنه كانت هناك ثقة متبادلة وتفاهم نشأ من الاجتماعات المتواصلة وتبادل الآراء ، وهو أمر سيكون ضرورياً فى المستقبل " .

وبعد الإيضاح السابق وقف مندوبو بريطانيا وروسيا وفرنسا واليونان وخطب كل منهم مثنياً على المساهمة العسكرية التى ساهمت بها مصر فى نجاح الحلفاء فى الحرب ، وبعد انفضاض الاجتماع شكرهم مندوبو مصر ، كما أعرب كثير من المندوبين الآخرين عن تقديرهم لما بذلته مصر من الجهود وتقرر أن تدمج ملاحظات مصر وبريطانيا واليونان فى تقارير المقررين ، كما نون فى محضر الجلسة " أنه فى حالة كالتى مر ذكرها يجب أخذ رأى الدول ذات الشأن فى مجلس الأمن " (٥٧) .

ويتواصل نشاط الوفد المصرى ، ففى الجلسة التى عقدت بدار الأوبرا فى ١٦ يونية، وأثناء بحث المادة الأولى من الميثاق ، وهى المادة التى تحوى أغراض الهيئة العالمية وقد ورد فيها : " إن هذه الأغراض هى حفظ السلام الدولى والأمن وتسوية المنازعات الأولية أو الحالات التى قد تؤدى إلى تعكير السلام بالوسائل السلمية وبالتطبيق لقواعد العدالة والقانون الدولى " ، عرض تعديل مصرى مقتضاه أن عبارة "بالتطبيق لقواعد العدالة والقانون الدولى " يجب أن تأتى مباشرة بعد كلمة الأمن ، حتى يمكن تطبيق هذه المبادئ على كل نواحى نشاط الهيئة العالمية ولا يقتصر أمرها على حل المنازعات وبعد مناقشة حامية ، كانت نتيجة الاقتراع انحياز ٢١ دولة للاقتراح المصرى ضد ٢١ دولة ، ولم يؤخذ بالاقتراع لعدم توافر أغلبية الثلثين وهى الأغلبية المطلوبة (٥٨) .

وأثناء المداولات التى انتهت بالموافقة على القسم الذى يتضمنه ميثاق الهيئة الدولية بشأن تشكيل مجلس الأمن مؤلفاً من ١١ عضواً من بينهم خمسة ممثلين : الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى والصين وفرنسا كأعضاء دائمين ، حدثت مناقشة قصيرة بين رئيس الوفد المصرى وبين المسيو موريس ديجان وزير فرنسا المفوض بشأن الاعتداءات الفرنسية على سوريا ، فأشار رئيس الوفد المصرى أنه يتحدث بالنيابة عن وفود المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا ولبنان ، وأعرب عن شعور هذه الوفود بأنه قد يكون من الخير ألا تكون فرنسا عضواً دائماً فى مجلس الأمن ، لأن احتلالها مثل هذا المركز قد يمكنها من منع الهيئة الدولية من التدخل فى مشاكل كالنزاع القائم بشأن سوريا ولبنان ، ثم أردف وزير الخارجية المصرى قائلاً : " ومع ذلك تشعر الوفود العربية بأن الشعب الفرنسى لا يؤيد ولن يؤيد أى عمل من أعمال العدوان ، وعندما تتاح للشعب الفرنسى فرصة الإعراب عن إرادته وميوله واتجاهاته ، فلا شك أنه سوف يستنكر هذا العدوان " .

وما أن انتهى من كلامه ، حتى وقف المسيو ديجان وطلب إلى رئيس اللجنة التى وافقت على ذلك القسم من ميثاق الهيئة الدولية ، أن ينبه الوزير المصرى إلى الامتناع

عن طرق هذا الموضوع ، ثم قال : " إنه ليس من حق المؤتمر أن يفصل فى هذه المسألة ، ولم نجئ إلى هنا لكى يستفزنا غيرنا ، وإنما جئنا للعمل من أجل السلام " .

عندئذ قال رئيس اللجنة : " إنه يدرك وجهة نظر مسيو ديجان ، ولكنه لا يستطيع الفصل فى هذا الموضوع ، لأن أية مسألة كهذه ينبغى أن تعرض على اللجنة التنفيذية ، بل ينبغى بحثها فى جلسة عامة ، وهذا كله قد يؤدى إلى تعطيل أعمال المؤتمر " .
فنهض رئيس الوفد المصرى للحديث ، ولكن رئيس اللجنة أوضح أنه يرجو من رئيس الوفد المصرى أن يعتبر المسألة منتهية حتى يتسنى للجنة أن تمضى فى أعمالها .

وبعد ذلك أفضى رئيس الوفد المصرى بتصريح باسم الدول العربية الخمس ، جاء فيه : " إن الوفود العربية لن تقترح ضد منح فرنسا فى الحال مركزاً دائماً فى مجلس الأمن ، ولكنها وهى ترى حوادث سوريا المؤسفة أمام أعينها تفكر فى حق المعارضة (الفيتو) ، وكيف أنه كان يمكن لفرنسا لو منحت مركزاً دائماً فى المجلس من الحيلولة دون كل تدبير تأديبى يرمى إلى اجتناب مثل هذا الاعتداء أو رفضه ، وتعتقد بأنها والوفود الأخرى تجد مبرراً لمعارضتها فى منح فرنسا مركزاً دائماً لو ظنت لحظة أن الشعب الفرنسى يؤيد الاعتداء ، ولكن الوفود العربية موقنة بأن الشعب الفرنسى لن يتردد فى استنكار هذا الاعتداء وتأييد استقلال سوريا حينما يتولى الإعراب بحرية عن إرادة الأمة ، ولذلك تمتنع الآن عن الاقتراع فى هذا الموضوع " (٥٩) .

ولكن كما أشرنا أقرت اللجنة إدخال فرنسا ضمن الأعضاء الدائمين ، وإذا كانت محاولة مصر باسم الوفود العربية لم تنجح ، إلا أن هذه المحاولة والمحاولات السابقة أضفت الكثير من الحيوية على الوفد المصرى أكثر الوفود العربية نشاطاً وتأثيراً .

وفى آخر رسائله لخص فكرى أباطة مجهودات وفد مصر فى المؤتمر وكيف سيطرت الدول الكبرى على مجريات الأمور فقال : " إنهم أدوا واجبهم على أحسن صورة ورفعوا مقام مصر فى المباحثات والمناقشات التى جرت فى الجلسات العامة وفى جلسات اللجان وتناولت شتى الموضوعات سياسية وتشريعية واقتصادية ، وقد

قوبلت أقوالهم ومذكراتهم بالإعجاب العام ، وكانوا يستمسكون بآرائهم ووجهات نظرهم استمساكاً تاماً ، وإن كانت النتائج قد صيغت طبقاً لإرادة مصالح الدول الكبرى التي ألقت فيما بينها كتلة متراصة ، ومهما يكن مصير اقتراحاتنا فإن الدول الصغيرة كانت تشاطرنا إياها " (٦٠) .

غير أن رئيس الوفد المصرى كان واقعياً ، ففي حديث أجراه فكرى أباطة قبيل عودته إلى مصر علل سر تمسك الدول الكبرى بسلطاتها الكبيرة فى مجلس الأمن ، بأن مرجع ذلك أنها : " تعتقد أن مسئولياتها فادحة وأن عبء الأمن العام الدولى يقع على عاتقها أكثر مما يصيب الدول الصغيرة .. إن الدول الكبرى ترى أن قيام السلام واستقرار الأمن الدولى معقودان ببقائها متحدة الكلمة ، فإذا تفرقت أو اختلفت واحدة منها عن الدول الأخرى فيما يتصل بشئون السلام أو الأمن كان ذلك مؤذناً بوقوع حرب لا بد منها ، ولا قبل لأحد بدفعها ولا غناء لرأى ميثاق دولى فيها ، على أنه يبدو من جانب آخر أن تلك الدول الكبرى وقد كانت أبداً محبة للسلام راغبة فى تجنب الحرب ، تثق بأنها لن تحدث صعوبات أو مشكلات من جراء استعمال حق الاعتراض والتوقيف " (٦١) .

والتأمل فى تصريح رئيس الوفد ، يجد أنه أسرف فى التفاؤل ، فظروف العالم بعد سنة ١٩٤٥ وما حدث فيه أكد عكس ذلك ، فلم تتوقف الحروب التى تورطت فيها كثير من الدول الكبرى واستعمل حق الفيتو كثيراً فى غير موضعه ، وليس موقف الولايات المتحدة فى مجلس الأمن من إسرائيل وممارساتها ببعيد .

على أية حال ، ففي ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ تم التوقيع على ميثاق " الأمم المتحدة " ، وفى حفل التوقيع ألقى رئيس الوفد المصرى كلمة قال فيها : " إنى إذ أوقع هذا الميثاق بالنيابة عن وفد مصر ، لأرجو أن يكون فاتحة عهد جديد ينعم فيه الناس جميعاً بالسلام والرخاء ، وينسى العالم أهوال الحرب وتضحياتها ونهى الأمم لحياة دولية جديدة تقوم على احترام استقلال الدول جميعاً وسيادتها وتوفير الحرية والكرامة لكافة

البشر ، وتضافر جميع أعضاء الهيئة وتعاونهم على إقامة السلام وإشاعة الخير بين الناس " .

" وهذا الميثاق تجربة لا تبرا بحال من عيوب نشأت من ظروف العالم التى يمر بها فى الوقت الحاضر ، ولكنها مع ذلك تجربة عامرة بالإيمان الراسخ ، ناطقة بسلامة القصد وصدق العزيمة ، وهى من أجل هذا حقيقة بالنجاح الكبير ، وحرية ببلوغ الغاية ، وإذا ما ظهر عيب عند العمل بالميثاق فإن أحكام تعديله يرده إلى السلامة ، وإنا لندعو الله أن يمد فى حياة الهيئة وأن يجعل فى اجتماع ممثلى الأمم المتحدة كل عام ما يشيع الثقة بين الأمم ويزيل من بينها أسباب الخلاف وتحرير العالم من نزعة السيطرة والاستعمار ، ويرقى بالمدينة وتهيئ للناس جميعاً سبل الحياة فى سلام وطمأنينة " (٦٢) . وفى مساء ٢٦ يونية أذاعت سكرتيرية مجلس الوزراء النصوص الرسمية للميثاق ، وفى ذات اليوم واليوم التالى نشرته الصحف المصرية (٦٣) .

وقد جاء الميثاق فى تسعة عشر فصلاً ، شملت: أغراض الهيئة ومبادئها والعضوية ، والأفرع الرئيسية للأمم المتحدة، وما يتعلق بالجمعية "الجمعية العامة" ، " مجلس الأمن" ، مسألة حل المنازعات بالوسائل السلمية ، ما يتخذ من الأعمال فى حالة تهديد السلام والإخلال به ، التنظيمات الإقليمية ، التعاون الدولى الإقليمى والاقتصادى والاجتماعى ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، نظام الوصاية الدولى ، مجلس الوصاية ، محكمة العدل الدولية ، الأمانة العامة أحكام متنوعة ، تدابير حفظ الأمن فى فترة الانتقال ، تعديل الميثاق ، التصديق والتوقيع (٦٤) .

وفى ٢٣ يولية وصل الوفد المصرى إلى القاهرة ، وكان فى استقباله رئيس الوزراء (٦٥) ، وفى تصريح له مع صحيفة المقطم أشار إلى أن المقترحات التى أدخلتها الوفود على مقترحات "دمبارتون أوكس" جعلت " الهيئة الدولية الجديدة أداة سلام وتعاون أفضل مما كان مقترحاً ، وهذا كسب لا يستهان به ، وثمة كسب خاص لمصر

فإن أعضاء الوفد المصرى اكتسبوا مكانة بين رجال الوفود الأخرى بما أظهره من كفاءة وبيان وحسن تصرف " (٦٦) .

البرلمان المصرى والتصديق على الميثاق

فى آخر رسائل فكرى أباطة أشار إلى أن رأى النهائى حول الميثاق المقترح سيرتد آخر الأمر إلى الحكومات المختصة والبرلمانات^(٦٧) ، وعليه كان من الطبيعى أن يقوم البرلمان المصرى بمهمته ، وبما أن البرلمان عند وصول الوفد إلى مصر كان منصرفاً إذ ذاك إلى نظر الميزانية والقوانين المستعجلة التى كانت معروضة عليه وكانت قد جاوزت أجلها المعتاد ، فلم تشأ الحكومة أن تطيل أجلها إلى أكثر من ذلك بعرض الميثاق على البرلمان، وبما أن مصر ابلغت فى الثالث الأخير من شهر سبتمبر من جانب اللجنة التنفيذية للجنة التحضيرية التى عهد إليها فى إعداد الترتيبات اللازمة لعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة ووضع جدول أعمالها ، فإن إيداع وثائق التصديق على الميثاق فى واشنطن يتطلب أن يتم فى منتصف شهر أكتوبر وأنه يراد جمع اللجنة التحضيرية بين أول و ١٥ نوفمبر ، ودعوة الجمعية العامة نفسها إلى الانعقاد حوالى ٤ ديسمبر من هذا العام ، فلم يكن للحكومة فى هذه الظروف مندوحة من الإسراع لدعوة البرلمان لدورة غير عادية^(٦٨) ، وعليه صدر المرسوم الملكى بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى " للنظر فى المرسوم بمشروع القانون الخاص بالموافقة على ميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه بسان فرانسيسكو فى ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ " (٦٩) .

وفى مجلس النواب تحدث وزير الخارجية " عبد الحميد بدوى " عن الأسباب التى دعت الحكومة إلى دعوة البرلمان لدورة غير عادية ، ثم تحدث عن المؤتمر وما دار فيه من مناقشات ، والخلافات الكبيرة التى دارت بين الأعضاء ، فالدول الكبرى " مصممة على الاحتفاظ بما يسمى صيغة " يالتا " فى التصويت ، والدول الأخرى لا تقبلها أصلاً وتود أن تدخل عليها بعض التعديل ، وبعضها يتمنى أن يبنى النظام الجديد على أساس نظام العصبة القديم ، وأن يضاف إليه القوة العسكرية وينزع منه قاعدة

الإجماع التى كانت تعتبر مصدر ضعف العصبية وسبب فشلها ، ولو أن كل فريق ظل على موقفه واحتفظ هذا بتصميمه وذلك بتشدهد لما كتب الميثاق ، ولبقى العالم يتخبط بين توازن القوى ومناطق النفوذ وما إلى ذلك من الصور التى عاش فيها العالم وكانت منشأ المصائب والويلات التى انتابته طوال القرن الماضى ، لم يكن بد إذن من تقريب مسافات الخلاف ، ومن التماس أسباب التوفيق ما استطاعت كل دولة ، ولم يكن بد من أن تقبل كل دولة تضحية ببعض ما هو عزيز عليها .

ثم تحدث عبد الحميد بدوى عن الاقتراحات التى قدمت ، والمناقشات التى دارت فى اللجان ، والخلافات التى دارت بين الدول كبيرها وصغيرها مما جعل عمل المؤتمر يستمر أسابيع " خرج الميثاق بعدها خلقاً سويّاً يختلف كثيراً عن مقترحات (دمبارتون أوكس) وإن تكن أبوة هذه بادية فيه " ، ثم تعرض بعد ذلك لنصوص الميثاق بشكل مختصر ، وفى نهاية حديثه أشار إلى أن مصر " ستصيب منه خيراً كبيراً لا لأنه بتحديد ضوابط العلاقات الدولية وردها إلى حكم القانون يجعل لها وللجامعة التى تضمها مكاناً عزيزاً بين الدول ، بل لأنه فوق ذلك يفتح لها آفاقاً جديدة فى الحياة الدولية " ، وأهاب وزير الخارجية بأعضاء المجلس بناء على ما عرضه الموافقة على الميثاق (٧٠) .

ثم بدأت المناقشة ، وكان أول المتحدثين النائب فكرى أباطة ونقيب الصحفيين والذى رافق الوفد إلى المؤتمر ، وبعد أن أشاد بكلمة وزير الخارجية وأثنى أيضاً على أعضاء الوفد لما بذلوه من جهد رآه رؤى العين وكان شاهداً عليه ، أشاد بمقترحات الحكومة المصرية رداً على مقترحات " دمبارتون أوكس " والتى حملها الوفد معه ، كما تناول فى حديثه المجهودات التى بذلها الوفد المصرى من خلال المقترحات التى قدمها للمؤتمر وكيف كان مصيرها الفشل ، وبعد أن انتقد بعض مواد الميثاق أشار بالبعد عن الميثاق ، فقال : " لماذا لا يكون حالنا كحال الأمم التى بعدت عن الميثاق مثل السويد وسويسرا وأسبانيا ؟ لماذا لا نبعد عنه أيضاً حتى إذا استطعنا أن نظفر

بهدفنا الأول وهو الجلاء والاستقلال الصحيح ، وأن نحقق وجودنا الدولى السليم ، كان لنا أن ننضم إلى هذا الميثاق ونحن مسلحون بالكرامة قبل كل شىء " (٧١) .

أما إسماعيل صدقى فبعد أن أثنى على الوفد وما بذله من مجهودات تحسب له من خلال التقرير الوافى الذى أعدته الخارجية المصرية ووزعته على الأعضاء ، أشار إلى أنه إذا كانت الدول الكبرى هى التى وضعت الميثاق ، بل هى التى أملت إرادتها فيه إملاء ، ولكن إلى جانب هذا يجب ألا ننسى أن الغرض من هذا الميثاق حسبما أبرزته ديباجته واحتوته مقاصده ومبادئه على غرض صحيح سليم لا يمكن دولة متحضرة أن تقوم فى وجهه أو تعترض عليه .. يجب علينا ونحن ننادى بالمثل العليا التى يتضمنها الميثاق أن نكون فى مقدمة الدول التى توافق عليه لا فى مؤخرتها ، فقد وافقت عليه الآن إحدى وثلاثون دولة .

أما عن علاقة الميثاق بقضيتنا الوطنية ، فأشار إلى أن " الفائدة التى حصلنا عليها من الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو عظيمة لا يستهان بها ، فهى ترجع فيما ترجع أولاً إلى تسجيل استقلالنا والاعتراف به فى وثيقة دولية ، إذ أن من شروط القبول فى الجامعة الجديدة أن تكون الدولة المشتركة فيها مستقلة ، فتوقعنا على الميثاق بجانب توقيعات الدول الأخرى هو اعتراف صريح منها أن مصر بلد مستقل ، لاسيما أن الميثاق قد حقق المساواة فى السيادة بين جميع أعضائه ، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستعمالها للاعتداء على سيادة أى بلد أو استقلاله السياسى أو اغتصاب جزء من أراضيه ... فالموافقة تضمن سلامة أراضينا وتضمن استقلالنا إن لم يكن بالفعل فبالمستند الذى نعتمد عليه دائماً نحن الأمم الصغيرة ، فالميثاق وثيقة فى يدنا تثبت أننا دولة مستقلة .. وأظن أنه ليس من اللائق سياسياً ، بل وأدبياً ومعنوياً أن نرفض هذا الميثاق ، بل ينبغى أن نرحب به " (٧٢) .

وخلال الجلسة قدم اقتراحاً من عشرين عضواً بإقفال باب المناقشة ، وبعد اعتراضات على الاقتراح أيدها رئيس الوزراء لكى تتاح الفرصة لأعضاء آخرين لإبداء

رأيهم^(٧٣) ، استمرت المناقشات ، فتحدث النائب عبد الحليم أبو سيف راضى فبعد شكره لأعضاء الوفد أشار إلى أنه " إذا كان الميثاق هو خطوة إلى الأمام فى سبيل صيانة الأمن والسلام العالمى إلا أن هذا السلام هو سلام روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة وسلام الدول الأخرى العظمى ، وأى سلام وأى أمن للدول الصغيرة الضعيفة التى ستكون متفرجة فقط فى هذه المجالس ؟ أى قيمة لهذا الميثاق وهؤلاء العرب المساكين بفلسطين مهددون فى بلادهم ويشعرون أنها تقتصب منهم ؟ " ، ثم قال فى نهاية كلمته : " سترون يا حضرات النواب المحترمين قيمة هذه المواثيق فى المستقبل كما رأيتم قيمتها فى الماضى ، فإننا لم نستفد ولن نستفيد منها مطلقاً ، لهذا أطلب رفض الميثاق " ^(٧٤) .

أما النائب السيد على راتب فانضم إلى المعارضين من خلال سؤاله الذى توجه به إلى وزير الخارجية وهو : " هل إذا حدث أن أقرت الدول بأجمعها فى جمعيتها ، وأقر كل أعضاء مجلس الأمن طلب إعادة النظر فى المعاهدة المصرية الإنجليزية وأصدروا قراراً جماعياً بوجوب خروج الجيش البريطانى من مصر وعارضت فى ذلك بريطانيا ، فهل بموجب هذا الميثاق يظن معالى الوزير أن فى مقدور أحد أن يخرج الجيش الإنجليزى من مصر ؟ " ، ولم يقتنع برد وزير الخارجية عليه ^(٧٥) .

أيضاً انضم النائب محمد محمود جلال إلى المعارضين ، ففى نقاشه تعرض لبعض النصوص وكيف أن الدول الكبرى هيمنت على مجلس الأمن ، " ومن ثم لا يمكن أن يكون موضع أمل أو مناهج رجاء فى تأمين السلام العالمى ، ومن ثم يجب علينا رفض الميثاق ، فبلد كمصر ترى فيه التعارض كل التعارض مع مصالحها ، لأنه لم يجرى على أساس الصالح الدولى العام ، خصوصاً من حيث موقع مصر الجغرافى " ^(٧٦) .

أما النائب محمد حنفى الشريف فأشار إلى " إننا لا نستطيع أن نرفضه حتى لا نبتعد عن المجال الدولى ، ولكن يجب أن يكون لنا ملاحظات وتحفظات على الميثاق ،

أما إذا لم يكن من حقنا إبداء مثل هذه التحفظات ، وإننا لا نستطيع إلا قبوله بأجمعه أو رفضه بأجمعه ، فمن رأى أن نعتبر بولة محايدة مثل سويسرا ، وإننا لو قبلنا الميثاق نكون قد شككنا فى استقلالنا (٧٧) .

وبعد أن انتهى طالبو الكلام من طرح رؤاهم ، وافق المجلس على الميثاق بأغلبية ١٦١ صوتاً ضد ١٢ صوتاً ، وامتنع عضو عن التصويت (٧٨) .

ويمكن إبداء عدة ملاحظات حول ما دار من مناقشات فى مجلس النواب :

- إن الذين تزعموا معارضة الميثاق كانوا أعضاء بالحزب الوطنى .

- إن بعض الذين تحدثوا ودافعوا عن التوقيع على الميثاق كانوا من المؤيدين للحكومة ، وقد عبروا بالطبع عن وجهة نظر الأغلبية ، ومن ثم ظفرت الحكومة فى نهاية النقاش بالأغلبية الكبيرة .

- إن المعارضين استندوا فى معارضتهم على ما حمله الميثاق من سلبيات ، مثل هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن ، ومن ثم فرضوا ما أسموه سلام الأقوياء على العالم من منطلق مصالحهم ، بدليل أن المقترحات التى قدمتها بعض الوفود - ومنها الوفد المصرى - لم يلتفت إليها وأصرت تلك الدول على ما جاء فى قرارات " دمبارتون أوكس " و " يالطا " .

- استند المؤيدون فى دفاعهم عن الميثاق على أنه يدخل مصر فى دائرة الدول المساهمة فى صنع عالم ما بعد الحرب ، وأن ذلك فى حد ذاته يخدم القضية الوطنية ، ولكن خاب ظنهم عندما عرضت هذه القضية على " الأمم المتحدة " سنة ١٩٤٧ لتتأكد مقولة النائب " عبد الحليم أبو سيف راضى " .

أما عن موقف مجلس الشيوخ من الميثاق ، ففي ذات اليوم أى ١٠ أكتوبر وبعد انتهاء جلسة النواب ، أحال رئيس المجلس حامد جودة مشروع القانون بالموافقة على الميثاق لعرضه على مجلس الشيوخ (٧٩) . وكما حدث فى مجلس النواب ، حدث فى

مجلس الشيوخ ، وكان أول المتحدثين عبد الرحمن الرافعي وارتكز حديثه على محورين ، الأول : ما كسبته مصر من الميثاق ، والثاني : هل فى الميثاق خسارة على مصر ؟ ، وبالنسبة للأول أشار المتحدث إلى أنه إذا كان الغرض من الميثاق تدعيم الأمن الدولى فى العالم أو بصورة أدق تدعيم السلام فى هذا العالم ، وبما أن الأمن الدولى هو مجموع أمن الدول التى يتألف منها هذا العالم ، فيجب أن يكون الغرض الأساسى من تقرير الأمن العالمى هو أمن كل دولة على استقلالها وعلى حقوقها ، فهذا الميثاق لا يفيد إلا الأمم الطامعة فى الاعتداء على استقلال الأمم الصغيرة ، « لقد بحثت طويلاً وبإلحاح كى أجد فى هذا الميثاق أمناً لنا على استقلالنا وحرماننا فلم أجد ، وإن لى أن أتساءل : ما هى مصلحتنا فى أن نبرم مثل هذا الميثاق ؟ .. أقول بأن مصر لا تكسب شيئاً مطلقاً من هذا الميثاق ، أما قولهم بأننا نكسب منه اعترافاً بأننا دولة مستقلة لنا مكان أو كرسي بجانب الدول المستقلة ، فأظن أن هذا كلام فى كلام ، لأن العبرة بالواقع .. إنه لا مصلحة لنا مطلقاً فى إبرام هذا الميثاق » (٨٠) .

أما المحور الثانى فتحدث عن الأضرار ، وأولها أن مصر قد التزمت مقدماً بقبول مقترحات مجلس الأمن الذى تقرر إنشاؤه فى هذا الميثاق ولو كانت ضد مصلحتها "فإذا نحن أبرمنا الميثاق فكأننا نتعهد مقدماً بقبول قرارات مجلس الأمن ونقبل تنفيذها ، أما الضرر الثانى فهو أن فى هذا الميثاق فسحاً ضمناً لمعاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ (اتفاقية القسطنطينية) التى قررت ونظمت حياد قناة السويس ، لأن الفقرة الثانية من المادة الثانية (باب العضوية) تنص على ما يأتى : (لكى يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على حق العضوية يقومون بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق فى حسن نية) أما الضرر الثالث فهو من وجهة نظره أن الميثاق فى مجموعه عبارة عن إحياء وبعث وتجديد لمعاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وذلك لأنه جاء فى ديباجة الميثاق ما يأتى : (وأن نبين الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى ، وفيها التزامات يجب على أعضاء (الأمم المتحدة) الالتزام بها) .

أما الضرر الرابع فهو أن الميثاق يصعب على مصر مهمة الطعن فى اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ فمن الممكن إذا عرضنا المسألة على مجلس الأمن فكأننا قبلنا حكم الخصم ، وقد يعتبرها المجلس معاهدة قائمة ، وإذا ما قرر ذلك فماذا يكون موقفنا ؟ فقبول هذا الميثاق يصعب علينا مأمورية الطعن فى هذه الاتفاقية " .

أما الضرر الخامس فتمثل فى مجلس الأمن : " فالسلطان المطلق فيه للدول الخمس التى لها حق إبرام أو نقض أى قرار يصدره هذا المجلس ، والمشاكل التى نريد حلها لمصلحتنا هى فى الواقع مشاكل بيننا وبين عنصر هام من عناصر هذا المجلس " .

أما الضرر السادس فيمكن فى أن " إبرام هذا الميثاق يباعد بيننا وبين تحقيق الأهداف القومية ، لأن هذه الأهداف عبارة عن مطالب نتقدم بها ضد ركن مهم من أركان مجلس الأمن لأننا إذا جئنا وطالبنا بحقوقنا بعد إبرام هذا الميثاق ، فللحيلة أن تقول : إن هذه مسألة مختلف عليها فيما بيننا وتطلب إما تطبيق أحكام المعاهدة أو الانتظار إلى سنة ١٩٤٦ ، أو الاحتكام إلى مجلس الأمن " .

بعد ذلك اتجه الرافعى بحديثه وجهة أخرى ، فأشار إلى أن الميثاق يجعل مجلس الجامعة العربية تحت رحمة مجلس الأمن ، لأن الفقرة الأولى من المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق وهى المتعلقة بالتنظيمات الإقليمية تنص على أنه : " إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة الثالثة والثلاثين فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة ، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن " . وهذا معناه أن مجلس الأمن له رأى الأخير وله السلطة العليا على مجلس الجامعة العربية ، وطالب فى نهاية كلمته برفض الميثاق (٨١) .

أما الشيخ عازر جبران فاتجه وجهة أخرى ، فدعا إلى الموافقة على الميثاق ولم تختلف حججه عن الذين تحدثوا فى مجلس النواب (٨٢) ، أما الشيخ حمدى أبو علم فانضم إلى المعارضين ، وأشار فى اعتراضه إلى أن " الميثاق فى هيكله العام وصورته الكاملة ، أداة تعزز وتنظم سيطرة الدول الكبرى الخمس على الدول

الأخرى ... وفى تشكيل مجلس الأمن واختصاصاته وسلطته ما يسمح لنا بالقول بأن مجلس الأمن يبتلع الجمعية العمومية ويطنى عليها ، فلا يبقى لها إلا سلطة التوصية واسترعاء نظر المجلس وحق المناقشة ، وحتى هذا الحق تقضى عليه المادة ١٢ والتي تنص على أنه : إذا تناولت الجمعية العمومية أمراً تناوله مجلس الأمن ، ففي هذه الحالة ينقطع اختصاص الجمعية العمومية .

وبعد أن انتقد فى حديثه بعض نصوص الميثاق - مسترشداً بما ورد فى تقرير الخارجية الذى سنشير إليه بعد قليل - طرح فكرة عرض الميثاق على الشعب فى انتخابات حرة ليقول كلمته فيها طالما أن الميثاق ألقى على الأمة بواجبات والتزامات ، ولم يقتنع " أبو علم " برد البعض عليه بأن البرلمان هو وليد إرادة الأمة^(٨٣) ، وفى نهاية الجلسة تلى مشروع القانون فى مادة واحدة فنال موافقة ٩٤ عضواً ضد عضوين^(٨٤) ، وليصدر فى الرابع عشر من أكتوبر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٥ بالموافقة على الميثاق^(٨٥) .

إذا ما تركنا الأعضاء وانتقلنا إلى تقرير لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ عن الميثاق ، نجد أنه لم يختلف كثيراً عن ما قاله الأعضاء المؤيدون ، بل إنهم استندوا عليه فى مناقشاتهم ، والتقرير المذكور تعرض لعصبة الأمم وأسباب فشلها والخطوات التى خطاها الحلفاء أثناء الحرب للإعداد للمنظمة الدولية ، ثم تعرض التقرير لنصوص الميثاق مشيراً إلى أن " الميثاق الذى انتهت إليه أغلبية الدول المشتركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو لم يبلغ درجة الكمال ، ولم يحقق الآمال كلها التى علقها الدول على الوعود التى بذلتها الدول الكبرى بسخاء فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، على أن الدول المتوسطة والصغيرة أجمعت فى العالم بأكمله على أن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، وقد وافق على الميثاق أكثر من ثلاثين دولة ، فدخل الميثاق حيز الوجود ، والدول الصغيرة والمتوسطة أحوج من غيرها إلى قيام هيئة عالمية تجمع فى صعيد واحد بين مندوبى الدول جميعها صغيرها وكبيرها ، فتتاح لكل دولة أن ترفع صوتها فى الوقت المناسب على مسمع من ممثلى السلطات الفعالة والرأى العام فى بلاد العالم قاطبة ، وليست

العبرة باختصاصات كل من فروع الهيئة ، ولا بالذى تستطيع أن تبلغه قراراتها ، فمجرد وجود الهيئة - ولو كانت حرفية ميثاقها لا ترضى على الوجه الأكمل - فيه ضمان أدبى وقوة كافية يحسب حسابها الكبير والصغير ويفسح أمام كل دولة المجال للدعاية العالمية لقضاياها ومصالحها ، مما يعينها على الظهور بالمظهر اللائق بها فى مجتمع الدول " (٨٦) .

وعلى نفس النسق كان تقرير لجنة الخارجية بمجلس النواب (٨٧) .

غير أنه يمكن إبداء بعض الملاحظات على ما دار فى مجلس الشيوخ :

- إن الذين تزعموا المعارضة لم يكونوا من الحزب الوطنى ، بل اتسعت الرقعة لتشمل قوى أخرى فى المجلس .

- إن الأدلة التى استندت عليها المعارضة فى مجلس الشيوخ لم تختلف عنها بمجلس النواب .

- إن الاعتراضات التى أبدتها المعارضة - رغم الحماس الغالب عليها - أفصحت عن حس قومى مرهف ويقظة تحسب لهم تجاه القضية الوطنية وأن خوفهم من المستقبل كان فى محله .

- المؤيدون للموافقة كانوا عمليين فلم يكن مستساغاً أن نأخذ خطأ مختلفاً عن سائر دول العالم، خاصة وأن القضية الوطنية كانت فى حاجة إلى الخروج إلى النطاق العالمى بدلاً من النطاق الثنائى .

على أية حال ، فقد ظفرت الحكومة بأغلبية كاسحة فى المجلسين ، سمحت لها بالانطلاق لتودع وثائق التصديق المصرية فى الأجل المحدد (منتصف أكتوبر) ولكى لا تتخلف مصر عن الاشتراك فى مداولات اللجنة التحضيرية وفيما يليها من اجتماعات ، وهو ما أشرنا إليه سابقاً .

الخاتمة

وفى نهاية الدراسة يمكن طرح بعض الاستنتاجات على النحو التالى :

- إن إعلان مصر الحرب جاء نتاج مطلب دولى ، ولم يكن أمام الحكومة المصرية سوى الاستجابة لتكون من المؤسسين للهيئة الدولية وفى سبيل حل قضيتها ، وإن كانت مجريات الحرب أثبتت أن مصر شاركت فى الحرب منذ بدايتها ، وكان لمساعدتها دور بارز فى ترجيح كفة الحلفاء فى الحرب .

- إن حكومة النقراشى الأولى أصابت كبد الحقيقة عندما شكلت الهيئة السياسية والتي كان لها دور فى دعم الوزارة والإعداد للمؤتمر واختيار أعضاء الوفد المصرى .

- إذا كانت حكومة النقراشى فى سعيها لتشكيل الوفد قد حرصت على أن تمثل فيه كل القوى المشاركة فى الحكم ، إلا أنها أعادت النظر فى تشكيل الوفد فقلصته بشكل واضح ، وهو ما يمكن تفسيره بأنه كان من غير المقبول أن يسافر رئيس الحكومة فى هذه الفترة الحرجة ويمكث خارج مصر عدة أسابيع ، ومن ثم كان التعديل الجوهري .

- أثبت الوفد المصرى بما طرحه من قضايا أنه كان أكثر الوفود العربية حيوية ونال إعجاباً يستحقه .

- ثبت من خلال المداولات والمناقشات التى دارت فى المؤتمر ، أن الدول الكبرى طبقت عملياً ما رسمته نظرياً فى "دمبارتون أوكس" و" يالتا " لتظل لها الهيمنة على مقدرات العالم وتسيير سياسته على هواها من منطلق صون السلام والابتعاد عن الحروب ، فلم تأبه هذه الدول كثيراً باقتراحات الآخرين خلال المؤتمر .

- إن ما دار فى الهيئة النيابية بمجلسيها يدل دلالة قاطعة على مدى الحس الوطنى عند الأعضاء والوجل على قضية البلاد فى فترة ما بعد الحرب ، مما يحسب لسياسى هذه المرحلة الحساسة فى تاريخنا الوطنى .

الهوامش

- (١) راشد البراوى : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨١ ، ص ٢٦ .
- (٢) محمود سامى جنيّة : عصبة الأمم ، مطبعة الاتحاد ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .
- (٣) حسن نافعة : الأمم المتحدة فى نصف قرن ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٢ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ١٩ .
- (٤) المرجع السابق : ص ٢٠ - ٢١ ، حافظ غانم : مرجع سابق ، ص ٢٥ .
- (٥) وعن محاولات دعم النظام الجديد ، انظر : البراوى : مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٤١ .
- (٦) البراوى : مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٥١ .
- (٧) نافعة : مرجع سابق ، ص ٢٨ - ٤٠ .
- (٨) جويس ، جيمس أمري : قصة التعاون الدولى ، ترجمة عبد الحميد عبد الغنى ، تقديم الدكتور عبد الله العريان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٧٤ .
- (٩) جويس : مرجع سابق ، ص ١٧٦ .
- (١٠) حافظ غانم : مرجع سابق ، ص ٩٣ ، وعن جهود المنظمات والهيئات والروابط والاتحادات التى ناقشت أسباب ضعف العصبة وتلافى أوجه القصور فى التنظيم الدولى الجديد ، انظر : نافعة : مرجع سابق ، ص ٦٠ - ٦٤ .
- (١١) حافظ غانم : مرجع سابق ، ص ٩٣ - ٩٤ .
- (١٢) البراوى : مرجع سابق ، ص ٥٢ .
- (١٣) زكى هاشم : الأمم المتحدة ، ط ٢ ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ١ - ٢ .
- (١٤) المرجع نفسه ، ص ٢ - ٣ .
- (١٥) نافعة : مرجع سابق ، ص ٦٦ .
- (١٦) زكى هاشم : مرجع سابق ، ص ٤ .
- (١٧) المرجع السابق ، ص ٥ .
- (١٨) المرجع نفسه ، ص ٥ - ٦ ، حافظ غانم ، مرجع سابق ص ٩٥ - ٩٦ .
- (١٩) زكى هاشم : مرجع سابق ، ص ٦ - ٧ .
- (٢٠) المرجع السابق : ص ٧ .

- (٢١) المرجع السابق ، ص ٨ - ٩ .
- (٢٢) - (٢٣) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٤١٨ - ٤٦٩ .
- (٢٤) عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج٣ ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ١٢٢ - ١٣٠ .
- (٢٥) المرجع السابق : ص ١٣٥ .
- (٢٦) المرجع السابق : ص ١٥٠ - ١٥١ .
- F.O 371/45930 , Weekly political and Economic Report from 15th to 21st February 1945 , Rep. No. 116 p.1 .
- (٢٧) مضابط جلسات مجلس النواب : جلسة ٦ فبراير ١٩٤٥ ، ص ص ١٦٨ - ١٦٩ ، الأهرام ، ١٩٤٥/٢/١٦ ، مقال : " فى مناقشة خطاب العرش " بدون توقيع ،
- F.O 371/45930 , Weekly political and Economic Report from 1st to 7th February 1945 , Rep. No. 114 p.3 .
- (٢٨) الأهرام ، ١٩٤٥/٢/٢٣ .
- (٢٩) عن اغتيال أحمد ماهر ، انظر : الرافعي : مرجع سابق ، ص ١٥١ - ١٥٢ .
- (٣٠) مضابط مجلس النواب ، ملحق مضبطة مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١٦٢ .
- (٣١) المصدر السابق : ص ١٦٢ - ١٦٤ .
- (٣٢) المقطم ، البلاغ : ١٩٤٥/٣/١ ، الأهرام ، الكتلة : ١٩٤٥/٣/٢ .
- (٣٣) البلاغ : ١٩٤٥/٣/١ .
- (٣٤) الدستور ، المقطم ، الأهرام : ١٩٤٥/٣/٨ ، الأهرام : ١٩٤٥/٤/٢٠ ، ١٩٤٥/٤/١٢ ، الدستور : ١٩٤٥/٤/١٢ .
- (٣٥) الكتلة ، المقطم ، الدستور ، الأهرام : ١٩٤٥/٣/٦ .
- (٣٦) الأهرام : ١٩٤٥/٣/٨ .
- (٣٧) الأهرام : ١٩٤٥/٣/٩ ، ١٣ .
- (٣٨) السياسة : ١٩٤٥/٣/١٥ ، الكتلة : ١٩٤٥/٣/١٩ .
- F.O 371/45930 , Weekly political and Economic Report from 8th to 14th March 1945 , Rep. No. 119 p.5 .

- (٣٩) الكتلة : ٣/١٩ ، ١٩٤٥/٤/٣،٧ ، الأهرام : ٣/١٩،٢٨ ، ١٩٤٥/٤/٢،٨ ، السياسة ، المصرى ، الدستور : ١٩٤٥/٤/٨ ، مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٥/٤/٩ ، ص ٣٧٥ ، F.O 371/45930 , Weekly political and Economic Report from 5th to 11th April 1945 , Rep. No. 123 p.1-2 .
- (٤٠) البلاغ : ١٩٤٥/٤/١ ، المصرى : ١٩٤٥/٤/٢ ، الدستور : ١٩٤٥/٤/٣ ، الأهرام : ١٩٤٥/٤/٨ المقطم : ١٩٤٥/٤/٨ .
- (٤١) الأهرام ٤ ، ١٩٤٥ / ٣ / ١٩ ، البلاغ ٨ ، ١٩٤٥ / ٣ / ١٥ ، السياسة ٨ / ٤ / ١٩٤٥ ، المقطم ٩ / ٤ / ١٩٤٥ .
- (٤٢) المصرى : ١٩٤٥/٣/٢٧ ، الدستور ، الأهرام : ١٩٤٥/٤/٤ ، Journal d. Egypte , 15/3/1945 , F.O 371/45930 , Weekly political and Economic Report from 12th to 18th April , 1945 , Rep. No. 124 p.1 .
- (٤٣) مضابط جلسات مجلس الشيوخ ، جلسة ١٩٤٥/٣/١٣ ، ص ١٠٩ ، وجلسة ١٩٤٥/٣/٢٧ ، ص ١٧٧ - ١٨٠ ، ومضابط مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٥/٤/٩ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٦ .
- (٤٤) مضابط جلسات مجلس الشيوخ ، جلسة ١٩٤٥/٤/١٠ ، ص ٢٤٧ - ٢٥٣ .
- (٤٥) الأهرام : ١٩٤٥/٤/١٢،١٣ ، الكتلة : ١٩٤٥/٤/١٣ .
- (٤٦) الحكومة المصرية : اقتراحات الحكومة المصرية فى شأن مشروع "دمبارتون أوكس" المطروح للبحث فى مؤتمر سان فرانسيسكو، المطبعة الأميرية، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ١ - ٦ .
- (٤٧) المصرى : ١٩٤٥/٤/١٦ ، الدستور : ١٩٤٥/٤/١٩ ، الأهرام : ١٩٤٥/٥/١٣ ، ٤/٢٦ .
- (٤٨) الكتلة ، الأهرام : ١٩٤٥/٤/٢٧ .
- (٤٩) الكتلة ، المقطم : ١٩٤٥/٤/٢٧ .
- (٥٠) الأهرام : ١٩٤٥/٥/٣،٤ ، الدستور : ١٩٤٥/٥/٤ .
- (٥١) الأهرام : ١٩٤٥/٥/٣ .
- (٥٢) الأهرام : ١٩٤٥/٤/٣٠ .
- (٥٣) الأهرام : ١٩٤٥/٥/٢ ، هذا وقد أرسل رئيس مجلس الوزراء برقية شكر إلى الوفد على نشاطاته فى المؤتمر ، انظر : الأهرام : ١٩٤٥/٥/٦ .

- (٥٤) الأهرام : ١٩٤٥/٥/٢ ، وعن ظروف توقيع ميثاق الجامعة العربية ، انظر : الرافعي : المرجع نفسه ، ص ١٦٢ - ١٦٧ .
- (٥٥) الأهرام : ١٩٤٥/٥/١٣، ١٧ ، الدستور : ١٩٤٥/٥/١٤ .
- (٥٦) الأهرام : ١٩٤٥/٥/٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨ .
- (٥٧) المقطم : ١٩٤٥/٦/٦، ٧ ، الدستور : ١٩٤٥/٦/٧ ، الأهرام : ١٩٤٥/٦/٧، ٨ .
- (٥٨) الأهرام : ١٩٤٥/٦/١٧ .
- (٥٩) الأهرام ، الدستور : ١٩٤٥/٦/٢٢، ٢٤ ، المقطم : ١٩٤٥/٦/٢٥ .
- (٦٠) الأهرام : ١٩٤٥/٦/١٨ .
- (٦١) الأهرام : ١٩٤٥/٦/٢١ .
- (٦٢) الأهرام : ١٩٤٥/٦/٢٧ .
- (٦٣) المقطم : ١٩٤٥/٦/٢٦ ، الدستور : ١٩٤٥/٦/٢٦، ٢٧ ، البلاغ : ١٩٤٥/٦/٢٧ .
- (٦٤) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الأولى لدور الانعقاد غير العادي : ٨ أكتوبر ١٩٤٥ ، ص ٣٠ - ٤٩ .
- (٦٥) الدستور : ١٩٤٥/٧/٢٣ ، هذا وقد تخلف ممدوح رياض عن العودة مع الوفد ، وأبلغ رئيس الوزراء بذلك ، انظر : الدستور : ١٩٤٥/٧/٢٤ .
- (٦٦) المقطم : ١٩٤٥/٨/٧ .
- (٦٧) الأهرام : ١٩٤٥/٦/١٨ .
- (٦٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الأولى لدور الانعقاد غير العادي ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٤٥ ، كلمة وزير الخارجية ، ص ٩ .
- (٦٩) الوقائع المصرية ، العدد ١٤٥ مكرر ، ٤ أكتوبر ١٩٤٥ .
- (٧٠) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الأولى لدور الانعقاد غير العادي ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٤٥ ، ص ٨ - ١٢ .
- (٧١) المصدر نفسه : ص ١٤ - ٢٠ .
- (٧٢) المصدر السابق : ص ٢٠ - ٢٣ .
- (٧٣) المصدر السابق : ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٧٤) المصدر السابق : ص ٢٤ - ٢٥ .

(٧٥) المصدر السابق : ص ٢٥ .

(٧٦) المصدر السابق : ص ٢٥ - ٢٦ .

(٧٧) المصدر السابق : ص ٢٧ - ٢٨ .

(٧٨) المصدر السابق : ص ٢٨ ،

F.O 371/45930 , Weekly political and Economic Report from 10th to 16th October , 1945 , Rep. No. 150 p.2-3 .

(٧٩) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة الثانية لدور الانعقاد غير العادى ، الخميس ١١ أكتوبر ١٩٤٥ ، ص ١٨ .

(٨٠) المصدر السابق ، ص ١٨ - ٢٠ .

(٨١) المصدر السابق ، ص ١٨ - ٢٦ .

(٨٢) المصدر السابق، ص ٢٦ - ٢٩ .

(٨٣) المصدر السابق، ص ٢٨ - ٢٨ .

(٨٤) المصدر السابق، ص ٢٨ - ٢٩ ،

F.O 371/45930 , Weekly political and Economic Report from 10th to 16th October , 1945 , Rep. No. 150 p.2-3 2

(٨٥) الوقائع المصرية ، السنة ١١٦ ، العدد ١٤٩ ، ١٤ أكتوبر ١٩٤٥ .

(٨٦) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة الثانية لدور الانعقاد غير العادى ، الخميس ١١ أكتوبر ١٩٤٥ .

(٨٧) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثانية لدور الانعقاد غير العادى ، الأربعاء ١٠ أكتوبر ١٩٤٥ ، ص ٢٩ .

التطور التاريخي للحصانة البرلمانية في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢

د. سعيدة محمد حسنى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية تربية العريش - جامعة قناة السويس

المقدمة

مع نشوء الدولة الحديثة وجدت السلطة التشريعية بجوار السلطة التنفيذية، ومن المعروف أن السلطة التشريعية هي التي تشرع القوانين التي تنظم العلاقة بين سلطات الدولة المختلفة بهدف حماية المنتمين إلى هذه الدولة من الأفراد، ولكي تقوم السلطة التشريعية بواجبها التشريعي الصحيح لا بد من توفير الحماية والأمن لأعضاء هذه السلطة، ومن ثم كان النص في الدساتير على الحصانة البرلمانية.

ومن المعروف أنه لو حدث وتدخلت السلطة التنفيذية في تشكيل السلطة التشريعية فإن الأخيرة ستظل مدينة بوجودها للأولى، ومن ثم تضعف السلطة التشريعية ويضعف دورها التشريعي الذي أنشئت من أجله، وبذلك تصبح لعبة في أيدي السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام النيابي منحة ولم يؤخذ نتيجة كفاح طويل حتى كان الحصول عليه، ومن هذا المنطلق كان ضعف السلطة التشريعية في العالم الثالث عامة ومصر خاصة لأن السلطة التنفيذية هي التي أوجدت السلطة التشريعية ومنحتها السلطات التي حددتها لأعضاء السلطة النيابية.

والواقع أن نص الدساتير على مبدأ الحصانة البرلمانية هو تجسيد للفصل بين سلطات الدولة، بمعنى أن الحصانة البرلمانية تمنع السلطة التنفيذية والسلطة القضائية من إعاقة السلطة التشريعية والمتمثلة في البرلمان بمجلسيه من أداء مهمتها التشريعية في الدولة، ويمكن القول بأن مساحة الحصانة البرلمانية في أي بلد تتوقف على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، أي أنه كلما كان مبدأ الفصل بينها واسعا ومطبقا تنفيذا للديموقراطية كان التمتع بالحصانة البرلمانية واسعا وصحيحا، وعلى هذا الأساس تستخدم هذه الحصانة في الهدف الذي من أجله نصت عليها الدساتير في العالم.

والواقع أن الحصانة البرلمانية هي فكرة غربية نصت عليها الدساتير في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهي الدساتير التي أخذت منها مصر - بعد تجارب نيابية عديدة، وعلى هذا فإن مصر أخذت بمبدأ الحصانة البرلمانية من حيث انتهت هذه الدول،

والحصانة البرلمانية كما هو واضح هي فكرة غربية ألبسها الشرق زيا شرقيا لتحقيق مأرب خاصة، ويمكن أن تلعب هذه الحصانة دورا لا يستهان به فى القيام بحركة التغيير فى المجتمع الذى يأخذ بمبدأ الحصانة لأن الأعضاء الذين يتمتعون بها يستطيعون الوقوف أمام السلطة التنفيذية والمؤسسة الحاكمة لإحداث التطور والتغيير فى الدولة، ومن ثم يحدث التطور والتغيير فى هذا البلد دون صدام مع أصحاب الفكر الرافض لمثل هذا التطور وبالتالي يلحق المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بما حوله من الدول التى تأخذ بالنظام الدستورى .

الحصانة البرلمانية من خلال الدساتير المصرية

لقد نص الدستور المصرى « حدود ونظام مجلس شورى النواب » منذ عام ١٨٦٦ على مادة تعنى بالمحافظة على كرامة عضو المجلس، على الرغم من أن الحياة النيابية فى مصر كانت فى بدايتها، بالإضافة إلى أن هذا دستور قد اقتبس هذه المادة من الدساتير الغربية، وأيضاً فإن الدول التى أخذت مصر منها مبدأ الحصانة البرلمانية لها تاريخ طويل حتى وصلت إلى الدستور الذى أخذ به فى بداية الحياة النيابية ١٨٦٦ .

وفى تقديرنا أن الخديو إسماعيل عندما وضع النص على الحصانة البرلمانية فى اللائحة كان فى أساسه تقليدا للفكر الغربى لأنه كان مولعا بذلك الفكر، بل أكثر من هذا فإن إنشاء مجلس شورى النواب كان نفسه تقليدا للغرب، ومنذ صدور هذا الدستور وهو أول دستور يشير إلى الحصانة البرلمانية ولو بمعنى عصرها، لذا كان لابد من تناول هذه الحصانة البرلمانية من خلال الدساتير المصرية.

ولنبداً بما ورد فى حدود ونظام مجلس شورى النواب المصرى حيث نصت المادة ٥٢ منها على: « فى مدة افتتاح مجلس الشورى فى الأيام المحددة له لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه إلا إذا كان لا سمح الله حصل من أحد منهم أو فيهم حالة قتل فطبعاً لا يعد من أعضاء مجلس الشورى وتعيين بدله حسب ما فى مادة

١٢ من اللائحة الأساسية « (١) .

وبعد هذا التاريخ بما يزيد على خمسة عشر عاما تصدر لائحة ٧ فبراير ١٨٨٢ التى لم يستمر العمل بها أكثر من شهرين، ورغم ذلك تضمنت مادتين تشيران صراحة إلى الحصانة البرلمانية وقد نوه إلى دستوريتهما عند مناقشة تلك الحصانة فى مجلس النواب عام ١٩٢٦، واستنكر أعضاء المجلس تجاهل لجنة الدستور لهاتين المادتين واعتمادها على الدستور الفرنسى والبلجيكى (٢)، والمادتان هما: المادة الرابعة والتى تنص على : « لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس »

أما المادة الخامسة من هذه اللائحة فتتص على: « للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوة مؤقتا لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن من يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجوناً فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوة لم يصدر فيها حكما » (٣) .

وبعد الأحداث التى وقعت فى مصر خلال عام ١٨٨٢ وما ترتب عليها من احتلال الإنجليز لها، ثم صدور قانونى أول مايو ١٨٨٣ والذى أنشئ بمقتضى ما ورد بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وبعد ما يزيد على ثلاثين عام صدر قانون أول يولية ١٩١٣ والذى أنشئ بمقتضاه أيضا الجمعية التشريعية.

ومن خلال قراءة هذه القوانين لم يعثر فى موادها على ما يشير من قريب أو بعيد إلى الحصانة البرلمانية أو إلى أى حق من حقوق المجالس شبه النيابية التى تم إنشاؤها من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٣ (٤) ، ثم كانت فترة الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أحداث تاريخية كان لها بالغ الأثر على مصر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وما يعنينا هنا الآثار السياسية حيث سقطت السيادة العثمانية وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وما صاحبها من مطالبة المصريين باستقلال بلادهم ثم قامت ثورة ١٩١٩، وتنفيذا لمخطط الإنجليز صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ذلك التصريح الذى نص على

الاستقلال الاسمى لمصر، ومن نتائج هذا التصريح تشكيل لجنة لإعداد دستور تحكم مصر بمقتضاه، ذلك الدستور الذى عرف باسم دستور ١٩٢٣ والذى تضمن مادة تناولت الحصانة البرلمانية.

وهذه المادة هى المادة ١١٠ والتي تنص على: « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ أى إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن من المجلس التابع هو له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » (٥) .

والواقع أن هذه المادة تعرضت للمناقشة فى البرلمان المصرى بمجلسيه النواب والشيوخ من الناحية الدستورية، حيث إن أعضاء لجنة وضع المبادئ العامة لدستور ١٩٢٣ قد اعتمدوا فى صياغتها على الدستورين الفرنسى والبلجيكى دون الرجوع إلى لائحة ٧ فبراير ١٨٨٢ على الرغم من ثبوت دستوريتهما، ويجب الإشارة هنا إلى أن هذا لا يعنى أن الدستورين الفرنسى والبلجيكى غير دستوريين بل إن الشارع المصرى لم يأخذ نفس المادة من الدستورين طبق الأصل وإنما أخذ منهما فقرات، وعلى هذا كان النقد الدستورى للمادة ١١٠ من دستور ١٩٢٣ .

وبعد هذا الدستور بعدة سنين صدر دستور آخر وهو ما عرف بدستور ١٩٣٠ والذى تضمن مادة تنص على الحصانة البرلمانية برغم النقد الموجه له، على اعتبار أنه كان دستور من نوع الدساتير المصنعة لتحقيق أغراض خاصة بالسلطة التنفيذية، والمتمثلة فى سلطة القصر وحكومة الأيدى الحديدية والسلطة الإنجليزية.

وهذه المادة هى المادة ١٠٠ والتي تنص على: « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه فى أمور الجنايات والجنح إلا بإذن المجلس التابع هو له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجريمة » (٦) .

واستمر العمل بهذا الدستور حتى ١٩٣٥ وهى الفترة المتعارف عليها تاريخيا بفترة الانقلاب الدستورى، وكانت هذه الحقبة من تاريخ مصر غير مستقرة سياسيا

واقتصاديا وبالتالي اجتماعيا، وبعد ذلك أعيد العمل بدستور ١٩٢٣ وما تضمنه من مادة ١١٠ والتي نصت على الحصانة البرلمانية، رغم النقد الذي تعرضت له من جانب أعضاء البرلمان المصرى كلما دار نقاش حول تلك الحصانة بجوانبها المختلفة، واستمر حتى قيام ثورة يولية ١٩٥٢ .

طلب رفع الحصانة البرلمانية

ليس هنا مجال للدراسات القانونية إلا أنه لابد من الإشارة إلى كيفية طلب رفع الحصانة عن عضو البرلمان ولو بأسلوب قانونى مخفف وذلك بسبب طبيعة موضوع البحث، والواقع أن طلب رفع الحصانة البرلمانية يكون عن طريق وزير الحقانية فى حالة الدعوى العمومية، لأن هذا الوزير هو المسئول عن تنفيذ النصوص الخاصة بتلك الحصانة وأى مخالفة فى تنفيذ هذه النصوص تعد مخالفة دستورية، ويقدم طلب رفع الحصانة لرئيس المجلس التابع له العضو المطلوب رفع حصانته.

أما فى حالة الجنحة المباشرة فإن طلب رفع الحصانة يقدم من المجنى عليه بشرط أن يثبت تقديمه الإعلان إلى النيابة العمومية والتأشير عليه بعدم السير فى الإجراءات حتى يصدر قرار برفع الحصانة من المجلس التابع له العضو المطلوب رفع الحصانة عنه، وكذلك فإن الموظفين العموميين يمكنهم تقديم طلب رفع الحصانة إلى المجلس، هذا بالإضافة إلى أن عضو البرلمان يمكنه طلب رفع الحصانة من المجلس ضد أى عضو آخر^(٧)، ثم يعرض ذلك الطلب على المجلس التابع له العضو المطلوب رفع الحصانة عنه من خلال رئيس المجلس، ويحول بعد مناقشته إلى لجنة الحقانية بالمجلس لفحص الطلب ثم إعداد تقرير عنه ويتلى بالمجلس، وتجدر الإشارة إلى أن مهمة المجلس تنحصر فى بحث ما إذا كانت هذه الدعوى كيدية، الهدف منها حرمان المجلس من ذلك العضو أو نزعه من مقعده نتيجة ضغائن سياسية وانتخابية أو منافسات حزبية. وليس من حق هذا المجلس بحث ما إذا كانت التهمة الموجهة للعضو صحيحة أو غير صحيحة لأن هذا يدخل فى اختصاص القضاء.

ومن المعروف أن كل طلب خاص برفع الحصانة البرلمانية يشتم فيه رائحة الأسباب السابق التنويه إليها يجب رفضه، وكذلك إذا كانت الأسباب المطلوب رفع الحصانة من أجلها تافهة، ولا يترتب على رفض طلب رفع الحصانة سقوط الدعوى لأن ذلك هو أساس النظام الديموقراطى فى أى بلد.

وفى مارس ١٩٣٩ قدم عضو مجلس الشيوخ محمد نجيب الغرابلى باشا أثناء طلب رفع الحصانة البرلمانية عن أحد أعضاء المجلس مذكرة ضمنها الأسباب التى يجب على المجلس رفض رفع الحصانة عن أعضائه وهى:

أولاً - أن يكون طلب رفع الحصانة صادرا عن شهوة سياسية أو انتقامات انتخابية أو أهواء حزبية.

ثانياً - متى كان ظاهرا بالبداهة أن الدعوى المقدم طلب رفع الحصانة من أجلها كان على غير أساس كما فى حالة سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة أو سبق الفصل فيها.

ثالثاً - أن يكون رفع الدعوى مبنيا على أسباب تافهة بحيث لا يخشى من سقوطها.

رابعاً - إذا كان حضور العضو فى المجلس ضرورى لمنع وقوع اضطرابات عامة أو لعدم تعطيل أعمال المجلس.

خامساً - إذا كانت الوقائع المسندة إلى العضو لا تكون جريمة يعاقب عليها القانون.

سادساً - إذا كانت دورة انعقاد المجلس قد شارفت على الانتهاء، ومن ثم فإن رفض طلب رفع الحصانة البرلمانية عن العضو لا يؤثر فى سقوط الدعوى.

سابعاً - يجوز رفض طلب رفع الحصانة إذا كان قد مضى قبل بدء دورة انعقاد المجلس وقتا كافيا لاتخاذ الإجراءات التى يطلب رفع الحصانة من أجلها^(٨).

وبعد عرض الأسباب التي يجب عندها رفض طلب رفع الحصانة البرلمانية لابد من التنويه ولو في كلمات قليلة إلى الذين تشملهم الحصانة البرلمانية، وهنا نذكر أن الحصانة البرلمانية تشمل جميع أعضاء البرلمان المنتخبين منهم والمعينين على حدا سواء.

والواقع إنه على الرغم من أن هذه الحصانة البرلمانية في ظاهرها تخص العضو، فإنه لا يمكنه التنازل عنها إلا بعد عرض ذلك الأمر على لجنة الحقائقية بالمجلس التابع لها العضو، وذلك إذا رأت هذه اللجنة أن الطلب لا يترتب عليه ضرر أو إخلال بنظام المجلس قبل وبعد عرض تقرير اللجنة المشار إليها من قبل، ومضابط البرلمان المصرى بمجلسيه مليئة بمثل هذه الطلبات المقدمة من الأعضاء، وكثيرا ما كانت تقابل تلك الطلبات بالهجوم أو الاستنكار تأكيدا على أن الحصانة هي حق من حقوق البرلمان، وقد شكلت لجنة العدل بمجلس الشيوخ لجنة فرعية لوضع المبادئ الدستورية والعامة للحصانة البرلمانية، وكان من أعضائها ذلك القانونى الفقيه محمد نجيب الغرابلى الذى أعد مذكرة^(٩) ضمنها المبادئ العامة والمتفق عليها للحصانة وهى:

١ - الحصانة البرلمانية هي من النظام العام للدولة لا يملك العضو التنازل عنها وعدم التمسك بها يعد إخلال بواجباته الدستورية.

٢ - الحصانة البرلمانية تشمل جميع أعضاء البرلمان سواء كانوا معينين أو منتخبين على حدا سواء.

٣ - الإجراءات التي تتخذ أثناء دور انعقاد المجلس ضد عضو من أعضائه قبل رفع الحصانة تعتبر باطلة في أساسها بطلانا جوهريا

٤ - لا يستفيد شركاء النائب في التهمة من الحصانة البرلمانية لأن الحصانة هي للعضو فقط وليس لمن يتبعه فيمكن للقضاء أن يستمر في إجراءاته نحو الشريك بينما في حالة العضو يستأذن المجلس التابع له ذلك العضو.

٥ - لا يبدأ انقطاع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية إلا من يوم تقديم طلب رفع الحصانة البرلمانية عن العضو، بمعنى أن سقوط أى دعوى عمومية ضد العضو لا تسرى إلا من بدء رفع الحصانة عنه أو من يوم تقديم طلب رفعها.

٦ - الحصانة البرلمانية تنطبق على جميع الإجراءات الجنائية فى الجنايات والجناح والمخالفات على الرغم من أن هناك رأى يقول أنه ليس من المنطق أن ترفع الحصانة من أجل مخالفة تخص المرور أو زراعة وهناك رأى آخر يقول أن أى مخالفة تقتدى أخذ أى إجراءات كما هو منصوص عليه فى الدساتير.

٧ - لا يجوز إعلان عضو البرلمان كشاهد عن وقائع تضمنتها أقواله فى جلسة البرلمان، لأن ذلك يدخل تحت مسمى الحصانة التامة أو عدم المسئولية عما يحدث داخل جلسات البرلمان إلا إذا كان مطلوباً للشهادة فى قضية مرفوعة بناء على شكوى من أحد أعضائه.

٨ - تبدأ الحصانة البرلمانية ببدء دور الانعقاد وتنتهى بانتهائه، يستوى فى ذلك دور الانعقاد العادى وغير العادى وكذلك فترة التأجيل .

٩ - الحصانة البرلمانية تشمل جميع الإجراءات الجنائية التى تُتخذ أثناء دور الانعقاد سواء كانت هذه الإجراءات مسبقة بأخرى قبل انعقاد المجلس.

١٠ - ليس هناك محل للتفريق بين القبض والإجراءات فى الحكم لأن الدستور ساوى بينهما لأن القبض شكل من أشكال الإجراءات، ويجب الإشارة هنا إلى أنه إذا تم القبض على العضو قبل بدء دور انعقاد المجلس لا يصح استمرار القبض بعد انعقاد المجلس إلا بإذنه ما لم يكن استمرار القبض تنفيذاً لحكم قضائى صدر قبل بدء دور الانعقاد .

وهنا لابد من طرح تساؤل وهو هل الحصانة البرلمانية تمتد لتشمل مسكن عضو البرلمان؟ نعم بالفعل فإن الحصانة البرلمانية تمتد لتشمل مسكن النائب، وفى الحقيقة أن الدستور المصرى لم يشر من قريب أو بعيد إلى مثل هذا النوع من الحصانة، وإنما

ما حدث أنه مع التطور التاريخي لتفسير الحصانة البرلمانية، كلما ظهرت مسألة من المسائل التي لها علاقة بحماية العضو من تعسف السلطة التنفيذية، كانت تطرح للمناقشة حتى يؤخذ قرار من المجلس بعد دراستها من قبل لجنة الحقانية به ثم إعداد تقرير لعرضه على أعضاء المجلس، ويكون ذلك التقرير وتلك الدراسة بناء على أبحاث فقهية بعد مراجعة الدستور الفرنسى للتعرف على كيفية التعامل مع مثل هذه القضايا، وبالتالي يحدث التطور التاريخي لتلك الحصانة نتيجة التوسع فى تفسيرها.

وكان النواب المصريون دائما يقارنون بين الحالات التي ظهرت فيها هذه المسألة بسبب الممارسة الدستورية وبين ما كان يحدث فى فرنسا، لذا فإنه عندما ظهرت مسألة تفتيش منازل بعض النواب أثناء الحرب العالمية الثانية، عندئذ حدثت مناقشة دستورية حول حصانة مسكن النواب، حيث تعرضت منازل بعض النواب للتفتيش من قبل البوليس دون إخبارهم أو دون أخذ إذن المجلس التابعين له، فتقدموا بطلبات احتجاج واستجابات لمجلس النواب خلال شهرى مايو ويونيه ١٩٤١ (١٠).

ومن هؤلاء النواب الذين تعرضت منازلهم للتفتيش عضو مجلس النواب محمد حامد جودة، حيث ذهبت ثلاث قوات لتفتيش منزله بأسىوط سواء الواقع منها فى الأرياف أم فى البندر بحثا عن عزيز باشا المصرى الذى كان هاربا فى ذلك الوقت ، وكان قد عين فى أغسطس ١٩٣٩ رئيسا عاما لأركان حرب الجيش المصرى، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى نفس العام انتاب السفارة البريطانية قلق شديد تجاهه نتيجة أنه كان معروفا بميوله للمحور، فطلب الإنجليز من على ماهر بصفته رئيسا لمجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام ضرورة التخلص من عزيز المصرى، فما كان من على ماهر إلا أن منحه أجازة مرتين متتاليتين الواحدة ستة أشهر ثم أحيل إلى الاستيداع فى ٧ أغسطس ١٩٤٠ (١١).

واستطرد عضو مجلس النواب محمد حامد جودة فى خطاب الاحتجاج الذى قدمه وقد تقدم إلى المجلس بخطاب احتجاج يقول إن قوات البوليس قامت بتفتيش منزله

بأسيوط فى وقت واحد، ويذكر أنه قد اضطر لقبول تفتيش منزله المقيم به مرغما، لان الضابطين أخبراه بأنهما يقومان بذلك تنفيذا لأوامر الحاكم العسكرى، العام بل أكثر من ذلك أخبروه بأن هناك قوة من البوليس تحاصر منزله فى الخارج من كل الجهات. وهناك حالة أخرى تم فيها تفتيش منزل نائب آخر وهو عضو مجلس النواب محمود همام حمادى حيث قامت قوة من البوليس فى ساعة متأخرة من فجر يوم ٢٩ مايو ١٩٤١^(١٢) بتفتيش منزله، وقدم محمود همام حمادى استجوابا لوزير الداخلية حول ما حدث من انتهاك لحصانته البرلمانية بتفتيش منزله بمنشية البكرى.

وقد قام رئيس مجلس النواب بتحويل خطاب الاحتجاج والاستجواب إلى الحكومة، ويتضح من ردها أن السلطة التنفيذية لا تعدم الوسائل التى تحمى بها انتهاكها للدستور، حيث إن ردها فى الحالة الأولى الخاصة بتفتيش منازل العضو محمد حامد جودة أنه قد وصلت للحاكم العسكرى يوم الاثنين ١٩ مايو فى الساعة العاشرة والنصف مساء أن عزيز المصرى ومن معه يختبئون فى منزل النائب، خاصة وأن أحد هذه المنازل به حديقة مفتوحة على الصحراء، فكان لابد من مفاجأة المكان لأن هروبهم يشكل خطرا على أمن وسلامة الدولة، أما عن رد الحكومة بخصوص تفتيش منزل النائب محمود همام حمادى بمنشية البكرى فكان بحثا عن حفيده الذى كان مقيما معه، وقد كشفت التحقيقات مع محمد رشدى العربى رئيس جمعية الفدائيين أن ناصر هاشم عبد الرحمن المقيم مع جده عضو فى هذه الجمعية وكان لابد من مداومة المنزل فجأة حتى يتم القبض على ذلك الحفيد. ومن المعروف أنه فى تلك الآونة كانت روح الكراهية للإنجليز والإعجاب بالمحور تضم صفار الشباب البعيدين عن الأحزاب التقليدية مما دفعهم إلى تشكيل جمعيات سرية مستقلة كان نشاطها ينحصر فى مهاجمة قوات وممتلكات الإنجليز ثم الترويج للألمان بشتى الصور^(١٣).

واستطردت الحكومة فى ردها بأن التفتيش تم بعد موافقة النائب، حيث لم يكن المقصود من هذه الإجراءات هو انتهاك حصانته البرلمانية أو منزله بقدر ما كان المقصود منها المحافظة على سلامة وأمن الدولة، تلك العبارة التى خشى أحد أعضاء

مجلس النواب من أن تستغلها الحكومة لتضرب بالحصانة البرلمانية عرض الحائط .

المقارنة بين الحصانة البرلمانية وعدم المسئولية

تُمثل الحصانة البرلمانية نوعان:

النوع الأول : وهو الحصانة الكاملة وهي ما يطلق عليها البعض عدم المسئولية عن الأقوال والأفعال التي يبدئها العضو داخل المجلس، ومن ثم فإن العضو لا يحاسب مطلقا على ما يقوله في المجلس حتى ولو كان موجه لنظام الحكم أيا كان نوعه.

والنوع الثاني : وهو ما يعرف بالحصانة الفرعية ويطلق على أي تصرف من جانب العضو ويكون مخالفا لأحكام القانون العام خارج المجلس، حيث إن العضو مسئول عن أفعاله وتصرفاته خارج المجلس، وغاية ما في الأمر أنه لا يمكن توجيه التهمة له إلا بعد استئذان المجلس التابع له هذا العضو في رفع الحصانة عنه.

أما النشر في الصحف فيختلف عما سبق اختلافا كبيرا، لأن نشر الخبر أو التصريح بأي معلومات تون معرفة المجلس يعد مسئولية كاملة على العضو، ويعتبر شريكا مع ناشر الخبر أو التصريح في الصحيفة، ومع ذلك فلا بد من استئذان المجلس في رفع الحصانة قبل محاكمته، وكثيرا ما نوقشت مثل هذه الأمور في البرلمان بهدف تفسير بعض الأمور الفقهية، فعقّب أحد أعضاء مجلس النواب - محمد فكرى أباطة - بقوله : «إن ما يحدث داخل الجلسة يعتبر حصانة تامة لا يتعقبها متعقب، أما ما يحدث خارج الجلسة فهو شيء آخر قد تلجأ الحكومة فيه إلى الإجراءات العادية بعد استئذان المجلس^(١٤)».

وعلى هذا لابد من تناول جزئية على جانب كبير من الأهمية، ولا يمكن فصلها عن الحصانة البرلمانية، حيث أن الأخيرة تعد حصانة فرعية بينما الأولى هي الحصانة التامة، والحصانة البرلمانية هذه تحمي أشخاص الأعضاء من اتخاذ الإجراءات الجنائية ضدهم أثناء دورة انعقاد المجلس، أما عدم المسئولية أو ما يسميها البعض المناعة

البرلمانية فهي تحمى هيئة المجلس بمناقشاته وما يدور فيه، وعدم المسؤولية تشمل كل ما يبدىه الأعضاء فى البرلمان من أقوال وآراء، وقد نصت المادة ١٠٩ من الدستور المصرى على: « لا يجوز مؤاخذه أعضاء البرلمان بما يبدونه من الأفكار والآراء فى المجلسين» (١٥) .

والواقع أن المناعة البرلمانية تختلف فى جوهرها عن الحصانة البرلمانية والتي هى محور بحثنا هذا، لأن المناعة لا تقتصر على الحيلولة دون اتخاذ الإجراءات الجنائية مدة انعقاد المجلس فحسب بل هى تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير لأنها تقتلع المسئوليتين الجنائية والمدنية من جذورهما، حيث تصبح على العضو حماية مستديمة لا تفارقه لحظة من حياته.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الأصل التاريخى للمناعة البرلمانية ، إذ يرجع إلى النظام البرلمانى فى إنجلترا، فقد حدث فى القرنين الرابع عشر والسادس عشر أن حوكم كثير من أعضاء المجلس على مقترحات قدموها إلى المجلس بدعوى مناقشة هذه المقترحات لحقوق العرش الإنجليزى، وحوكم البعض الآخر على أقوال أبدوها فى المجلس بدعوى أنها تتضمن العيب فى الذات الملكية، ولم يكن فى استطاعة المجلس منع هذه المحاكمات حتى كانت ثورة ١٦٨٨ فصدر بعدها قانون يقضى بإعفاء الأعضاء من كل مسئولية عما يبدونه فى المجلس من الأقوال والآراء، والأصل فى النص هو الاستقلال التام لأعضاء المجلس بحمايتهم من الإجراءات المبنية على دعاوى كاذبة وجرائم وهمية (١٦) .

ويجب القول هنا إنه إذا كان عضو البرلمان ليس من حقه التنازل عن الحصانة البرلمانية التى تحمى شخصه فإنه لا يجوز له أن يتنازل عنها وهى التى تحمى مناقشات المجلس، ومن ثم فإن المناعة البرلمانية والتى يقررها الدستور المصرى من خلال المادة ١٠٩ والتى سبق الإشارة إليها تشمل ما يقال فى الجلسات السرية ولجان المجلس، هذا بالإضافة إلى أنها تشمل التقارير التى تنشر مع المضبطة سواء فى

الجريدة الرسمية أو فى الصحف.

وعند عقد مقارنة سريعة بين الحصانة البرلمانية موضوع بحثنا وبين عدم المسؤولية ندرك معرفة التطور التاريخى للحصانة البرلمانية، ويمكن إجمال أوجه المقارنة بين الاثنين على النحو التالى:

أولاً - من حيث أثر كل منهما، فالحصانة البرلمانية لا تنفى الجريمة ولا تمنع العقاب بل تحول دون اتخاذ أى إجراءات جنائية ضد عضو البرلمان أثناء دورة الانعقاد دون استئذان المجلس، بينما عدم المسؤولية أو المناعة البرلمانية كما يحلو للبعض تسميتها فإن أثرها يكمن فى عدم مسؤولية العضو كلية عن كل ما يبدىه من الأقوال والآراء بمناسبة قيامه بعمله البرلماني.

ثانياً - من حيث الغرض الذى من أجله نص الدستور عليهما، فالحصانة البرلمانية الهدف منها هو عدم انتزاع عضو البرلمان من مقعده أثناء دورة انعقاد المجلس، أما الهدف من نص الدستور على عدم المسؤولية هو ضمان حرية المناقشة والرأى والتصويت لأن هذه الحرية لا تكون تامة إلا إذا كانت مطلقة، أى أنها تشتمل على أقوال أعضاء البرلمان وآرائهم فى المجلس التى قد تصيب الحكومة أو أحد الرموز الذين يخشى من نفوذهم وسطوتهم^(١٧)، مما يؤثر على أدائه البرلماني.

ثالثاً - من حيث المدة الزمنية، فإن المدة الزمنية للحصانة البرلمانية مؤقتة لا تدوم إلا فى دورة انعقاد المجلس، إذن فإن الإجراءات والاعتقالات التى تقع فى غير دورة الانعقاد ضد عضو من أعضاء البرلمان هى قانونية وصحيحة وليس هناك حاجة لاستئذان المجلس قبل تنفيذها^(١٨)، أما عدم المسؤولية فدائمة أى أنه لا يصح مؤاخذه النائب السابق على ما أبداه من الآراء والأفكار فى المجلس مدة نيابته بدعوى أن العضوية قد زالت عنه.

رابعاً - الحصانة البرلمانية وعدم المسؤولية هما حق من حقوق النائب و الهدف منها تأديته لوظيفته النيابية، ولا يجوز للعضو التنازل عنهما لأى سبب إلا بعد موافقة

المجلس .

خامساً - عدم المسؤولية البرلمانية تتمثل في عدم مسؤولية النائب عن آرائه وأقواله بمناسبة قيامه بوظيفته النيابية، أما الحصانة البرلمانية فإنها تحمى العضو من اتخاذ أى إجراءات جنائية أو القبض عليه أثناء دورة الانعقاد إلا فى حالة التلبس بالجريمة؛ لذا فإنه لا يصح القبض على أحد من النواب أثناء دورة الانعقاد دون استئذان رئيس المجلس، وذلك بالنسبة لجميع ما يقع من الجرائم^(١٩) .

٠ أثر الظروف السياسية فى التطور التاريخى للحصانة البرلمانية

فى الحقيقة إن الظروف السياسية لأى بلد لها أثر كبير على الحصانة البرلمانية؛ حيث إن الحكومة كثيراً ما تنتهك الحصانة البرلمانية سواء كانت للأعضاء أم لهيئة المجلس تحت مبرر الظروف السياسية.

فمنذ فجر الحياة النيابية فى مصر عام ١٨٦٦ والسلطة تسيطر بوسيلة أو بأخرى على المجالس النيابية باختيار أعضاء هذه المجالس مثلما حدث فى عصر الخديوى إسماعيل، أما الانتخابات الوحيدة التى جرت فى مصر خلال فترة ما قبل ١٩١٤ دون تدخل السلطة الحاكمة فيها فهى انتخابات مجلس النواب التى تمت فى عام ١٨٨١، أما عن مجالس الاحتلال البريطانى فكانت مجالس إدارية استشارية بدليل أنه عندما وقعت حادثة الرقيق المعروفة فى صيف ١٨٩٤ والتى اتهم فيها رئيس مجلس شورى القوانين على باشا شريف ومحمد الشواربى عضو المجلس عن مديرية القليوبية وقبض عليهما وقدمتا للمحاكمة واجتمع المجلس ولم يستنكر الأعضاء هذا التصرف بل أكثر من هذا فقد احتتمى رئيس مجلس شورى القوانين بنيشان إيطالى عند المحاكمة ولم يفكر أن يحتتمى برئاسته لمجلس شورى القوانين^(٢٠).

وخلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ أُجِّل انعقاد الجمعية التشريعية عدة مرات ولم يتحرك أعضاؤها ولم يحتجوا على ذلك التأجيل، وبعد هذا بعدة سنوات كان حادث

مقتل السيرلى ستاك الحاكم العام للسودان بالقاهرة، والذي ترتب عليه تأجيل جلسات البرلمان ثم القبض على بعض أعضائه أثناء فترة التأجيل، مما شكل عدم تقدير للحصانة البرلمانية للمجلس وانتهكت الحصانة مرة أخرى حينما اقترح أحد ضباط البوليس مكاتب مجلس النواب للبحث عن عنوان سكرتير المجلس، واقتحمه ضابط آخر بهدف البحث عن مضبطة جلسة سرية لهذا البرلمان (٢١).

والحال عام ١٩٢٤ يختلف عن ما كان عليه من قبل؛ حيث إن أعضاء البرلمان عدوا تصرفات الحكومة إطاحة بالحصانة البرلمانية وعدم احترام لمواد الدستور الذى لم يتعد العمل به عدة شهور، فاعتبروا القبض على النواب أثناء فترة التأجيل عمل مخالف لتطبيق الحصانة حيث إنها مستمرة أثناء فترة التأجيل، هذا بالإضافة إلى أن اقتحام ضباط البوليس والنيابة لمبنى البرلمان ومكاتبه مهما كانت المبررات السياسية مخالف أيضا للحصانة البرلمانية الخاصة بهيئة البرلمان سواء مبناه أو مكاتبه ومضابط جلساته السرية؛ لذا احتج رئيس مجلس النواب على هذه التصرفات والأفعال فأرسل خطاب احتجاج يستنكر فيه تصرف الحكومة المناهض لتلك الحصانة وغير القانونى.

وقد رد رئيس الوزراء أحمد زيور على الخطابات بأنه أجرى تحقيقا من جانب وكيل وزارة الداخلية مع الضابط وثبت منه أن الضابط الذى ذهب لدار البرلمان ومعه العسكرى المرافق لم يذها مسلحين ولم يدخل قاعة البرلمان عنوة (٢٢)، وأما بخصوص زهاب على زكى العرابى رئيس النيابة العمومية لدار البرلمان للاطلاع على جلسة قد عقدت بمناسبة الاعتراض على اعتقال بعض أعضاء مجلس النواب فى تهمة اغتيال السردار الإنجليزى، فقد كانت النيابة تريد معرفة إذا كان المجلس قد وافق على محاكمة هؤلاء الأعضاء عند عرض مذكرة المندوب السامى البريطانى عليهم وإذا كان المجلس قد وافق على تفويض الحكومة للرد عليها أم لا؟ ولم تظن النيابة إلى أن هذه الجلسة كانت سرية، هذا بالإضافة إلى أن السيد على زكى العرابى قد ذهب لمقابلة رئيس المجلس بصفته الشخصية ولم يذهب بصفته الرسمية (٢٣).

ومن رد الحكومة هذا على ما وقع من مخالفات للدستور وتعد على نصوصه يتضح مدى علاقة السلطة التنفيذية بالحصانة البرلمانية، وظلت تلك الحصانة عرضة لتأثيرات الظروف السياسية وعلاقة السلطة التنفيذية بها حتى قامت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ فطلبت السفارة البريطانية من الحكومة المصرية إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات تنفيذا لما ورد في معاهدة ١٩٣٦، فوافقت الحكومة على ذلك وعين على ماهر رئيس الوزراء حاكما عسكريا عاما^(٢٤)، منذ ذلك الوقت وحتى نهاية الحرب ظهر تأثير الظروف السياسية على التطور التاريخي للحصانة البرلمانية؛ حيث شهدت قاعة البرلمان بمجلسيه إلقاء أبحاث دستورية عن الحصانة البرلمانية للعضو أو لمسكنه أو هيئة البرلمان أو الرقابة على الرسائل مما كان لتلك الأبحاث الأثر الكبير في التطور التاريخي لتلك الحصانة البرلمانية، وكانت هذه الأبحاث تلقى بمجلس النواب نتيجة تعقب السلطة للمصريين الذين كانت لهم ميول محورية، وكان يتبع ذلك التعقب قيام رجال البوليس بتفتيش منازل بعض أعضاء البرلمان تنفيذا لتعليمات الحاكم العسكري بحثا عن شخصية ما أو القبض على أحد الأعضاء، وفرض الرقابة على الرسائل الواردة من الخارج وما ينشر في الصحف التي لها انتماءات لدول المحور وتقوم بنشر أخبارها في مصر، بل تروج لها بين الشباب الذين ملئت أنفسهم بالكراهية للإنجليز وكل من يعاونهم من السلطة الحاكمة .

ولا يفوتنا هنا أن نتناول بعض ما وقع في مصر خلال فترة الحرب وكان له الأثر في التطور التاريخي للحصانة البرلمانية؛ ففي الشهور الثلاث المتتالية من عام ١٩٤١ من أبريل إلى يونية طرحت مسألة على جانب كبير من الأهمية على صفحات الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية، وتلك المسألة هي الحصانة البرلمانية والأحكام العرفية، وكان عضو مجلس النواب محمد فكرى أباطة قد ذكر أنه علم بتحرياته الخاصة أن الحكومة تدرس إمكان اتخاذ الحاكم العسكري العام إجراءات ضد الشيوخ والنواب من تفتيش منازلهم واعتقالات إذا لزم الأمر دون الرجوع إلى المجلسين وفقا لقواعد الحصانة.

ولما كان فكرى أباظة يخشى من أن تقرر الحكومة جواز ذلك الأمر، فقد أحاط المجلس بذلك لعرض الأمر على الأعضاء لمعرفة رأيهم ثم الوقوف على رأى الحكومة لاتخاذ قرار من المجلس صيانة لبدأ الحصانة البرلمانية ومنعا لخطأ دستورى قد تقع فيه الحكومة تحت ضغط أية ظروف، وما كان من رئيس مجلس النواب إلا أن علّق على خطاب النائب قائلاً: «إنه بصفته رئيسا للمجلس يعمل ما فى استطاعته للمحافظة على حقوق النواب الدستورية والقانونية ، وأن هذه المسألة موضع بحث ودراسة بين رئيسى مجلس النواب والشيوخ (٢٥) ».

وعلى أثر ذلك طالعنا صحف النصف الثانى من شهر مايو ١٩٤١ بأخبار فحواها أن رئيسى المجلسين قد ذهبا إلى مكتب رئيس الوزراء للتفاوض معه حول هذا الأمر، وقد أفتت الحكومة لجنة القضايا بالدولة فى هل يجوز لها تطبيق الأحكام العرفية على أى عضو من أعضاء البرلمان مع تمتعه بالحصانة البرلمانية، فأفتت بأنه يجوز ذلك متى اقتضته سلامة الدولة؛ حيث إن سلامة الدولة وأمنها يجب أن تسمو على كل اعتبار.

ويبدو أنهما اقتنعا بالأسباب والاعتبارات التى بنت عليها الحكومة وجهة نظرها فى استصدار مثل هذه الفتوى من لجنة قضايا الدولة، وأن أحد أعضاء البرلمان خشى من أن تسيء الحكومة تطبيق هذه الفتوى، وهذا ما عبر عنه عبد العزيز فهمى بقوله إنه كان متخوف من ذلك الأمر إلا أن لجنة القضايا أكدت أن الحكومة لن يسمح لها باستخدام هذا الحق إلا فى حالة واحدة فقط وهى أن تكون سلامة الدولة فى خطر (٢٦).

وفى تلك الآونة عُرف أنه قد تم الاتفاق بين رئيسى المجلسين ورئيس مجلس الوزراء على أن تؤلف لجنة من أعضاء البرلمان بنفس نظام لجنة الأحكام العرفية على تشكلت إبّان فترة الحرب لمعاونة الحاكم العسكرى ، وهى لجنة استشارية (٢٧) ومهمة أن يرجع إليها الحاكم العسكرى العام عندما تقتضى مصلحة الدولة رفع الحصانة

البرلمانية عن أحد من أعضاء البرلمان، واستمرت الاستجوابات والأسئلة التي كانت كثيرا ما تقدم في مجلس النواب احتجاجا على ما كانت الحكومة ترتكبه من تصرفات سواء تفتيش منازل أعضاء البرلمان أو انتهاك الحصانة البرلمانية؛ مما جعل النواب يستنكرون ذلك التصرف خاصة وأن تفتيش منازلهم التي ربما يكون بها وثائق وأوراق قد يكون لها علاقة بمهمته النيابية وأقواله داخل البرلمان، ومن هذا المنطلق كان التأكيد على ضرورة أخذ إذن المجلس التابع له العضو الذي سيتم تفتيش منزله.

وفي العام التالي ١٩٤٢ وبعد حادث ٤ فبراير الشهير بعدة أسابيع قبض على على ماهر عضو مجلس الشيوخ والذي كان موضوعا في القائمة السوداء لدى السلطات البريطانية لما كانت ترى فيه من ميول محورية، بل أكثر من ذلك كانت السلطات الإنجليزية تعتقد اعتقادا مطلقا أن على ماهر كان من وراء تغلغل تلك الميول المحورية في قصر عابدين^(٢٨)، وأودع في سجن الأجانب في يوم ٨ أبريل من نفس العام، وكان اعتقال مصطفى النحاس له اعتداء صريحا على الدستور^(٢٩)، وكذلك اعتداء على هيئة البرلمان على اعتبار أنه قد تم اعتقال على ماهر داخل السور الخارجي للبرلمان، وكانت جلسة ٢١ أبريل ١٩٤٢ من أطول جلسات مجلس النواب خلال الهيئة النيابية الثامنة، حيث استمرت خمس ساعات^(٣٠)، استمع الأعضاء فيها إلى العديد من الأبحاث الفقهية حول حصانة النائب ومنزله وأفراد أسرته ثم تناولت هذه الأبحاث حصانة هيئة البرلمان.

وتولى مصطفى النحاس الرد على استجوابات الأعضاء موضحا أن القبض على على ماهر كانت تقتضيه سلامة البلاد وأمنها، واستطرد الحاكم العسكري العام مصرحا بأنه حاول أن يثنى على ماهر عن الظهور في القاهرة والكف عن الاتصال بأي شخصيات تحوم حولها شبهات محورية، فالتزم في بادئ الأمر، إلا أنه لم يستطع الالتزام بذلك « فعلمت أنه قد بدأ في الظهور وأنه مختفى عند أحد اصدقائه عضو مجلس الشيوخ مصطفى الشريجي فراقبه رجال البوليس، وعندما قررا الذهاب إلى مجلس الشيوخ رافقهما البوليس حتى السور الخارجي للمجلس، فقفذا الشيخان،

وظل البوليس فى انتظاره حتى خرج فألقى القبض عليه دون مساس بشخصه» (٢١) ، ولم يتخذ ضده داخل مجلس الشيوخ أى إجراء يمس هيئة المجلس ونوابه، فقط اتخذت الاحتياطات لاعتقاله عند مغادرته مبنى البرلمان.

واستمرت الحكومة تمارس إجراءات الاعتقال وتفتيش المنازل والرقابة على الرسائل الواردة للأعضاء، فمثلا قدم أحد أعضاء مجلس النواب استجوابا محتجا فيه على ما أصاب الحصانة البرلمانية من جراء توزيع منشور وزعته مصلحة البريد على فروعها فى القاهرة يقضى بمراقبة الرسائل الواردة من الخارج للمصريين دون تفريق فى ذلك بين أحد منهم (٢٢) تحت ستار أمن وسلامة البلاد، ومرة أخرى حدث فى شهر نوفمبر ١٩٤٢ أن أصدر الحاكم العسكرى العام أمرا بالقبض على النائب فهمى سليمان سيدهم لأسباب تتعلق بسلامة الدولة وأمنها (٢٣).

وكثيرا ما تكررت مثل هذه الأمور، ذلك أن المناقشات التى شهدتها قاعة البرلمان والأبحاث الفقهية التى أُلقيت بها خلال عامى ١٩٤١-١٩٤٢ أوضحت أن دستور ١٩٢٣ به مادة تجيز تعطيل الدستور فى أوقات الحروب وقيام الأحكام العرفية، وتطبيقا لهذه المادة وهى ١٥٥ والتى أجاز بها الحاكم العسكرى لنفسه القيام بالقبض وتفتيش منازل أعضاء البرلمان.

وكان مصطفى النحاس قد ذكر فى بيانه الدستورى الذى ألقاه فى جلسة ٢١ أبريل ١٩٤٢ أمام مجلس النواب ، وخاطب الأعضاء بقوله: « لا خطر من الأحكام العرفية على الدستور ولا على حريتك وحصانتكم البرلمانية، لأن الأحكام العرفية هذه فى واقع الأمر بعض من مواد الدستور نفسه، وإنه ليس هناك استبداد أو تعسف، ولا غالب أو مغلوب، ولكن الأمر فيه موازنة ومعادلة وتقدير لمصالح عليا وظروف سياسية كانت لا تستطيع لجنة إعداد الدستور أن تغفلها».

ثم أخذ يهدئ من روع الأعضاء بقوله: « لا تخافون أن يقال أنكم فرطتم فى الدستور أو فى حصانتكم البرلمانية أو كرامة مجلسكم، لأن انعقاد البرلمان فى هذه

الظروف ما هو إلا تنفيذ لأحكام مواد هذا الدستور فى ظل الظروف السياسية التى تمر بها مصر، ولكن حذارى أن يقال عليكم أنكم لم تقدروا الأمور حق قدرها أثناء الأوقات العصيبة التى يمر بها العالم عامة ومصر خاصة» (٢٤).

واستمر الوضع على هذا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وتغيرت الهيئة النيابية الثامنة لتبدأ الهيئة التاسعة، ثم تلتها الهيئة العاشرة واستمرت طلبات رفع الحصانة البرلمانية تقدم فى كل دورة انعقاد للبرلمان وأحيانا تقبل أو ترفض حسب ما يراه المجلس التابع له العضو المطلوب رفع الحصانة عنه.

تقييم التطور التاريخى للحصانة البرلمانية

والواقع أنه لا بد من تسجيل عدة ملاحظات على التطور التاريخى للحصانة البرلمانية فى مصر منذ بداية الحياة النيابية بها وحتى قيام ثورة يولية ١٩٥٢ ليستطيع القارئ معرفة التقييم للحصانة البرلمانية خلال فترة البحث، ورأيت أن يكون ذلك التقييم فى نهاية البحث بعد عرض الحصانة البرلمانية من خلال الدساتير المصرية وطلب رفع هذه الحصانة وحق البرلمان وأعضائه رفض أو قبول رفع الحصانة البرلمانية ، وهذه الملاحظات هى:

أولا - إن الحصانة البرلمانية كثيرا ما تتردد على ألسنة العامة والخاصة إلا إنه يلاحظ أن من يرددها أو حتى يتمتع بها لا يعرف لماذا نصت الدساتير عليها، أهى شرعت من أجل أعضاء البرلمان أم أنها شرعت لحماية النظام؟ إن الحصانة شرعت من أجل حماية العضو ليستطيع القيام بدوره النيابى دون أن تتخذ ضده أى إجراءات تعوق مهمته الوطنية فى البرلمان سواء أكانت هذه المهمة متعلقة بالأمور الداخلية أم الأمور الخارجية لبلده، ومن ثم فإن الحصانة البرلمانية تعد إجراء استثنائى يقتضيه النظام النيابى فى الدولة، وهذه الحصانة وإن كانت فى ظاهرها إخلال بمبدأ المساواة بين أفراد المجتمع إلا أن عدم المساواة فى هذه الحالة لم يقرر لمصلحة النائب بل قرر لمصلحة الأمة وحفاظا على التمثيل النيابى بها، لذا فإنه ليس من حق النائب التنازل

عنها إلا بعد إذن المجلس التابع له حماية للنظام النيابي (٣٥) .

لذا فإن الحصانة البرلمانية قد تطورت تطورا تاريخيا نتيجة ما كان يقابل المجلس أثناء فترة وجودها حيث إن البرلمان كثيرا ما تعرض لتفسير مواد الدستور المصرى خاصة المادة ١١٠ من دستور ١٩٢٣، إذ أنه كان أمام هؤلاء النواب والمُشرع للدستور مسألتان مطلوب حلها:

١ - حق المجلس فيما يختص بالإجراءات المتخذة أثناء دور انعقاد البرلمان.

٢ - الإجراءات المتخذة قبل ابتداء دور الانعقاد (٣٦).

ثانيا- إن المواد التى تضمنتها الدساتير المصرية والخاصة بالحصانة البرلمانية موضوع بحثنا قد تم اقتباسها من الغرب، وظلت تتطور حسب ما تقتضيه الظروف السياسية التى تمر بها الدولة فى مختلف مراحل حكمها التاريخية، مروراً بفترة الخديوية أو السلطنة(٣٧) أو الملكية.

وقد استمر العمل بهذه المواد فى كل مرحلة حسب مقتضيات عصرها، وكثيرا ما كانت الحصانة البرلمانية عرضة للمناقشة والبحث خاصة خلال الفترة التى اصطلح على تسميتها بالحقبة البرالية والممتدة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ باستثناء فترة دستور ١٩٣٠ ، ولذا فإن الحصانة البرلمانية تطورت تطورا تاريخيا من حصانة العضو إلى حصانة مسكنه وحصانة هيئة البرلمان من مبنى ومضابط. .

ثالثا - من قراءة النصوص الواردة فى الدساتير المصرية يلاحظ أن الهدف من النص عليها هو عدم اتخاذ أى إجراءات جنائية ضد أى عضو من أعضاء البرلمان أو القبض عليه دون إذن المجلس التابع له ذلك العضو، ما عدا حالة التلبس بالجريمة لأن معالمها تكون واضحة وتقضى المصلحة العامة ضرورة الإسراع فى اتخاذ الإجراءات قبل ضياع تلك المعالم(٣٨) ، وليس المقصود منها حماية العضو من نتائج الجرائم التى قد يرتكبها متسترا بتلك الحصانة، إذن فإن الغرض الحقيقى من هذه الحصانة وضع

الأعضاء تحت حماية البرلمان خوفاً عليهم من بطش المؤسسة الحاكمة خاصة إذا كانت لا تحكم بالمبادئ الدستورية وتملك سلطة الاتهام وتدير المكائد لهؤلاء الأعضاء حتى تعوق قيامهم بمهمتهم النيابية، حيث إن هذه المؤسسة إما أن تمثل السلطة التنفيذية أو تابعة لها^(٣٩)، ومن هنا شرعت الحصانة البرلمانية لحماية النظام والأمة من كيد السلطة التنفيذية.

رابعاً - يلاحظ أنه رغم وجود نص في الدساتير المصرية على الحصانة البرلمانية فإنه لم تدع الحاجة إلى تطبيقه في ظل المجالس النيابية التي عرفت مصر قبل الحرب العالمية الأولى لسبب بسيط وهو أن تلك المجالس لم تكن مجالس حزبية، ومن ثم لم يكن هناك صراع المبادئ الذي يقتضى التطبيق حيث إن الحال اختلف مع المجالس التي أقيمت بمقتضى دستور ١٩٢٣ والتي تشكّلت نتيجة انتخابات شاركت فيها الأحزاب الموجودة في تلك الحقبة من تاريخ مصر، وذلك لأن الأحزاب التي شكّلت تلك المجالس كانت في الأساس أحزاب قضية وطنية^(٤٠).

خامساً - إن الحصانة البرلمانية تشمل كل دورة انعقاد سواء كانت عادية أم غير عادية، فتبدأ ببداية الدورة وتنتهى بانتهائها، بالإضافة إلى أن هذه الحصانة تظل قائمة حتى ولو كانت جلسات البرلمان مؤجلة بقرار من المجلس أو بأمر من رئيس الدولة، ولا تعتبر دورة الانعقاد منفضة إلا بتلاوة مرسوم الفسخ على أعضاء البرلمان.

سادساً - لا بد من الإشارة إلى أن الحصانة لا تمنع العقاب لعضو البرلمان على الجريمة التي يرتكبها ولا تعتبر أى فعل مباح للأعضاء، وإنما فقط يؤجل تنفيذ الإجراءات حتى تنتهى دورة الانعقاد باستثناء حالة التلبس بالجريمة.

سابعاً - يلاحظ أن أعضاء مجلس النواب المصرى قد انقسموا عند مناقشتهم للحصانة البرلمانية فى جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٢٦ عند نظر الإجراءات المتخذة ضد أحد أعضاء المجلس، حيث انقسموا إلى فرق ثلاث:

الفريق الأول ، كان يرى ضرورة استمرار الإجراءات والقبض طالما أنه لا يوجد فى القضية أى شبهة سياسية أو ليس هناك أى تدخل من السلطة التنفيذية فى اتخاذ هذه الإجراءات.

الفريق الثانى : فقد كان يرى أن النائب يفرج عنه وتتوقف الإجراءات حتى يحصل على إذن من المجلس، وعلى هذا الأساس دخل النواب فى مناقشة حادة حول تفسير المادة ١١٠ من دستور ١٩٢٣ رغبة فى تعديلها لأن اللجنة التى صاغتها لم ترجع لللائحة حدود ونظام مجلس شورى النواب أو لللائحة ٧ فبراير ١٨٨٢

والفريق الثالث : هو ما استقر على رأيه غالبية الأعضاء وهو أن تستمر الإجراءات المتخذة ضد النائب إذا كانت قد بدأت قبل انعقاد الدورة البرلمانية باستئذان المجلس التابع له العضو فى استمرارها، أما القبض على النائب والذى يترتب عليه حرمانه من مقعده النيابى وحرمان المجلس من القيام بمهمته النيابية فلا بد من أن يفرج عنه لحين استئذان المجلس ، لأن الأخير ليس من حقه النظر فيما تقوم به السلطة القضائية من إجراءات ومحاكمات لأن المجلس يبحث فقط فيما إذا كانت هذه الإجراءات كيدية أم لا.

ثامنا - إن الفكر الذى أدخل مبدأ الحصانة البرلمانية فى الدساتير للحفاظ على كرامة عضو المجلس ولتمكينه من القيام بمهامه كنائب عن الأمة، لم يدر فى خلد أنه يمكن أن تصبح هذه الحصانة ستارا يتستر به ذلك النائب ليرتكب ما يرغب من جرائم، ويلاحظ هذا فى العالم الثالث ، فإذا كانت انتخابات المجلس مزورة وتحوم الشبهات حول بعض أعضائه فما فائدة تمتع هؤلاء بالحصانة البرلمانية؟ وكيف تكون مثل هذه النوعية من الأعضاء نوابا للأمة يُخوّل لهم الدستور مهمة الدفاع عن مصالحها القومية؟

ولم يدر بخلد من يصوغ الدساتير أن مواده يمكن أن يضرب بها عرض الحائط فى أى وقت تريده السلطة التنفيذية لأنه منحها حق حل البرلمان والإطاحة بالنواب الذين لا يتفقون مع سياستها، والتاريخ المصرى الحديث والمعاصر به العديد من الأمثلة

على ذلك وخير دليل الحقبة التاريخية الممتدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ إذ عقد خلالها البرلمان عشر هيئات نيابية لم تكمل واحدة منها مدتها المنصوص عليها في الدستور بل أكثر من ذلك ضُمَّت هذه الهيئات برلمانا لم تدم مدة انعقاده إلا سبع ساعات وهو ما عرف ببرلمان اليوم الواحد^(٤١) أو برلمان السبع ساعات.

الهوامش

- (١) محفوظات مجلس الوزراء ، مجالس نيابية .
- (٢) مضابط مجلس النواب ، مضبظتا ٢٧ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٦ .
- (٣) ألبيرت شقير: الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ إلى الآن صفحة ٥٠٤ .
- (٤) سعيدة محمد حسني: المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ .
- (٥) لجنة إعداد الدستور، المجلد الثانى ص ٢٤٥٥ .
- (٦) دستور المصرى وقانون الانتخاب ٣٠ جمادى الأول ١٢٤٩، الموافق ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٣٠ ص ٦١ .
- (٧) المصدر نفسه ، الدستور تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية، الجزء الثانى من مادة ٧٣ إلى ١٢٣، مطبعة مصر ١٩٤٠ ، ص ٢٥١٤ .
- (٨) المصدر نفسه ، الدستور تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية. الجزء الثانى من مادة ٧٣ إلى مادة ١٢٣، مطبعة مصر ١٩٤٠ ص ٢٥١٢ .
- (٩) المصدر نفسه ، تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية الجزء الثانى من مادة ٧٣ إلى مادة ١٢٣ مطبعة مصر ١٩٤٠ ص ٢٥١١ .
- (١٠) انظر مضابط مجلس النواب منذ ٢١ مايو إلى ١٢ يونية ١٩٤١ .
- (١١) مارسيل كولب ترجمة زهير الشايب، تقديم در. أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠، مكتبة مدبولى القاهرة ص ١١٧، ١١٩ .
- (١٢) البلاغ ٥ يونية ١٩٤١ ص ٣ .
- (١٣) د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر، الجزء الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م ص ١٣٣ - ١٣٤ .
- (١٤) مجلس الشيوخ: الدستور تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية، الجزء الثانى من مادة ٧٣ إلى مادة ١٢٣، مطبعة مصر ١٩٤٠ ص ٢٤٣٣ .
- (١٥) المصدر نفسه ، الدستور تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية. الجزء الثانى من المادة ٧٣ إلى المادة ١٢٣، مطبعة مصر ١٩٤٠ ص ٢٤٣٢ .
- (١٦) فؤاد كمال: الأوضاع البرلمانية، مكتبة البرلمان ١٣٤٦ ، ١٩٢٧ . ص ٣٢٤-٣٢٥ .

- (١٧) د. سيد صبري: مبادئ القانون الدستوري، الطبعة الرابعة، المطبعة العالمية بالقاهرة ١٩٤٩ ص ٤٤٢ .
- (١٨) فؤاد كمال: المرجع السابق، ص ٣١٠ .
- (١٩) د. وحيد رأفت: القانون الدستوري، المطبعة العصرية، ١٩٣٧ ص ٤٤٣ وما بعدها.
- (٢٠) د. سعيدة محمد حسني: المرجع السابق ص ٦١-٦٢ .
- (٢١) جريدة الوطن ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ص ٣ ، مجلة السياسة ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ص ٥ .
- (٢٢) الأخبار ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٢٣) الأخبار ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٢٤) د. جلال يحيى، د. خالد نعيم: الوفد المصري من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ٣٣٤ .
- (٢٥) البلاغ ٢٢ مايو سنة ١٩٤١ ص ٣ .
- (٢٦) المقطم ٢٢ مايو ١٩٤١ ص ٣ .
- (٢٧) العدد نفسه.
- (٢٨) د. يونان لبيب رزق: قصة البرلمان المصري، الهلال العدد ٤٨٣، ١٩٩١ ص ٧٩، ٧٨ .
- (٢٩) رشوان محمود جاب الله: على ماهر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ٦٩ .
- (٣٠) جريدة الوفد المصري ٢١ أبريل ١٩٤٢ ص ٣ .
- (٣١) البلاغ ٢١ أبريل ١٩٤٢، ص ٣ .
- (٣٢) البلاغ ٢٨ يولية ١٩٤٢ ص ٣ .
- (٣٣) المقطم ٢٤ نوفمبر ١٩٤٢ ص ٣ .
- (٣٤) مضابط مجلس النواب مضبطة جلسة ٢١ إبريل ١٩٤٢ .
- (٣٥) المصدر نفسه ، مضبطة ٢٧ ديسمبر ١٩٢٦ .
- (٣٦) المصدر نفسه .
- (٣٧) هذه الفترة من تاريخ مصر والتي تمتد من ١٩١٤ إلى ١٩٢٣ تم تأجيل جلسات الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى .
- (٣٨) د. عمر السعيد رمضان: قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول ص ١١٥ .

- (٣٩) د. سيد صبري: مبادئ القانون الدستوري، الطبعة الرابعة، المطبعة العالمية بالقاهرة ١٩٤٩، ص. ٤٤٠، ٤٤١ .
- (٤٠) د. يونان لبيب رزق: قصة البرلمان المصري، الهلال العدد ٤٨٣ مارس ١٩٩١م ص ٧٤ .
- (٤١) د. يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام مايو ١٩٧٧ ص ٥٢ ، د. سعيدة محمد حسني: مضابط مجلس النواب مصدرا لدراسة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، بحث غير منشور ص ٢٠ .

الأرمن وصناعة السجائر المصرية

د. محمد رفعت الإمام

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر

يُعد الأرمن من أهم العناصر الإثنية الدخيلة في منظومة الشعب المصري التي أسهمت في تنمية الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصرية على امتداد التاريخ المصري الحديث، ليس هذا فحسب ، بل ظلت بعض المناصب العليا الخاصة بالخارجية والتجارة حكرًا عليهم أو تكاد طوال القرن التاسع عشر، كما ارتبطت بهم حرف بذاتها مثل الصباغة والخياطة والتطريز وصناعة الفراء والأحذية والزنكوغراف وتصليح الساعات والتصوير الفوتوغرافى، دع عنك أن بعض الصناعات قد التصقت بهم لاسيما صناعة السجائر وملحقاتها .

تُعتبر صناعة الدخان من الصناعات التقليدية التي لم تعتمد على المواد المطلوبة من خارج مصر فقط، ولكنها انبثقت أساساً بفضل جهود اليونانيين والأرمن،^(١) وقد ظهرت هذه الصناعة في مصر نتيجةً غير مباشرة للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة العثمانية إبان العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر عندما خُوِّلَتْ إنتاج الدخان وبيعه إلى بعض رجال الأعمال الفرنسيين بالأساتنة تسديداً للديون العثمانية،^(٢) وقد نجم عن هذا إقصاء اليونانيين والأرمن العاملين في ميدان إنتاج الدخان وتجارته،^(٣) زد هنا أيضاً، تلبد المناخ السياسى العثمانى إزاء اليونانيين والأرمن وقتئذٍ خاصة المذابح التي تعرض لها الأخيرون منذ منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر.

ولذا، أثر اليونانيون والأرمن المتخصصون في صناعة الدخان أن يُولُوا بوجوهم شطر مصر التي تتمتع بمزايا طبيعية وسياسية وفكرية تُدعم نمو هذه الصناعة وتطورها، فطبيعياً، تتميز مصر بـ «وفرة العمالة الرخيصة جداً» المطلوبة بشدة في صناعة تقليدية تعتمد في جوهرها على الجهود اليدوى، وأيضاً قرب مصر من المنابع الرئيسية للتبغ الخام (اليونان، إيطاليا، الدولة العثمانية) اللازم لإيجاد توليفة ذات نوعية راقية ونكهة عالية الجودة، وعلاوة على هذا، يُعد الطقس المصري الجاف طوال العام أنموذجياً لتحويل أوراق التبغ المستورد إلى سجائر رغم عدم صلاحيته إلا لنمو نوعية رديئة من التبغ.^(٤)

أما سياسياً وفكرياً، فقد تمتعت مصر بحرية نسبية عن سائر أنحاء الدولة العثمانية، ولاقت صناعة الدخان ترحيباً واسعاً من قوات الاحتلال البريطاني مما ساعدها على النمو والازدهار،^(٥) كما أن الجدل الشائك الذي دار آنذاك حول تحريم الإسلام زراعة الدخان وصناعته قد خُوفَ المسلمين من ارتياد هذا الميدان وأفسح الطريق أمام غيرهم خاصة اليونانيين والأرمن.^(٦)

فى هذه الظروف المواتية، أسس الأرمن عدة فابريكات لصناعة الدخان والسجائر بمصر، نُوردها حسب تأسيسها من الأقدم إلى الأحدث: «فابريكة سجائر ودخان سركيسيان بمصر» التى أسسها كريكور سركيسيان فى شارع شبرا بالقاهرة عام ١٨٦٧ وأنتج ماركة «أبو فانوس»، ثم آلت هذه الفابريكة إلى ابنه كيغورك فولاده،^(٧) وأنتج الأخيرون ماركات «معدن»، و«لوكس»، و«إكرام» و«باشا».^(٨)

وفى عام ١٨٨٢، أسس الأخوان كريكور وجراييد «محل ك.ق. ملكونيان بمصر. معمل الدخان والسجائر الشرقية بالتوفيقية»، ثم تغير اسمه بعد ثورة ١٩١٩ إلى «معمل الدخان الشرقى والسجائر المصرية»،^(٩) كما افتتح فروعاً تجارية فى ميدان العتبة الخضراء ووجه البركة وميدان باب الحديد (رمسيس) وعابدين بالقاهرة، وفى شارع شامبليون ووكالة مونفراتو بالإسكندرية،^(١٠) وقد صنع ملكونيان الأصناف الآتية: «معدن»، «فلور معدن»، «فلور معدن منشى»، «سوبر معدن»، «سوبر معدن منشى»، «ياكا»، «ياكا منشى»، «سمسون».^(١١)

وفى عام ١٨٨٥ أسس الخواجات مجريان ومانوج حكيميان ونشان عربچيان مصنعاً لإنتاج الدخان فى شارع منصور باشا بجوار قنطرة الأمير حسن بالقاهرة،^(١٢) وفى عام ١٨٩٥ أسس كيغورك إبيكيان «فابريكة سجائر كيورق إبيكيان» فى شارع رشيد ووكالة السنانية (شارع فرنسا) وشارع محرم بك بالإسكندرية، أما فرع القاهرة، فقد كان مقره بشارع عماد الدين،^(١٣) كما أسس الأخوان أرميناج وديكران جامسراجان سنتنذ أيضاً «فابريكة إخوان جامسراجان ببندر الزقازيق».

وتمركزت فروعها في ميدان الأوبرا ويولاقي أبي العلا بالقاهرة، وفي شوارع توفيق والميدان والعتارين وكنيسة دبانة بالإسكندرية،^(١٤) وقد أنتج جامسراجان ماركة «أبو نجمة»،^(١٥) وفي عام ١٨٩٦ تأسست فابريكة هاجيتيان في شارع وجه البركة بالأزبكية،^(١٦) وتأسست شركة سانوسيان عام ١٨٩٨ في شارع الضبطية القديمة بالقاهرة.^(١٧)

وفي ١٦ ديسمبر ١٨٩٩ أسس الأخوان هوفهانيس وجراييد ماتوسيان «فابريكة دخان وسجاير ماتوسيان شركة مساهمة بمقتضى دكريتو خديوى بمصر وإسكندرية»، وتعد هذه المؤسسة أحد أعمدة صناعة السجاير المصرية،^(١٨) وقد انتشرت فروعها، ومقرها الرئيسى بشارع الأهرام بالجيزة - في جميع أنحاء مصر، ففي القاهرة : ميدان الأوبرا، أزبك، قصر النيل، شارع محمد على، شارع كامل، ميدان السيدة زينب، شبرا، حلوان، الفجالة، العباسية، أبو العلا، سليمان باشا،^(١٩) ثم شارع فؤاد الأول (٢٦ يولية)،^(٢٠) أما في الإسكندرية : ميدان محمد على،^(٢١) شارع القائد جوهر،^(٢٢) شارع بورسصة وشكور،^(٢٣) شارع محرم بك،^(٢٤) بالإضافة إلى «فابريكة سجاير ماتوسيان» في شارع التجارة ببورسعيد^(٢٥)، وأخرى في أسسوط،^(٢٦) كما كان ماتوسيان «متعهد جيوش الاحتلال البريطانى» في مصر.^(٢٧)

وقد انتشرت أصناف ماتوسيان المتنوعة بشكل إخطبوطى فى طول مصر وعرضها : «أبو غزالة» ، «دخان ملوكى»، «دخان البلاط الملوكى»، «دخان بقجة»، «دخان أبو ريحة»، «دخان ناتورالى»، «دخان سمسون بريحة»، «دخان حريمى»، «دخان سمسون اكسترا»، «دخان سمسون نمرة ١»، «دخان ناتورالى نمرة ٢»، «دخان منيته نمرة ١»، «سجاير ملوكى»، «سجاير خديوى»، «سجاير البلاط الملوكى»، «سجاير بقجة»، «سجاير ناتورالى»، «سجاير سمسون عال»، «سجاير فيته نمرة ١»،^(٢٨) بالإضافة إلى سجاير «عثمانية» و «مون» و «ستامبول» و «البرنس» و «سمسون اكسترا». ^(٢٩)

وفضلاً عن الفابريقات أنفة الذكر، ثمة أخريات مثل «فابريقة دخان شرقية وسجاير مصرية» التي أسسها أرميناج بيليريان في شارع بولاق بقسم أبى العلا بالقاهرة، وأنتجت ماركة «أبو سمك»^(٢٠) و «فابريقة سجاير مصرية» التي أسسها قاهان بولاديان بشارع وجه البركة بالقاهرة وأنتجت ماركة «أبو بنديرة»^(٢١) وفي عام ١٩٢٤ أسس أوهانيج بودوريان «فابريقة دخان وسجاير وسيجار» بشارع نوبار باشا (الجمهورية)، وبعد عشر سنوات، شيد مصنعاً حديثاً في شارع سليم الأول بسرأي القبة، وقد اشتهر في السوق بماركات «الفراشة» و «الديك» و «يريقان»^(٢٢).

وبين عامي ١٩٢٧ - ١٩٣٠، ظهر بالسوق بعض المصانع الصغيرة مثل شيلينجريان وماركتة «حورا»، هاجنليان وماركتة «الشرق»^(٢٣)، وإخوان بربريان وشركاهم بميدان باب الخلق وشارع عبد العزيز، وديكران تيكجيان وأولاده بشارع كلوت بك، وسركيسيان بشارع الفجالة فضلاً عن سيركجيان وأزميرليان^(٢٤) أما في الإسكندرية، فقد تأسست «فابريقة توتونجيان إخوان» بشارع البورصة^(٢٥) وتُوجد في المنصورة «فابريقة أرتين هيناكيان» بشارع الملك الصالح^(٢٦) وجدير بالذكر أن معظم الفابريقات الأرمنية خاصة الخمسة الكبار ماتوسيان وميلكونيان وجامسراجان وإبيكيان وسركيسيان قد أنابت عنها وكلاء، جميعهم أرمن، في جميع أنحاء مصر والسودان^(٢٧).

وهكذا، أسس الأرمن «٢٠» مصنعاً لإنتاج الدخان والسجائر بمصر، منهم «١٦» بالقاهرة و «٢» بالإسكندرية وواحد في كل من الزقازيق والمنصورة، فضلاً عن الفروع التي ذكرناها آنفاً، ولم تكن هذه المصانع على مستوى مماثل من الإنتاجية والجودة، ولكنها تفاوتت بين عملاقة خاصة الخمسة الكبار، ومتوسطة مثل بودوريان، وقزمية مثل الآخرين^(٢٨) وبينما اتسمت مصانع الخمسة الكبار، خصوصاً، بالاستمرارية والنفس الطويل في السوق، انقطعت أنفاس الآخرين، أو تقطعت، في ساحة الإنتاج.

ويلاحظ أن الخمسة الكبار، وهم بمثابة الجيل الأرمني الأول المؤسس لصناعة

الدخان ، قد هاجروا إلى مصر واستقروا بها وأسسوا مصانعهم واشتهروا قبل عام ١٨٩٦: أى قبل المذبحة، أما الباقون ، ويشكلون الجيل الثانى، فقد نزحوا إلى مصر بعد عام ١٨٩٦ .

وثمة فارق جوهري بين الجيلين مؤداه أن أبناء الجيل الأول كانوا ممن مارسوا صناعة الدخان وتجارته فى الدولة العثمانية وأوربا قبل مجيئهم إلى مصر، فعلى سبيل المثال، اشتغل كل من الأخوين ماتوسيان بهذه الصناعة فى بلدتيّ سامسون وبفرا، والأخوين ميلكونيان فى رومانيا، والأخوين جامسراجان فى الأستانة،^(٣٩) أما أبناء الجيل الثانى، فقد كانوا من النازحين الذين استوعبتهم مصانع الجيل الأول، ولا علاقة لمعظمهم بصناعة الدخان وتجارته، حيث عملوا فى وظائف متباينة، وبعد أن تشربوا أسرار الصنعة واكتسبوا خبرات السوق، انسلخوا رويداً رويداً من المصانع الكبرى وأسسوا لأنفسهم مشروعات خاصة، فمثلاً، نزح أوهانيج بودوريان من توكاد إلى مصر فى عام ١٩٠٦، وعمل بادی ذى بدء مُخْلِصاً للجمارك لدى ماتوسيان، ثم وكيله بالمحلة بين عامي ١٩١١ - ١٩٢٤ ، وخلال هذه الفترة، مارس من الباطن تجارة الدخان عموماً، ثم تجارة المعسل فقط، ومنذ عام ١٩٢٤، انفصل نهائياً عن ماتوسيان وأسس فابريقتة الخاصة آنفة الذكر لصناعة الدخان والسجائر والسيجار.^(٤٠)

ويمقارنة الأصول الجغرافية لكلا الجيلين، يتضح أن أبناء الجيل الأول قد جاءوا أساساً من المناطق الشهيرة بإنتاج الدخان فى الأناضول مثل سامسون وبفرا (ماتوسيان) ، بينما جاء معظم أبناء الجيل الثانى من قيلية التى لا تشتهر بإنتاج الدخان، ورغم أن الجيل الأول الذى لم يتأثر مباشرةً بالمذبحة قد أسهم مادياً فى تخفيف معاناة الأرمن المنكوبين، فإن الجيل الثانى المتأثر مباشرةً بالمذبحة قد خُلِدَ ذكرى أرمينية - وطنهم الأم - من خلال منتجاتهم، فعلى سبيل المثال، أنتج أوهانيج بودوريان «صنفاً ممتازاً» من السجائر أطلق عليها اسم «يريقان» - عاصمة أرمينية - ورسم على العلبة جبل آراراد، رمز ديمومة الأرمن، وإيتشميادزين، مركزهم الروحي الأعلى.^(٤١)

اتسمت إدارة مصانع الدخان والسجائر الأرمنية جميعاً بالطابع العائلى، فقد أدارتها الأسرات المؤسسة وسلالاتهم وأقاربهم الأصول، على سبيل المثال، أدار هوقهانيس ماتوسيان مؤسسته مع شقيقه الذى لم يُنجب، ثم انتقلت الإدارة إلى ابن الأول جوزيف،^(٤٢) كما عَين أوهانيج بوبوريان ابن شقيقه چيراير بوبوريان مديراً لمصنعه، ووظف شقيقه هاجوب وكيفورك محاسبين لديه، وهى نفس وظيفتيهما لدى ماتوسيان، ثم جمع بعض أقاربه ووظفهم رؤساء أقسام وعمال، وبينهم هوقاجيم سيركچيان^(٤٣) الذى انفصل عنه، بمرور الوقت، وأسس فابريكة خاصة به.

وهكذا، بينما كان الإداريون والمحاسبون والفنيون والسكرتيريون ورؤساء الأقسام ورؤساء العمال والوكلاء من الأرمن، كان العمال خليطاً من الأرمن واليونانيين والمصريين وجنسيات أخرى، وجدير بالذكر أن القوة العاملة الرخيصة المتاحة كانت إحدى الفرص الفريدة التى حظى بها مصنعو السجائر فى مصر، وتلزم عملية التصنيع قوة الأيدي فى أربع مراحل : الأولى، خلط أوراق التبغ ورشها بالماء المصفى تحت إرشاد مشرف. الثانية، قطع التبغ. الثالثة، حشو الإسطوانات الورقية بالتبغ المقطع، وهى مرحلة تحتاج إلى مهارة وسرعة فى آن واحد، ولذا، كان أصحاب المصانع يُحاسبون عليها بالإنتاج. وأخيراً، تعبئة السجائر الملفوفة فى عُلب وخراطيش.^(٤٤)

ولم تنبثق المصانع الأرمنية، لاسيما الخمسة الكبار، بصورتها آنفة الوصف، ولكن نواتها الأولى قد وُلدت فى رحم «الورش»، ثم نمت إلى مصانع صفرى فكبرى ذات فروع، على سبيل المثال، بدأت مؤسسة ماتوسيان بورشة أسسها هوقهانيس فى شارع فرنسا بالإسكندرية عام ١٨٨٢، ثم أسس شقيقه جرابيد ورشة أخرى فى العتبة الخضراء بالقاهرة عام ١٨٨٦، وطبيعياً، بدأت هذه الورش إنتاجها الضئيل الرديء بأساليب بدائية.^(٤٥)

ولذا، استلزمت هذه الصناعة مزيداً من التنظيم والتحديث خاصةً بعد الانتقال من الإنتاج الورشى إلى الإنتاج المصنعى، ولعل من أهم هذه المستحدثات دخول الماكينات

الآلية الألمانية والبريطانية مصانع الدخان فى عام ١٩٠٧ لتحل محل الأيدي العاملة، وبحلول الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، كان إنتاجها لازال فى طور التجريب، وبعد الحرب، عَمَّ أصحاب المصانع استخدامها، وكانت قوة الماكينة الواحدة تُعادل إنتاج من «٤٥-٦٠» شخصاً، ورغم أن هذا التطوير التقنى قد قابله أصحاب المصانع بترحاب شديد^(٤٦)، فإنه كان غريماً لوداً للعمال الذين قاوموه، ولكن عبثاً، عبر سلسلة من الإضرابات التى بدأت من مصانع إيبكيان وميلكونيان قبيل الحرب العالمية الأولى ثم امتدت إلى ماتوسيان وجامسراجان بعد انتهاء الحرب فى ظل مناخ إضرابى واسع النطاق على مستوى كافة المصانع.^(٤٧)

وسواء كان الإنتاج يدوياً أم آلياً، أسهمت المصانع الأرمنية فى تنمية صناعة السجائر المصرية حتى صارت «السيجارة المصرية» الشهيرة بمذاقها ونكهتها عالية الجودة على قمة الصادرات حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،^(٤٨) ورغم المنافسة القوية بين الأرمن واليونانيين فى هذا المضمار، فإن تركيز الأخيرين على الإنتاج التصديرى بالدرجة الأولى قد أفسح الميدان المحلى أمام الأرمن لتغطية احتياجاته،^(٤٩) وظلت مصانع السجائر الأرمنية مزدهرة حتى أوائل عشرينيات القرن العشرين حيث بدأت تتدهور نتيجةً لعدة اعتبارات.

فى تلك الأثناء، انخفضت صادرات السجائر المصرية إلى الخارج لأن ارتفاع الرسوم الجمركية على التبغ المستورد قد دفع المنتجين إلى خلط التبغ المحلى المزروع فى مصر الرخيص الثمن مع توليفاتهم التركية - اليونانية، وقد أنتجوا هذا الخليط باعتباره توليفة تركية أصلية مما أسفر عن شكاوى المستوردين بالخارج والمستهلكين بالداخل،^(٥٠) يُضاف إلى هذا، أن بعض الدول الأوربية بدأت تُصنّع توليفة السجائر المصرية وحمت منتجاتها بـ «تعريف» صارمة ضد السجائر المستوردة، بينما لم تتخذ الحكومة المصرية أية إجراءات لحماية صادراتها من السجائر.^(٥١)

كما شهدت هذه الفترة منافسةً حادةً بين منتجى السجائر ليس بسبب كساد

منتجات المصانع الأرمنية واليونانية فحسب، ولكن أيضاً نتيجة لظهور عدة مؤسسات أوربية ومصرية جديدة على المسرح ناوحت وضعية الأولين فى السوق المصرى، ولهذا، شنت معظم هذه المؤسسات حملات إعلانية لترويج منتجاتها ولجأت إلى أسلوب توزيع الجوائز على المستهلكين كحافز بيع، وتبارت المؤسسات المختلفة فيما بينها على توزيع جوائز أكثر وأفضل، وقد تمثل هذا بوضوح فى السياسة التى اتبعتها مؤسسة ماتوسيان باعتبارها من أهم وأكبر مؤسسات إنتاج السجائر المصرية.

وعندما آلت إدارة مؤسسة ماتوسيان فى أوائل عام ١٩٢٠ إلى جوزيف بن هوڤهانيس ماتوسيان الذى لقبته الصحافة بـ «ماتوسيان الصغير»، أراد الولد أن يجعل للشباب ميزة على الشيخوخة وفكر فى مزاحمة شركات الدخان الكثيرة التى تأسست وقتذاك فى مصر، فوضع «مشروع إبادة» لو تحقق لقضى عليها أو على أكثرها اعتقاداً منه بأن اسم ماتوسيان وماله الكثير كافيان للقضاء على أية شركة جديدة رأسمالها قليل وشهرتها بسيطة.^(٥٢)

واتخذ ماتوسيان الصغير الكوبونات سلاحاً للمنافسة، فوضع فى كل علبه سجائر كوبونا ينتفع به المدخنون فى شراء بعض الأشياء من محل موروم أو دخول سينما ماتوسيان الخصوصية أو بعض التياترات والجوقات التمثيلية الأخرى، واعتقد ماتوسيان أن هذا الكوبون سيجعل المدخنين أسرى دخانه لا يشترون سواه ولا يدخنون خلافه، فزاد فى نشره بين الناس كما زاد فى نشر إعلاناته بالصحف على مختلف أنواعها بين يومية وأسبوعية وشهرية، عربية وإفريقية، واستأجر صفحات كاملة نشر بها الرسوم والجمل الخلابة الفتانة التى تحت الجماهير على تدخين سجائر ماتوسيان، «وملأ الدنيا إعلانات فى البر وفى البحر وفى الأندية والمجامع والملاهى وفى كل مكان».^(٥٣)

وبعد مضى أكثر من عام على هذه الحملة الإعلانية الواسعة، لم يحقق ماتوسيان النتائج الإيجابية المنتظرة «.. فلا مقطوعية الدخان زادت ولا مزاحمة خصومه زالت ولا

أرباحه تضاعفت، بل كانت النتيجة المحسوسة أنه خسر بهذه العملية الهائلة نحو سبعين ألف جنيهًا»، ولم يجن من هذا المال المنفوق إلا «عبثاً حنظلاً».(٥٤)

ورغم هذه الخسارة، لم يسع ماتوسيان إلى ضرب المنافسة بالطرق الشرعية : «تجويد الصنف» و «ترخيص الثمن» ، بل ظل يُمارس أسلوب الانتشار الدعائي دون الالتفات إلى الجودة والسعر، ويُمكن تأكيد هذا بإستعراض نماذج من الخطاب الإعلاني الذي اعتادت مؤسسة ماتوسيان أن تُداعب به أمزجة المدخنين : « شركة ماتوسيان تُقدّم للمدخنين ٤٠٠٠ جنيه مصري جوائز بدون أن تُغير أنواع دخانها».(٥٥) وأيضاً، «أيها المدخنون، أسرعوا أسرعوا في طلب سجائر ماتوسيان البديعة للتدخين، لأنها أولاً أحسن السجائر، ثانياً لكي يكون عندكم من الآن بونات ١٥ يولية التي تستطيعون استبدالها بشهادة ذات نمرة، لأن يوم ١٥ يولية سيكون ثاني سحب عن الجوائز بمبلغ ٣٠٠ جنيه نقوداً و ٢٠٠ جنيه جائزة أشياء وبينها ساعة ذهب للرجال ، وساعة أخرى محلاة بالجواهر للسيدات، انتهزوا الفرصة التي لا تُكلفكم شيئاً غير تدخين دخان من أول صنف».(٥٦)

أكثر من هذا، رُوِّجت بعض الصحف، ومن خلفها أموال ماتوسيان، بأن التدخين ليس «ضار جداً بالصحة»، بل إنه : «أحد ملذات الحياة، وكثيراً ما يُساعد الإنسان على تحمل ما يعترض سبيله من العثرات وما يقوم في وجهه من العقبات، فهو لذلك من ضروريات الحياة، يذهب بالهم ويأتى بالراحة والسرور، وإنه لمن الخطأ الفادح أن نذهب إلى أن الطمع بالكسب يحمل الإنسان على التدخين أحياناً، وما الإقبال على تدخين سجائر ماتوسيان والرغبة في ربح جوائزه إلا دليل على جودة الدخان، فليس هناك مدخن يترك الدخان الذي تعود عليه منذ سنين لتدخين دخان جديد رغبة منه فقط في ربح مادي، وأنه يُفضل أن يدفع من جيبه بل يُخصّص مبلغاً من المال لمشتري أوراق اليانصيب بدلاً من تدخين دخان دنى عاطل. نصائح : إذا طالبتك الثروة، بمشتري سجائر جيدة فلا أخطئ إذا قلت لك تفضل ودخن ماتوسيان».(٥٧)

وبينما استغل ماتوسيان وسيلة الجوائز لتحفيز المدخنين على شراء منتجاته، استعرض ميلكونيان فى الإعلانات الصحفية حجم مبيعاته اليومى لتحقيق الغرض ذاته : «ك. و ق ملكونيان. أعظم فابريقة للدخان والسجاير المصرية. التصريف اليومى ٥ سيجارة».(٥٨)

ورغم الجهود الإعلانية التى بذلها منتجو السجائر من الأرمن واليونانيين ابتغاء ترويج بضائعهم، فإن القادمين الجدد قد نجحوا فى تكسيد منتجاتهم بالسوق وتحويل أمزجة المدخنين إلى «أصنافهم».(٥٩)

وثمة ظاهرة خلخت نسبياً أسهم مصانع ماتوسيان وميلكونيان وجامسراجان بالسوق تتمثل فى تقليد ماركاتهم وبيعها بأسعار منخفضة، فقد قام بعض الداخنية بتعليب دخان ردىء ناقص الوزن فى عبوات شبيهة تماماً لماركات المصانع أنفة الذكر وطرحوها على المستهلكين بأسعار أقل من العبوات الأصلية، وجدير بالذكر أن هذه الظاهرة قد أصابت مصانع الأرمن بضرر مزيج ؛ فعندما بيعت المنتجات المقلدة، بارت الأصلية، وعندما ارتاب المدخنون فى «الصنف» نتيجة لتضارب الأسعار واضطراب المذاق، أحجموا عن شراء الأصل والتقليد مما أفقد المصانع الأرمنية ثقة زبائنهم وعملائها.(٦٠)

ومما أثر على وضعية منتجى السجائر الأرمن ظروف عرض قضيتهم ضد الدولة العثمانية فى مؤتمر الصلح بباريس عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، فحتى ذلك الوقت، كان ثمة تيار عثمانى متواجداً على الساحة المصرية، سعى إلى تشويه صورة الأرمن فى عيون المصريين وضرب رموزهم الاقتصادية الناجحة،(٦١) وقد أسقط هذا التيار انتقاداته ضد القضية الأرمنية على المؤسسات الاقتصادية الخاصة بهم فى مصر، على سبيل المثال، أوردت جريدة «المسامير» هذا الخبر فى «باب اللدع»: «لما يطلب واحد من شركة ماتوسيان علبه سجائر، يقول له هات لك كفيل».(٦٢) والمقصود بكلمة «كفيل» هنا، هو السخرية من مطالبة الوفد القومى الأرمنى فى باريس بزعامة بوغوص نوبار باشا بول الوفاق قبول الانتداب على أرمينية المنتظرة بعد استقلالها عن الدولة العثمانية.

وجدير بالذكر أن التيار العثماني المعادي للأرمن قد صب جميع إسقاطاته السياسية الساخرة على مؤسستي ماتوسيان وميلكونيان باعتبارهما من أهم وأكبر وأنجح المشروعات الأرمنية في مصر.

بالنسبة لماتوسيان : « في محل ماتوسيان سجائر فوارغ ودخان قوالح»، «يشرب الواحد نفس الدخان من سجائر ماتوسيان وينقطع نفسه»^(٦٣)، «عند ماتوسيان سجائر تولّع من ناحيتين»^(٦٤)، «شرب أحدهم سيجارة من دخان ماتوسيان وغاب عن الصواب»^(٦٥)، «عند محل ماتوسيان سجائر لما الواحد يأخذ منها نفس حنكه يتهب»^(٦٦).

أما ميلكونيان: «يُعطي محل ملكونيان عُلبة السجائر للزبون ومعها بدلُ عُلبة الكبريت منفاخ»^(٦٧)، «عند محل ملكونيان سجائر تتولّع بالجاز»^(٦٨)، «عند شركة ملكونيان دخان براكينى على جبلى»^(٦٩)، «يدعى محل ملكونيان أن عنده سجائر بتضرب بمب»، وهذه إشارة ساخرة لاستهجان المقاومة الأرمنية المسلحة ضد الدولة العثمانية والتقليل من حجمها، ولم يقتصر الإسقاط السياسى على هذه المقاومة فقط، ولكنه امتد إلى زعيم الوفد القومى بوغوص نوبار: «توجه مدير محل ملكونيان (كناية عن بوغوص) إلى المحافظة (مؤتمر باريس) لمسألة اعتصاب العمال (القضية الأرمنية) وخرج مناخيره مدخنه (النتيجة المتوقعة)»^(٧٠).

ويعكس هذا الإسقاط بوضوح الرغبة العثمانية فى النتيجة المرجوة من عرض القضية الأرمنية فى باريس، ويوحى بالنزعة الاستهتارية العالمية إزاء هذه القضية، ولاريب أن هذه التهكمات ذات الإسقاطات السياسية قد هزّت مكانة مؤسسات صناعة السجائر الأرمنية بالسوق المصرى، بيد أن تنامي البورجوازية المصرية ضد الرأسمالية الأجنبية قد جرف هذه المؤسسات فى طريقها.

إلى جانب الوعي السياسى الوطنى الذى تبلور فى ثورة ١٩١٩، انبثق وعى اقتصادى وطنى اتجه إلى مصنعة الاقتصاد المصرى وضرب أحاديته الزراعية، وكان

الطرف الحاد لنضال هذه البورجوازية موجهاً ضد الرأسمالية الأجنبية ذات الامتيازات التي عرقلت نمو الرأسمالية الوطنية، وفي ظل هذا الصراع، فَقَدَ الوسطاء الأرمن واليهود واليونانيين دورهم التقليدي كهمزة وصل بين الإنتاج الأوربي والسوق المصري.^(٧١) وقد بدأ تقهقرهم في ميدان إنتاج السجائر، وسعى اليونانيون إلى «تركيز الإنتاج بالاتحاد» من أجل مجابهة «خطر الخراب»،^(٧٢) ولكن جهود الأرمن لم تُكَلِّ بالنجاح في الاتحاد، وأعربت جريدة «هوسابير» للمنتجين الأرمن بأن الوسيلة الأنموذجية الوحيدة لـ «مجابهة المعركة بالشكل الواجب» هي إنهاء المنافسة المشتعلة فيما بينهم لأن الوفاق الداخلي فقط هو الذي سيجنبهم الضربات الموجهة من الخارج.^(٧٣)

وبينما غزا الشيب مفرق مؤسسات السجائر الأرمنية على النحو أنف الوصف، لاحت في الأفق قوة شابة فتية مثلت الحلقة الأخيرة في إنهاء الدور الرائد للأرمن في صناعة السجائر المصرية ؛ إنها الشركة الشرقية للدخان.

تأسست الشركة الشرقية «إيسترن كومباني» في ١٢ يولية ١٩٢٠، نتاجاً لغزو رأس المال الصناعي الأجنبي بفرض ابتلاع مؤسسات إنتاج السجائر ذات التوليفات المشهورة والتي تستخدم الماكينات، عندئذٍ، نسج المنتجون الأرمن خيالات واسعة عن الاستمرار في السوق بموازرة الرأسمالية الأجنبية، ولذا، اندمجت بدايةً شركة دخان ماتوسيان المساهمة مع الشركة الشرقية، وبذلت الأخيرة كل وسيلة ممكنة لاحتواء صناعة الدخان المصرية حتى استسلمت لها عام ١٩٢٧ مؤسسات : ميلكونيان وجامسراجان وإيبكيان من الأرمن، وصوصه وماخريديس وباباثوليوجو من اليونانيين، فضلاً عن مؤسستى ماسبيرو الإنجليزية وشركة الدخان الإنجليزية الأمريكية.^(٧٤)

امتلكت الشركة الشرقية المؤسسات السابقة وفقاً لشروط مواتية ظاهرياً بالنسبة للمنتجين الأرمن «المذعورين من هول الإفلاس»، فقد دفعت الشركة لكل مؤسسة قيمة أصولها الثابتة والمنقولة وحافظت على اسم المؤسسة والماركات التي تُنتجها ، وعيَّنت

صاحب المؤسسة فى وظيفة مدير «مدى الحياة»، واشترطت الشركة عليهم بالآ يمارسوا أية نشاطات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تتعلق بالدخان، تصنيعاً وبيعاً، ليس فى مصر فقط، إنما فى السودان وفلسطين وسورية أيضاً لمدة خمس سنوات.(٧٥)

وجدير بالذكر أن بعض الأرمن قد أسسوا عدة مصانع صغيرة بين عامى ١٩٢٧ - ١٩٣٠ - كما أوردنا سابقاً - لمنافسة سوق الشركة الشرقية، وأحرزت نجاحاً أولياً ولّد «سراباً بأن صناعة الدخان التى أفلتت من أيدي الأرمن سوف تعود إليهم مرة أخرى»، ونادت الصحافة الأرمنية : «شجعوا براعم صناعة الدخان»،(٧٦) بيد أنها لم تنعم بالأجل الطويل حيث تهاوت سريعاً أمام ضغط الشركة الشرقية والبورجوازية المصرية والأزمة الاقتصادية ١٩٢٩ - ١٩٣١.(٧٧)

وهكذا، لم تُنه الشركة الشرقية الدور التاريخى للأرمن فى صناعة الدخان المصرية فقط، ولكنها أجهزت أيضاً على المكانة التاريخية لـ «السيجارة المصرية» الأصيلة الشهيرة بتوليفاتها التركية - اليونانية وأقامت على رفاتها توليفات فرجينية رديئة رخيصة لإشباع السوق المحلى فقط.(٧٨)

وبذلك يتضح مما سبق أن الأرمن قد أسهموا فى تنمية صناعة الدخان بمصر مستفدين من المناخ العثمانى أولاً ثم من المناخ المصرى إزاء عملية زراعة الدخان وصناعته، ولاريب أن مؤسسات الدخان الأرمنية التى تبوأَت مع قريناتها اليونانية قمة الانتاج المصرى قد أدت فى صناعة «السيجارة المصرية» الشهيرة عالمياً بنكهتها المتميزة، بيد أن ظهور ونمو «الشركة الشرقية» للدخان - مع دخول المصريين حقل إنتاج الدخان - قد أدى إلى تراجع الدور الرائد للأرمن فى صناعة السجائر المصرية .

الهوامش

- (١) Kitroeff, Alexander: The Greeks in Egypt 1919-1937, London, 1989, p.96.
- (٢) خرجت الدولة العثمانية من حربها ضد روسيا بديون كثيرة، ولذا، اقترحت لجنة سداد الديون توريد عشر أرباح الحرير والملح والدخان إلى الدول الدائنة، وفي ظل هذه السياسة، احتكرت فرنسا منذ عام ١٨٨٢ صناعة الدخان وتجارته بالدولة العلية.
- “Livres d'Or de La Fédération Egyptienne de' Industrie”, Le Caire, 1948, p.201.
- (٣) Kitroeff : op. cit., p.97.
- (٤) Ibid.
- (٥) عندما أنتجت المصانع اليونانية والأرمنية السجائر المختلفة في مصر ، أخذت قوات الاحتلال منها كميات كبيرة معهم عند عودتهم إلى بلادهم أو انتقالهم إلى أماكن أخرى خارج مصر وأهدوها إلى أقاربهم وأصدقائهم، وبسبب جودتها، خلقت طلباً عليها في السوق الأوربي.
- Ibid.
- (٦) مليكه عريان : مركز مصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٢٣، ص ٩٦ ، ٩٧.
- (٧) الأهرام : عدد ١٢٧٠٦، الأحد ٢ فبراير ١٩١٩، ص ٢ .
- (٨) الأخبار : عدد ١٢٨٩، الاثنين ١٢ مايو ١٩٢٤، ص ٤.
- (٩) محمد رفعت الإمام : الأرمن في مصر - القرن التاسع عشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٩٢
- (١٠) الدليل المصري عن القطرین المصری والسودان، مطبعة الشركة الشرقية لنشر الإعلانات، القاهرة، ١٩١٧، ص ٣٠٠، ٤٧٦.
- (١١) الأهرام : عدد ١٢٩٤٨، الثلاثاء ١٤ أكتوبر ١٩١٩، ص ٢
- المقطم : عدد ٩٤٦٨، الثلاثاء ١١ مايو ١٩٢٠، ص ٤.
- (١٢) الزمان : عدد ٥٢٨، الثلاثاء ١٣ يناير ١٨٨٥.
- الدليل المصري (١٩١٧) : مصدر سابق، ص ص ٢٩٩، ٤٧٥
- (١٣) إميل مكاريوس: الدليل العام للقطر المصری والخارج، مطبعة المقتطف والمقطم، القاهرة، ١٩٢٥، ص ١٠٠٨
- (١٤) الدليل المصري (١٩١٧) : مصدر سابق، ص ص ٢٩٩، ٤٧٥
- الدليل العام (١٩٢٥) : مصدر سابق، ص ص ٧٤٦، ١٠٢٣، ١٣٠٨.

- (١٥) المقطم : عدد ٢٣٠٦ ، الأربعاء ٢١ أكتوبر ١٨٩٦ ، ص ٢ ، الأهرام : عدد ٥٦٦٧ ، الأربعاء ١١ نوفمبر ١٨٩٦ ، ص ٢ .
- (١٦) أرشالويس : عدد ٥٩٠ ، الثلاثاء ٢٦ أبريل ١٩١٠ ، ص ٤ . (بالأرمنية)
- (١٧) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- (١٨) حول نشأة هذه المؤسسة وتطورها قبل عام ١٨٩٩ نفسه : ص ٩١ .
- (١٩) الدليل المصرى (١٩١٧) : مصدر سابق ، ص ٣٠٠ .
- (٢٠) الدليل العام للقطر المصرى والخارج ، مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ، ١٩٣٧ ص ١٦٥٦ .
- (٢١) الدليل العام (١٩١٧) : مصدر سابق ، ص ٤٧٥ .
- (٢٢) الدليل العام (١٩٢٥) : مصدر سابق ، ص ١١١٧ .
- (٢٣) الدليل العام للقطر المصرى والخارج ، مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ص ١٦٣٩ .
- (٢٤) الدليل المصرى عن القطرين المصرى والسودانى : مطبعة الشركة الشرقية لنشر الإعلانات ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص ١٧٥٨ .
- (٢٥) الدليل المصرى (١٩١٧) : مصدر سابق ، ص ٦٠٧ .
- (٢٦) الدليل العام (١٩٢٥) : مصدر سابق ، ص ١٣٠٨ .
- (٢٧) توجد هذه العبارة فى أعلى فاتورة ماتوسيان .
- (٢٨) المقطم : عدد ٢٤٤٨ ، السبت ١٠ أبريل ١٨٩٧ .
- (٢٩) وادى النيل : عدد ٢٥٤٦ ، الخميس ١٤ أبريل ١٩٢١ ، ص ٢ .
- (٣٠) البيانات مأخوذة من فاتورة الفابريكة .
- (٣١) المصدر نفسه .
- (٣٢) كارداشيان : مواد لتاريخ الأرمن فى مصر ، ثلاثة أجزاء ، الجزء الثانى ، فينيسيا ، ١٩٨٦ ، ص ١١٩ . (بالأرمنية)
- (٣٣) توبوزيان : تاريخ الجالية الأرمنية فى مصر ١٨٠٥ - ١٩٥٢ ، يريفان ، ١٩٧٨ ، ص ٢١٤ . (بالأرمنية)
- (٣٤) الدليل العام (١٩٣١) : مصدر سابق ، ص ١٦٣٧ - ١٦٣٩ .

- (٣٥) المصدر نفسه : ص ١٦٥٧ .
- (٣٦) الدليل المصرى (١٩١٧) : مصدر سابق، ص ٦٦٩ .
- (٣٧) الدليل المصرى (١٩١٧) : مصدر سابق، ص ٩٠٥ ، ٩٠٧ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، الدليل العام (١٩٢٥) : مصدر سابق، ص ١٧٨٨ .
- (٣٨) الدليل المصرى (١٩١٧) : مصدر سابق، ص ٥٩ ، كارداشيان : المصدر السابق، ج ٢، ص ١١٩ .
- (٣٩) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق، ص ٩١ ، ٩٢ .
- (٤٠) كارداشيان : المرجع السابق .
- (٤١) المرجع .
- (٤٢) الإكسبريس : عدد ٢٣ ، الأحد ٢٥ يونية ١٩٢٢ ، ص ٣ .
- (٤٣) كارداشيان : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٢٠ .
- (٤٤) Kitroeff : op. cit., p. 105.
- (٤٥) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق، ص ٩١ .
- (٤٦) استلزمات أنواق المدخنين فترة انتقالية بين تدخين السجائر المصنوعة يدوياً والأخرى المصنوعة آلياً، ولهذا، حرصت المصانع على إنتاج الصنفين معاً ثم التحول تدريجياً إلى تعميم الماكينات.
- الأهرام : عدد ١٢٩٠٢ ، الخميس ٢١ أغسطس ١٩١٩ ، ص ٢ .
- (٤٧) Kitroeff : op. cit., pp. 106-107.
- (٤٨) الأهرام : عدد ١٢٨٦٥ ، الثلاثاء ١٥ يولية ١٩١٩ ، ص ٢ ، عدد ١٢٨٧٠ ، الأحد ٢٠ يولية ١٩١٩ ، ص ٢ .
- (٤٩) Kitroeff : op.cit., p.98.
- (٥٠) عالجت المصانع اليونانية، على عكس الأرمنية، هذه المشكلة بفتح فروع لمصانعهم في أوروبا وأمريكا لتلبية الطلب على السجائر المصرية، فمثلاً، فتح چاناكليس مصانع في بوسطن وفرانكفورت وچنيف ، وفتح كريازى مصنعين في أمستردام وهامبورج .
- Ibid : p. 99, 101.
- (٥١) عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح : الرأسمالية الصناعية وبورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة (١٩١٦-١٩٥٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢ ، ص ٧٢ .

- (٥٢) الإكسبريس : عدد ٢٢، الأحد ٢٥ يونية ١٩٢٢، ص ٣.
- (٥٣) المصدر نفسه .
- (٥٤) احتج ماتوسيان الكبير على السياسة التي اتبعها ولده وسببت لهم خسائر فادحة .
المصدر نفسه.
- (٥٥) المحروسة : عدد ٤٢٠٢، الخميس ١٩ يونية ١٩٢٤، ص ٤.
- (٥٦) الأفكار : عدد ٨٠٩٧، الثلاثاء ١ يولية ١٩٢٤، ص ٤
المحروسة : السبت ١٢ يولية ١٩٢٤، ص ٣
وادي النيل : عدد ٤٥٥٠، الأحد ١٣ يولية ١٩٢٤، ص ٥.
- (٥٧) المحروسة : عدد ٤٢٥٥، الجمعة ٢٢ أغسطس ١٩٢٤، ص ٣
وادي النيل : عدد ٤٥٨٤، الجمعة ٢٢ أغسطس ١٩٢٤، ص ٥
الأفكار : عدد ١٨٥١، الأربعاء ١٠ سبتمبر ١٩٢٤، ص ٤.
- (٥٨) المحروسة : عدد ٤٢١٧، السبت ٥ يولية ١٩٢٤، ص ٤.
- (٥٩) Kitroeff : Op. Cit., p. 108.
- (٦٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه الظاهرة :
الأخبار : عدد ٨١، الجمعة ١٠ أبريل ١٩٠٨، ص ٣
الجريدة : عدد ٤٠٩، الأحد ١٢ يولية ١٩٠٨، ص ٥
المقطم : عدد ٨٢١٥، السبت ٢٥ مارس ١٩١٦، ص ٣ عدد ٩٤٦٣، الأربعاء ٥ مايو ١٩٢٠، ص ٣
المنبر : عدد ١٧٧٥، الإثنين ١٠ مايو ١٩٢٠، ص ٣.
- (٦١) جدير بالذكر أن ظاهرة عداة التيار العثماني للمؤسسات الاقتصادية الأرمنية في مصر ليست وليدة عرض القضية الأرمنية في مؤتمر الصلح بباريس، ولكنها تمتد بجنورها إلى عام ١٨٩٦، بداية النزوح الأرمني الجماعي، وقد اتهم هذا التيار مصانع ماتوسيان بأن منتجاتها تحمل جراثيم وميكروبات ضارة جداً بالصحة.
المقطم : عدد ٢٢١٤، الإثنين ٦ يولية ١٨٩٦، ص ٢.
- (٦٢) المسامير : عدد ٢٢٠، الأحد ١ يونية ١٩١٩، ص ٣.
- (٦٣) المصدر نفسه : عدد ٢٢٥، الأحد ١٣ يولية ١٩١٩، ص ٣.

- (٦٤) المصدر نفسه : عدد ٢٢٦، الأحد ٢٠ يولية ١٩١٩، ص ٣.
- (٦٥) المصدر نفسه : عدد ٢٢٨، الأحد ٣ أغسطس ١٩١٩، ص ٣.
- (٦٦) المصدر نفسه : عدد ٢٣٠، الأحد ١٠ أغسطس ١٩١٩، ص ٣.
- (٦٧) المصدر نفسه : عدد ٢٢٦، الأحد ٢٠ يولية ١٩١٩، ص ٣.
- (٦٨) المصدر نفسه : عدد ٢٢٧، الأحد ٢٧ يولية ١٩١٩، ص ٣.
- (٦٩) المصدر نفسه : عدد ٢٢٨، الأحد ٣ أغسطس ١٩١٩، ص ٣.
- (٧٠) المصدر نفسه : عدد ٢٣١، الأحد ١٧ أغسطس ١٩١٩، ص ٣.
- (٧١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :
- Tignor, Robert : "The Economic Activities of Foreigners in Egypt, 1920-1950: From Millet to Haute Bourgeoisie", Comparative Studies in Society and History, 22 January 1980, pp. 416-449.
- (٧٢) على سبيل المثال ، اندمجت مؤسسات سيمون آزاد وبابانوبولوس وإسمالان وبيجاريس ومانجاروس وبارتولو ولييانوس في شركة سالونيك.
- El-Gritly, Ali: "The Structure of Modern Industry in Egypt," L'Egypte Contemporaine, Le Caire, Vol.38, 1948, pp. 509-510.
- (٧٣) هوسابير : الإثنين ٧ فبراير ١٩٢٧. (بالأرمنية)
- (٧٤) كانت شركة كوتاريللى إخوان هى الشركة الوحيدة التى امتلكت ماكينات وقاومت ضغط الشرقية للدخان.
- Kitroeff : Op. Cit., p.98, 108-109.
- (٧٥) Ibid : p. 108 ;
- توبوزيان : المرجع السابق، ص ٢١٤.
- (٧٦) أراكس : السبت ١٢ أبريل ١٩٢٩. (بالأرمنية)
- (٧٧) توبوزيان : المرجع السابق، ص ٢١٤.
- (٧٨) منذ عام ١٩٢٠ حتى خمسينيات القرن العشرين، سيطرت الشركة الشرقية على السوق المصرى بنسبة ٧٠ ٪ . وللمزيد :
- Kitroeff : Op. Cit., pp. 98, 109-111 .

المفرد الثاني

فج الفجر

الأحزاب المصرية وحركة التنوير
في النصف الأول من القرن العشرين

د. أحمد زكريا الشلق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب، جامعة عين شمس

بادئ ذي بدء أود إيضاح مسألة تتعلق بدور الأحزاب السياسية فى حركة التنوير الفكرية، هذا الإيضاح الذى يطرحه السؤال: هل يكون مطلوباً من الحزب السياسى الذى يستهدف فى نشاطه الوصول إلى السلطة وممارسة شئون الحكم، أوحى القيام بدور المعارضة، إذا لم يتمكن من ذلك، هل يكون مطلوباً منه أن يمارس دوراً فكرياً تنويرياً؟ وإلى أى مدى؟ الواقع أننا لا نستطيع أن نختزل دور الأحزاب السياسية فى هذا المجال الضيق وحده، فالمفروض أن الأحزاب منظمات سياسية بالدرجة الأولى وأنها تقوم بدور ونشاط سياسى، بالرغم من قيام بعضها على أسس أيديولوجية معينة، لكن من المسلم به أن السياسة الحزبية هنا، لا تنصرف إلى المعنى الضيق للسياسة، المتصل بتدبير شئون الحكم والإدارة والشئون الدبلوماسية والعسكرية أو القضايا الوطنية ونحوها، وإنما لابد أن ينصرف المعنى إلى السياسة بمعناها الأعم والأشمل، الذى يتناول كافة مسائل المجتمع وقضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها ..

فالأحزاب هنا، أيا كانت ظروف نشأتها، وأولويات برامجها، تنشأ فى وسط اجتماعى، أوفى مجتمع، وتضم فى بنياتها شرائح وفئات من ذلك المجتمع، ومن ثم تجد نفسها تمارس ذلك النوع من السياسة بمعناها الأوسع والأشمل، والجماعة التى تؤلف حزباً سياسياً إنما هى تؤلف فى البداية، أى قبل إعلان حزبها، اتجاهاً سياسياً أو فكرياً محدداً، ثم هى بعد ذلك تقدم برنامجاً يضم أهدافاً واسعة، تتناول كافة مجالات الحياة، من وجهة نظر أصحابها، بما فيها المسائل السياسية والوطنية بالمعنى المحدود، وإن اختلفت الأحزاب فيما بينها فى ترتيب أولويات تلك المسائل وفى التعبير عن أهدافها وبرامجها، فالأساس هنا هو الاتجاه والأهداف، حتى وإن عبرت عن موقع اجتماعى محدد أو رؤية اجتماعية معينة.

والعقائد السياسية قد تكون هى المحرك الأول لتأليف الأحزاب، ذلك أمر وارد، لكن الأحزاب كمؤسسات أو منظمات لابد وأن تعبر عن مصالح اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن أنها قد تُبنى على أسس أيديولوجية محددة، ومن ثم تلعب دورها السياسى

فى إطار هذه الأيدىولوجية الأساسية، سواء على أساس مذاهب اجتماعية أو دينية معينة، وأحزاب اليسار والأحزاب الدينية - كمثال لذلك - تمارس دورها فى هذا الإطار.

ثم إن الأحزاب السياسية وهى تضع برامجها وتحدد أهدافها لا تستطيع تجاهل قضايا المجتمع الذى تنشأ فيه، أو تعفى نفسها من تحديد موقفها من كافة القضايا المطروحة على ساحة العمل العام فيه، وليس ثمة مجتمع فى عصرنا الراهن لم يواجه تيارات فكرية تتعلق بتحديثه أو تمدينه أو تطويره أولم يعانى من أزمات نهضته، أولم تتفجر فيه قضايا فكرية، تقتضى من المشتغلين فيه بالعمل العام، ومنها الأحزاب السياسية بطبيعة الحال، أن يواجهونها ويرون فيها رأياً أحياناً أو يلعبون دوراً.

يضاف إلى ما سبق أن الأحزاب السياسية فى أبنيتها الاجتماعية، تضم بالضرورة عناصر من كبار المثقفين، أو ربما من المفكرين، الذين يعبرون عن اتجاهاتهم ويمارسون دورهم، من خلال الأحزاب، وبالتالي يعبرون، بدرجة أو أخرى، عن مواقفهم واتجاهاتهم الأيدىولوجية، أيا كان حجمهم داخل هذا الحزب أو ذاك، ويبرز دورهم أكثر، عندما يجد الحزب أنه مطالب بأن يبدى رأيه فى القضايا والمسائل والأزمات التى قد يواجهها المجتمع.

وعلى مستوى الأداة، نقصد أدوات الحزب فى التعبير عن مواقفه واتجاهاته وبرامجه وممارساته، تصبح صحف ومجلات الحزب، وخطبائه ومؤتمراته ومنشوراته - وقنواته التلفزيونية إن توفرت - ليست مجرد أدوات للتعبير عن سياسته بمعناها الضيق، المتصل بشئون الحكم والإدارة، وإنما يتسع دورها لتعبر عن موقف الحزب فى شتى قضايا المجتمع ومسائله ونظرة سريعة لأى صحيفة حزبية توضح كيف أنها تخوض فى شتى قضايا المجتمع وتعيش وتعانى وتسهم فى توجيهه - أو هكذا ينبغى - أيا كان اتجاهها.

وعلى ذلك فللأحزاب السياسية دورها وموقفها، ليس فى التنمية السياسية للمجتمع فحسب، وإنما فى قضايا التنوير وتحديث الفكر وتمدين المجتمع وتطويره،

ومواجهة أزماته السياسية والاجتماعية، أيا كان حجم هذا الدور، وأيا كان موقعها الفكري وتصنيفها.

وثمة ملاحظة جديرة بالانتباه أيضاً أدت إلى هذا التوجه، تتمثل في أن معظم السياسيين المصريين كانوا من كبار المثقفين والكتاب، على عكس ما شهدته المراحل التالية، لقد كان سياسيو تلك المرحلة أدباء في تكوينهم العلمي والثقافي، إن لم يكن بإسهاماتهم النظرية فبتفكيرهم ولغتهم، بل لقد أشتهر منهم نقاد في الأدب ومبدعون له، وكبار كتاب في الصحافة فضلاً عن كبار الخطباء والمحامين، حتى لقد طغت تلك الصفات أحياناً على دورهم السياسي، وهنا تبرز أسماء عباس العقاد وعبد العزيز فهمي وسلامة موسى والدكتور محمد حسين هيكل والدكتور منصور فهمي ومحمود عزمي وغيرهم.... حتى من بلغ منهم رئاسة الوزارة ومنصب الوزير كسعد زغلول وعبد الخالق ثروت وعدلى يكن ومكرم عبيد ومصطفى النحاس وغيرهم، ويكفي قراءة مقالة أو خطبة لأحدهم لاكتشاف التكوين الثقافي والأدبي له، فضلاً عن روحه الفكرية واتجاهاته المتطورة.

ولا ينبغي أن نغفل دور الأحزاب السياسية في دعم الاتجاهات التنويرية بما تتبناه من توجهات وبما تنشئه من مؤسسات، عندما تصل إلى دست الحكم، والمجال هنا يتصل بسياسات إنشائية وتنفيذية عملية من خلال إنشاء وتدعيم مؤسسات الثقافة وقنواتها، أو بمعنى آخر عندما يقدر لها أن تضع برامجها وأهدافها موضع التنفيذ، وقد يبرز هذا واضحاً على سبيل المثال، في إنشاء المجامع العلمية والجمعيات الثقافية والأدبية، وإصدار الصحف والمجلات وتطوير مؤسسات التعليم المدني وغير ذلك في عهد الحكومات الحزبية خلال ما يسمى بالتجربة الليبرالية .



وسوف تكتفي هذه المقالة "بدراسة حالة" حزب الأمة (١٩٠٧ - ١٩١٤) وحزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢ - ١٩٥٣) وإن كان الحزبان يمثلان، بشكل ما، حزباً واحداً

أوشريحة طويلة ممثلة لأحزاب التجربة الليبرالية التي شهدتها مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، والأساس فى اختيار هذا النموذج أن هذين الحزبين لعبا دوراً تنويرياً واضحاً ومتميزاً فى تاريخ مصر والمصريين، خاصة فى مجال تحديث الفكر والثقافة، وتعقيل العقل المصري، ومن خلال ما قدمه صفوة من المثقفين والمفكرين المعروفين، الذين كانوا أعضاء فى الحزبين، أو انتموا إلى كل منهما، بدرجة أو أخرى، حتى وإن لم يتورطوا فى حركتهما السياسية، وذلك من خلال أهم صحيفتين مصريتين كانتا لسان حال هؤلاء، بل وحركة التنوير عامة، على امتداد النصف الأول من القرن العشرين ونقصد بهما صحيفتي " الجريدة " و" السياسة " .

ونود قبل أن نتلمس دور حزب الأمة فى إثارة قضايا الفكر الحر، المتصلة بتحديث المجتمع المصرى وتمدينه، أن نذكر ملاحظة لها دلالة مهمة بالنسبة لموضوعنا، وهى أن الحزب يستمد أصوله من فكر الأمام محمد عبده الإصلاحى، المتعلق بالتحديث والتمدين وربط الإسلام بالمدينة الحديثة وإقامة الجسور والتوفيق بين العلم والدين، فالحزب كما هو معروف، بصرف النظر عن الظروف السياسية التى نشأ فيها أوالاتجاه السياسى الذى عبر عنه، أسسه تلاميذ محمد عبده، الذين عبروا عن اتجاهات فكرية معينة، وشكلوا مدرسة إصلاحية، أيا كانت مواقعهم داخلها وإسهاماتهم فيها، ومن هنا برزت أسماء أحمد لطفى السيد وقاسم أمين وأحمد فتحى زغلول وطه حسين ومصطفى عبد الرازق وغيرهم، وكل منهم ساهم بدرجة أو أخرى وفى مجال أو آخر، فى حركة التنوير التى شهدتها مصر منذ مطلع القرن العشرين.

حتى لقد بدا حزب الأمة كما لوكان حزباً للمثقفين الذين أدوا دوراً فكرياً تنويرياً بالغ الأهمية، طغى على نور الحزب السياسى بشكل ملفت، خاصة وأن أحزاب تلك المرحلة - مرحلة ما قبل ثورة ١٩١٩ - لم تكن قد بلغت درجة من النضج التنظيمى والسياسى، يتيح لها أن تصارع من أجل الوصول إلى السلطة، فالمناخ الذى نشأت فيه أحزاب هذه المرحلة، لم يهيئ لها هذا السبيل فى ظل الاحتلال البريطانى وافتقار البلاد إلى حياة دستورية ونيابية، ومن هنا برز دورها الوطنى والتنويرى العام والمهم، أكثر

من دورها فى الصراع من أجل السلطة، على نحو ما شهدت أحزاب ما بعد عام ١٩١٩، بمعنى أن عدم انشغالها بقضية السلطة والحكم، هيا لها طاقة أكبر للتعبير عن قضايا الإصلاح الاجتماعى والتنوير الثقافى والفكرى على نحو سجل لها فى تاريخها، وشكّل رصيдаً وتراثاً لها.

وما من مثقف أو مفكر نابّه أمين مع ما يعتقده، ومع مجتمعه، إلا وكانت قضية تحديث وتمدين هذا المجتمع قد أرقته ومثلت له هماً وعناءً مقيماً، وقد دفع ذلك مثقفو وكتاب حزب الأمة فى البداية إلى البحث عن تطور الأمم وتقدمها، كنتاج لاتصالهم بكتابات الفلاسفة الأوربيين، فقد استوعب لطفى السيد، الذى اشتهر بكونه فيلسوف الحزب، فلسفة بنتام النفعية وظهرت آثارها فى كتاباته، كما ترجم فتحى زغلول عن صاحبها كتابه "أصول الشرائع"، فضلاً عن اهتمام "الجريدة" بدراسات سبنسر فى التربية وروسو فى الفكر السياسى والاجتماعى، وعرضها ترجمات من كتاباتهما، وكان من الواضح أن كتاب الحزب وقد امتلك عليهم إيمانهم بتفوق الغرب الحضارى، قد صاروا على قناعة بأن أوربا صارت هى النموذج المتفوق الذى ينبغى أن يحتذى ويستفاد منه، ومن هنا اندفع الكثيرون منهم إلى التعامل مع الفكر الأوربى بشكل مباشر وبتحرر واضح، وتراثهم فى التعريب والدعوة إليه، باعتباره ألف باء النهضة، معروف، فطالبوا بالترجمة بدءاً من الكلاسيكيات فى الفلسفة والآداب وحتى أحدث الكتب فى العلوم.

ولم يقتصر الأمر على الترجمة وإنما تعداه إلى الدعوة للاستفادة المباشرة من تلك الترجمات والأفكار فى تطوير المجتمع المصرى وتحديثه وأصبح واضحاً لدى كتاب الحزب وهم يحدثون قومهم أن تجرى أفكار وعبارات سبنسر وروسو وستيوارت مل وأرسطو على ألسنتهم وأقلامهم، وقد برزت اتجاهات فى التعامل مع هذا التراث تتضمن التقليد والمحاكاة والمطالبة بالمزاحمة بل والدعوة إلى الامتزاج والتوفيق، وإن اختلطت هذه الاتجاهات ببعضها عند كاتب أو آخر، وكان ثمة تركيز على فكرة "تزويج العلوم الشرقية بالعلوم الغربية باعتباره الوسيلة لتمدنا مع حفظ شخصيتنا الأخلاقية"

حتى لقد برزت فكرة الشخصية القومية على أساس التمدن واضحة في كتابات لطفي السيد المبكرة وفي كتابات محمد توفيق دياب ويوسف البستاني وطلعت حرب .. (١)

ومن السهل ملاحظة أن مثقفي وكتاب حزب الأمة كانوا ينادون بتقليد الأوروبيين حين يتعلق الموضوع بنظم الحكم وشئون السياسة، بينما يركزون على فكرة مزاحمتهم عندما يكون الحديث في شئون الاقتصاد والمعاملات، أما عندما يؤكدون على ضرورة الانتقاء من حضارة الغرب واستبعاد مفاسدها، فإن الحديث حينئذ يتصل بمسائل العادات والأعراف الاجتماعية والمثل الأخلاقية.

وكما هو معروف ساهم كتاب الحزب في التحول نحو تبلور كامل للفكر القومي المصري، دون خلط بين مقوماته الأساسية وبين الدين، ومنهم من استبدل العقيدة بالدافع الوطني وبرباط المصالح، بل لقد دافعت "الجريدة" عن المجتمع المدني، الذي لا يلعب فيه الدين دوراً أكبر مما اعتقدوا أنه نزل من أجله، خاصة ما تعلق منه بشئون السياسة والحكم، فكتب نقولا حداد عن تقدم المجتمع الأوربي والأمريكي، باعتبار ذلك قائماً على قوة العقل والعلم، وكتب طه حسين عام ١٩١١ بالجريدة يقول إنه يرى الشر في أن ينفصل الدين عن الملك، وأن الشر كل الشر أن يتصل الدين بالملك من غير أن يحوطه الدستور بسياج يعصمه من أن يكون سيفاً على رؤوس المصلحين .

وقد أثار كتاب الحزب قضية علاقة الدين بالقومية حين أخذوا يدعون لفكرة الجامعة المصرية أو القومية المصرية في مواجهة الجامعة الإسلامية أو الرابطة التي تربط مصر بالدولة العثمانية، وقد اعتبر لطفي السيد أن الدين واللغة كأساسين للدولة القومية يأتیان في مرتبة تالية لعاملين أكثر أهمية في نظره، وهما العامل الجغرافي المحدد بحدود واضحة قانوناً، وعامل المنفعة الحيوية، باعتبارها قاعدة السياسة، وبالرغم من عدم اقتناعه بقيام الدولة على أساس ديني، إلا أنه لم ينكر أن المجتمع المتدين أفضل من المجتمع غير المتدين، وحين تحدث عن استقلال مصر تساءل : «كيف يمكن أن يفهم الاستقلال إذا باتت مصر أرضاً لكل مسلم، يحل في أرضها، عثمانياً كان أو غير عثمانياً؟» (٢).

وكانت قضية الفكر القومي قد طرحت نفسها على أفق السياسة والفكر في مصر منذ مطلع القرن العشرين، بعد أن مرت بفترة مخاض وميلاد عبر القرن التاسع عشر، حتى لقد ولد تيار الفكر القومي المصري متعاشياً أول الأمر مع تيار الجامعة الإسلامية الذي يربط مصر بدولة الخلافة، إلى أن وصل التياران إلى حد التنافس والمواجهة، بعد ما ثبت للطفى السيد وتلاميذه في حزب الأمة، عجز الدولة العثمانية عن حماية ولاياتها وعجز دعوة الجامعة الإسلامية عن صيانة دولة الخلافة، فجعلوا ينشئون المقالات لإثبات خيالية فكرة الجامعة الإسلامية وإنكار وجودها أصلاً، مثلما أنكروا علاقة الدين بالسياسة في سلطة الدولة، وطالبوا بنزع صولجان السلطة الدينية من السلطان العثماني، باعتباره ملكاً يثور عليه شعبه.

ورغم ما أثارته هذه الأفكار من ردود فعل عنيفة من جانب دعاة الجامعة الإسلامية، إلا أنها طرحت فكراً جديداً بلغة مباشرة في أفق الثقافة والسياسة وفتحت آفاقاً جديدة أمام العقل المصري، حين طرحت أفكاراً كان لها طابع القداسة على بساط البحث والفكر الحر، وجردتها من تلك القداسة، فساهمت في تشكيل رأى عام نشط، يفكر ويقتنع ويعارض ويحترم الفكر في شتى مواقعه، بل ويقدر حرية الاختلاف وضرورته (٣).

ومن الأفكار التنويرية الجديدة التي طرحها كتاب حزب الأمة ومثقفوه في زمنهم قضية الليبرالية الاقتصادية أو الحرية الاقتصادية، التي عبر عنها لطفى السيد فيما أسماه بمذهب "الليبراليسم" حين تحدث عن دور الدولة، وضرورة تحديده في المجال الاقتصادي، متأثراً بأفكار الفلاسفة الحريين أو التحررين مثل سميث وسبنسر وغيرهما، ممن أرسوا قواعد ليبرالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية، وجاء مثقفو حزب الأمة، ومن موقعهم الاجتماعي، يدعون للمذهب ويؤيدون كافة حقوق الملكية وتكريس حرية الأفراد فيما يملكون ويعملون، وينتقدون المذهب الاشتراكي، وقد أفاضت أنهر صحيفة الجريدة في شرح المذهب التحررى وأثره ومغزى تحديد دور الدولة بالولايات الثلاث (البوليس والقضاء والدفاع)، وهناك سلاسل من المقالات كتبها لطفى السيد

سنة ١٩١٣ تناولت قضايا الحريات جميعاً، كحرية القضاء والتعليم والكتابة والاجتماع .. الخ وشاركه فى شرح المذهب على أبو الفتوح (الذى ترجم الاقتصاد السياسى لجيفونس سنة ١٩١١) وعبد العزيز فهمى وفتحى زغلول، بل والدكتور محمد حسين هيكى فى هذه المرحلة المبكرة من حياته.. وقد شفعوا قناعاتهم بالدعوة إلى تمصير الاقتصاد وإنشاء بنك وطنى والدعوة إلى الاستقلال فانتقلوا بذلك إلى مجال جديد من مجالات تنوير الفكر المصرى وتحديثه .

وبالرغم من موقفهم الراض للمذهب الاشتراكي، بحكم الوضع الاجتماعى والفكرى، إلا أنهم قاموا بعرض أسس هذا المذهب وثقيف قرائهم فى ذلك الحين به، فلم تعد القضية مجرد التعبير عن اتجاه معين وتبنى أفكاره ونشرها، وإنما تخطت ذلك إلى التبصير بالاتجاهات الفكرية المختلفة، وقد اتخذ الاهتمام بالاشتراكية شكلين أساسيين على صفحات الجريدة، أولهما التبصير بالفكر الأوربى ونظرياته المعاصرة من واقع ضرورة المعرفة والانفتاح على كل الثقافات والمذاهب، وثانيهما يتعلق بمدى إمكانية الأخذ بالاشتراكية فى مصر، وهناك سلاسل من المقالات على سبيل المثال تحمل عنوان " الاشتراكية الحاضرة " سنة ١٩٠٧، وبعضها يحمل عنوان " المذاهب العصرية الاشتراكية " سنة ١٩١٤، فضلاً عن الكتابة عن المذاهب الاشتراكية فى بريطانيا، بل إن بعض المقالات المبكرة عادت بالاشتراكية إلى جذور عربية وإسلامية، كما أن أحد الكتاب ذكر عام ١٩١٢ أن المعنى العربى للفظه " اشتراكية " لا ينطبق تمام الانطباق على الكلمة الإنجليزية " شوسيالزم " (٤).

كذلك أسهم كتاب ومثقفو حزب الأمة بدور واضح فى قضية التربية والتعليم، بالرغم من أن هذه المسألة نالت اهتماماً واضحاً من شتى الاتجاهات المعاصرة لهم، كما كانت الدعوة إلى مجانية التعليم وإجباريته والتوسع فيه قاسماً مشتركاً فى برامج الأحزاب السياسية، إلا أنها شغلت لدى حزب الأمة قدراً كبيراً من برنامجه، فضلاً عن انطلاق كتابه فى معالجة المسألة عن إيمان وإعجاب بما أحرزه الفكر الغربى فى تحديث مجتمعاته، فهذا هو محمد السباعى يكتب منذ الأعداد الأولى للجريدة ليرجع الاختلاف

بين الشرق والغرب إلى اختلاف حالتى التعليم بالدرجة الأولى، كما تفيض أنهر الجريدة بالاستشهاد بمنجزات الفكر الأوربى فى مجال البيداجوجيا، فمثلاً قدمت تعريباً لمقالات "جلز" فى التعليم والتدريب ونادت بالاستفادة بآراء سينسر بشأن التعليم الجامع للمسرة والفائدة واستخدام الصور المتحركة (السينما)، وكان ذلك عام ١٩١٤، وهاهو فتحى زغلول يكتب عن المدارس الإنجليزية كواحدة من أسرار تقدم الإنجليز، وإذا كان الحزب قد نادى بابتعاد الطلاب عن العمل السياسى فى البداية، فقد كان يهدف ألا ينحرف هؤلاء إلى الحزب الوطنى، الذى كان يقف فى اتجاه مختلف فى الحركة الوطنية، فإن حزب الأمة قد طالب فيما بعد بتدريس سياسة البلد فى المدارس "حتى لا ننكر على الطلاب حقهم فى تكميل عقولهم...".

أما مساهمة حزب الأمة بشأن قضايا المرأة، فقد ارتبطت هى الأخرى بآراء مفكرى الحزب المتطورة بشأن تحديث المجتمع وتمدينه، صحيح أن هناك من تناولوا قضية تحرير المرأة من الجهل قبل قاسم أمين، مثل الطهطاوى الذى أبدى إعجابه بالمرأة المتعلمة كما رآها فى باريس فى كتابه "تخليص الإبريز" ثم قدم برنامجاً مصرياً لتعليم البنات فى كتابه "المرشد الأمين"، إلا أنه قدر لواحد من تلاميذ وأصدقاء محمد عبده، وهو قاسم أمين، أن يقود ما اعتبر فى حينه ثورة نحو تحرير المرأة من كافة القيود الاجتماعية، ومن حيث انتهى الطهطاوى ومحمد عبده، بدأ قاسم أمين فى تأليف كتابه الشهير "تحرير المرأة" عام ١٨٩٩، وإن كان هناك من يذكر أن الكتاب حمل أفكار محمد عبده وتصويبات ومراجعات لطفى السيد، هذا بالرغم من نكوصهما عن تأييد قاسم وكتابه إبان الأزمة التى أثارها صدور الكتاب، وقد ثنى قاسم كتابه بكتاب "المرأة الجديدة" عام ١٩٠٠ ليفصل فيه ما أجمله فى الكتاب الأول ويتحرر فيه عما تحرز عنه من أفكار وتفسيرات .. وبالرغم من اشتهاى قاسم بالدعوة إلى تحرير المرأة، ألا أنه قدم فى ثنايا كتابيه أفكاراً مهمة حول تفسير الشريعة بروح عصرى وضرورة فتح باب الاجتهاد للتوفيق بين أحكام الدين وحاجات الأمم على اختلاف الأمصار والإعصار، وكان يتساءل : «لماذا يعتقد المسلم أن عوائده لا تتغير ولا تتبدل؟»

لقد طرح قاسم فى مؤلفاته ومقالاته أفكاراً جديدة تتصل بتحديث وتنوير الفكر المصرى وإن لم تحظ بنفس الاهتمام الذى لقيته قضية المرأة، وكتابه المهم الذى نشره بالفرنسية عام ١٨٩٤ للرد على افتراءات كاتب فرنسى (هو الدوق داركور) بعنوان "المصريون" يعد وثيقة مهمة من وثائق تنوير الفكر المصرى، وينبغى أن يحظى باهتمام من الباحثين .

ولم يكن قاسم أمين وحده من جماعة محمد عبده وحزب الأمة الذى اهتم بقضية المرأة، فقد دعا الدكتور هيكل على صفحات "الجريدة" إلى تعليم المرأة تعليماً تاماً وخروجها إلى العمل واعتبر الحجاب سجنًا، بل واقترح زياً تخرج به المرأة مكشوفة الوجه والكفين مغطاة فيما دون ذلك، بل لقد فتح حزب الأمة ناديه، فى أول سابقة من نوعها، للنساء ليلقن فيه الخطب، فشهدت قاعته خطيبة فرنسية (هى مدموازيل كليمان) التى ألفت محاضرة أمام النساء المصريات عن تعليم المرأة فى فرنسا، كما شهدت نفس القاعة أول خطيبة مصرية هى الأديبة ملك حفنى ناصف (باحثة البادية) التى ألفت أحاديثها بنادى الحزب على صفوة من السيدات والأوانس عامى (١٩٠٨-١٩٠٩) (٥).



ويمكن الإشارة إلى أن أصحاب الاتجاه التحديثى فى الثقافة والفكر يتقدمهم لطفى السيد قد استمروا يمارسون دورهم حتى بعد توقف "الجريدة" وانتهاء دور حزب الأمة، وقد برز دور هؤلاء فى مجلة "السفور" حين أسسوا ما عرف بجماعة السفور خلال فترة الحرب العالمية الأولى التى تبنت اتجاهات إصلاحية، تتصل بالنواحي الاجتماعية والأدبية، لا السياسية، بسبب ظروف الحرب وإجراءاتها وبرزت أسماء هيكل ومنصور فهمى وطه حسين ومحمود عزمى ومصطفى عبد الرازق على صفحات المجلة التى أصبحت امتداداً "للجريدة" بشكل أوبأخر من حيث رسالة التجديد والتحديث والتنوير.

ثم أسس أعضاء الجمعية "الحزب الديمقراطى المصرى" عام ١٩١٨ عندما وضعت

الحرب أوزارها، ولعب الحزب دوراً تنويرياً مهماً فيما يختص بالفكر الديمقراطي حين صدر إعلان قيامه بمقدمة ضافية عن الديمقراطية وضرورة انتقالها إلى مصر، كما عرض لمبادئها فى مواد برنامجه مع ربطها بالاشتراكية أو ما أسماه "عزيز ميرهم" بالديمقراطية الاقتصادية، ولعب الحزب دوره من أجل إرساء أسس الديمقراطية بجانبها السياسى والاجتماعى حيث أسهم فى تنوير المصريين بها من خلال كتابات مثقفيه ونداءاتهم فضلاً عن دورهم فى اقتراح مؤسساتها وقوانين إرسائها التى غذى بها الوفد والحركة الوطنية المصرية، فكان له فضل السبق فى اقتراح تأسيس جمعية وطنية مصرية منتخبة على أسس ديمقراطية، ليكون من شأنها وضع دستور عصرى لمصر، يرسى قواعد الحكم النيابى ويحدد علاقات السلطات ببعضها ويكف يد القصر عن ممارسة السلطة الفعلية التى ينبغى أن يعهد بها إلى الشعب.

ومن الملاحظ أن هذا الحزب يعتبر أول حزب سياسى يؤسسه صفوة من المثقفين المصريين، على اختلاف اتجاهاتهم وإن جمع بينهم الإيمان بالديمقراطية وضرورتها لنهضة مصر، ومن هنا لعب كتاب الحزب ومثقفوه دوراً بارزاً فى تنوير الفكر السياسى المصرى بها، وإن لم يقدر له أن يستمر طويلاً (١٨-١٩٢٢) نتيجة ظروف ترتبط ببنائه الاجتماعى والفكرى من ناحية، ونتيجة ظروف الحركة الوطنية والسياسية من ناحية أخرى (٦).



ومما يؤكد استمرار اتجاه لطفى السيد وتلاميذه وتواصل دورهم فى تحديث الفكر والثقافة بل والسياسة أن هؤلاء أسسوا حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢، بل إن لطفى السيد هو الذى قام بإعداد خطبة إعلان الحزب، التى قدمته للناس وشرحت أهدافه ومبادئه، كما عهد برياسة تحرير صحيفته إلى أنجب تلاميذ لطفى السيد وهو الدكتور محمد حسين هيكل، لتصبح "السياسة" صحيفة الحزب وريثة "الجريدة" وليظهر على صفحاتها نتاج تكوين هذه الكوكبة من المثقفين بالثقافة الحديثة، الذين

بدأوا فى نشر أفكارهم فى قضية تحديث الفكر والثقافة فى مصر خلالها ولأعوام طويلة امتدت من ١٩٢٢ حتى قيام ثورة يولية ١٩٥٢، بل لم يكتفوا بالصحيفة اليومية، فأسسوا إلى جانبها مجلة أسبوعية تحمل اسم "السياسة الأسبوعية" عام ١٩٢٦ التى كانت وسطاً بين الجريدة السياسية والمجلة السياسية، وكان للأدب والاجتماع والاقتصاد والفن النصيب الكبير من عنايتها.

ولا نحسب أن صحيفة أومجلة جمعت بين كتابها مثل هذا العدد الهائل من الكتاب والأدباء والصحافيين والفنيين مثلما جمعت السياسة، ورفيقتها الأسبوعية، على صدر صفحاتهما وعلى امتداد تاريخهما الطويل، مع تعاقب أجيالهم وتباين اتجاهاتهم وأفكارهم ومدارسهم، وعلى صفحاتهما لمعت إلى جانب هيكل ومحمود عزمى وسيد كامل وتوفيق دياب، أسماء طه حسين والشيخ على عبد الرازق وأخيه الشيخ مصطفى، والدكتور محمد صبري، ومنصور فهمى ومحمد عبد الله عنان ويوسف نحاس، ومن الصحافيين الكبار أسماء محمد زكى عبد القادر وعبد الحميد حمدى وحافظ محمود ومحمود أبو الفتح، ومن الكتاب والأدباء الشبان - آنذاك - ظهرت أسماء إبراهيم المصرى ومحمود كامل ومحمد فريد أبوحديد ويحيى حقي، وأحمد رامى، وعصام حفى ناصف وأحمد زكى أبوشادى ومحمد عوض محمد وبيرم التونسى وعبد الرحمن عزام ومحمد عبد القدوس، بل والشيخ محمود شلتوت وغيرهم.. (٧)

وينبغى الإشارة إلى أن أصحاب الاتجاه التحررى (الليبرالى) من هؤلاء برزت أفكارهم التحررية من زاويتها السياسية من خلال ما كتبوه عن المسألة الدستورية وقضية نظام الحكم فى مصر، ومن زاويتها الاجتماعية من خلال ما كتبوه عن حرية الاقتصاد وموقفهم من الاشتراكية، مما حظى باهتمام واسع .. وكان لديهم إيمان راسخ بأن مصر لن تتقدم أوتصبح دولة عصرية إلا إذا انفتحت على الثقافة والفكر الأوربي، وكانت أفكار الدكتور هيكل بهذا الشأن، فى تلك المرحلة، تمثل امتداداً لأفكار أستاذه لطفى السيد، بالرغم من أنه فى مرحلة تالية عاد فأخضع قناعاته لمراجعة نقدية أدت به إلى ميل واضح نحوالتوفيقية.

وقد أيد حزب الأحرار موقف الشيخ على عبد الرازق وقضيته عندما أثارت أزمة كتابه الشهير "الإسلام وأصول الحكم" عام ١٩٢٥، ووصفت "السياسة" ما حدث للشيخ بأنه عودة لحاكم التفتيش ووصفت قضاته بأنهم من "بيئة الرجعيين في مصر"، وفعلت السياسة نفس الشيء عندما أثارت قضية كتاب "فى الشعر الجاهلي" على إثر نشر طه حسين لكتابه عام ١٩٢٦ الذى استخدم فيه منهج الشك الديكارتى والنقد التاريخى فى تمحيص النصوص الدينية، فأيدت "السياسة" موقف طه حسين ودافعت عن حرية الفكر ونشرت ربوده التى هاجم فيها "جمود الشيوخ الذين يتسلطون على الحياة العقلية والعلمية والسياسة فى مصر".

وكان هيكلا لا يرى تعارضاً بين العقل والعلم والدين ويتعجب من الذين يربطون بين دعوات التجديد وبين الدين، وفى عهد رئاسته لتحرير "السياسة" كتبت تهاجم مشيخة الأزهر لمصادرتها كتاب "تاريخ بغداد" بحجة أن ما به من أقوال رواها خصوم الإمام أبى حنيفة اعتبرت ماسة به، فذكرت السياسة أن هذا اعتداء على حرمان العقل والعلم وروح الدين وهى حرمان يقدسها ديننا، كما هاجمت السياسة شيخ الأزهر لطلبه مصادرة أغنية تغنى فى بعض المسارح على منوال البردة.

وفى عام ١٩٣٢ كتب الدكتور هيكلا يصور معركة التحديث بأنها ليست معركة بين القديم والجديد ولكنها معركة بين التفكير والاجتهاد، وبين الجمود والحركة، سلاحها القلم .. أنصار القديم يريدون أن تكون الحياة الفكرية والعقلية ملكاً لهم، يدّعون بالسلف الصالح، ويحاربون من شاءوا حربه بأنه خارج عن هذا السلف.. أما أنصار الحديث فكلهم ثورة على هذه الأثرة وهذا الاستبداد .. ويجب أن نستعير من أساليب الغرب فى الكتابة وفى التفكير ونؤمن بالحقائق العلمية التى يذيعها فلاسفة الغرب وكتابه، ويجب أن نواجه بهذه الأسلحة القوية ذلك الجمود حتى تحطمه ثورة الحديث عليه .. ومع ذلك كتب هيكلا ينتقد الحضارة الأوربية، وصور ما سماه بالحرب المنظمة التى يقوم بها الاستعمار الأوربى لحرية العقل، وانتشار مبشره يدعون إلى المسيحية ولا يأبون إلا التعريض بالإسلام، وأضاف أن الغرب الذى تزعم دولة أنه تحرر من

التعصب الدينى ما زال يذكر الحروب الصليبية. وتدرجياً شرع هيكى يحمل على التقليد الأعمى فى حياة الشعوب الإسلامية ووصفها بأنها لم تستطع أن تخرج من التقليد إلى الاجتهاد .. ثم تواكبت تحولاته هذه مع نشره كتاب "حياة محمد" فى شكل حلقات بالمحق الأدبى للسياسة، مما أذن بالعودة، إلى روح التوفيقية الأولى^(٨).

وليس بوسعنا أن نفعل التطورات التى يمر بها المفكرون عبر مراحل حياتهم، فلا ننظر إليهم إلا من خلال مرحلة واحدة من حياتهم، فقد كان هيكى - ومثله طه حسين - يمر بمرحلة جديدة فى تفكيره واهتماماته الثقافية، أخضعت موقفه من التراث الغربى إلى نظرة نقدية متأنية ترى ضرورة مراجعته قبل نقله إلى مصر على علته وبظروف مجتمعه ومؤسسته، ومن هنا جعل هيكى وأقرانه يفتشون فى التراث الإسلامى بوعى جديد، ومع ذلك لم يطرحوا التراث الغربى كله، بل ظلوا على إيمانهم بما أورده من حرية العقل والتفكير والبحث العلمى، وقد ظهر هذا فى دراساتهم الإسلامية التى جاءت بروح عصرية وبمنهج تحقيق علمى حديث.

واستمرت "السياسة" تحارب معركة القديم والجديد طوال الثلاثينات والأربعينات، وثمة مثال لمعركة أخرى جرت عام ١٩٤٠ عندما أثار الشيخ عبد الوهاب سليم مسألة تدريس الجامعة لطلاب كلية الآداب لكتابين فى الأدب الإنجليزى، ورأى فىهما ما يمس النبى عليه الصلاة والسلام (هما كتابا محادثات خيالية للاندور ومسرحية جان دارك لبرناردشو) فرد عليه وزير المعارف آنذاك وكان الدكتور محمد حسين هيكى بأن مجلس الكلية قرأهما ولم يجد فىهما ما يمس الإسلام ولا النبى (ﷺ) من قريب أو بعيد، واستدل بأن القرآن ذاته قد حكى أقوال المشركين عن النبى ورد عليهم، وفى نفس المناسبة وقف عباس العقاد يدافع عن حرية الفكر حين ذكر أن الإسلام ما كان قط حرباً عليها وقد تساعى : «ماذا ينتظرون من طالب الجامعة الذى يتعلم فى أرقى معهد للثقافة إذا تخرج وهو يجهل كل شىء عن دينه إلا ما يسمعه من المسلمين ؟ هل يشرفنا أن يذهب إلى الغرب فإذا به يجهل ما يقوله أعداء بلاده؟».

وهكذا أسهم كتاب حزب الأحرار الدستوريين وصحيفتهم فى احتضان تيارات الفكر المتحرر، حين أفسحت صدرها للذين آمنوا إيماناً راسخاً بثقافة الغرب وحضارته، ولأولئك الذين وقفوا منها موقفاً نقدياً، أولئك الذين تبنا اتجاهات توفيقية، فى غير انغلاق أو تعصب، أو انتصار لهذا دون ذاك، وإن كانوا بشكل رئيسى قد وقفوا ضد الجمود الفكرى وتقديس التراث مجرد أنه تراث، وضد انغلاق العقل وتقيدده عن الاجتهاد.

وفى النهاية يجد الكاتب نفسه مدفوعاً إلى التفكير فى دور أحزابنا الراهنة، بشأن قضايا التنوير، وهى من صميم اختصاصها أيضاً، فإذا كان هذا ما رأيناه من نماذج لمواقف بعض أحزابنا فى مرحلة ما قبل ثورة يولية ١٩٥٢، أحزاب التجربة الليبرالية، فى شأن إثارة قضايا الفكر الحر وتنوير العقل المصرى والانحياز لها، فى وقت لم يكن المجتمع المصرى يواجه ما يهدد حرية تفكيره، ويدفع العقل المصرى إلى الاستغراق فى مناقشة ما عفا عليه الزمن، أوحتى ما انحسم منذ أجيال، مما يشغله عن قضايا التقدم ومواكبة روح العصر وتطوراتها، فما الذى عليه أحزابنا الآن وما هو موقفها ودورها، والمجتمع يواجه الآن ما يواجهه من تحديات ؟.

ذلك هو السؤال .. ذلك هو الهدف من استعادة الماضى ومحاولة فهمه !

الهوامش

- (١) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأمة وبوره فى السياسة المصرية، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٧٩، ص ١٠٨ - ١١٠، ٢٧٥ - ٢٨٥.
- (٢) الجريدة فى أول سبتمبر ١٩١٢، لطفى السيد، تأملات فى الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع، ط٢ دار المعارف بمصر، ١٩٦٥، ص ٦٥ - ٦٦.
- (٣) أحمد زكريا الشلق ، المرجع السابق، ص ٢٨٥ - ٢٨٨ . Wendell, Ch., The Evolution of the Egyptian National Image, California 1972, p. 232.
- (٤) راجع الجريدة ١٧ سبتمبر ١٩٠٧، ١٦ أكتوبر ١٩٠٧، ٢٩ يونيو ١٩٠٨، ٤، ١٠ ديسمبر ١٩١٢، ٨، ١٢ أغسطس ١٩١٤.
- (٥) أحمد زكريا الشلق ، المرجع السابق، ص ٢٠٧ - ٢١٦، منصور فهمي، محاضرات عن مى زيادة، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ١٩٥٠، ص ١٩، محى الدين حفى ناصف، آثار باحثة البادية، ملك حفى ناصف، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ١٩٦٢، ص ٧٦.
- (٦) عن الحزب الديمقراطى المصرى راجع كتاب: أحمد زكريا الشلق، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
- (٧) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢٩ - ١٣٢، ١٥٢ - ١٥٤.
- (٨) أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص ٤٨٣ - ٤٩١، وراجع أنور عبد الملك، الفكر العربى فى معركة النهضة، ط(٢)، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٦ - ٢٧، محمد جابر الأنصارى، تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٢٠ - ١٩٧٠، الكويت ١٩٨٠، ص ٤٧ وما بعدها.

الجزء التاريخي
لفكرة البحر المتوسط في مصر

د. محمد عفيفي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب، جامعة القاهرة

فى محاولة لتأكيد البعد المتوسطى فى مصر ، صرح مصدر مسئول فى الخارجية المصرية فى عام ١٩٩٥ أن مصر "قبل الغزو العربى فى عام ٦٤١ كانت دولة خالصة الهوية المتوسطية ، ولكن بعد الفتح العربى أصبحت الهوية المصرية عربية إسلامية ، إلا أن الهوية المتوسطية بدأت تعود مرة أخرى إلى الفكر المصرى، لعلنا نذكر كتاب طه حسين مستقبل الثقافة فى مصر ، ثم بعد ذلك توفيق الحكيم فى عودة الوعى ، ونجيب محفوظ وأيضا حسين فوزى، وشرحها جمال حمدان فى كتاب «نحن وأبعادنا الأربعة» الذى دعا فيه إلى ضرورة أن تعمق مصر فى هويتها المتوسطية"^(١).

فما هى جذور فكرة "المتوسطية" فى مصر المعاصرة ، هذه الجذور التى دفعت هذا المسئول إلى الاستفادة من "استدعاء التاريخ" لخدمة التوجه المتوسطى فى مصر سنحاول إلقاء الضوء على هذا الشأن .

والنص الأول لدينا هو الكتاب الشهير لرفاعة رافع الطهطاوى "تخليص الإبريز فى تلخيص باريز"، وهو رحلته الشهيرة إلى فرنسا، ويكتسب هذا النص أهميته من مكانة الطهطاوى فى الفكر المصرى بل الفكر العربى الحديث، وأيضا للاهتمامات الجغرافية له، فعندما يعبر الطهطاوى البحر المتوسط إلى فرنسا يصف هذا البحر قائلا "فى ركوب البحر المالح المتصل بثغر اسكندرية ، أعلم أن هذا البحر يسمى فى كتب الجغرافيا العربية بحر الروم ، لأنه يتصل أحد جهاته ببلاد الروم ، ويسمى أيضا فيها بحر الشام ، لمجاورته أيضا لبلاد الشام ، ويسمى أيضا عند الإفرنج البحر المتوسط أو الجوانى ، وإنما سمي بذلك لأنه داخل الأراضى الناشفة بخلاف البحر المحيط فإنه محيط بجميع الأراضى ... ويسمى هذا البحر الجوانى باللسان التركى بحر صفيد والبحر الأبيض لمقابلته ببحر بنطش أو البحر الأسود ، وهناك بحر آخر يسمى بالبحر الأبيض ، وهو فى بلاد الموسقو ، وهو المراد بالبحر فى إطلاقات علماء الجغرافيا"^(٢) .

والتحليل الذى تقدمه لهذا النص يركز على "تعدد الرؤى" عن البحر المتوسط لدى الطهطاوى ، فأول ما يتبادر إلى الذهن عند تعريف المتوسط أنه يعرف فى كتب

الجغرافيا العربية بـ "بحر الروم" وهذا المصطلح في غاية الأهمية لأنه يستدعي تاريخ طويل من الصراع بين العرب والروم، فالطهطاوى بحكم ثقافته العربية الإسلامية ينظر إلى البحر المتوسط أولاً على أنه "بحر الروم" بحر المواجهات والصراع الحضارى الإسلامى "الغربى"^(٣)، لكن شرق المتوسط أيضاً كان بمثابة رابطة قوية بين مصر والشام، والتاريخ يحدثنا عن ارتباط الشام بمصر قرون عديدة من فترة السيادة الإسلامية، من هنا كان "المتوسط" هو أيضاً بحر الشام عند الطهطاوى، ونتيجة للرحلة العلمية للطهطاوى إلى الغرب نجده يقدم تعريف "الإفرنج" للبحر "المتوسط" لكن الطهطاوى لا يستطيع أن ينسى "الدولة العثمانية" سواء بحكم أن مصر ما تزال ولاية عثمانية، أو بتواجد اللسان التركى فى مصر، أو حتى بحكم الانتماء الإسلامى، من هنا يأتى التعريف التركى للبحر "الأبيض" وبون الإغراق فى التفاصيل، نرى أن هذه التعددية فى الرؤى تتفق فى الحقيقة مع أحوال مصر وتطورها بل والثقافة الشرقية فى القرن التاسع عشر.

لكن التأصيل الحقيقى لفكرة المتوسطية يأتى متأخراً عشرات السنين بعد نص الطهطاوى، لكنه أكثر النصوص شهرة فيما يتعلق بالفكرة المتوسطية فى مصر، وهو كتاب طه حسين "مستقبل الثقافة فى مصر" الصادر فى عام ١٩٣٨، وكعادة معظم نصوص طه حسين جاء هذا النص مثيراً للجدل^(٤)، ولعل أهم الفقرات تعبيراً عن فكرة المتوسطية لدى طه حسين هي "إن العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشيء فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط"، كما يؤكد هذه الفكرة قائلاً "إذا لم يكن بد من أن نلتمس أسرة للعقل المصرى ونقره فيها، فهي أسرة الشعوب التى عاشت حول بحر الروم"، ويوضح طه حسين فكرته حول "المتوسطية" كوحدة حضارية متجانسة وليست وحدة سياسية قائلاً "ليس بين الشعوب التى نشأت حول بحر الروم وتأثرت به فرق عقلية أو ثقافية ما، وإنما هي ظروف السياسة والاقتصاد تدل من أهل هذا الساحل لأهل ذلك الساحل، وإنما هي ظروف السياسة والاقتصاد وتدور بين هذه الشعوب مواتية هذا الفريق ومعادية ذلك الفريق"^(٥).

وقبل أن نتطرق إلى دراسة تفصيلية للفكرة المتوسطية كما طرحها طه حسين في كتابه ومتابعة رويدود الأفعال المختلفة حول هذا الكتاب ، فأننا نرى أنه من الضروري ومن أجل فهم أفضل لكل ذلك إلقاء نظرة سريعة حول الأصول العالمية للفكرة المتوسطية، لاسيما في الثلاثينيات من هذا القرن، وأيضاً الرجوع الى مصر لدراسة المناخ الذى أفرز الكتاب السابق .

فمن الناحية الدولية عاد البحر المتوسط بشدة إلى مسرح السياسة الدولية مع وصول "الدوتشى" موسولينى إلى الحكم فى إيطاليا ، وعاد الحديث عن إحياء الحضارة الرومانية فى حوض البحر المتوسط "بحرنا" ^(٦)، ورصدت الصحافة المصرية هذه التطورات العالمية حول البحر المتوسط باهتمام شديد ^(٧)، كما ظهرت فى فرنسا فى سنوات الثلاثينيات حركة أدبية تدعو إلى "المتوسطية" وكانت الفكرة المتوسطية لديهم تمتد من أسبانيا حتى مصر ولبنان ، وعبرت عن هذه الحركة مجلة *Chiers du sud* ، وظهرت لها أصداء فى الجزائر وتونس ^(٨).

وفى مصر ينظر البعض إلى فترة الثلاثينيات على أنها فترة ذات طابع خاص، إذ وصفها البعض بأنها "مرحلة غريبة وبلا هدف فى تاريخ مصر فعندما تنظر إليها فى أثناء الأربعينيات ، فإنك تنظر إليها على أساس أنها السنوات العقيمة، فكل من السياسة والأدب قد ضلوا طريقهم، ولم يكن يتوقع أحدا ذلك" ^(٩)، ورأى فيها البعض الآخر أن "الحضارة الليبرالية" أصبح من الصعوبة بمكان أن تستمر فى ازدهارها السابق ^(١٠)، ووصفها البعض بأنها فترة "تراجع الليبراليين" ^(١١)، وعلى العكس من ذلك يرى البعض الآخر أن هذه السنوات تمثل - على المستوى العربى والمصرى معا - "الفترة التكوينية الجينية التى أخصبت فى رحمها بذور التحولات والاتجاهات الجديدة التى ستسود فترة ما بعد الحرب" ^(١٢) معبراً عن ميلاد التوفيقية الجديدة فى الفكر العربى .

والحق أن هذه الفترة شهدت تحولات مهمة فى مجرى السياسة والفكر فى مصر

حيث شهدت سلسلة الانقلابات الدستورية الشهيرة ، وفشل المفاوضات المصرية البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا ، واهتزت الفكرة الليبرالية فى مصر ، والأخذ عن الحضارة الأوربية ، لاسيما مع النجاح المتزايد للفاشية فى إيطاليا ، وظهور جماعة مصر الفتاة ذات الميول الفاشية فى مصر فى عام ١٩٣٣ .

شهدت الفترة ذاتها محاولة تقديم "استجابة" أمام "التحدى" الغربى ، وأخذت هذه الاستجابة الشكل "الإسلامى" أو "الشرقى" أو "العربى" ، فمن ناحية ظهرت حركة الإخوان المسلمين فى الإسماعيلية فى عام ١٩٢٨ ، ولم يشتد عودها إلا بعد انتقالها إلى القاهرة فى عام ١٩٣٣ ، وصاحب ذلك بعض أحداث التبشير من جانب بعض المبشرين فى أوساط المسلمين فى مصر ، فضلا عن كتابات معادية للإسلام من جانب بعض المستشرقين ، ودفع ذلك إلى موجة جديدة فى أوساط معظم "المثقفين الليبراليين" إلى الكتابة فى تاريخ الإسلام دفاعا عن اتهامات المستشرقين ، وتخلى هيكل - فى نظر البعض - عن ليبراليته السابقة بإصداره كتابه "حياة محمد" الذى قال فيه "برغم ما وضعت الحروب الصليبية أوزارها منذ مئات السنين فقد ظل تعصب الكنيسة المسيحية ضد محمد على أشده إلى عصور قريبة ، ولعل كذلك لا يزال ... ولم يقف الأمر عند الكنيسة ، بل تعداها إلى كتاب وفلاسفة فى أوروبا وفى أمريكا لم تك تصلهم بالكنيسة صلة تذكر" (١٢) .

كما شهدت بدايات الفترة نزوة حركة "الرابطة الشرقية" فى مصر حيث بدأت هذه الحركة متأثرة بالفكرة الإسلامية لكن دائرتها اتسعت لتضم "شعوب الشرق" حتى الشرق الأقصى وبدا الأمر فى صورة "شرق" فى مواجهة "غرب" (١٤) .

وشهدت الفترة ذاتها ما أطلق عليه البعض "تعريب مصر سياسيا" (١٥) ، وتناطحت الهويات بشدة فى مصر آنذاك ، وفى نفس عام صدور كتاب مستقبل الثقافة فى مصر كان رأى أحمد لطفى السيد أبو القومية المصرية فى الجامعة العربية "إن السعى لتأليف تحالف من هذا النوع وهم من الأوهام" (١٦) ، وفى نفس العام أيضا أكد

الشيخ المراغى شيخ الأزهر أن الدين يعادى الفكرة العنصرية ، ودعا العلماء والمسلمين إلى تحقيق الوحدة الإسلامية وألا يلقوا بالا إلى الوحدة العربية^(١٧)، وقبل ذلك بقليل كتب محمد عبد الله عنان عن القومية المصرية قائلاً "فلما جاء الفتح الإسلامى كانت مصر ولاية رومانية، ولكنها كانت كتلة قومية كبيرة ، فورثت من غزاتها الجدد الإسلام والعربية، ولكنها حافظت على خواصها القومية ، ونشأت فى ظل الإسلام أمة مصرية مسلمة، عربية لا بخواصها الجنسية أو القومية ، ولكن فقط باللغة التى تنطق بها"^(١٨).

هكذا شهدت الفترة اهتزاز مبدأ الأخذ عن الحضارة الغربية ، وصراع الهوية فى مصر بعد ما ظن البعض أن ثورة ١٩١٩ كانت نجاحاً أبدياً للفكرة الليبرالية القومية المصرية، من هنا كانت دعوة طه حسين إلى الفكرة المتوسطة محاولة مستميتة لـ"عودة الروح" إلى الليبرالية والأخذ عن الحضارة الغربية ، وأيضاً لسيادة مفهوم القومية المصرية، ويتضح ذلك جلياً من الكلمات الأولى لطله حسين فى كتابه "الموضوع الذى أريد أن أدير فيه هذا الحديث هو مستقبل الثقافة فى مصر التى ردت إليها الحرية بإحياء الدستور وأعيدت إليها الكرامة بتحقيق الاستقلال"^(١٩) إذ ينتهز طه حسين مناسبة إبرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا فى إعادة الثقة فى الحضارة الغربية التى لا تأتى ممن يحتل، وأن مصر المستقلة قادرة على النهل من هذه الحضارة على قدم المساواة.

والحق أن المتوسطة كانت "مشروعاً بديلاً" لدى بعض الشعوب الشرقية التى كانت تعاني فى فترة الثلاثينيات من أزمة فى العلاقة مع الغرب "سياسياً" مع رغبة أكيدة من مثقفها الليبراليين فى استمرار الأخذ من "الحضارة الغربية"، فمصر كانت تعاني من أزمة فشل المفاوضات المصرية البريطانية وثقافة "المحتل" ولبنان كانت تعاني من الانتداب الفرنسى بينما يسعى مثقفها الليبراليين إلى ربطها بالغرب حضارياً لاسياسياً، وتركيا أخذت طريق العلمانية على يد كمال أتاتورك بينما لا يقبلها الغرب ، وتبقى "الذكريات السياسية الأليمة" راسخة فى الأذهان، من هنا لم يكن غريباً أن تتبنى بعض الاتجاهات الليبرالية فى هذه البلدان الفكرة المتوسطة كمشروع بديل فى

محاولة للالتفاف حول أزمة الليبرالية في هذه البلدان ، وإعادة الثقة في الأخذ بالحضارة الغربية فضلا عن صراع الهويات بها ، فكما استغل طه حسين الفرعونية في ربط مصر بعالم البحر المتوسط أو في الحقيقة بالحضارة الغربية ، كانت فكرة "الأناضولية" في تركيا تأكيدا على المشاركة في أصول الحضارة اليونانية القديمة مثلهم مثل اليونان ، وفي لبنان كانت "الفينيقية" نفس الشيء لربط لبنان بعالم البحر المتوسط أو بالأحرى الحضارة الغربية ، وكما أصدر طه حسين بعد ذلك مجلة "الكاتب المصري" ذات الرمز الفرعوني، كانت مجلة فينقيا في لبنان (٢٠).

وفي رأينا أن طه حسين لم يقدم في كتابه تأصيلا حقيقيا للفكرة المتوسطية في مصر، ولا يعود ذلك إلى نقص في قدرات طه حسين ، ولكن إلى ذكاء وبصيرة منه ، فهو يدرك تماما أن المتوسطية - لديه - ما هي إلا مشروع بديل لإحياء الليبرالية في مصر ، ونجد صدى ذلك حتى لدى منتقديه ، فنادرا ما استخدم هؤلاء فكرة البحر المتوسط أو الانتماء إليه ، وإنما استخدموا بوضوح المفردات التقليدية للفكر المصري آنذاك "الأخذ عن الحضارة الغربية"، "الفرعونية"، "العربية"، "الإسلامية"، فخلال مسح لنا لأهم مجلتين ثقافتين آنذاك وهما: "الرسالة" لأحمد حسن الزيات ، و"الثقافة" لأحمد أمين لم نجد فهما وبالتالي نقدا للفكرة المتوسطية .

فأهم منتقدي طه حسين من المصريين هو الدكتور زكي مبارك يأخذ على طه حسين قوله أن عقلية مصر عقلية "يونانية" ، ويأخذ زكي مبارك بالمنهج التوفيقى ويخاطب طه حسين بسخريته المعهودة "عميد كلية الآداب - يقصد طه حسين - يثق بأن في مصر شمائل من العقلية اليونانية التي تلقت الدروس عن مصر الفرعونية ، ولكنه مع ذلك يؤمن بأن لمصر عقلية إسلامية" (٢١) ، بينما يأخذ أحمد أمين - من وجهة نظر فلسفية - على طه حسين رفضه لفكرة مادية الحضارة الغربية ، ويلح أمين على روحانية الشرق، وأن في الغرب روحانية لكنها ليست كالشرق" (٢٢)، كما أعترض سيد قطب - في مقتبل حياته - على فكرة طه حسين في تقسيم العالم إلى قسمين: غربي، وشرقي، وتسأل فما بال اليابان وهي تأخذ بالحضارة الأوربية اليوم في قوة وسرعة؟

أهذا دليل على أن عقلية اليابان عقلية غربية وهى التى يعتبرها طه حسين نموذجا للعقل الشرقى؟^(٢٣)، وفى الحقيقة حظى الجانب التربوى فى الكتاب باهتمام شديد من جانب المفكرين المصريين مؤيدين ومعارضين^(٢٤)، نظرا لمكانة طه حسين فى ميدان الفكر والتعليم وأيضا لوضوح هذه الأفكار ، بالمقارنة بالتباس فكرة المتوسطية بفكرة "التغريب".

وجاءت ردود الأفعال العنيفة على طه حسين من جانب القوميين العرب^(٢٥) ، الذين نظروا آنذاك الى مصر نظرة خاصة ، فلدى بعضهم هى حجر الزاوية فى القومية العربية^(٢٦)، ولدى البعض الآخر هى بفرعونيتها حجر عثرة فى طريق القومية العربية ، ولعل أعلى الأصوات فى هذا المجال وأشهرها على الإطلاق ساطع الحصرى اللاجئ العربى إلى مصر والمنظر الشهير للقومية العربية ، حيث خاض الحصرى معركة شهيرة رافضا فكرة انتماء مصر إلى "العقل الأوربى" مستندا إلى نظرية "القومية" واعتمادها على اللغة ، ودون الدخول فى تفاصيل كتابات الحصرى فى هذا الشأن التى تدخل فى إطار دراسة تطور فكرة القومية العربية ، أكثر من تتبع مسألة الجذور التاريخية للمتوسطية فى مصر ، كان الحصرى مؤيدا للمسألة القومية متمثلة فى القومية العربية ، رافضا لفكرة "الحضارة العالمية" حضارة البحر المتوسط ، أو فى حقيقة الأمر الارتباط الحضارى بأوروبا^(٢٧) .

وعلى العكس من ساطع الحصرى الذى حاول التوفيق بين عروبة مصر وقوميتها المصرية ، رأى بعض غلاة العروبة فى كتاب "مستقبل الثقافة فى مصر" ، فرصة للنيل من قيمة وأهمية مصر بالنسبة للعروبة ، إذ نشرت مجلة "المكشوف" البيروتية مقالا لكاتب لبنانى من غلاة العروبة ، سخر فيه من طه حسين ومن دور مصر فى الثقافة العربية قائلا: "تأمل مصر التى يريد بعضهم أن يجعلها زعيمة العروبة ينادى أكبر أديب فيها بفرعونيتها ، ويقول إن الإسلام لم يغير شيئا من عقلية أبنائها على الرغم من مرور ثلاثة عشر قرنا على قيامه فى وادى النيل، حتى أنه وصف الثقافة العربية فى

مصر بأنها ثقافة لقيطة(٢٨)."

وقد أثار ذلك الهجوم كبار مفكرى مصر مثل توفيق الحكيم الذى استنكر بشدة الخلاف حول العروبة والفرعونية ، وسخر من قيمة أعداء مصر(٢٩) ، بل أن زكى مبارك الذى انتقد من قبل كتاب مستقبل الثقافة مالبث أن هاجم بشدة مجلة "المكشوف" وأعلن عن "مصريته" قائلا: "أتحداكم أن تثبتوا أن لبنان نبغ فيه أديب واحد ولم يكن مصدر نبوغه الاتصال بالثقافة المصرية" ، كما دافع عن طه حسين قائلا: "قد يتطوع أحدكم فيبعث ما كنت قلته فى طه حسين وأحمد أمين ، وأنا أعرف أنى قلت فى هذين الرجلين ما قلت باسم النقد الأدبى، ولكنى مع ذلك أعرف أنهما من أقطاب هذا العصر ، وليس لهما نظير فى لبنان أو غير لبنان" (٣٠) .

وهكذا لم تحظ فكرة المتوسطية بمناقشة جدية من جانب منتقدى طه حسين، فكما قلنا كانت فكرة المتوسطية عند طه حسين "مشروع بديل" لأجل إحياء الفكرة الليبرالية فى مصر ، وعودة إلى الأخذ بالحضارة الغربية ولكن تحت "يافطة جديدة" ، كما أراد طه حسين بها أيضا مواجهة الهويات الصاعدة فى مصر مثل العروبة ، أو الهوية التقليدية "الإسلامية" ، أو حتى الرابطة الشرقية التى كانت قد دخلت فى طور الاحتضار ، وفهم منتقديه ذلك ومن هنا كان تصريح النقد على مسألة الأخذ بالحضارة الغربية أو "الفرعونية الضيقة" ، وكما لاحظنا جاء النقد الحاد من جانب أنصار الفكرة العربية الهوية الصاعدة الواعدة ، وكان استقبال الكتاب هادئا متعقلا فى مصر ، حادا عاطفيا فى خارج مصر لاسيما فى البلاد التى كانت العروبة فيها الحل الوحيد إزاء التعددية الإثنية والدينية الشديدة بها .

ومن ناحية أخرى رأى البعض وجود جنور للفكرة المتوسطية لدى سلامة موسى (٣١)، ولكن هؤلاء خلطوا فى الحقيقة بين دعوة سلامة موسى إلى "الفرعونية" أو "المصرية" وأن تصبح مصر قطعة من أوروبا وبين الفكرة المتوسطية، إذ يرفض سلامة موسى مقولة أن مصر من الشرق "أننا نطلق على أنفسنا صفة الشرق بلا حق لأننا غير شرقيين ، ثم نتعصب لهذا الشرق ونقيم فى أذهاننا منه، غرضا نكره به الغربيين

والحضارة الغربية" كما يتحدث عن الانتماء "الثقافى العربى" قائلا: "ليس علينا للعرب أى ولاء ، وادمان الدرس لثقافتهم مضيعة للشباب ويعثرة لقواهم فيجب أن نعودهم الكتابه بالأسلوب المصرى الحديث لا بالأسلوب العربى القديم ... يجب أن ننظر إلى لغة النابغة أو المتنبى كما ننظر إلى اللغة الروسية أو الإيطالية لأنها ليست لغتنا ، ولسنا نستفيد بدرسها ولعل أقرب العبارات إلى المتوسطية "إذ كنا نحب السير مع أوربا فليس ذلك لأننا والاوربيين من دم واحد وأصل واحد فقط ، بل لأن ثقافتنا تتصل بثقافتهم من عهد مدرسة الإسكندرية ، ومجمع أثينا ، وأيضا لأن حضارتها هى حضارة العالم الحديث كله" (٢٢) .

فى الواقع فإن فكرة المتوسطية لم تكن قد اختمرت عند سلامه موسى إذ كان يكتب فى فترة العشرينات قبل إختمار الفكرة فى أوربا ذاتها، كما كان هم موسى الأول "المصرية" ، و"الحضار الغربية" ونقد "الرابطه الشرقية" أو "نور الهوية العربية" فى مصر .

وعلى العكس من ذلك كانت صورة البحر المتوسط من الناحية السياسية والاستراتيجية أكثر وضوحاً لدى المثقف المصرى ، يتضح ذلك من استعراض المجالات حتى "الثقافية" قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وحتى بعدها ، إذ نشرت مجلة "الثقافة" مقالا (٢٣) تحت عنوان "مسألة البحر المتوسط" تساءلت فيه هل يصبح البحر المتوسط مبعث الخطر على سلام العالم، وذكرت "الثقافة" الدوافع التى أدت إلى طرح هذا السؤال ، مثل ظهور إيطاليا بشدة فى البحر المتوسط ، مشكلة الحرب الحبشية ، المواصلات الدولية وسيطرة إنجلترا على جبل طارق وقناة السويس ، وتنتهى "الثقافة" حديثها بما ذكره "الدوتشى" موسولينى عن أهمية البحر المتوسط ، وأنه بمثابة المنطقة الحيوية بالنسبة لإيطاليا .

وبعد الحرب تطرقت مجلة "الكاتب المصرى" التى أنشأها طه حسين نفسه الى ذات المسألة حيث ذكرت: "لم يبق شك فى ذهن أحد قبيل الحرب الأخيرة وفى أثنائها

أن السيادة في البحر المتوسط ستقرر مصير الحرب في النهاية وأن النصر سيكون حليف الدول التي ستسود هذا البحر برا وبحرا وجواً" (٣٤) .

ومن ناحية أخرى عاد البعض على استحياء للحديث عن الدور الثقافي القديم لمصر حيث رأى الجغرافى الشهير سليمان حزين أن عبادة إيزيس التى انتشرت فى حوض البحر المتوسط ، قد أثرت ولو بطريق غير مباشر فى قصة "العذراء" و"السيد المسيح"، كما ينوه بفضل مصر فى انتشار نظام الرهبنة المسيحية منها إلى بلاد البحر المتوسط وغرب أوروبا(٣٥).

وتعتبر محاولة حسين مؤنس فى كتابه «مصر ورسالتها» أول محاولة جدية لتأصيل فكرة "المتوسطية" من وجهة نظر تاريخية والأمر ليس بالغريب على حسين مؤنس ، فهو من الداعين إلى الأخذ بالحضارة الغربية فى مصر ، من هنا تأتى المتوسطية استمرارا للعلاقة الحضارية بين الشرق والغرب ، ولكن على قدم المساواة ، لاسيما مع استقلال دول الشرق ، والبحث عن طريق جديد لها ، كما ينبغى أن لا ننسى أن حسين مؤنس من أهم المتخصصين فى تاريخ الأندلس ، التى تقدم فى الحقيقة خير مثال على المتوسطية بأحلامها وآلامها .

وسيرا على درب طه حسين يبدأ مؤنس حديثه عن مصر و"البحر الأبيض" بالعباراة التالية: "خطر ببالى أن هذا السؤال قد يثير فى ذهن القارئ سؤالاً أساسياً فى دراستنا هذه : أنحن من الشرق أم من الغرب (٣٦) .

وبعد استعراض طويل لتاريخ مصر يصل مؤنس إلى نفس النتيجة التى توصل إليها طه حسين مع بعض التغيرات الجديدة التى أفضت إليها الفترة الزمنية التى كتب فيها مؤنس كتابه (٣٧) ، يرى مؤنس: "وقولنا إننا شرقيون إنما هو موقف سياسى ساقطنا إليه ظروف التاريخ ووضعنا فيه أحوال السياسة العالمية الراهنة، فنحن شرقيون لأننا جزء من أمة العرب ، وأمة العرب شرقية فى أصولها ، ونحن شرقيون لأن غالبية أمم الشرق فى مثل ظروفنا" (٣٨)، وهكذا يرى مؤنس أن مسألة "الشرقية"

هى "موقف سياسى" أملت الظروف وبالتالي يرفض "الشرقية" كثقافة وكتوجه عام "إذا كنا قد ولدنا أفريقيين فقد عشنا بحريين ومادام الأمر كذلك فلنا فى هذا البحر رسالة هى التى يكتمل بها وجودنا، ويستقيم كياننا، وميزان حياتنا" (٣٩).

ويرى مؤنس أن مصر حتى الفتح العربى كانت مفتوحة على عالم المتوسط ، وما أنقطع ذلك إلا بمجئ الحكام الجدد من الشرق: "إن حكام مصر الإسلامية - من الفتح العربى إلى أوائل القرن التاسع عشر - كانوا آسيويين - والسبب الرئيس فى ضعف الأثر الذى تركه أولئك الحكام فى مصر أنهم أرادوا توجيه سيادة مصر وحياتها وجهة آسيوية وما انتعشت مصر من جديد إلا عندما عادت إلى نشاطها الأفريقى ، وانفتح أمامها باب البحر المتوسط من جديد فى أوائل القرن التاسع عشر" (٤٠) .

وبصرف النظر عن بعض التعميمات لدى مؤنس وما يمكن ان يوجه إلى أطروحاته من نقد ، فإنه هنا يعبر عن التيار الفكرى السائد قبل الثورة ١٩٥٢ ، ولا يتفق ذلك مع إيديولوجية الثورة الجديدة، إذ قوبلت الفكرة المتوسطية بإستهجان شديد من قبل ثورة يوليو ومفكرىها ، فبداية استبعد كتاب "فلسفة الثورة" لجمال عبد الناصر "المتوسطية" من دائرة اهتمامه حيث عرض الكتاب لنظرية "الدوائر الثلاث" (٤١) التى تبنتها الثورة، وهى: الدوائر العربية، الأفريقية، وأخيرا الإسلامية .

وبطبيعة الحال لم يكن منطقيا أن تتبنى ثورة يوليو فكرة "المتوسطية" لعدد من الأسباب، لعل أهمها: ظروف الحرب الباردة ، وانقسام العالم إلى كتلتين ، ظهور مجموعة دول عدم الإنحياز ، سياسة الأحلاف العسكرية فى منطق الشرق الأوسط ، الوجود البريطانى فى قناة السويس ، العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ، مناصرة الثورة للحركات التحريرية فى أفريقيا وآسيا ، مشكلة إسرائيل ، فضلا عن هذا وذاك فإن الاشتراكية - بعد ذلك - كإيديولوجية للثورة ، والعربية كهوية لها ، لا تتفقان مع الفكرة المتوسطية.

ويعتبر جمال حمدان فى كتابه الشهير "شخصية مصر" من أهم مفكرى العهد

الناصرى تعرضا لفكرة المتوسطية بالدراسة والنقد، فبداية لا ينفى حمدان وجود البعد المتوسطى ضمن الأبعاد الأربعة التى تلعب دورا فى توجيه مصر، والأبعاد الأربعة هى: الآسيوى، الأفريقى على مستوى القارات، النيلى، المتوسطى على المستوى الاقليمى^(٤٢).

ومع اعتراف حمدان بتواجد البعد المتوسطى إلا أنه يضعه تحت الدراسة والنقد قائلا: "غير أن السؤال هو إلى أى حد ، وكيف يستقر البعد المتوسطى فى وجودنا؟"، وفى إجابته على هذا السؤال يرفض حمدان فكرة المتوسطية بالشكل الذى طرح عند سابقه، ويرى فى هذا الاتجاه رجعة تاريخية إلى نظرية سادت وروج لها كثيرون فى الغرب ، بل ويرى أن هذه النظرية أصبحت الآن وحتى فى الغرب نظرية بالية^(٤٣) .

وبعد استعراض طويل لتأثير البحر المتوسط فى مصر وتأثره بها فى الجغرافيا والتاريخ ينتهى حمدان إلى النتيجة التالية : بعدنا المتوسطى حضارة أكثر منه طبيعيا، اقتصاديا أكثر منه بشريا ، وهو فى النهاية وعلى خطورته وأهميته بعد تكميلى لا يرقى بالقطع إلى مستوى البعد الآسيوى أو العربى الذى هو أسبق وأثبت ، بل ويقلل حمدان من أهمية الدور الذى يلعبه البحر المتوسط فى مصر مقارنة بمعظم بلاد حوض البحر ، بما فيها بلاد الشام أوالمغرب^(٤٤) .

ها نحن أمام رؤية جديدة تعبر خير تعبير عن أيديولوجية ثورة يولية، لاتنكر وجود البعد المتوسطى ولكن تقلل من أهميته وتضعه ربما فى حجمة الطبيعى، وبينما رفض طه حسين الشرقية ورفض حسين مؤنس الآسيوية وسلطا الأضواء على المتوسطية، ألح حمدان على الآسيوية أو العروبة^(٤٥)، وكان ذلك تعبيرا عن تغير الهويات بتغير الأجيال، أو وفقا لطبيعة الاتجاهات الفكرية والسياسية كما لاحظنا حتى فى العصر الليبرالى.

الهوامش

- (١) الجمهورية : ١٩٩٥/٤/٦ .
- (٢) رفاعة رافع الطهطاوى : تلخيص الإبريز فى تلخيص باريز ، بيروت ، د.ت. ، ص ٤١ .
- (٣) عن النظرة المعتدلة للطهطاوى إلى الغرب . انظر :
- Sharabi, H, Arab Intellectuals and the west, the johns hopkins press, U.S.A., 1970, pp 27, 44-46.
- (٤) يرى محمد محمد حسين نو الميول الإسلامية أن كتاب مستقبل الثقافة أشد خطرا من كتاب طه حسين "فى الشعر الجاهلي" انظر :
- محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، ج٢ ، القاهرة ، د.ت. ، ص ٢١٨ .
- (٥) طه حسين : مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ص ١١، ١٤، ٣٦ .
- (٦) Monroe, E, The Mediterranean in politics, Oxford, 1938.
- (٧) على سبيل المثال مجلة الثقافة ، ٤ أبريل ١٩٢٩ مسألة البحر الأبيض المتوسط وهل تكون مبعث الخطر على سلام العالم، المحرر السياسى .
- (٨) Basfao, K, Henry, J-R, Le Maghreb et L'Europe: Que faire de la mediterranee? Vingtieme siecle, No special sur la mediterranee, 1991, p. 44, 45.
- (٩) Ahmed, J.M, The intellectual origins of Egyptian Nationalism, Oxford University press, 1960, p. 1130.
- (١٠) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٨٥ .
- (١١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٧٨ .
- (١٢) محمد جابر الأنصارى : تحول الفكر والسياسة فى الشرق العربى ، الكويت ، ١٩٨٠ ص ٩٣ .
- (١٣) محمد محمد حسين : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .
- (١٤) من هنا يقول طه حسين : "جماعة كانت تقوم فى مصر وكانت تسمى نفسها جماعة الرابطة الشرقية ، وكانت تذهب فى سيرتها وتفكيرها هذا المذهب الغريب ، مؤثرة التضامن مع أهل الشرق الأقصى على التضامن مع أهل الغرب الأدنى" ، انظر طه حسين : المرجع السابق ، ص ١٥ .

- (١٥) جابر الأنصارى : المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٥١ .
- (١٦) محمد محمد حسين : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .
- (١٧) مارسيل كولومب : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .
- (١٨) محمد محمد حسين : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .
- (١٩) طه حسين : المرجع السابق ، ص ٢ .
- (٢٠) عبد الله حنا : من الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان ، دمشق ، ١٩٨٧ ، ص ٩٢ .
- (٢١) الرسالة ٢٣ يناير ١٩٣٩ تحت عنوان إلى الدكتور طه حسين .
- (٢٢) الثقافة ١٠ يناير ١٩٣٩ تحت عنوان بين الشرق والغرب .
- (٢٣) سيد قطب : نقد كتاب مستقبل الثقافة في مصر ، جدة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧ نقلا عن كمال حامد مغيث: الفكر التربوي عند طه حسين ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٥ ، ص ١٧١ .
- (٢٤) على سبيل المثال الرسالة ٢٣ يناير ١٩٣٩ ، الثقافة ١٤ فبراير ١٩٣٩ وأيضا محمد محمد حسين : المرجع السابق ، وكمال حامد مغيث : المرجع السابق .
- (٢٥) لتتبع تطورات المسألة العربية في مصر انظر :
- Gershoni and janrowski, Egypt, Islam and the Arabs, the search for Egyption nationhood 1900-1930.
- والفترة محل الدراسة نبيه بيومي عبد الله : تطور فكرة القومية العربية في مصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، لاسيما الفصلين الرابع والخامس ، وأيضا جابر الانصارى ، ص ١٣٤ - ١٥١ .
- (٢٦) وفي نفس عام صدور الكتاب ١٩٢٨ هتف أحد كبار الرسميين العراقيين المؤيدين لفكرة ريادة مصر للعروبة "إلى الأمام يا مصر ونحن وراؤك" انظر مارسيل كولومب : مرجع سابق ، ص ٢١٠ .
- (٢٧) لم يقدم ساطع الحصري نقدا حقيقيا للفكرة المتوسطية ، ربما دفعه إلى ذلك أخذه موقع "الدفاع" عن القومية العربية ، وربما يتضح ذلك من قوله "لما كانت لغة هذه البلاد عربية ، فإن ثقافتها أيضا ستكون عربية وستشترك هذه البلاد في أمور الثقافة مع سائر البلاد العربية ، لا مع أقطار البحر المتوسط ، وسيساهم أبناء هذه السواحل وهذه الجبال مع أبناء سائر الأقطار العربية في تكوين ثقافة عربية راقية" .
- ساطع الحصري : أبحاث مختارة في القومية العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة، ١٩٩٥ ، ص ١٥٦ . وانظر أيضا له في نفس الكتاب ، الثقافة العربية وما يسمى ثقافة البحر المتوسط، ص

١٤٥. وأيضا ذيل مستقبل الثقافة فى مصر ، ص٢٥٨ ، وهو فى مجمله دفاعا عن القومية العربية ، وأهمية اللغة فى تكوين الثقافة ورفض تام لدور الجغرافيا فى تكوين الثقافة .
- (٢٨) الرسالة ٢٠ فبراير ١٩٣٩ .
- (٢٩) الرسالة ٦ ، ٢٠ فبراير ١٩٣٩ .
- (٣٠) الرسالة ٢٧ فبراير ١٩٣٩ . ورد على زكى مبارك كاتب "عروبي" من فلسطين قائلا: "ما العمل وإخواننا فى مصر قد تضخم لديهم حب الذات حتى غدا لا يبصرون فى هذا العالم أحدا غيرهم ولا يقبلون فى الثقافة العربية على غير مؤلفيهم مع قلة هذا الاقبال" الرسالة ٢٧ مارس ١٩٣٩ .
- (٣١) نبيه بيومى عبد الله : المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- (٣٢) سلامة موسى : اليوم والغد ، القاهرة، ١٩٢٧ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٧ .
- (٣٣) الثقافة ٤ ابريل ١٩٣٩ .
- (٣٤) الكاتب المصرى ، ديسمبر ١٩٤٥ .
- (٣٥) نفسه .
- (٣٦) حسين مؤنس : مصر ورسالتها ، الطبعة الرابعة ، القاهرة، ١٩٧٣ ، ص ٥٧ .
- (٣٧) كتب مؤنس كتابة هذا لأول مرة فى عام ١٩٥٦ أى بعد ثورة ١٩٥٢ .
- (٣٨) نفسه ، ص ٧٤ .
- (٣٩) نفسه ، ص ١٠٩ .
- (٤٠) نفسه ص ٨٧ ، ٩٧ .
- (٤١) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة .
- (٤٢) جمال حمدان : شخصية مصر ، طبعة مكتبة الأسرة ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٧٥ ، ٢٠٢ .
- (٤٣) نفسه ص ١٩٣ .
- (٤٤) حمدان نفسه ١٩٧ .
- (٤٥) ومن وجهة نظرجغرافى وضليع فى التاريخ وفى عبارة بليغة يحدد حمدان طبيعة شخصية مصر قائلا : "هى فرعونية بالجد ، ولكنها عربية بالأب ، ثم إنها بجسمها النهري قوة بر ، ولكنها بسواحلها قوة بحر ... هى بموقعها على خط التقسيم التاريخى بين الشرق والغرب تقع فى الأول ولكنها تواجه الثانى وتكاد تراه عبر المتوسط ، نفسه ص ٨ .

١١ سبتمبر .. ليست بداية وليست نهاية

د. رفعت السعيد
كاتب ومؤرخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾

سورة البقرة : آية ٢٧٢ .

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا
أَفَأَنْتَ بِمَكْرِهِ النَّاسِ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾

سورة يونس : آية ٩٩ .

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ
وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ
عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْتَدِينَ﴾

سورة النحل : آية ١٢٥ .

﴿أَذْهَبْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَيًّا
لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾

سورة طه : آية ٤٣ ، آية ٤٤ .

﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ
بِمُصِيطٍ﴾

سورة الغاشية : آية ٢١ ، آية ٢٢ .

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

ومع تغير الزمان والمعطيات، يتجدد الجميع . أقصد جميع من يتصورون عالماً أفضل، ومستقبلاً أفضل لدينهم ودنياهم بينما يتصور البعض أن التجديد هو ارتداد الخلف . العودة إلى الماضي . فالعصر الذهبي ليس في الآتى وإنما في الماضي .

وليس هذا - للإنصاف - من اختراع أحد من هؤلاء الذين سنتحدث عنهم، ولا هو اختراع للسلفيين . فالفلاسفة الرومان واليونان كانوا يعتقدون أن العصر الذهبي للإنسانية قد تحقق في الماضي، ثم انحط الإنسان بلا قدرة له على القيام من جديد سوى باستعادة قيم ومثل الماضي .

وفي العصور المسيحية الوسطى كانت فكرة الخطيئة الأصلية والمفترضة يوماً تلجم العقل وتفزعه ، وتدفعه إلى رجاء العودة إلى الأصل، ذلك الأصل النقي من أية خطايا . ثم جاءت الدعوة إلى التطلع نحو المستقبل بالاستناد إلى العلم والعقل، وهى ما أسميت بالدعوة للتقدم على يد المفكر كوندنرسيه (١٧٤٣ - ١٧٩٤) فى كتابه المعنون «تقدم العقل البشرى»^(١) . كذلك فإن هذه الفكرة قد وجدت ومنذ أمد طويل فى صفوف السلفيين الإسلاميين ونقرأ «إذا كان التاريخ هو ما تعيه الذاكرة الإنسانية عن الماضي، فإن هذا الماضي يظل بالنسبة للبعض أملاً يتعين الارتداد إليه، وبالنسبة لبعض المسلمين سيظل العصر الإسلامى الأول صورة وحيدة لما يجب أن يكون عليه العالم»^(٢) .

ولعله كان من الضرورى أن نبدأ فى حديثنا عن أحداث ١١ سبتمبر وأصحابها المفترضين أو هم على الأقل الوحيدين الذين أيدها ومنحوها بركاتهم واعتبروها نصراً مبيناً (بن لادن - طالبان - أيمن الظواهري) بهذه العبارات عن الشغف بالارتداد إلى الماضي . فقد كان هذا الثالوث هو النموذج للفكر والموقف الارتدادى . سواء فى الرؤية أو فى استعادة القيم أو حتى اللفظ والملبس . ولعل أحداً لو شاهد وسمع واحداً من هؤلاء ولم يتعرف على هويته لاعتقد أنه يشاهد فيلماً سينمائياً تجرى فيه عملية

تشخيص لشخص عاشت منذ قرون سحيقة سواء فى الملبس أو الألفاظ أو فى القضايا المطروحة والموقف منها .

على أية حال . وفيما كان العالم كله يهتز تحت وطأة متغيرات متلاحقة ، وثورات علمية وتكنولوجية مندفعة أماما بصورة مذهلة . وفيما الحديث يجرى عن العولة، وعن الهندسة الوراثية والاستنساخ والتطور التكنولوجى المذهل، وفيما كان البعض يحاول أن يستدرجنا عامداً متعمداً إلى ما أسماه «صراع الحضارات» أو «نهاية التاريخ» ، وفيما الناس جميعا، أقصد الناس الحريصين على مستقبلهم ومستقبل أوطانهم يندفعون مع الجديد، كان الثالث الذى أثمر وأنتج أو على الأقل هلل وبارك ما حدث فى ١١ سبتمبر غائبا عن الجديد، عازلا نفسه عنه (إلا فى إطار استثمار مستحدثاته لتحقيق ما يخطط له من عمليات إرهابية) .

ولعله كان يستثمر الموقف السلبي تجاه كل ما يجرى فى إثبات وتحقيق المزيد من «الاعتراب» عن هذا العالم الجديد وعلى أتباعه وأتباع أتباعه.

ومن هنا نكاد نقول أن حدث ١١ سبتمبر.. هو أو أى شبيه له، أقل أو أكثر خطراً كان محلقة فى سماء هذا الثالث المتأسلم منذ أمد ليس بالقصير، ولعله فقط كان ينتظر التخطيط والتوقيت.



وهذا الجديد المندفع فى جدته كان بذاته كما قلنا مدعاة لإيقاظ أشد النزعات الارتدادية وأعنف أشكال العنف. ونتأمل فى عجالة بعض ملامح هذا الجديد.

قلنا إن العالم تعرض لحركة تغيير جارفة فى مختلف مجالات السياسة والاقتصاد والمعرفة والعلم والتكنولوجيا، وعرف ثورات عدة تلاحقت فى مجالات عديدة : ثورة الاتصالات، الهندسة الوراثية، الاستنساخ، القطب الواحد، ومع التغير المحموم تنشأ ثنائيات أو بالدقة متناقضات جديدة، فإذ يتعاضم شأن التكنولوجيا والمعرفة العلمية

وثورة الاتصالات وإذ يجرى تسريع التطوير العملية الإنتاجية لتحقيق وفرة فى المنتجات والأرباح.

وإذ ينكمش العالم (يقولون أنه أصبح قرية) أمام سطوة التكنولوجيا . فإن التكنولوجيا التى تعدنا بوفرة إنتاج تهددنا بانتشار البطالة (ولا تحل تداعيات البطالة مجتمعيا بمجرد تقديم إعانة). كما أنها تهددنا بتدمير الكوكب عبر تدمير البيئة، وتهددنا بانتهاء صلاحيته كوعاء صالح للحياة (تجاهل أمريكا تنفيذ مقررات قمة البرازيل وما تلاها من قمم البيئة). لكن هذا التناقض يتناقض مع ذاته عندما يبدأ العلم فى «تخليق» الحياة ذاتها (الهندسة الوراثية - الاستنساخ - الذكاء الاصطناعى - الانطلاق إلى عوالم أخرى إلخ) . . . ويجرى - ومنذ مدة ليست بالقصيرة - التبشير على نطاق واسع بفكرة «العولة» التى تقوم على أساس استحسان معايير محدده ومحاولة تعميقها حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة.

لكن التناقض يكمن فى أن «العولة» تفرض نفسها لحساب طرف واحد وعلى حساب الآخرين، بل وحتى على حساب «الأمم المتحدة» صاحبة الصولجان الرسمى للعولة، وكما أنها توجه ضربات لفكرة جوهرية هى : «الدولة ذات السيادة» بحجة فرض معايير عالمية فى مجالات مثل حقوق الإنسان والديمقراطية.. إلخ. وهكذا تستخدم مقولات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان لإخضاع الإنسان فى دول الجنوب لسطوة دولة واحدة. كما أن العولة كفكرة ومحتوى تفسح بذاتها المجال أمام الحديث عن عولة مضادة ربما عبر عنها أيمن الظواهرى عندما قال «انقسم العالم إلى فسطاطين فسطاط الإيمان وفسطاط الكفر. وتنبع فكرة العولة المضادة أيضا من الطموح لاستعادة «الخلافة» والخلافة فى رأى دعايتها خلافة واحدة موحدة على نطاق العالم. ومن ثم تكون مجرد عضوية الفرد فى تنظيم متأسلم انتماء إلى محتوى عالمى يسعى لتحقيق هدف عالمى، هو قيام الخلافة.

ونجد أن «العولة» (سياسياً) تترجم اقتصادياً إلى الجات وآليات السوق. التى

تستند إلى فلسفة الآليات المسببة لنفسها بنفسها *Self - Regulatory* في مواجهة فلسفات الآليات التي تفترض ، ضرورة تدخل الإنسان للتخطيط أو تصحيح أو توجيه المسار *Man - Regulated* بينما تحاول الولايات المتحدة أن تفرض أى أن تتدخل في مسار العملية السياسية / الاقتصادية / الاجتماعية في بلدان عديدة مستندة أيضاً إلى فكرة العولة.

لكن فكرة أحادية القطب تتلقى اعتراضات أو معارضات شديدة من جانب أوروبا (التي تفترض أن توحيدها هو سبيل لتعددية قطبية جديدة) ومن جانب روسيا (التي تقاوم كي تستعيد ما كان دون جدوى) أو تسعى إلى تحالفات جديدة (ربما) مع الصين التي استعادت هونج كونج لتزداد قوة وانغماسا في المجتمع الرأسمالي مقدمة نموذجاً جديداً ليس له مثيل في عالم الأمس. لعله يفتح صفحة جديدة تسيطر عليها علامة استفهام كبيرة تطرح أمام العالم؛ مستندة إلى البساطة الصينية الغامضة تقليدياً، صفحة تسيطر فيها نظاماً سياسياً شيوعياً، ينمو في ظله نظام اقتصادي ينغمس أكثر فأكثر في الآليات الرأسمالية. وهكذا تأبى الصين إلا أن تضيف إلى قاموس التغيير الملىء بالتناقضات ، متناقضات جديدة.

وكذلك فإننا نشهد عملياً تغيراً في الأدوار بين الشمال والجنوب. أو إن شئنا الدقة تغيراً في الأزياء. فالماضي كان يمنح الجنوب صفات مبهرة : حركة التحرر الوطني- المطالبة بالديمقراطية - حركة الجماهير الشعبية - الدفاع عن حقوق الشعب- التطلع إلى مستقبل مبهر لوطن سيستقل ويتحرر وينطلق. بينما كان الشمال يتشع بزى القهر الاستعماري- الاستغلال - الظلم- السعى نحو الحرب.

الآن تتبدل الأزياء: الشمال: رخاء- ديمقراطية- ضغط على الجنوب من أجل العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان. (الشمال الاستعماري هو المدافع عن الحرية.. أليس هذا غريباً؟). الجنوب : فقر- صراعات عرقية ذات طابع وحشي - فوضى- فساد- ديكتاتورية- مسح لآليات الديمقراطية..إلخ. وتبدل الأزياء أو بالدقة تبادله ليس مجرد مظهر ظاهري، بل هو واقع يتسم أحياناً بإيحاءات مثيرة للحيرة أمام ما ينتظر

إنسان هذه المساحات الجنوبية من مستقبل أو بالدقة «لا مستقبل» مظلّم.. بل وشديد الإظلام. ولعل هذا يفتح الباب متسعا أمام التدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى (وهى شئون لم تعد تمتلك سوى احترام قليل بالنسبة لكثير من دول الجنوب).

ويتمدد عبر هذا المنطق فى تبادل الأزياء قصة المنظمات والجمعيات غير الحكومية، التى أصبحت تكتسب اهتماما كبيرا كمعابر لتدخل أو تداخل الشمال فى شئون الجنوب.

إن الجمعيات غير الحكومية قد أصبحت تثير هواجس كثيرة داخل الفئات المثقفة فى بلادنا. فأحيانا ينظر إليها بعض الحكام، أو المنظرين العالمين فى رحابهم كبديل للتعددية الحزبية التى تعانى بالضرورة من حالة قزمية مزمنة. وتقوم الفكرة على أساس أن برنامج الحزب السياسى المعارض يمكن تفكيكه إلى «قطع غيار» منفصلة: حقوق الإنسان (جمعية للدفاع عنها) .. محو الأمية (جمعية للقيام بها) وهكذا مع الديمقراطية: - ضمان انتخابات نزيهة - حقوق المرأة - حقوق الأقليات العرقية - الحقوق المتكافئة فى المجتمعات متعددة الديانات، إلخ. وبما أن السيارة لا يمكن أن تنطلق إلى الأمام إذ فككتها إلى قطع غيار، فإن هذه الجمعيات مهما نشطت ومهما استجمعت من عضوية ونشاط ستكون عاجزة تماما عن مواجهة متطلبات التغيير السياسى، لأسباب عدة منها افتقاد قوة الدفع. عدم تجميع القوى والمعطيات، إن هذه الجمعيات ينحصر نشاطها فى جزئيات، وهى ممنوعة بحكم قانونها من الفعل السياسى، ومن ثم التغيير السياسى. إنها تستنفد طاقات أعضائها فى بقعة محاصرة ومحاصرة وتحريمهم بحكم التكوين، وأيضا بحكم القانون من النظر نحو تغيير جذرى شامل أو حتى معارضة جذرية شاملة. لكن الأكثر خطرا يكمن فى ذلك التمويل المتدفق على جماعات وجمعيات العمل الأهلى. أحيانا بمقولة أن البلد فقير. ينهبه الجالسون فى القمة. لكن الأمر تحول فى حالات محددة إلى وباء.. وكالعادة استخدم المتأسلمون ذات الآلية. فأقاموا شبكات دولية للتمويل متسترة بمسيميّات مغرية تماما كما فعل البعض

فى الغرب. ولكى نكون واضحين فلسنا ضد منظمات المجتمع المدنى بل هى ضرورية وبالغة الأهمية لكننا يجب أن نفحص بحذر وتدقيق موضوعات مثل: الحرص على ألا تكون هذه المنظمات معوقا للعمل السياسى. والحرص من أثار التمويل الأجنبى.

كما أن الجنوب الذى يجد نفسه ملفوظاً وفقيراً وبلا أى مستقبل؛ والذى تتردى أحواله فى متواليات هندسية يجد نفسه بالضرورة مسرحاً لعنف عرقى ودينى يتخذ طابعاً وحشياً، وتنمو فيه نوازع صراعات نحو مسارات متراجعة. الشمال ينطلق نحو المستقبل بصورة متسارعة، بينما الجنوب يسرع نحو الماضى. الفجوة تسع بشكل لم يسبق له مثيل، وهذه الفجوة ستمثل خطراً حقيقياً على مستقبلنا جميعاً. فهل سنسمح لكوكبنا أن ينقسم انقساماً واقعياً بين إنسان يمتلك العلم وينطلق به نحو آفاق من التقدم غير المتناهى وبين بشر ينحدرون لحيوا وأحياناً يتصرفون مثل القردة بلا منطق وأحياناً بلا عقل، فأى كون هذا!! وأى مستقبل.

وكان هذا الثالوث المتأسلم يتربص هو وأمثاله بهذه الصراعات ليتداخل فيها بزعم دفاعه عن الإسلام والمسلمين مكتسباً من ذلك نفوذاً وسطوة وتمويلاً وتمدداً عبر العالم، بينما غبار المعارك يخفى عن أعيننا هذا الخطر.

ويبقى أن نشير إلى تأثير المتغير الاقتصادى فى الواقع السياسى؛ فالشركات متعددة الجنسية إذ يتعاظم دورها ونفوذها وتأثيرها، تمتلك وبصورة متزايدة نفوذاً قد يفوق أحياناً نفوذ الدولة.

وهكذا فإن سلطة الدولة إذ تتعاظم (فى عالمنا الثالث) على جماهير شعبها، فإنها تنكمش وتزداد انكماشاً إزاء تداخل الشمال فى سياستها الداخلية، ويضعف من ذلك تداخل الشركات العملاقة فى شئونها وأحياناً فى اختيار حكامها وحكوماتها، وإشغال صراعاتها العرقية والقبلية والدينية، كل ذلك فى إطار أنانية متجردة من الإنسانية.

كذلك فإن هذه التداخلات الخارجية، مضافا إليها محاولات التأثير الخارجى وممكنات هذا التأثير المتزايدة تدفع شعوبا عديدة من بلدان الجنوب إلى الانكماش داخل قوقعتها الذاتية، وإلى التشبث بتراثها القديم. وفى كثير من الأحيان الارتداد السلفى نحوه، بما يشجع النزاعات الدينية والعرقية التى قد ترتدى ثياب الدفاع عن الذات وصيانتها من «الغزو» الثقافى والفكرى للأجانب (أعداء الدين.. أو أعداء التقاليد الوطنية سيان).

ثم نأتى إلى حقل الألفام الذى خاض فيه البعض دون ترو فى بعض الأحيان، ويعمد متعمد فى أحيان أخرى وهو ما أسمى «صراع الحضارات». وقد نشأت هذه الفكرة من القول بصراع محتمل أو مفترض بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. وتلقف البعض هذه الفكرة لينفخ فيها لتصبح مثل بالون قابل للانفجار. وتوالى الأقوال والأقوال المضادة لتفتح أبواب جهنم. ولعل أكثر من استند إلى هذه الفكرة الغربية المنشأ هم أقطاب هذا الثالوث المتأسلم؛ فقد كانت فرصتهم السانحة لتأكيد فكرتهم الخاطئة بأن دويلتهم وحدها هى ديار الإسلام وأن كل من عداها ديار حرب، وأن العالم قد انقسم إلى «فسطاطين فسطاط الإيمان وفسطاط الكفر». ولعل من الضرورى قبل أن نشرع فى الحديث عن انعكاسات هذه الفكرة أن نبداً فى رؤية تحليلية للمعنى الكامن فى كلمة حضارة.

فى القاموس *To Civilize* تعنى الخروج من الحالة البربرية ، والعمل على بناء دولة كاملة التنظيم ، أما *Civilization* فتعنى مرحلة متقدمة من التطور الاجتماعى (٢) .

وفرويد له تعريف مشهور يقول «الحضارة هى جملة الإنجازات والقواعد التى تميز حياتنا عن حياة أسلافنا والتى تنشأ لتحقيق هدفين : حماية الإنسان من الطبيعة، وتأسيس علاقات متبادلة بين الإنسان وأخيه». ولعله التعريف الأشمل و الأكثر دقة هو ما أتى به د. مراد وهبه «الحضارة هى الحالة المقابلة للفطرة، وتطلق على جملة مظاهر

للتقدم الأدبي والفنى والعلمى وهى مظاهر تنتقل من جيل إلى جيل فى مجتمع واحد أو عدة مجتمعات متشابهة» (٤) .

وهكذا فإن «الحضارة» هى محتوى تاريخى ، دينى، جغرافى، فكرى، علمى، أدبى، ثقافى . وهى محتوى ذو طبيعة تراكمية تتراكم جيلا بعد جيل وتنعكس عنها معطيات فكرية وعقلية وأساليب فى الحياة والتعاملات والقيم وحتى الأزياء وطرق التعبير والفنون . إلخ . وهى تراكمات تتم عبر مفهوم فلسفى ينصهر فيها القديم مع الجديد، الأصيل مع الوافد، السلبي مع الإيجابى، التراث مع المستحدث، ينصهر فى وعاء واحد جدلى التكون، مستمر الفعل والتأثر ليحقق سبيكة مستديمة التطور لكنها متميزة عن غيرها، إنها تعبير عن معدة كبيرة ذات عمق تاريخى يلتهم المكونات المختلفة والمتناقضة أحيانا، ليجرى عليها وبها عملية بيولوجية تسمى «التمثل»: أى الهضم والامتصاص الجديد حتى يصبح جزءا مندمجا مع النسيج الأصيل المتجدد دوماً .

ثم نأتى بعد هذا التعريف إلى الحديث عن الأطراف المفترضة لهذا الصراع . لدينا طرف معروف مسبقا هو «الحضارة الغربية»، فمن هو المرشح كى يكون الطرف الآخر؟ مقابل «الغرب» والغربى هو الشرق والشرقى . لكن المقصود فى الحديث عن هذا الصراع ليس حضارة شرقية، فما لنا وحضارة الصين أو الهند، أو اليابان؟ بل إن بعضا من هذه الحضارات فضلا عن خصوصيتها الخاصة جداً تعتبر نفسها بفضل ما أحرزت من تقدم تكنولوجى جزءاً من الغرب الذى أصبح يسمى الشمال.

المقصود تحديدا هو ما أسمى «الحضارة الإسلامية». لكن المقابل المنطقى للإسلامية هو المسيحية، وهنا تلتهب الكارثة إذ تمتطى القوى المتأسلمة فى العالم هذا المصطلح لتروج لفكرة الصراع الحضارى ضد الاستكبار المسيحى العالمى. وهو ما استندت إليه عملية ١١ سبتمبر. وما تفجر عن هذا الفهم المروع من أحداث قبل ١١ سبتمبر وبعده فى بلدان تمتلك ثنائية أو تعددية دينية (مصر- السودان- اندونيسيا- نيجيريا).

وإذ نعود إلى التعبيرات وإلى المحتوى نجد أن تحليل كلمتي «حضارة إسلامية» يقتادنا أما إلى فهم غير علمي لكلمة «حضارة» أو فهم غير ديني لكلمة «إسلامية» . فالإسلام المعتقد جاء للناس جميعا، للعالمين . وجاء لكل زمان، ولكل مكان . فإذا تصورنا فحصا للمحتوى الحضارى لبلد كمصر (بعمقها الفرعوني - الفارسي - الإغريقي - الروماني - المسيحي - الإسلامي - المملوكي - العثماني ١٠٠ إلخ) وأضفنا إليه البعد الديني، وفحصنا بالمقابل وبذات التحليل الزماني والمكاني بلدا كأندونيسيا أو إيران أو تشاد أو باكستان لكان من المشروع تماما أن نسأل هل: مصر + الإسلام = إيران + الإسلام = اندونيسيا + الإسلام؟

تماما كما نسأل هل فرنسا + المسيحية = ألمانيا + المسيحية = البرازيل أو الدومينيكان أو كولومبيا + المسيحية ؟ . ثم إن هناك سؤالا أكثر مرارة يطلع علينا عند إقرارنا لفكرة الصراع «الحضارى» بين الإسلام والمسيحية؛ فى أية خانة سنضع مسيحي مصر وفى أية خانة سنضع مسلمي فرنسا؟ وفى أية خانة سيضعوا هم أنفسهم؟

إن الدين هو واحد من مكونات الحضارة وليس مجرد صبغة يصطبغ بها ظاهر الحياة فى كل بلد . ولعل الأجدر بنا أن نتحدث عن الحضارة المصرية أو الحضارة الفارسية أو الحضارة الطورانية (تركيا) . لكن الثالث المتأسلم (طالبان - بن لادن - أيمن الظواهري) وجدوا فى هذا اللغم الغربى الصنع فرصة أو وسيلة لتدوين الصراع العالمى . ولعلهم وجدوها فرصة لتعبئة المشاعر الشاردة والمفعمة باللاوعى الاجتماعى والسياسى ليخوضوا معركتهم ضد «الحضارة» المعادية مستندين إلى تأجيج المشاعر الدينية باتجاه خاطئ .



والآن هل لنا أن نتأمل المعطى الفكرى والمكون الإيديولوجى لهذا الثالث الذى نبقت من بين برائته أحداث ١١ سبتمبر؟

ونأتى أولاً على ذكر واحد من الآباء أو الدعاة الأول لهذا النوع من التأسلم الحديث هو «شكرى مصطفى» الذى أسمى نفسه «أمير آخر الزمان» وأسمى جماعته «الجماعة المسلمة» والتي أسميت إعلامياً «جماعة التكفير والهجرة»؛ والذى شرب من بئر المريرة أيمن الظواهري ومن هم على دربه . يقول شكرى مصطفى وسوف نمضى معه سريعاً فهو مجرد مثال «الإسلام الحق هو الذى تتبناه الجماعة المسلمة وهو ما كان عليه الرسول وصحابته وعهد الخلافة الراشدة فقط، وبعد هذا كله لم يكن ثمة إسلام صحيح على وجه الأرض حتى الآن» «فالإسلام ليس بالتلفظ الشهادتين، ولكنه إقرار وعمل، ومن هنا كان المسلم الذى يفارق جماعة المسلمين كافراً» وإن «كل المجتمعات القائمة مجتمعات جاهلية وكافرة قطعاً» (٥) . (أليست ذات الفكرة التى قالت : انقسم العالم إلى فسطاطين ٩٠٠) .

وقبل ذلك بقليل وفيما كان شكرى مصطفى يؤسس جماعته فكراً وتنظيماً أصدر كتاب «التوسمات» (وقد ظل مخطوطاً لأن المطبعة فى نظره عتاد كافراً . رغم إنه قتل الذهبى بمسدس وهو أيضاً عتاد كافراً) . وفى «التوسمات» يقول «لابد من سلوك طريق النبى وأصحابه شبراً بشبر، وذراعاً بذراع لأن الله سبحانه وتعالى يبدأ الخلق ثم يعيده بصورة لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحول، وهى : كما بدأ الإسلام يعاد» (٦) . والعنف وسيلة مأمور بها فى نظره، فتفسيره للآية «بل نقذف بالباطل فيدفعه فإذا هو زاهق» يقول «إن الله لم يضع الحق على الباطل، بل يقذفه ، أى بقوة وبشدة فإذا هو زاهق» (٧) .

ثم «وقد ورد فى الحديث الشريف قل أعوذ بالله من علم لا ينفع، وكانت جماعة محمد تتعلم هذا الدين . لا تتعلمه لمجرد العلم ولا تتعلمه للدنيا ولكن تتعلمه للتطبيق والعلم والعبادة . فالعلم وسيلة لعبادة الله، وكل علم يتعلمه الإنسان لغير عبادة الله فقد تعلمه لنفسه وتعلمه لغير الله، وهذا شرك»، ومن هنا «فإن تعلم الطبيعة والكيمياء والرياضيات والهندسة وغيرها من العلوم ما عدا الفقه والحديث واللغة العربية حرام بل

وشرك بالله» (٨) . فالعلم الحديث فتنة «فالله سبحانه يقول وما خلقت الإنس والجن إلا ليعبدون، ومن ثم فإن كل ذرة تعلم يقصد بها غير هذه الغاية أى العبادة هى ذرة خارجة عن العبودية مضافة إلى التأله فى الأرض بغير الحق، فالأمة الإسلامية أمة أمية، قال رسول الله: نحن أمة أمية لا تقرأ ولا تحسب، خير أمة أخرجت للناس أمة أمية. ونحن كذلك لا نقرأ ولا نحسب إلا بقدر الحاجة» (٩).

والحاجة هنا تتحدد وفق طبيعة المعركة ضد الطاغوت؛ فالمسدس استخدم فى اغتيال الشيخ الذهبي . والطائرات فى تدمير برجى نيويورك . سيان . وحالة العداء للمدنية الحديثة ومفرداتها متمكنة عند شكرى مصطفى «يستحيل التوفيق بين تلك المدينة المبهرة وبين عبادة الله . يستحيل التوفيق بين بذل العمر فى صنع هذه المدينة الرائعة والدنيا العريضة المزخرفة وبين عبادة الله . فهذه المدنية الحديثة ليست سوى صنم معبود أقامه المكر الشيطاني لصرف الأنظار عن عبادة الله» (١٠) . ثم نصل إلى عبارة مهمة أرجو أن نتأملها حرفاً بحرف ونتأمل الحالة النفسية التى تتكون من خلالها «يا لها من لحظة رائعة أن يترك الله أعداءه ليبنوا ويؤسسوا ويشيدوا ويرتعوا ويعدوا وينفقوا، ثم يأتيهم من حيث لم يحتسبوا، فيدمر عليهم ما بنوه وما شادوه، وبقدر بنيانهم يكون دمارهم. ويا للحكمة الربانية والكيدالمتين» (١١) . ومرة أخرى نتأمل العبارة ونسأل : ترى هل فكر الثالوث المتأسلم بذات الشاعر وبذات الأحاسيس وربما بذات الألفاظ عندما تم تفجير برجى نيويورك؟

كذلك كان الأمر بالنسبة لجماعة الإخوان . هم أيضا كانوا فى عمق ذات البئر المريرة. ونقرأ لأحد قادة جهازهم السرى «أن أعضاء الجهاز يمتلكون- دون إذن من أحد- الحق فى اغتيال من يشاؤون من خصومهم السياسيين، فكلهم قارئ لسنة رسول الله فى إباحة اغتيال أعداء الله» تصوروا خصومهم السياسيين هم أعداء الله ويباح اغتيالهم . بل هو يقول «إن قتل أعداء الله غيلة هو من شرائع الإسلام» (١٢) .

ولعلنا هنا نكتشف لماذا ألحنا منذ البداية على ضرورة التأكيد على أن صحيح

الإسلام مع العلم والعقل ومع التفسير التؤيلي والتفسير وفق أسباب التنزيل والابتعاد عن التفسير النصي ومع التجديد بدلا من التقليد، والعقل بدلا من النقل، ومع التطلع للتقدم وليس الحلم بالماضي. فذلك كله يفسر لنا الفارق الواضح بين إسلام المسلمين وتأسلم المتأسلمين، ويوضح لنا لماذا كان ما كان في ١١ سبتمبر.



ولكن نحن لم نزل لم ننزل إلى عمق البئر المتأسلم. فلم يزل أمامنا أن نتأمل في أفكار ومنطلقات فكرية استند إليها هؤلاء المتأسلمون. وهي المنطلقات التي ألحنا في التحذير منها في البداية. فلم يكن مصادفة أو تزييدا أن نحذر من اختراع الروايات والأحاديث لخدمة أهداف سياسية أو قبلية محددة. «فالاغتيال» وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وجدوا له مبرراً، وحكوا حوله حكايات وكأنها تجعل منه مقبولا أو حتى ضرورة. وكذلك «الإرهاب». والغريب في الأمر أننا لم نتأمل في الفارق بين هاتين المفردتين: «إرهاب» و«اغتيال». في القاموس: الإرهاب من رهب أى خاف وبابه طرب. ويقال: رهبه أى أخافه وأفزعه. أرهبه أى أخافه (١٣). أما اغتيال فأصلها غول. ومنها غال الشيء من باب قال. واغتاله أى أخذه من حيث لم يدر. وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول. اغتاله أى قتله غيلة. ويقال الغضب غول الحلم لأنه يفتال الحلم. وعند الأصمعي الغيل هو الشجر الكثيف، ويقال قتله غيلة فهو يخدعه فيذهب به إلى موضع فيقتله (١٤).

إنه ذات الفارق في كل اللغات تقريبا ففي الإنجليزية هناك فارق بين *assasinate* وبين *terror*.

وباختصار وبدون دخول في تفاصيل لغوية. فإن حادث ١١ سبتمبر هو حادث إرهابي قصد به تخويف الاستكبار المسيحي العالمي وإفزاعه. وهو تتويج درامي لأحداث الاغتيالات التي اتقن فعلها وتبريرها رجال أيمن الظواهرى وتلاميذه من أعضاء «جماعة الجهاد» المصرية. وسواء كان الأمر إرهابا أو اغتيالا فقد كان من

الضرورى التفتيش فى كل الآبار المسممة ، وفى كل ذخيرة التأسلم من روايات ملفقة وأحداث مصنوعة لتبرير وتزويق هذا الفعل الإجرامى . ولن تنساق فى هذا الأمر فهو مخيف، ومفرغ ونكتفى برواية أعتقد أنها مجرد نموذج للملفقات العديدة التى ذخرت بها كتب التراث .

يحكى ابن أبى الحديد عن اغتيال سعد بن أبى عباد على زمن عمر بن الخطاب . فقد امتنع سعد عن مبايعة أبى بكر ثم عن مبايعة عمر . ثم «أسفر إلى الشام وهناك اغتيل ، وقيل أن الجن قد شكت قلبه لأنه كان يبول واقفا»، وكانت هذه الفعلة هى أحد المحاذير التى حذر منها العرب وتوعدوا فاعلها بأن تشك الجن قلبه . ويمضى ابن أبى الحديد مبررا الاغتيال، بل ويعتبره أحد وسائل تصحيح الدين فيقول :

يقولون سعداً شكت الجن قلبه .. ألا ربما صححت دينك بالغدر

وما ذنب سعد إنه بال واقفا .. ولكن سعدا لم يبايع أبا بكر» (١٥) .

.. والخطير فى كل هذه الرواية أنها منسوبة إلى عهد عمر بن الخطاب، والقول «إلا ربما صححت دينك بالغدر» . وبهذا يتخذ الثالوث المتأسلم من هذه الآبار القديمة المسممة سلماً يصعدون أو بالدقة يهبطون به نحو المزيد من التأسلم فى تبرير الإرهاب والاغتيال .



وإذا انتقلنا إلى شخصيات ثالوث أحداث ١١ سبتمبر ، تكون البداية مع أيمن الظواهري ، فهو الأستاذ والمنظر والمنظم ، ولم يكن سوى واحد ممن خرجوا من عباءة جماعة الإخوان كان ذهابى الى هذه البلاد البعيدة (أفغانستان) بترتيب قدرى، فقد بدأت صلتى بأفغانستان صيف عام ١٩٨٠ حينما كنت أعمل بصفة مؤقتة مكان أحد زملائى فى مستوصف السيدة زينب التابع للجمعية الإسلامية وهى إحدى أنشطة الإخوان المسلمين، وفى إحدى الليالى كلمنى مدير المستوصف - وهو من الإخوان

المسلمين - عن رأيى فى السفر لباكستان للعمل فى المساعدة الجراحية للمهاجرين الأفغان فوافقت على الفور، إذ وجدت فى هذا العرض فرصة ذهبية للتعرف على ميدان من ميادين الجهاد التى يمكن أن تكون رافدا وقاعدة للجهاد فى مصر والعالم العربى، قلب العالم الإسلامى حيث تدور معركة الإسلام الأساسية". وإقامة قاعدة آمنة لاستمرار العمل الجهادى فى مصر خاصة فى عهد أنور السادات حينما ظهرت ملامح الحملة الصليبية الجديدة واضحة" (١٦). لكن أيمن الظواهري لم يكن إخوانيا فى أيامه الأخيرة، فبرغم ولائه الشديد لفكر سيد قطب، وحديثه المنبهر عن كمال السنانيى أحد قادة الجماعة إلا أنه كتب الكثير منتقدا للسياسات "المتهادنة" و"المعتدلة" لهذه الجماعة.

وفى كتابه الأخير "فرسان تحت راية النبى" وقد ضاهى بهذا الاسم ما اتخذه بعض الصليبيين فى حربهم من أجل القدس من اسم لهم "فرسان القلب المقدس" يقول "إن تركيبة الإخوان المسلمين عجيبه، فالقيادة الظاهرة كان يمثلها آنذاك عمر التلمسانى أمام الناس والنظام، أما القيادة الحقيقية فقد كانت فى يد مجموعة النظام الخاص من أمثال مصطفى مشهور والدكتور أحمد الملط والأستاذ كمال السنانيى".

وهو يقدم من خلال نقده لجماعة الإخوان واقعة بالغة الخطورة - إن كانت صحيحة - فيقول "والتقى يحيى هاشم (أحد كوادى جماعة الجهاد) بعدد من قيادات الإخوان.. وجاء إلينا يحمل تصورهم فى العمل. كان تصورهم أن تكون لهم القيادة من بعيد، ولكن لا يتحملون مسئولية أى مشكلات تحدث. وقلت ليحيى: إن هذه هى عين الانتهازية، لهم حسنة القيادة وعلينا سيئاتها" (١٧). هذه الواقعة - إن صحت - تعنى أن جماعة الإخوان ليست ضد الإرهاب والتطرف، وإنما فقط تريد أن تحركه من بعيد كى لا ينالها أذى.

وينصب أكثر انتقاد الظواهري حول مسلك جماعة الإخوان على توقفهم عن الممارسة المباشرة للإرهاب، وعلى قبولهم للديمقراطية، التى هى فى نظرة كفر بواح. "فمن يقول أنا مسلم ديمقراطى أو مسلم ينادى بالديمقراطية كمن يقول عن نفسه إنه

مسلم يهودى أو مسلم نصرانى أو كمن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن مسليمة رسول الله" (١٨) .

وهو يستهل كتابة "الحصاد المر" بقصيدة كتبها السيدة أمينة قطب شقيقة الأستاذ سيد قطب تحت عنوان "خاطر إلى سيد فى ذكرى استشهاده" (١٩) . تنعى فيها على جماعة الإخوان ضعفهم وتهادنهم وتخليهم عن الجهاد.

أخى إنه لحديث يطول .. وفيه الأسى وعميق الشجون
رأيت تبدل خط الحداة .. بمانالهم مظن عطاء السنين
فمالوا إلى هدنة المستكين .. ومدوا الجسور مع المجرمين
وتساءل:

ترى هل يعيدون أم أنهم .. يظنون ذلك خط النجاح
وفى وهمهم أن مد الجسور .. سيمضى بآمالهم للفلاح
وينسون أن طريق الكفاح .. به الصديق والفوز رغم الجراح

ثم نمضى مع الوعاء الفكرى الذى أنبت منه الظواهرى فكرة الانتقام من الاستكبار الصليبي العالمى. والتى تبلورت فى تلك الجبهة التى هو عمادها النظرى "الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين" (١٩٩٨).

ويصف الظواهرى نفسه بأنه "رجل يزعم أنه ينتمى إلى المجاهدين بصلة، ويقترب منهم بوشيجة ويرجو لأن يقضى ما بقى من عمره فى خدمة قضية الإسلام، فى معركة الضروس ضد طواغيت الحملة الصليبية الجديدة" ولأنه كان يكتب كتابه "فرسان تحت راية النبى" عشية الإعداد لأحداث ١١ سبتمبر فقد ضمنه إنذاراً صارماً "هذا الكتاب كتب نذيراً لقوى الشر المتربصة بهذه الأمة، ونقول لكم إن الأمة تقترب من هزيمتكم يوماً بعد يوم، وتوشك على استيفاء قصاصها منكم، خطوة بعد خطوة، وإن معركتكم

معها محكوم عليكم بالهزيمة فيها، وإن كانت محاولاتكم لا تعدو أن تكون محاولات لتأخير نصر الأمة لا لمنع هذا النصر" ويقول الظواهري إن المرحلة الحالية "هى مرحلة عالمية المعركة، بعد أن توحدت قوى الكفر ضد فئات المجاهدين، إن المعركة اليوم لا يمكن أن تخاض إقليمية دون النظر إلى العداء العالمى". ويتحدث عن رجاله قائلاً "إنهم يتمتعون بميزة لا يطمع أعداؤهم فى أن يتمتعوا بها، فهم أكثر الناس شهوداً لقدرة ربهم الذى أعانهم بقوته حتى تحولوا من شتات لا يملك إلا يسيراً، ولا يعلم إلا قليلاً إلى قوة مرهوبة تهدد استقرار النظام العالمى الجديد" (٢٠).

المعركة إذن معركة عالمية. وهنا يتخلص الظواهري من مشكلة فقهية كثيراً ما استغرق فيها هو وإخوانه حول موضوع وجوب قتال العدو القريب، قبل البعيد، ويفسر البعض ذلك بأنه نتيجة لعمليات إرهابية تكرر فشلها، أو أجهضت على يد الأمن المصرى (محاولات اغتيال صفوت الشريف، اللواء حسن الألفى، اللواء عبد الحليم موسى، د. عاطف صدقى، ومحاولتين لاغتيال الرئيس مبارك، ومحاولة نسف خان الخليلى.. الخ؛ وقد فشلت هذه المحاولات جميعاً وقبض على حوالى ٨٠٠ من أعضاء ما أسمى تنظيم طلائع الفتح) بما وضع جماعة الجهاد فى مأزق حقيقى إذ أوشكت حتى أن تفقد مبرر وجودها فكان الاتجاه عالمياً مخرجاً مريحاً.

كذلك فإن تشتت من أسموا "بالأفغان العرب" كان حافزاً لفكرة العالمية هذه؛ فهو يقول: "هؤلاء الشباب أحيوا فريضة طالما حرمت منها الأمة بالقتال فى أفغانستان وكشمير والبوسنة والشيشان فتكون لدى الشباب المسلم وعى واسع وإدراك أعمق بالمؤامرة المحاكاة، وفهم شرعى تجاه أعداء الإسلام والخارجين وعملائهم" (٢١). وهو يوضح بعداً جديداً لنشاطه كأمير لجماعة الجهاد فى أفغانستان ضمن الجبهة العالمية قائلاً "إن الحركة الجهادية فى حاجة إلى ساحة جهادية تكون لها بمثابة المحضن الذى تنمو فيه البذرة النابتة وتكتسب فيها خبراتها العلمية والقتالية والسياسية والتنظيمية" (٢٢).

ثم هو يقدم مبرراً مثيراً للاهتمام إذ هو يسقط من حسابه ثورات التحرر الوطني ومعاركها، لأنه يعتبر أنها تطمس المعالم الإسلامية للتحرك "خاض الشباب المسلم في أفغانستان معركة تحرير الأرض المسلمة تحت شعارات إسلامية خالصة، وهو أمر في غاية الخطورة، إذ أن كثيراً من معارك التحرير التي جرت على أرض عالمنا الإسلامي اختلطت فيها شعارات القومية الوطنية بالإسلام، بل وأحياناً بشعارات اليسار والشيوعية، مما أحدث لدى الشباب المسلم انفصاماً بين عقيدته الجهادية الإسلامية التي يجب أن تقوم على أساس إخلاص الدين لله، وبين تطبيقها الواقعي، وقضية فلسطين خير مثال على ذلك؛ حيث اختلطت فيها الشعارات والعقائد تحت شعار التحالف مع الشيطان من أجل تحرير فلسطين، فتحالفوا مع الشيطان وخسروا فلسطين" ثم يعود فيكرر "إن هذه المعارك التي تعلوها رايات غير إسلامية، أو رايات مختلطة قد أضاعت الحدود الفاصلة بين الأولياء والأعداء، فأصبح العدو مشكوكاً فيه أهو العدو الخارجي الذي يحتل أرض المسلمين أم العدو الداخلي الذي يمنع الحكم بالإسلام ويبطش بالمسلمين، وينشر الفجور والانحلال تحت شعارات التقدم والحرية والقومية والتحرير، سائقاً الأوطان إلى هاوية الدمار الداخلي والاستسلام للعدو الخارجي، كما هو حال معظم بلادنا في ظل النظام العالمي الجديد؟"

وهو يفسر لنا كيف طمح تفكيرهم إلى تدمير أمريكا فيقول "كانت أهمية معارك الجهاد في أفغانستان أنها حطمت وهم القوة العظمى في أفغانستان في أذهان الشباب المسلم، فالاتحاد السوفيتي وهو القوة العظمى صاحبة أكبر قوة برية في العالم تحطم وفرت فلوله هاربة، فكان ذلك بورة تدريبية في غاية الخطورة لإعداد الشباب المسلم المجاهد لخوض معركته المنتظرة مع القوة العظمى التي تفردت بزعامة العالم الآن.. أمريكا" (٢٣). وهو يفسر غضب أمريكا عليهم بعد وفاقها معهم في أفغانستان "لقد أرادت أمريكا حرباً بالوكالة عنها ضد الاتحاد السوفيتي، فحولها المجاهدون العرب إلى دعوة لإحياء فريضة الجهاد في سبيل الله" (٢٤).

ويؤكد الظواهري ضرورة عالمية المعركة الإسلامية، من زاوية أخرى، وهي أن

تحالفاً عالمياً ومطاردة دولية تعقبت "المجاهدين" فالعدو عالمي التكوين، والمعركة ضده يجب أن تكون عالمية. وعلى رأس هذا الحلف العالمي « أمريكا » . « اقتنعت أمريكا أن النظام المصري لا يستطيع أن يصمد وحده أمام هذه الحملة الأصولية. واقتنعت أن هذه الروح الجهادية ستقلب الأمور في المنطقة رأساً على عقب، وتطرد أمريكا منها، وحينئذ سيقع الزلزال الذي يرتجف الغرب منه ، ألا وهو قيام دولة الخلافة الإسلامية في مصر، فتصبح مصر قادرة على قيادة العالم الإسلامي في جهاده ضد الغرب ، ويلتف حولها مسلمو العالم كله، وعندئذ سيدور التاريخ – إن شاء الله – في الاتجاه المعاكس ضد إمبراطورية أمريكا وحكومة اليهود العالمية " (٢٥) .

وأمریکا هي العدو الأول. فبعد حرب الخليج الثانية " اندفعت الترسانة الأمريكية بأساطيلها وقواتها الضاربة إلى المنطقة لتشرف على مصالحها بنفسها ، فانتقلت من دور محرك الأحداث من وراء الستار إلى الخصم المباشر للمسلمين " كما أن "أمريكا استهانت بالشرعية الإسلامية ، وأهانت الإسلاميين عندما دعتها إمارة أفغانستان على لسان الملا محمد عمر إلى تقديم أدلة تورط بن لادن في الاعمال الإرهابية (المدمرة كول ونسف السفارتين الأمريكيتين في أفريقيا) إلى المحكمة الشرعية، كما رفضت التفاوض مع الملا عمر وهذه إهانة واضحة" وقال وكأته يعرف أن ثمة غزو أمريكي قادم " إن أمريكا تعرف مقدماً نتيجة غزو أفغانستان عبر دروس التاريخ التي مضت" وأكد أنه برغم كل شيء فإن " إمارتي الشيشان وأفغانستان ستظلان البورتين الإسلاميتين ضد أمريكا " (٢٦) .

ويقول وكأته يتوقع ماحدث "ووصول المجاهدين من الشيشان والقوقاز إلى سواحل بحر قزوين الغنى بالبترول يجعل بينهم وبين أفغانستان جمهورية تركمانستان المحايدة فقط، مما يشكل حزاماً إسلامياً مجاهداً متصلاً شرقاً مع باكستان التي تموج بحركات الشباب المجاهد في كشمير وجنوباً وغرباً مع إيران وتركيا المتعاطفتين مع مسلمي وسط آسيا"، ثم "من أجل ذلك اختارت أمريكا أن تبدأ بسحق الشيشان بالتمويل الغربي للجيش الروسي، ثم تتوجه جنوباً إلى أفغانستان بدعوى القضاء على

الإرهاب وتجارة المخدرات وتحرير المرأة، وبذلك تكون أمريكا قد قضت على بؤرتي المقاومة الباقيتين ضدها في العالم الإسلامي" (٢٧) .

.. والغريب في الأمر أنه كتب هذه العبارات قبيل حادث ١١ سبتمبر بأسبوعين أو ثلاثة إلى درجة أن البعض قد اعتبر كتاب "فرسان تحت راية النبي" بمثابة وصية الظواهري الأخيرة . والغريب أنه إذ يحلل المخطط الذي يستهدف تدمير الشيشان وأفغانستان فإنه كان يخطط بحماس وتدقيق كي يستفزه ويستدعيه ، ويقدم له المبرر والحجة لتحقيق أهدافه . لكننا سنرى فيما بعد أن لهؤلاء المتأسلمين منطق آخر مختلف تماماً عن منطقنا، منطق يستند إلى الاطمئنان الجازم بأنهم جماعة المسلمين وأكثر المؤمنين إيماناً، ثم... و"كان حق علينا نصر المؤمنين" ناسين أنه وحتى في زمن الرسول كانت الهزيمة في غزوة أحد عندما لم يأخذ المسلمون بالأسباب الصحيحة للنصر.

والظواهري لا يتوقف كثيراً أمام ضحايا عملياته " الجهادية" ويقول إن جماعته قد حذرت أفراد الشعب المصري كي يتعدوا عن مقار أركان النظام ومساكنهم وطرق تحركهم، وأركان النظام لا يميزون في مساكن ومكاتب ومواكب بعيدة عن الجمهور، ولكنهم يختلطون بهم ويحتمون بزحامهم فليس لنا بد من ضربهم مع إنذارنا لعامة الناس. ولقد أسفت لمقتل الطفلة شيماء (التي قتلت خلال محاولة اغتيال د. عاطف صدقي) ولكن لا حيلة لنا فالجهاد يجب ألا يتوقف" ثم يقول: "وفيما يتعلق بهذا الأمر فقد أخذنا بقول الإمام الشافعي بأداء الدية لأولياء القتيل" لكنه يعود فيقول "وإذا أردنا أن نضع قضية شيماء في الميزان الصحيح فعلياً أن نضع في الكفة الأخرى للميزان بناتنا ونساعنا اللاتي تيتمن وترملن بلا ذنب.. فمن الذي بكى على بناتنا واهتم بهن؟" (٢٨) .

لكنه لم يقل ما هو ذنب شيماء؟. ولعله من المفيد أن نشير إلى أن العبارة السابقة وردت في كتاب أصدره الظواهري عقب مقتل شيماء وأسماء "شفاء صدور المؤمنين".

ولعله اشتق عنوان الكتاب من الآية الكريمة "وقاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم وينصركم عليهم، ويشف بكم صدور قوم مؤمنين".

وعلى أية حال فإن البداية الحقيقية لهذه الرحلة نحو عالمية الجهاد، وعالمية العدو وعلى رأسه أمريكا قد بدأت في فبراير ١٩٩٨ ببيان وقعه أهم قادة الحركات الإسلامية المسلحة في العالم يعلنون فيه تأسيس "الجبهة العالمية لقتال اليهود والأمريكان"؛ وأكد البيان على أن، "حكم قتل الأمريكان وحلفائهم مدنيين وعسكريين فرض عين على كل مسلم أمكنه ذلك في كل بلد تيسر فيه، حتى يتحرر المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم، وحتى تخرج جيوشهم من كل أرض الإسلام مشلولة اليد، كسيرة الجناح عاجزة عن تهديد أى مسلم" والموقعون هم أسامة بن لادن. أيمن الظواهري - رفاعي طه - منير حمزة (سكرتير جمعية علماء باكستان) - فضل الرحمن "أمير حركة الجهاد في بنجلاديش" (٢٩).



ونأتى إلى ثانى رجال الثالوث أسامة بن لادن. الذى قال البعض إنه الزعيم والمؤسس والممول والقائد، بينما قال البعض الآخر إنه كان مجرد الرجل الثانى للزعيم الحقيقى أيمن الظواهري. وعلى أية حال فما كان كل هذا الأمر ليكون دون اسم، وجهد، وأموال، وخبرة، ونفوذ أسامة بن لادن.

وأسامة بن لادن يأتى من أسرة متدينة، بل هو يوحى بأنها شديدة التدين "الحمد لله، اسمى أسامة بن محمد بن عوض بن لادن من الله على أن ولدت من أبوين مسلمين. أبى فتح الله عليه بأن شرف بما لم يشرف به أحد من البنائين وهو بناء المسجد الحرام الذى فيه الكعبة المشرفة، ثم قام ببناء المسجد النبوى فى المدينة المنورة ثم قام بترميم قبة الصخرة.. وكان من فضل الله عليه أنه يصلى أحياناً فى المساجد الثلاثة فى يوم واحد" (٣٠).

لكنه رغم حماسه وإصراره وشهرته التى فاقت شهرة كل أقرانه يبدو فى تعبيره عن أفكاره ومواقفه مجرد متحمس بغير عمق فقهى، أو حتى شبه فقهى. هو يتحدث

بحماس ويصنع ألفاظه أو يحاول بمسحة إسلامية، لكنه يبدو سطحياً جداً إذا ما قورن بأئمن الظواهري. ربما هو فارق شخصي. وربما هو طابع بعض المثقفين مهما اختلفت توجهاتهم فإنهم يتعمقون فيما يقولون، أو يحاولون، بينما البعض يكتفون بقول مبسط أو مباشر. وربما لهذا السبب يكاد الجميع أن يجمعوا على أن المنظر والمفكر والرقم الأول في تنظيم القاعدة هو الظواهري، دون أن يقلل ذلك من قيمة أو من شهرة أو قدرات بن لادن، أو دوره القيادي.

ونواصل مطالعتنا لحواره المسجل بصوته "الذي حصل على بلاد المسلمين من اعتداء خاصة على المقدسات.. المسجد الأقصى حيث قبلة النبي (ﷺ) الأولى، ثم استمر العدوان من التحالف اليهودي الصليبي الذي تتزعمه أمريكا وإسرائيل، حتى أخذوا بلاد الحرمين ولا حول ولا قوة إلا بالله، فنحن نسعى لتحريض الأمة كي تقوم بتحرير أرضها والجهاد في سبيل الله سبحانه وتعالى لتحكم الشرع وتكون كلمة الله هي العليا".

ويؤكد عدد من الباحثين أن أسامة بن لادن كان على علاقة وثيقة بالمخابرات الأمريكية خلال فترة الحرب ضد السوفييت، ويركزون على واقعة محددة باعتبارها البداية لهذه العلاقة "ارتفعت معدلات الاستشهاديين المجاهدين بسبب قذائف المدفعية الروسية D.R.A المضادة للأفراد، ولمواجهة ذلك قام أسامة بن لادن وبمساعدة من المخابرات الأمريكية بعد وساطة من المخابرات الباكستانية بجلب عدد كبير من المعدات الثقيلة من الشركات المملوكة لأسرته لحفر خنادق وأنفاق احتوى بها المجاهدون" (٣١) .

وحول عمليات القصف التي قامت بها أمريكا وبريطانيا ضد العراق (١٩٩٨) يقول "ينبغي أن نستشعر أن أي هجوم اليوم على أي دولة في العالم الإسلامي إنما المهاجم الحقيقي هو إسرائيل، ولكن خشية أن يستيقظ الناس وتبدأ حركات شعبية ضخمة تسقط الأنظمة العميلة التي تواطأت من أجل كراسيها عن نصرة الإسلام والمسلمين.. استطاع اليهود أن يوجهوا النصارى من أمريكا وبريطانيا من القيام

بالواجب فى ضرب العراق، وتدعى أمريكا أنها تحاسبه وتحاكمه، ولكن الصواب أن السلطة الإسرائيلية ، السلطة اليهودية التى تنفذت داخل البيت الأبيض هى التى تفعل. إنهم ساقوا النصارى لقصة أجنحة العالم الإسلامى" وبهذا ويمثله من الأقوال تتضح بساطة سياسية فادحة. وهو يرفض اللجوء إلى الأمم المتحدة "فلا يذهب إلى الأمم المتحدة عاقل ولو كان كافراً، أما المسلمون فشرعاً لا يجوز أن يتحاكموا إلى هذه الأنظمة الكفرية الوضعية"

أما عن الوضع فى البلاد العربية "نول المنطقة نول ليست ذات سيادة، فأعداؤنا يسرحون ويمرحون فى بقاعنا وفى أراضينا وفى أجوائنا.. الأنظمة الموجودة إنما هى متأمرة متواطئة" فماذا يجب على المسلم إزاء ذلك؟ يجب بن لادن ببساطة شديدة "ينبغى على المسلمين وبخاصة أهل الحل والعقد وأهل الراى من العلماء الصادقين والتجار المخلصين وشيوخ القبائل أن يهاجروا فى سبيل الله ويجدوا لهم مكانا يرفعوا (صحتها يرفعون) فيه راية الجهاد". وهو يؤكد احتمال أن تشن أمريكا حرباً على أفغانستان " من الطبيعى جداً أن نتوقع ضربات أخرى على كل من يرفع راية الإسلام، وطالبان بفضل الله سبحانه تعالى هداهم الله إلى السداد والصواب. ونتوقع أن يضرب الأمريكان طالبان" ولعل من حقنا أن نسال إن كان ضرب طالبان متوقعاً، فلماذا استجلب هو عليها هذا الضرب؟

وعن قتل المدنيين غير المحاربين يقدم أسامة بن لادن تفسيراً غريباً "الرجل مقاتل سواء حمل السلاح أو أعان على قتالنا بدفعه الضرائب وجمعه المعلومات فهو مقاتل، أما ما ينشر من أن أسامة يهدد بقتل المدنيين فهم يقتلون الأطفال فى فلسطين وليس المدنيين فقط. وبالنسبة لنا فالمستهدف حسب ما ييسر الله للمسلمين كل رجل أمريكى هو عدو سواء كان من الذين يقاتلوننا قتالاً مباشراً أو من الذين يدفعون الضرائب، ولعلكم سمعتم هذه الأيام أن نسبة الذين يؤيدون كلينتون فى ضرب العراق تقريباً ثلاثة أرباع الشعب الأمريكى، فشعب ترتفع أسهم رئيسه عندما يقتل الأبرياء، شعب عندما يقترب رئيسه الفواحش العظيمة والكبائر تزيد شعبيته، شعب منحط". وهو يكاد أن

يشى بحلفائه فى باكستان "تصلنا من باكستان معلومات، من أحبائنا من أنصار الجهاد فى سبيل الله ضد الأمريكان، الشعب والناس فى باكستان أعطوا معياراً واضحاً لمدى البغض والكره للغطرسية على العالم الإسلامى"، وقد جاءت هذه العبارة رداً على سؤال: هل تلقيت تحذيرات من الحكومة الباكستانية قبل القصف الأمريكى على منطقة خوست فى أغسطس (١٩٩٨)؟

وعندما سئل هل يسعى للحصول على أسلحة كيميائية وجراثومية ونووية أجاب "هذه ليست تهمة، وواجب المسلمين أن يمتلكون هذه الأسلحة"، ويسأله الصحفى عن رأيه فى توجه بعض الحركات الإسلامية للتعاطى مع الانتخابات التشريعية ودخول البرلمانات، أو ما يسمى باللعبة الديمقراطية، فتأتى إجابته أكثر ليناً من إجابات الظواهري إذ يقول "نعتقد أن الجهاد فرض عين اليوم على الأمة، ولكن ينبغى التفريق بين الحكم والقدرة على القيام به، ففي أى بلد توفرت المقومات اللازمة من العدد والعدة وما يلزم لأركان الجهاد أن تقوم، فعند ذلك يجب على المسلمين فى ذلك المكان أن يشرعوا بالجهاد ضد الكفر الأكبر المستبين. ولكن إذا ظهر لهم أن المقومات لم تكتمل فهم مأمورون فى هذه الحالة بالعفو والصفح" لكنه وبرغم هذا الموقف الأكثر ليونة يؤكد أن مقومات الجهاد جاهزة "إن الذين من الله عليهم بالجهاد كما حصل فى أفغانستان أو فى البوسنة أو الشيشان، ونحن من الله علينا بذلك، فنحن على يقين أن الأمة اليوم تستطيع بإذن الله سبحانه وتعالى أن نجاهد ضد أعداء الإسلام وبخاصة ضد العدو الأكبر الخارجى، أى التحالف الصليبي اليهودى".

وهو يرى أن العمل الإسلامى خارج إمارة أفغانستان قليل القيمة "وننصح إخواننا المسلمين فى الخارج أن كثيراً من الجهد أن كان بعيداً عن وجود الدولة الإسلامية فلن يأتى بالثمرة المرجوة الكبيرة، فهذا نبينا محمد (ﷺ) مكث ثلاثة عشر سنة يدعو فى مكة المكرمة، وكانت المحصلة بضع مئات من المهاجرين، فلما وجدت دولة المدينة على صغرها.. قام الخير فنحن ندعو المسلمين أن ينصروا هذه الدولة التى تمثل راية الإسلام، وأى اعتداء من أمريكا على أفغانستان يأتى لأنها رافعة راية الإسلام

الصحيح المجاهد. وعلاقتنا بفضل الله تعالى مع الطلبة (طالبان) قوية جداً ووطيدة، هي علاقة عقدية قائمة على معتقد. ونحن هنا لانعمل بصفة مستقلة، بل نحن في دولة لها أمير مؤمنين، ملزمون شرعاً بطاعته" وهو يقول في صراحة "ولظروف كثيرة في أفغانستان هناك رأى للطلبة (طالبان) ألا نتحرك من داخل الأراضي الأفغانية ضد أى دولة أخرى. وهذا كان قرار أمير المؤمنين كما هو معلوم".

ونتوقف قليلاً لنسأل: هل كان ملا عمر يستشعر خطر الهجوم على إمارته، فأمر بعدم القيام بأى تحرك من داخل الأراضي الأفغانية؟ وهل كانت انطلاقات منفذى حادث ١١ سبتمبر من ألمانيا وأسبانيا محاولة للتمويه على أمريكا أو حتى على طالبان؟. ويشن بن لادن فى ختام حديثه حملة على اليهود والنصارى قائلا "إن بغض اليهود والنصارى هو جزء من ديننا" ويقول "إن العالم الصليبي قد أجمع على أكل العالم الإسلامى". وينسى بن لادن فى غمرة حماسه الآية الكريمة "كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله" وينسى أيضاً "ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون" (المائدة ٨٢). وأيضاً "لاتجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم، وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وألھنا وألھكم واحد، ونحن له مسلمون" (العنكبوت ٤٦).

وتقع أحداث ١١ سبتمبر، وتقع طالبان فى المأزق، مجلس العلماء يطلب إليه أن يبادر هو بمغادرة الإمارة لكنه لا يفعل بل يورط الجميع معه. وفى بيانه الأخير الذى أذاعته قناة الجزيرة يقول إن "أحداث ٢٢ جمادى الثانية الموافق الحادى عشر من سبتمبر ما هى إلا رد فعل للظلم المتواصل الذى يمارس على أبنائنا فى فلسطين وفى العراق وفى الصومال وفى جنوب السودان، كما فى كشمير وآسام. فالأمر يخص الأمة بأسرها فينبغى على الناس أن يستيقظوا من رقادهم، وأن يهبوا لايجاد حل لهذه الكارثة التى تهدد البشر جميعاً" ثم يقول "إن هذا الرد المبارك بفضل من الله سبحانه وتعالى وهذه الضربات المباركة لها دلالات عظيمة، فقد أوضحت بجلاء أن هذه القوة

المتفطرة "هبل" العصر، أمريكا تقوم على قوة اقتصادية عظيمة، ولكنها هشة ما أسرع أن تهاوت بفضل الله سبحانه وتعالى". وكالمعتاد يبقى بن لادن ومن ينهجون نهجه متأكدين من النصر حتى يفرقهم الطوفان. فثمة سمة مشتركة بينهم جميعا، هي تعجلهم اليقين بالقدرة على النصر.

وفيما كانت أفغانستان تقصف قصفاً حاداً عنيفاً كثيفاً قال بن لادن في بيانه الأخير "إن القوة العسكرية الأمريكية وإن أظهرت أمريكا استعراضها لهذه القوة في أفغانستان في الفترة الأخيرة وصبت جام غضبها على هؤلاء المستضعفين، فقد أخذنا بفضل الله سبحانه وتعالى دروساً عظيمة ومهمة في كيفية مقاومة هذه القوة المتكبرة" ثم يقدم تصوراً تكتيكياً مثيراً للدهشة، لعله يفتقد أبسط قواعد التفكير العسكري "لو أن خط الجبهة مع العدو يبلغ في طوله ١٠٠ كيلومتر فينبغي أن يكون هذا الخط عريضاً بمعنى أن لاكتفى بخط دفاع بعمق أو بعرض ١٠٠ متر أو ٢٠٠ متر بل ينبغى أن يعرض هذا الخط إلى عدة كيلو مترات، وتحفر الخنادق على طول الجبهة وعلى عرضها، فكتافة القصف الأمريكي تستنزف قبل أن تصل إلى نهاية تدمير هذه الخطوط، وتكون هناك قوات خفيفة وسريعة الحركة من خط إلى خط، ومن حزمة دفاعية إلى حزمة دفاعية، وبهذه الطريقة تمر السنوات ولاستطيع أمريكا بإذن الله سبحانه وتعالى أن تكسر خطوط المجاهدين (٢٢).

وفي ٢٥ - ٩ - ٢٠٠١ وجه أسامة بن لادن بياناً يحث فيه الشعب الباكستاني على الجهاد ويقول "وأبشركم أيها الأخوة الأحبة أننا ثابتون على طريق الجهاد في سبيل الله مع الشعب الأفغاني المؤمن البطل، وتحت قيادة أميرنا المجاهد المعتز بدينه أمير المؤمنين الملا محمد عمر، نسأل الله أن ينصره على قوى الكفر والطغيان وأن يحطم الصليبية اليهودية الجديدة على أرض باكستان وأفغانستان" (٢٣).



ونأتى إلى الضلع الأخير من المثلث "طالبان" أي الطلبة باللغة الباشتونية. وهؤلاء

الطلبة هم ثمرة المدارس الدينية الباكستانية التي وجدت امتداداً لها في أفغانستان. ويقول تقرير رسمي باكستاني "إن عدد المدارس الدينية في باكستان ٣٧٠٦ مدرسة يدرس فيها ٥٤٠ ألف طالب وطالبة؛ ويضم إقليم البنجاب وحده غالبية هذه المدارس ١٦٨٦ مدرسة ، أما الحدود الباكستانية الأفغانية فتضم ٦٨٦ مدرسة، وهذه المدارس تدرس فقط العلوم الشرعية واللغة العربية، ولا تهتم بالعلوم العصرية" (٣٤) . ومن هذه المدارس تخرج أغلب قادة طالبان مثل مولوى عبد الكبير رئيس حكومة طالبان والملا محمد حسن رحمانى والى قندهار، ومولوى سعيد الرحمن حقانى ومولوى شهاب الدين دلاور ومولوى حفيظ الله وثلاثتهم هم أكبر المسؤولين في وزارة الخارجية، والأهم من هذا أن الملا محمد عمر زعيم طالبان، والملا محمد ربانى رئيس مجلس الشورى تخرجا هم أيضاً من هذه المدارس" (٣٥) .

وابتداءً لابد لنا أن نفرق بين ملا ومولوى. فالمولوى هو طالب الدين الذى أتم تعليمه وتخرج عالماً فى الشريعة، أما الملا فهو طالب الدين الذى لم يتم تعليمه بعد. فالملا محمد عمر أو كما أسمى نفسه رسمياً "المجاهد الأكبر خادماً للإسلام أمير المؤمنين ملا محمد عمر المجاهد" مجرد طالب لم يتم تعليمه.

ونأتى إلى قصة قيام طالبان؛ فبعد سقوط حكومة نجيب الله وماتلاها من اقتتال فرق "المجاهدين مع بعضهم البعض وقعت مذابح رهيبة استمرت من أبريل ١٩٩٢ وحتى منتصف ١٩٩٤. عقد ملا محمد عمر وكان يعمل مديراً لمدرسة صغيرة فى إقليم مايوان أحد مناطق إقليم قندهار اجتماعاً ضم عدداً محدوداً من الطلبة (الذين تعلم أغلبهم فى المدارس الدينية فى باكستان) فى قرية "كشك نخود" وأعلن قيام حركة تستهدف الاستيلاء على السلطة لإيقاف نزيف الدم وإعلان قيام الإمارة الإسلامية، وأحضروا قطعة قماش بيضاء وكتبوا عليها "لا إله إلا الله محمد رسول الله" ورفعوها على مبنى فى القرية معلنين قيام حركتهم.

(لكن ذلك لا يعنى أن هذا هو العلم الرسمى لإمارة طالبان، فالإمارة ومنذ قيامها وحتى نهايتها كانت لاتعرف أو تعترف بعلم واحد، ربما لأسباب شرعية، فالرسول لم

يكن له علم واحد، وإنما عدة شارات. وهكذا فقد استخدمت طالبان العلم الذي أشرنا إليه، أو علماً ذا رقعة بيضاء مكتوب عليها "الله أكبر"، وقد تكون الكتابة بالأسود أو الأخضر، وقد تستخدم رقعة بيضاء بلا كتابة). وقد جمع ملا عمر حوله خمسين طالباً هم كل من أتيح له أن يقنعهم بفكرته.

وقد منح ملا عمر نفسه فرصة تأسيس حركته عبر حصوله على فتوى شرعية من علماء المنطقة، وسرعان ما انضم إليه أحد أمراء الحرب في ذات المكان واسمه "حاجي بشر". وكان الطلبة يسألون الملا عمر "كيف نقاتل وليس لنا قدرة كافية، فكان يرد عليهم بقوله "فلنتوكل على الله والتوكل على الله قسمان: توكل مع وجود الأسباب وتوكل دون الأسباب، وكان رأيهم مع النوع الأول. وكان الملا عمر معروفاً بشجاعته وسداد تصويبه على الدبابات، وكان من جناح أكبر القادة الميدانيين للحزب الإسلامي (جناح يونس خالص). وبعد ذلك تشكل جيش طالبان من ٣١٣ مقاتلاً" (٣٦).

ونأتى إلى أفكار ومواقف وتركيبية دولة طالبان. وسوف نعتمد هنا على كتاب لمؤلف مصري الأستاذ عبد الحليم غزالي الذي كان أحد الصحفيين القلائل الذين سمح لهم بزيارة "الإمارة" واحداً من القلائل جداً الذين نالوا "بشارة" مقابلة أمير المؤمنين. (يعتقد الطالبان أن من يلتقى الملا عمر لن يدخل النار مهما فعل).

والكتاب عنوانه "طالبان العمام والمدافع والأفيون - أمراء الجهاد المضاد في أفغانستان" ولسنا بقادرين على تلخيص الكتاب، فقط سنستعرض بعض ملامح الإمارة عبر لقطات سريعة ومتعجلة.

- متوسط عمر كبار المسئولين في الإمارة ما بين ٢٠، ٤٠ عاماً. الملا عمر نفسه ولد عام ١٩٦٠، وأمير المال ملا عناية الله عمره ٢٢ عاماً وهو لم يدرس أية علوم عصرية.

- وكبار المسئولين لا يمكن تمييزهم إلا من السيارات التي يركبونها والجديّة والصرامة التي تغلف وجوههم، أما الجميع فهم بذات الملابس عسكريين ومدنيين ورجال شرطة.

- عارف الله العارف نائب وزير الاقتصاد عمره ٣٠ عاماً لم يدرس الاقتصاد وليس لديه أية إحصاءات أو أرقام، وعندما سئل عن رأيه فى "العولمة" قال إنها أول مرة يسمع فيها هذه الكلمة.

- مدير دار الطباعة الرئيسية فى الإمارة الملا اختر محمد ٢٥ عاماً لم يكن يعرف شيئاً عن الطباعة عندما اختاروه لهذا المنصب.

- ملا محبوب الله رئيس فرع البنك الوطنى فى قندهار لم يدرس الاقتصاد ولا يعرف شيئاً عنه، ويقول ببساطة "ذهبت إلى كابول وتعلمت كيف تحفظ الأموال وكيف أدير الأمور، ويقول إنه لا يعرف معنى كلمة تضخم.

- مولوى رحمه الله مفتى قندهار عمره ٢٠ عاماً وهو عضو لجنة الفتوى العليا" (٣٧). وهكذا.

وماذا عن المنطلقات الشرعية؟

- من رأى منكم منكراً فليغيره بيده وهذا للأمرء، فإن لم يستطع فبلسانه وهذا للعلماء، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا للعوام.

- المدارس الشرعية تقرر التركيز على بنائها وتعميمها حتى عام ٢٠٠٠ ثم وبعد أن يستقر الوعى الدينى فى أذهان الناس نعطى الفرصة للتعليم فى المجالات الأخرى.

- لايجوز الاختلاط بين الرجال والنساء فى أى مكان. ويجب توفير التعليم للنساء؛ ولكن يجب توفير معلمات قادرات على تعليم العلوم الدينية، أما فى أيام الحرب فلا يمكن للمرأة أن تجد فرصة التعليم" (٣٨).

- لا يمكن الأخذ بالطريقة الانتخابية الغربية ولايجوز الأخذ بها، ولا مجال لها فى الإسلام، ففيها يتساوى العالم والجاهل والواعى والخامل، والحكم فى الإمارة يقوم على ركيزتين ، أمير المؤمنين وأهل الشورى. واللجوء لأهل الشورى إعمال للآية الكريمة "شاورهم فى الأمر". أما حق الأمير فى اتخاذ القرار فيستتبط من الآية الكريمة "فإذا

عزمت فتوكل على الله" وأصل الشورى فى الإمارة قائم على المذهب الحنفى وهو استماع أمير المؤمنين لآراء مشاوريه أولاً وفى النهاية يظهر هو رأيه .

- الديمقراطية بدعة نصرانية مرفوضة .

- لا يجوز تصوير ما فيه روح .

- لا يسمح بالغناء أو الموسيقى فهما يدعوان إلى الفحشاء والأخلاق السيئة .

- "تدار الأمور فى "الإمارة" وفق فرمانات يصدرها أمير المؤمنين ولهذه فرمانات الأولوية فى النفاذ" (٢٩) .

- تستند الرؤية الفقهية لوضعية الإمارة إلى الحديث الشريف "يعود الإسلام غريباً كما بدأ" ويقولون نحن الغرباء.. وعلى يدينا يعود الاسلام ليصبح كما بدأ .

- "وهم يرون أن الشيعة أربعة فرق : التفضيلة وليست كافرة أما الثلاث الأخرى: الإمامية الاثنا عشرية ، والإسماعيلية والثالثة التى تقول إن جبريل أخطأ فى حمل الوحي إلى محمد هؤلاء جميعاً كفرة .

- وأهل الذمة كاليهود والنصارى كفار . لأنهم أهل ذمة منحرفة . ومن يدعو منهم لعقيدته يضل الناس ويجب قتله .

-أما إيران فهى لاتعرف شيئاً عن الإسلام" (٤٠) .

- أما عن الأفيون فالموقف منه غاية فى الغرابة تعاطيه حرام لكن زراعته مسموح بها .

ويقول تقرير للأمم المتحدة "إن تجارة الأفيون علنية فى أفغانستان، وفى منطقة سانجيان سوق بها ٢٠٠٠ محل اسمه سوق الأفيون ، ويشير التقرير إلى أن ٨٠٪ من الهيروين المستهلك فى أوربا يأتى من الأفيون الأفغانى " (٤١) . ويبرر قادة طالبان سماحهم بزراعة الأفيون بأنه مصدر رزق للسكان ، ويقولون إنهم سيمنعونها عندما يجد هؤلاء السكان مصدر رزق آخر . ويستندون إلى القول الشرعى "الضرورات تبيح

المحظورات". ويقول تقرير الأمم المتحدة : "إن الحكومة الأفغانية تزعم أنها تحرم زراعة الأفيون لكنها تحصل من زراعته على العشر" والعشر شرعاً هو زكاة الزروع. وقد زاد إنتاج الأفيون عام ١٩٨٨ بنسبة ١٦٪ عنه في العام السابق . بل إن ولاية بغلان زاد انتاج الأفيون بها بعد استيلاء قوات طالبان عليها بنسبة ١٨٤٪. وقيمة الأفيون الأفغانى تبلغ ١٥٥ مليون دولار أى أنه المحصول الأول فى البلاد" (٤٢) .

ثم نأتى بعد ذلك إلى علاقة "الإمارة" وأمير المؤمنين بأسامة بن لادن. فى حديث نادر أجراه عبد الحليم غزالى مع الملا محمد عمر قال عن أسامة بن لادن "هو ضيف يجب علينا احترامه وحمايته، لكننا لانسمح لأحد بأن يمارس نشاطاً ضد الآخرين مادام هو فى بلدنا " (٤٣) . أما وكيل أحمد متوكل فقد أكد «لقد أجبننا على اتهامات الأمريكان بأنه يمول هجمات ضدهم ويصدر الأوامر بتنفيذها، بأن طالبان لم تسمح له بممارسة أى نشاط منذ قدومه إلى أفغانستان فى الفترة الأخيرة عام ١٩٩٦" وقال " لقد جاء بنا بيل ريتشاردسون(المندوب السامى الأمريكى فى الأمم المتحدة) وأراد أن يقنعنا بأن أسامة بن لادن شخص خطير وإرهابى فقلنا له هذا الرجل جاهد معنا فى الحرب ضد السوفييت ومن حقه أن يظل معنا . وعرضوا علينا الاعتراف بنا كدولة مقابل أن نسلمهم بن لادن فرفضنا" (٤٤) . أما الملا محمد حسن رحمانى حاكم ولاية قندهار فقد قال "لقد اتفقنا مع بن لادن على ألا يمارس أى نشاط ضد الآخرين ، أمريكا أو غيرها، ولكن مع الأسف نقض الاتفاق واتصل بصحافيين بعد الهجوم على الأمريكى على الإمارة وقال إنه سيقوم بنشاط فى الخارج ، فاتصل به أمير المؤمنين وأخذ منه تعهداً جديداً بعدم ممارسة أى نشاط سياسى مادام يعيش فى أفغانستان ، ونحن نطمئن الآخرين بأنه لن يمارس أى نشاط مستقبلاً بعد تعهده الأخير" وتابع قائلاً "ليس لأمريكا حق فى تسليم بن لادن لاشريعياً ولا دولياً فهو لاجئ سياسى ، وإذا هددتنا أمريكا فنحن مستعدون للتصدى لها ، ونحن لانرى أنه قام بأية جريمة تستحق المحاكمة" وقال "ليس صحيحاً أن كل من يقتل يكون قد تعلم القتل فى أفغانستان ونحن ليس لنا أدنى علاقة بالجماعات التى تسمى إرهابية فى مصر والجزائر" (٤٥) . (كان أيمن الظواهري مقيماً ونشطاً هناك).

أما الملا محمد حسن أخوند وزير خارجية طالبان فقد قال "إن أمير المؤمنين غضب من بن لادن لعقده مؤتمراً صحفياً دون استئذان من طالبان أطلق فيه تهديدات ضد أمريكا بعد أيام من من قصف المعسكرات في خوست" وقال إنه شخصياً "كان مع إنزال عقوبة به لكن أمير المؤمنين أخذ ميثاقاً منه ألا يكرر ذلك مستقبلاً ، وذلك بعد أن اعتذر له بن لادن واعترف بخطئه" (٤٦) . ويرغم ذلك ظل بن لادن يمارس ما أراد من ترتيبات وأنشطة .

وفي أكتوبر ١٩٩٨ عقد في كابول مجلس الشورى الموسع والذي يسمى "أهل الحل والعقد" ويضم ١٥٠٠ من كبار رجال الدين .. وأصدر المجلس بياناً أكد فيه على رفضه للإرهاب والأعمال الإرهابية وتدريب الإرهابيين في الأراضي الأفغانية ، أو انطلاق أعمال الإرهابية من أراضيها ضد أى بلد كان" (٤٧) . وبعد ١١ سبتمبر ، وبعد التهديدات الشديدة من جانب أمريكا انعقد ذات المجلس وأصدر قراراً ناشد فيه أسامة بن لادن أن يغادر الإمارة طواعية لكنه لم يفعل .. وبدأت الإمارة في مناورات غير متقنة إذ أعلنت أن بن لادن اختفى ولا تعرف مكانه. لكن أحداً لم يصدق ذلك .

والسؤال هو لماذا هذا الموقف المتردد...؟ هناك أمران كان الخيار بينهما صعب بل وشديد الصعوبة بالنسبة للملا عمر. كانت الإمارة تخشى الغضب الأمريكى والذي توقع الجميع أن يتحول إلى ضربة ساحقة . وقد عبر عن هذه الخشية الملا محمد حسن رحمانى حاكم ولاية قندهار قائلاً "الحرب مستمرة في أفغانستان منذ ٢٠ عاماً ، وقد دمرت بلادنا خلال هذه الحرب مادياً ومعنوياً، ومهمتنا هي بناء أفغانستان من جديد، ومساعدة المجاهدين هنا أو هناك ليس في قدرتنا، ولا نريد التدخل في شئون الآخرين أبداً، والآن نحن نواجه صعوبات ومشاكل عديدة، ونحن لانفكر في البلاد الأخرى، وهناك من يخاف منا دون مبرر وبلا سبب، نحن لانفكر في محاربة أحد" (٤٨) .

أما الخيار الآخر الصعب فهو إغضاب التيار العام في صفوف طالبان، وهوتيار

تكون على أساس مقولات "جهادية" وأن "أمريكا هي العدو" و "الشيطان الأكبر" ، ومن هنا فإن الكثيرين من كوادر طالبان كانوا معجبين بشخصية بن لادن ، وكانوا على استعداد للتمرد دفاعاً عنه.

وهكذا فإن الملا عمر كان في واقع الأمر أسيراً لأفكار متشددة غرسها بيديه فنمت لتثمر شوكاً حاصرة ثم دمره. وبين شقى الرحى عاشت الإمارة . وكان بن لادن يعرف ذلك جيداً، فواصل عمله ضد الأمريكيين ليزداد تمسك الكوادر الطالبانية به . وقد كان . ثم كان ماكان . وانتهى كل شيء



ويبقى بعد ذلك سؤال يلح وبشدة. لماذا يندمج هؤلاء المتأسلمون في الدراما التي يحبكون أطرافها بأيديهم. فيصدقون مانسجوا من خيالات وينتهي بهم الأمر إلى أن يخوضوا معارك تنتهي دوماً بهزيمة قاسية؟. لماذا كانوا كذلك دوماً؟.

الإخوان المسلمون (١٩٤٨) و (١٩٥٦) وصالح سرية ثم شكرى مصطفى ثم الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد ، ثم عمر عبدالرحمن فى أمريكا ، ثم... ثم ١١ سبتمبر؟ هذا السؤال يحتاج إلى إجابة متأنية. هل كان هؤلاء جميعاً يتطرفون فى الفكر ثم يصدقون تطرفهم . يشربون من بئر التأسلم المرير ثم يمارسونه عملاً فيحاصروهم بالتطرف ؟ وألف هل أخرى تفرض علينا أن نبحث عن إجابة .

وبرغم أن البدايات عميقة فى بئر التاريخ الإسلامى إلا أننا سنتوقف عند نقطة مهمة ، وربما كانت فاصلة وهى الفكر أو المعتقد الشيعي، "فجميع أهل الشيعة تقريباً يسلمون بأن الأئمة هم الذين وصفهم القرآن الكريم بالراسخين فى العلم ، ولذلك فإنهم وحدهم بون سواهم بعد النبی محمد (ﷺ) ماعدا الله تعالى ذاته يعلمون بدقة متناهية المعنى الحقيقى للكلمة المقدسة" (٤٩) .

ويميز الكرمانى بين "النطقاء" وهم الأنبياء الذين يأتون بشريعة وكتاب مقدس ،

أما "الأسس" فهم خلفاؤهم المباشرون والمتتابعون ويعملون على تقديم التأويل لتلك الشريعة والكتب المقدسة ذاتها (٥٠) .

ويرى المفكرون الشيعة أن "الأسس" أو "الراسخون في العلم" هم وحدهم المؤهلون للتعرف بدقة متناهية على المعنى الكامن في النص. بل لعلهم أيضاً - عند الكثيرين من مفكرى الشيعة - يصلون إلى معرفة المغزى "الباطن" والقوى "الكامنة" خلفه وإن كانت مستورة في مستوى خارج أو خلف الرمز الوارد في النص.

وبرغم أن كل من نتحدث عنهم هم من السُّنة إلا أنهم قد تأثروا بفكرة "الراسخون في العلم" وأعطوا لأنفسهم هذه الصفة، وصدقوا ذلك ، فاستمدوا من هذا التصديق الحق في الاعتقاد بأنهم العارفون بالمعنى الكامن للنص . وإن اختلفوا عن الشيعة في أنهم تمسكوا بحرفيته ولم يقبلوا أى تأويل بعيد عنه . بل وأحياناً لم يقبلوا أى اجتهاد. أو كما يقول شكرى مصطفى "فقط قال الله وقال الرسول ، لا قياس ولا تأويل ولا إجماع" .

ونقدم مثلاً مفاجئاً لفكر شكرى مصطفى إذ يقول "جاء في الحديث نحن أمة أمية لاتقرأ ولا تحسب. والرسول (ﷺ) لا يقرأ ، وكان في قدرته أن يقرأ ويحسب. والرسول قال نحن أمة أمية أى نحن جميعاً " . ثم "ولقد خرجت كما هو معلوم من هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس. أى أن خير أمة أخرجت للناس أمة أمية ، ويقصد بالأمة الأمية عموم أهل الأمة وغالبيتها ، ولأمانع من وجود قراء وكتاب في هذه الأمة ولكن بقدر الضرورة" (٥١) . ثم يعود ليؤكد والذي نعنيه من ذلك أن جماعة الحق في آخر الزمان ، التى ستخرج للناس مرة ثانية سميتها وعمومها أنها أمة أمية لأنها تدخل في قول الرسول : نحن أمة أمية" .

وشكرى مصطفى لمن لا يعلم أتى مثل كثير من المتأسلمين من عباءة جماعة الإخوان، كان معهم، وفي سجن طره تأثر بأفكار سيد قطب فأخذ يصيح في قادة الإخوان عاتباً عليهم "من العار على المسلمين أن يمسك بهم كالدجاج دون مقاومة، كنتم

تكذبون على أنفسكم وعلى الناس عندما كنتم تقولون: الموت فى سبيل الله أغلى أمانينا" (٥٢) .

ثم نأتى إلى موضوعنا .. كيف تصور شكرى مصطفى (أمير آخر الزمان) معركته ضد العدو (أو كما أسماه روم العصر) ونسمع إليه إذ يقول "الضابط فى ذلك أن ما جاء بنص عام يبين أن هذا الأمر من دين الله، وأنه من أعمال المسلمين وأنه لا يكون إيمان بغيره . وإذا جاءت النصوص بهذه الصورة فحينئذ يلزمنا الاتباع . فمثلاً عندما يقول الله سبحانه "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل" فهو خطاب موجه إلى المسلمين فى أول الزمان ، وفى آخر الزمان. والقوة كما جاء فى الحديث هى الرمي، والخيل هى الخيل . فإذا جاء من يقول إن الخيل لاتصلح الآن فنقول له نحن عندما نقاتل سيكون قتالنا بالسيف والرمي والخيل، ثم "وقد جاء فى الحديث الشريف الجنة تحت ظلال السيوف، فالجنة هى الجنة والسيف هو السيف، ولو شاء الرسول لقال الجنة تحت ظلال الأسلحة أو تحت ظلال البنادق".

ونمضى مع شكرى مصطفى لنزداد دهشة "أن الوسائل الإسلامية فى القتال تنبثق من الأصول الإسلامية للمسلمين ، الكافرون يقاتلون مثلاً فى قرى محصنة أو من وراء جدار، أما أسلوب القتال عند المسلمين فهو ينبثق من الأصول الإسلامية فى القتال ، وهى مواجهة رجل لرجل لأنها نفوس باعت الدنيا واشترت الآخرة . إن أصول الكافرين فى القتال أصول كانت نتاجاً طبيعياً لمعصية الله سبحانه ، وهى أعدت بأموال كافرة ، وأصول كافرة، ولقد صنعتها الجاهلية بجاهليتها وليس بإيمانها وتقواها ، إذن فيكون أسلوبهم معتمداً على الوسائل الجاهلية" .

ويواصل " قاتل النبى بالسيف ، والجماعة المسلمة من بعده قاتلت بالسيف، والجماعة المسلمة فى آخر الزمان ستقاتل بالسيف" (٥٣) .. وعندما ستعود الدولة المسلمة بالجماعة المسلمة فإن الرماية ستعود وأن الخيل ستعود. فوسيلة المسلمين فى القتال وسيلة متكررة ، وأن الله برحمته وبعزته قد برأ الجماعة المسلمة من وسائل الكافرين الجاهلية الحديثة" (٥٤) .

ويواصل شكرى مصطفى فى توسماته قائلاً إن تابعه سألّه وكيف نواجه صواريخ ودبابات روم العصر (وهم كما قال الاتحاد السوفييتى وأمريكا) فأجبتّه قال تعالى : وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وهكذا علمنا أن الله برحمته وعزته سيهلك الكافرين، وبهذا يتحقق الأمل المرجو .. ونصبح فى غنى عن إعداد قوة من صواريخ ومدافع " ، ثم يكمل فى حسم " يومها سيقول الحجر تعالى يا مؤمن هناك رومى يختبئ خلفى ثم تجد الحجر وقد دك رأسه" (٥٥) . فقط نذكر أن شكرى مصطفى وأتباعه عندما اختطفوا الشيخ الذهبى كانوا حاملين أسلحة نارية ثم قتلوه بطلق نارى من مسدس، وهو متاع جاهلى كافر.

وقبل شكرى مصطفى كان صالح سرية "جماعة شباب محمد" وهو أيضاً صاح فى وجه الجميع مؤكداً "إن كل الأنظمة العربية وكل البلدان الإسلامية اتخذت مناهج ونظماً وتشريعات غير الكتاب والسنة ، ولهذا فقد كفرت بالله ، واتخذت من نفسها آلهة وأرباباً فكل من أطاعها فهو كافر لأنه اتخذ له رباً سوى الله. ومن مات منهم دفاعاً عن حكومات الكفر ضد من قاموا لإقامة الدولة الإسلامية كفار، إلا إذا كانوا مكرهين فإنهم يقتلون ثم يبعثون على نياتهم" (٥٦) .

وكان من فرط ثقته فى نفسه وفى النصر الحتمى يعتقد جازماً أن حفنة من طلبة الكلية الفنية العسكرية سيتمكنهم الاستيلاء على السلطة. وفى ١٧ أبريل ١٩٧٤ تحرك الطلاب وبسذاجة شديدة، وقبض عليهم والمثير للدهشة أنهم اعترفوا وعلى الفور باسم زعيمهم، والأكثر إثارة للدهشة أن صالح سرية كان قد صدق نفسه فعلاً فأعد بياناً ليذاع فى الإذاعة والتلفزيون وكتبه بخطه وكان عنوانه "بيان من صالح سرية رئيس الجمهورية" "بسم الله الرحمن الرحيم قل اللهم مالك الملك تعز من تشاء، وتنزع الملك ممن تشاء ، وتذل من تشاء، بيدك الخير إنك على شئ قدير، أيها الشعب الحبيب، أيتها الأمة المجاهدة الصابرة، لقد نجحنا والحمد لله صباح اليوم فى السيطرة على الحكم، واعتقال جميع المسؤولين عن النظام السابق وبدء عهد جديد" (٥٧).

أما أيمن الظواهري فقد شرب من هذه الآبار جميعاً.. وتحدث طويلاً عن أهمية الأخذ بالأسباب ، والإعداد الدقيق لخطط "الجهاد" وتهكم قائلاً "إنهم يقولون عنا إننا أنصاف مجانين لأننا نتصور قدرتنا على هزيمة أمريكا ومن معها من اليهودية والمسيحية العالمية، ونسألهم ألم نهزم الاتحاد السوفييتي أكبر قوة برية في العالم؟" (٥٨) .

ورأينا أيضاً كيف أن ملا محمد عمر قال "تتوكل على الله ونأخذ بالأسباب" (٥٩) . لكن أحداً منهم لم يأخذ بالأسباب أخذاً فعلياً. كان الأخذ بالأسباب عندهم منصفاً على التستر والإتقان في توجيه الضربة، والقدرة على تدمير أكبر قدر من رموز الخصم، لكن كان هناك يقينهم بأنهم هم "الراسخون في العلم" وأنهم كما قال زعيمهم الحديث سيد قطب "الأعلى سنداً، والأعلى قدراً" أنه ما أسمى في أدبياتهم بالاستعلاء بالإيمان (٦٠) . ولعل هذا قد أفقدهم توازنهم فعجزوا عن رؤية حقيقية لتوازنات القوى.

والأخذ بالأسباب لا يعنى فقط إتقان الضربة ، وإتقان تنفيذها، وإتقان التستر، وإنما يعنى وقبل هذا كله رؤية تستشرف النتائج المباشرة وغير المباشرة، وتداعيات هذه النتائج. هم دوماً يرددون الآية الكريمة "وكان حقاً علينا نصر المؤمنين" لكنهم لم يسألوا أنفسهم نصرهم في ماذا؟ ولماذا؟ وضد من؟ أو هل هم المقصودون حقاً بالمؤمنين أم لا؟ وهم يرددون دوماً لأنفسهم ولنا؛ كيف حارب الملائكة مع المؤمنين في غزوة بدر، لكنهم لم يسألوا أنفسهم أين كان الملائكة يوم "أحد". ولماذا هزم الرسول والأنصار؟ فلو نزلت الملائكة في غزوة أحد لما استعد المسلمون أبداً، ولما حاربوا، بشكل جدى ولسيطر عليهم التواكل انتظاراً للملائكة. فالأخذ بالأسباب يعنى تقييم الأوضاع، ولكنهم في غمرة حماسهم، واستحسانهم لأفكارهم، وترفعهم على الآخرين، أو ما يسمونه الاستعلاء بالإيمان.

يتيهون خيلاء باستعلائهم.. فيكون ما كان. ويتكرر الأمر، يتكرر ولا يتعلمون. فهل هذه الصفة لصيقة بالتأسلم؟ ربما.



لكن الحديث عن التأسلم وما يستدعيه من اندفاع غير محسوب العواقب لا يكتمل
- فى اعتقادنا - إلا بمطالعة بعض ما يصل إليه المتأسلمون من جنون وربما من افتقار
الذكاء .

فالجهد المتأسلم يتجلى فى كثير من الكتابات لعل أفدحها هو ما سنستعرضه
الآن. فثمة كتاب وزع فى الأسواق منذ عدة سنوات ، ثم عاد إليه البعض خلال الأيام
الأولى من الغزو الأمريكى للعراق، والكتاب عنوانه يكفى ويزيد "البيان النبوى بانتصار
العراقيين على الروم(أمريكا وبريطانيا) والترك وتدمير إسرائيل وتحرير الأقصى" أما
المؤلف فيقدم نفسه كما يلى "الأستاذ الدكتور فاروق الدسوقي الحائز على جائزة الملك
فيصل العالمية للدراسات الإسلامية "وأنه عمل كأستاذ للعقيدة بجامعة الملك سعود وأم
القرى سابقاً". ويقوم الكتاب على فكرة واحدة خلاصتها أن ثمة أدلة قرآنية وأخرى فى
السنة وثالثة فى الكتب السماوية الأخرى يتوجب علينا دراستها لتتعرف على كل ما
وقع، وكل ما سيقع حتى قيام الساعة . وأن "الروم" (الأمريكيين والإنجليز) يدرسونها
ويستفيدون منها بينما نحن غافلون عنها . "إن مجالس الأمن القومية فى الدول العظمى
بعمامة، وفى الولايات المتحدة بخاصة ترجع إلى الكتاب المقدس والقرآن والسنة، ثم
المنجمين والكهان" وأن "أخطر ما يمكن أن يفيدهم هو ما جاء فى القرآن والسنة عن
أنباء المستقبل، وآخر الزمان، وعلامات الساعة، وأماراتها، وبخاصة ما جاء عن الحروب
والصراعات والملاحم التى بينهم وبين المسلمين، وذلك ليستعدوا، وليخططوا على أساس
هذه الأخبار" (٦١) .

ونمضى مع المؤلف إذ يتحدث عن "أشراط" قيام الساعة فينقل عن الحافظ بن
كثير (المتوفى ٧٧٤ هـ أى بعد الهجرة بحوالى ثمانية قرون إلا قليلاً) ترتيب حدوث هذه
الأشراط كما ورد فى كتابه "البداية والنهاية فى الفتن والملاحم" والترتيب كالتالى:

المهدي- فتح القسطنطينية ورومية أى غزو أوربا - خروج الدجال - نزول المسيح عليه السلام وقتله للدجال- خروج يأجوج ومأجوج - ثم الدابة - طلوع الشمس من مغربها- الدخان من السماء" (٦٢) . لكن الأستاذ الدكتور يعتب على ابن كثير أنه لم يورد "الأشراط" التى تسبق المهدي . ومن ثم فهو يعود إلى البرزنجى فى كتابه "الإشاعة فى أشراط الساعة" حيث رتب الأشراط كما يلي: السفىانى - المهدي - الملحمة الكبرى وغزو الروم أى أوربا - الدجال ثم نزول المسيح عليه السلام وقتله الدجال وإبادة اليهود - خروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم - خروج القحطاني والجهجاه ثم الهيثم والمقعد - طلوع الشمس من مغربها - دابة الأرض- الدخان من السماء - الريح الطيبة التى تقبض أرواح المؤمنين - عقم النساء - رفع القرآن من المصاحف - رجوع الناس إلى عبادة الأوثان - النار التى تخرج من قعر عدن وهى آخر الآيات والعلامات" (٦٣) .

هذه هى أشراط الساعة التى يؤكد المؤلف أن مجلس الأمن القومى الأمريكى يدرسها بعناية بينما نقصر نحن فى ذلك. لكن ما يهمنى هنا هو بدايتها أى "السفىانى" .. وهو صدام حسين كما يؤكد المؤلف "فهو سفىانى لأنه من نسل خالد بن يزيد بن أبى سفيان كما تقول النصوص، فهو من سلالة الخلفاء والملوك الأمويين الأمجاد الذين أعز الله تعالى بهم الإسلام، فلا غرابة أن يعز الله به الأمة فى زمن ذلها وينهضها من كبوتها " (٦٤) .

ثم يمضى المؤلف لينسج خيط الأحداث "تتطابق أخبار السفىانى فى السنة الشريفة(!) مع اسم الأشورى مدمر اليهود فى سفر أشعيا، والأشورى موطنه الأصلي آشور وهى قريبة من تكريت مسقط رأس صدام حسين" ثم ولكى تزداد دهشتنا "واستناداً إلى السنة الشريفة أن السفىانى يظهر أول ما يظهر بالحصار العالمى على

العراق". ثم "يحارب الروم (أوروبا وأمريكا) أربعين يوماً يكون هو في العراق وقائده يحاربهم في عمق الجزيرة، وليس في هذه الملحمة منتصر ولا منهزم. وهو ماكانوا يطلقون عليه حرب تحرير الكويت" (٦٥). وهويتحدث في موقع آخر عن هذه الحرب قائلاً "لقد صمد جيش العراق أمام سبع وثلاثين بولة على رأسهم أمريكا وإنجلترا وفرنسا جبابرة الأرض، أليس عجيباً أن يخرج الجيش والنظام في العراق من هذه الحرب صحيحاً واقفاً على قدميه" (٦٦). ونمضي مع الرحلة فبعد هذه الحرب، ستقوم حرب أخرى.. يخوضها السفيناني (صدام حسين) فيحارب الروم (أمريكا وإنجلترا وفرنسا وغيرهم من الأوروبيين والترك) ويقتل من الروم مايشبع السباع والطيور من لحومهم، ويأسر منهم مائة ألف في موضعين: قرقسيا وهى عند مصب نهر الخابور في نهر الفرات، والموضع الثانى بعارقوف وهواسم قرية أصبحت الآن في بغداد، وينزل بالترك ذبح الله الأعظم ويساعده الله عز وجل إما بالثلج أو الطاعون" وبعد ذلك "يظهر أمره وينتصر النصر الذى يتمكن به من دخول المسجد الأقصى في موقعة فاصلة في وادى اليابس وهو موضع جنوب الجولان وبعدها يدخل فلسطين ويستولى على نصفها، ويصل إلى القدس في يوم واحد، ويقتل من اليهود ما يجعلهم مدوسين كطين الأزقة" ثم "يحكم أكثر أرجاء المنطقة ، ويملك ملك نبوخذنصر والمدينة ومكة، علاوة على الكويت وبعض بلاد الخليج والأردن وسوريا وفلسطين ويجعل عاصمته دمشق" (٦٧).

ولا مجال لمزيد فكل الكتاب على هذه الوتيرة. يستقى من كتب تراثية ما يعود هو ليصوغه وفق هواه، وكأن هذه الروايات التى لا علاقة لها بالإسلام ولا بالقرآن ولا بالسنة ولا بالعقل بحاجة إلى مزيد من الجنون ولعلنا كنا نحمد للمؤلف أنه يتمادى في تحليلاته "العميقة" والمفصلة حتى يصل بنا إلى الصحف والعلوج.. إلخ. ولست أدري على أية حال أين يختبئ هذا المؤلف من تحليلاته وتصنيفاته، لعله يبحث عن رواية قديمة أخرى تبرر كل ما حدث.

على أية حال أنا ما أوردت هذه الأسطر على سبيل الفكاهة والمزاح، أو حتى على سبيل التشفي من المؤلف، وإنما لأوضح مدى الخطر الذي يقع فيه المتأسلمون إذ يطالعون هذه الكتب المليئة بالخرافات باعتبارها كل الحقيقة أو حتى باعتبارها جزءاً من "المقدس الديني" ويبنون عليها أوهامهم في النصر الحتمي . ولعل واحداً من رجال بن لادن أقنعه هو أيضاً بأنه هو "السفياني" وليس صدام.. وأنه..

الهوامش

- (١) لمزيد من التفاصيل راجع : د . رفعت السعيد - العلمانية بين الإسلام والتأسلم - ط٢ - (٢٠٠١).
- (٢) Albert Hourani- Arabic Thought in the Libral age. p.8.
- (٣) Oxford Dictionary- London. 1970
- (٤) د . مراد وهبة - معجم المصطلحات الفلسفية - القاهرة - ١٩٨٧ .
- (٥) محضر أقوال المتهم شكرى مصطفى أمام هيئة محكمة أمن الدولة العسكرية العليا فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ (قضية اغتيال الشيخ الذهبي).
- (٦) شكرى مصطفى - التوسعات (مخطوط) - ص٣ .
- (٧) المرجع السابق - ص٧ .
- (٨) المرجع السابق - ص٢٢ .
- (٩) المرجع السابق ص٢٥ .
- (١٠) المرجع السابق - ص٢٧ .
- (١١) المرجع السابق - ص٢٨ .
- (١٢) محمود الصباغ - حقيقة النظام الخاص - ص١٢٨ ، ص٤٢٩ .
- (١٣) الشيخ الإمام محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازي - مختار الصحاح - القاهرة - ١٩٢٠ ، باب رهب .
- (١٤) المرجع السابق - باب غول .
- (١٥) ابن أبى الحديد - شرح نهج البلاغة .
- (١٦) أيمن الظواهري - فرسان تحت راية النبى - نقلا عن الإنترنت .
- (١٧) المرجع السابق - ص٢٥ .
- (١٨) أيمن الظاهري - الحصاد المر - الإخوان المسلمون فى ستين عاماً - من مطبوعات جماعة الجهاد - ص٢١ وأيضاً - أيمن الظواهري - إشراف - نصح الأمة باجتتاب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة - مطبوعات جماعة الجهاد - النشرة الخامسة .
- (١٩) أوردها نقلا عن مجلة المجتمع الكويتية - ٢ سبتمبر ١٩٨٨ .
- (٢٠) أيمن الظواهري - فرسان تحت راية النبى - المرجع السابق - ص٥ .
- (٢١) المرجع السابق - ص٦ .

- (٢٢) المرجع السابق - ص ١١ .
- (٢٣) المرجع السابق - ص ١٣ .
- (٢٤) المرجع السابق - ص ٢٦ .
- (٢٥) المرجع السابق - ص ٤٦ .
- (٢٦) المرجع السابق - ص ٤٨ .
- (٢٧) المرجع السابق - ص ٥٢ .
- (٢٨) أيمن الظواهري - شفاء صدور المؤمنين - ص ٢ .
- (٢٩) القاهرة - دراسة بعنوان: الزعيم الحقيقي الذي يختفى وراءه بن لادن - بقلم عبد الرحيم على .
- (٣٠) حوار مسجل بصوت أسامة بن لادن مع الصحفي جمال اسماعيل، سبتمبر ١٩٩٨ .
- (٣١) عبد الرحيم على - أسامة بن لادن، الشبح الذي صنعته أمريكا - القاهرة - (٢٠٠١) - ص ٤٣ .
- (٣٢) نص بيان أذاعته قناة الجزيرة بصوت أسامة بن لادن.
- (٣٣) نص بيان لأسامة بن لادن أذاعته قناة الجزيرة في ٢٥-٩-٢٠٠١ .
- (٣٤) وزارة الشؤون الدينية الباكستانية - تقرير عن المدارس الدينية - إسلام آباد (١٩٩٨) .
- (٣٥) تصريح أدلى به راشد الحق بن سميع بن عبد الحق أحد مديري الجامعة الحقانية وهو ابن سميع الحق رئيس جمعية علماء الإسلام الباكستانية للصحفيين - أكتوبر ١٩٩٨ .
- (٣٦) تصريح لمولوى وكيل أحمد متوكل المستشار السياسى لملا محمد عمر - سبتمبر ١٩٩٨ .
- (٣٧) عبد الحليم غزالى - طالبان العمائم والمدافع والأفيون - أمراء الجهاد فى أفغانستان - القاهرة - ٢٠٠٠ - ص ٣٥ .
- (٣٨) المرجع السابق - ص ٣٩ .
- (٣٩) المرجع السابق - ص ١٠٣ .
- (٤٠) المرجع السابق - ص ٤٣ .
- (٤١) الأمم المتحدة - اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات - ١٩٩٨ .
- (٤٢) المرجع السابق .
- (٤٣) عبد الحليم غزالى - المرجع السابق - ص ١٧٥ .
- (٤٤) المرجع السابق - ص ١٧٦ .

- (٤٥) المرجع السابق - ص ١٧٧ .
- (٤٦) المرجع السابق - ص ١٧٨ .
- (٤٧) المرجع السابق - ص ٩٠ .
- (٤٨) المرجع السابق - ص ٦٧ .
- (٤٩) بول ووكر - الفكر الإسماعيلي في عصر الحاكم بأمر الله - ترجمة سيف الدين القصير - دمشق (١٩٨٠) - ص ١٠١ .
- (٥٠) حميد الدين الكرمانى - الرسالة الحاوية في الليل والنهار - ٢٩٩ هجرية. وقد صنفها المؤلف رداً على التساؤل حول أولوية وربما أفضلية الناطق أم الأساس.
- (٥١) شكرى مصطفى - التوسمات - المرجع السابق - ص ٢٥ .
- (٥٢) أحمد رائف - سراديب الشيطان صفحات من تاريخ الإخوان (١٩٨٩) - ص ٥٣ .
- (٥٣) شكرى مصطفى - التوسمات - المرجع السابق - ص ٥٦ .
- (٥٤) المرجع السابق - ص ٥٨ .
- (٥٥) المرجع السابق - ص ٥٩ .
- (٥٦) صالح سرية - رسالة الإيمان - ص ١٨ .
- (٥٧) حيثيات الحكم الصادر فى قضية "جماعة شباب محمد" المعروفة إعلامياً بقضية الفنية العسكرية.
- (٥٨) أيمن الظواهري - فرسان تحت راية النبى - المرجع السابق - ص ٣٧ .
- (٥٩) عبد الحليم غزالى - طالبان العمام والمدافع والأفيون - المرجع السابق - ص ٣٤ .
- (٦٠) سيد قطب - معالم فى الطريق - ص ٣٤ .
- (٦١) الأستاذ الدكتور فاروق الدسوقي - البيان النبوى بانتصار العراقيين على الروم (أمريكا وبريطانيا) والترك وتدمير إسرائيل وتحرير الأقصى - الطبعة الثانية (١٩٩٨) - ص ١٧ .
- (٦٢) نقلا عن: الحافظ بن كثير - البداية والنهاية فى الفتن والملامح - ص ١٨٢ .
- (٦٣) البرزنجى - الإشاعة فى أشراط الساعة .
- (٦٤) د. فاروق الدسوقي - المرجع السابق - ص ٢٠ .
- (٦٥) المرجع السابق - ص ٢٧ .
- (٦٦) المرجع السابق - ص ١٠ .
- (٦٧) المرجع السابق - ص ٣٤ .

عبد الرحمن الجبرتي

روح مملوكة تصارع فرنساوية

أ. صلاح عيسى
كاتب ومؤرخ

بدرجة ما ، فإن مشكلة الوعي بتراثنا العربي تكاد تكون نموذجاً لمشكلة وعينا بالحاضر، واستيعابنا إياه ، وبالتالي صحة تفاعلنا معه ، فنحن نادراً ما ننظر للماضى نظرة ترى شمول ظواهره الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وبينما يفرق البعض أنفسهم فى حفظ النصوص وترديدها بألية ميكانيكية تحيلها إلى مقولات فوق الزمان والمكان ، فإن آخرين يتعاملون مع هذه النصوص متخلين تماماً عن منهج تقديسها ، لكنهم فى الوقت نفسه أعجز من أن يعيدوا فهمها كجزء من ظاهرة كلية شاملة ، تفسرها وتفسر بها .

ظلت أعمال " عبد الرحمن بن حسن الجبرتي " محل اهتمام ورعاية ، لكنه اهتمام يركز مشكلة وعينا بالتراث فى الجانبين اللذين أشرنا إليهما . كثيرون قرأوا أعمال الرجل بتقديس ، واقتبسوا منه ما يؤكد أفكارهم أو تصوراتهم ، فأطلقوا عليه صفات برعنا فى استخدامها حتى أصبحت مبتذلة أكثر من الابتذال ذاته ، فهو مؤرخ الشعب والمتعاطف مع نضاله . ثم ما لبث الوضع السياسى المصرى - بعد سقوط أسرة محمد على فى ٢٦ يولية (تموز) ١٩٥٢ - أن أغرق عالم الكتابة (الصحفية بالذات) بأكثر الكتابات فجاجة ، فأصبح الرجل شهيد نقده ومعارضته لحكم محمد على وتعاطفه مع قضايا الشعب ، بينما تكذب نصوصه - إذا فهمت بلا غرض - هذا القول ، وعلى العكس من ذلك فإن الرجل كان يعارض من أرضية متخلفة ، ومن رؤية تشد إلى الوراء .

على أن الذين عارضوا هذا ، قد اخضعوا نصوص الرجل للنقد بما قارنوا بينها وبين معاصريه من المؤرخين الأوربيين ، فتناولوا هذه النصوص كجزر منفصلة ، وتعاملوا مع الرجل باعتباره " إخباريا " ، لا منهج له ولا رؤية، ولعل حافظ عوض (★) كان أقساهم فى سخريته منه ، سخرية أملت لها روح أوربية لا تستنكف طعن الشاعر القومية ، بيد أن هذا كله قد غفل عن أهم نقطة فى دراسة الجبرتي - أو غيره ممن تركوا تراثاً يستحق البحث فيه - وهو أن أعماله عينة لدراسة عصره من جانب ، ونموذج للانتلجنسيا الإسلامية من هذا العصر ، يفيدنا فهم مشكلتها فى فهم التواصل

بين الأجيال المتتابة ، وما ألفتة أزمة الميلاد من ظلال على تطورها التالى : عندئذ قد نقف عند نقطة ترتبط بمشكلة وعيناً بالحاضر واستيعابنا إياه .

لقد انتهينا من دراستنا لمنهج الجبرتى فى رؤية الظواهر التاريخية^(١) إلى أن الخط العام الذى يحكم فهم الجبرتى للتاريخ هو النظر إليه باعتباره محكوماً بحتمية جبرية تحقق الإرادة العليا أو الخالدة ، فمسار التاريخ عنده يخضع لقوانين كلية ولحتمية مسبقة ترتبط فيها الأسباب بالنتائج ، والعلة بالمعلول ، لكن هذه الأسباب ليست دنيوية إلا بمقدار خضوعها للناموس الإلهى الذى حدد كل شىء سلفاً . وبينما تتجه حركة التاريخ فى منظوره إلى تحقيق العدل ، فإن هذا العدل محكوم بعدم تجاوز أوامر الله ، ونواهيه لأنه العادل الحقيقى ، وإن كان قد استخلف فى تطبيق عدله خمس طبقات تتسلسل فى نظام طبقى هرمى حديدى . يعنوفيه الصغير للكبير ، والدنىء للشريف والأدنى للأعلى ، من هنا رفض الثورة ورفض التمرد وفى أدنى السلم من هرمه الطبقي قبع أهل الذمة وقبعت المرأة : نالهم ونالها من تقرّيعه الكثير لدى أى بادرة تدل على رغبة فى التحرر أو المساواة كان الجبرتى يستنكفها لأنها عنده محاولة للإخلال ببنيان العالم .

سياً كان الجبرتى جزءاً من الانتلجنسيا الإسلامية المتحالفة مع الممالك، تحالف ينطلق من أرضية الاستثمار التجارى المشترك إذ أخذ المشايخ امتياز بيع حصص الالتزام والتنظر على الأوقاف الكبيرة^(٢) ، ولم يكن نادراً أن ينحو هذا التحالف إلى ذيليه من المشايخ للممالك الذين كانوا يحوزون القوة العسكرية، كما لم يكن نادراً أن تتفاقم تناقضاته عاكسة بذلك الصراع بين شريحتين حاكمتين مستغلّيتين ، يضغط فيها الممالك بقوتهم العسكرية ، ويضغط فيها المشايخ بمكانتهم الدينية لدى جماهير الشعب وقدرتهم على إثارة نزعات التعصب الدينى ، من هنا كان دورهم السياسى يدور كله فى إطار الحفاظ على البنيان السياسى والاجتماعى للظاهرة المملوكية . فهم لا يتحركون إلا إذا مست مصالحهم الاقتصادية بشكل مباشر ، فإذا تحركوا قاموا بأنوار محددة ، يتوسطون بين أمراء الممالك أو بينهم وبين الوالى

العثماني ، أو يقومون في بعض الأحوال بتهدة غضب الجماهير الشعبية على مظالم الممالك ، لكن الظاهرة الأخطر أن كل انتفاضة شعبية تصدى المشايخ الكبار لقيادتها كانت تجهض عند مرحلة معينة، لكي لا تتجاوز حد الإصلاح في الإطار القائم وتحقيق مصلحة معينة للشرائح المستثمرة من العلماء .

ولا خطأ في القول بأن رؤية الجبرتي المنهجية يكملها موقفه السياسي من ظواهر عصره ، خاصة أن جانب المعاصرة قد نقل جزءاً كبيراً من عمله إلى آفاق الشهادة التاريخية يدلى بها عنصر مشارك في الحدث ، وعكس بذلك موقفاً سياسياً أكثر مما عكس رؤية منهجية ، لكن الخطأ الحقيقي أن نتعامل مع نصوص الجبرتي ونحن نغفل قيمتها الحقيقية باعتبارها وثائق بالغة الأهمية لفهم عقلية الانتلجنسيا المصرية في عصره تلك التي لا نستطيع أن نتصورها منبئة الصلة بما نحن فيه ، وبما نجهد للوصول إليه .

عاصر الجبرتي مرحلة الانفلات من أسر التجزئة المملوكية إلى زمن الدولة القومية التي كان الأمير المملوكي على بك الكبير أول روادها في محاولة مبكرة وقصيرة العمر ، وهو قد عاصر الحملة الفرنسية على مصر التي وضعت العقلية الزراعية أمام تحدى الرؤية الصناعية الوافدة ، وأصبح عليه أن يقارن بين هذه الظاهرة الأوروبية الحديثة وبين ما عاد به العثمانيون من أساليب سياسية بعد رحيل الحملة ، ثم كان عليه أن يعيش بوجدان لم يستطع عقلياً أو سياسياً أن يهضم آثار ذلك كله عندما بدأ محمد علي الكبير يكمل محاولة على بك الكبير .

سنخطئ أيضاً إذا تجاهلنا وضعية الرجل الطبقي وروافد فكره ومنهجه في التأثير على موقفه السياسي ، ذلك الموقف الذي لا تنبع أهميته من أنه تعبير عن فرد بذاته ، ولكن لأن هذا الفرد واحد من قليلين تركوا لنا وثائق تتيح لنا أن نفهم عالم الانتلجنسيا المصرية في عصر الدخول إلى آفاق القومية . ليست المسألة إذن نصوصاً مقدس ، أو تنقد ، لكنها ببساطة : ما مدى دلالة هذه النصوص على موقف الانتلجنسيا

فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر من أهم ظواهر المرحلة سياسياً :
الدخول فى آفاق القومية .

الروح المملوكية

كان طبيعياً أن ينتج عن المشاركة فى أشكال الاستثمار الاقتصادى التى كانت قائمة بين مشايخ الأزهر وبين الممالك نوع من التحالف السياسى ، انتهى بهم إلى أن أصبحوا " جهازاً من أجهزة الحكم القائم ، يقفون فى صفه كلما هددته خطر خارجى " (٢) ومن السهل أن نرصد ممارسات سياسية متعددة تؤكد هذا التحالف ، فقد وقف المشايخ فى صف الحكم المملوكى حين فاجأ حسن باشا القبطان الأمراء الممالك بحملته ثم حين هبط الفرنسيون مصر ، وكانت محصلة مواقفهم دائماً مساندة هذا الحكم برغم عديد من التناقضات كانت تظهر بين الحين والآخر (٤) .

ويشكل موقف الجبرتى من الظاهرة المملوكية رأياً معقداً بالغ التعقيد ، ففى النظرة المتعجلة قد نراه بالغ العداء لظلمهم ، لكننا ما نلبث أن ندرك أن تقييمه العام لدورهم كان إيجابياً . والأرجح أن الجبرتى كان ينظر للظاهرة المملوكية فى إطار ينقدها من داخلها ، فى الوقت نفسه الذى يربطها فيه بالتبعية العثمانية ، فهو يرى مصر إيالة عثمانية من جانب ويتحمس لاستقلال الممالك بحكمها الذاتى من الناحية الأخرى . وهو فى هذا يوازن موازنة روحية ودينية ، فشعوره الدينى يغلله إلى دولة الخلافة ، ومصالحة تربطه بالظاهرة المملوكية برباط وثيق .

ولأنه مثقل بعصره كما هو مثقل بالشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها ، فقد عجز عن فهم الدلالة الحقيقية لثورة الأمير المملوكى على بك الكبير عندما استقل بمصر عن التبعية العثمانية ، وصحيح أنه كان حدثاً عندما قاد على بك ثورته ، إلا أن مجمل رؤيته لها قد خلت من التعاطف فيما عدا لمحات تبدو إعجاباً بالقوة فى شكلها المطلق أكثر منها رأى سياسى يعبر عن التأيد أو المساندة .

وليست هناك مبالغة في القول بأن " محاولة على بك الكبير للاستقلال بمصر وتطهير البلاد من المماليك ثم تعقبهم في سوريا وتحرير شعبها هي الإرهاصة الأولى لمولد مصر الجديدة " (٥) ، وقد اعتمد على بك الكبير في وثبته على " طبقة تجارية مصرية اغتنت بعض الشيء من نقل محاصيل اليمن والحبشة والسودان والهند إلى أوروبا " (٦) ، وقد بلغ ثراء هذه الطبقة درجة سمح معها للتجار المصريين بتملك المماليك ، وعرضها ثراؤها - كما هي عادة الحكم المملوكي - لابتزاز شره من الدولة تمثل في المكوس والجمارك ، التي تكشف أرقام إيراداتها عن مدى ثراء التجار ، وفي مواجهة هذا الاستنزاف نشط التجار في تحريك الانفجارات الشعبية، وألقوا بثقلهم كله وراء حملات على بك الكبير التي وجهها إلى الشام ومولوا هذه الحملات بطريقة لم يكن ممكناً دونهم أن تتم أو تنجح (٧) .

بيد أنه من المؤكد أن الجبرتي لم يكن قومياً (٨) بأية درجة من الدرجات ، لذلك فإن موقفه من ثورة على بك الكبير يتكرر ويتأكد بمواقفه التالية كمفكر سياسي مملوكي المصلحة عثماني الوجدان ، ولعله لم يملك الحيوية الذهنية التي ملكها نظراؤه وأنداده لتجاوز هذا الموقف عندما نشط محمد على ليكمل محاولة على بك الكبير .

لقد اعتبر الجبرتي ثورة على بك الكبير واحدة من مراحل انهيار الدولة ، لذلك استعرض في ترجمته (٩) للأمير المملوكي عبد الرحمن كتحدا دوره في التمكين لعلى بك الكبير واعتبر " أن أبرز مساوئ هذا الأمير معاضدته لعلى بك ليقوى على أرباب الرياسة ، وعدم تراضيه في إثارة الفتن وبذر بذور الشقاق بينهم حتى أضعف شوكتهم، وأكد العداوة بين الأصفياء، ولما اشتد ساعد على بك عندئذ التفت إلى عبد الرحمن كتحدا فأخرجوه منفيًا، وعندئذ خلا الجو لعلى بك وخشداشيته فباضوا وأفرخوا وامتد شرهم ، فهو (عبد الرحمن كتحدا) الذي كان السبب بتقدير العلى القدير في ظهور أمرهم . فلو لم يكن له من المساوئ إلا هذا لكفاه " (١٠) ، أن على بك الكبير في منظور الجبرتي شر لأنه كان يهدم في أصول بنيان العالم الذي لم يستطع الجبرتي أن يتصوره إلا كما كان : خليطاً من سلطة مملوكية وتبعية عثمانية ،

لذلك حمل عبد الرحمن كتحدا مسئولية هذه السواء، غافلاً عن أن على بك كان ثائراً
ينحو إلى استقلال مصر وإعادة عصر سلاطين الممالك قبل الفتح العثمانى ، متوجعاً
لأن هذا الأمير المملوكى قد " أخرب البيوت، وأخرم القوانين الجسمية والعوائد المرتبة
والرواتب التى من سالف الدهر كانت منظمة " (١١) .

عن لسان على بك الكبير ينقل الجبرتى قوله " إن ملوك مصر كانوا مثلنا ممالك
أكراد مثل السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وأولادهم ، وكذلك ملوك الجراكسة وهم
ممالك بنى قلاوون إلى آخرهم كانوا كذلك ، وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق
أهلها " ثم هو - الجبرتى - يعلق على ذلك بقوله " إنه لو لم يخنه مملوكه محمد بك أبو
الذهب لرد الأمور على أصولها " (١٢) .

وفى حين يبدو فى هذا النص أنه ممن يرون أن أصول الأمور هو استقلال مصر
استقلالاً تاماً عن العثمانيين فإنه يأخذ على على بك الكبير أنه " لم يقنع بما أعطاه
مولاه وخوله من ملك مصر بحريها وقبليها الذى افتخرت به الملوك والفراعنة على غيرها
من الملوك وشهرت نفسه وغرته أمانيه وتطلبت نفسه الزيادة وسعة المملكة " (١٣) ،
والأرجح أن الجبرتى يقصد بكلمة " مولاه " هنا السلطان العثمانى الذى ثبت على بك
على ولاية مصر بعد طرده منها ، وهو الوضع الذى رضى به الجبرتى ، أما أن يحارب
على بك الدولة ويستولى على حكم شبه جزيرة العرب والشام فذلك ما رفضه الجبرتى
منه واعتبره علامة على أفول نجمه.

ويبدو أنه كان عسيراً على الجبرتى وقرنائه من مشايخ الأزهر أن ينفصلوا عن
الظاهرة المملوكية ، ذلك أنهم كانوا أقرب إلى جزء من الظاهرة من كونهم كياناً
منفصلاً حتى فى الموضوع الذى ندبوا أنفسهم لدراسته ، وهو التفقه فى الدين، لذلك
قال مشايخ الأزهر للوالى أحمد باشا حين هبط القاهرة " لسنا أعظم علمائها
- الضمير عائد على مصر - بل نحن المتصدرون لخدمة أهلها وقضاء حوائجهم عند
أرباب الدولة وأهل الحكم فيها" (١٤). إنهم بهذا التشخيص لدورهم فئة من الوسطاء فى
قضاء الحوائج يصلون بين الشعب وحكامه ، أو بين المصريين والممالك.

ويصدق هذا التشخيص على مواقف الجبرتي السياسية من الحكم المملوكي، التي كانت في مجملها نقداً للظاهرة من داخلها ، لا يتجاوز الطموح إلى الانقلاب عليها أو الرفض الكامل لها .

ويتأثر الجبرتي تأثراً بالغاً بالود المملوكي تجاه المشايخ ، فهو راض عن الأمراء الذين يقربون العلماء والصلحاء . يقول عن الأمير أيوب بك الكبير - وهو من ممالك محمد أبي الذهب - " وكان من خيارهم يغلب عليه حب الخير والسكون ويدفع الحق لأربابه ، وشكرت له سيرته ، واقتنى كتباً نفيسة واستكتب الكثير من المصاحف والكتب بالخطوط المنسوبة، وكان لين الجانب مهذب النفس يحب أهل الفضائل ذا ثروة وعزوة وعفة لا يعرف إلا الجد ويجتنب الهزل ويلوم ويعترض على خشداشيته في أفعالهم ولا يعجبه سلوكهم ولا يهمل حقاً توجهه عليه " (١٥) ، كذلك كان الأمير يحيى كاشف الكبير " لطيف الطباع حسن الأوصاف وعنده نوق وتودد وعطايا ، يحب الرسومات والنقوش والتصاوير والأشكال ودقائق الصناعات والكتب المشتمة على ذلك مثل كيلة ودمنة والنوادر والأمثال " (١٦) ، وهو ما ينطبق على الأمير رضوان كتحدا الذي كان " يقرأ ويكتب ويناقش ويحاجج ويعاشر الفقهاء ويباحثهم ويميل بطبعة إليهم ويحب مجالستهم ولا يمل منهم وعنده حلم وسعة صدر وتؤدة وتأن في الأمور وإذا ظهر له الحق لا يعدل عنه " ، والأمر نفسه بالنسبة لمحمد بك أبي الذهب الذي كان " قريباً للخير يحب العلماء والصلحاء ويميل بطبعه إليهم ويعتقد فيهم ويعظمهم وينصت لكلامهم ويعطيهم العطايا الجزيلة ويكره المخالفين للدين ولم يشتهر عنه شيء من الموبقات والمحرمات ولا ما يشينه في دينه أو يخل بمروءته " (١٧) .

ومن الثابت أن المحك الأخلاقي في الحكم على الرجال والساسة كان مرهفاً وحاداً لدى الجبرتي ، فمع تقييمه الإيجابي للأخلاقين والصلحاء من أمراء الممالك لم يغفل عن نقدهم ، إن إعجابه الأخلاقي الواضح بالأمير رضوان كتحدا لا يمنعه من استخدام المحك نفسه لإبراز الوجه الآخر ، ذلك أنه - وهو القريب منه لأنه كما قال بلاه سفيراً وحضراً - لم يغفل عن التنبيه لأنه " كان من خيار جنسه لولا طمع فيه " (١٨) .

وبالمنهج نفسه تتبع الجبرتي - بشيء من القسوة أحياناً - الآفات الخلقية لمن ترجم لهم ، سواء وقف معهم أو ضدهم ، كانوا من أصدقائه وزملائه مشايخ الأزهر ، أو كانوا من الأمراء والولاة ، فأعجابه بتدين الأمير محمد أبى الذهب وقربه للخير لا ينسيه ما فعله " أخذاً من الإسراف فى قتل أهل يافا بإشارة من وزرائه " (١٩) .

وكثيراً ما كان الحس الفكه للجبرتي يقوده لإدراك العديد من أوجه التناقض فى سلوك الممالك الاجتماعية أو السياسى ، مطبقاً محكه الأخلاقى على التناقض بين المظهر والجوهر فى سلوكهم ، فقد لفت نظره مثلاً أن الحكم الفرنسى لمصر عندما أفرج عن أسرى الممالك بعد سقوط القاهرة وهزيمة الجيش المملوكى وبشفاعة من أعضاء الديوان ، قد وضعهم فى موضع يصلح للاعتبار الأخلاقى وللعة إذ " دخل الكثير منهم إلى الجامع الأزهر وهو فى أسوأ حال وعليهم الثياب الزرقاء المقطعة فمكثوا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاورين ويتكفون المارين وفى ذلك عبرة للمعتبرين " (٢٠) ، ولهجة التشفى الواضحة هذه تتكرر فى دهشته لأن ثلاثة من أمراء الممالك الذين ماتوا بعد مغادرتهم الأرض المقدسة قد دفنوا فى قرافة المجاورين إذ دهش لأن " الناس من القديم يتمنون أن يقبروا بالأرض المقدسة لكونها أرض الأنبياء والصديقين وهؤلاء الثلاثة بالعكس ، فما هو إلا لطهيرها منهم " (٢١) ، وبهذا الحس نفسه رصد الجبرتي عنجهية أمراء الممالك الذين كانوا قد بنوا عالماً متكاملاً من المظاهر الشكلية ، حرصوا عليه حتى فى أسوأ الأحوال المادية لهم ، فبعد عودة الحكم العثمانى إلى مصر وخروج الفرنسيين ، أمر الوزير العثمانى أن يعود الممالك إلى ملابسهم القديمة ، ففعلوا " وذلك على ما هم فيه من التفليس وغالبهم لا يملك عشاء لبيته فضلاً عن كونه يقتنى حصاناً وشنشاراً وخدمًا ولوازم لا بد منها ولا غنى للمظهر عنها " (٢٢) .

ولأنه شيخ أزهرى فقد بهره بشكل دائم اهتمام الأمراء والولاة بمؤسسات أداء الشعائر الدينية أو تدريسها ، وتحفل " عجائب الآثار " برصد دقيق لكل المنشآت التى استحدثت أو جددت فى الزمن الذى عاصره - تدرج تحت هذا النوع - كالمساجد

والمدارس والأسبلة والكتاتيب والقباب ، وفي ترجمته للأمراء والكبراء لم يغمطهم حقهم في المدح والإشادة لما أنشأوه في هذا الصدد ، إذ كان حريصاً على استثناء هذه الأعمال ونقلها إلى حساب الحسنات، لذلك ترجم لعلى أغا كتحدا الجاويشية منبها لأنه " كان ذا مال وثروة مع مزيد شح وبخل " ومع ذلك أكد أن مآثرته الوحيدة هي " السبيل والكتاب الذي أنشأه " (٢٣) .

وهذا المقياس الأخلاقي المرفق قد دفع الجبرتي دائماً إلى النظر إلى بعض أنماط السلوك السياسى للمماليك نظرة إعجاب لأنه اعتمدها كصفات أخلاقية منبته الصلة تماماً بظروفها ، فهو معجب بالشجاعة وبالدعاء، بصرف النظر عن المجال الذى يستخدمان فيه ، فالأمير رضوان كتحدا كان " عنده دهقنة ومداينة وقوة وحزم " (٢٤) ، لكن هذه الصفات التى تعجبه أحياناً مرتبطة ببعض الظروف العامة كإشادته بالأمير حسن بك الجدارى الذى سجل فى حساب حسناته أنه كان فى جدة عام ١١٨٤هـ "وابتلى فيها بأمور ظهرت فيها شجاعته وعرفت فروسيته"، وفى الحساب نفسه سجل دوره فى ثورة القاهرة الثانية إذ " قاتل وجاهد وأبلى بلاء حسناً وشهد له بالشجاعة والإقدام كل من العثمانية والمصرية والفرنساوية " (٢٥) ، برغم أن الجبرتي كان من معارضى الثورة . كذلك حاز الإخلاص كمفهوم أخلاقى وسياسى إعجابه وتقديره " فقد حفظ للأمير المملوكى الشهير إبراهيم بك أنه لم يخضع لناورات محمد على ومحاولته لخداعه وتحطيم وحدة المماليك " فلم ترج سلعته عليه ، ووجده حريصاً على دوام التراحم والألفة والمحبة وعدم التفاضل فى عشيرته وأبناء جنسه ، متحرراً من وقوع ما يوجب التقاطع والتنافر فى قبيلته " (٢٦) .

فى بعض الأحيان كان الجبرتي يركز رأيه فى المماليك بحيث يعتبرهم ظالمين على طول الخط ، أو يبدو أنه يقيمهم تقييماً سلبياً بصورة عامة ، فهو يختصر حوادث سنة ١٢٠٩ هـ فيقول " لم يحدث فيها شئ سوى جور الأمراء وتتابع مظالمهم " (٢٧) ، لكن هذا الحكم العام لا يتكرر كثيراً . إذ يترك مكانه لتنديد جزئى بهذا الأمير أو ذاك ، أو

بسلوكه فى هذه الواقعة أو تلك ، فالأمير قائد أغا كان " يضرب الناس ويحبسهم ويصادرهم فى أموالهم " (٢٨) .

والخط العام لنقد الجبرتى للظاهرة المملوكية يتبلور فى ضيقه الشديد بالعصف بحقوق الملكية ، وهو يحمل على بك الكبير مسئولية فتح هذا الباب فهو "الذى ابتدع المصادرات وسلب الأموال من مبادئ ظهوره واقتدى به من بعده " (٢٩)، وهو نمط من السلوك السياسى لم يقبله الجبرتى من أحد ، سواء كان الأمير قائد أغا الذى "استولى على كثير من حصص الإقطاع" أو شقيقه الذى كان "يخطف كل ما مر بخطة باب الشعرية من قمح وتين وشعير وينهب ذلك ولا يدفع ثمناً له " (٣٠).

وقد نقد الجبرتى بقسوة موقف الممالك من الغزو الفرنسى ، وسفه خططهم العسكرية وحملهم مسئولية وقوع مصر فى يد الفرنسيين ، ولكن ذلك لم ينسحب إلى حد رفضهم ككل ، وقد خطأ السيد محمد كريم حاكم الإسكندرية واعتبره من أكبر الأسباب فى وقوع مصر فى أسر الاحتلال الفرنسى لأنه كان يعتدى على التجار الفرنسيين ويصادر أموالهم ، الأمر الذى أثار الفرنسيين ودفعهم لغزو مصر ، كما أنه تصدى للأسطول البريطانى الذى جاء يبحث عن الحملة ومنع عنه التموين فترك الشواطئ المصرية بحثاً عن التموين فى غيرها وهو ما سهل للفرنسيين الاستيلاء على مصر إذ لو بقى الأسطول الإنجليزى أمام الإسكندرية لمنعهم عنها (٣١) .

ومما أخذه الجبرتى على الممالك عدم اهتمامهم بالدفاع العسكرى " إذ لم يهتموا بشيء من ذلك ولم يكثرثوا به اعتماداً على قوتهم وزعمهم أنه إذا جاءت جميع الإفرنج لا يقفون فى مقابلهم وأنهم يدوسونهم بخيولهم " (٣٢) ، وبلغ من تهاونهم أن أحداً منهم لم يكن لديه همة " أن يبعث جاسوساً أو طليعة تناوشهم بالقتال قبل دخولهم وقربهم ووصولهم إلى فناء القصر ، بل كل من إبراهيم بك ومراد بك جمع عسكره ومكث مكانه لا ينتقل عنه ينتظر ما يفعله بهم وليس ثمة قلعة ولا حصن ولا معقل وهذا عن سوء التدبير وإهمال أمر العدو " (٣٣) .

وكانت لهجة الجبرتي في الهجوم على الممالك أكثر حدة في مقدمة "مظهر التقديس" فقد ذكر فيها أنهم "خربوا الثغور وأشادوا القصور واستبدلوا أبطال الرجال بريات الخدور والحجال، وشجعان الفرسان بحسان الغلمان، وتسابقوا في حلقة الكميت مع الخيلاء والزهو، إلى ميدان كل خلاعة ولهو". على أن منطلقاته في الهجوم ظلت ضيقاً واضحاً بعسف الممالك بحقوق التملك، إذ كان من نتيجة حكمهم أن "أصبح الغنى بالمصادرات فقير وعز بالتقرب إليهم من سفلة السعاة كل حقير" (٢٤).

بيد أن الجبرتي نقد الظاهرة المملوكية من منطلق الانتماء إليها، إذ لم يفارقه أبداً حرصه على أن يكون حكمهم أفضل، إنه لم يتنبه لحظة - وهو المثقل بعصره - أنهم شيء آخر غير المصريين، ولذلك فنحن نلاحظ أن الظاهرة المملوكية بعد أن تعرضت للانحسار عن وجه مصر قد حازت تعاطفه معها.

ويبدو أنه كان من المتعاطفين مع إبراهيم بك ضد زميله مراد بك، وكانت عيوب الممالك تتركز في الأخير، الذي كان طائشاً سيئ التدبير بل كان "من أعظم الأسباب في خراب الإقليم المصري بما تجدد منه ومن ممالكه وأتباعه من الجور والتهور ومسامحته لهم". لذلك تمنى الجبرتي عندما مات مراد بك "أن يزول الهم بزواله" (٢٥)، بينما كان إبراهيم بك "موصوفاً بالشجاعة والفروسية، ساكن الجأش صبوراً، ذا تودة وحلم قريباً للانقياد للحق متجنباً للهزل إلا نادراً، مع الكمال والحشمة لا يحب سفك الدماء".

ومن المؤكد أن الجبرتي قد اعتبر خرق الممالك للعادات المرعية وعدم خضوعهم لأوامر أمرائهم، وترخيص هؤلاء لهم في الأمور التي خرجوا بها عن الحدود، اعتبر ذلك بداية انحسار دولتهم، وأخذ على إبراهيم بك أن حلمه قد طال هذا الخروج، فأصبح إهمالاً وترخصاً كان "سبباً لمبادئ الشرور"، الأمر الذي كان بداية النهاية، إذ أخرج حسن باشا الجزائرلى الممالك من مصر "ولم يزل الحال يتزايد والأحوال يتلو بعضها بعضاً حتى انقلبت أوضاع الديار المصرية وزالت حرمتها بالكلية" (٢٦).

وإذن فإن زوال الممالك - رغم مسئوليتهم عنه - هو عند الجبرتي زوالاً لحرمة الديار المصرية، لذلك كان طبيعياً أن يعارض في الإجراءات التي اتخذها الفرنسيون ضدهم ، فهو يذكر مقتل عدد منهم كانوا هاربين " وعس عليهم الخبيث الأغا " (٣٧) .

والأرجح أن الجبرتي كان قد وافق الأمير المملوكي محمد بك الألفي على برنامجيه الذي جاء به من إنجلترا ، وكان قد نقل إليه ، على لسان واحد ممن قابلوا الألفي بعد عودته فذكر أنه عاد من إنجلترا "وقد تهذبت أخلاقه بما اطلع عليه من عمارة بلادهم وحسن سياسة أحكامهم وكثرة أموالهم ، ورفاهيتهم وصنائعهم وعدلهم في رعيته مع كفرهم بحيث لا يوجد فيهم فقير ولا مسبغ ولا نواقاة ولا محتاج " ، واستعرض الراوي الهدايا التي أهداها الإنجليز إلى الألفي ، وكانت مناظير فلكية وآلات غربية من منتجات الحضارة الأوربية . ثم نقل إلى الجبرتي قول الألفي في حديث له عن " العدالة الموجبة لعمار البلاد " ، إذ قال " إن الإنسان الذي يكون له ماشية يقتات هو وعياله من لبنها وسمنها وجبنتها يلزمه أن يرفق بها في العلف حتى تدر وتسمن وتنتج له النتاج، بخلاف ما إذا أجاعها وأجحفها وأتعبها وأشقاها وأضعفها حتى إذا ذبحها لا يجد بها لحماً ولا دهناً " ، وانطلاقاً من هذا الفهم المتطور وعد الألفي - الذي كان ينتظر حملة إنجليزية تأتي لتساعده على استرداد حكم مصر - بأنه "إن أعطاني الله سيادة مصر والإمارة في هذا القطر لأمنع هذه الوقائع وأجرى فيه العدل ليكثر خيريه وتعمر بلاده وترتاح أهله ويكون أحسن بلاد الله " (٣٨).

والفكرة التي جاء بها الألفي - بعد عام من الإقامة في إنجلترا - مظهر من مظاهر الاختلاف بين فكر "الصناعي" مستغل العصر الحديث، الذي يخضع نفسه لدرجة أرقى من التنظيم في معاملته لمن يستغلهم ، فيضرب إذا ضمن أن الضرب يزيد الربح ، ويربت إذا تبين العكس، وبين فكر "الأرستقراطية العسكرية المملوكية" الفاقدة لأي ذكاء استغلالي، والتي تدمر الدجاجة التي تبيض لها الذهب. على أن هذا التأثير الشديد بأعلى درجات الوعي الذي قاد خطوات البرجوازية الأوربية في صعودها للسلطة لم يكن له امتداداته في شخصية الألفي نفسه - الذي مات قبل أن يحقق حلمه

- بينما وجد مع تأثيرات أخرى وينمط مختلف - الفرصة للتحقق نسبياً في ظل حكم محمد علي^(٢٩) . وقد علق الجبرتي على هذا البرنامج الذي عاد به الألفى بما يعكس رضاه عنه ، فتأسى لأن الإقليم " المصري ليس له بخت ولا سعد ، وأهله تراهم مختلفي الأجناس ، متنافري القلوب ، منحرفي الطباع ، فلم يمض على هذا الكلام إلا بقية الليل وساعات من النهار حتى أحاطوا به - أي بالألفى - وفر هارباً " .

وربما لهذا السبب رثى الجبرتي الألفى رثاء مرأً ووضع على لسانه كلاماً ما نظنه قاله ، وهو يعكس موقفه من الظاهرة المملوكية ككل ، ففي وصفه لوفاته قال : " وصل إلى قرب قناطر شبرامنت فنزل على علوة هناك وجلس عليها وزاد به الهاجس والقهر ونظر إلى جهة مصر وقال :

«يا مصر انظري إلى أولادك وهم حولك مشتتين متباعدين مشردين . واستوطنك أجلاف الأتراك واليهود ، وأراذل الأرئود وصاروا يقبضون خراجك ويحاربون أولادك ويقاتلون أبطالك ، ويقاومون فرسانك ويهدمون دورك ويسكنون قصورك ويفسقون بولدانك وحورك ويطمسون بهجتك ونورك» . ويتابع الجبرتي " ولم يزل يردد هذا الكلام وأمثاله وقد تحرك به خلط دموى وفي الحال تقياً دماً " (٤٠) . وهذا الرثاء المر هو ما دفعه إلى التعليق على مذبحه الممالك بصورة تجمع رأيه الإيجابي فيهم واعتراضه عليها إذ قال " وختم الله الجميع بالخير فإنه بلغنى ممن عاينهم بالحبوس وفي حال القتل أنهم كانوا يقرأون القرآن وينطقون بالشهادتين والاستغفار ، وبعضهم طلب ماء وتوضأ وصلى ركعتين قبل أن يرمى عنقه ومن لم يجد ماء تيمم " (٤١) .

والواقع أن ارتباط الجبرتي بالممالك كان أعمق من ذلك بكثير، والظاهر أنه لعدائه الشديد لمحمد علي كان يفضلهم عليه ، ولعله نظر إليه كعثماني يحكم مصر حكماً عثمانياً مباشراً - وهو ما كان الجبرتي يعترض عليه نفس اعتراضه على انفصال مصر عن تركيا - وقد دفعه هذا الارتباط ومفهومه الديني لكل ظواهر السياسة إلى بعض السقطات الواضحة ، يقف على رأسها تأييده للجيش الإنجليزي الذي جاء لطرد الحملة الفرنسية عن مصر متحالفاً مع العثمانيين .

فقد روى فى حوادث محرم (١٢١٧ هـ - ١٨٠٢ م) - وكان الجيش الإنجليزى ما زال بمصر - نبأ زيارة قام بها القائد العثمانى ووكيله والوالى العثمانى على مصر وكبار رجال الدولة لمعسكر الجيش الإنجليزى بالجيزة ، ونقل له حسين بك وكيل القائد العثمانى خبر الزيارة ، وقال له إن الإنجليز لو أرادوا القبض على كبار رجال الدولة لفعلوا ولكنهم ذلك من تملك مصر بغير مقاومة ، وعلق الجبرتى على هذا قائلاً : " وإذا تأمل العاقل فى هذه القضية يرى فيها أعظم الاعتبار والكرامة لدين الإسلام ، حيث سخر (الله) الطائفة الذين هم أعداء للملة هذه (أى الإنجليز) لدفع تلك الطائفة (أى الفرنسيين) ومساعدة المسلمين (يقصد العثمانيين) ، وذلك مصداق الحديث الشريف " إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، فسبحان القادر الفعال " (٤٢) .

ولأن الجبرتى كان خالى الذهن تماماً عن صراع الدول الاستعمارية ولا ينظر للسياسة الدولية إلا من حيث موقفها من الملة ، فقد دفعه هذا لتأييد الحملة الإنجليزية التى جاءت بتواطؤ مع المماليك لطرد محمد على وإعادتهم للسلطة ، فعندما رفض الأمير المملوكى عثمان بك حسن ما طالبه به زملاؤه من مساندة الحملة عسكرياً وقال إنه لا يساعد الكفرة على المسلمين ، وصفه الجبرتى بأنه يدعى الورع (٤٣) ، وأبدى فى صياغة الخبر ضيقاً لأن المماليك لم يتحالفوا معهم "وما كان ذلك إلا ما أَرَادَهُ المولى جل جلاله ... من تعسة للإنجليز والقطر وأهله إلى أن يشاء الله " ، وإذن فإن " تعسة الإنجليز " - أو هزيمتهم - هى هزيمة للقطر !!

وجاء تعليقه النهائى على هزيمة حملة فريزر متضمناً أسفاً لفشلها فقال "وهذه الواقعة حصلت على غير قياس وصادف بناؤها على غير أساس ، وقد أفسد الله رأى كل من طائفة الإنجليز والأمراء المصرية وأهل الإقليم المصرى لبروز ما كتبه وقدره فى مكنون غيبة على أهل الإقليم المصرى من الدمار الحاصل - الغالب أنه كان يكتب فى أثناء حكم محمد على وبعد الواقعة بفترة - وما سيكون بعد كما ستسمع به ويتلى عليك بعضه . أما فساد رأى الإنكليز فلتعديدهم الإسكندرية مع قلقهم وسماعهم بموت الألفى وتغريهم بأنفسهم ، وأما الأمراء المصريون (يقصد أمراء المماليك وكان يسميهم كثيراً

بالمصرية) فلا يخفى فساد رأيهم بحال (كان الجبرتي قد أشار إلى تفتتهم وانخداعهم بوعود محمد على وعدم مساعدتهم للحملة) وأما أهالي الإقليم (أى الشعب المصرى) فلانتصارهم لمن يضرهم ويسلب نعمهم (أى مساعدتهم لمحمد على فى صد حملة فريزر) وما أصاب من مصيبة فيما كسبت أيدى الناس وما أصابك من سيئة فمن نفسك ، ولم يخطر فى الظن حصول هذا الواقع ، ولا أن الرعايا والعسكر لهم قدرة على حروب الإنكليز وخصوصاً شهرتهم (أى الإنجليز) بإتقان الحروب " (٤٤) ، وهى نصوص تكشف بوضوح عن أنه كان يتمنى لو بقى الإنجليز فى الإسكندرية حتى يصلهم المدد ، ولو تحالف معهم أمراء المماليك ، وكف أهالى مصر عن محاربتهم. وتلك هى قمة مملوكية روح الجبرتي ، التى جعلته يقف مع حلفاء المماليك حتى لو كانوا مستعمرين وغزاة .

حيرة فرنساوية

يكاد يكون من المتفق عليه أن موقف الجبرتي من الحملة الفرنسية قد تغير خلال الفترة بين عامى ١٢١٦ - ١٢٢٠ هـ (١٨٠١ - ١٨٠٥ م) ، فقد انتهى فى السنة الأولى من كتابه الأول " مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين " مبلوراً فيه وجهة نظر لا تعترف للفرنسيين بأى فضل ، وتكذب عليهم بما لم يفعلوه وفى السنة الثانية كان قد أعاد صياغة الجزء الثالث من " عجائب الآثار " (٤٥) ، وهو يتضمن النص المعدل والمنقح من " مظهر التقديس " وهذا الجزء الثالث هو الرأى النهائى والختامى للجبرتي عن الحملة الفرنسية ، بينما يعتبر مظهر التقديس التأريخ الرسمى للحملة (٤٦) .

وتتعدد الآراء والاجتهادات فى تفسير موقف الجبرتي من الحملة الفرنسية، ويذهب الدكتور محمد أنيس إلى أن الباعث للجبرتي على إعادة كتابة تاريخه كان رغبته فى "أن يغير موقفه من الأحداث التى مرت بمصر منذ الغزو الفرنسى حتى سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) وأن العامل الأساسى الذى دفع إلى ذلك هو خيبة الأمل التى أصابت الجبرتي فى الحكم العثمانى عقب عودة العثمانيين أثر خروج الفرنسيين من مصر ،

والتي جعلته يدرك أن الحكم العثماني لم يكن خيراً من الحكم الفرنسي بل على العكس " (٤٧).

وعندنا أن " مظهر التقديس " كان وثيقة اعتذار من الشيخ الجبرتي للعثمانيين ، وتبرئة لنفسه من " تداخله مع الفرنساوية " ، وصحيح أن حجم هذا " التداخل " - أي التعاون أو الاختلاط - غير معروف تماماً ، وليس لدينا ما يؤكد أن علاقة الجبرتي بالفرنسيين كانت وثيقة أو قوية بنفس الدرجة التي كانت عليها العلاقة بين الفرنسيين وبين آخرين من معاصريه أنداده كالمشايع البكري والشرقاوي والفيومي . لكننا نلاحظ ما يلي :

أولاً - أن الكتابة عن الحملة الفرنسية في سنة رحيلها عن مصر ، كانت بتكليف من العثمانيين ولحسابهم ، وربما باقتراح من الراغبين في الكتابة من مشايخ الأزهر . فالملاحظ أن عدداً من المشايخ قد تحمسوا - بعد رحيل الحملة - للهجوم على الفرنسيين ومنهم الجبرتي والشرقاوي والمهدى والعتار^(٤٨)، وما نعرفه عن مبررات هذا الحماس ذكره الشيخ عبد الله الشرقاوي - رئيس الديوان وشيخ الأزهر - في رسالته " تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلطين " التي قال في مقدمتها " إنه لما حل ركاب الصدر الأعظم والوزير الأفخم والدستور الأكرم حضرة مولانا الوزير يوسف باشا بلغة الصلح بينه وبين طائفة الفرنساوية في قلعة العريش وذهبت مع بعض علماء مصر لملاقاته طلب منى بعض الإخوان من أتباع ذلك الصدر الأعظم أن أجمع كتاباً متضمناً لواقعة الحال المذكور " (٤٩) ، وهو ما يعنى أن التفكير في التأليف عن الحملة يرجع إلى شهر رمضان سنة ١٢١٤ هـ (يناير - فبراير ١٨٠٠ م)، وهو الشهر الذي قابل فيه العلماء الصدر الأعظم ، ولم يذكر الجبرتي - سواء في مظهر التقديس أو في " العجائب " - إنه كان بين أعضاء الوفد الذي سافر إلى بلبس للسلام عليه^(٥٠).

وفيما يبدو فإن هذا التكليف قد تواتر وكان محل منافسة بين العلماء ، وذلك نلاحظه فيما كتبه الجبرتي مهوناً من شأن كتاب الشرقاوي ومحتقراً ، له فقد ذكر أنه

عمل تاريخاً " مختصراً فى نحو أربعة كراريس عند قدوم الوزير يوسف باشا إلى مصر وخروج فرنساوية منها ، ودخول العثمانية فى نحو ورقتين ، وهو فى غاية البرود ، وغلط فيه غلطات: منها أنه ذكر الأشرف شعبان ابن الأمير حسن بن الناصر محمد بن قلاوون فجعله ابن السلطان حسن ونحو ذلك " (٥١) .

وفى حين تجاهل الجبرتى فى مظهر التقديس علاقته بالفرنسيين - لأنها لم تكن مشهورة - فإن الشيخ الشرقاوى قد برر فى كتابه انقياده لهم " وتداخله فيهم " فقال : " والسبب الذى أوجب أهل مصر وقراها بعض الانقياد إليهم - الفرنسيين - عجزهم عن مقاومتهم بسبب هروب الممالك الذين معهم آلات القتال ، وإنهم عند قدومهم كتبوا كتباً فرقوها فى البلاد وذكروا فيها أنهم ليسوا بنصارى لأنهم يقولون إن الله واحد ، وإنهم يعظمون محمداً ويحترمون القرآن ، وإنهم يحبون العثمانلى ، ولم يأتوا إلا لطرده الممالك الظلمة لأنهم نهبوا أموالهم وأموال تجارهم ولا يتعرضون للرعايا فى شىء " (٥٢) .

ثانياً - إن علاقة الجبرتى بالحملة الفرنسية - رغم عدم وضوح حجمها - تتضح من إشارات متعددة وسريعة جاءت فى " عجائب الآثار " ، لكن هذه الإشارات تقل جداً فى "مظهر التقديس " . ففى عجائب الآثار نفهم أنه تردد كثيراً على مقر البعثة العلمية ، وتردد على المكتبة واطلع على الكتب والصور التى صوروها لمشايخ الديوان ، وشهد بعض التجارب العلمية الكيماوية . ولا يستبعد الأستاذ " خليل شيبوب " أن يكون الجبرتى من بين العلماء الذين كانوا يتحلقون حول المستشرق مارسيل ، والذين كانوا يجتمعون للسمر فى دار قاسم بك (٥٣) ، كما إننا نعلم أن الجبرتى كان على صلة وثيقة بعدد من الذين ارتبطوا بالحملة مثل الشيخ العطار وإسماعيل الخشاب . وفى حين تبدو هذه علاقات علمية وثقافية فإن علاقته السياسية بهم اتضحت من اختياره أحد الأعضاء التسعة الذين شكلوا الديوان الثالث الذى ساعد الجنرال منو ، فشارك أسوأ قواد الحملة وأكثرهم تركيزاً على طابعها الاستعماري .

وبالقطع فإن الجبرتي كان يشعر أن عضويته في هذا الديوان كانت عاهة سياسية لا ينبغي الاعتراف بها ، فهو في " مظهر التقديس " يتجاهل الخبر تماماً ، واكتفى بالقول بأنهم " شرعوا في ترتيب الديوان على نسق غير الأول من تسعة أنفار متعممين (أى علماء) لا غير وليس فيهم قبلى ولا وياقلى ولا شامى " (٥٤) ، واستمر هذا التجاهل بعد ذلك ، فعندما أورد خبر القبض على بعض أعضاء الديوان ذكر اسم المقبوض عليهم ولم يذكر اسم الباقيين وكان منهم (٥٥) ، وظل هذا الإحساس يلزمه فعندما كتب " عجائب الآثار " ذكر نفسه بين أعضاء الديوان بكلمة غامضة هي " وكاتبه " بعد اسم الشيخ الصاوى (٥٦) لدرجة قد تدفع القارئ للظن بأن المقصود هو كاتب الشيخ الصاوى وليس كاتب " عجائب الآثار " (٥٧) .

وربما يتحدد موقف الجبرتي من الحملة الفرنسية بشكل أدق إذا علمنا أنه عندما عاد الإنجليز والعثمانيون ، واستولوا على رشيد وأبو قير وزحف يوسف باشا وعساكره على القاهرة ، اعتقل الفرنسيون ثلاثة من أعضاء الديوان هم المشايخ " الشرقاوى والمهدى والصاوى وأمروا الأربعة الباقيين وهم البكرى والأمير والسرسى وكاتبه - أى الجبرتي - أن يكون نظرهم على البلد " (٥٨) ، فالجبرتي لم يكن بين المعتقلين ، الذين أضيف إليهم الشيخ الأمير فى أول المحرم ١٢١٦ هـ (١٤ مايو ١٨٠١ م) (٥٩) ، وهو ما يعنى أن الفرنسيين لم يكونوا ينظرون إلى الجبرتي لا باعتباره متطرفاً يخشى من تأثيره ولا جماهيرياً يخشى بأسه ولا باعتباره ممن يمكن أن يعارضوهم ، وقد افتخر الشرقاوى فى كتابه المقدم للصدر الأعظم " تحفة الناظرين " بحادث اعتقاله واعتبره تشريعاً له وبرره بأنه كان " خوفاً من قيام أهل البلد عليهم " (٦٠) .

ومما يلفت النظر أيضاً أن الجبرتي لم يشر إلى " مظهر التقديس " فى "عجائب الآثار " أى إشارة ، وأنه كتب فقرة يصح الاستدلال منها على اعتذاره عنه ، فقد قال فى مقدمة "العجائب " " ولم أقصد بجمعه خدمة أى جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير ولم أداهن فيه دولة بنفاق أو مدح أو ذم مباين للأخلاق لئيل نفسانى أو غرض جسمانى ، وأنا استغفر الله من وصفى طريقاً لم أسلكه وتجارتى برأس مال لم أملكه " (٦١) ،

ولعل هذه الفقرة اعتذاراً عن مقدمة ومتن مظهر التقديس الملئ بالنفاق للوزير العثماني ، الذي كافأ الجبرتي على عمله فأسند إليه تحرير التقاويم والمواقيت لاشتغاله بالعلوم الفلكية وجعل له مرتباً على ذلك (٦٢) .

وربما لهذا السبب ضمن الجبرتي " مظهر انتقديس " بعض الأخبار التي تعتبر افتراء محضاً ، والتي رفعها بعد ذلك من " عجائب الآثار " ووضع غيرها ضدها على طول الخط ، فقد علق على زعم منشور نابليون الأول بأن الفرنسيين يحترمون الإسلام والمسلمين، فرفض ذلك وسخر منه وبرر تكذيبه لما ورد بالمنشور " هؤلاء قد شوهوا الكثير منهم يتغوط - أى يخرج فضلاته - ويمسك بأوراق المصاحف ويرميها ملطخة في الطريق ومحل النجاسات، فإنهم لا يستنجون بالماء البتة، وجليهم وحقيرهم يستعمل ما يجده من الأوراق ... ودخل بعض الناس داراً من دورهم فوجد باب المهنة - أى باب المكان المخصص لإخراج الفضلات البشرية - مسنوداً بمصحف شريف فأخذه وفتحه فوجده ختمة شريفة مكلفة، فتأثر واغتم وطلب أن يفتديه بدراهم وامتنع صاحب الدار من بيعه إلا بمبلغ كذا " (٦٣)، ويختفى هذا الخبر من "العجائب " لتحل محله أخبار منها أن " بعضهم - الفرنسيين - كان يحفظ سوراً من القرآن " (٦٤) .

ومن الصحيح أن الجبرتي ككل المصريين قد سعد بجلاء الفرنسيين ، وإنه لم يكن راضياً عن الاحتلال كل الرضى ، لكنه لم يكن مقاوماً له ، لعله اعتبره نوعاً من القضاء والقدر رضى به ، فهو محنة أتى الله بها ويذهب بها، ولكن من الصعب الموافقة على الرأي القائل بأن الجبرتي قد غير رأيه في العثمانيين ، صحيح أن الوزير العثماني لا يذكر في " عجائب الآثار " إلا بـ " الوزير " فقط دون تشريف ، إلا أن سوء ظن الجبرتي في العثمانيين كان متوفراً منذ بعثة حسن باشا الجزائري .

وربما يفيد أن نضع محكاً رئيسياً نقيس عليه موقف الجبرتي السياسي من الحملة الفرنسية ذلك أن الوقوع في هوة اعتبار أى شكل من أشكال رفض الحملة الفرنسية ثورية واستنارة ، هو ديماجوجية فكرية نرفضها ، فلا فرق عندنا بين

العثمانيين والفرنسيين ، وهذا المحك هو : هل كان لدى الجبرتي بذور فكر قومي؟ إن التفرقة بين الفرنسيين والعثمانيين هي تفرقة بين استعمارين لا فارق جوهري بينهما ، وفي حدود فكر العصر فإن الطموح لأن تكون مصر إيالة عثمانية لها استقلال ذاتي في كل شئونها الداخلية يعتبر محكاً مقبولاً لدينا . وصحيح أن على بك الكبير قد طور هذا الطموح إلى أفق أكثر رحابة داعياً للاستقلال عن العثمانيين ، ولكن طموحه القومي ذاك قد أجهض ولا يبدو أن الجبرتي كان موافقاً عليه كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

وتعتبر آراء الجبرتي السياسية والفكرية - كما أوردها في "عجائب الآثار" وخاصة الجزء الثالث منه - وثيقة مهمة ، لأنها تكشف لنا طبيعة التفاعل بين الانتلجنسيا المصرية والعقل الأوروبي الليبرالي؛ وهو التفاعل الذي صاغ كل الحلقات التالية من الثورة القومية في مصر والعالم العربي . لقد واجه الجبرتي بالفعل مجتمعاً فرنسياً سواء في التنظيمات السياسية والاقتصادية التي جاءت بها الحملة ، أو في الحفلات والمراقص والملاهي ، وحتى في أنماط السلوك الشخصي القائم على التحلل من الوقار والتزمت والجمود . صحيح أن هذا المجتمع له وضعيته الخاصة - من حيث أنه أقلية غازية - ولكنه مع هذا كان نقطة التماس بين العقل المصري وبين الليبرالية الوافدة . فكيف رأى الجبرتي هذا المجتمع الجديد ؟

سنحاول هنا أن نبدأ بالفرد تدريجياً حتى نصل إليه كعضو في تنظيم ديمقراطي ، ومن الطبيعي أن نبدأ بالبداية الطبيعية التي بدأ بها الفكر الليبرالي نفسه : العلم في مواجهة الأسطورة . لنرى كيف واجه كعينة ممثلة للانتلجنسيا المصرية ما جاءت به الحملة الفرنسية من علوم حديثة في الكيمياء والفلك والكهرباء والصحة العامة .

يبلور " سلفادوري " في كتابه " الليبرالية " العلاقة بينها وبين العلم فيقول إن افتراض الليبرالية أن " الحرية تأتي بالخير " ناجم من " وجهة النظر الميكانيكية التي تقول إن كل تغيير يحدث في الكون مرجعه القوة الطبيعية والكيميائية ، وهذا ما أثبتته

بنجاح عظيم ديكارت ونيوتن وفلاسفة غربيون فطاحل رجال العلم فى القرن السابع عشر ، ويقول أيضاً إن " هذا الاقتناع قد قوى الليبراليين ، لأنه جعلهم يشعرون أنهم كانوا على جانب الأبدية لأن لفظ الجلالة والقوانين الغامضة الإلهية كانت تقوم مقام الطبيعة والقوانين التى يستطيع البشر فهمها واتباعها عقلياً". العلم الطبيعى إذن هو أبو الليبرالية الحديثة ، كما إنه أبو الرأسمالية نفسها، وهؤلاء الأبطال الثلاثة : العلم والطبقة والفكر ، هم الذين بلوروا كافة الحقوق المتقدمة - بمقياس عصرها - التى حصل عليها الإنسان .

وثمة تأكيد بأن الجبرتى قد انبهر فعلاً بالعلوم الفرنسية ، فقد وصف فى حوادث ديسمبر ١٧٩٨ ، زيارته للمقر العلمى للحملة الفرنسية وصفاً مطولاً (٦٥) ، إذ كان طبيعياً وهو من العلماء - بالمفهوم المصرى للعلماء يومذاك - أن يقوم بزيارة المجمع العلمى وأن تبهره فيه أشياء عدة بدءاً بنظام المكتبة نفسه ، المناضد والمقاعد ، ثم بالطابع الديمقراطى الذى يسوده؛ فالحضور " يتصحفون ويراجعون ويكتبون حتى أسافلهم من العساكر " ، وأيضاً فـ " إذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه من الدخول إلى أعز أماكنهم ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمحبته إليهم، وخصوصاً إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعا للنظر فى المعارف " . ويقدم الجبرتى ، وصفاً تفصيلياً لبقية أجنحة مقر البعثة، مبدئياً إعجابه بكل ما فيها ، أو راصداً لها دون هجوم . فقد رأى كتباً فى الجغرافيا وعلم الحيوان والتاريخ وغيرها " مما يحير الأفكار " .

هذه الحيرة الفكرية تنطلق بلا شك من انبهار شديد لا يستطيع إنكار ما أمامه أو تكفيره ، وكانت التجارب الكيماوية أكثر ما أذهله واعتبرها من أغرب ما رآه . على أن روحه النقدية لم تظهر إلا عند زيارته للفلكيين ، فعلم الفلك هو من العلوم التى كان العقل المصرى - وخاصة الجبرتى - يهتم بها ويفهم فيها لارتباطها بالفرائض الدينية ومعرفة الشهور العربية ، ولهذا تكررت زيارة الجبرتى لتوت الفلكى وصف خلالها بعض ابتكاراته ، وأخذ عليه أنه لا يهتم بتحقيق أوقات العبادة وفسر ذلك بأن مباحث الفلك

عند المصريين " لأجل أوقات العبادة " أما الفرنسيون فهم " لا يحتاجون لذلك فلم يعانونه " (٦٦) .

ويلخص الجبرتي رأياً إيجابياً في هذا الجانب من خصال الفرنسيين ويعترف بأن " لهم تطلعا زائداً للعلوم وأكثرها الرياضية ومعرفة اللغات واجتهاداً كبيراً في معرفة اللغة والمنطق ويدأبون في ذلك الليل والنهار " (٦٧) ، ويشوب هذا الرأي الإيجابي إحساس بالتضاؤل ، أمام هؤلاء الذين لهم في العلم " أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا " (٦٨) ، على أن إعجاب الجبرتي مع هذا له حدوده المرسومة؛ فعقله الذي انبهر فعلاً بما رآه من تجارب كيميائية وكهربائية كان يحتاج إلى ما يعطيه اطمئناناً بأن ما لا يعرفه ليس كثيراً إلى هذا الحد ، ولهذا نلاحظ أن لهجته قد شابتها الشماتة لفشل التجربة التي أجراها علماء الحملة الفرنسية لتطير منظار (٦٩) .

والإعجاب بالنتائج العلمية كتجارب معملية لا يمتد عند الجبرتي ليشمل الإعجاب بالتطبيق الاجتماعي للعلم ، وبالتأكيد فإن الرؤية الأخيرة هي صاحبة الدلالة الأولى على اتباع أسلوب العلم والتكيف معه . وصحيح أن الجبرتي قد أبدى إعجابه ببعض الآلات الهندسية التي رأى الحملة تستعملها في حمل الأتربة وتهديم الأبنية ، رغم إنها آلات بسيطة جداً (٧٠) - وهو ما يعكس مدى تدهور العقل المصري عموماً وقتها - إلا أن المظاهر الأخرى لتطبيق الأساليب العلمية في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي قد أثارت معارضته ورفضه .

ونحن نلاحظ ذلك من عدم رضاه عن محاولة الفرنسيين منع دفن الموتى في الأماكن القريبة من المساكن ، وخاصة مقابر الرويعي والأزيكية ، وإذا " دفنوا بيبالغون في تسفيل الحفر " ، واعتراضه على إجراءات الحجر الصحي ، وهو اعتراض تكرر كثيراً بسبب حرص الفرنسيين على وقاية مصر من الطاعون الذي أصاب جنود الحملة الفرنسية عندما حاصروا عكا ، والاتجاه العام لدى الجبرتي لا ينبئ بمعارضة للتطبيقات الخاصة بالصحة العامة طالما أن هذه التطبيقات في الإطار الفردي ، أما

الحجر الصحي - أو الكرنتينة بلغة العصر - فالجبرتي يرفضها تماماً ، رغم أنها مظهر واضح من مظاهر الإدراك الاجتماعي بوضع مصلحة المجموع فوق أى مصلحة أخرى . ونحن نلاحظ أن الديوان الذي كان الجبرتي عضواً فيه قد عارض في إجراءات الحجر الصحي ، وتجاوزت المعارضة أعضاء الديوان إلى جماهير الشعب نفسها التي هالها أن يموت مصريون مسلمون في الحجر دون أن تشيع جنازتهم إسلامياً وأن تحرق ثياب المرضى والمتوفين ، ولم يذكر الجبرتي رأيه في أسباب المعارضة وأوحى بأن الحجر الصحي كان يسبب أضراراً فردية . لكن الأرجح أن الجبرتي - الذي كان سنياً متزمتاً - كان يعتبره مخالفة للشريعة . وقد اعترض عليه عندما فرضه محمد على بعد ذلك بسنوات وذكر شامتاً أنه قد " هلك الحكيم الفرنسي وبغض نصارى أروام وهم يعتقدون بصحة الكرنتينة بأنها تمنع الطاعون وقاضى الشريعة يحقق قولهم ويمشى على مذهبهم ، ولرغبة الباشا في الحياة الدنيا وكذلك أهل دائرته وخوفهم من الموت يصدقون قولهم " (٧١) ، وتفسر فقرة وردت في كتاب رفاة الطهطاوي " تخلص الإبريز في تلخيص باريز " النظرة السنية المتزمتة حول هذا الموضوع ، فقد ذكر أن الشيخ محمد المناعي التونسي المدرس بجامع الزيتونة بتونس قد ألف رسالة في الكورنتينة ، اعتبرها حراماً لأنها " من جملة الفرار من القضاء " (٧٢) .

والأرجح أن الجبرتي كان " يعتبر الفرنسيين كفاراً في الدرجة الأولى ، لأنهم عقلانيون ، وبهذا لم ينظر إليهم كمسيحيين ، وبينما يتحدث عن نصارى القبط والشوام والأروام ، فإن صفة الكفر (وليست النصرانية) هي الصفة التي تلصق بالفرنسيين وحدهم بكثرة في " مظهر التقديس " وبشكل أقل في " العجائب " ، وقد ذكر في مظهر التقديس رفضه لعقلانية الحملة وإنكارها للأديان كلها بما فيها المسيحية فقال إنهم " لا يقفون على دين ولا يتفقون على ملة بل كل واحد منهم ينحو ديناً يخترعه عقله ومنهم الباقي على نصرانيته المتكتم لها " (٧٣) ، وقال في مكان آخر " وعقيدتهم السالكون فيها تحكيم العقل وما تستحسنه النفوس بحسب الشهوات " (٧٤) . ولعل هذا الرأي كان حصيلة مناقشات مع علماء الحملة ، ولعله بعض أصداء المنشور الذي وجهه السلطان العثماني سليم الثالث إلى المصريين يدعوهم فيه للجهاد الديني ضد الغزاة ، فنحن

نلاحظ أن الشيخ عبد الله الشرقاوي لا يختلف في هذا الرأي مع الجبرتي ، وربما يفيد رأيه في تحديد موقف الجبرتي والانتلجنسيا المصرية عموماً من البناء الفلسفي للعلم ، فهو يقول أن الفرنسيين ليسوا مسيحيين حقيقيين ولكنهم " فرقة من الفلاسفة إباحية طبائعية^(٧٥) " يقال لهم نصارى قاتوليقيه^(٧٦) يتبعون عيسى عليه السلام ظاهراً ، وينكرون البعث والدار الآخرة ويعتة الأنبياء والمرسلين ويقولون أن الله واحد ، لكن بطريق التعليل ، ويحكمون العقل ، ويجعلون منهم مدبرين يدبرون الأحكام ، يضعونها بعقولهم ويسمونهم شرائع ويزعمون أن الرسل محمداً وعيسى وموسى كانوا جماعة عقلاء ، وأن الشرائع المنسوبة إليهم كناية عن قوانين وضعوها بعقولهم تناسب أهل زمانهم^(٧٧) .

وهذا الرفض لفلسفة العلم ولتطبيقاته في التنظيم السياسي والاقتصادي ، يتحول إلى تحفظ تجاه بعض الملامح الأخرى للتطبيقات الليبرالية في مصر ، لم تتواز تماماً مع مثيلاتها في فرنسا ذاتها إذ أن التطبيق في مصر كان محكوماً بلون من ألوان الفعل ورد الفعل الحادين لثورات المصريين وشغبهم اليومي ، وعلى الرغم من أن حكم مصر لم يخلص للفرنسيين فإنهم حاولوا أن يحكموها بنفس شعاراتهم كمستعمرين أصلاً وكنزوار فرعاً .

وكان منشور " نابليون " الأول طرحاً للشعارات الليبرالية بكل بكارتها - رغم إنه لم يوضع موضع التنفيذ - وبينما هاجمه الجبرتي بشدة في " مظهر التقديس " ، وأفرد فصلاً للرد عليه جعل عنوانه " تفسير بعض ما أودعه هذا المكتوب من الكلمات المفككة والتراكيب الملعبة^(٧٨) " ، وقد رفض في هذا التفسير المنشور جملة وتفصيلاً ، فبعد أن قرر كفر نابليون علق على نص ورد في المنشور يتضمن الإقرار بمساواة الناس عند الله تعالى فقال " هذا كذب وجهل وحمالة كيف وقد فضل الله بعضهم على بعض وشهد بذلك أهل السموات والأرض " وهو تعليق يتجاهل النص الذي ورد في المنشور نفسه بأن " الشيء الذي يفرق الناس من بعضهم بعضاً هو الفضائل والعقل والعلوم فقط " ، وواجه سخرية نابليون من المماليك ومطالبة المنشور إياهم بأن " يرونا الحجة التي كتبها

الله لهم بتملكهم أرض مصر " ، فرد عليها بروح تخلو من أى فكاهاة مؤكداً فهمه لطبيعة السلطة فقال " هذا من الكفر بمكان فإن الله لا يملك الناس بحجة يكتبها لهم، غايته إن الناس يتداولون البلاد عن أسيادهم كهولا أو عن أسلافهم أو بالغلبة والقهر " ، مع إنه وافق المنشور على أنه بالعقلاء والفضلاء يصلح حال الأمة ، فإنه انتقد التطبيق لأن الفرنسيين " قلدوا مناصب الأحكام الجلية للأسافل والرعا، كجعلهم برطلمين الرومى - وهو المسمى عند العامة فرط الرمان - كتحذا مستحفظان " ، ومن الواضح أن الجبرتى فى مظهر التقديس كان معادياً تماماً للأفكار التى أتى بها المنشور النابليونى ، وهو يستخدم فى عدائه أفكاراً متناقضة مما يكشف عن افتعال هذا العداء لغرض مقصود .

والأرجح أن الجبرتى عندما نظر للظاهرة ككل، اكتشف أن " الكفرة " - أو العقلانيين - يمكن أن تكون لهم مزايا ، ولهذا سكت فى عجائب الآثار عن المنشور دون أن يعلق على عباراته " الملعبكة " ، واستطاع أن يرى فى بعض المجالات المحددة للتطبيقات الليبرالية خيراً، فقد أعجبه موقف الفرنسيين من الحريات الفردية ، وخاصة رفضهم للسخرة؛ فروى فى حوادث ديسمبر ١٧٩٨ (جمادى الآخرة ١٢١٣ هـ) قصة الأشغال العامة التى كانوا يقومون بها لإعادة تخطيط القاهرة وأردف إنهم " فعلوا هذا الشغل الكبير والفعل العظيم فى أقرب زمن ولم يسخروا أحداً فى العمل بل كانوا يعطون الرجال زيادة عن أجرتهم المعتادة ويصرفونهم من بعد الظهيرة " (٧٩) ، ومن اللافت للنظر أن الجبرتى روى فى حوادث عام ١٨٠٢ - بعد خروج الحملة - أن الوالى العثمانى شرع فى هدم الأماكن المجاورة لمنزله ليبنيها مساكن لمعسكره، ونصب خيمة فى مقر العمل ليباشره بنفسه، ثم أعد قوائم لتسخير المواطنين للعمل ، وعلق الجبرتى على هذه الواقعة ساخراً من الباشا (٨٠) . ولأن السخرة كانت تقليداً من تقاليد المجتمع المصرى وقتها ، فإن هذه السخرية تصبح ذات دلالة مهمة على تطور فكر الجبرتى، وهو ما يؤكد أن التطبيق النابليونى لحرية العمل وضمائنه فى مصر قد حفر معنى ثابتاً، بحيث سخر الجبرتى من تسخير الحاكم التركى للناس فى بناء مساكن معسكره، ويكلفهم مع هذا بإحضار الموسيقى للترفيه عنه.

ومما لفت نظر الجبرتي أيضاً فى التطبيقات النابليونية حق الإنسان فى المحاكمة القضائية؛ فأورد فى الجزء الثالث من عجائب الآثار نص محاضر التحقيق فى قضية مقتل الجنرال كليبر التى اتهم فيها الطالب الأزهرى سليمان الحلبي ، وقد ذكر إنه أوردھا "لما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ولا يتدينون بدين وكيف تجارى على كبيرهم ويعسو بهم رجل أفاق أهوج وغدره ... " (٨١) ، وروى كيفية القبض على سليمان الحلبي والتحقيق معه دهشاً لأنهم "لم يعجلوا بقتله وقتل من أخبر عنهم بمجرد الإقرار بعد أن عثروا عليه ووجدوا معه آلة القتل مضمخة بدم صارى عسكرهم وأميرهم بل رتبوا حكومة ومحاكمة" ، وقارن بين ما فعلوه وما فعله العثمانيون قائلاً : "بخلاف من رأيناه من أفعال أوباش العسكر بعد ذلك الذين يدعون الإسلام ويزعمون أنهم يجاهدون وقتلهم الأنفس وتجاريهم على هدم البنية الإنسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية " (٨٢) .

وقد انبهر الجبرتي هنا بمفهوم شخصية العقوبة ، وهو مفهوم ينطلق من الإقرار بحق البشر فى المساواة أمام القانون وتحريم العقوبات الجماعية أو الأعمال الانتقامية من الورثة أو الأعقاب أو ممن لا يرتكبون جرماً . وقد أكد الجبرتي أن الفرنسيين قد قبضوا على سليمان الحلبي "وعاقبوه حتى أخبرهم بحقيقة الحال ، فعند ذلك علموا ببراءة أهل مصر من ذلك وتركوا ما كانوا عزموا عليه من محاربة أهل البلد " .

وأثمر هذا التفاعل ثمرته فى وقت قريب ، يروى الجبرتي أن مناقشة وقعت بمجلس الديوان بين الوكيل - كان الجنرال الفرنسى فورييه - والأعضاء المصريين بسبب التجاء التجار إلى رفع الأسعار قبل توقيع معاهدة العريش، فأكد الوكيل أن الديوان سيكون مسئولاً إذا ظلت الأسعار مرتفعة ، وقرأ منشوراً يهدد بالعقوبات العامة إذا تحرك المصريون أو ثاروا. ويقول الجبرتي إنه "لما قرئ المنشور الفرمان المذكور قال بعض الحاضرين :

– العقلاء لا يسعون فى الفساد وإذا قامت الفتنة لزموا بيوتهم .

فقال الوكيل :

- ينبغى للعقلاء ولأمثالهم نصيحة المفسد وغيره .

قال بعضهم :

- هذا ليس بجيد بل العقاب لا يكون إلا على المذنب فقد قال تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ) .

وقال آخر من أهل المجلس :

- ولا تزر وازرة وزر أخرى .

فقال الوكيل :

- المفسدون فيما تقدم أهاجوا الفتنة فعمت العقوبة - يقصد ثورتى القاهرة وما تلاهما من عقوبات عامة - والمدافع والبنيات ليس لها عقل حتى تميز بين المفسد والمصلح فإنها لا تقرأ القرآن .

وقال آخر :

- المخلص نيته تخلصه .

فقال الوكيل :

- إن المصلح من يشمل صلاحه الرعية فإنه صلاحه فى حد ذاته يخصه فقط والثانى أكثر نفعا " (٨٣) .

وتكشف هذه المناقشة الممتازة عن أن الاحتكاك بين العقل المصري والعقل الفرنسي ، أعاد المشايخ إلى تراثهم الديني ليرونه بشكل عقلي ، ويكتشفون ما به من مبادئ تتلاءم مع ما جاء به الفرنسيون . فى الوقت الذى اضطر فيه هؤلاء إلى التنكر لمبادئهم بإعلانهم شعار " المدافع لا تقرأ القرآن " أى إنها لا تعرف المبادئ ولا تؤمن بشخصية العقوبة . وقد اشترك الجبرتى فى المناقشة السابقة لأنه كان عضواً فى

الديوان أيامها .

وكما يحدث غالباً فإن الأفكار تظل جميلة طالما هي لا تسبب ضرراً للناس ، فإذا أدى تطبيقها إلى ضرر لأقلية وفائدة لأكثرية وضعت في محك الاختبار ، لذلك نلاحظ أن الجبرتي قد اعترض بشدة على محاولة الفرنسيين تنظيم الملكية سواء في الزراعة أو في العقارات . وكان الفرنسيون قد توصلوا إلى افتراض بأن ارتفاع الإنتاج الزراعي في مصر رهين بمنح الفلاحين ملكية الأرض التي يزرعونها ملكية خاصة كاملة وشاملة لكافة التصرفات القانونية ، واختلفت آراؤهم بصدد نظام الالتزام فرأى البعض اعتبار الأراضي التي في ذمة الملتزمين من قبيل أملاك الأشراف التي قضت عليها الثورة في فرنسا ، بينما رأى آخرون اعتبار الملتزمين ملاكاً فرديين ، وقد انتصر الرأي الثاني في بادئ الأمر وعومل الملتزمون على أنهم ملاك حقيقيون وطولبوا كما يقول الجبرتي بأن " يبينوا وجه تملكهم لصك الالتزام عاماً بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث عن أسلافهم، فإن لم يكن له حجة أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل فإنها تضبط لصالح ديوان الجمهور - أي للدولة - وتصير حقاً من حقوقهم " .

على أن الجنرال مينو وكان من أنصار وجهة النظر الأولى ، سعى في نقل ملكية الالتزامات إلى الدولة تدريجياً ، ومن الواضح أن الجبرتي رفض الموقفين واعتبرهما نوعاً من أنواع التحايل، وعلق على أولهما بأن " هذا من أخبث الحيل على أخذ الأملاك والعقارات من أيدي أربابها وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء أو بأيلولتها لهم من مورثهم أو نحو ذلك بحجة قريبة أو بعيدة العهد ، فإذا طولبوا بإثبات مضمونها وسجلاتها تعسر أو تعذر لحادث الموت أو الأسفار " (٨٤) .

والوسيلة التي اتبعتها الحملة الفرنسية في ضرب نظام الالتزام ، هي الوسيلة نفسها التي اتبعتها بعد ذلك محمد علي عندما نقل ملكيته الأرض الزراعية كلها إلى الدولة . ومن الواضح أن الجبرتي - وإن لم يكن هناك ما يرجح أنه كان ملتزماً - كان شديد الحساسية في كل ما يتعلق بالملكية ، ولعل المظالم التي اتبعتها الفرنسيون في

جمع المال ، فضلاً عن حسه الدينى الأخلاقى ، وموقفه المتعاطف مع الممالىك ، ذلك جميعه جعله يرفض الحملة الفرنسية ، إلا أن هذا الرفض قد تهبذ فى عجائب الآثار وأصبح أكثر موضوعية فى ضوء الظروف التى تلت رحيل الحملة ، وبخفوت الإحساس لديه بالخجل لأنه شارك فى عضوية الديوان . ومن الصعب التكهّن بالموقف الذى كان الجبرتى يمكن أن يأخذه لو أن الحملة الفرنسية لم تحاصر فى مصر، الأمر الذى اضطرها إلى تصرفات خشنة مع المصريين لم تكن واردة فى خططها الأصلية . لكن من الواضح إن هذا الرفض عند الجبرتى لم يكن يعنى مشاركته أو تأييده لأى عمل عنيف يتضمن ثورة يقوم بها العوام والحرافيش ، ولو بمجرد التأييد القلبى .

مشكلة الجبرتى الحقيقية كسياسى هى أنه عجز عن فهم ما كان يجرى حوله : عارض الممالىك ، وعارض الفرنسيين ، لكنه لم ينطلق فى ذلك من المنطلق الصحيح الذى كان يتفجر فى أعماق عصره : منطلق الحركة القومية الزاحفة التى ترفع أعلام الاستقلال عن تركيا ، وعن أوروبا فى وقت واحد .

سيتكرر هذا العجز عن الفهم فيما بقى من الحلقات التى عاصرها الجبرتى: عودة الحكم العثمانى المباشر، ثم الحلقة الثانية التى تمثل الوجه الآخر والمناقض: تجربة محمد على التى أعادت أصداء ثورة على بك الكبير.

لكن ذلك يحتاج حديثاً آخر.

الهوامش

- (*) يعتبر كتاب أحمد حافظ عوض : فتح مصر الحديث - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٢٥ ، من أكثر الكتب إغراقاً في الروح الأوروبية ، وهو يمتلئ بسخرية جارحة من الجبرتي - والمصريين عموماً - كعقل محافظ ومتخلف في تفاعله مع الظواهر التي جاءت بها الحملة الفرنسية .
- (١) صلاح عيسى : منهج عبد الرحمن الجبرتي في رؤية الظواهر التاريخية - قضايا عربية - العدد ٤ تموز - أب ١٩٧٤ - بيروت ١٩٧٤ .
- (٢) تنبه إلى هذا التحالف القائم على أساس النشاط الاقتصادي المشترك بين مشايخ الأزهر وأمراء المماليك الإمام محمد عبده ، وقد نقل رأيه - وخالفه فيه - محمد شفيق غربال ، ويعلق صبحي وحيدة مؤيداً رأي الأستاذ الإمام بأن الظاهرة " ترجع جزئياً إلى طبيعة وظيفة رجال الدين في الحكم الإسلامي من ناحية وإلى تحلل نظم الحكم المملوكية من ناحية أخرى " (صبحي وحيدة - في أصول المسألة المصرية - ط ٢ - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٤ - هامش ص ١٦٧ - ١٦٨ .
- (٣) صبحي وحيدة - المرجع نفسه ص ١٦٩ .
- (٤) المرجع نفسه - ص ١٧٠ .
- (٥) وسيم خالد : ملامح الشخصية المصرية - مجلة الكاتب القاهرية العدد ٥٢ يوليو (تموز) ١٩٦٥ .
- (٦) المرجع نفسه .
- (٧) وسيم خالد : على بك الكبير - مجلة الكاتب القاهرية - العدد ٥٣ - أغسطس (أب) ١٩٦٥ .
- (٨) في رأي الدكتور محمود حلمي مصطفى ، أن الجبرتي هو " مؤرخ القومية المصرية في القرن الماضي " ، وهو تعبير تتحفظ عليه رغم أنه ليس صحيحاً في إعلان قومية الجبرتي ، وبالتحفظ نفسه نقراً قول الأستاذ محمد شفيق غربال بأن كتاب الجبرتي هو في صميم الأمر كتاب في التربية الوطنية (راجع : محمود حلمي مصطفى : الجبرتي ومعاصروه من أمراء المماليك بحث في ندوة " عبد الرحمن الجبرتي وعصره " - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - الجزء ٣ - طبعة محدودة - القاهرة ١٩٧٤) .
- (٩) الطبعات التي استخدمناها من مؤلفات الجبرتي على النحو التالي :
- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار - في التراجم والأخبار : دار الفارس - بيروت -

مطبوعة سبها - ، وهى فى ثلاثة مجلدات تضم الأجزاء الأربعة ، وسنختصر اسمها فى هذه الهوامش إلى " العجائب " ثم رقم المجلد فرقم الصفحة .

- عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين - تحقيق : أحمد زكى عطية وعبد المنعم عامر - ومحمد فهمى عبد اللطيف - وراجعته وحقق الجانب التاريخى والأعلام حنفى عامر - الناشر : وزارة التربية والتعليم . القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦١ - وهى فى جزئين ، وسنختصر اسمها إلى " مظهر " ثم رقم الجزء فرقم الصفحة .

- وقد استخدمنا بدرجة أقل طبعة " كتاب الشعب " - دار الشعب بالقاهرة ١٩٥٩ - من عجائب الآثار التى صدرت بعنوان " تاريخ الجبرتى " وتضم ملخصاً للجزأين الأول والثانى من العجائب مع النص الكامل للجزأين الثالث والرابع ، وسنشير إليها باسم " العجائب - طبعة الشعب ثم رقم الصفحة " .

(١٠) العجائب ١/٤٩٥ - ٤٩٦ .

(١١) العجائب ١/٤٣٢ .

(١٢) العجائب ١/٤٣٣ .

(١٣) العجائب ١/٤٣٤ .

(١٤) العجائب ١/

(١٥) العجائب ٢/٤٥٤ .

(١٦) العجائب ٢/٤٥٨ .

(١٧) العجائب ١/٤٨٥ .

(١٨) العجائب ٢/٦٤٧ .

(١٩) العجائب ١/٤٨٥ .

(٢٠) العجائب ٢/١٩٦ .

(٢١) العجائب ٢/٤٩٤ .

(٢٢) العجائب ٢/٤٨٨ .

(٢٣) العجائب ١/٤٥٧ .

(٢٤) العجائب ٢/٦٤٧ .

(٢٥) العجائب ٢/٤٥٠ - ٤٥٢ .

- (٢٦) العجائب ١٧٤/٣ .
- (٢٧) العجائب ١٥٩/٢ .
- (٢٨) العجائب ٤٥٦/٢ .
- (٢٩) العجائب - حوادث عام ١٧٦٩ - ١٨ يناير .
- (٣٠) العجائب ٤٥٦/٢ .
- (٣١) العجائب ٤٤٩/٢ .
- (٣٢) العجائب ١٨٠/٢ .
- (٣٣) العجائب ١٨٨/٢ .
- (٣٤) العجائب ٢٣/١ .
- (٣٥) العجائب ٤٥٠/٢ .
- (٣٦) العجائب ٥٢٧/٢ - ٥٢٨ .
- (٣٧) العجائب ٢٤٦/٢ .
- (٣٨) العجائب ٤/٤ .
- (٣٩) صلاح عيسى - الثورة العربية - ط ١ - العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧١ - ص ١٨٥ .
- (٤٠) العجائب ١٦٧/٣ .
- (٤١) العجائب ٣٢٧/٣ .
- (٤٢) العجائب - طبعة الشعب ص ٤٨٨ .
- (٤٣) المصدر نفسه ص ٧١٤ .
- (٤٤) العجائب ١٩٤/٣ .
- (٤٥) ختم الجبرتي الجزء الثالث من عجائب الآثار بقوله " ختم هذا الجزء الثالث من عجائب الآثار في التراجم والأخبار لغاية سنة عشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وسنقيد إن شاء الله تعالى ما يتجدد بعدها من الحوادث من ابتداء سنة إحدى وعشرين التي نحن بها الآن إن امتد الأجل وأسعف الأمل " - العجائب ١١٠/٣ - وهذا النص صريح في أن الجزء الثالث من العجائب المتضمن وقائع الحملة الفرنسية - وهو نفس موضوع مظهر التقديس بجزأيه - قد كتب عام ١٢٢١ هـ (١٨٠٦ م) .
- (٤٦) د/ محمد أحمد أنيس : مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالمية - دار الجيل للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٢ .

- (٤٧) المرجع نفسه ص ٣٧ .
- (٤٨) مقدمة المحققين لطبعة وزارة التربية من مظهر التقديس - ج ١ ص ٢٩ - ٣٠ .
- (٤٩) عبد الله الشرقاوى (الشيخ) : تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلطين . القاهرة . طبعة بولاق ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩ - ١٨٧٠ م) - المقدمة . أنظر أيضاً ما أورده أحمد حافظ عوض فى كتابه : نابليون بونابرت ، وفتح مصر الحديث - مطبعة مصر - القاهرة - ١٩٢٥ ص ٢٩٧ .
- (٥٠) رواية مقابلة وفد العلماء للصدر الأعظم واردة فى المجلد الثانى من العجائب ص ٣٢٠ وفى الجزء الثانى من مظهر التقديس ص ٢٠ - فى حوادث شهر رمضان ١٢١٤ هـ (يناير ١٨٠٠م)، وقد ذكر الجبرتى فيها بألفاظ واحدة إن العلماء لما وصلوا إلى الصدر الأعظم واستقر بهم الجلوس استفسر عن أسمائهم وكذلك التجار وأكابر النصارى ثم أخلع عليهم خلعة سنية " ، وليس فى الرواية ما يدل على أن الجبرتى حضرها بشخصه ، لكن ذلك ليس مستبعداً فى ضوء مكانته إذ ذاك كواحد من كبار علماء الأزهر فضلاً عن أنه كان عضواً بالديوان إلى زمن رحيل الفرنسيين، ولقد يكون التكليف بالتأليف عن الحكم الفرنسى قد تواتر بين العلماء فى ضوء ما ذكره الشيخ الشرقاوى فى مقدمة كتابه .
- (٥١) العجائب ٣/٢٨١ .
- (٥٢) عبد الله الشرقاوى : المصدر نفسه .
- (٥٣) خليل شيبوب : عبد الرحمن الجبرتى - دار المعارف - القاهرة ١٩٤٨ - ص ٧٦ .
- (٥٤) العجائب ٢/٧٩ .
- (٥٥) العجائب ٢/١٠٦ .
- (٥٦) العجائب ٢/٣٩٦ - ٣٩٧ .
- (٥٧) خليل شيبوب : مرجع سابق ص ٨٢ .
- (٥٨) العجائب ٢/٤٢٠ .
- (٥٩) العجائب ٢/٤٥٩ - ٤٦٠ وكان قد أفرج عن الفيومى بعد يومين فقط من اعتقاله ٢/٤٢٠ .
- (٦٠) عبد الله الشرقاوى : تحفة الناظرين - نقلاً عن الرافعى تاريخ الحركة القومية ج ٢ ط ١ ص ٢٩٣ .
- (٦١) العجائب ١/١٢ .
- (٦٢) مقدمة المحققين لطبعة وزارة التربية من " مظهر التقديس " ج ١ ص ١٠ .
- (٦٣) مظهر التقديس ج ١ ص ٦٢ .

- (٦٤) العجائب ٢/ ٢٣٦ .
- (٦٥) نص هذا الوصف وارد في العجائب م ٢ ص ٢٣٢ / ٢٣٦ ويلاحظ أن الجبرتي قد أغفل في مظهر التقديس زيارته إلى مقر البعثة العلمية .
- (٦٦) المصدر نفسه ص ٢٦٨ .
- (٦٧) المصدر نفسه ص ٢٣٣ .
- (٦٨) المصدر نفسه ص ٢٣٦ .
- (٦٩) أجرى علماء الحملة الفرنسية تجربة لتطير منطاد في ٢٠ نوفمبر ١٧٩٨ م - (٢١ جمادى الآخر ١٢١٢ هـ) ، وقد وصف الجبرتي التجربة وقال إنه كان حاضراً إياها ، ووصف سقوطها ثم علق قائلاً " فلما حصل لها ذلك انكشف طبعم لسقوطها ولم يتبين صحة ما قالوه من إنها على هيئة مركب تسير في الهواء بحكمة مصنوعة ويجلس فيها أنفار من الناس ويسافرون فيها إلى البلاد البعيدة لكشف الأخبار وإرسال المراسلات ، بل ظهر إنها مثل الطائرة التي يعملها الفراشون بالمواسم والأفراح " العجائب - طبعة الشعب ص ٢٨١ - ٨٢٢ ، وقد كرر الفرنسيون التجربة بعد عدة أسابيع (١٧ يناير ١٧٩٩) ، وفشلت أيضاً وعلق الجبرتي على ذلك بقوله : " .. ولو ساعدتها الريح وغابت عن الأعين لامت الحيلة ، وقالوا إنها سافرت إلى البلاد البعيدة بزعمهم " ، طبعة الشعب ص ٢٩١ .
- (٧٠) قال الجبرتي أن الفرنسيين كانوا " يستعينون في الأشغال وسرعة العمل بالآلات القريبة المأخذ السهلة التناوب المساعدة في العمل وقلة الكلفة . كانوا يجعلون بدل الغلقان والقصاع عربات صغيرة ويدهاها ممتدتان من خلف يملؤها الفاعل تراباً أو طيناً أو حجاراً من مقدمتها بسهولة بحيث تسع مقدار خمسة غلقان ثم يقبض بيديه على خشبتيها المذكورتين ويدفعها أمامه فتجرى على عجلتها بأدنى مساعدة إلى محل العمل فيميلها بإحدى يديه ويفرغ ما فيها من غير تعب ولا مشقة " العجائب ٢/ ٢٣٢ . ومع بساطة الأداة فقد دهش لها دهشة لعلها غير مبررة أمام عقلنا المعاصر ، لكنها ذات دلالة في فهم مدى تخلف أدوات العمل وبدايئيتها في مصر حينذاك .
- (٧١) العجائب ٣/ ٤٠٢ .
- (٧٢) رفاعه رافع الطهطاوى : تخليص الإبريز في تلخيص باريز - ط ٢ - وزارة الثقافة المصرية ١٩٥٨ ص ٩٧ .
- (٧٣) مظهر التقديس .
- (٧٤) المصدر نفسه .
- (٧٥) يفسرها د/ عبد العزيز الشناوى " أى نوو طباع تتسم بالإباحية " انظر : صور من نور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسى لمصر - مطبعة دار الكتب بمصر ١٩٧١ - ص ١٩٧ .

- (٧٦) أى كاثوليك .
- (٧٧) عبد الله الشرقاوى : المصدر السابق ص ٥٥ .
- (٧٨) مظهر التقديس ج ١ ص ٦٦ .
- (٧٩) العجائب - طبعة الشعب ص ٢٨٢ .
- (٨٠) راجع الوصف الكامل لذلك فى طبعة الشعب من العجائب ص ٤٩٣/٤٩٤ ، وقد استعاد الجبرتى روحه الفكاهة فى التعليق على سخف تصرفات الوالى التركى الذى فرض على المسخرين أن يستأجروا طبولاً وزمراً لتسليته وهو يشرف على العمل ، ولخص رأيه فقال: " واجتمع على الناس عشرة أشياء من الرذالة وهى : السخرة ، والعونة وأجرة الفعلة والذل ومهانة العمل وتقطيع الثياب ودفع الدراهم وشماتة الأعداء من النصارى وتعطيل معاشهم وعاشراً: أجرة الحمام! "
- (٨١) العجائب - طبعة الشعب ص ٣٧٤ .
- (٨٢) المصدر نفسه ص ٣٧٥ . لا تستبعد أن يكون القائل هو الجبرتى نفسه الذى كان عضواً فى الديوان فى هذه الفترة .
- (٨٣) نص المناقشة - العجائب طبعة الشعب ص ٤٠٦ .
- (٨٤) العجائب - طبعة الشعب ص ٨٥ .

الرواية المصرية في الربع الأول من القرن العشرين

صفحة من التاريخ الاجتماعي

أ. أمينة حجازي عبده

باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر

مركز تاريخ مصر المعاصر - دار الكتب

بادئ ذي بدء نؤكد على أن ثمة نقاط التقاء بين التاريخ والأدب، باعتبار الأخير مادة من مواد التدوين التاريخي، واشتراكهما في ثلاثة محاور مهمة وأساسية ألا وهي الإنسان، المكان، والزمان. وفي الواقع فإن الرواية هي أكثر فنون الأدب تصويراً لحركة الإنسان "الفرد" في علاقته بمجتمعه، ومن هنا كان الأديب بدوره صدى للمجتمع الذي يعيش فيه، يعبر بصدق عن نبض وإحساس البيئة التي يعيش فيها.

وقد شهد الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين انبثاق نهضة وطنية ثقافية أثرت بشكل أو بآخر على تحديث المجتمع المصري، مما دفع بالعديد من المفكرين والأدباء المصريين إلى سلوك مسارين مختلفين هدفاً في النهاية إلى تحقيق حلم واحد، المسار الأول هو تعرية المجتمع المصري لكشف ما به من أمراض اجتماعية تفشت بين جنباته بشكل جد خطير، أسهمت في خلق شخصية غير سوية عرقلت تقدم وتطور المجتمع، ومن هنا أدرك المثقفون المصريون أن مواجهة النفس هي أقصر الطرق المؤدية إلى الإصلاح، أما المسار الآخر فكان مرتبطاً أشد الارتباط بيزوغ الفكر القومي المصري والوعي السياسي داخل المجتمع.

وبين المسارين وقفت سلطات الاحتلال البريطانية حائلاً لؤاد تلك المحاولات المبكرة لهؤلاء المصلحين، وقد انتهجت عدة طرق سواء من خلال القضاء على اللغة الوطنية للشعب المصري، التي كانت بمثابة دعامة مساندة لإيجاد وتحديد هوية وطنية ثقافية للأمة المصرية، أو من خلال العمل على طمس معالم هوية الوطن المصري عن طريق استبعاد دراسة التاريخ الوطني، وكذا بمحاولات ضرب الوحدة الوطنية بتعميق المبدأ الاستعماري "فرق تسد" في محاولة فاشلة منها لتفتيت كيان الأمة المصرية، وفوق هذا كان سعيها للحيلولة بين الشباب المصري وبين التربية العلمية السليمة القادرة على إخراج جيل من الشباب الوطني المساند لقضايا بلاده، ومن ثم كان مسعاها لإيجاد هوية ثقافية بين أبناء الوطن الواحد من خلال النظام التعليمي القائم آنذاك، وهكذا وقفت سلطات الاحتلال بهذه السياسة التعليمية العقيمة سداً حائلاً أمام وجود أرضية

مشتركة تحفظ التراث الحضارى لأبناء الوطن الواحدة وتجمعهم فى بوتقة واحدة حفاظا على الهوية الوطنية الثقافية المصرية.

إلا أن تلك المحاولات من قبل سلطات الاحتلال قد باءت بالفشل بل أدت إلى نتائج عكسية تجلت فى ازدياد النزعة الوطنية لدى المثقفين، تلك الصفوة التى غذت ينباع الفكر المصرى بثقافتها سواء الوطنية أو الغربية التى اعتبرت استجابة منطقية لاستيعاب تلك العقول المصرية للمؤثرات الثقافية الأوربية، وبهذا حالت بين الفكر المصرى الحديث وبين نضوبه، وزادته تدفقا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

كان موقف المفكرين والأدباء فى غاية التعقيد؛ فإنهم لا يعتمدون على قوة حقيقية تساندتهم فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الجانب الاجتماعى، فإن النظام الإقطاعى هو السائد داخل المجتمع المصرى، حيث ظل الإقطاعيون هم الطبقة المتفوقة، ولم تكن الطبقة الوسطى قد تكونت بعد بالصورة التى تسمح لها بانقلاب جذرى فى المجتمع، ولكن مع نموها ظهر الشعور القومى الذى كان مصحوبا بالرغبة فى الاستقلال بالشخصية المصرية وبالثورة على الثقافة التقليدية من الناحية الأخرى.

وعلى الجانب الاقتصادى، استمرت الزراعة - على سبيل المثال - هى العمود الفقرى الذى يركز عليه اقتصاد البلاد، وظل القطن هو المحصول الوحيد الذى يتحكم فى تجارتها، وبالطبع فإن سلطات الاحتلال هى المتحكمة فى هذا المحصول وأسعاره، وإن كانت الصناعات الوطنية قد أخذت بعض الشئ فى الظهور والنمو المحدود مع إنشاء بنك مصر فى مايو ١٩٢٠، الذى اعتبر سرحا مصرية ساعد على تطوير عدد كبير من المؤسسات الأخرى^(١)، حيث وصلت فيه نسبة كبار الملاك والأثرياء إلى ٩٢٪ من مجموع المؤسسين وكانت النسبة الباقية يمثلون البرجوازية المصرية بكافة شرائحها^(٢).

وعلى المستوى الفكرى، فقد مثلت ثورة ١٩١٩ انتصاراً للفكرة القومية المصرية، ومن ثم ظهرت محاولات لخلق الرواية المصرية خلقاً جديداً، حيث أسهم الأدباء المصريون فى إبراز الشخصية المصرية المتحررة والفرد المصرى المتحرر، فى وقت لم تشهد فيه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تنسناً ملموساً بدرجة كافية، ومن هنا جاءت جهودهم فى المجال الأدبى تركز على تعبير الفرد عما يحسه أمام الواقع، ولا تتطلع إلى ما يريده الفرد المصرى من هذا الواقع بشكل كبير.

على أية حال فإن تلك التيارات الوطنية التى غذت الفكر المصرى الحديث سعى دعائها من المفكرين والأدباء لخلق وعى ذاتى داخل الأمة المصرية، حيث جعلوا من أبناء المجتمع المصرى أفراداً متجهين نحو الاعتماد على النفس فى تحقيق آمالهم وآمال الأمة المصرية فى طريقها للحدأة، فكانت أولى خطواتهم الناجحة هى إفراد فكر ليبرالى يقوم على مبدأ الحرية الفردية، وقد تجلى أكثر ما تجلى فى تيار الفكر الوطنى داخل حزب الأمة وعلى رأسه أحمد لطفى السيد، فيما أطلق عليه مذهب الحريين - *liberalism* ، هدف إلى خلق وعى ذاتى داخل الأمة المصرية جعلها متجهة نحو الاعتماد *liberalism* على نفسها فى تحقيق آمالها^(٢).

ويحمد لهذا التيار إسهامه فى إرساء قواعد الفكر الليبرالى، تلك الليبرالية التى وقف فهم تيار الوطنية لها عند حدود القرن التاسع عشر، فهى تعنى عندهم غياب رقابة الدولة وإطلاق العنان لحرية (القول - العمل - التعبير - العمل السياسى)^(٤). فقد كان هؤلاء المثقفون متشبعين بالمبادئ الليبرالية التى لعبت دورها فى القرن التاسع عشر فى ميادين الفكر والاقتصاد والحياة العامة، وقد استمد هذا التيار الوطنى فكره الجديد من تراث الفكر الليبرالى الأوروبى، ومن ثم أخذ على عاتقه مهمة نقله إلى الشرق فى محاولة لتحديث الفكر المصرى، وفى سبيله لتحقيق ذلك نُحى الدين جانبا بفصله عن الدولة، وجعله علاقة بين الإنسان وربه دون أن يتهجم عليه، ومن ثم مثل هذا التيار

اتجاهها علمانيا داخل المجتمع المصرى هدف إلى تمدينه وتحديثه باتباع خطوات الحضارة الأوربية الحديثة، ومن ثم حمل أصحابه على عاتقهم مهمة نقل التراث الغربى ناهلين منه ومترجمين وناشرين لذلك التراث الثقافى الأوربى^(٥).

لقد استهدفت محاولاتهم تحرير ثقافة الفرد والمجتمع، فكانت دعوات لطفى السيد وأنصاره إلى احترام العقل وتغليب اعتبارات المصلحة القومية والنظرة الواقعية على العاطفية والدينية، وإلى دراسة علاقة الفرد بالمجتمع وتفسير السلوك البشرى تفسيراً علمياً يخضع للتطور الحديث، ومن ثم لم يقف الاهتمام بالحرية لدى ذلك التيار عند حرية الفكر بل شملت الحرية الشخصية والاقتصادية، وحرية التعليم والقضاء، وفوق هذا كانت الحرية السياسية، فقد رأى قاسم أمين^(٦) "أن الحرية الحقيقية تتحمل إبداء كل رأى ونشر كل مذهب وترويج كل فكر" "ثم يتساعل قائلًا كم من الزمن يمر على مصر. قبل أن تبلغ هذه الدرجة من الحرية". ولاشك أن قاسم أمين قد ترك بصمات واضحة المعالم فى الحركة الإصلاحية الاجتماعية داخل المجتمع المصرى.

وجنباً إلى جنب عمل تيار وطنى داخل المجتمع المصرى تميز بثقافته العصرية واعتمد على النقل والاقتباس من الحضارة الغربية، وتأثر بالاحتكاك المباشر مع الغرب فى ميادين التربية وإصلاح أحوال المجتمع، ورأى أن يستفيد من ذلك كله فى خدمة وطنه، وكان من رواده أحمد فتحى زغلول الذى عبر عن روح المبادرة الفردية، تلك الروح التى كان للوجدان والعقل المصرين فى حاجة إليهما^(٧) وهكذا عمل على نشر المبادئ التحررية، ولم يتح له نقل آرائه إلا عن طريق الترجمة التى آمن بأن لا سبيل لتطوير المجتمع وتحديثه إلا بالاستفادة من التراث الأوربى، ومن ثم شرع فى ترجمة العديد من مؤلفات المفكرين الغربيين مثل أعمال سبنسر *Spencer* وبنثام *Bentham* وروسو *Rousseau* وجستاف لبون *Gustavelebon*، لكى يوازن بينها وبين ما يحتاجه المجتمع المصرى وما يتواءم مع طبيعته الخاصة^(٨). وقد نجح من خلال ترجماته للعديد

من الأعمال الأجنبية أن يضع إصبعه على مواضع الداء فى المجتمع المصرى، ووجد أن الدواء الذى اعتبر هو "سر التقدم" بالالتفات إلى التربية الشخصية التى كانت وراء تقدم الغرب، ومن ثم طلب من المصريين أن يتشبهوا بهؤلاء وأن لا يفنوا شخصيتهم فيفنى وجودهم^(٩).

وعلى الجانب الآخر تشبع محمد حسين هيكى بسمات المدرسة الفكرية الحديثة التى غلب عليها سمة التجديد والتعقيل والترشيد، مصبوغتين بصبغة الحرية، ومن ثم حملت كتاباته نزوعاً تاماً إلى الحرية الفردية وتقديسها^(١٠)، فى إطار يتفق مع طبيعة المجتمع المصرى آنذاك، ومن ثم حمل فكر النخبة التى انعزلت عن الجماهير والتى رأت أن تمدين وتحديث الوطن المصرى هو تفكير تلك النخبة فقط فهم القادرون فى النهاية على صنع مستقبل الأمة^(١١).

وبات واضحاً أن الاتجاه الوطنى الداعى لفكرة القومية المصرية كان لا يزال فى بداية الطريق وفى حاجة ماسة لأنصار يؤيدون فكرته، علاوة على ذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه كانوا فى أولى خطواتهم نحو تحرير شخصية الفرد المصرى، والعمل على إبراز الشخصية المصرية لذا جاءت جهودهم الفكرية متناثرة، وقد ظهرت أكثر ما ظهرت فى مجال الإصلاح الاجتماعى، ولم تتطرق بعد إلى المجال الأدبى بشكل خطير ومؤثر.

وبغض النظر عن ذلك فإننا لا ننكر أن جهودهم كانت سبباً فى تمهيد الطريق أمام النهضة الأدبية الحقيقية، فمن محاولاتهم الدؤوبة فى شتى فنون الأدب خرجت لنا أعمال اتسمت بالواقعية والجرأة فى طريقة معالجتها لواقع المجتمع المصرى آنذاك أمثال "مضار الزار" لمحمد حلمى زين الدين، "حديث عيسى بن هشام" للمويلحى، "ليالى سطيح" لحافظ إبراهيم، "زينب" لهيكى.

وسوف أقوم بتقديم هذه النماذج المتنوعة من تلك الأعمال الأدبية التي دار رحاها حول دراسة علاقة الفرد بالمجتمع، وأبرزت لنا بشكل جلى ضرورة تحرير المجتمع والفرد من العادات والتقاليد البالية، التي لازمت المجتمع المصرى لأكثر من عدة قرون فى محاولة لتغييرها وإعادة تشكيلها من جديد على أساس علمى.



أول هذه الأعمال والتي حددناها ذات طابع اجتماعى، تركز على فعاليات التغيير على المستوى الفردى دون المساس بمستوى المؤسسات.

حيث قدم لنا محمد حلمى زين الدين فى عمله «مضار الزار» الذى نشر عام ١٩٠٣ صورة للمجتمع المصرى، وقد خص حديثه بفئة بعينها غلب عليها الجهل حدا جعلها تسير خلف الأساطير، ومن ثم ما كتبه ليعكس لنا جهل المرأة المصرية وليس ظلم المجتمع الجاهل للمرأة. كما سوف نراه فى رواية (زينب) لـ محمد حسين هيكل، وقد اختار زين الدين نموذجا صارخا يبرز علاقة الفرد بالمجتمع، حيث اتخذ من "كودية زار" شخصية محورية أثرت بشكل سلبي على مجريات أسرة بأكملها، وانعكاس ذلك بالضرورة على صورة المجتمع المصرى كله.

تمكن زين الدين من الوصول إلى موطن الداء فى محاولة لكشف الستار عن بعض الأمراض المتفشية داخل المجتمع مع بدايات القرن العشرين، وفى محاولته تلك أيقن أن هذا العمل سوف يكون فرصة لسهام الغضب والحق من جميع السيدات المصريات اللاتي يسلكن ذلك المسلك، إذ أدرك جيدا من التواريخ القديمة والحديثة بأن أى إنسان من أى طبقة إذا خالف جيله بالدعوة إلى فضيلة أو نهى عن رذيلة يحوطه الهجوم اللاذع، مع ذلك حمل على عاتقه مهمة محاربة هذه الرذيلة إذ قال فى مجمل كلامه (هذا الزار هو الداء هو الوباء هو النار)^(١٢).

بعدئذ انتقل زين الدين بعد أن فرغ من كلمته التى وضع فيها مضار الزار تلك

العادة السيئة، إلى عرض عمله فى شكل قصة تقع فى خمسة فصول، وقد تميزت أحداثها بأن أشخاصها حقيقيون، إذ عرض لصورة عائلة من أغنياء التجار قد صادق أحد أبنائها الذى قام بدوره بقص تجارب عائلته مع كودية "شيخة زار" كانت جارتهم فى السكن فأصبحت بمرور الأيام وبالأعلى الأسرة بأجمعها^(١٣).

ومن خلال فصول القصة شن المؤلف حرباً شعواء على الكودية التى أرجع احترام بعض الناس لها بسبب جهل النساء والرجال البسطاء، هؤلاء الذين كانوا يستجيبون لها فى كل صغيرة وكبيرة دون إعمال العقل فى هذا أو ذاك، بدءاً من أمرهم بالابتعاد عن الأطباء التى زعمت أنهم غشاشون مخادعون، مروراً بإقامة الموائد لترضية الأرواح ووصولاً إلى حفلات الزار التى تستنزف موارد الأسرة المالية، إذن كانت مهمة الكودية هى كسب الأموال بالحيل المعهودة آنذاك^(١٤).

لنا أن نتساءل لماذا خاض زين الدين تلك القضية بعينها وما النتائج التى توصل إليها؟ يمكن القول أن حلمى زين الدين قد خاض معركته لمحاربة رذيلة من الرذائل التى سببها جهل تلك المرأة المصرية الذى انعكس على المجتمع بأكمله، وإن كان خص هذه الأسرة بشكل مباشر، حيث إن أحد أفرادها راح ضحية الجهل وضحية كودية الزار وسذاجة عقل ربة الدار، التى مالبثت هى الأخرى أن ذهبت ضحية الإنصات إلى نصائح الكودية.

لقد توصل زين الدين إلى حقيقة مؤكدة وهى أن الجهل نشأ من عدم تربية البنات التربوية السليمة داخل الأسرة المصرية ومن ثم ركز على تربية المرأة المصرية منذ الصغر تربية قوامها التعليم والمعرفة الحققة، تطلعاً من المؤلف لخلق فرد سليم البنیان صالح لأن يكون علاقات مفيدة تخدم البيئة التى يعيش فيها وينعكس ذلك بالضرورة على المجتمع بأكمله^(١٥). حيث ينشئ جيل جاهل بأبسط الأمور ليساهم بمرور الوقت فى تفشى العادات السيئة داخل المجتمع المصرى، مما يعرقل مراحل تقدم وتطور الأمة المصرية نحو الحداثة.

ختم المؤلف قصته بعرض لبعض الأناشيد التي تنشد في حفلات الزار باعتبار ذلك على حد قوله "استكمالا للفائدة وتفكهه للقارئ" وتحت عنوان حسن الختام عرض الوصية المشهورة التي أوصت بها الأم ابنتها ليلة زفافها تلك التي حددت أسس العلاقة الناجحة بين الزوجين^(١٦) ربما تطلعا من المؤلف لنشأة أسرة مصرية سليمة البنیان، ومن ثم تكون أحد الأعمدة الصالحة التي يقوم عليها مجتمع سليم. ومن خلال هذا العرض السريع لعمل زين الدين من المناسب القول أنه يعد أحد المصلحين الاجتماعيين الذي قام بفحص دقيق لمشكلة تواجه المجتمع ومن ثم وضع الخطة لحلها^(١٧).

هكذا قدم محمد حلمي زين الدين روايته - على حد قوله - إلا أننا في الحقيقة لا نذهب إلى اعتبار "مضار الزار" رواية بالمعنى المتفق عليه إذ أنها أشبه لسرد موقف حدث لعائلة ما من جراء ممارسة تلك العادة البالية، وبالتالي يمكننا القول أنها قصة قصيرة - إن جاز التعبير - وبذلك نكون قد وضعناها في حجمها الطبيعي فإنها لا تتساوى على الأقل مع رواية "حديث عيسى بن هشام" للمويلحي، ولا رواية "زينب" لهيكل، كما سنرى بعد قليل.

إن ما يعنينا من أمر رواية "مضار الزار" تلك المحاولات من قبل فئة بعينها داخل المجتمع سعت جاهدة لكشف النقاب عن مساوئه، في محاولة وضع الدواء المناسب للأمراض الاجتماعية المتفشية داخله، وكذلك في محاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه لتربية وتمدين الوطن، الذي لا يتأتى له ذلك إلا بمحاربة كل ما يُسئ إلى المجتمع، وقد استخدم زين الدين هنا أسلوب الرواية الاجتماعية التي تقدم شخوصا يشبهون شخصيات الواقع المعيشي في ظروف اجتماعية مختلفة، ويسهل التعرف عليها، أي أنها تبدو واقعية تعيد تشكيل ملامح عالم يماثل العالم الذي نعيش فيه، وتقدم شخصيات تشبه شخصيات البشر في الحياة المعيشية^(١٨).

وأخيرا فإن من المفارقات التي تستحق الإمعان أن تلك الرذيلة التي حاربها زين

الدين فى مؤلفه كانت تعكس واقع المجتمع المصرى مع بدايات القرن العشرين ما تزال لها الآثار بين جنبات المجتمع المصرى مع دخوله القرن الواحد والعشرين؟



ننتقل الآن إلى الرواية الحديثة فى القرن العشرين تلك التى يغلب عليها السرد من خلال الشخصية القصصية صاحبة الدور الأول أو الثانوى، وعلينا أن نفرق بين دور الراوى فى القصة وبين وجهة النظر التى يطرحها المؤلف، حيث إن وظيفة الراوى كما حددها المؤلف فى الغالب الأعم، تتمثل فى اقتياد القارئ للاستجابة للنزعات الذاتية ومجموعة القيم التى ينقلها.

وإذا نظرنا إلى "حديث عيسى بن هشام" للمويلحى نجد أنه توصل إلى صياغة دراسة نقدية للمجتمع^(١٩) حيث تمكن باقتدار من أن يكشف الغطاء عن آفات هذا المجتمع فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، محاولا الخروج من هذه الأزمة بوضع الأيدى على مواضع الداء ليسهل وصف الدواء المناسب له، على أمل أن يقدم صورة للواقع المصرى الأليم الذى ما كان على أفرادها إلا أن ينتبهوا لتلك الأوضاع فى محاولة لتغييرها كخطوة أولى لتحقيق الذات والاستقلال، فكيف يتأتى لشعب جاهل يموج فى صياح التخلف والجهل أن يتطلع إلى تحقيق استقلاله.

إن كان المويلحى ضمن تيار وطنى عمل على تمدين وتحديث الوطن؛ إذ استطاع أن يكشف عن الملامح الرئيسية فى وجه مصر من وجهة نظر الطبقة الوسطى الناهضة، تلك الطبقة التى كان مقدرا لها أن تثور فى السنوات التالية لتحقيق الأهداف التى حددها ورسمها بشكل جلى فى روايته.

إن رواية المويلحى تعالج مشاكل المجتمع المطروحة بصورة تهكمية ساخرة، ولكننا سوف نكون أقرب إلى قراءة معتدلة للرواية، فقد كتب المويلحى روايته فى صورة رواية خيالية جادت بها قريحة المؤلف فى استلهاهم أبطالها؛ فأحدهما مصرى وهو

قصصى "عيسى بن هشام" والآخر باشا تركى، كان ناظرا للجهادية فى فترة سابقة للأحداث، ووضع المويلحى نصب عينيه إصلاح المجتمع فاتخذت رحلته فى حديث عيسى بن هشام منحى داخليا، ومن ثم كانت الرحلة الأولى محلية بحثا عن روح مصر من خلال الماضى بمقارنته بالمتغيرات التى طرأت على هذا المجتمع الجديد الذى زهل منه الباشا التركى أشد الذهول نتيجة عدم إدراكه لطبيعة تلك المتغيرات^(٢٠)، ومن هنا وأثناء تنقله بين قطاعات المجتمع المختلفة استطاع إن يتعرض المؤلف لذلك كله بالنقد والتحليل.

ويدور مسرح أحداث الرواية بدءاً من مقابر الإمام خارج القاهرة فى عودة خيالية لأحد الأموات وهو الباشا التركى؛ وتتم أحداثها من خلال محاورات بين الشاب المصرى وبين الباشا التركى عن أحوال القاهرة المعز، وما ألم بها من متغيرات فى سلوك أفرادها؛ وما جُد على المدينة من شوارع وأماكن حتى يصل إلى الاحتكاك المباشر مع أفراد المجتمع، وهنا نجد الطامة الكبرى حيث يجد صنوفا من البشر يحملون أخلاق وعادات ممقوتة، وتنتهى رحلتها بزيارة مدينة باريس لحضور المعرض العالمى لعام ١٩٠٠^(٢١).

والآن لنا أن نتساءل إلى أى حد اعتبرت هذه الرواية انعكاسا للنظام الاجتماعى؟ يمكننا أن نعتبر حديث "عيسى بن هشام" وصفا لطبيعة الأوضاع المتردية، وتعبيراً عن مساوئ النظام الاجتماعى المستشرى فى جنبات المجتمع، وقد وصفها البعض أنها تعبير عن المخاوف السياسية للطبقة الأرستقراطية المصرية من جراء الفوضى التى ألت بجوانب المجتمع المصرى^(٢٢).

ونلمح بوضوح الفوضى التى هددت الطبقة الأرستقراطية من خلال تطاول المكارى على أحمد باشا المنيكلى؛ بالإضافة إلى سعى المكارى إلى قيادة الباشا إلى قسم الشرطة ليكون القانون هو الفاصل بين الاثنين فى عصر غلبت عليه الحرية والمساواة بين الكبير والصغير، وإنكار ذلك من الباشا الذى يصيح قائلاً «اللهم عفوك وصفحك،

هل قامت القيامة وحان الحشر! فانطوت المراتب وانحلت الرياسات، وتساوى العزيز بالذليل والكبير بالصغير"، والعظيم بالحقير والعبد بالمولى، ولم يبق لقرشى على حبشى فضل، ولا أمير منا على مصرى أمر^(٢٣) نظرة استعلائية من بطل الرواية "أحمد باشا" تجاه الفئات الدنيا فى المجتمع. وبين ثنايا المحاورات نلمح ذلك التغير الذى أصاب المجتمع المصرى إذ تفشت الكثير من العادات السيئة بين الشباب مثل انتشار الرشوة وكذا لعب الميسر، بالإضافة إلى إقبال المصريين على شراء المصنوعات الأوربية من الخارج بما اعتبرها عادة سيئة^(٢٤).

وقد رسم لنا المويلحى صورة فى غاية الإبداع من داخل المحكمة الأهلية إذ صعد الباشا من هول ما رأى فقال مردداً "ما هذا الخلط، وما هذا الخبط؟ وسبحان الله! هل أصبح المصريون فرقاً وأحزاباً، قبائل وأفخاذاً؛ وأجناساً مختلفة غير مؤتلفة؛ وطوائف متبددة حتى جعلوا لكل واحدة محاكم على حدة؟" ومن ثم أخذ الراوى وهو عيسى بن هشام على عاتقه مهمة شرح كيف أن المصريين أمة واحدة وما هذا الذى يراه إلا من قبيل الترتيب والتنظيم فى القضاء والحكم^(٢٥). مثل هذه الفقرة وغيرها تمنح القارئ قطعة من نسيج الحياة اليومية المصرية؛ وتجعل المرء يخرج من الرواية بإحساس غامر يشعر معه أنه يعيش فى مصر المعاصرة؛ ولعل هذا هو شأن الرواية ذات الطابع الاجتماعى حيث تشيع مناخاً من الواقع المعيشى؛ وتجعلنا فى قالب ذلك الزمان. لقد ختم المويلحى رحلته بزيارة لمدينة باريس؛ تلك الزيارة التى أتاحت له فرصة مشاهدة المدنية الغربية، وهنا أيضاً يلفت نظرنا إلى ذلك الزحام وتلك الضوضاء داخل المجتمع الأوروبى؛ بما نعتبره نقداً خبيثاً أشار فيه بلمحة خاطفة إلى الفوضى التى تساوت فيها المجتمعات الشرقية بالغربية، بل ربما كان يرمز إلى تأكيد أن مفاصد المجتمع المصرى التى أشار إليها هى نتاج تلك المؤثرات الغربية التى فرضت عليه^(٢٦).

ويمكن القول إذا كان هدف المويلحى من رحلته الثانية الخارجية التعرف على طبيعة الوافد الجديد المتمثل آنذاك فى مدينة الغرب^(٢٧). وإذا كان توصل فى رحلته

الداخلية إلى مواطن العلل التي أصابت المجتمع ويؤثر تفشى أمراضه، فإنه فى رحلته الخارجية أدرك أيضا أنه إذا كان لهذه المدنية وجهها الحسن، فإن لها كذلك الوجه الآخر القبيح.

وفى النهاية لنا أن نتساءل ما نوع ذلك القالب الذى صاغ فيه المويلحى روايته؟ ما من شك أنه كان قالبا وطنيا قصد منه كشف النقاب عن مساوىء المجتمع؛ حيث أراد له أن يغير ويبدل تلك الصورة القاتمة الألوان لتصبح صورة وردية تتناسب مع الطبيعة الشرقية للمجتمع المصرى، وتتلاءم مع حضارتها الإسلامية الغالبة على المجتمعات الشرقية بوجه عام، إذ كان الإسلام هو الغطاء المظلل للمجتمعات التى خضعت للحكم العثمانى لقرون عديدة. وأخيراً هل قصد الكاتب كل هذا؟ وهل كان يعتمد إلى جميع ما تكشفته عنه القراءة النقدية لرواية حديث عيسى بن هشام؟ بالطبع فإن المويلحى عندما صنع هذا العمل كان مدركاً لما يريد أن يصل به من ورائه، وبذلك يمكن القول إنه قد نجح فى مهمته.



وإذا تركنا المويلحى وانعطفنا على عمل حافظ إبراهيم «ليالى سطيح» الذى كتبه عام ١٩٠٦ فقد نهج فيه نفس منهج المويلحى فى حديث عيسى بن هشام، فدارت «ليالى سطيح» فى صورة خيالية، وكانت الأحاديث والحوارات حول نقد مجمل للحياة المصرية؛ إذ غاص الكاتب فى العادات والتقاليد البالية للمجتمع، ومن ثم اتخذ من تلك الموروثات نماذج قام بنقدها، فجعل الحوار بين ثلاثة من أبناء الوطن، كان أحدهم هو حافظ إبراهيم والآخر شخص خيالى يدعى «سطيح» والثالث لم يفصح عن شخصيته، وإن كان طاهر الطناحى قد أشار فى مقدمته للكتاب أنه يفهم من الحوار أن هذا الشخص هو قاسم أمين^(٢٨).

ويلاحظ من خلال حوارات تلك الشخصيات أنها أسفرت عن تقديم صور عديدة نقد من خلالها الكاتب العادات السيئة التى وقف أمامها وتعجب بازدياد منها؛ فعلى

سبيل المثال، نظر لعادة مارسها المصريون بشكل يومي ألا وهى إلقاءهم مخلفاتهم اليومية فى نهر النيل فتحدث بلهجة حادة قائلاً: «أف لتلك الأمة جهلت قدر محبيها، ولم تعلم أن من مجراه تجرى عليها هذه الأرزاق، ومن حمرة مائه تخضر تلك الأوراق، أف لها ما أقل شكرانها وأكثر كفرانها»، وانتقل فى موضع آخر للحديث عن إحدى الموروثات فى البيئة المصرية، تلك التى عانى منها من قبل زين الدين فى روايته المشار إليها آنفاً، حيث أخذ حافظ إبراهيم بدوره فى نقد عادة الزار بشكل لاذع، وفى لمحة منه لمعالجة هذه العادات التى استشرت فأدت إلى فساد الأخلاق داخل المجتمع، محاولاً أن يظهر مغبة السلوكيات الخاطئة إذ يقول «وإذا فسدت الأخلاق فى أمة فقد فسد فيها كل شىء» (٢٩).

وتمشياً مع ذلك تمكن حافظ إبراهيم من معرفة الداء فحدد له الدواء المناسب الذى ارتآه فى ضرورة الدعوة إلى إنشاء الجامعة المصرية، التى تكون بمثابة منار شعاع للعلم يفيض على أبناء الوطن الذى حرم نعمة الحصول على العلوم والمعارف الحديثة، إلا بقدر ما يتناسب مع سياسة المحتل، ومن ثم وجد الحل المناسب للقضاء على آفات المجتمع التى نتجت عن جهل أبنائه، ومن هنا رأى أن لا سبيل إلى الإصلاح إلا إذا أنشئت الكليات وبنيت الجامعة فى وقت واحد، أى أنه يقصد على حد قوله «إذا أخرج الأول نصف إنسان أطلعت الثانية إنساناً كاملاً فتكفل هذا الكافل بإصلاح الناقص، فتتماسك الأمة ويكثر فيه الدعاة إلى الخير، فليس بينها وبين الحياة إلا أن يخرج لها العلم الصحيح رجالاً يقودون الأفكار ويسلكون بها سبيل الرقى»، لقد هدف فى دعوته إلى إعداد جيل من أبناء الوطن قادر على تمدين وتحديث وطنه بقدر استطاعته، ولن يتأتى لهذا الجيل ذلك إلا باتباع سبيل العلم، ومن ثم كان تأكيد دوماً على «أن لا حياة لهذه الأمة بغير الجامعة» (٣٠).

لقد قدم حافظ إبراهيم صورة لواقع الحال آملاً من ورائه أن يتغير هذا الحال وتتبدل تلك الصورة السيئة من أجل تقدم الوطن، من خلال موقفه كفرد داخل المجتمع الذى يعيش فيه.

ولنا ان نتساءل هل نجح حافظ إبراهيم فى "ليالى سطيح" أن يلعب دور الفرد الإيجابى فى علاقته بمجتمعه؟ فى الحقيقة أنه قدّم صورة أدبية أقرب ما تكون إلى الواقع، عن أزمات الوطن الخائفة، هادفاً إلى نقد الحياة المصرية لاستثارة الهم واستفزاز أفراد المجتمع، ليتجهوا نحو الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى للوطن الأم، ولهذا جاءت لهجته فى بعض الأحيان حادة، ونقده لاذعا فى محاولة لهدم المواريث القديمة من تلك العادات، للالتفاف إلى حاضر الوطن وما ينتظره مستقبل البلاد من نقد لا يرجى منه إلا نبذ ما يتنافى مع السلوك القويم لأفراد المجتمع المصرى.



وأخيراً ننتقل إلى رواية "زينب" لهيكل التى صدرت عام ١٩١٤ فإذا كان المولى وحافظ إبراهيم قدما لنا صورة للمجتمع القاهرى، فقد قدم لنا هيكل للريف المصرى الأصيل، فى صورة مأسوية لوجدان فترة من تاريخ مصر، يتميز فيها العقل بين الريف والمدينة، وكذا صورة للتمزق بين الجهل والفقر، فأخرج لنا ثمرة ذات شكل رومانسى كانت تلك هى رواية «زينب»: التى تعد من أعظم الروايات المصرية، حيث ركزت على الريف المصرى - من خلال حياة فتاة ريفية - بعرض جوانب الكبت والإهمال فى الحياة المصرية: الفلاحون، الحياة الريفية، وضع المرأة، المشاعر العاطفية بين الشباب من الجنسين، كل تلك الجوانب كانت واضحة بشكل صارخ فى الرواية، بالإضافة إلى أنها تمكنت من أن تعكس لنا صورة للحياة الأدبية فى مصر فى القرن العشرين^(٣١).

وقد أهدى هيكل رواية "زينب" إلى مصر إذ قال: «إلى هذه الطبيعة الهادئة المتشابهة اللذيذة... إلى هؤلاء الذين أحببت وأحب... إلى بلاد بها ولها عشت وأموت... إلى مهبط وحى الشعر والحكمة أول الأزل»^(٣٢).

كان للبعد المكانى دوره هو الآخر فى إخراج هذه الرواية التى نجحت فى تصوير المأسى والآلام التى كست المجتمع المصرى، بنظرة يحدها الأمل فى إخراج المجتمع الشرقى من براثن العيش، متخذاً من الوسط الأوروبى الذى كان وقتئذ يعيش فيه مثالا

يحتذى به، فالمعلوم أن هيكـل كتب هذه الرواية أثناء رحلة سفره لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق بباريس، وذكر فى مقدمتها أنه كتبها فى إبريل ١٩١٠ و فرغ منها فى مارس ١٩١١، إلا أنه تردد بعض الوقت، ربما خشية ردود فعل الرأى العام على الشكل والمضمون الذى قدمت من خلاله هذه الرواية^(٣٣)، وأدى ترده هذا إلى أن ينشرها بتوقيع «مصرى فلاح»، لكنه عاد وغيره إلى «فلاح مصرى» بحكم ما كان واقع الحال من نظرة دونية إلى جماعة الفلاحين، فقد أراد أن يظهر أن المصرى الفلاح يشعر فى أعماق نفسه بمكانته واحترامه، «وأنه لا يأنف أن يجعل المصرية والفلاحة شعاراً له يتقدم به للجمهور» وبشهادته أن فكرة «المصرية» لم تظهر واضحة المعالم ولها مكانتها المحترمة إلا بعد الحرب العالمية الأولى^(٣٤).

ومن المعروف أن عقل الأديب يحمل بين طياته ثقافة طبقتة التى ورث عنها معظم ألامه وأماله وتصوراته ومثله العليا، وفى الواقع فإن رواية «زينب» كانت رمزا معبرا عن واقع اجتماعى وسياسى يعيشه المصريون، إذ أراد مؤلفها أن يعكس فيها آراءه فى الحياة السياسية والاجتماعية للوطن، فى محاولة لتغذية روافد الفكر المصرى الحديث من الأدب الروائى الذى يعبر عن الأوضاع القائمة آنذاك. لقد جعل بطلة قصة «زينب» تموت عندما تزوجت من الرجل الميسور الذى لا تحبه «حسن» ليؤكد هيكـل أن السعادة ليست فى الرخاء الاقتصادى، وأن الحب لا ينجح عنده إلا بين اثنين من طبقة واحدة. وبذلك يتبين موقفه الطبقي.

وعلى ضوء الاقتراب من رواية «زينب» نجد أنها حافلة بـصور لمناظر الريف المصرى، وأخلاق أهله وعاداته فى الربع الأول من القرن العشرين، ولا شك أن غربته عن وطنه كان الدافع الذى حركه لكتابتها فى وقت كان فيه طالب العلم منعزل عن ما يحرك مشاعره تجاه وطنه، ولهذا كان استعادة ذكرى ما تركه فى مصر يزيد حنينه إلى وطنه، خاصة عندما يجد بباريس خالية عن كل ما خلفه من ميراث الريف الأصيل، ومن هنا تأقت نفسه إلى تصوير ما تحمله من ذكريات لأماكن وحوادث وصور ريف بلده، إذن كانت «زينب» تمثل رؤية المدنى إلى الريف الذى ينتمى إليه، ومن ثم جعل من

"زينب" (ثمرة حنين للوطن) وما فيه كما ذكر، واعتبرها في الوقت نفسه بادرة جديدة قدمها إلى الأدب المصري، وبالتالي فهي ثمرة ثقافة فرنسية جعلته يتخذ من زينب رمزا عن مصر، بما نقبل وصفه بأنه «اتخذ منها رمزا على إحساسه بمأساة مصر كما يشخصها الريف بفقره وأمراضه وتخلفه»^(٣٥).

وقد اعتبرت رواية هيكل أول أثر أدبي مهم لمدرسة الأمام محمد عبده التي التف أفرادها حول صحيفتي الجريدة ومن بعدها السياسة، ومن ثم عكست تأثير تلك المدرسة لمفهوم "الحرية" كما وجده هيكل في المجتمعات الغربية، حيث دلالة اللفظ الاجتماعي فيما يتعلق بالعلاقة المباشرة بين أفراد المجتمع الواحد. لقد قدم هيكل بطلته زينب امرأة مسلمة ريفية بسيطة، وفي المقابل قدم امرأة أخرى مسلمة من الطبقة الأرستقراطية هي "عزيزة" وجعلهما متناقضتين تماما ليبرز من خلالهما الفوارق الاجتماعية بين الطبقة الشعبية الكادحة والطبقة الأرستقراطية المرفهة.

وتزامن ذلك مع مناقشة مشكلة المثقف المصري وانفصاله عن مجتمعه، فجاء حامد بطل الرواية، بطل رومانسي متبنى للفكر الليبرالي، الذي جاء نتيجة لإفراز تلك المدرسة، فحامد هو هيكل المتمرد على مجتمعه والهارب من واقعه، يرى الأشياء من حوله والعالم من خلال نظريته الفردية، فهو يحاول أن يبحث عن ذاته ويطلب من المجتمع أن يتغير بدلا من أن يغير ما بنفسه - علاقة سلبية - تتبلور مشكلته في حاجته إلى الحب المحرم عليه، ومن ثم يتمرد من خلال ذلك الحب على النظام الاجتماعي القائم، ويسعى نحو التجربة الفردية. وقد بدت هذه الفردية في اهتمام زائد بالذات، فهو ممزق بين خضوعه للتقاليد، وبين رغبته في التحرر منها والتمرد عليها.

صفوة القول أن محمد حسين هيكل بكتابته لرواية "زينب" كان حلقة مكملة لصورة واقع الوطن المصري، بكشفه النقاب عن عادات وأخلاق الريف المصري، هذه الصورة التي عرض جانبا منها قاسم أمين في كتابه "المصريون"، ومحمد المويلحي في روايته "حديث عيسى بن هشام"، تلك التي لامست المجتمع القاهري وما غلب عليه من تغيرات

فى سلوكه وأنماط حياته، بالإضافة إلى اعتبار رواية زينب مساندةً وتأييداً للدعوة السابقة التى تبناها قاسم أمين لتحرير المرأة، حيث رسم هيكلى فى روايته ظلم المجتمع الجاهل للمرأة المصرية، وفوق هذا كان قد كون صورة كاملة الرتوش، إذ أنه إلى جانب العادات المتوارثة التى لم تحطمها عوامل الزمن حتى ذلك الوقت داخل الريف المصرى، كانت "زينب" تعبر أكثر ما تعبر عن صورة بديعة الجمال لذلك الهدوء وما كان يعانىة رفيقاه السابقان من تفشى الضوضاء داخل المجتمع القاهرى.



وهكذا رأينا أن محاولات الإصلاح الاجتماعى اتجاء سائد اتجه إليه كبار المفكرين والأدباء، ومن ثم جاء الجهد الحقيقى فى هذه الأونة يتمثل فى محاولات الإصلاح فى الميدان الاجتماعى تلك التى مهدت للرواية، وذلك لما اتسمت به هذه المحاولات من واقعية فى النظرة وجرأة فى تطبيق أفكار الحضارة الأوربية على المجتمع المصرى فى محاولة لتحرير شخصية الفرد.

وخلاصة القول، فإن هذه الورقة قد شكلت رؤية شخصية لعلاقة الفرد بالمجتمع الذى يعيش فيه عبر مراحل من الصعود والهبوط كانت محورا أساسيا فى إفراز "بطل" هو فى الحقيقة انعكاس للواقع الاجتماعى، بمعنى أنه يعد خلقا اجتماعيا بحثا، مع عدم إغفال الميراث الحضارى للشخصية المصرية، التى كانت مرآة تعكس مدى بروز دور الفرد على المسرح السياسى والاجتماعى لمصر الحديثة.

وفى النهاية ليس أسير على المرء من القول ما الذى أفدناه ونفيده؟ مع الأخذ فى الاعتبار ألا نجعل من الجزء كلا، فمارلنا نحيا بلغة القرن الماضى، مازالت الأمراض الاجتماعية متفشية بين جنبات المجتمع المصرى، فنجد تشابها بين واقع الوطن المصرى فى تلك الحقبة التاريخية السالفة وبين واقعها الآن، وقد سهل استنباط ذلك من خلال تلك الكتابات التى اخترنا نماذج منها، ورسمت المجتمع المصرى مع مشارف القرن العشرين، وهى التى ظهرت فى "مضار الزار" لحلمى زين الدين، "حديث عيسى بن

هشام" للمويلحي، "ليالى سطيح" لحافظ إبراهيم، "زينب" لهيكل، وفيها نجد ثمة شواهد على تأخر المجتمع المصرى وقتئذ ما زالت بيننا إلى اليوم، ونحن قد دخلنا القرن الحادى والعشرين، ولا يسعنا فى النهاية إلا القول إننا فى حاجة إلى إعادة تقويم أنفسنا لإرساء قواعد العلم والتعلم والثقافة الحديثة من جديد.

الهوامش

- (١) Drek Hopwood : Politics and Society 1945 - 1990 , Lond on, 1991 , P.17
- (٢) حمادة محمود إسماعيل (د.): الدعم الشعبى لبنك مصر ، ١٩٢٠ - ١٩٢٢ ، بحث منشور فى حولية كلية الآداب جامعة المنصورة ، عدد ٢٤ ، ج ١ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤٠
- (٣) عبد اللطيف حمزة (د .) : أدب المقالة الصحفية فى مصر ، ج١ ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٤ ، ص ٢ - ٥٢ .
- (٤) رؤوف عباس حامد (د .): مفهوم الليبرالية عند هيكىل ، بحث ضمن ندوة محمد حسين هيكىل وجهود الاستتارة المصرية ، إصدار المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٦ ص ٨
- (٥) أحمد زكريا الشلق : العلمانية والفكر المصرى الحديث ، بحث مستخرج من المجلة التاريخية المصرية عدد ٣٠ / ١٩٢١ ، ١٩٨٤ ص ٤٤٧
- (٦) قاسم أمين : كلمات ، القاهرة ١٩٠٨ ، ص ٢٣
- (٧) أحمد زكريا الشلق : رؤية فى تحديث الفكر المصرى (٢) أحمد فتحى زلول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٢٦ - ٢٨
- (٨) Lutfi , Al-Sayyid, Afaf : Egypt and cromer Astudy In Anglo- Egyptian Relations, London , 1968 P.52
- (٩) أحمد فتحى زلول (باشا) : الآثار الفتحية ، ص ١٧ - ١٩ .
- (١٠) عبد العزيز شرف (سندباد) : محمد حسين هيكىل والفكر القومى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ص ٦٢ ، ٢١١ .
- (١١) يونان لبيب رزق (د .) : الفكرة الحزبية عند هيكىل ، ضمن أعمال ندوة هيكىل ١٩٩٦ ، ص ٢
- (١٢) محمد حلمى زين الدين : رواية مضار الزار ، ١٩٠٢ ، من المقدمة
- (١٣) نفس المصدر ، ص ٢
- (١٤) نفس المصدر ، ص ٢-١٢
- (١٥) نفس المصدر ، ص ٢٤ - ٢٧
- (١٦) نفس المصدر ، ص ٥٦ - ٨٤
- (١٧) أمنة حجازى عبده : الوطنية المصرية فى العصر الحديث ، نشأتها ونموها حتى عام ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٣٦
- (١٨) نفس المرجع ، ص ٤٣٦

- (١٩) Tignor, Robert , Modernization and British Colonial Rulle In Egypt 1882 - 1914, New Jersey 1966 P. 250
- (٢٠) عبد المحسن طه بدر (د .) : تطور الرواية العربية الحديثة فى مصر ١٨٧٠ - ١٩٢٨ ، ط ٢ ، دار المعارف ١٩٧٦ ، ص ٧٥ .
- (٢١) محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦
- (٢٢) تيموثى ميتشل : استعمار مصر ، ترجمة بشير السباعى دار سينا للنشر ط ١ ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٨ - ١٧٩
- (٢٣) محمد المويلحى : المصدر السابق ، ص ٢٢
- (٢٤) نفس المصدر ، ص ١٥ ، ٢٧ - ٢٠
- (٢٥) نفس المصدر ، ص ٢٧
- (٢٦) أمنة حجازى ، المرجع السابق ، ص ٤٢٦
- (٢٧) على الراعى (د .) : دراسات فى الرواية المصرية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٤ ص ١٣
- (٢٨) حافظ إبراهيم : ليالى سطيح الهلال ، عدد ١٠٠ ، ١٩٥٩ ، مقدمة طاهر الطناحى ، ص ٢٤ من المقدمة
- (٢٩) نفس المصدر ، ص ٣٦ ، ٥٨ - ٥٩ ، ٧٤ .
- (٣٠) نفس المصدر ١٧٣ - ١٧٤
- (٣١) Tignor , Robert :Op.Cit, P. 250 - 254
- (٣٢) محمد حسين هيكل : زينب مناظر وأخلاق ريفية ، كتاب الهلال عدد ٢٢ ، يناير ١٩٥٣ ، ص ٧ .
- (٣٣) Tignor, Robert : Op. Cit , p.250
- (٣٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٨ ، ٩ من المقدمة
- (٣٥) ابراهيم عبد الرحمن : رواية زينب ونشأة القصة الفنية فى الأدب المصرى الحديث ، ص ٧٧ ، ندوة هيكل

المحور الثالث

فتح تاريخ العرب

دولة الإمارات العربية المتحدة

من التجارب الوحدوية المعاصرة

د. جمال زكريا قاسم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة عين شمس

شهدت المنطقة العربية فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧١ ميلاد دولة جديدة انضمت إلى عضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، وهى دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشكل قيام تلك الدولة تجربة وحدوية معاصرة تكمن أهميتها فى قدرتها على الصمود بوجه تيار أهل التجزئة، وأن يقدر لها الاستمرار خلال السنوات الثلاثين الماضية. وجاءت الدولة الجديدة تصحيحاً لأوضاع التجزئة والتفكك التى كانت تعاني منها منطقة الساحل الجنوبى للخليج العربى . وعلى الرغم من أن مقومات الوحدة كانت قائمة بمستوياتها الجغرافية والتاريخية والبشرية، فإن تأخر قيامها حتى أواخر عام ١٩٧١ إنما يرتبط بظروف فرضت عليها ولا تتفق مع طبيعة الأمور .

ولعل الوحدة الجغرافية للمنطقة هى أول ما ينبغى تسليط الضوء عليه؛ ونعنى بالوحدة الجغرافية ذلك الاتصال الجغرافى المستمر للمنطقة من الحدود مع شبه جزيرة قطر فى الغرب حتى أقصى الحدود فى الشرق . حيث تشكل منطقة الإمارات رقعة واحدة وكتلة أرضية متصلة، وهذه حقيقة مهمة فى مغزاها البشرى؛ فهى تعنى وحدة الأرض التى أتاحت لأهالى المنطقة الفرصة الطبيعية الملائمة للاتصال البشرى فيما بينهم منذ أقدم العصور، دون أن يعرفوا حدوداً تفصل فيما بينهم ، وعزز ذلك الاتصال انتماء أبناء المجتمع لأصول واحدة، مما جعل الأسرة أو العشيرة الواحدة يتوزع أفرادها فى كثير من الحالات فى أكثر من إمارة واحدة حتى يمكن القول بأن وحدة المجتمع هى الأصل أما التجزئة فهى الاستثناء (١).

ويرتبط بهذه الحقيقة الجغرافية أن الطابع الغالب على تضاريس المنطقة هو الطابع السهل أو الهضبي . وعلى الرغم من وجود جبال عمان عند الحواف الشرقية للمنطقة فإن تلك الجبال ليست من الجبال الوعرة، وكان اختراقها ميسوراً منذ القدم، لكثرة ما بها من دروب ومسالك على طول أوديتها العديدة . ومع ذلك فقد أحس المستعمر بأهمية الوحدة الجغرافية، ولذلك لم يهتم بإنشاء الطرق أو إدخال وسائل المواصلات الحديثة ، ومن ثم كان اتجاه دولة الإمارات إلى إنشاء شبكة من الطرق البرية التى كانت عاملاً مهماً فى إتاحة ظروف الاتصال السريع بين أجزاء المجتمع.

وإلى جانب الوحدة الجغرافية تجدر الإشارة إلى الوحدة البشرية، ونعنى بها تجانس السلالة، فضلا عن وحدة اللغة التي تنعكس فيها عادات الأمة وتقاليدها مع بيئتها الخاصة وعبر تاريخها الخاص، وهى فوق ذلك سجل للتراث الثقافى يتجمع فيها موروثة الأجداد وسائر ألوان حياتهم الثقافية.

جدير بالذكر أن مجتمع الإمارات قد تميز بسمات عدة منحته قدرا من الخصوصية؛ إذ احتوى على بيئات طبيعية مختلفة جمعت بين الأنماط البحرية والسهلية والجبلية، وأدت تلك الظواهر البيئية المتنوعة إلى نشوء العديد من الثقافات المختلفة التي تفاعلت فيما بينها ، وفضلا عن ذلك فقد احتوى مجتمع الإمارات على أنماط معيشية مختلفة ، ولا يعنى ذلك أنه يفتقد إلى الوحدة، أن الوحدة لا تقوم بالضرورة على التشابه، وإنما تقوم على التنوع والتكامل *Unity in Diversity* . وليس من شك فى أن التنوع فى مجتمع الإمارات جعل بيئاته تكمل بعضها البعض الآخر وتتبادل فيما بينها المنافع المختلفة، إذ إنه جمع بين مناطق الحضر والبادية، كما جمع بين عرب الشمال والجنوب، واختص بالكثير من السمات المتنوعة، بحيث لو استبعدنا واحدة منها فإن المجتمع يفقد عنصرا من عناصره.

ولعل أبرز ما يتميز به مجتمع الإمارات أنه مجتمع عربى إسلامى اهتدى سكانه بالإسلام فى صدر الدعوة إليه، فأسهموا فى حركات الفتح الإسلامى. ولا زلنا نجد للقبائل المعاصرة أصول فى نجد واليمن والعراق وغيرها من أقطار العروبة.

ويظهر الاتجاه العربى فيما ورد بديباجة الدستور الاتحادى من أن أغراض إقامة الاتحاد التعاون مع الدول العربية الشقيقة كما يظهر بمزيد من الوضوح فيما تقرره إحدى مواد الدستور؛ أن الاتحاد جزء من الوطن العربى الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الإمارات شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية . وقد وضع الدستور الاتحادى تلك المقولات موضع التطبيق بما نص عليه من أنه يجوز لأى قطر عربى مستقل أن ينضم إلى الاتحاد متى وافق المجلس الأعلى

للاتحاد على ذلك بإجماع الآراء . ومتابعة لجميع الدساتير العربية نص الدستور الاتحادي على أن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية، كما حرص الدستور على ترجمة الانتماء القومي في مجال السياسة الخارجية بما تستهدفه سياسة الدولة من نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية.

ويظهر الاتجاه الإسلامي في ديباجة الدستور الاتحادي التي تنص على أن من أهداف إقامة الاتحاد إعداد الشعب للحياة الدستورية والسير به قدما نحو حكم ديموقراطي نيابي متكامل الأركان في مجتمع عربي إسلامي، وتوكيدا لهذا الاتحاد قرر الدستور أمرين : أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه (٢) .

وتملك الإمارات العربية إضافة إلى المقومات الجغرافية والبشرية واللغوية الوحدة الروحية التي يضيفها الدين الإسلامي على طابعها الثقافي والحضاري. وليس من شك في أن اتحاد أبناء المجتمع في الدين إنما يعنى في الوقت نفسه اتحادهم في التقاليد والعادات، وفي أساليب الحياة، مما جعلهم يشكلون وحدة متماسكة. ومن المعروف أن الوحدة الدينية تشكل مقوما رئيسيا من مقومات المجتمع، وإنه إذا توافرت لأمة من الأمم كانت أدعى لتيسير وحدتها السياسية وأضمن لاستمرارها وبلوغ غاياتها، وخاصة وأن الدين الإسلامي دين يحث على الوحدة بين معتنقيه مصداقا لقوله تعالى "ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات".

وهكذا تتوفر للإمارات العربية مجموعة من المقومات التي تؤدي بالتالي إلى درجة عالية من التجانس في الأسس الاجتماعية ، وعلى رأسها العادات والتقاليد وتشابه النظرة إلى القيم الخلقية وكيفية الاستجابة للمؤثرات الخارجية.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا تأخرت الوحدة السياسية بين الإمارات العربية على الرغم من توفر العناصر الأصلية للوحدة فيما بينها؟. وللإجابة على هذا السؤال ينبغي التركيز على حقيقتين أساسيتين:

الحقيقة الأولى هي أن معظم المساحة التي تشغلها الإمارات العربية كانت تتميز - قبل تدفق النفط - بكونها بادية فقيرة لا تصلح إلا لإفراز النمط البدوي من أنماط العيش. وعلى الرغم من أن معظم السكان كانوا من المزارعين والمشتغلين بالصيد البحري، إلا أن سيادة البدو على معظم المساحة وامتداد نفوذهم إلى مراكز الحضر قد وطد نظام القبيلة الذي يفرض بطبيعته التفرق والعصبية المحلية، وكثيرا ما يؤدي إلى التنافر والصراع . أما الحقيقة الثانية فترتبط بدور السياسة البريطانية في تجزئة المنطقة تمكينا لبقاء النفوذ البريطاني لأطول فترة ممكنة . وقد يكون من المفيد أن نعرض لهاتين الحقيقتين وذلك على النحو التالي:

تشير المصادر العربية إلى أن النظام القبلي كان هو النظام السائد في المنطقة حيث استوطنت قبائل عربية تنتمي إلى قبيلة الأزد - وهي قبيلة قحطانية - الجزء الجنوبي الشرقي من ساحل الخليج العربي، بينما كانت المناطق الداخلية موئلا للقبائل العدنانية أو النزارية التي وفدت من وسط شبه الجزيرة العربية وشمالها ثم أخذت تتوغل نحو الساحل شيئا فشيئا، مما أدى إلى اختلاط القبائل الشمالية بالقبائل الجنوبية . ومهما يكن من أمر فإن الفروق الإثنولوجية والإثنوجرافية بين القبائل الجنوبية والقبائل الشمالية تكاد تكون منعدمة، فهي تنتمي جميعا إلى العناصر السامية^(٢).

ومع ذلك فقد تميز البناء القبلي في منطقة الإمارات بالتفتت والتميع الشديدين؛ حيث انقسم السكان في ولائتهم النسبية إلى عشرات من العشائر ، وقد تتجمع العشائر الصغيرة تحت زعامة عشيرة قوية تفرض عليها سطوتها وهيمنتها فتوكل إليها مقاليد أمورها، وتتسمى المجموعة القبلية حينئذ باسم العشيرة الحاكمة . وبطبيعة الحال فليس من المتوقع أن ترتبط المجموعة القبلية بروابط القرابة ، وإنما ترتبط بروابط التضامن السياسى والتواجد ضمن منطقة معينة والخضوع لزعامة موحدة . وإن كان كثيرا ما تغير العشيرة الصغيرة ولاعها أو تستقل كليا عن القبيلة الكبرى ولا سيما إذا ضعفت المصالح المشتركة بينهما.

وقد يكون حقيقة أن مجتمع الإمارات قد تكون من عدة قبائل ومن مجموعة بطون وعشائر وأسر متعددة، إلا أنه مما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من التركيب القبلي المعقد في المنطقة إلا أنه منذ أوائل القرن الثامن عشر بدأت القبائل العربية تأخذ نوعاً من الترابط والتجمع فيما بينها ، ولا نكاد نصل إلى منتصف القرن الثامن عشر حتى يطالعنا تحالفان كبيران: هما تحالف بنى ياس فى الجنوب والغرب، وتحالف القواسم فى الشرق^(٤). ولم تكن هناك حدود فاصلة بين قبائل هذين التحالفين الكبيرين بل على العكس من ذلك كان التداخل والتجاور سمتين مهمتين من سماتها، حيث وجدت بعض القبائل من تحالف القواسم مجاورة بل ومتداخلة مع قبائل بنى ياس، والعكس هو الصحيح كما قدر لهذين التحالفين : القواسم بقوتهم البحرية ، وبنو ياس بقوتهم البرية والبحرية أن يكونا ذراعين كبيرين لحماية المنطقة والدفاع عن أرضها ومياهاها. ومن ناحية أخرى فقد تقاسم هذان الحلفان الكبيران السلطة السياسية فى المنطقة ، وكان من المتوقع الاتحاد فيما بينهما فيما لو أتيح لهما المناخ المناسب دون ضغوط داخلية أو خارجية .

وليس من شك فى أن الظروف العامة التى شهدتها منطقة الخليج فى القرن الثامن عشر قد شجعت على قيام تلك التنظيمات القبلية وترتبط تلك الظروف بانهيار القوة البحرية البرتغالية، مما أفسح المجال لموجات من الهجرة العربية التى اندفعت من أواسط شبه الجزيرة العربية إلى سواحل الخليج، بعد أن اضطرت تلك الموجات إلى الانكماش خلال ما يقرب من قرنين نتيجة الغزو البرتغالى ، وما عمد إليه البرتغاليون من ممارسة أساليب عسكرية احتكارية^(٥). ولعل أهم ما يميز تلك الموجات العربية من الهجرة أنها لم تقتصر على مجرد كونها هجرات تقليدية وإنما اتخذت اتجاهها جديداً تميز بتكوين تشكيلات سياسية استقرت على الساحل الغربى من الخليج، ومن بينها تجمعات العتوب وتحالف القواسم وبنى ياس^(٦).

ولعل مما يستلفت الانتباه أن السلطة التى كان يمارسها شيوخ القواسم أو آل بوفلاح على القبائل المنتمة لهم لم تكن سلطة استبدادية أو تعسفية؛ فعلى الرغم من أن

الشيخ الأعلى كانت له السلطة العليا ، فإنه كان لكل قبيلة أو عشيرة شيخها الذي يمارس الحكم، وإن كان يدين في الوقت نفسه بالولاء للشيخ الأعلى ، كما كانت تتم مناقشة القضايا الكبيرة بانعقاد مجلس كبير برئاسة الشيخ الأعلى ويضم الشيوخ التابعين وكبار رجال القبائل وفيه تقرر الحلول للقضايا موضوع البحث ، كما كانت هناك قيود أخرى تحول دون استبداد الشيخ الأعلى ، وتتمثل تلك القيود في الأعراف القبلية التي كان يتحتم على الزعماء مراعاتها لإبقاء العشائر التابعة لهم على ولائها، فضلا عن أن الزعماء كانوا يسلكون سياسة مرنة تجاه القبائل التابعة لهم خشية تغيير ولائها أو خروجها عن التحالف^(٧).

وكان مما أفسح المجال لنمو التنظيمات القبلية أن القوى الأوروبية التي خلفت البرتغاليين انشغلت في منازعات استعمارية فيما بينها في بحار الشرق، كما أن القوتين الإسلاميتين الكبيرتين المجاورتين للخليج - وهما الدولة العثمانية والدولة الصفوية - انشغلتا في صراعاتهما وخلافاتهما السياسية والمذهبية.

وتمثل قبيلة بني ياس وقبيلة القواسم اللذان تزامنا في نشأتها أهم قبائل دولة الإمارات . ومن المعتقد أن قبيلة بني ياس حديثة التواجد نسبيا في أراضي الظفرة ولاسيما منطقة الليو ، وقد وفدت من قلب شبه الجزيرة العربية في أواسط القرن السابع عشر الميلادي عقب انهيار السيطرة البرتغالية من الخليج، وتآلفت من حلف من العشائر الصغيرة خضعت جميعها لزعامة عشيرة البوفلاح. وعلى الرغم من أن المنطقة الأصلية التي استقرت فيها قبيلة بني ياس هي منطقة الظفرة ، فإن سهولة تحركها على رقعة واسعة من المنطقة نظرا لطبيعة حياتها البدوية قد مكنت زعيمها الأول نهيان من مد نفوذه في جهات واسعة من المنطقة ، واستطاع حفيده زياب بن عيسى أن يتوغل بقبيلته إلى الجهات الساحلية ويستقر في جزيرة أبوظبي بعد اكتشاف الماء بها في عام ١٧٦١ ، وهكذا سيطرت قبيلة بني ياس بمجموعة العشائر التي انضمت إليها على جميع إمارتي أبوظبي ودبي . وقد استطاع اتحاد بني ياس الذي كانت مصادر سلطته قائمة على أسس إقليمية أن يصل إلى درجة كبيرة من القوة

والتماسك الذى جعلته أبعد منالا عن السيطرة البريطانية ، فضلا عن أنه لم تكن هناك أسباب للمواجهة بينه وبين الإنجليز ، ولكن حين بدأ ذلك الاتحاد يدعم قوته البرية بقوة بحرية فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر اتجهت السياسة الاستعمارية للتصدى له والعمل على تجزئته^(٨).

ويكاد يشبه بناء قبيلة القواسم بناء قبيلة بنى ياس، فهى تتألف أيضا من مجموعة من العشائر المتفرقة التى كانت تخضع لزعامة موحدة . وقد انتشر القواسم بالعشائر التابعة لهم على طول الساحل الجنوبى للخليج فيما بين دى وخورفكان . ومن المعتقد أن القواسم فرع من فروع بنى غافر الذين انفصلوا عن عمان عقب سقوط دولة اليعاربة وعقب الفوضى التى اجتاحت فارس عقب اغتيال نادرشاه فى عام ١٧٤٧، وتميزوا بنشاطهم البحرى . وتبريرا للسيطرة الاستعمارية ألحقت بهم الكثير من التهم، وأطلقت صفة القرصنة على نشاطهم البحرى ، وأصبح الساحل الجنوبى الغربى من الخليج الذى تقوم عليه حاليا دولة الإمارات العربية يعرف فى الخرائط الأوروبية التى ظهرت حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر باسم ساحل القرصان *The Pirate Coast* .

وخلال الفترة من عام ١٨٠٥ - ١٨١٩ عملت بريطانيا على القضاء على قوة القواسم البحرية التى كانت معركة رأس الخيمة أعنف ملاحمها ، وكانت تمثل قمة صراع عرب الخليج ضد النفوذ البريطانى فى منطقة الخليج^(٩)، إلى أن تمكنت بريطانيا من القضاء على القوة البحرية للقواسم ، كما دمرت معقلهم الرئيسى فى رأس الخيمة.

وعلى الرغم من الدور البطولى الذى قام به القواسم فى الدفاع عن مياهم ، فإنه لا ينبغى أن نستنكف من وصف عملياتهم البحرية ضد السفن الأجنبية بالقرصنة ، أو التركيز على ربط نشاطهم البحرى بالجهاد، أو ننزع نزعة شيفونية بتبرير عملياتهم البحرية باعتبارها دفاعا عن الوطن، إذ أن القرصنة انتشرت فى البحار بين الدول الأوروبية، وعلى سبيل المثال فإن مؤرخى البحرية البريطانية لا يحاولون أن ينفوا صفة

القرصنة عن قباطنتهم، بل إن كثيرا من القراصنة الإنجليز كانوا يحملون ألقابا تشريفية عالية من أمثال اللورد كافندش أو السير فرنسيس دريك. وكانت الملكة إليزابيث الأولى تستقبل الكثيرين منهم فى قصر بكنجهام وتغدق عليهم الرتب والنياشين باعتبارهم يؤنون خدمة قومية للتاج البريطانى، بل إنها نصبت فرنسيس دريك أميرا لقراصنة البحار(١٠).

وقد يكون صحيحا ما يراه البعض أن منطقة الإمارات شهدت عددا من الأحلاف التى عقدت بين مجموعات من القبائل، ولكنها أحلاف لم تكتسب صفة الدوام، وسرعان ما كان ينقرط عقدها فيسود التفرق من جديد . غير أن تلك الملاحظة إنما تنسحب على الفترات القديمة وحدها، ولم تعد تحتفظ بعنفوانها بعد أن تطورت المدن الساحلية واتسع أفق السكان بما مارسوه من اختلاط بالعالم الخارجى على نطاق واسع، ومن ثم شهدت المنطقة بداية من منتصف القرن الثامن عشر مجموعة من الأحلاف القوية التى كان من المقدر لها النمو والاستمرار ، غير أنها ما لبثت أن اصطدمت بسياسة الاستعمار البريطانى الذى عمل جاهدا وبعديد من الوسائل على غرس بذور التفرة والشقاق.

ففى بداية الزحف البريطانى إلى المنطقة لم يكن فى منطقة الإمارات سوى القواسم وبنو ياس بالمجموعات القبلية المنتمية إليهما، غير أنه من الملاحظ أن هذين التجمعين الكبيرين لم يلبثا أن أصيبا بالتصدع والانقسام نتيجة السياسة البريطانية فى تعاملها مع هذين الحلفين(١١)، مما ترتب على ذلك ظهور كيانات سياسية صغيرة منحتها السياسة البريطانية حمايتها وكرست من وجودها، إذ كانت السياسة البريطانية تجد فى وضع التجزئة وتدعيم الكيانات الصغيرة ما يتمشى مع مصلحتها الاستعمارية، مستغلة فى ذلك الظروف السياسية والقبلية والطائفية لكى تنفذ إلى تحقيق سياستها. ولعل ذلك مما يدفع بنا إلى التأكيد أن الاستعمار ليس من الضرورى أن يكون سببا فى إحداث التجزئة، وإنما قد يكون عاملا على تكريسها بدلا من أن يترك المجال اللازم لالتئامها.

بدأت بريطانيا سلسلة معاهداتها مع تحالف القواسم بمعاهدة ١٨٠٦، وفي تحليلنا لشروط تلك المعاهدة يسترعى انتباهنا المكانة الكبيرة التي بلغها القواسم إلى درجة تجعلنا نعتبر تلك المعاهدة من المعاهدات المتكافئة ، إذ إنها لم تكن على غرار المعاهدات والاتفاقيات التالية التي سوف تعقدها بريطانيا مع القواسم بعد أن نجحت في تحطيم قوتهم البحرية ، وأخذت تتعامل مع رؤسائهم بصورة انفرادية ، وذلك عقب تجزئتها لتحالف القواسم وعقدها معاهدات مباشرة مع كل شيخ ينتمي إلى ذلك التحالف . وفي تقديرنا أن تلك المعاهدة هي التي وضعت الأساس لسياسة التجزئة، إذ اشترط جرانت كير - *Keir* قائد الحملة البريطانية على معقل القواسم في رأس الخيمة في عام ١٨١٩ - على أن يوقع الرؤساء اتفاقية أولية معه وليس مسموحاً لأي منهم بتولى مسئوليات الحكم قبل التوقيع على هذه الاتفاقية. وقد ترتب على ذلك تجزئة تحالف القواسم، كما ضعفت العلاقة بينهم وبين إمارة لنجه على الساحل الشرقي من الخليج، مما سيقرب على ذلك سيطرة فارس عليها وعلى الجزر المواجهة لها، مما سيؤدي إلى ظهور مشكلة جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى^(١٢).

ويمكن أن يتضح التفكك الذي تعرض له تحالف القواسم فيما ورد في ديباجة معاهدة ١٨٢٠ التي لم تنص على كونها معاهدة بين الإنجليز والشيخ الأعلى للقواسم ، وإنما نصت على كونها صلحاً بين الإنجليز والطوائف العربية الذين هم أطراف في تلك المعاهدة . فضلاً عن ذلك فقد أطلق الإنجليز على الرؤساء الذين اشتركوا في توقيع تلك المعاهدة اسم الرؤساء البحريين ، وكان ذلك بهدف الإمعان في تجزئة المنطقة بعزل الساحل عن الداخل^(١٣). كما حرصت الحكومة البريطانية على إدماج تلك الاتفاقيات الانفرادية في معاهدة واحدة أطلقت عليها المعاهدة العامة التي حددت البدايات الأولى لما أسمته بريطانيا بالسلام البريطاني *Pax Britannica* .

ولعل من أهم النتائج التي ترتبت على عقد معاهدة ١٨٢٠ انهيار الاتحادات القبلية في منطقة الإمارات وظهور إمارات تحمل أسماء إقليمية أو جغرافية. وليس من شك في أن سلسلة المعاهدات البحرية التي أبرمتها بريطانيا مع شيوخ الساحل لمنع تجدد النشاط البحري أسهمت في قابلية المنطقة للتمزق^(١٤).

ولم يقتصر الأمر على تجزئة تحالف القواسم بل حرصت السياسة البريطانية على تفكيك تحالف بنى ياس ، وكان من جراء ذلك أن شجعت انفصال البوفلاسة واستقلالهم بإمارة دبي فى عام ١٨٢٣ ، كما انفصل القبيسات بعض الوقت عن تحالف بنى ياس . جدير بالذكر أن السياسة البريطانية تعاملت مع قبائل المنطقة باعتبارها كيانات سياسية مستقلة عن بعضها البعض، إذ كان جزء من السياسة البريطانية هو تعميق الشعور بالاستقلالية لدى كل شيخ قبيلة أو حاكم، لكى يسهل عليها التعامل مع الأجزاء الضعيفة من أن تتعامل مع القوى الأكبر ، وبذلك كرست التجزئة السياسية وشجعت المشاحنات والمنازعات القائمة بين هذه القبائل حتى يسهل السيطرة عليها، بداية من معاهدة السلام العامة ١٨٢٠ والمهادنات البحرية ومعاهدة السلام الدائم فى عام ١٨٥٣ ، التى أدت إلى تسمية المنطقة بالإمارات المتصالحة *Trucial States* ، ووصلت الأمور إلى ذروتها فى عام ١٨٩٢ ، حينما أبرمت المعاهدات المانعة *Exclusive Treaties* التى ألزمت حكام الإمارات المتصالحة بعدم الدخول فى أية اتفاقيات، وعدم التراسل مع أية دولة أخرى بخلاف بريطانيا، وعدم التصرف فى أى جزء من أراضيهم تنازلاً أو بيعاً أو رهناً بغير موافقة الحكومة البريطانية . وقد كان من نتيجة الشروط الإلزامية لهذه المعاهدة أن بدأت الإمارات العربية تعيش فى إطار من العزلة شبه التامة . وكان حرص بريطانيا على عدم إيجاد اتصال بين حكامها وأية دولة أجنبية أخرى سواء كانت عربية أو إسلامية أو أجنبية ، حيث وقفت بريطانيا ضد محمد على حينما سيطرت قواته على الأحساء واقتربت من الإمارات العربية ، كما وقفت ضد الدولة السعودية فى مراحلها المختلفة ، وضد الدولة العثمانية ، وضد ألمانيا وفرنسا وروسيا وغيرها . وفضلاً عن سياسة التقسيم والعزلة فقد عارضت بريطانيا المحالفات التى كانت تقوم بين الإمارات العربية فى محاولة العودة إلى تجمعها ، ويبدو ذلك فى تدخلها لفض تحالف أقامته إمارتا العجمان وأم القوين ، ولم تكتف بذلك؛ بل إنها عملت على تفكيك أية إمارة قوية كما حدث مع إمارة الشارقة التى كانت تضم إليها مقاطعات كثيرة فصلتها عنها، وأعطت لها كيانات خاصة بها . كما لجأت السياسة البريطانية إلى استخدام سلاح القوة البحرية وتشجيع

النعرات القبلية وإثارة الجفوة بين الحكام على الرغم من صلات الدم والقرباة التي تجمع بينهم ، كما كانت كثيرا ما تتدخل لتقديم المساعدة لشيخ ضد آخر أو لإمارة ضد أخرى ، وكانت تلك الأساليب التي لجأت إليها السياسة البريطانية تستهدف بقاء النفوذ البريطاني في المنطقة لأطول فترة ممكنة^(١٥).

مما يلفت النظر، حرص السياسة البريطانية على أن تظل جميع إمارات الخليج والجنوب العربي منفصلة عن أية مقترحات أو مشروعات متعلقة بالوحدة العربية ، كما يبدو ذلك واضحا في مراسلات الحسين - مكماهون ١٩١٥ التي تحفظت فيها بريطانيا على وضع حدود للدولة العربية المقترحة واستبعدت منها إمارات الخليج و جنوب شبه الجزيرة باعتبارها مناطق نفوذ بريطانية ، كما تشير بعض الدراسات إلى حرص السياسة البريطانية في فترة ما بين الحربين على فصل أية مقترحات أو أفكار متعلقة بالوحدة العربية بين إمارات الخليج وغيرها من المناطق الخاضعة لإشراف بريطانيا في المشرق العربي^(١٦).

لقد حرصت بريطانيا على تكبيل إمارات الخليج بالعديد من الاتفاقيات والتعهدات خلال فترة سيطرتها على المنطقة. وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه للمعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع رؤساء المنطقة إلا أنها حملت سمات مشتركة وأخضعت الإمارات العربية لمصير واحد، مع ذلك فليس صحيحا ما يراه البعض بأنها أضفت على الإمارات العربية عاملا توحيدا من حيث معاملتها جميعا من قبل السلطة البريطانية بطريقة واحدة. وقد تصدق هذه المقولة إذا كان المقصود خضوع الحكام لظروف سياسية متماثلة خلال أكثر من قرن ونصف قرن من الحكم البريطاني ، وبذلك تكون هذه الإمارات عاشت مصيرا وتاريخا مشتركا، غير أن هذه المعاهدات في تقديرنا أضفت في حقيقة الأمر عوامل كثيرة من التجزئة والانقسام بسبب تدعيمها للكيانات المحلية وتكريسها لعوامل الانفصال.

وعلى الرغم من الذروة التي وصل إليها النفوذ البريطاني بعقد معاهدة السلام

الدائم مع إمارات الخليج فى عام ١٨٥٣ ، فإنه من الصفحات المشرقة التى يمكن تسجيلها لأبناء الإمارات محاولاتهم المستمرة للانتقاص من ذلك النفوذ وإعادة الوحدة والتماسك إلى المجتمع، وقد ظهر ذلك واضحا على عهد الشيخ زايد بن خليفة أو زايد الكبير ١٨٥٥-١٩٠٩ التى شهدت الإمارات فى سنوات حكمه الطويلة التى استمرت أكثر من نصف قرن تطورا ملحوظا فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكان أهم ما حرص عليه هو إعادة الوحدة والتماسك إلى المجتمع الإماراتى ، واستطاع أن يحقق نجاحا بفضل مجموعة من المحالفات والمصاهرات السياسية التى ارتبط بها مع شيوخ الإمارات ، وكان حريصا على اجتذابهم فى مجالس أشبه ما تكون باجتماعات سياسية كلما وقع أمر يؤثر على أوضاع المنطقة ، كما حرص الشيوخ من جانبهم على الاستجابة للمشاركة فى تلك الاجتماعات لتسوية الأمور فيما بينهم والاتفاق على رأى موحد^(١٧).

وبانتهاء عهد الشيخ زايد بن خليفة مضت السياسة البريطانية فى العمل على تجزئة الإمارات واتضح أثر تلك السياسة عند التوقيع على اتفاقيات الطيران واتفاقيات الامتيازات النفطية فى فترة ما بين الحربين ، وكان من شأن تلك الامتيازات عزل الحكام عن شعوبهم . ومن ناحية أخرى نالت اتفاقيات الطيران من وحدة إمارة الشارقة حين اختيرت منطقة كلبا لتكون ممرا لهبوط طائرات شركة الخطوط الجوية الإمبراطورية، ومن ثم أعلن الوضع الاستقلالى لكلبا على يد السلطات البريطانية فى أغسطس ١٩٣٦ التى بقيت على هذه الحالة حتى عام ١٩٥٢ عندما أعيد دمجها فى إمارة الشارقة من جديد . أما من حيث الامتيازات النفطية فقد كانت سببا فى المزيد من التجزئة؛ فما أن تم توقيع الامتيازات النفطية الأولى حتى لزم الأمر تعيين الحدود بين الإمارات العربية . والحقيقة أن شيوخ وأبناء الإمارات قلما كانوا يهتمون بوجود حدود رسمية ثابتة بين إماراتهم، إذ اعتادوا التنقل من إمارة إلى أخرى دون أن يسألوا لمن تكون هذه الأرض. غير أن المنطقة لم تلبث أن خضعت لقانون دولى أوروبى المصدر يرى الحد فى الأرض وليس فى الإنسان. وبالتالي جاءت الامتيازات النفطية لـ

ترسم ولأول مرة حدودا سياسية للإمارات وتزيد من عوامل التجزئة بها، ونظرة واحدة إلى الخريطة السياسية التي كانت عليها الإمارات يتضح الوضع الشاذ الذي كانت تعاني منه، فإمارتا عجمان وأم القوين تقعان في قلب إمارة الشارقة، كما توجد ملحقات للشارقة في مناطق تقع على خليج عمان كما هو الحال في كلبا وخورفكان اللتين هما أقرب ما يكونان إلى الفجيرة منهما إلى الشارقة وهكذا^(١٨).

ولم يقتصر الأمر على الحدود بين الإمارات، وإنما امتدت مشاكل الحدود إلى المناطق المجاورة لها، وخاصة في المناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية نتيجة الصراع بين الشركات البريطانية والأمريكية التي تساندها حكوماتها^(١٩). وفي إطار هذه الظروف المستجدة أصبح لكل بوصة من الأرض أهميتها وقيمتها، وأصبح كل حاكم يحاول الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الصحراء عليها تحتوي على النفط^(٢٠). وكان من الطبيعي أن ينتج عن هذا المفهوم للحدود صراع حاد بين الإمارات وصل إلى درجة الصراع المسلح في بعض الأحيان، إذ كان كل حاكم يريد أن يعرف المناطق التي تقع تحت سيطرته . وكان من الطبيعي ألا يتفق الحكام على هذا الأمر، مما أدى إلى تداخلات كثيرة جعلت خريطة الإمارات خليطا مربكا من الوحدات والإمارات المجزأة^(٢١).

ولما كانت بريطانيا مهتمة في الأساس بطرقها البحرية الموصلة إلى الهند فقد ترتب على ذلك عدم اعترافها إلا بسلطة الحكام الذين كانت ولايتهم على منطقة الساحل. وعليه فقد نشأ خط مميز بين المجتمع المستقر في المناطق الساحلية وبين المجتمع القبلي في مناطق الداخل.

وإذا كان النفط أو احتمال اكتشافه قد رسخ من أهمية الحدود والمياه الإقليمية ، وكان عاملا من عوامل التجزئة، إلا أنه من ناحية أخرى كان عاملا توحيدا ، فلولا النفط لما استطاعت إمارة أبوظبي إقامة المؤسسات الوحدوية وتحمل الجانب الأكبر من ميزانية الاتحاد ، وذلك مع التسليم في الوقت نفسه أن النفط بحد ذاته ما كان قادرا

على إقامة الاتحاد لولا وجود الوعي السياسى والالتزام بقضية الوحدة لدى النخبة السياسية^(٢٢).

لقد جثم الاستعمار البريطانى على الإمارات العربية أكثر من مائة وخمسين عاما، فأكد ما كان هناك من تمزق وأضاف إليه مزيدا من التعقيد ، وهو أمر بدا واضحا فى تركيب الخريطة السياسية للإمارات العربية التى تناثرت أجزاؤها وأصبح من المصطلحات الشائعة كلمة مثل ملحقاتها أو توابعها تضاف لاسم هذه الإمارة أو تلك.

وعلى الرغم من سياسة العزلة التى مارستها سلطات الاستعمار البريطانى فإن حركة القومية العربية قد تمكنت من اختراق الستار الحديدى الذى فرضته بريطانيا على المنطقة، ومن ثم كان القرار التاريخى الذى اتخذته مؤتمر القمة العربية فى الإسكندرية ١٩٦٤ بإيفاد بعثة برئاسة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للتعرف على أوضاع المنطقة . وقد أكد التقرير الذى رفعته البعثة على تصاعد الشعور القومى، ومن ثم طرحت الجامعة العربية مشروعا للتعاون مع الإمارات العربية كوحدة واحدة، غير أن السلطات البريطانية وقفت ضد أى تعاون بين الإمارات والجامعة العربية وعرضت مشروعات بريطانية بديلة . ومما هو جدير بالذكر أن فكرة الاتحاد بين الإمارات تعود بالأساس إلى ثلاثينيات القرن الماضى حين بدأت بريطانيا التفكير فى توحيد إمارات الخليج فى وحدة سياسية أكبر بهدف ضمان الاستقرار دون المساس بنفوذها فى المنطقة، غير أن خوف بريطانيا من نتائج توحيد الإمارات مما قد يؤدى إلى قيام معارضة ضدها فى حالة حصولها على امتيازات النفط أو لسياساتها ومصالحها فى المنطقة، فى الوقت الذى ظهرت فيه حركات إصلاحية فى كل من الكويت والبحرين ودبى فى عام ١٩٢٨، فضلا عن الدعاية التى كان يقوم بها الملك غازى ضد النفوذ البريطانى، ونشوب الحرب العالمية الثانية كلها أمور حالت دون استمرار بريطانيا فى الإعداد لذلك الاتحاد^(٢٣). غير أن الفكرة لم تلبث أن تجددت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية حين أدركت الحكومة البريطانية أن النزاع على الحدود بين

الإمارات قد يقود إلى عدم الاستقرار، وبالتالي إلى إعاقة عمل الشركات النفطية، وهكذا وجدت بريطانيا نفسها فى حاجة إلى سلم دائم بين الإمارات ، ومن ثم كان حرصها على تكوين قوة كشافة ساحل عمان ١٩٥١ *Trucial Oman Levies* .

وعلى الرغم من أن هذه القوة قامت فى بداية نشأتها من أجل حماية المصالح النفطية البريطانية، إلا أنها بحكم خضوعها لقيادة مركزية واحدة وبحكم وظيفتها ومهامها فى حفظ الأمن ومنع النزاعات وصد العدوان الخارجى، قد أصبحت قوة موحدة، إذ ساعدت على الانتقال من الولاء للمصلحة الخاصة بالإمارة إلى ولاء أعم، ولذا لم يكن غريباً أن تكون نواة جيش الاتحاد عقب تأسيسه فى بداية عقد السبعينيات(٢٤).

إضافة إلى قوة ساحل عمان أقامت بريطانيا فى عام ١٩٥٢ مجلس إمارات الساحل المتصالح للتداول فى المشاكل العامة وتطوير برامج التنمية فى الإمارات، بهدف تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الأمور ذات الطبيعة المشتركة مثل موضوعات الهجرة والنقد والبريد والجوازات وغيرها، وكان المجلس يتكون من جميع حكام الإمارات ويجتمع كل أربعة أشهر، ولم يكن للمجلس قانون ينظم اختصاصاته (٢٥). وعلى الرغم من أن توصيات المجلس لم تكن ملزمة ، إلا أن مجرد التقاء الحكام والمداولات فيما بينهم قد خلقت بالتدرج نوعاً من التفاهم حول القضايا الأساسية التى تهم الإمارات. وكان هذا المجلس يرأسه المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى بداية الأمر، غير أنه فى منتصف الستينيات انتقلت رئاسته إلى واحد من الحكام ينتخب من طرف أعضاء المجلس لفترة محددة من الزمن.

ولما بدأت الجامعة العربية تبدي اهتماماً واضحاً بأوضاع المنطقة منذ عام ١٩٦٤ بادرت بريطانيا فى عام ١٩٦٥ بأن ألحقت بمجلس الإمارات المتصالحة مكتباً للتطوير الإمارات، جعل له صندوق اعتمدت له بريطانيا مليوناً من الجنيهات الإسترلينية من أجل النهوض بالإمارات(٢٦).

وترجع تلك التطورات فى السياسة البريطانية إضافة إلى عامل النفط فى تقديرنا إلى تحول الإشراف على منطقة الخليج من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية على أثر استقلال الهند وباكستان فى عام ١٩٤٧ . ومن المعروف أن وزارة الخارجية كانت أكثر لينا فى تعاملها مع إمارات الخليج من حكومة الهند الأكثر تشدداً، كما ارتبطت تلك التطورات فى السياسة البريطانية إلى انهيار النفوذ البريطانى نتيجة الثورات الوطنية التى حدثت فى كثير من أجزاء الوطن العربى، وما نتج عن الحرب الفلسطينية فى عام ١٩٤٨ من تدفق آلاف اللاجئين الفلسطينيين إلى أقطار الخليج. ومن ناحية أخرى فإن الأزمة الاقتصادية فى بريطانيا وتكاليف النفقات العسكرية وتصاعد المد القومى العربى كل هذه العوامل دفعت بريطانيا إلى إعلان سياستها الخاصة بالانسحاب فى عام ١٩٦٨ . ويلخص ألكسى فاسيليف السبب الجوهري الذى دفع الإنجليز إلى الانسحاب من الخليج هو أخذهم درساً من تجربة عدن ، حيث أدركوا أن البقاء لمدة أطول فى الخليج تعنى وصول حكومات أكثر راديكالية إلى السلطة ، ولذا من الأفضل الانسحاب عن طيب خاطر قبل فوات الأوان(٢٧).

وعلى أية حال فإن إعلان بريطانيا سياسة الانسحاب فى يناير ١٩٦٨ وضعت نهاية لعهد قديم وبداية لعهد جديد فى تاريخ المنطقة . ولعل مما يثير الانتباه أن قيام اتحاد الإمارات جاء فى فترة تراجع حركة التحرر العربية والتى بدأت منذ هزيمة حزيران (يونية) فى عام ١٩٦٧ ، غير أن الوضع فى الخليج كان على عكس ذلك حيث اشتعلت الثورات ضد الوجود البريطانى . وقد تكون تلك الثورات أحد الأسباب التى أدت إلى مشاورات الاتحاد بين الإمارات التى استمرت ما يقرب من ثلاث سنوات تكلت بالنجاح، حين أعلن عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى ديسمبر ١٩٧١ . غير أننا نود الإشارة فى هذا المقام إلى أن مطلب التوحيد والوحدة فى الإمارات العربية لم يكن مطلباً بريطانياً أو خارجياً، وإنما كان مطلباً سياسياً وشعبياً أصيلاً من أجل الوحدة ونبذ التجزئة. وعلى الرغم من قيل أن الإنجليز كانوا من وراء الفكرة فإن الحكام قبلوها وتبنوها وعملوا من أجلها . واستطاعت دولة الإمارات أن تعيد الوضع الطبيعى لما كانت عليه المنطقة قبل التدخل البريطانى فى شئونها . وكان على

الدولة الناشئة أن تواجه ما خلفه الاستعمار من مشكلات داخلية وخارجية.

نستخلص مما سبق عرضه وفي ضوء الحقيقتين الأساسيتين اللتين عانت منهما الإمارات العربية، ونعني بهما فقر البيئة بطابعها الصحراوي قبل تدفق الثروة النفطية وعوائق الاستعمار، أن استمر التمزق والتفكك في المنطقة، رغم أنف وحدتها الجغرافية وروابطها البشرية وخلفيتها الحضارية، ولذا كان من الطبيعي بعد أن جاء النفط وأحال الفقر إلى ثروة وولى الاستعمار البريطاني أن تنطلق عوامل الوحدة الكامنة من عقالها.

لقد خلقت وحدة الإمارات وبسرعة لا نظير لها في التاريخ إنسانا جديدا نفخ عنه غبار الماضي المشحون بالانقسامات وعوامل التجزئة والتخلف ليبدأ عهدا جديدا^(٢٨). وليس من المغالاة في شيء أن يقال أن منطقة الإمارات أصبحت بفضل قيام الوحدة فيما بينها دولة تملك الوحدة الجغرافية كما تملك الوحدة البشرية، ومن ورائها الخلفية الحضارية ووحدة التجربة التاريخية، مما يعينها على مواصلة التقدم والنماء. وقد تكون هناك بعض المشكلات الداخلية والخارجية التي لا تزال تعترض الدولة، ولكن ليس من بينها جميعا ما يستعصى على الحل طالما استمرت إرادة التقدم قائمة. وليس من شك في أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في دولة الإمارات العربية خلال السنوات الثلاثين الماضية سيكون لها أثر واضح في تحقيق الوحدة الاندماجية التي يطالب بها شعب الإمارات، الذي أثبت أنه حريص على المحافظة على الاتحاد في ظل دستور يكفل حياة أفضل للمواطنين وتحقيق المزيد من المشاركة الشعبية والتوزيع العادل للثروة الوطنية.

وليس من شك في أن خطط التنمية الموحدة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ساعدت على قيام اتحاد وثيق من شأنه تحطيم النزعات الإقليمية والقبلية من أجل الدولة العصرية الحديثة التي تعمل على التغلب على موروثة الماضي وما يكتنفها من مشكلات عشائرية أو إقليمية^(٢٩).

الهوامش

- (١) ديوان الرئاسة ، أبوظبى ، القيادة ، ص ٥٨ .
- (٢) أحمد كمال أبو المجد: النظام الدستورى لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ملحق خاص من الدراسة المسحية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢٥-٢٦ .
- (٣) شاكر خصبك ، مجتمع يتغير ، الصورة التاريخية ، ص ٥٣٨ .
- (٤) J. B . Kelly , Britain and the Persian Gulf , 1795- 1880 , Oxford Clarendon Press , 1986 , p. 33 .
- (٥) لمزيد من التفصيلات عن التجمعات القبلية العربية التى ظهرت على سواحل الخليج العربية عقب انهيار النفوذ البرتغالى ، انظر Bombay Government , Selections from the Records of Bombay Government , Historical and other Information Connected with the Province of Oman , Muscat , Bahrain , and other Places in the Persian Gulf , New Series , vol. XXIV , Bombay , 1856 , PP.299-359 , 3612-425 .
- (٦) Ibid.,p. 461sq. انظر أيضا أحمد مصطفى أبو حاكم ، تاريخ الكويت ، الجزء الأول ، القسم الأول ، لجنة تاريخ الكويت ، الكويت ١٩٦٧ ، ص ١٠١ وما بعدها .
- (٧) صالح محمد العابد ، نور القواسم فى الخليج العربى ١٧٤٧-١٨٢٠ ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٢٧٣ .
- (٨) Kelly , Op. Cit., p. 39 .
- (٩) محمود على الداود: عوامل الوحدة والتجزئة فى الجزيرة العربية ، من أعمال ندوة التجارب الحدودية العربية المعاصرة ، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٣٩ .
- (١٠) انظر مراجعة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى لكتاب صالح محمد العابد: نور القواسم البحرى فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع ، السنة الثانية ، يوليو ١٩٧٦ .
- (١١) S. Miles , The Countries and Tribes of the Persian Gulf , vol. 2 , London , 1919 . p. 428 .
- (١٢) محمد مرسى عبد الله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، الكويت ١٩٨١ ص ١٢٩ ، انظر أيضا جمال زكريا قاسم ، الأصول التاريخية لمشكلة جزر الخليج ، مجلة اتحاد المؤرخين العرب ، القاهرة ، مارس ١٩٩٣ .

- (١٣) راجع نصوص تلك المعاهدات والاتفاقيات في وثائق حكومة بمباي ، مصدر سبق ذكره ، وكذلك ، Aitchison , A Collection of Treaties , Engagements and Sanads Relating to India and Neighboring Countries , vol. X , Calcutta 1892 . C. U. Government of India " انظر " Department of State " , Treaties & Engagements in Force Between the British Government and the Trucial Chiefs of the Arab Coast , Calcutta 1906 .
- (١٤) هـ . ألن كالفين: أسلوب المصالحة البريطاني وأثره في تجزئة إمارات الخليج ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١١ ، السنة الثالثة ، يولية ١٩٧٧ ، ص ٦٧ وما بعدها .
- (١٥) جمال زكريا قاسم: إمارات قديمة وبولة حديثة ، من مجموعة بحوث دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة مسحية شاملة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٣٩-٤٠ .
- (١٦) روز ماري زحلان: الوحدة والحكم البريطاني، حالة الإمارات ، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ١١٥ بيروت ١٩٨٢ .
- (١٧) ج . جى لوريمر: دليل الخليج ، الجزء الثاني ، الطبعة المعدلة - قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر ، ص ١١٦٤ وما بعدها ، انظر أيضا فالج حنظل ، الفصل في تاريخ الإمارات العربية ج٢، نشر لجنة التراث والتاريخ بدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٢ ، ص ٧٤٥-٧٤٦ .
- (١٨) Hay, Rupert, Hay, The Persian Gulf States , The Middle East Institute , Washington 1959, pp. 15-16 .
- (١٩) روز ماري زحلان ، دراسة سبق ذكرها ، ص ١٢٨ .
- (٢٠) Kelly , Eastern Arabian Frontiers , London 1964 , p.223 .
- (٢١) روز ماري زحلان ، دراسة سبق ذكرها ، ص ١٢٠ وما بعدها .
- (٢٢) إبراهيم إبراهيم: أثر النفط على قيام دولة الإمارات ، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١٩٦ وما بعدها .
- (٢٣) Zahlan , The Origins of the United Arab Emirates : A political and Social History of the Trucial States , London 1978 , pp. 150-161.
- (٢٤) A.M . Khalifa , The United Arab Emirates , Unity in Fragmentation , Colorado , West View Press 1979 pp. 24-25.
- (٢٥) K.G. Fenelon , The Trucial States, A Brief Economic Survey, Beirut , 1969

p. 39 , see also , The United Arab Emirates , An Economic and Social Survey
, First Published , London 1973 , p. 21 ff .

(٢٦) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ج٤ ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص انظر
أيضا Khalifa, Op.Cit., pp. 25-27

(٢٧) ألكسى فاسيليف: بتروى الخليج والقضية العربية ، مترجم ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٤١ .

(٢٨) محمود على الداود ، دراسة سبق ذكرها ، ص ٢١ .

(٢٩) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٢-٣٣٣ .

الظاهرة الاستعمارية وواجهتها في العالم العربي

د. عبد العظيم رمضان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة المنوفية

شهدت المنطقة العربية كل هذه الأشكال من الاستثمارات الاستعمارية إلى جانب الأشكال السابقة من الاستغلال، مما ترتب عليه نهب موارد هذه البلاد، وتخريب اقتصادها، وضياع استقلالها، ووقوعها في النهاية تحت الاحتلال العسكرى للاستعمار.

وقد لعبت الامتيازات الأجنبية التي أبرمتها الدول الأوروبية مع السلطان العثماني والتي طبقت في البلاد العربية نتيجة لوقوعها تحت الولاية العثمانية، دوراً خطيراً في تسهيل وقوع الشعوب العربية في قبضة الاستغلال الاستعماري الأوربي، خصوصاً بعد أن ضعفت الدولة العثمانية، وضعفت الولايات العثمانية. وقد فتحت المعاهدة التجارية التي أبرمت بين إنجلترا وتركيا عام ١٨٣٨ في ببلطه ليمنان، والتي أقرت حرية التجارة، الطريق لدخول البضائع الإنجليزية إلى الأسواق العربية، حتى ازداد حجمها في الأمبراطورية العثمانية بعد عامي ١٨٤٠-١٨٥٠ حوالي ثلاث مرات. وجاءت المعاهدات التي أبرمت على نمطها مع فرنسا وبلجيكا وهولندا وبقية الدول الأوروبية لفتح الباب على مصراعيه للبضائع الأوروبية، مما أدى إلى انهيار المراكز الصناعية القديمة في البلاد العربية وانقراض كثير من الحرف والصناعات فيها. ففي مدينة دمشق انخفض عدد الصناعات من ١٩٦٦ صناعة إلى ١٣٩٥ صناعة في الفترة من ١٨٥٢-١٨٨٩، وقل عدد العاملين فيها من ٣٠ ألف عامل إلى ثمانية آلاف. وفي مدينة تونس تقلص عدد الحرفيين من ستة أو سبعة آلاف حرفي إلى ألفين فقط في ربع القرن الأول من الحماية.

وقد أدى تطور التجارة الخارجية إلى توسع طرق المواصلات كفتح قناة السويس، وإنشاء الموانئ في الإسكندرية وتونس، وشق طريق بيروت - دمشق، والحصول على امتيازات مد خطوط السكك الحديدية، كما حدث في مصر في عهد عباس الأول، وكما حدث في تونس حين حصل الفرنسيون على امتياز بمد سكة حديدية تمتد من تونس إلى تخوم الجزائر في عهد خير الدين، وكما حدث في العراق من فتح امتياز خط سكة حديد بغداد من الأناضول إلى البصرة والخليج على يد شركة ألمانية في عهد السلطان عبدالحميد.

وفى الوقت نفسه أخذ الإنتاج الزراعى فى البلاد العربية يتخذ شكل الإنتاج السلعى المرتبط بالسوق العالمية، كالقطن وقصب السكر فى مصر، والقطن والحبوب والتبغ والحريز فى سوريا. وفى بداية القرن العشرين استهلكت فرنسا ثلث الصادرات السورية، كما استوردت إنجلترا والممتلكات الإنجليزية فى الهند ثلث صادرات العراق. واعتمد إنتاج وتصريف محاصيل العراق الزراعية اعتماداً كلياً على المصدرين الإنجليز. كما اعتمدت زراعة التبغ بأكملها فى سوريا على شركة *Regie* التى يسيطر عليها رأس المال الفرنسى، وسيطر الرأسماليون الفرنسيون على إنتاج وتصريف الحريز الخام السورى الذى استخدم فى مصانع ليون.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، أى فى ١٨ فبراير ١٨٥٦، أباح السلطان العثمانى للأجانب، تحت ضغط فرنسا وإنجلترا، تملك العقارات، وبعد عشر سنوات أصدر فرماناً منحهم فيه حق تملك الأراضى داخل الإمبراطورية العثمانية.

وكان من أثر ذلك إقبال الأوربيين على ابتياع الأراضى العقارية فى البلاد العربية كمصر وتونس بأسعار بخسة. كما تكونت شركات عقارية أوربية للإصلاح الزراعى، حصلت على امتيازات بامتلاك أراض واسعة جنت من ورائها أرباحاً طائلة. وتكونت أيضاً شركات للرهن العقارى تمكنت من انتزاع مساحات خيالية من يد ملاكها باستغلال أزماتهم الاقتصادية.

وفى الوقت نفسه تأسست فى بلاد العالم العربى الشركات الصناعية والتجارية الأوربية، التى كان أخطر ما فيها احتكارها للمرافق العامة لمدة طويلة بلغت فى بعض الشركات مائة عام كاملة. مثل شركة مياه القاهرة التى تأسست عام ١٨٦٥ على أن ينتهى امتيازها فى ١٩٦٤، وشركة السكر التى تأسست فى مصر عام ١٨٩٢ وتاريخ انتهاء امتيازها ١٩٩٠، وشركة قناة السويس التى منح سعيد امتيازها عام ١٨٥٤ لمدة ٩٩ عاماً تبتدئ من تاريخ افتتاحها.

وقد واكب استعباد البلاد العربية الاقتصادية استعبادها المالى عن طريق تكبيلها

بالديون السائرة والثابتة. كما حدث في مصر في عهد سعيد الذي توفى والخزانة المصرية غارقة في الديون. فقد بلغ الدين السائر حوالى ٩ ملايين جنيه وبلغ الدين الثابت حوالى تسعة ملايين أخرى. وفي عهد إسماعيل قفزت الديون قفزاً سريعاً حتى بلغت في عام ١٨٧٦ مبلغ ٩١ مليون جنيه. أما في تونس فقد حل الإفلاس بها من قبل ذلك، أى في عام ١٨٦٧، أى قبل ثماني سنوات من إفلاس مصر. وبلغت ديونها الإجمالية ١٢٥ مليون فرنك. وقد ترتب على ذلك سقوط مصر وتونس تحت المراقبة المالية الدولية التي تشرف على جميع مصادر إيراداتها ومصروفاتها. وقد أخذت فرنسا في تكبيل مراكش بالديون في عام ١٩٠٤، فأقرضت السلطان عبدالعزيز قرضاً قيمته ٦٢,٥ مليون فرنك، خصص لضمانه ٦٠٪ من إيرادات الجمارك المراكشية. كما أقرضت السلطان عبد الحفيظ في عام ١٩١٠ مبلغ ١٠٠ مليون فرنك بشروط أشد فتكاً.

وقد وقعت السيطرة المالية في البلاد العربية في يد البنوك الأجنبية، التي لم يقتصر إشرافها على المال السائل والودائع، بل على التجارة والصناعات. كما هو الحال بالنسبة لبنك الكريدى ليونيه الفرنسى في مصر، والبنك الأهلى المصرى الذى كان بنكاً إنجليزياً، وكان من اختصاصه إصدار أوراق النقد، فضلاً عن البنوك الأخرى، مثل بنك بركلينز، والبنك الإنجليزى المصرى الذى أنشئ في لندن وكان يضم في مجلس إدارته عناصر فرنسية.

ولم تكف الرأسمالية الأوربية بهذا الغزو الاقتصادى والمالى للبلاد العربية الذى ألحق بها الخراب، وإنما عمدت إلى تأمين مصالحها الاستعمارية عن طريق الغزو العسكرى. وقد كانت مصر أولى البلاد العربية التى تعرضت في مرحلة الاستعمار التجارى للغزو في أواخر القرن الثامن عشر. وكان الغرض من غزوها على يد بونابرت، شق طريق مائى ينقل التجارة العالمية عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى طريق السويس، ويقلب ميزان القوى لصالح دول البحر المتوسط. ولكن هذا الغرض فشل كما فشلت الحملة الفرنسية. ولكن مصر دخلت منذ ذلك الحين في حلبة الصراع العالمى .

وكانت الجزائر أولى الدول العربية التي تعرضت للغزو في مرحلة التطور الرأسمالي الصناعي بالغزو الفرنسي في عام ١٨٣٠. وكان نابليون يعتبر الجزائر سوقاً خارجية ضرورية لتطوير الصناعة الفرنسية. وبعد الغزو اتخذ الرأسماليون الفرنسيون الجزائر سوقاً لبضائعهم ومصدراً للمواد الخام.

وكانت تونس أول دولة عربية تتعرض للغزو في مرحلة التطور الرأسمالي الاحتكاري، أو مرحلة الإمبريالية، بالغزو الفرنسي في مايو سنة ١٨٨١. وهذا هو السبب في أن تونس كانت قد أصبحت من قبل الاحتلال مستعمرة بالفعل. وفي سبتمبر من العام التالي ١٨٨٢ كانت مصر قد لحقت بتونس. وكانت بدورها قد وقعت في قبضة الممالين الأوربيين وتحولت إلى مستعمرة من قبل الغزو العسكري البريطاني. ولما كان السودان جزءاً من مصر فقد وقع بالتالي في قبضة الإنجليز. وفي عام ١٩١٢ استولت فرنسا على مراكش، التي كانت قد سقطت من قبل هي الأخرى في قبضة الممالين الفرنسيين، وأجبرت على توقيع معاهدة الحماية التي سلبتها ليس فقط استقلالها، بل ووحدة أراضيها، حيث أصبح القسم الشمالي من مراكش خاضعاً للنفوذ الإسباني. ثم أخذت إسبانيا بدورها في احتلال الجزء الخاص بها من مراكش، وتمكنت بعد معارك طويلة من إخضاعها في عام ١٩٢٦. وفي ليبيا بدأت إيطاليا في غزوها في عام ١٩١١ واستغرق إخضاعها عشرين عاماً حتى عام ١٩٣١.

وفي تلك الأثناء كان المشرق العربي واقعاً تحت السيطرة المباشرة للدولة العثمانية. وقد أدى الصدام بين حركة القومية العربية وبين حكومة الاتحاديين إلى تحالف هذه الحركة - التي ارتضت زعامة الشريف الحسين - مع بريطانيا، وقيام الثورة العربية في الحجاز في عام ١٩١٦. ولكن هذا التحالف لم يعف المشرق العربي من الاقتسام بين فرنسا وإنجلترا بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو في ربيع عام ١٩١٦. فخص فرنسا القسم الأكبر من بلاد الشام، مع جزء من جنوب الأناضول، ومنطقة الموصل في العراق. وخص إنجلترا المنطقة الضيقة الممتدة من طرف سوريا الجنوبية حتى العراق حيث تتوسع بشكل مروحة لتضم بغداد والبصرة وجميع البلاد الواقعة بين

الخليج العربى والمنطقة الفرنسية، كما تضم ثغرى حيفا وعكا مع جزء صغير من ساحلهما. واحتفظ بمنطقة أخرى تضم جزءاً من فلسطين كما هو اليوم لإقامة إدارة دولية خاصة. وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ صدر التصريح المعروف بوعده بلفور الذى تبدى فيه حكومة بريطانيا ارتياحها لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين.

وبعد انتهاء الحرب نشأت على أنقاض الوحدة السياسية الجغرافية لبلاد الشام ثلاث وحدات سياسية هي: سوريا ولبنان وفلسطين (بما فيها شرقى الأردن). ووضعت سوريا ولبنان معاً تحت الانتداب الفرنسى، ووضعت فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطانى. وبذلك خضع المشرق العربى ممزقاً للاحتلال الفرنسى والبريطانى، وقامت فيه أنظمة مالية واقتصادية وسياسية متباينة، ونشأت قوى محلية سياسية وغير سياسية ارتبطت مصالحها الخاصة بالإبقاء على التمزق، فتعقدت قضية الوحدة كل التعقيد.

ومن قبل ذلك، ومنذ الحملة الفرنسية على مصر، أخذت إنجلترا فى الاهتمام بالسيطرة على شواطئ شبه جزيرة العرب. فاستولت فى عام ١٧٩٩ على جزيرة بريم عند مدخل بوغاز المندب، ثم انسحبت منها بعد جلاء الفرنسيين عن مصر.

وفى عام ١٨٠٢ عقدت معاهدة تجارية مع سلطان لحج وعدن تعتبر بداية التدخل فى هذه السلطنة وفى جنوب اليمن. وفى عام ١٨٣٦ استولت على عدن وأصبحت تتحكم بذلك فى مدخل البحر الأحمر من الجنوب. وفى عام ١٨٥٧ احتلت بريم مرة أخرى.

ومع بداية التدخل العثمانى فى جنوب اليمن وما أصبح يهدد به النفوذ البريطانى، تفتق ذهن بريطانيا عن معاهدات الحماية التى فرضتها على الإمارات والسلطنات والمشixات، التى عرفت فيما بعد باسم المحميات. وقد فرضت هذه المعاهدات على سلطنة المهرة (سقطره وقشن) فى ٢٣ أبريل ١٨٨٦، وعلى سلطنة الواحدى (بير علي) فى ١٣ أبريل ١٨٨٨، وعلى مشيخة الحورة فى ٢٨ أبريل ١٨٨٨، وعلى سلطنة حضر

موت الساحلية (القعيطية) فى أول مايو ١٨٨٨، وعلى سلطنة العوالق السفلى فى ٢ يونيو ١٨٨٨، وعلى مشيخة العقارب فى ١٥ يوليو ١٨٨٨، وعلى سلطنة الفضلى فى ٤ أغسطس ١٨٨٨، وعلى شيخ العاطفى فى ١٧ سبتمبر ١٨٨٩ (من الصبيحة)، وعلى شيخ البرهمى فى ٢٦ سبتمبر ١٨٨٩، (من الصبيحة)، وعلى سلطنة الواحدى (بلحاف) فى مارس ١٨٩٥، وعلى مشيخة العلوى فى ١٦ يوليو ١٨٩٥، وعلى شيخ المخدومى (من الصبيحة) فى ٦ أغسطس ١٨٩٧، وعلى سلطنة يافع السفلى فى ١١ أغسطس ١٨٩٥، وعلى شيخ عرقة فى ٧ يناير ١٩٠٢، وعلى شيخ ضبى (من اليافع العليا) فى ١١ مايو ١٩٠٢، وعلى نقيب الوسطة (من اليافع العليا) فى ٢ يوليو ١٩٠٢، وعلى شيخ المفلحى من اليافع العليا فى ٢٧ أغسطس ١٩٠٢، وعلى شيخ الحضرمى (من اليافع العليا) فى ٢٦ سبتمبر ١٩٠٢، وعلى سلطان يافع العليا فى ٢١ أكتوبر ١٩٠٢، وعلى شيخ العوالق العليا فى ٨ ديسمبر ١٩٠٢، وعلى شيخ الصقالدة فى ١٤ ديسمبر ١٩٠٢، وعلى شريف بيحان فى ٢٩ ديسمبر ١٩٠٢، وعلى سلطان العوالق العليا فى ١٨ مارس ١٩٠٤، وعلى أمير الضالع فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤، وعلى سلطنة الواحدى (بلحاف) فى ٢٣ نوفمبر ١٩٠٥، وعلى سلطان العوازل فى ١٩١٢، وعلى شيخ الديينة (من الصبيحة) فى ١٩١٢، وعلى شيخ العلوى فى يوليو ١٩١٤، وعلى سلطان الحواشب فى سبتمبر ١٩١٤، وعلى شيخ قطيب فى يونيو ١٩١٥، وعلى سلطان الكثيرى فى ١٩٣٩.

وفى تلك الأثناء كانت بريطانيا تبسط سيطرتها على الخليج العربى. فقد استطاعت بعد حملة بحرية كبرى خرجت من بومباى فى ٣ نوفمبر ١٨١٩ الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية، فى المنطقة الواقعة بين قطر وحدود سلطنة عمان، فى اتفاقيات مختلفة أبرمت فى يناير ١٨٢٠ وأصبحت دعامة النفوذ البريطانى على هذا الساحل الذى أصبح يعرف منذ ذلك الحين باسم الساحل المهادن *Trucial Coast*.

وبعد هذه الاتفاقيات، التى اتخذت شكل معاهدة، أخذت هذه المشيخات القبلية الواقعة فى شمال سلطنة عمان تتحول إلى وحدات سياسية أو دويلات صغيرة. وفى ١٨٤٢ أرادت بريطانيا أن تستبدل بهذه الاتفاقيات، التى كانت تجدد سنوياً، اتفاقاً

عاماً، فأبرمت في أبريل ١٨٤٢ معاهدة جديدة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد. وفي مايو ١٨٥٢ أبرمت اتفاقاً دائماً مع الشيوخ تعهد فيه هؤلاء باحترام اتفاقيات معاهدة ١٨٤٢ بصفة دائمة، وأن تكون المحافظة على السلام تحت إشراف بريطانيا التي تعمل على تنفيذ احترامه، وقد وقع على هذا الاتفاق حكام الشارقة، وأبو ظبي، ودبي، وأم القيوين، والعجمان.

وفي ١٨٦١ فرضت بريطانيا على البحرين، التي أعلنت إمارة قائمة بذاتها، معاهدة تضمها إلى المعاهدة الدائمة، ثم وضعتها تحت الحماية وأصبحت صاحبة التصرف في شئونها الداخلية وسياساتها الخارجية بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٨٠ و١٨٩٢.

وفي ١٨٩٢ وقع حاكم أبو ظبي معاهدة مع إنجلترا تعهد فيها بالامتناع عن إقامة علاقات مع دولة أجنبية غير إنجلترا. ثم تبع حاكم أبو ظبي في هذه المعاهدة حكام الشارقة، ودبي، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة.

وفي ١٨٦٨ عقدت معاهدة بين بريطانيا وقطر فصلت شبه جزيرة قطر عن البحرين. ولكن في العام التالي لقيام الإمارة، اتجهت قطر إلى الارتباط بالدولة العثمانية لحمايتها من أطماع آل خليفة في البحرين، فكانت آخر إمارة عربية سقطت تحت النفوذ البريطاني وارتبطت مع بريطانيا بمعاهدة مانعة في ١٩١٦.

وفي ٢٣ يناير ١٨٩٩ عقدت بريطانيا مع شيخ الكويت اتفاقاً سرياً تعهد فيه بالامتناع عن قبول أى تمثيل سياسى أجنبى دون تصريح من الحكومة البريطانية، والارتباط بمحالفة أبدية مع بريطانيا التي تتعهد بحماية مصالحها في الخارج. وقد فتحت هذه المعاهدة المجال لبريطانيا، ليس فقط للتدخل في شئون الكويت، وإنما في شئون نجد وجنوب العراق، ومكنتها من ضرب النفوذ الألماني في الخليج. وفي أوائل عام ١٩٠٣ أعلن كيرزن في مجلس العموم أن شيخ الكويت محمى بريطاني، وأن بريطانيا ترتبط معه بمعاهدات واتفاقيات خاصة، فكان هذا أول إعلان رسمي بشأن الحماية البريطانية على الكويت.

أما سلطنة مسقط أو عمان، التي كانت إمبراطورية من أهم الإمبراطوريات الشرقية في أثناء العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر، تسيطر على الساحل الأفريقي من ميناء «لامو» في الشمال إلى ميناء كيلوه في الجنوب، فكانت قد انقسمت في عام ١٨٦١ إلى سلطنتين: مسقط، وزنجبار، كنتيجة لتدخل الحكومة البريطانية، التي انتهزت فرصة وقوع النزاع بين أبناء السلطان سعيد لفرض تحكيمها في النزاع، ومنعت «ثويني» سلطان مسقط بالقوة من توطيد مملكته. ومالبثت مسقط ذاتها، التي كانت تضم الجزء الداخلي (عمان) وملحقاتها في الخليج العربي - أن تعرضت بدورها للانقسام، حين ثار الأباضية في عمان على زعامة مسقط، وقرروا إحياء الزعامة القديمة في عام ١٨٦٨، واستولى زعيمهم عزان بن قيس على مسقط، وأعلن إماما على مسقط وعمان. ولكن دعم الحكومة البريطانية لمنافسه «تركي بن سعيد» الذي سمحت له بمغادرة الهند لهذا الغرض، أدى إلى إنهاء حكم عزان وسقوط مسقط في يناير ١٨٧١.

ولكن العمانيين لم يكفوا عن الثورة، وتمكنوا من احتلال مسقط مرة أخرى في عام ١٨٩٥. وفي عهد فيصل بن تركي أتيحت الفرصة للإنجليز لإبرام معاهدة سرية معه تضع بلاده تحت الحماية البريطانية الفعلية. فقد تعهد فيها ألا يتنازل أو يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال أي جزء من أراضي عمان أو أي من ملحقاتها لأية دولة ما عدا الحكومة البريطانية. واعتبرت بريطانيا هذه المعاهدة خطوة لوضع مسقط تحت الحماية البريطانية، كما اعتبرت كل تدخل أجنبي في شؤون مسقط موجهاً ضد بريطانيا.

وفي عام ١٩١٣ نشبت الثورة من جديد في عمان، وبعث العمانيون الإمامة، وبايعوا الشيخ سالم بن راشد الخروصي، وتمكنوا من دخول «نزوى» واستولوا على بيت السليط والرسحاق، وزحفوا على بلاد الحزم. وفي ٧ يولية ١٩١٣ بعثت حكومة الهند بقوة عسكرية بناء على طلب السلطان، للدفاع عن مسقط، ولكن الثوار استولوا على وادي سمائل وعلى التلال المهمة. وجاءت الحرب العالمية الأولى وانشغال إنجلترا بالحرب ليجد فيها الثوار الفرصة للهجوم على مسقط في يناير ١٩١٧. ومع أنهم لم

يتمكنوا من الاستيلاء عليها، إلا أن قواتهم ظلت تحيط بالعاصمة. وعند نهاية الحرب كانت في عمان دولتان: دولة على الساحل يحكمها سلطان مسقط من أسرة البورسعيد، والأخرى في الداخل يحكمها الإمام. وفي عام ١٩٢٠ عقدت «معاهدة السيب» التي اعترفت فيها كل من بريطانيا وسلطان مسقط بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعثمانيين.

وفي ذلك الحين كان الصراع يدور في شمال شبه الجزيرة العربية بين آل رشيد حكام شمر، الذين كان يؤيدهم العثمانيون والألمان، وبين آل سعود أمراء الرياض. الذي كان يؤيدهم الإنجليز. وقد تمكن آل الرشيد من تقويض عرش آل سعود في الرياض في ١٨٩١. ولجأ عبدالرحمن الفيصل وولده عبدالعزيز إلى آل مبارك في الكويت. واستمر احتلال الرياض وأواسط نجد من قبل آل الرشيد ما يزيد على عشر سنوات، إلى أن تمكن عبدالعزيز من استعادة الرياض في ١٥ يناير ١٩٠٢ بمغامرة أشبه بالأساطير، وبعثت الإمارة الوهابية من جديد إلى حدودها السابقة، برئاسة آل سعود. وفي عام ١٩١٣ استولى عبدالعزيز على الأحساء من العثمانيين فوصل بذلك إلى الخليج العربي، وأصبحت بريطانيا جارة له جهة الشرق في الخليج. وفي عام ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الأولى، وخشى عبدالعزيز أن تحتل إنجلترا موانئ نجد والأحساء باعتبارها من ممتلكات الدولة العثمانية، فأبرم مع بريطانيا في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ معاهدة تعهد فيها بالآل يعقد معاهدات أو اتفاقيات مع دولة غير الحكومة البريطانية، والتزمت بريطانيا بمساعدته ضد أية دولة أجنبية. وقد عدلت هذه المعاهدة في ١٨ يولية ١٩١٦ وظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٢٧ عندما استبدلت بمعاهدة جدة.



استتبع الظاهرة الاستعمارية عمليات المواجهة، تلك التي تمثلت في ظاهرة المقاومة في العالم العربي وقواها المحركة، وهي ظاهرة معقدة وليست بسيطة، ترتبط بتباين التركيب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الوطن العربي. كما ترتبط

بتباين الأساليب الاستعمارية المستخدمة. وقد تميزت المجتمعات العربية بأنها لم تكن مجتمعات عربية خالصة، وإنما كانت مجتمعات إسلامية بالدرجة الأولى، فقد تواجدت فيها إلى جانب العناصر العربية عناصر أخرى إسلامية من الشراكسة والأتراك والألبان أو الأرناؤود وغيرهم شكلت أرستقراطية ركبت جميع الطبقات.

ومع أن هذه الأرستقراطية لم تكن أرستقراطية قومية، إلا أنها كانت أرستقراطية وطنية، بمعنى أنها كانت تعتبر الوطن العربى وطنها الأول، وتهب للذود عنه بالمهج والأرواح. على أنه لما كانت هذه الأرستقراطية أجنبية المنبت، فلم يكن ولاؤها لهذا الوطن يصل إلى مرتبة الولاء القومى. ففي مصر كان الممالك هم القوة الحربية الرئيسية التى واجهت الحملة الفرنسية، وفى مقابلة عاصفة بين مراد بك والوالى التركى أبو بكر باشا يعطيها الأمير المملوكى الانطباع بأنه صاحب البلد وأن والى التركى أجنبى عن البلاد، فيوجه له الاتهام بالتآمر من جانب بولته على مصر قائلاً: «إن الفرنسيين ما جاءوا هذه الديار إلا بإذن من الدولة العثمانية، ولا بد أن يكون عندكم علم بذلك، ولكن الله يساعدنا عليكم وعليهم». على أن هؤلاء الممالك أنفسهم مع ذلك، كان منهم من طلب الدخول فى خدمة الفرنسيين بعد انتصارهم، بحجة أنهم كانوا جنوداً فى الجيش النمساوى وأسره الأتراك ثم أصبحوا ممالك. بل لقد أدخل الفرنسيون فى صفوف الجيش الفرنسى جميع الممالك الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والسادسة عشرة.

كذلك فإن محمد على الألبانى، كان هو الذى بنى الإمبراطورية المصرية، ونقل مصر إلى العصر الحديث، وكان خير الدين باشا فى تونس مملوكاً من أصل شركسى، ومع ذلك فقد كان مصلحاً دستورياً كبيراً. وقد كان إسماعيل باشا هو الذى استصدر الفرمانات التى استخلصت استقلال مصر الداخلى من قبضة الحكم العثمانى، ومع ذلك فإن ابنه توفيق هو الذى تواطأ مع الإنجليز وساعدهم على احتلال البلاد.

وقد تولد من الاختلاط الجنىسى بين العناصر القومية والعناصر الإسلامية عنصر

ثالث أو طبقة ثالثة، اتخذت وضعاً متميزاً داخل المجتمع العربي، كان يبتعد بها تارة عن العنصر القومى ويقترب بها منه تارة أخرى، كما هو الحال فى مصر بالنسبة للأرستقراطية المصرية التى انحدرت غالبيتها من أصول ألبانية أو شركسية أو تركية، وكانت تحتل موقعاً يجعلها فى حالة صراع مع كل من الوطنيين والعثمانيين أو يجعلها فى حالة تعاون مع الفريقين (الثورة العرابية). وكما هو الحال فى الجزائر بالنسبة لطبقة الكراغلة *Coruglu* التى تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الانكشارية ونساء البلاد. وكانت هذه الطبقة متحالفة مع السلطة التركية، وينظر إليها أهالى البلاد نظرتهم إلى الأتراك الحاكمين. وقد عبر موقف الأمير عبدالقادر الجزائرى من كراغلة تلمسان وزواتنة القبائل ذوى الأصل الكرغلي، تعبيراً صادقاً عن هذه النظرة. ومع ذلك فقد كان على يد أحد الكراغلة، وهو الحاج أحمد، بأى قسنطينة، أن ظهرت حركة مقاومة على أعظم جانب من الأهمية أنزلت هزائم مبينة بالفرنسيين.

وقد كانت أهم قوى المقاومة التى واجهت الاستعمار فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين هى القبائل، التى كانت تشكل القوة الاجتماعية الرئيسية فى معظم أجزاء الوطن العربى.. ولكن هذه القوة التى كانت تتميز بالروح العسكرية والصلابة كانت فى الوقت نفسه تفتقر إلى الروح النظامية التى تتميز بها المجتمعات النظامية الحديثة، كما كانت تسيطر عليها الروح القبلية الانقسامية التى شتتت جهودها وأوقعتها فى منازعات عنيفة وحروب دموية لم يستفد منها سوى الاستعمار. وفى هذا الضوء يمكن إدراك النتائج التى حققها مثل نضال عبدالقادر الجزائرى ضد الفرنسيين، فى الوقت الذى كان يتعرض لمعارضة قبائل المخزن وبعض القبائل الأخرى، ويضطر إلى خوض الحروب ضدها. كما يمكن فهم الاتفاقيات التى عقدها المستعمرون الفرنسيون مع بعض القبائل مثل قبيلتى الدوائر والزماله فى ١٦ يونية سنة ١٨٢٥، وبمقتضاها أصبح أفراد القبيلتين رعايا فرنسيين. كذلك يمكن فهم النتائج التى حققتها ثورة الريف تحت قيادة الأمير عبدالكريم الخطابي. فى ضوء صراعه مع أحمد بن محمد الريسولى زعيم قبائل جبالة. أو فهم النتائج التى حققها

نضال الطرابلسيين ضد الإيطاليين في ظل النزاعات القبلية بين رمضان السويحلي زعيم مصراته. وأحمد المريض زعيم ترهونه، وعبد النبي بلخير زعيم ورقلة، وسليمان الباروني زعيم الجبل الغربي. أو فهم الاتحاد بين طرابلس وبرقة، برغم النزاعات بين الطرابلسيين والسنوسيين.

ولقد كان الوضع الاقتصادي للقبائل من العوامل المهمة التي حددت أسلوب مواجهتها للاستعمار وطريقة تعاملها معه. ففي المناطق الجبلية الزراعية في المغرب والجزائر وتونس والعراق وسوريا، حيث كانت الأرض ملكاً مشاعاً بين أفراد القبيلة، وحيث اشتغلت القبائل بالزراعة والرعي، ناضلت هذه القبائل نضالاً شرساً. ولكن الأمر اختلف بالنسبة للقبائل التجارية في الخليج العربي، حيث سيطرت على الوحدات السياسية فيها أسر من التجار ممن جمعت ثروات من عمليات النقل والتجارة أو القرصنة، وحيث تشتت بالتالي المنافسة والمنازعات والحروب الأهلية. فقد سهل على إنجلترا ربط هذه القبائل معها باتفاقيات تضعها تحت حمايتها، ودفع مرتبات لشيخها.

وقد لعب كل من الدين والطرق الصوفية دوراً مهماً في مقاومة القبائل للمستعمرين، كما حدث في ليبيا حيث لعبت الدعوة السنوسية دوراً رئيسياً في لم شمل القبائل وتأسيس الزوايا السنوسية، التي كانت عبارة عن تشكيلات عسكرية وسياسية تركز على الدين، فقد كانت السنوسية هي التي تصدت للمستعمرين الإيطاليين. وفي الوقت الذي أدى تمزق طرابلس بين القيادات القبلية والإقطاعية إلى سقوطها السريع في وجه الفاشية الإيطالية، ثبتت المقاومة في برقة على يد عمر المختار إلى عام ١٩٣١. وقد لعبت الأباضية دوراً مهماً في توحيد القبائل في عمان الداخلية، وتمكنت الإمامة، التي ظهرت في القرن الثامن وحافظت على استمراريتها بدرجة كبيرة، من النود عن استقلالها برغم خضوع السلطنة في مسقط للإنجليز.

كذلك لعبت الدعوة الوهابية في نجد دوراً مهماً في توحيد القبائل العربية في نجد

وجميع أراضى شبه الجزيرة العربية كلها فى وحدة كاملة، وتكوين وحدة مركزية ذات تنظيم إدارى متميز المعالم. وفى اليمن لعبت الإمامة الزيدية دوراً وحدوياً فى المناطق الساحلية، ومقاومة المستعمرين الأتراك. وفى الجزائر لعبت الطريقة القادرية دوراً كبيراً فى مساعدة الأمير عبدالقادر على إقامة دولة. كما لعبت الطريقة الرحمانية دوراً أساسياً فى ثورة المقرانى سنة ١٨٧١ فى بلاد القبائل. وقد كان للنفوذ الدينى الكبير للشريف حسين أمير مكة أثر كبير فى توحيد القبائل، بل وفى التفاف القوميين العرب حوله.

على أنه وجد إلى جانب الدور الإيجابى للطرق الصوفية دور سلبى وعميل فإذا كانت الطريقة القادرية قد ساعدت الأمير عبدالقادر الجزائرى على قيام دولة، فإن الطريقة الطيبية والطريقة التيجانية قد وقفتا موقف المعارضة من حركته، وقد لعبت الطريقة التيجانية دوراً عميلاً للفرنسيين، وصفه بول أودينو *Paul Odino* فى مؤلفه عن «الدور السياسى للطرق الصوفية والزوايا فى مراكش» بقوله: «لقد ظل التيجانية يقدمون لنا الخدمات طيلة ستين عاماً. وقد بدأنا منذ ١٩١١ فى استخدام نفوذهم الكبير فى جنوب مراكش وفى موريتانيا والريف. كذلك لعبت الطريقة الدرقاوية فى مراكش نفس الدور العميل، وكذلك الطريقة الوزانية التى قدمت خدمات كبيرة لفرنسا، وحصل شيخها عبدالسلام الوزانى على الحماية الفرنسية قبل احتلال فرنسا لمراكش. كما تحالفت الطريقة الكتانية مع الحماية الفرنسية ضد سلطان مراكش والقضية الوطنية.

وفى الوقت نفسه لعب الدين دوراً مهماً فى توجيه حركة المقاومة فى الشام نحو الفكرة القومية العربية بمعناها الانفصالى عن الدولة العثمانية. فقد قامت هذه الحركة على أكتاف المسيحيين اللبنانيين بسبب إحساسهم بالغربة فى الإمبراطورية العثمانية. وتضمنت المنشورات الثورية لجمعية بيروت السرية التى ظهرت عام ١٨٧٥، منح الاستقلال لسوريا متحدة مع لبنان، ومناشدة الناس تذكر أمجادهم الغابرة. على حين اتجه الدين الإسلامى بالجماعات القومية الأخرى إلى الدعوة القومية التى تطالب بالإصلاح والاستقلال الذاتى فى إطار الإمبراطورية العثمانية.

وقد كان الفلاحون هم عنصر المقاومة الرئيسى فى المجتمعات العربية التى تختفى منها القبلية. كما هو الحال فى مصر. فلم تكف القرى المصرية فى الوجهين البحرى والقبلى عن مقاومة القوات الفرنسية الغازية فى أثناء الحملة الفرنسية على مصر. برغم مسارعة القوات الفرنسية إلى إخمادها. حتى لقد وصفها ريبو *Reybaud* بأنها كانت كالحية ذات المائة رأس «كلما أخمدها السيف والنار فى ناحية ظهرت فى ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت عليه»، وفى أثناء أحداث الثورة العرابية. سارع الفلاحون إلى تأييد عرابى بتخميم عرائض بتوكيله للدفاع عن البلاد، وذلك بعد قبول توفيق للمذكرة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة، وقد تطوعوا للقتال فى جانب الجيش، وبلغ عدد المتطوعين من مديرية المنيا وحدها ٢٦٠٠ متطوع، ومن مديرية سوهاج ٢٠٠٠. وفى المناطق الواقعة بالقرب من بحيرة المنزلة، التى تمتد شواطئها عبر مديرتى الشرقية والدقهلية. صدرت أوامر عرابى بتسليح الفلاحين وتنظيمهم. واتخذت حركة الفلاحين بعداً طبقياً فى أثناء الثورة، فقد استولوا على أراضي بعض كبار الملاك ووزعوها على أنفسهم. وفى أثناء ثورة ١٩١٩، حمل الفلاحون العبء الرئيسى للنضال ضد الإنجليز. فقطعوا خطوط المواصلات، واقتلعوا خطوط السكك الحديدية، وحطموا الجسور، وهاجموا مراكز البوليس وحاصروا القوات البريطانية.

وإذا كانت قيادة المقاومة قد وقعت فى يد القيادات القبلية فى شمال أفريقيا، فقد وقعت فى مصر وفى المشرق العربى فى يد القيادات البورجوازية. ولهذا اختلف أسلوب المقاومة، ففى حين كان الأسلوب الأساسى للقيادة القبلية هو أسلوب الكفاح المسلح، كان أسلوب القيادات البورجوازية هو أسلوب الكفاح السياسى. كما هو الحال فى سوريا والعراق، حيث كونت الطبقة البورجوازية الجمعيات والأحزاب والنوادر السرية والعلنية وأقامت المؤتمرات، وكما هو الحال بالنسبة لمصر حيث اعتبرت البورجوازية المصرية الدستور الباب الرئيسى للاستقلال، وخاضت لذلك المعارك لاستخلاص الحرية الداخلية والخارجية.

ومع ذلك فإن بعض الأجنحة الكومبرابورية من الطبقة البورجوازية لعبت دوراً

عميلاً، كما حدث فى مراكز حيث استطاعت فرنسا قبل الاحتلال تكوين شبكة واسعة من عملائها من بين التجار المحليين والرأسماليين والزراعيين الذين طلبوا الحماية الفرنسية للتمتع بالحصانة الضريبية والقضائية، وسموا بالمحميين.

وقد كان نضال البورجوازية العربية ضد الاستعمار نضالاً معقداً. فلم يكن مجرد تحرير أرض. وإنما كان بالدرجة الأولى تحرير الاقتصاد الوطنى من أيدي الرأسمالية الأوربية المسيطرة. وقد كان هذا هو الدور التاريخى للبورجوازية العربية.

وعلى كل حال فإن المقاومة العربية للاستعمار الأوربى قد مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى، مرحلة مقاومة الغزوة الاستعمارية. والمرحلة الثانية، مرحلة التخلص من الحكم الاستعماري وانتزاع الاستقلال. ولكل من المرحلتين سماتها الخاصة. وقد منيت المرحلة الأولى بالفشل، وترتب على ذلك سقوط العالم العربى تحت الاستعمار، ولكن المرحلة الثانية، وهى التى يطلق عليها اسم الحركة الاستقلالية، أو حركة التحرر الوطنى، منيت بالنجاح، واستطاعت الشعوب العربية المناضلة أن تسترد حريتها وإرادتها واستقلالها وثرواتها، ولكن ما كادت تنجح فى ذلك، حتى كان الاستعمار يزرع إسرائيل فى المنطقة العربية لتمثل تحدياً جديداً لقدراتها النضالية وروح المقاومة الصلبة فيها ضد أعتى ألوان الاستعمار. فهل ينجح العالم العربى فى هزيمة الصهيونية كما هزم الاستعمار. هذا يتوقف على تمثله كل خبرات المقاومة القديمة واستيعاد دروس النضال .

مراجع للاستشارة :

- د. جمال حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير (كتاب الهلال ٢٠٥ - أبريل ١٩٦٨).
- د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٩٤٠-١٩١٤) (مطبعة عين شمس ١٩٦٦).
- د. صلاح العقاد: الاستعمار فى الخليج الفارسى (سلسلة الألف كتاب عدد ١٢١).
- د. صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى (الأنجلو المصرية ١٩٦٥).
- د. صلاح العقاد: المغرب العربى (الأنجلو المصرية ١٩٦٩).

- عبدالرحمن الراقعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، الأجزاء ١، ٢، ٣.
- د. عبدالعظيم رمضان: صراع الطبقات في مصر (بيروت ١٩٧٨).
- د. عبدالعظيم رمضان: مع آخرين: أوروبا في عصر الرأسمالية، الفصل ٢، ٤، ١١ (دار الثقافة العربية ١٩٨٣).
- لينين: الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (موسكو).
- ماركس وإنجلز: بيان الحزب الشيوعي (موسكو ١٩٦٨).
- *Cambridge Medieval History, Vol. 4 (Cambridge at the University Press 1929).*
- *Marlowe, John: Spoiling the Egyptians (London 1974).*

كوردستان العراق

د. طلعت إسماعيل رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة المنصورة

تتباين رؤى النخب والتيارات الفكرية - السياسية وتختلف، إزاء المشكلة الكردية في العراق ، سواء في فهمها وتحديد طبيعتها ، أو الموقف من أهدافها وشعاراتها. ويعود هذا التباين أو الاختلاف إلى طبيعة الخيار الأيديولوجي - العقيدى والسياسى لأصحاب هذه الرؤية أو تلك. أو طبيعة الأشكال والمضامين التى تطرح بها المشكلة الكردية، أو إلى التغيرات والتطورات التى تحدث فى الظروف والأوضاع السياسية داخل العراق أو فى محيطه الإقليمى، ويؤثر فى تغيير تلك الرؤى .

إن قضية أكراد العراق هى من جهة قضية شعب ذى خصوصية ولغة وتراث وتطلعات ليحكم نفسه بنفسه. وهى من جهة ثانية مشكلة عراقية أو إحدى مشاكل الحكم التى نشأت مع تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، وشكلت إحدى أوجه أزمة هذه الدولة، أى أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة وأزمة بناء مجتمعها ومؤسساتها .

والقضية الكردية فى العراق تعرضت إلى كثير من البلبلة والتشويه على أيدي بعض من كتبوا عنها أو ترجموا لها. فهى حركة عدوانية فى نظر البعض، وهى مدفوعة من قبل الاستعمار لدى البعض الآخر. وكانت هذه الحركة بسبب سوء التقدير سببا لخلق حالات من عدم التفاهم والتشكيك بين بعض العرب وبين الأكراد، وهما الشعبان الأكثر صداقة وتفاهما فى المنطقة والأشد تعاونا واحتراما متبادلا.

وقد لا يعرف الكثيرون من أبناء أمتنا العربية عن هذه المسألة القومية للشعب الكردي الصديق إلا من خلال أنباء صحفية وإذاعية، ربما لا تثير عند البعض سوى اهتمامات عابرة أو أنهم أخذوا عنها فكرة معكوسة ومغلوطة، سلبية فى مطلق الأحوال. حتى أن معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية غفلت دائما عن وضع دراسة علمية إيجابية عن الحالة الكردية. وربما يرجع ذلك إلى خصوصية المسألة الكردية. وكون حركاتها المسلحة كانت تشتعل ضد قطر عربي وتمس مصالح واستراتيجية الأمة العربية فى المنطقة. فهى تقيد قدرة هذه الأمة على التحرك الواسع فى التصدي لمشاكلها وقضاياها المختلفة .

أولاً - كردستان والأكراد

كردستان هو الاسم الأحب إلى قلوب الأكراد حيث يحرك آمالهم القومية، ويجعلهم يشعرون على الدوام بأن لهم وطناً قومياً خاصاً بهم، وأن هذا القومى نو معالم جغرافية وإقليمية متميزة، وله حدود معلومة.

وكردستان مجزأة سياسياً فى الوقت الحالى إلى ثلاثة أقسام. تتبع ثلاث دول. فهناك (كردستان التركية) التابعة لتركيا فيما اصطلح على تسمية (كردستان الشمالية)، وهناك كردستان العراقية التابعة للعراق (كردستان الجنوبية) ثم كردستان الإيرانية التابعة لإيران (كردستان الشرقية)^(١). وقديماً كان يطلق اسم (كوردنوس) على بلاد الأكراد، بينما أطلق عليها العرب اسم (بلاد الجبال) وعرفوها فى العصر الإسلامى باسم (بقردا)، وكان يعنى تحديداً مقاطعة جزيرة ابن عمر أو جزء منها ولكنه اندثر فيما بعد^(٢). وعرفها الأرمن باسم (قوردوز). وفى بعض المصادر ظهر مصطلح كردستان لأول مرة فى القرن الثانى عشر الميلادى فى عهد السلاجقة، وهى كلمة فارسية الأصل، وتتألف من مقطعين اثنين: كورد، وستان. تعنى الأولى الشجعان، وتعنى الثانى بلاد وترجمتها الحرفية هى بلاد الشجعان.

وهكذا فإن تعبير كردستان، إنما يعنى فى الاصطلاحين الجغرافى واللغوى على أرض محددة لوطن بذاته، ملك لشعب معين يتوطن فيه ويستوطنه منذ زمن بعيد. ولا يهم بعد ذلك ما إذا كان هذا الوطن يشكل دولة قومية، أو عدة دول، أو إنه موزع أو منقسم إلى أقاليم تابعة لدول أخرى. وليس يهم إذا كان مؤلفاً فى القديم من عدة إمارات أو إقطاعات، بل المهم الاعتراف بأن هذا الوطن كان فعلاً ولا يزال ملكاً لهذا الشعب. وكلمة كردستان لا يعترف بها قانونياً أو دولياً، وهى لا تستعمل فى الخرائط والأطالس الجغرافية. كما أنها لا تستعمل رسمياً إلا فى إيران، حيث تطلق فقط على محافظة واحدة من المحافظات الكردية فى إيران وهى محافظة (سِنَه) أو (سِنْدَج)^(٣).

ثانياً - الإطار الجغرافي للأكراد

تقع كردستان في الجزء الغربي من قارة آسيا بين خطي طول ٣٧ - ٤٠ درجة وبين خطي عرض ٣٣ - ٤٠ درجة وتقدر مساحتها بحوالي ٤٠٩,٦٥٠ كيلو مترا مربعا (٤)، يحدها الاتحاد السوفيتي (سابقا) شمالا وتركيا غربا وسوريا والعراق جنوبا وإيران شرقا . وترتفع كردستان عن سطح البحر ما بين ١٠٠٠ - ١٥٠٠ متر، وتتصف بأنها أقاليم جبلية، فيدعونها بلاد الجبال العالية والهضاب المرتفعة. تخترق الجبال هذه البلاد من أقصاها إلى أقصاها وخاصة في جهاتها الشرقية، حيث توجد سلسلة جبال (أرارات) العالية المشهورة (٥)، التي ترتفع إلى ٥٦١٨ مترا وخاصة في جبل (أكري) أي جبل النار، والذي يطلق عليه اسم أرارات الكبير تميزا له عن صنوة أرارات الصغير الذي ينخفض إلى جواره إلى ٣٩١٤ مترا. وتمتد في الجهات الشرقية من هذه الجبال سلسلة جبال زاجروس والمكونة من جبال متصلة ببعض، تقع حاليا بين جزئي كردستان الإيراني والعراقي.

وتمتد السهول الفسيحة الخصبة في كردستان، وترتبتها صالحة لمختلف أنواع الزراعة. وتقع كردستان في المنطقة المعتدلة الشمالية وتتبع المناخ الصحراوي، ويستمر الشتاء فيها طويلاً حيث تتلقى أمطارا غزيرة يبلغ متوسطها السنوي ما بين ١٣٥ - ٥٠٠ مم وقد تصل النسبة إلى ١٠٠٠ مم في المناطق العالية، وأحيانا تكون على شكل ثلوج سريعة الذوبان. أما عن الحرارة فإنها تتبع المتغيرات الفصلية والمناطق الجغرافية، ففي المناطق المعتدلة تتراوح ما بين ٢١-٤٠ درجة، أما في المنخفضات حيث المناخ شبه الصحراوي فإن الحرارة تبلغ ٣٧-٤٨ درجة، بينما تكون في المناطق ذات المناخ القاري الشتوي بين ٢١-٥٣ درجة، وقد تنخفض في بعض المناطق الجبلية العالية ما بين ١٥-٢٠ درجة تحت الصفر (٦).

وتتعدد المعادن الموجودة في كردستان، حيث يوجد النفط في كردستان العراق وتركيا وإيران، ويقدر احتياطي النفط في كردستان بأكثر من خمسة وأربعين مليار

برميل^(٧). ففي كردستان العراق يوجد النفط في حقول كركوك وعين زاله وخانقين، وفي كردستان تركيا يوجد النفط في ديار بكر وياطمان، وكذلك يوجد في كردستان إيران في كرمنشاه وقصر شرين وخانة. وبجانب النفط يوجد الكبريت والفوسفات واليورانيوم والذهب والنحاس والفضة والحديد والرصاص والزنك والنيكل والرخام والمرمر. وحسب إحصاءات ١٩٧٠ فإن هذه المنطقة تنتج ٢٪ من إنتاج النحاس في العالم .

أما عن السكان فقد وضعت تقديرات متباينة لعدد السكان الأكراد، والواقع أن الحصول على إحصائية دقيقة تمثل تعداد الأكراد من الأمور الصعبة بسبب العوامل السياسية والقبلية. إن إحصاء عدد الأكراد في تركيا من أشق الأمور وأصعبها، لأن الحكومة التركية لا تسميهم أكراداً وإنما تطلق عليهم (أتراك الجبال)، وتنكر عليهم حقوقهم القومية، ويحرم عليهم ارتداء زيهم الوطني في مراكز ووحدات الإدارة على الأقل، ولا يعرف إلا عدد قليل من الضحايا الذين قتلوا في المعارك المختلفة مع القوات التركية^(٨). ولا زالت إيران تنكر على الأكراد حقوقهم القومية ولا تشير إليهم في أي إحصاءات رسمية. أما في العراق فلا توجد اختلافات كبيرة بين تقديرات الأكراد أنفسهم وتقديرات الحكومة، لأن العراق بلد متعدد القوميات والأديان، بالإضافة إلى أن القومية الرئيسية لسكانه هي القومية العربية وتليها القومية الكردية. حيث تمثل الأول ٨٠٪ من السكان، بينما تمثل الثاني حوالي ١٧٪ من السكان^(٩).

وحسب إحصائية عام ١٩٨٤ أصبح عدد سكان العراق يقدر حوالي ١٥,٢ مليون نسمة^(١٠). وطبقاً لذلك يقدر عدد السكان الأكراد بما يتراوح ما بين ٢,٥٥٠,٠٠٠ – ٣,٠٠٠,٠٠٠ نسمة. وفي عام ١٩٩٦ أصبح عدد سكان العراق حوالي ٢١ مليون نسمة^(١١). وبإجراء بعض العمليات الإحصائية، مع الأخذ في الاعتبار معدلات النمو السكاني في العراق، يمكن أن يقدر عدد السكان الأكراد في العراق بما يتراوح ما بين (٢,٥ – ٤) مليون نسمة في الوقت الحاضر .

ويمكن تقدير عدد السكان الأكراد في إيران في الوقت الحاضر من بين (٦-٨) مليون نسمة، كما يقدر عدد أكراد تركيا بما يساوي مجموع عدد أكراد العراق وإيران معا^(١٢). أي أن أكراد تركيا يتراوح عددهم ما بين ٩,٥-١٢,٥ مليون نسمة في الوقت الحاضر. وكذلك فإن هناك أكراد روسيا الذين يتراوح عددهم ما بين (نصف مليون - مليون) نسمة . أما أكراد سوريا فلقد وصل عددهم عام ١٩٧٦ حوالي ٨٥٢,٠٠٠ نسمة، وبذلك يصل عددهم الآن حوالي مليون ونصف المليون نسمة^(١٣). ومما سبق يمكن أن يقدر عدد السكان الأكراد بما يتراوح ما بين (١٩,٥ - ٢٦) مليون نسمة .

ثالثاً - الحضارة الكردية

لقد تعددت وتباينت الآراء والنظريات التي لم تعط فكرة قاطعة عن أصل الأكراد ونشأتهم والمنطقة التي قدموا منها ، وموطن سكنهم الأول، وليس بجديد القول بأن المؤرخين المسلمين اختلفوا في أصل الأكراد منذ العصور الوسطى، وربما كان ذلك الاختلاف لانعدام الآثار الوثائقية المدونة لدى الأكراد، وهو الأمر الذي جعل البحث في تاريخ الأكراد وأصلهم بشكل محدد أمراً بالغ الصعوبة .

يعتقد مبنورسكى أن الأكراد ينحدرون من أصل أرى إلا أنهم امتزجوا بعناصر أخرى، وأنهم قوم من الإيرانيين يسكنون فارس والقوقاز وتركيا والعراق. ويضيف مبنورسكى، قائلاً (إنه من المحتمل أن يكون الشعب الكردي قد هاجر في الأصل من شرقى إيران إلى مواطنهم الحالية واستوطنوها منذ فجر التاريخ، وهذا لا يمنع أنه قبل قدوم هذا الشعب المهاجر كان هناك في كردستان قوم أو أقوام مختلفة تعيش تحت اسم مشابه، فاختلط الشعب الوافد بالقوم أو الأقوام المحلية واندمج فيها اندماجاً كلياً، وهكذا أصبحوا أمة واحدة)^(١٤).

ويرى العالم (ريسك) أن كلمات (خلدي) و (كوردى - كورد) و (كورديان) تدل على مسمى واحد. وترتب على ذلك أن كلمة كردي وجمعها أكراد قد أصبحت اسماً

لشعب إيراني هجين أو لشعب مجاور لإيران وذلك بعد الفتوحات العربية لهذه البلاد، وأن عناصر إيرانية خالصة قد وجدت بين الشعب الكردي كما وجد به في أنحاء أخرى جماعات أجنبية عن البيئة التي نزحت إليها وحكمتها (١٥).

ويرى (مار) أن الأكراد شعب أصيل وهم السكان الأصليون لجبال آسيا الصغرى، ويؤكد رأيه موضحاً بأن هناك صلة قرابة بين الأكراد والشعب الكردوخي، ويفسر كون اللغة الكردية الحالية من أصل إيراني، بأن الأكراد قد استعاضوا عن لغتهم الأصلية بلغة جديدة ويستشهد على ذلك بأسطورة يتناقلها الأكراد، حيث يقولون (أنهم تركوا لغتهم القديمة واعتنقوا لغة جديدة) (١٦).

أما المؤرخ المسعودي، فقد ذكر الأكراد في كتابه (مروج الذهب ومعادن الجوهر)؛ حيث أوضح أن الأكراد أصلهم عربي، فيقول: (من الناس من رأى أنهم من مضر بن نزار وأنهم من ولد كرد بن مرد بن صعصعة بن هوازن، وأنهم انفردوا في قديم الزمان بوقائع كانت بينهم وبين غسان، ومنهم من رأى أنهم من ربيعة ومضر، وقد اعتصموا في الجبال طلباً للمياه والمراعى فخالوا عن اللغة العربية) (١٧).

وذهب المقرئى إلى القول بأن بعض القبائل الكردية تزعم أنها عربية، مثل المروانية التي تزعم أنها من بنى مروان بن الحكم بن العاص، ومثل الهكارية الذين يزعمون أنهم من ولد عتبة بن أبى سفيان بن صخر بن حرب (١٨).

والواقع أن أصل الأكراد مازال يكتنفه بعض الغموض ولم يتم الاتفاق عليه بين علماء التاريخ بعد. ومن هنا فما زال الميدان واسعاً للدراسات والأبحاث في هذا المجال. ومن الضروري الاعتراف بأن الأكراد اليوم هم أبناء سلالات انحدرت من عدة أرومات، ثم انحدروا واندمجوا على مر العصور حتى أصبحوا أمة واحدة (١٩).

واللغة الكردية تنتمي إلى عائلة اللغات الهند - أوروبية، من أسرة الهند - آرية (الإيرانية) وتمتد جذورها تاريخياً إلى اللغة (الأفستائية) وهي اللغة التي دونت بها

الأفستا كتاب زرادشت المقدس. وعلى أنقاض الأفستائية قامت البهلوية، فاحتفظت البهلوية ببعض المفردات والتعابير الأفستائية، وبقيت البهلوية محتفظة بمكانتها الأدبية حتى ما بعد ظهور اللغة الدرية (الفارسية الحديثة) ثم استقلت اللغة الكردية مع شقيقاتها الدرية والبلوجية وغيرها بعد ظهور الإسلام وبعد اندثار البهلوية. وما زالت اللغة الكردية تحتفظ في معجمها بشواهد عديدة تؤكد ذلك، مع تباين يسير هو نتيجة طبيعية لبعض حالات القلب والإبدال أو التحول الصوتي على مدى الزمن^(٢٠).

والأكرد من الجماعات المتمسكة بدينها، وهي تمارس الطقوس الدينية، وتحافظ على مواعيدها ومواقيتها، والأغلبية الساحقة من الأكرد مسلمين على المذهب السني الشافعي^(٢١). ولقد ظهرت بينهم كثير من الطرق الصوفية أمثال النقشبندية والقادرية^(٢٢). ولقد اعتنق بعض الأكرد ديانات أخرى غير الإسلام، ومن أهم هذه الديانات التي حظيت باهتمام الباحثين أكثر من أية ديانة أخرى في العراق الديانة اليزيدية. ولعل مرجع ذلك هو الغرابة التي تكتنف معتقدات وطقوس هذه الديانة، ومع ذلك لم يتفق الباحثون في أصل تسمية هذه الديانة ومعتقداتها الأساسية^(٢٣). بالإضافة لما سبق فإن هناك أكراداً يعتنقون المسيحية، وهناك أقلية يهودية كردية في العراق هاجر الكثير منها إلى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، وهي تشكل الآن جالية يهودية كردية تعدادها حوالي ١٠٠ ألف كردي في إسرائيل^(٢٤).

والمجتمع الكردي يمكن أن يوصف بأنه ليس مجتمعاً موحداً بالمعنى الحرفي الدقيق للكلمة، بسبب الموقع الجغرافي والمعوقات السياسية والقبلية. وبما أن كردستان هي بلاد الجبال الهضاب، فإن الطابع الجبلي ومناخه تركا تأثيرهما الواضح على هذا المجتمع، مما جعل الإنسان الكردي ينشأ وهو متأثر متأثراً شديداً بطبيعة أرضه، فبدأ شجاعاً حذراً، ميالاً إلى الغربة يعيش حياته الجبلية الخاصة. أما من سكن المدن وارتاد السهول فقد تأثر بحياته الجديدة وطابعها، ولكنه بقي محتفظاً بسماته الجبلية الأصلية، وإذا يقال بأن الأكرد والجبال لا يفترقان، فيرجع ذلك إلى أن الكردي العريق يعشق جباله كما يعشق العربي القديم صحراءه، والمجتمع الكردي لا يزال يعيش بشكل

ما ضمن نظام شبه عشائري - إقطاعي، وهو الذي يحدد العلاقات الاجتماعية وتقاليدها في كردستان .

أما عن أشهر العشائر الكردية في العراق فهي :

- لواء السليمانية، قبائل الجاف، الهماوند، والهارومان، والبشدر، البابان.
- لواء أربيل، قبائل بلباس، وكيري، وخوشناو، وسرجي، وبالك، وديزه لي.
- لواء كركوك، قبيلة صالحى، والدلو، وشروان، وداوده، الطالبنية، وزنكته، وبرزنجي .

- لواء ديالى، قبائل قره أولوس، والفيلية .

- لواء الموصل، زاحو، عقره، الزيبار، بارزان، اليزيديون .

رابعاً - التبعية السياسية للأكراد

إن الوصول إلى الغاية من هذا البحث لا يتم بسهولة، إلا باستعراض التاريخ السياسى للأكراد قبل الحرب العالمية الأولى ، وما تضمنه من أحداث واضطرابات إقليمية ودولية .

عاشت كردستان حياة منعزلة في تاريخها الطويل، ولم تكن تملك حرية التفاعل مع العالم الخارجى حولها، كما أنها لم تتعرف في تاريخها الطويل على شكل الدولة الواحدة، كما لم تنعم بوطن موحد، حيث شكلت طبيعتها الجغرافية المعوق الأساسى فى هذا كله. وإذا كان الوضع الجغرافى قد نجح فى عزل هذه البلاد عما حولها إلى فترة طويلة، فإنه لم يستطع أن يعزل المطامع الخارجية ولا الغزوات الخارجية المتلاحقة التى توجهت ضدها على مدار تاريخها الطويل .

غزا الأرمن والرومان حدود كردستان وتوغلوا فى بعض أجزائها، ثم خضعت بعد ذلك للحكم الفارسى الذى ما لبث أن زال عن كردستان بعد أن قضى الإسكندر

الأكبر على الامبراطورية الفارسية عام ٣٣١ ق.م وفي عام ٢٢٦ م خضعت كردستان للحكم الساساني الفارسي واعتنقت ديانتَه الزرادشتية (٢٥).

وفي الفترة ما بين القرنين السابع والرابع عشر الميلادي، شهدت كردستان عددا من الإمارات الكردية المستقلة وأشهرها الأسرة السلارية في أذربيجان (٢٠٠-٤٢٠هـ) والأسرة الحسناوية في همذان (٣٢٠-٤٠٥هـ) والدولة الروانية في كردستان الشمالية (٣٥٠-٤٧٦هـ) وأسرة بني عيار (٣٨٠-٥١٠هـ) (٢٦).

خضعت كردستان والعراق بعد ذلك للحكم الصفوي، ولكن في الوقت نفسه أدى ظهور العثمانيين الموازي لذلك على مسرح التاريخ إلى أن يتبوأ العثمانيون نورا حاسما في مستقبل الإسلام السياسي. لقد احتل العثمانيون العراق وكردستان بعد معركة جالديران الفاصلة عام ١٥١٤ بقيادة السلطان سليم الأول (٢٧) الذي بدأ رحفه معلنا أن احتلال فارس للعراق وكردستان وأرمينيا هو خرق لحدود الدولة العثمانية منذ عام ١٥٠٨. وخلال الفترة المنقضية بين سنوات ١٥٠٤ - ١٨٥٠ لم يلبث الأكراد على حالة واحدة في علاقاتهم مع الدولتين العثمانية والفارسية، فكان عدد من الأمراء الأكراد يستعينون بالفرس إذا اصطدموا بالعثمانيين وبالعكس .

ونتيجة للحروب بين الدولتين الفارسية والعثمانية عقدت معاهدة ثنائية بين الجانبين عرفت باسم (معاهدة تنظيم الحدود لعام ١٦٣٩) حيث قسمت كردستان لأول مرة في تاريخها وحتى اليوم بموجب أحكام هذه المعاهدة، وأصبح الشعب الكردي يعيش بموجبها حالتين وتحت سلطتين، حالة فارسية وأخرى عثمانية، كما يلي (٢٨):

١ - أصبحت أراضي (كلهر والور والأردلان) بكاملها خاضعة للفرس .

٢ - أراضي عشائر المكري على الحدود الجديدة، انقسمت إلى قسمين، وأصبحت شهرزور تابعة للعثمانيين، بينما تأجل البت بوضع المناطق الأخرى الواقعة إلى شرقها مثل سقز وزهاب ودرنه وجنوب كرمنشاه؛ حيث اتفق الجانبان على ترك أمر

تسوية وضعها لاتفاقية مقبلة .

٣ - بقية المناطق التي تقع إلى جوار هذه الأراضي بقيت على وضعها الإداري السابق، وأصبحت الموصل العربية وما حولها باشاوية، وكذلك شهرزور الكردية، واستقلتا عن باشاوية بغداد بينما حافظت بقية إمارات الكرد على حالتها السابقة .

ومن الطبيعي أن تكون مشاركة الأكراد لهذا الجانب أو ذلك من العوامل الداخلية الانقسامية التي أثرت على مستقبل كردستان، كما كان لها نتائج وتأثيرات سلبية على أوضاع الأكراد وكيانهم من عدة نواحي، أهمها ما يلي:

أ - زيادة تفتت كردستان إلى إمارات وإقطاعات تتقاتل فيما بينها وتنمو فيها الشخصية القبلية والحس العشائري على حساب الشخصية القومية والمشار الوطنية .

ب - تقوية نظام الإقطاع تبعا لما كان مطبقا من نظم إقطاعية أتوقراطية في الدولتين الفارسية والعثمانية، وتكريس الواقع الاقتصادي الرعوي المتطابق مع حالة الانكماش والعزلة وأشكال التخلف القديمة .

ج - توزع ولاء الشعب الكردي وإضعاف وتيرة الإحساس العام لديه بضرورة تحقيق وحدته، ومن ثم تلقيه هذا الواقع بشكل قدرى كما لو كان هو أصل الأشياء .

لقد اتبع العثمانيون سياسة (فرق تسد) من أجل إضعاف العصييات الكردية الكبيرة مثل البابان في السليمانية، البهدينانية في العمادية^(٢٩). وقد اتبع العثمانيون أسلوبا آخر لتوطيد حكمهم في كردستان، ألا وهو تشجيع الزعامات الدينية على حساب رؤساء العشائر، حيث أمدهم بالمال والنفوذ. وقد بدأ البرزنجيون في السليمانية ينافسون البابان، وتمكنوا من شراء الأراضي والقرى، ونشر نفوذهم الديني، وكان أبرزهم الشيخ سعيد البرزنجي . وبالرغم من محاولات الدولة العثمانية فرض سيطرتها على الأكراد، إلا أنها لم تتمكن من ذلك ، مما دفعها إلى اتباع سياسة التهجير للقبائل الكردية، ومن الأماكن التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ هذه السياسة اختيرت ليبيا^(٣٠)، حيث تم نفي الزعماء الأكراد من قبيلة الهماوند إليها؛ وذلك بسبب

الثورات الدائمة التي كانت تقوم بها تلك القبيلة في وجه العثمانيين ، إلا أن مشروع توطين الأكراد في ليبيا قد فشل .

لم تنقطع ثورات الأكراد ضد الدولة العثمانية طوال القرن التاسع عشر. ولقد حاول السلطان عبد الحميد القضاء عليها، وعلى ثورات الأرمن فلجأ إلى تشكيل ما يعرف بـ (الآليات الحميدية)^(٣١). وكان الهدف من تلك الفرق هو إحكام سيطرة العثمانيين على الأكراد أولاً، وكذلك ضرب التجمعات الأرمنية والآثورية إذا ما فكرت في العصيان^(٣٢).

وفي عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى. وقد اشترك فيها الأكراد ولم يكن لهم مصلحة فيها، إذ لم تكن لهم دولة خاصة يدافعون عنها، ولا مصالح قومية تحتم عليهم الدخول طرفاً في النزاع. وبالرغم من ذلك وجد الأكراد أنفسهم وقد جرفتهم أحداث الحرب للاشتراك في القتال على الجبهتين القوقازية والعراقية. فقد انضم الأكراد إلى جانب تركيا في الحرب حيث تمكن الأتراك من توجيههم لقتال الآثوريين والأرمن الذين تحالفوا مع الحلفاء. وقد أصيب الأكراد بخسائر فادحة شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى التي اشتركت في الحرب وتورطت فيها، ولكنهم أثبتوا أنهم مفيدون للأتراك في أداء المهمات التي كلفوا بها .

أما في العراق فلقد بذل الأكراد جهوداً ضخمة إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوات البريطانية، حيث قامت القبائل الكردية والعربية بمواجهة القوات البريطانية قبل أن تصل إلى حدود لواء الكوت، حيث تصدت للقوات البريطانية في الشعبية. وكان يقود القوات الكردية الشيخ محمود البرزنجي على رأس ١٠٠٠ فارس كردي .

انتهز الإنجليز توقيع هدنة مدروس ١٩١٨/١٠/٣٠ ليحتلوا كردستان العراق، حيث استولى الإنجليز على الموصل في ١٩١٨/١١/١٠^(٣٣). لم تدع خطوات الاحتلال العسكري البريطاني لولاية الموصل مجالا للشك في نوايا بريطانيا الحقيقية تجاه كردستان، فقد جاء الإنجليز إلى كردستان كغزاة وتصرفوا بما يتفق مع ذلك، وكانت

الذريعة المباشرة للاحتلال هي إعادة القوانين والنظام إلى نصابها، وبالدرجة الأولى بين العشائر الكردية في كردستان الجنوبية. وعلى عكس ولايتي البصرة وبغداد أقيمت في الموصل إدارة عسكرية صرفة وليست إدارة مدنية. ولقد علل الإنجليز ذلك بالغموض السياسي الذي يكتنف ولاية الموصل التي وعدت بها فرنسا طبقاً لاتفاقية سايكس - بيكو^(٣٤). وبعد الاحتلال البريطاني للعراق أصبحت المسألة الكردية جزءاً من المسائل التركية والسورية والإيرانية، أو كجزء من مسألة عامة حول مصير الدولة العثمانية، ما زالت تحتاج إلى الحل على الصعيد الدولي .

ومما سبق يتضح أن هناك إشكاليات متعددة تبحث عن إجابات منطقية تدور حول الإطار الجغرافي للأكراد، ومظاهر الحضارة الكردية، وحقيقة التبعية السياسية لهذه المنطقة التي أثارت ومازالت تثير الجدل في المعترك السياسي والإقليمي والدولي .

خامساً - الحركات الكردية المسلحة

لقد أعلن الأكراد عن أنفسهم وقبل كل شيء في كردستان العراق، وهذا واضح تماماً حيث كانت كردستان العراق على الدوام النقطة الساخنة في كردستان كلها، وبؤرة لمعظم اضطرابات العشائر الكردية المحتملة. فقد كان الأكراد العراقيون أول من اصطدم بالمحتلين الغربيين، وأول من أحس بوطأة الاحتلال الإنجليزي، وهم كانوا أول من هب بالنضال التحرري .

والحركة الكردية في عصر ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت عبارة عن ظاهرة اجتماعية معقدة ومتناقضة جداً ولا يجوز تقييمها من جانب واحد؛ حيث لم تنحصر أهميتها في النضال ضد الاستعمار والقيادة البرجوازية المتسلطة في البلدان التي تقتسم كردستان فحسب، بل تم في أثناء ذلك تقويض مواقع القيادة الإقطاعية العشائرية التقليدية للمجتمع الكردي. وإلى جانب ذلك فإن التخلف الاجتماعي بالذات لقيادة الحركة الكردية وقواها المحركة قد سمح للأوساط الاستعمارية والرجعية للهيمنة عليها أحياناً، وإضعاف فاعليتها أحياناً أخرى، وفي نهاية الأمر إيصال نضال الشعب الكردي ضد المظطهدين الجدد والقدامى إلى الصفر^(٣٥).

أ - حركات الشيخ محمود البرزنجي

- حركة الشيخ محمود الأولى ١٩١٩

أصبحت السليمانية مركزاً حقيقياً للحركة التحررية في كردستان العراق، وقاد الانتفاضة في تلك المدينة الشيخ محمود البرزنجي، الذي كان قائد النضال التحرري للأكراد العراقيين خلال فترة الانتداب البريطاني (٣٦). ويعود السبب في تلك الانتفاضة إلى شعور الأكراد بوطأة الحكم البريطاني للعراق، وقد تزامن ذلك مع تدهور العلاقات بين الشيخ محمود والإنجليز بعد فترة من تعيينه حكمداراً على السليمانية، وربما يرجع ذلك إلى استقرار الأمور للإنجليز في السليمانية، فقرروا العمل على الحد من سلطات الشيخ محمود والقضاء على نفوذه بالتدريج (٣٧).

انطلقت حركة البرزنجي في ٣١ مايو ١٩١٩ باقتحام القوات الثائرة للسليمانية والسيطرة عليها، كما قام الشيخ بالسيطرة على دار الخزانة، واعتقل الرعايا البريطانيين والضباط الإنجليز، وقطع المواصلات السلوكية عن كركوك، ورفع علمه الوطني (هلال أحمر في أرضية خضراء) على الدوائر الحكومية، وأنزل العلم البريطاني. ولقد انضم للشيخ محمود بعد ذلك كثير من المترددين، كما أسهم في الحركة الفلاحون الأكراد خارج السليمانية بهدف التحرر القومي السياسي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية (٣٨).

أصدرت السلطات البريطانية أوامرها إلى القيادة العسكرية في كركوك باتخاذ الإجراءات السريعة للقضاء على هذه الثورة، فتحركت قوة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندي بقيادة الرائد بومي، بالإضافة إلى قوات بقيادة *Bredges* في ٢٣ مايو مؤلفة من المشاة والمدرعات لاحتلال السليمانية. وعندما علم الشيخ محمود بذلك قاد المقاتلين الأكراد لمواجهة تلك القوات عند مضيق (كاسلوجة)، حيث دارت معركة عنيفة انتهت بهزيمة القوات الإنجليزية التي انسحبت إلى كركوك، حيث بدأوا في تنظيم حشودهم من جديد وخاصة بعد استيلاء الثوار على حلبجة (٣٩).

وقاد السير ثيودور فريزر *Theodor Freser* قائد الفرقة الثامنة عشرة الحملة الإنجليزية الجديدة، فانقلبت الأحوال نظراً لعدم تكافؤ إمكانات الطرفين. وبالرغم من انتصارات الشيخ محمود الأولية فقد أفلح الإنجليز في تحريض عشيرتي الجاف وبشدر ضد الشيخ محمود مما أضعف من موقفه. وفي ١٧ يونيو أصيبت قوات الشيخ محمود بالهزيمة بالقرب من بازيان، أما الشيخ نفسه فقد جرح ووقع في الأسر وسقطت السليمانية بعد عدة أيام (٤٠).

قدم الشيخ محمود إلى محكمة عرفية إنجليزية في بغداد، حيث قررت المحكمة إعدامه وسجن صهره الشيخ محمود غريب عشر سنوات وتغريمه عشرة آلاف روبية، كما حكم على عدد آخر من رجال الشيخ بالغرامة وعقوبات مختلفة. إلا أن حكم الإعدام استبدل بالنفى إلى الهند لمدة عشر سنوات بسبب شعبيته الواسعة بين الأكراد العراقيين .

- حركة الشيخ محمود الثانية ١٩٢٢ - ١٩٢٧

واجه الإنجليز مصاعب متعددة في حكم كردستان العراق، وتأكد حاجة السلطات البريطانية إلى مزيد من القوات البرية والإمكانات المالية لتجهيز الحملات التأديبية للأكراد الثائرين، حيث اتضح لها أن الطيران لم يكن كافياً لحسم الصراع (٤١).

لقد أصبح الإنجليز على قناعة تامة بضرورة اللجوء إلى أساليب أخرى غير القوة العسكرية لقمع الانتفاضات الكردية، ومنها تأليب العشائر الكردية بعضها على البعض الآخر. وطرح أمام سلطات الانتداب إمكانية استمالة الشيخ محمود البرزنجي الذي يعد أكثر الشخصيات شعبية ونفوذاً في كردستان، ولهذا أصبح من الضروري عودة الشيخ من منفاه بالهند . وبالفعل تم نقل الشيخ محمود من منفاه إلى الكويت، وفي أواسط سبتمبر عام ١٩٢٢ وصل الشيخ إلى بغداد، ومن هناك سافر إلى السليمانية. ففي أوائل أكتوبر نصب نفسه حكاماً على السليمانية وتصرف كحاكم مستقل.

وفى الوقت نفسه قام الشيخ محمود بتوثيق اتصالاته مع الاستخبارات التركية فى شمال العراق. ولكن يجب ملاحظة أن الشيخ محمود لم يعقد العزم أبداً على التضحية بمصالح الأكراد القومية أمام الأتراك، ولا سيما المساهمة فى إعادة السيطرة التركية على كردستان العراق. لقد كان الشيخ محمود يتوخى فى تقاربه مع الأتراك أهدافاً تكتيكية؛ الغرض منها الضغط على الإنجليز وإرغامهم على تقديم التنازلات، وفى الوقت نفسه لم يكن هدف الأتراك استقلال كردستان بعد ضمها إليهم^(٤٢).

وعلى أية حال فقد أشعل انتعاش الاتصالات بين الشيخ محمود والاستخبارات التركية فى شمال العراق نار العداء بين السليمانية وبغداد، كما فشلت محاولات إجراء مفاوضات مباشرة بين السلطات البريطانية والشيخ محمود .

لقد أزعجت مواقف الشيخ محمود الاستقلالية والوطنية المسؤولين البريطانيين الذين أخذوا يتحينون الفرصة لإسقاطه، خاصة وأن الظروف المحلية فى العراق والدولية بدأت تتحسن بالنسبة لبريطانيا، حينما تأكدت من فرض معاهدة أكتوبر ١٩٢٢ على العراق، وعقد بروتوكول ٣٠/٤/١٩٢٣، وكذلك قبول مصطفى كمال عرض قضية الموصل على عصبة الأمم.

لقد أقنع كل ذلك بريطانيا بإمكان ضمان مصالحها واستقرار مركزها بالعراق وكوردستان العراقية، خاصة وأن حكام العراق وعلى رأسهم الملك فيصل الأول كانوا من أشد المتحمسين للدعوة إلى إرضاء بريطانيا. وهكذا تلاشت الضغوط التى فرضت على بريطانيا إعادة الشيخ محمود من منفاه، بالإضافة إلى قلق كل من إيران والعراق وتركيا من الدعاوى القومية الكردية، ففضلت السلطات البريطانية ضم شمال العراق إلى دولة العراق وبالتالي تصفية حكومة الشيخ محمود. وتنفيذاً لهذه التوجيهات طلب المندوب السامى البريطانى من الملك فيصل الأول طرح أفكار حول مستقبل هذه المنطقة فى إطار إلحاقها بالعراق^(٤٣).

ومن هنا شعر الشيخ محمود أن الصدام المكشوف مع بريطانيا لا مفر منه،

فاستعد لبدء الأعمال العسكرية. ولقد بدأ الإنجليز في السيطرة على المراكز الكردية التي كانت خاضعة لسيطرة الشيخ محمود بواسطة المناوئين له من الأكراد والموالين للإنجليز. وقامت الطائرات البريطانية في ٤ مارس ١٩٢٣ بقذف مدينة السليمانية رغم أن الشيخ محمود كان قد هجرها^(٤٤). وفي ٢٨/٥/١٩٢٣ تمكنت القوات الإنجليزية من دخول السليمانية بمساعدة بعض القبائل الكردية . إلا أن ذلك لم يؤد إلى توقف الهجوم الذي تشنه فصائل الشيخ من قواعدها في (شاربازير) و (بنجوين)، التي فشل سلاح الجو البريطاني في إخمادها تماماً. ونتيجة لذلك وافقت الحكومة العراقية وسلطات الاحتلال على عقد اتفاقية صلح مع الشيخ محمود نصت على :

- ١ - أن لا يدخل الشيخ ولا بعض أقاربه الأراضي العراقية دون إذن من الحكومة .
 - ٢ - أن يتعهد الشيخ محمود بعدم التدخل في شئون الحكومة العراقية، وألا يشجع أحد على هذا التدخل إن كان في السليمانية أو في أي محل آخر، وأن يبتعد عن التدخل في أي عمل سياسي يمس العراق .
 - ٣ - أن لا يكون لعفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية أي تأثير على حقوق الغير من الذين يرغبون في إقامة الدعوة الشخصية عليه في المحاكم المختصة .
- وتعهدت الحكومة مقابل ذلك أن تعيد للشيخ أملاكه على أن يدبر شئونها وكيل ترضاه السلطة، وأن تعفو عن عدد معين من أتباعه وفق الشروط الموضوعة لكل منهم ، ويستثنى من ذلك المتهمون (بجرائم فظيعة) فينظر في أمرهم كل على حده^(٤٥).
- وهكذا انتهت حركة الشيخ محمود الثانية في ٢/٢/١٩٢٧. ولكن لم يمر وقت طويل حتى واصل الشيخ حركته بعد عقد المعاهدة البريطانية- العراقية عام ١٩٣٠.

- حركة الشيخ محمود الثالثة ١٩٣٠ / ١٩٣١

حدثت اضطرابات شديدة في السليمانية في سبتمبر ١٩٣٠ بمناسبة انتخابات أعضاء المجلس النيابي العراقي. وعلى أثر ذلك عاد الشيخ محمود إلى السليمانية

قادما من إيران بعد أن استطاع الفرار ناقضاً عهده السابق للسلطات العراقية، ومعلنا الثورة. وقدم الشيخ محمود طلبا إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد بترك الحكومة العراقية جميع مناطق كردستان بين خانقين وزاخو، وقيام حكومة كردية تكون تحت الانتداب البريطاني حتى تعلن عصبة الأمم استقلال العراق (٤٦).

إلا أن السلطات العراقية وجهت إليه إنذاراً بوجوب الابتعاد عن مثل هذه الحركات المخلة بالسيادة العراقية والباعثة على تفشي الاضطرابات في شمال العراق. وإزاء ذلك لجأ الشيخ محمود إلى القوة واستمر في تحريض الأكراد على التمرد ضد السلطة (٤٧)، يسانده في ذلك مجموعة من رجال القبائل وبعض ضباط الجيش العراقي من الأكراد. ولقد أعدت الحكومة العراقية والقوات الإنجليزية عدة لإخماد هذه الحركة .

ولقد نجحت القوات الأنجلوعراقية في طرد الشيخ من إقليم بنجوين مركز تجمع أنصاره المسلحين الذين تم طردهم خارج الحدود إلى إيران قبل بدء تساقط الثلوج في الشتاء، ومن إيران حاول الشيخ إثارة عشائر كافرى وخانقين والقبائل الكردية المقيمة على الحدود، فتصدت له القوات العراقية حيث درات معركة شرسة في قرية (أيوى بارىكا) أسفرت عن تشتيت قوات الشيخ وأتباعه. ونتيجة لمنع القوات الفارسية للشيخ محمود وأنصاره من عبور الحدود، تمكنت القوات العراقية من القبض عليه وأسرته (٤٨). ولقد ظل الشيخ في بغداد حتى شهر مايو ١٩٤١، حيث تمكن من الهرب إلى السليمانية وظل بها حتى وفاته في أكتوبر عام ١٩٥٦ .

ب - حركات البرزانيين

تقع بارزان في أقصى الشمال الشرقي للعراق على سفوح جبال شيرين الجنوبية الواقعة في جنوب سلسلة جبال شروان، والتي تؤلف بدورها الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق، وتشكل المنطقة التي تقع فيها بارزان صورة عنيفة من قسوة الطبيعة الجبلية ووعورتها (٤٩). ولم تكن هذه القرية لتمثل أى أهمية قبل أن يتخذها أحد مشايخ النقشبندية مقرا له. ففي العصر العثماني نزح الشيخ محمد بن عبد السلام من فارس

وسكن العراق فى قرية (بازي) الواقعة على بعد سبعة كيلو مترات شمال غرب بارزان. ونظرا لشدة تمسك الأكراد بالدين فلقد أصبح للشيخ محمد حظوة ونفوذ لدى قبيلة (بروش) المنتشرة فى المنطقة، وبدأت طريقته الدينية تنتشر شيئاً فشيئاً بين القبائل المجاورة حتى اتسع نفوذه وقوى مركزه^(٥٠).

ولما توفى الشيخ محمد حل محله ابنه الشيخ عبد الرحيم ، وقد سار عبد الرحيم على درب أبيه وتابع طريقته الدينية، كما أخذ يوسع نفوذه ويقوى مركزه، ثم انتقل من قرية بازى إلى قرية بارزان. وهناك اتخذ من بناء قديم تكية له ولريديه، وجعلها مركزاً لطريقته الدينية ولقب بـ(شيخ بارزان). وكما هى العادة فى المناطق الكردية من أن ينسب الشخص إلى قريته أصبح الشيخ عبد الرحيم وأفراد أسرته من بعد يلقبون بالبارزانيين. وقد أنجب الشيخ عبد الرحيم خمسة أولاد كان أشهرهم على الإطلاق الشيخ أحمد، والملا مصطفى.

– الحركة البارزانية الأولى ١٩٣٢/٣١

برز الشيخ أحمد البارزاني على المسرح السياسى عندما اشترك مع قبيلة الزيبار فى قتل الحاكم البريطانى المستر بيل ومعاونه الكابت اسكوت فى أثناء إغارتهم على عقره عام ١٩٢٢. وبمضى الوقت اكتسب المزيد من القوة والنفوذ والسلطة بين الأكراد، واتخذ بعض المراسيم والمظاهر التى تضى على الجلال والوقار ولجأ أحياناً إلى العنف والقسوة لتنفيذ إرادته^(٥١).

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة العراقية عملت على حسم قضية الشيخ أحمد البارزاني فى أعقاب قضائها على حركة الشيخ محمود. وفى أواخر عام ١٩٢٧ وفى بداية العام التالى بدأ القلق يسيطر على الحكومة العراقية والسلطات البريطانية على السواء بسبب انتشار سطوة الشيخ أحمد، حيث أرسل له المندوب السامى محذراً إياه ومؤكداً له أن السلطات العراقية لا تضر له العداء. فرد الشيخ على ذلك رداً ودياً وطلب أن يرسل إليه مندوباً ليجتمع به فى مكان قريب من بارزان .

وعلى هذا قابل الميجور ولسون المفتش الإدارى اللواء الموصل الشيخ أحمد. وكانت مطالب الشيخ عشائرية بالدرجة الأولى، حيث تمثلت فى حق الإشراف والمراقبة على القرى التابعة لقضاء رواندوز، فأفهمه ولسون أن الحكومة العراقية ترفض الإستجابة لمطالبه، واتفق معه على أن يتولى الشيخ مسئولية حفظ الأمن والنظام فى جهات مزورى وباروش وشروان، وأن يقوم فى الوقت نفسه بتحصيل الرسوم الأميرية العائدة للحكومة فى تلك الجهات، وبذلك أصبحت قضيته منتهية .

ولكن سرعان ما تجددت حركة الشيخ أحمد مرة أخرى وكانت هذه المرة بسبب رغبته فى السيطرة على العشائر الكردية، فحدثت عدة حوادث دفعت وزارة الدفاع العراقية إلى إرسال حملة عسكرية قامت بتخريب بارزان (٥٢). ولم يلبث الشيخ أحمد أن قام فى أبريل ١٩٣١ بجمع الأتباع المسلحين حوله ورفع طلبا إلى عصبة الأمم بمنح الأكراد الحكم الذاتى . وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومة العراقية تترقب انتهاء الانتداب فى العام التالى، أخذت تستعد لبسط سلطانها الكامل على أرجاء العراق بما فيها كوردستان. ولذلك فقد كان الصدام متوقعا بين الحكومة والشيخ أحمد .

دفع بطش وقوة سلطان الشيخ أحمد عددا كبيرا من الأكراد إلى الهجرة، حيث لجأت بعض العائلات الكردية إلى منطقة برابوست التى كان يقطن بها الشيخ رشيد لولان، وقد تولت السلطات العراقية إسكان ورعاية هؤلاء المهاجرين. وكانت هذه الهجرات سببا فى بث الخلاف بين الشيخ أحمد والشيخ رشيد لولان الذى أخذ الأكراد يلتفون حوله وينفضون من حول الأول مما كان يهدد بانفجار الموقف بينهما (٥٣).

وحرصا من السلطات العراقية على إشاعة السلام فى المنطقة، قررت تشكيل لجنة تحكيم تفصل فى الخلافات بين الشيخين. واجتمعت اللجنة فى عقره أوائل نوفمبر ١٩٣١ وحضر الملا مصطفى ممثلا عن أخيه. إلا أن محاولة التسوية بين الطرفين فشلت، وأعقب ذلك تكليف الشيخ أحمد أخاه الملا مصطفى ومعه ٦٠٠ فارس بمهاجمة قرى الشيخ رشيد لولان فى منطقة برابوست يوم ١٩٣١/١٢/١ فأحرق سبع قرى من قرى المنطقة .

ودفعت هذه التطورات الحكومة العراقية بتكليف فوج حامية (بله) الواقعة على بعد عشرة كيلو مترات من بارزان بتأديب البارزانيين، مما أدى إلى مصادمات دامية بين الطرفين. وهنا أدركت الحكومة العراقية أنه لا سبيل للسيطرة على المنطقة وتأسيس الإدارة المدنية فيها إلا بإجراءات عسكرية واسعة النطاق^(٥٤). فقررت في الثاني عشر من يناير ١٩٣٢ العمل على توطيد الأمن في المنطقة والإشراف المباشر في كل من شروان ومزوري وبارزان. وإحكام السيطرة على البارزاني تم تأليف أرتال من الشرطة لمراقبة المناطق المحيطة خاصة شرق العمادية، وإخطار الحكومة التركية بعدم قبول لجوء البارزاني لديها هو وأعوانه تطبيقاً للاتفاق الموقع في ٥ يونيو ١٩٢٦ .

رفض الشيخ أحمد الخضوع لسيطرة الحكومة العراقية، وأخذ في الاستعداد لمواجهة الحملات العسكرية الحكومية ، فنجح في القضاء على طابورين عراقيين كان يهدفان إلى فرض الأمن في منطقة برابوست. ولقد دفع ذلك الحكومة العراقية إلى اللجوء إلى الغارات الجوية المنطلقة من مطار ديانه. ولقد دمرت هذه الغارات عدداً من القرى الكردية مما اضطر البارزاني إلى الانسحاب من منطقة برابوست^(٥٥).

وفي ١٨ مايو احتلت القوات العراقية قرية بارزان، وبدأ أعوان الشيخ أحمد ينفذون من حوله، مما اضطره إلى إخلاء شرين والانسحاب إلى شروان ومزوري. ولقد أخذ الشيخ أحمد في التنقل هو أسرته من قرية إلى أخرى كي يتفادى قصف الطائرات. ولم يأت النصف الأول من شهر يونيو ١٩٣٢ حتى ساء وضع الشيخ أحمد كثيراً ولم يبق معه إلا القليل من أقاربه^(٥٦).

وعندما وجد الشيخ أحمد نفسه محاصراً من كل اتجاه، اضطر إلى تسليم نفسه إلى حرس الحدود التركي في ١٩٣٢/٦/٢٢ عند قرية (كرانه)، فتم نقله إلى بغداد على أساس ألا تتخذ الحكومة العراقية ضده أية إجراءات شريطة إخلاء الأسرة البارزانية لبارزان ، والالتزام بالإقامة الجبرية في الناصرية ثم بعد ذلك السليمانية، على أن يتم تخصيص رواتب شهرية للأسرة البارزانية.

– الحركة البارزانية الثانية ١٩٤٣ / ١٩٤٥

ظلت كوردستان هادئة نسبيا خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، لكن العراق بصفة عامة سرعان ما عانى من أزمة اقتصادية حادة نتيجة للحرب، فتدهورت حالة الشعب العراقي عامة والكردى بصفة خاصة إلى درجة كبيرة. وكان الملا مصطفى والشيخ أحمد محتجزين فى السليمانية منذ الحركة البارزانية الأولى، وكانت الأخبار تصلهما عن تدهور الحالة الاقتصادية فى المنطقة الكردية حتى وصلت إلى حد المجاعة فى بارزان^(٥٧).

وقد انعكست هذه الحالة على الملا مصطفى نفسه هو واتباعه المحتجزين، فقد ساءت حالتهم المادية. وعندما رفضت الحكومة زيادة مخصصاته هرب إلى الحدود الإيرانية، ومن هناك تسلل مرة أخرى إلى بارزان التى كان يسودها فى تلك الفترة الاضطهاد السياسى والثقافى، فوجد أن الظروف مهيأة إلى استئناف الكفاح المسلح لتحقيق آمال الشعب الكردى^(٥٨).

ولذلك التف حوله الكثيرون، وأصبح الشعور القومى الكردى معاديا ضد الحكومة القائمة التى اعتبرها الأكراد معادية لهم، ولذلك أخذ الملا على الفور يدعو الأكراد لإعلان التمرد على السلطة الحاكمة. وسرعان ما التف حوله الأتباع، كما انضم إليه الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود البرزنجى الذى عاد إلى العراق قادما من إيران. وقد أرسل البارزانى مبعوثين من قبله لكسب تأييد العشائر المجاورة مطالباً إياها بالانضمام إليه .

استطاع الملا مصطفى أن يجبر الحكومة العراقية على إخلاء مخافر الشرطة فى منطقة بارزان، مما أدى إلى انهيار هيبة الحكومة فى المنطقة وخاصة أمام رؤساء العشائر الآخرين المعارضين للملا مصطفى. ولقد أدت هذه الأحداث إلى تطور الحركة الوطنية الكردية وأعطتها صورة جديدة، فبعد أن كان الملا مصطفى رئيسا عشائريا أصبح فى ظل الظروف الجديدة زعيما قوميا. ولم يأت نهاية العام إلا وكان الملا

مصطفى يملك قوة مسلحة قوية ويتبعه الكثير من رجال القبائل .

ونتيجة للضغط البريطاني عرضت الحكومة العراقية على الملا مصطفى وعشيرته ترك الأراضي العراقية والعبور إلى إيران، إلا أن الملا رفض ذلك قطعياً . وقد اقترح السفير البريطاني في بغداد على الوصي عبد الإله أن يعين نواباً أكراداً في مجلس الأعيان مثل الشيخ أحمد والشيخ محمود، وأن يخصص ضابطاً كردياً معاوناً أو مرافقاً لهما، كما طلب من الوصي أن يزور المناطق الشمالية^(٥٩). وقد قام الوصي بزيارة كوردستان، وأعلن رئيس الوزراء عزمه على إقامة هيئة إدارية في الشمال، وطلب أن يرأسها ضابط بريطاني، وأوصى السفير البريطاني الهيئة المزمع تشكيلها بالمحافظة على المناطق التي لم تتأثر بالأحداث وإبقائها على حالتها .

وفي ظل الظروف السابقة كان لابد أن يؤلف نوري السعيد وزارة تختار سبيل المفاوضات مع الأكراد بدلاً من الحرب. ولقد تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣. ولقد قام نوري السعيد بتعيين وزير كردى في الوزارة وهو ماجد مصطفى ليقوم بالتفاهم مع الملا مصطفى على أساس منح اللواء الكردى بعض امتيازات الحكم المحلى، وأبرز ما فيه هو اختيار المتصرفين فى اللواء من الأكراد^(٦٠).

ولقد توجه ماجد مصطفى فى أول يناير ١٩٤٤ إلى كوردستان العراق يرافقه ضابطان كرديان لمقابلة الملا مصطفى، وإجراء مفاوضات لعقد سلام دائم. ولقد أسفرت المباحثات بين الجانبين عن مطالبة البارزانيين بالتالى :

١ - تشكيل ولاية تضم كركوك والسليمانية وأربيل، وأقضية الموصل (دهوك، زاخو، سنجار، الشيخان، خانقين).

٢ - تمنح الولاية الكردية استقلال ذاتى فى المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية.

٢ - تعيين وكيل وزارة كردى فى جميع الوزارات فى بغداد ، ووزير كردى يكون مسئولاً عن ولاية كوردستان .

٤ - اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية فى الولايات الكردية .

٥ - إعادة الشيخ أحمد وأتباعه إلى بارزان .

٦ - عزل الموظفين الذين اشتهروا بالرشوة وإساءة السلطة .

ولقد أسفرت المحادثات بين الملا مصطفى والحكومة العراقية عن موافقة الجانب العراقى على مطالب الملا. وقد تعهدت الحكومة بإعادة الشيخ أحمد وزملائه إلى بارزان مع تزويد المنطقة بالمواد الغذائية والملابس^(٦١).

لقد كان نوري السعيد يميل إلى تحقيق بعض النقاط التى تتعلق بإصلاح الإدارة فى كوردستان، وكان يحمل مشروعا سياسيا بخصوص منح كوردستان نوعا من الحكم الذاتى اللامركزي. ولكن ميول السعيد اصطدمت بمعارضة شديدة من جانب الوصى وبعض أعضاء الوزارة وأعضاء البرلمان. ولقد تطور الأمر إلى حد جعل بعض الوزراء العرب فى الوزارة يسحبون دعمهم لنوري السعيد مما أدى إلى تقديمه استقالته فى ٦/٦/١٩٤٤، حيث بقيت المطالب الكردية دون تنفيذ^(٦٢).

وفى تلك الفترة كانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى يعانى منها الشعب العراقى قد بدأت تظهر آثارها على الأكراد فى كوردستان. وإزاء ذلك قام الملا مصطفى بمهاجمة مخازن الغلال الحكومية واستولى على كميات كبيرة من القمح قام بتوزيعها على أتباعه. وفى ذلك الوقت لم يقف الإنجليز موقفا سلبيا من تلك الأحداث، والتى كانت تؤثر على المجهود الحربى البريطانى فى العراق بوجه عام، حيث قام السفير البريطانى بنصح الحكومة الجديدة برئاسة حمدى الباجه، باتباع سياسة جديدة تجاه الأكراد والدخول فى مفاوضات معهم من النقطة التى توقف عندها نوري السعيد والمبادرة بالقيام بإصلاحات إدارية وإجتماعية فى المنطقة الكردية.

وفى يونية ١٩٤٤ ألف الأكراد لجنة (آزادى - الحرية) فى بارزان لتنسيق الجهود الوطنية وتوعية الجماهير الكردية والاتصال بالأحزاب والجمعيات والشخصيات الكردية، وشرح حقيقة الحركة الكردية وبيان أهدافها عن طريق النشرات الثورية. وقد بدأت اللجنة فى قيادة النضال المسلح، والعمل على توسيع نطاق الثورة وتعميم الحركة المسلحة إذا ما تجدد القتال^(٦٣). كما اتصل الملا مصطفى بالعديد من رؤساء العشائر الكردية. الذين وعدوه بالمساعدة ضد الحكومة. كما قام بجولات فى مختلف أنحاء كردستان للحصول على تأييد العشائر له .

وفى ربيع عام ١٩٤٥ أعلن الملا مصطفى التمرد على حكومة بغداد . حيث شجعه على ذلك ازدياد مخزون الأسلحة لديه، وانتشار الفكرة القومية الكردية، بالإضافة إلى التحاق مجموعة كبيرة من الضباط الأكراد فى الجيش العراقى بحركته، حيث عمل هؤلاء الضباط على إثارة رؤساء القبائل الكردية للمطالبة بحقوق الأكراد بالتضامن مع الملا مصطفى .

وبدأت قوات الملا فى مهاجمة مراكز الشرطة فى معظم أنحاء كردستان، مما دفع الحكومة العراقية إلى إعلان الأحكام العرفية فى لواء الموصل وأربيل وفى مختلف المناطق الكردية. ولقد جهزت الحكومة العراقية قواتها وبدأت تتقدم فى كردستان بمساعدة القوات الجوية البريطانية. وقد زحفت أفواج الجيش العراقى من الموصل وأربيل وكركوك على منطقة بارزان على شكل كمامشة فاحتلت بله وبارزان^(٦٤).

وفى الثانى من سبتمبر ١٩٤٥ اضطر الملا مصطفى إلى التراجع إلى أكثر المناطق أمنا له. ونظرا لإدراك الملا أن الجيش التركى سوف يقف فى وجه البارزانيين، فإنه اتخذ مقره الجديد قرب الحدود الإيرانية وليس التركية .

وفى سبتمبر ١٩٤٥ استأنف الجيش العراقى تقدمه نحو هاوران فاحتلها. وفى طريقه لاحتلال مازنه فى ٥ سبتمبر اشتبك البارزانيون بالجيش العراقى، فكانت من

أشد المعارك وأكثرها ضراوة، كما كانت المعركة الفاصلة في اضطرابات بارزان. وقد عانى الجيش العراقي من هذه المعركة بسبب الخسائر والتعب الذي أصابه من وعورة المنطقة الجبلية المنيعه .

وفي سبتمبر زاد الضغط على الملا مصطفى وأتباعه من الشرق والجنوب، وقد رأى أن الضغط عليه قد زاد من معظم الاتجاهات، مما دفعه إلى التحرك هو وأتباعه وأسره إلى شمال بارزان في ليلة ٢٥ سبتمبر، ومتخطيا تحصينات الجيش العراقي متجها إلى الشرق أي إلى الحدود الإيرانية. وفي أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر كان واضحا أن اتجاه البارزانيين هو إلى مها باد، ولقد قاموا بتجنب القوات الإيرانية والسوفيتية في هذه المنطقة. وقدّر أن حوالي ٩٠٠٠ ألف من البارزانيين وعائلاتهم قد تبعوا الملا مصطفى في تفهقره، وكان من بينهم حوالي ثلاثة آلاف مسلح منهم ١٢٠٠ مرتبطين شخصيا بالملا نفسه .

وفي ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ أعلن مدير الدعاية العامة العراقية نبأ احتلال القوات العراقية لمنطقة شروان مازنه وتسلسل البارزانيين إلى داخل الحدود الإيرانية، واعتبر خروج الملا مصطفى وأنصاره نهاية لهذه الحركة العسكرية^(٦٥).

لقد كان من الأسباب الرئيسية في القضاء على هذه الحركة ، الدور الذي قام به بعض الزعماء الأكراد المناهضين للملا مصطفى، حيث قامت الحكومة العراقية بتزويد هذه القبائل بالسلاح والمال، فاستطاعت هذه القبائل تضيق الخناق على الملا مصطفى والضغط على رفاقه من كافة الجهات. وهكذا كانت هزيمة الملا مصطفى راجعه إلى الأكراد أنفسهم .

وأخيرا ترى الدراسة أن المشكلة الكردية في العراق تتمثل في الأمور التالية :

١ - أن المشكلة الكردية في العراق موروثه من العصر العثماني والتصقت بالدولة العراقية منذ أن أصبح العراق دولة وكيانا سياسيا بعد الحرب العالمية الأولى بموجب

مقررات دولية. وهكذا ربما يكون مشروعا جدا ومبررا أن تقاوم الحكومة المركزية في العراق أى عدوان مسلح، أو بؤرة تمرد، وأن تقف فى وجه أى دعوات انفصالية، وأن تعتبر كردستان الجنوبية جزءا من الوطن العراقى أى الدولة العراقية. لكن ليس مبررا ولا مشروعا ولا صحيحا الادعاء بأن كردستان جزء من الوطن العربى، ففي هذه الحالة تختلف الصورة تماما، لأن الوطن العربى هو كيان محدد وليس كيانا سياسيا أى دولة بذاتها. ومن وجهة نظر علمية تاريخية كان للأكراد دائما وطنهم القومى، ولكن هذا الوطن تعرض فى مراحل تاريخية معينة للغزو الخارجى؛ فكان أخطرها وأشدّها تأثيرا الغزو الفارسى والعثمانى، لأنه استهدف تجزئته وتقسيمه واقتسامه وضمه وتكريس هذا الضم من طرف واحد .

٢ - بعد الاحتلال البريطانى لكردستان العراق أخذت الإدارة البريطانية تضع إلى جانب الحكام المحليين من الأغوات مستشارين بريطانيين متمرسين باللعبة الاستعمارية، واستطاعت عن طريق هؤلاء المستشارين أن تذهب بعيدا فى إيهام الأكراد أنها تقف إلى جانبهم، فأمدتهم بالمساعدات المالية والعسكرية، ولكن هذه المساعدات لم تبلغ فى أفضل الحالات المستوى الذى يضمن للأكراد ولو الحد الأدنى من المطالب الوطنية أو اليومية. ولقد وجدت بريطانيا بعد ذلك أن من مصلحتها التخلّى عن الأكراد وتأسيس دولة عراقية موحدة وحكومة مركزية فى بغداد. وذلك لأن دولة عراقية واحدة تضم المنطقتين العربية والكردية تضمن لها بسط سيطرتها عليهما من خلال معاهدة ثنائية واحدة ، بالإضافة إلى أن تركيا وإيران لا تقبلان بدويلة كردية مجاورة تكون منطلقا لتحرك الأكراد مستقبلاً ضد كل منهما، ولم تكن بريطانيا ترى ضرورة لإثارتها فى سبيل قضية خاسرة بالنسبة لها .

٢ - لقد بذل الإنجليز جهودهم لجعل الجيش العراقى مستنفر الإمكانات والقدرات نحو المنطقة الكردية، حتى أن جميع خططه وتدريباته وطبيعته تسليحه كانت توضع لخدمة العمليات العسكرية فى منطقة الشمال الجبلية، وبقي مخزونه من السلاح والعتاد فترات طويلة فى حالة نقص دائم، لا تمدّه بريطانيا منه إلا بما يكفى فقط لمجابهة

العصيان الكردي الذي كانت بريطانيا تخلقه وتقف خلفه سرا وأحيانا علنا. وهكذا كلما جهر العراقيون مطالبين بالسلاح بتنفيذا للمعاهدة الثنائية بين الطرفين، فإن بريطانيا كانت تقدم السلاح القليل ثم لا تلبث أن تخلق الأسباب لهدره في حوادث الأكراد المسلحة .

٤ - خلال الوطن العراقي المشترك وعلى الرغم من الحركات الكردية المسحة في الشمال العراقي، فإن الحقوق القومية للأكراد كانت مصونة في حدود المشاركة في الحكم والتعليم والثقافة والسياسة، وإصدار الصحف والمجلات والنشرات السياسية وغير السياسية، وكان للأكراد ممثلوهم في المجالس التشريعية، وانخرطوا في أحزاب عراقية مشتركة تضم أبناء البلاد من جميع الانتماءات القومية، ولهم دورهم المؤثر في الجيش العراقي، حيث تولى ضباط أكراد مناصب قيادية في الجيش العراقي، كما تقلدت شخصيات كردية مناصب وزارية في الحكومات العراقية المتتالية. وهكذا فإن أكراد العراق نعموا في العراق بما لم ينعموا به في أي دولة أخرى .

٥ - وقعت القيادات الكردية في عدة أخطاء أثرت على مسار الحركة الكردية فجعلتها تتعثر باستمرار، وتجلى ذلك أكثر ما يكون في الحالات الآتية :

- عدم تحديد الوطن القومي الكردي تحديداً جغرافياً واضحاً، وعدم الجرأة في إعلانه وفق منظور تاريخي ومستندات علمية دقيقة .

- الاعتماد على القيادات العشائرية وحدها، دفع الحركة الكردية إلى مغامرات مسلحة تستهلك حيوية الحركة الكردية، ويدفع الأكراد الثمن خلفاً وخسائر مادية وأدبية.

- عجز الأكراد دائماً عن توحيد صفوفهم، حيث جعل الأكراد من أنفسهم دائماً مجالا لاستقطاب القوى الأجنبية والإقليمية المختلفة .

- دخول الحركة الكردية في مساومات سيئة الدلالة وزج القضية الكردية في نشاطات العناصر المعارضة للدولة العراقية .

- عجز القيادة الكردية عن اختيار الوقت المناسب للقيام بحركاتها المسلحة، وكذلك تخيلها أنها قامت بثورات شعبية حقيقية، ولكن في الحقيقة لا يمكن أن نطلق على هذه الحركات ثورات لأنها لم تكن أكثر من مجرد حركات مسلحة ضد الجيش العراقي .

الهوامش

- (١) منذر الموصلى، الحياة السياسية والحزبية فى كردستان، لندن، دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١، ص٢٥.
- (٢) درية عونى، عرب وأكراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢، ص٢٣ .
- (٣) عبد الرحمن قاسمى، كردستان والأكراد، بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر، ١٩٧٠، ص١١.
- (٤) الموصلى، المرجع السابق، ص٢٥.
- (٥) فلاديمير مينورسكى، الأكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة معروف خزنة دار، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٨، ص١٣ .
- (٦) الموصلى، المرجع السابق، ص٢٧.
- (٧) درية عونى، المرجع السابق، ص٢٧.
- (٨) آدمونس. سي. جى، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، مطبعة التايمز، ١٩٧١، ص٣.
- (٩) حامد محمود عيسى (دكتور)، المشكلة الكردية فى الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩١، ص٦ .
- (١٠) مجالى مرسى، معجم العالم العربى، ترجمة جورج سعد، بيروت، دار الحداثة، ١٩٩٤، ص١١٤ .
- (١١) حديث وزير الصحة العراقى إلى راديو مونت كارلو، ١٩٩٧/٧/٥ .
- (١٢) آدمونس. سي. جى، المرجع السابق، ص٨٠.
- (١٣) درية عونى، المرجع السابق، ص١٦.
- (١٤) شرف خان البدليسى، الشرف نامة فى تاريخ الدول والإمارات الكردية، بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٣، ص١٢ .
- (١٥) المرجع نفسه، ص٦ .
- (١٦) باسيل نيكتين، الأكراد، بيروت، دار الروائع، ١٩٦٧، ص ٢٥ .
- (١٧) محمد فتحى الشاعر (دكتور)، الأكراد فى عهد عماد الدين زنكى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٩ .
- (١٨) المقرئى، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، تحقيق مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٢٩، ص٢٢-٢٩ .

- (١٩) محمد فتحي الشاعر ، المرجع السابق، ص ١١ .
- (٢٠) رشيد كورد، قواعد اللغة الكردية، بيروت، دار الكتب، ١٩٩٠، ص ١٨-٢٥.
- (٢١) درية عونى، المرجع السابق، ص ٢٩.
- (٢٢) أمين سامى الغمراوي، قصة الأكراد فى شمال العراق، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٧، ص ٤٩ .
- (٢٣) عبد الرازق الحسنى، عبدة الشيطان فى العراق، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٣١، ص ٢٧.
- (٢٤) درية عونى، المرجع السابق، ص ٢٩.
- (٢٥) المرجع نفسه، ص ٤٢ .
- (٢٦) المرجع نفسه، ص ٤٤ .
- (٢٧) عمر عبد العزيز (دكتور)، تاريخ المشرق العربى ١٥١٦-١٩٢٣، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤، ص ٩٠.
- (٢٨) الموصلى، المرجع السابق، ص ص ٨٠-٨١.
- (٢٩) عبد العزيز نوار (دكتور)، تاريخ العراق من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت، القاهرة، دار الكاتب، ١٩٦٨، ص ١٣ .
- (٣٠) حامد عيسى، المرجع السابق، ص ٢١.
- (٣١) أمين سامى، المرجع السابق، ص ١٥٠.
- (٣٢) رياض رشيد الحيدري، الأثوريين فى العراق ١٩١٨-١٩٣٦، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٧٣، ص ٥١.
- (٣٣) لازريف، المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣، ترجمة عبدى حاجى، بيروت، دار الرازى، ١٩٩١، ص ٦١.
- (٣٤) جيرترودييل، فصول من تاريخ العراق، ترجمة جعفر خياط، بيروت، دار الطبيعة، ١٩٧١، ص ١٥٥ .
- (٣٥) لازريف، المرجع السابق، ص ٧٠.
- (٣٦) كمال أحمد مظهر (دكتور)، كوردستان فى سنوات الحرب العالمية الأولى، بغداد، مطبعة المجمع العلمى، ١٩٧٧، ص ٧٦ .
- (٣٧) عبد الرازق الحسنى، تاريخ العراق السياسى، ج ٣، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٥٧، ص ٢٨٥.
- (٣٨) عبد الرحمن قاسموا، المرجع السابق، ص ٨٠.

- (٣٩) أدمونس، المرجع السابق، ص٣٤.
- (٤٠) لازريف، المرجع السابق، ص٧٣.
- (٤١) المرجع نفسه، ص٢٢٠.
- (٤٢) المرجع نفسه، ص٢٢١.
- (٤٣) جلال الطالباني، كوردستان والحركة القومية الكردية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١، ص٢٢٢.
- (٤٤) Kennan, Derk, The Kurds, London, Institute of Race Relations, 1987. p.65.
- (٤٥) الحسنى، تاريخ العراق السياسى، ص ٢٨٩.
- (٤٦) محمود الدرة، القضية الكردية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٦، ص ١٥٧ .
- (٤٧) الحسنى، تاريخ العراق السياسى، ص ٢٩٢.
- (٤٨) الطالباني، المرجع السابق، ص٢٢٣.
- (٤٩) وزارة الإعلام العراقية، القضية الكردية، بغداد، مطابع الجمهورية، ١٩٧٠، ص٦٦.
- (٥٠) أمين سامى، المرجع السابق، ص١٩٣.
- (٥١) بهاء الدين نوري، رتل باز فى حركات بارزان، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٤، ص٧٢.
- (٥٢) حامد عيسى، المرجع السابق، ص١٥٥.
- (٥٣) أمين سامى، المرجع السابق، ص٢٠٢.
- (٥٤) المرجع نفسه، ص٢٠٤.
- (٥٥) محمد البريفكانى، حقائق تاريخية عن القضية البارزاني، بغدا، مطبعة شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٥٣، ص١٤.
- (٥٦) أمين سامى، المرجع السابق، ص٢٠٧.
- (٥٧) إسماعيل أحمد ياغى، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٥٢/٤١، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٦، ص ٢٥٤ .
- (٥٨) أحمد فوزى، قاسم والأكراد - حناجر وجبال، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٩ .
- (٥٩) حامد عيسى، المرجع السابق، ص١٧١.
- (٦٠) أمين سامى، المرجع السابق، ص٢١٠.
- (٦١) عبد الرحيم نو النون، العراق فى الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥/٣٩، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٨، ص ١٧١ .

- (٦٢) إسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص٢٦١.
- (٦٣) حامد عيسى، المرجع السابق، ص١٧٩.
- (٦٤) أحمد فوزي، المرجع السابق، ص٩٥.
- (٦٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٦١، ص٢٣١.

اليعاربة في مواجهة الوجود البرتغالي في الخليج العربي

د. محمد صابر عرب
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الأزهر

عُمان عند مقدم البرتغاليين

لعل من أهم التجارب التي نجمت عن حركة التاريخ أن التآلف والتجانس بين عناصر المجتمع (أى مجتمع) تعد المقوم الأول لبناء قوته، وبقدر ما يتحقق هذا التآلف فإنه ينعكس على قوة المجتمع، كان ذلك قديماً، وقبل أن تتكون الدولة القومية الحديثة، وظل بالضرورة باقياً فى كل عصر وفى كل مجتمع.

والمتتبع لتاريخ عُمان يلمس هذه الحقيقة بشكل أكثر وضوحاً، وخصوصاً مع اقتراب القرن الخامس عشر من الانتهاء، حيث عانت عُمان من الفوضى السياسية مع اقتراب نهاية عهد النباهنة، تلك الدولة التى عمرت خمسة قرون، لعل القرون الثلاثة الأولى تمثل فترة قوتها، ومع اقتراب القرن التاسع عشر بدأت عوامل الضعف تعمل فى كيانها كنتاج طبيعى لانقسام الدولة إلى ممالك وكيانات ضعيفة عجلت بنهايتها.

وتشير المصادر العُمانية إلى أن تاريخ النباهنة لم يكن كله ضعفاً، وإنما كانت هناك فترات قوة، حيث حكم عُمان بعض الحكام العظام، لعل أشهرهم فلاح بن محسن^(١).

وفى فترات قوة الدولة وهيبتها بدت قضية الوحدة الوطنية أكثر وضوحاً فى ظل حاكم يتميز بقدر كبير من الحسم والإقدام، حيث استطاع أن يجمع شمل الوطن فى ظل أهداف كبيرة بشكل عاد على البلاد بقدر من الازدهار والقوة، وهو أمر طبيعى ينطبق على كل التجارب الإنسانية، حيث يتفرغ الناس لأعمالهم فى ظل هبة الدولة.

ويبدو أن قوة الدولة فى عصر النباهنة بدأت تنهار، ومن ثم بدأت تنهار هبة حكامها حينما أسندت مناصب ولاية الأقاليم إلى من اشتد فسادهم، حيث أهدرت حقوق الناس وامتهنت كرامتهم، وانهارت قيم العدل والحق، ومن ثم سادت روح الأنانية، ولعل أخطر ما أصيبت به نولة النباهنة هو تسرب روح اليأس إلى نفوس الناس، حيث راحوا يتطلعوا إلى التغيير، مستشهدين بنماذج من الأئمة العظام، وكما تضاعفت وطأة الحكام على رعييتهم تضاعف السخط، بسبب الدماء التى سُفكت،

والأموال التي أُخذت، ولذا فقد أجمع المسلمون على اختيار أبي الحسن بن عامر الأزدي إماماً، ثم الإمام عمر بن الخطاب الخروصي، وهو الذي حاز أموال النباهنة^(٢).

ولكن شوكة النباهنة لم تكن قد انتهت بعد، حيث خرج سليمان بن سليمان بن مظفر النبهاني على الإمام عمر الخروصي، ومن ثم دخلت عُمان مرحلة أخرى من الحروب الأهلية الطاحنة، إلى أن ظهر محمد بن إسماعيل الذي أجمع الناس على إمامته سنة ١٥٠٠ - ١٥٣٠ مما أكسبه قدراً كبيراً من الشرعية مكنته من القضاء على سليمان النبهاني.

لم يكن القضاء على سليمان النبهاني كفيلاً بانهيار شوكة النباهنة تماماً، ومن ثم فلم تستقر الأوضاع، بل تفاقت الأحوال عموماً، وانقسم الناس وفقاً لنزعات قبلية، وبعد مبايعة الإمام بركات بن محمد بن إسماعيل إماماً ظهرت معارضة مصحوبة باضطرابات وانقسامات قبلية ضاعفت من تردى الأحوال بشكل عام.

ونتيجة لهذه الاضطرابات تحولت عُمان إلى مجموعة من المقاطعات الصغيرة يحكمها أمراء وشيوخ، واتسمت العلاقة بينهم جميعاً بقدر كبير من التوتر، وفي هذه الأثناء اتخذ البرتغاليون "هرمز" قاعدة عسكرية لهم في حين تبدت القوة العُمانية بسبب الحروب الأهلية، وفي الوقت الذي انشغل فيه العُمانيون بسبب خلافاتهم عمل البرتغاليون على مضاعفة سيطرتهم على العديد من المواقع الاستراتيجية في الخليج العربي، فاستولوا على صحار.

ويعتبر ذلك نقطة تحول خطيرة في تاريخ عُمان، حيث أصبح الساحل العُمانى كله تقريباً تحت النفوذ البرتغالي، وانصرف أهل عُمان لخوض حروب محلية ضارية افتقدت في مجملها إلى الموضوعية، ونجم عنها انصراف الناس عن عدوهم الحقيقي، إضافة إلى وسائل الحياة وتدهور الأوضاع الاقتصادية بدرجة لم تشهدا عُمان طول تاريخها.

لقد سجل "البوكيرك" إعجابه الشديد بالازدهار الاقتصادي الذي كانت عليه المدن العُمانية، وخصوصاً "قلهات"، وهي أول ميناء تصل إليه السفن البرتغالية، حيث كانت

تفيض بالخير الذي يأتى إليها من الداخل، كما أضاف "البوكيرك" عن "قلهات" أنها ميناء عظيم للشحن البحرى، تأتى إليها السفن لتتنقل التمور والخيول إلى الهند^(٣).

أما عن مسقط فقد ذكر أنها مدينة كبيرة كثيفة السكان، محاطة من الداخل بسلسلة من الجبال الشاهقة، وهى تطل على البحر، ومينائها محمى من جميع الجهات، وهى المنطقة الحرة الرئيسية لمملكة هرمز . كما ذكر "البوكيرك" عن صحار أنها مدينة جميلة ذات منازل أنيقة، ولاحظ أن الأراضى الواسعة الممتدة وراءها مزروعة بالقمح والذرة والشعير، كما أن تربية الماشية والخيول تكثر فى تلك المزارع لوجود المراعى وكثافة الأشجار^(٤).

لقد تزامن انطباع "البوكيرك" عن المدن العُمانية مع الحروب الأهلية الطاحنة، غير أن هذا الوصف لا يتناسب والمكانة الزاهرة التى كانت عليها عُمان طوال فترة العصور الوسطى، حيث كانت تمر بها التجارة الآتية من شرق أفريقيا والصين وفارس، بالإضافة إلى الحاصلات المختلفة التى جادت بها الأرض العمانية من نخيل وفواكه وقمح، ناهيك عن مدنها، وخصوصاً صحار، التى أجمع الرحالة العرب والأجانب على أنها من أكثر مدن الإسلام عمارة ومالاً^(٥).

وإذا كانت المشكلات الداخلية العمانية قد أدت إلى انصراف الناس عن الاهتمام بأمور معيشتهم، مما نجم عنه تدهور ملحوظ فى الحياة الاقتصادية، فإن الغزو البرتغالى قد أجهز على البقية الباقية، وعانت الموانئ العمانية من آثار ذلك التدهور . وبما أن السواحل العمانية كانت أولى المناطق العربية وقوعاً تحت السيطرة البرتغالية، فقد عمد "البوكيرك" وهو فى طريقه إلى هرمز إلى حرق وتدمير كل السفن العمانية الراسية فى الموانئ العمانية، كقريات ومسقط وخورفكان، وهكذا توافق الغزو البرتغالى مع فترة ضعف امتدت لتشمل الساحل والداخل، مما سهل على الغزاة مهمتهم، لذا فقد كان خليج عمان أول منطقة تشهد فظاعة الغزو البرتغالى وقسوته.

وعلى الرغم من ضراوة العمليات العسكرية البرتغالية فإنها لم تَحُلْ من مقاومة

عمانية باسلة، فبعد أن استولى "البوكيرك" على قريات توجه إلى مسقط فوجدها معرزة بالرجال الذين جاؤا إليها من جميع الجهات بعد سماعهم بالتدمير الذى حل بقريات.

لقد كانت مسقط مزودة بوسائل دفاع قوية ، إلا أن الأسطول البرتغالى دفع البعض إلى مناشدة "البوكيرك" عدم تعريض المدينة للتدمير، ولكن انطلقت المدافع البرتغالية لتدميرها ، فى حين اشتعلت النيران فى كل أحيائها، بما فى ذلك المساجد، فى الوقت الذى انطلق فيه الجنود البرتغاليون يأسرون ما يمكنهم أسره، بما فى ذلك النساء والشيوخ والأطفال^(٦).

واللافت للنظر أن كل القوى العربية والإسلامية كانت مستهدفة، وعلى الرغم من ذلك فلم يحدث أى قدر من التنسيق لمواجهة العدو المشترك، بل اتسمت العلاقات بين كل القوى العربية والإسلامية بقدر كبير من التصارع، فها هم العثمانيون يواجهون الفرس ويعلنون عليهم الحرب، ويستبيحون عاصمتهم، فى حين أن المماليك من قبل قد راحوا ينسقون مع البنادقة فى محاولة للتصدى للبرتغاليين، أما بقية القوى العربية فى الخليج - كالجبور والنباهنة ومملكة هرمز - فقد اتسمت علاقاتهم بقدر كبير من الصراع، بل راح كل منهم يتطلع لد نفوذه على حساب الآخر، مما بدد قوة الجميع وحال دون تضامنهم.

فى الوقت الذى اتجهت فيه الأنظار إلى العدو القادم من أوروبا فإن كل القوى العربية والإسلامية لم تتفاعل مع الموقف بما يتناسب وخطورته، بل تبذرت طاقات كل القوى فى أتون مشاكل فرعية افتقرت فى مجملها إلى الموضوعية، ولم تظهر تكتلات عربية بهدف مواجهة العدو المشترك، وإنما على العكس، فقد وصل الأمر إلى أن البرتغاليين قد استعانوا ببعض القوى المحلية للقضاء على أقوى الكيانات السياسية فى الخليج، وهم الجبور^(٧).

وهكذا كان وصول البرتغاليين إلى مياه الخليج بداية لحقبة تاريخية واكبتها حالة من التصدع على المستويات العُمانية، وانقسمت البلاد إلى كيانات ضعيفة، وأصبح الساحل العُمانى من صور إلى مسقط ثم صحار وجلفار تحت السيطرة البرتغالية.

وبينما كان البرتغاليون يجهزون على كل القوى كانت عُمان تشهد مولد عهد جديد وزعامة جديدة أرسى دعائمها بن مرشد بطريقة استوعبت كل القوى العُمانية.

جهود الإمام ناصر بن مرشد في توحيد القبائل العُمانية

مع بداية القرن السابع عشر كانت هناك بعض المتغيرات التي حدثت في الخليج العربي، لعل في مقدمتها ظهور شركة الهند الشرقية بما تملك من إمكانيات ونفوذ، استطاعت أن تبدى قدراً من سياسة الاحتكار التي فرضها البرتغاليون على الخليج العربي، ثم دخلت الشركة كطرف أساسي في الصراع الدائر حينما تضامنت مع الشاه عباس في طرد البرتغاليين من هرمز عام ١٦٢٢ وفقاً لاتفاقية ميناب^(٨) التي أبرمت بينهما.

لقد كان طرد البرتغاليين من هرمز نقطة تحول، مما ضاعفت من مهمة العُمانيين، حيث استقر البرتغاليون على السواحل العُمانية وضاعفوا من تحصيناتها، وخصوصاً مسقط، التي كانت تعد من أقوى معاقلهم القوية.

لعل من أهم المتغيرات التي حدثت في عام ١٦٢٤ ظهور ناصر بن مرشد كأول إمام لدولة اليعاربة، واستطاع أن يستوعب كل أبعاد القضية، وأن يدرك المتغيرات الجارية من حوله، على المستوى العُمانى أو على المستوى الخليجى بشكل عام، ولذا فقد أدرك ثقل المهمة، وقدر كل أبعادها، حيث اعتقد أن مواجهة البرتغال لا يمكن أن تكون حاسمة إلا إذا استند إلى جبهة وطنية مترابطة ومتماسكة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا خاض حروباً في سبيل توحيد كل القبائل العُمانية.

ويما أن منطقة الرستاق هي التي شهدت بعث إمامة ناصر بن مرشد، فقد كان عليه أن يبدأ بها، ولهذا مضى ومعه جمع من أنصاره نحو قلعة الرستاق، وكان المالك لرستاق ابن عمه مالك بن أبى العرب اليعربى، وبعد حصار لم يدم طويلاً فتحها الإمام^(٩).

لقد أدرك الإمام ناصر أن العدو القابع على الساحل العُمانية يضاعف من إمكانياته يوماً بعد يوم، وأن أية محاولة لطرده مشكوك في نتائجها إذا لم يصل بالبلاد إلى حد معقول من الوحدة التي أصبحت هدفاً أساسياً، فلم يكن من المعقول أن يبادر بإعلان الحرب على البرتغاليين والبلاد مقسمة^(١٠).

لقد أجمعت مصادر التراث العُمانى على أهمية الدور الذى قام به الشيخ خميس بن سعيد الشقصى، الذى كان موضع ثقة أهل الرستاق، حيث ناصر الإمام فى كل خطواته، بدءاً من اختياره إماماً^(١١)، وانتهاء بالجيش التى قادها فى سبيل تحقيق الوحدة، ومن الصعب إغفال زعامات قبلية ودينية، وتشير مصادر التراث العُمانى أيضاً إلى أهمية الدور الذى قامت به قبيلة اليحمد، حيث ساندت الإمام ناصر بن مرشد مادياً وبشرى، مما كان له الأثر فى تأمين الحرب فى بدايتها، والسيطرة على كل منطقة الرستاق . لقد وضعت القيادة العسكرية المصالح العليا للبلاد فوق كل اعتبار، لدرجة أن قرية (نخل). كان مالکها سلطان بن أبى العرب (عم الإمام ناصر بن مرشد) وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت فى مقدمة المناطق التى حاصرتها قوات الإمام إلى أن تم فتحها بعد عدة أيام، وعين عبد الله بن سعيد الشقصى والياً عليها^(١٢).

لقد تميزت الحروب فى بدايتها بقدر من الحسم والإقدام الشديدين، مما ضاعف من إيمان الناس بقضية الوحدة، حيث التفوا حول الإمام مؤمنين بدعوته، وأصبحت المنافسة والسبق فى معاضدة الإمام مظهرين جديرين بالتسجيل والملاحظة، وكلما تحقق قدر من الوحدة تضاعف إيمان الناس بقضيتهم، وتطلعوا إلى غد حتماً سيتحقق فيه النصر على عدوهم.

ونظراً لعدالة القضية التى تبناها الإمام ناصر وانتصاراته التى لفتت الأنظار فقد بادر أهل نزوى بدعوته إلى ملكها، ولأهمية نزوى فى مخططات الإمام فقد عجل بالسير إليها بنفسه، إلا أنه - على ما يبدو - لم تكن الدعوة تمثل رغبة بعض أهلها الذين تصدوا لمقدم الإمام وبادروه بالحرب، مما دفعه إلى العودة إلى الرستاق، حيث جاءه وفد من سمائل برئاسة ملكها مانع من سان العميرى معلناً ولاءه ومبايعته.

وبما أن نزوى كانت موضوع تفكير أساسى فى ذهن الإمام فقد توجه من سمائل إليها، حيث كان لعامل المباغة أكبر الأثر فى إجماع أهلها على المبايعة.

واللافت للنظر حرص الإمام على عدم إراقة دماء المسلمين، ولذا فقد كان يستخدم كل الإمكانيات المتاحة من الإقناع والحجة، وما كان يلجأ إلى الحرب إلا إذا حتمتها الظروف، وفرضتها المصلحة العامة لكافة المسلمين . وما كان من الممكن أن تتحقق كل تلك الانتصارات الكبيرة إلا بمعاوضة كثيرة من القبائل التى ناصرت الإمام وهو يتأهب لفتح نزوى، التى كان بعض أهلها يضمرون له الشر.

وعلى الرغم من الوقوف على نواياهم فإن الإمام نهى عن قتلهم مقابل إخراجهم^(١٢) من وطنهم فى العقر، إلا أنهم لجأوا إلى مانع بن سنان فى سمائل، الذى سبق وأعطى عهداً للإمام، حيث ثبت أنه لم يكن صادقاً فى عهده، بل كان يتحين الفرص للنيل من الدعوة وقائدها.

ونظراً لثقل المهمة التى كان يقوم بها الإمام ناصر بن مرشد، واستعدادا لحروب قد تطول أكثر مما يتوقع، لذا فقد كان يقيم فى كل المناطق التى يدخلها حصناً أو قلعة، بعد أن يترك أحداً من أتباعه لكى يواصل مهمته فى ترسيخ مبادئه ومواصلة دعوته التى أخذت تنساب فى كل أرجاء عُمان. لقد حققت هذه السياسية تعاظم نفوذ الإمام بالإضافة إلى عدالته التى كانت مضرب المثل، مما دفع المترددين إلى القدوم طالبين بسط العدالة^(١٤).

ومما يؤكد صعوبة المهمة التى مضى الإمام فى سبيل تحقيقها كثرة الممالك التى أقيمت على مقومات قبلية، بحيث يصعب التمييز بين القبيلة والحكومة^(١٥) . لقد كان الحكم لشيخ القبيلة الذى كان يطلق عليه تجاوزاً ملكاً أو أميراً، أما فكرة الدولة القومية الواحدة والإدارة المركزية فهى من المفاهيم التى لم تتعود عليها القبائل فى تلك الفترة.

كان الإمام ناصر يعول أهمية كبيرة على نزوى، ولذا فبمجرد أن فتحها فضل أن

يتريث لبعض الوقت، ويبدو أنه كان يتوقع توافد القبائل عليه تجنباً لإراقة الدماء، وقد تحقق ما توقعه الإمام، حيث استجاب لدعوته أهل منح وسمد الشأن وبرا وكل المنطقة الشرقية، ماعدا صور و قريات حيث كانتا تحت السيطرة البرتغالية^(١٦).

ومن الظواهر اللافتة في سياسة الإمام أنه كلما حقق قدراً لا بأس به من الوحدة راح يتريث ترقباً لرد فعل قد يحول دون الحرب، وقد تكون فرصة لإعادة ترتيب جنده ومحاولته العودة لتفقد المناطق التي دخلت في حوزته، وهي سياسة حكيمة فوائدها على كل المستويات.

لقد أدرك الإمام أن منطقة الظاهرة تشهد تمرداً على إجماع الأمة، ووصل بعضها إلى حد التفكير في اغتياله، ولذا فقد استنفر هم القبائل التي لبت دعوته، واختار الشيخ خميس بن رشيد لكي يكون قائداً للجند، وحدثت مواجهة ضارية قتل خلالها جاعد بن مرشد (شقيق الإمام ناصر)^(١٧).

وتشير بعض المصادر العُمانية إلى أن تمرد منطقة الظاهرة كان من أصعب المواقف التي واجهها الإمام، حيث قتلت أعداد كبيرة من قواته بسبب المباغته وتراجع بعض القبائل عن تأييدها، مما دفع الإمام إلى أن يتولى بنفسه قيادة العمليات العسكرية وربما كان ذلك سبباً أساسياً في السيطرة على زمام الموقف، حيث ارتفعت معنويات الجند الذين قاتلوا بشجاعة منقطعة النظير في مناطق عبرى وحصن الفبي وكافة مناطق الظاهر . لقد تأكد للإمام أن تمرد أهل الظاهرة مرده إلى مؤامرات ناصر بن قطن الذي حُوصِر في قلعته إلى أن استنجد بالإمام طالباً عفوه، وليس صحيحاً أن القبائل العُمانية قد قلبت سلطة الإمام بسهولة، بل تباينت المواقف بين التأييد والتردد أو الرفض.

لقد أدرك الجبور أن تنامي دولة الإمام يتعارض بشكل أو آخر مع نفوذهم الذي كان يمارس على كثير من القبائل التي نجحوا في إثارتها، بل والتحالف مع بعضها للقضاء على الإمام ودولته^(١٨).

لقد نما إلى الإمام أن الجبور يخططون لقتله شخصياً، ولعلها كانت مؤامرة اشتركت فيها بعض القبائل التي أعلنت الحرب على الإمام، ودارت معركة كانت من أشد المعارك ضراوة، انهزم فيها الجبور وأتباعهم بعد أن قتلت أعداد كبيرة منهم، ويصف الأذكوي تلك المعركة قائلاً : " لقد كثر القتل في البغاة، حتى قيل إنهم عجزوا عن دفنهم، فكانوا يجعلون السبعة والثمانية في خبة "(١٩).

إن الإمام ناصر بن مرشد كان يغتتم أية فرصة لتوحيد البلاد وتقوية الجبهة الداخلية، ولم يقبل مبدأ أنصاف الحلول، وصولاً إلى عودة الوحدة الوطنية وترسيخ دعائم الدولة. لقد بدأ الإمام يأخذ بسياسة النفس الطويل، لذا فقد أخذ يبعث بالسرايا لمناقشة خصمه في مكان ما، في حين كان يبيت النية لخوض حرب كبيرة في منطقة أخرى، وخصوصاً حينما أوشك أن يستكمل سيطرته على معظم أنحاء عُمان، حيث بعث بعدة سرايا يقودها محمد بن غسان النزوي، الذي صدرت إليه الأوامر لكي يتوجه إلى (الجو) ناحية البريمي لكي يفتحها تمهيداً لدخول قرية "لوى" التي كان يقطنها الجبور الذين بدؤوا يغيرون على جيش الإمام كلما سنحت لهم الفرصة (٢٠).

لقد كانت السيطرة على منطقة "الجو" عملية سهلة، أما "لوى" فقد استعصى فتحها على قوات الإمام بسبب تحصيناتها وكثرة المدافعين عنها، مما اضطر محمد بن غسان النزوي إلى طلب العون من القبائل القريبة من صحار، والتي كانت تتطلع إلى قوات الإمام وتترقب انتصاراتها بهدف التعجيل للقاء الحاسم بين العُمانيين والبرتغاليين في صحار. وبعد حصار دام أسبوعاً تمت السيطرة على "لوى"، حيث بدأ التفكير عملياً في صحار.

وهكذا استطاع الإمام ناصر بن مرشد خلال سنوات حكمه التي امتدت حتى سنة ١٦٤٩ أن يحقق لعُمان تماسكها، ويؤمنها إلى حد كبير من الأخطار الخارجية التي كانت تتعرض لها، وكانت محاولاته نحو الوحدة باعثة على تحقيق الأمل الكبير الذي افتقرت إليه البلاد منذ زمن طويل (٢١).

وينفرد الإمام ناصر بن مرشد بين أئمة اليعاربة بتصديه لهذا الكم الهائل من المشكلات، حيث حارب في جبهتين (الساحل والداخل). وعند وفاته (فى ٢٣ أبريل عام ١٦٤٩) كانت كل القبائل العُمانية تحت لواء واحد . وعموماً فإن فترة الإمام ناصر بن مرشد تعد من أغنى وأخصب الفترات فى تاريخ اليعاربة، وأن دوره فى سبيل الوحدة الوطنية يعد أساساً لكل الانتصارات اللاحقة ضد البرتغاليين.

وإذا كانت عُمان منذ عام ١٦٢٤ وحتى وفاة الإمام ناصر بن مرشد عام ١٦٤٩ قد واجهت حروباً أهلية طاحنة، فإنها قد أنهت مرحلة التمزق والتشتت، حيث بدأت مرحلة جديدة من الوحدة فى ظل حكومة مركزية، وانتهى العهد الذى كانت فيه عُمان مقسمة إلى دويلات صغيرة تحت رئاسة ملوك ضعاف ارتضوا أن يحكموا دويلات مزيلة بدلاً من أن تقوى بلادهم وتتحد، وبكل المقاييس فإن جهاد الإمام ناصر بن مرشد فى سبيل الوحدة يعد صفحة ناصعة من الكفاح والبطولات.

الصراع العُمانى البرتغالى فى عهد اليعاربة

إذا كان الإمام ناصر بن مرشد قد أنجز تحقيق الوحدة الوطنية فإن الوجود البرتغالى على السواحل العُمانية كان فى حاجة إلى إمكانات جديدة تفوق تلك الإمكانيات التقليدية، التى استخدمها اليعاربة فى سبيل القضاء على الحروب الأهلية والانصياع لسلطة الدولة الموحدة . لقد وقعت كل المعارك التى خاضها الإمام ناصر بن مرشد من أجل الوحدة على اليابسة أما البرتغاليون فقد كانوا أهل بحار، وطريقتهم فى الحرب اعتمدت على السفن التى شهدت طفرة كبيرة منذ الكشف الجغرافية، ولذا فإن سياستهم الاستعمارية اعتمدت على احتلالهم لكثير من المدن والقرى والحصون، التى تقع فى طريق البحار والمحيطات دون اللجوء إلى التعمق فى اليابسة، الأمر الذى لا يتناسب وإمكاناتهم البشرية.

لقد أدرك اليعاربة مقدرة عدوهم القادم من أقصى الطرف الأوروبى كدولة بحرية

خاضت معارك طاحنة فى سبيل الحافظ على مكانتها، ولذا فقد كانت العناية بالأسطول وتنمية الموارد الاقتصادية من الركائز الأساسية التى اعتمد عليها اليعاربة، الذين طوروا أسطولهم التجارى والعسكرى مستفيدين من خبرة الدول الأكثر تقدماً فى هذا المجال، خصوصاً شركة الهند الشرقية البريطانية التى أقاموا معها علاقات طيبة، مستفيدين من تنافسها مع السياسة البرتغالية فى تلك الفترة^(٢٢) قبل أن تنشأ بينهما سياسة الوفاق الجديدة. وبمجرد أن انتهى الإمام ناصر بن مرشد من القضاء على جميع القوى المحلية ألقى بكل ثقله لمحاربة البرتغاليين، حيث انتزع منهم صور وقريات، إذا أسند أمر تحريرهما إلى ابن عمه سلطان سيف اليعربى^(٢٣).

ويبدو أن انتزاع صور وقريات لم يكن مهمة سهلة، فقد كان التباين واضحاً بين حجم وكفاءة القوتين المتنافستين، بالإضافة إلى أن الوحدة الوطنية لم تكن قد تحققت بما يتناسب وأعباء المواجهة التى كانت تقتضى قدراً كبيراً من الانسجام والتفاهم، خصوصاً أن البرتغاليين كانوا قد استردوا أنفسهم منذ أن طردوا من هرمز عام ١٦٢٢ بسبب انشغال القبائل فى الحروب الأهلية، وقبل كل ذلك فقد استجذبت على مسرح الأحداث، سياسة وفاق جديدة بين البرتغال وشركة الهند الشرقية، بدءاً من عام ١٦٣٤^(٢٤)، وتحولت إلى صداقة متينة وتعاون بين الطرفين، وخصوصاً بعد أن استرد البرتغاليون استقلالهم من أسبانيا عام ١٦٤٠^(٢٥).

إن المتبع لحركة كفاح اليعاربة ضد البرتغال يدرك للوهلة الأولى أهمية الوحدة القومية كقضية دينية وسياسية، وهو ما يؤكد أن الإمام ناصر بن مرشد قد أدرك تلك الحقيقة للوهلة الأولى، ففى ظل التجزئة تنمو الخلافات وتتنامى الأحقاد إلى حد يهون فيه الوطن وتتبدد القيم الكبرى فى سبيل تحقيق مصالح شخصية رخيصة.

لقد أدرك بن مرشد هذه الحقيقة بوعى شديد، وهى أن الوحدة بمثابة الدرس الأول لتحقيق أى عمل كبير، وبدونها تتبدد القوى وتتاح كل فرص الوقيعة والشتات لأنباء الوطن الواحد والعقيدة الواحدة.

وقد شهدت الجبهة الداخلية تفوقاً ملحوظاً لقوات الإمام ناصر بن مرشد ساعده في توسيع نطاق نضاله ضد البرتغاليين القابعين في المناطق الساحلية، وكانت "صحار" محوراً استراتيجياً مهماً في سياسة اليعاربة، حيث ضربوا حصاراً شديداً عليها في حين تحصن البرتغاليون داخل القلاع والحصون وراحوا يمحطون قوات الإمام بوابل من نيران مدفعيتهم، الأمر الذي أطال أمد الحصار، مما دفع الإمام إلى بناء قلعة في مواجهة القلعة البرتغالية.

لقد بدأ ناصر بن مرشد منذ عام ١٦٤٠ يجنى ثمار الوحدة الوطنية فبمجرد أن علمت القبائل بحصار صحار أخذت تستنفر همم شبابها، الذين شاركوا في بناء القلعة وخصوصاً من مناطق لوى ويات وكافة المناطق المتاخمة لصحار، وبينما ضرب العُمانيون حصاراً منيعاً حول صحار، إذا بالإمام ناصر وقد بعث بسرية أخرى إلى مسقط بقيادة خميس بن سعيد الشقصي^(٢٦)، وعلى الرغم من أن تلك السرية لم تحقق نتائج حماسية^(٢٧)، فإنها أربكت القوات البرتغالية، سواء في صحار أو في مسقط، مما مهد لسلسلة من الهجمات العمانية الخطيرة ضد المعقل البرتغالية كافة. ففي عام ١٦٤٣ استولى الإمام ناصر بن مرشد على مدينة صحار، وبنى بها حصناً مقابلاً للحصن الذي يسيطر عليه البرتغاليون.

واللافت للنظر مقدرة الإمام ناصر بن مرشد السياسية، ومعرفته الدقيقة بإمكانات عدوه، مما أهله لكي يكون سياسياً بارعاً بالإضافة إلى مكانته الدينية، ومقدرته البارعة على جمع شمل المسلمين لخوض معارك ضارية ضد عدوه اتسمت بالطابع الديني بالدرجة الأولى.

نجح العُمانيون في الحصول على عدد من السفن المتقدمة - وكذا الذخيرة والبارود - من الإنجليز، مما ضاعف من حجم العمليات العسكرية ضد القواعد البرتغالية^(٢٨) . وعموماً فلم يصل حجم المساعدات البريطانية لعُمان بما يتناسب وإمكانات البرتغال، مثلما حدث في اتفاقية ميناب عام ١٦٢٢، حيث حاربت بريطانيا بجانب الفرس لتحرير

هرمز، أما اليعاربة فقد حاربوا في ظروف مختلفة، حيث لم يستعينوا بقوى أجنبية، بالإضافة إلى أن البرتغال أثناء طردها من هرمز كانت في ظل التبعية الأسبانية، في حين أن العُمانيين قد تضاعف جهادهم بشكل ملحوظ بعد أن استردت البرتغال استقلالها^(٢٩).

وإذا كانت العلاقات العُمانية البريطانية لم تحقق نتائج محدودة على عهد ناصر بن مرشد، فإنها قد تطورت بشكل ملحوظ على عهد الإمام سيف بن سلطان، وإن كنا لا نتفق مع الرأي القائل بأن الإنجليز قد شاركوا بشكل فعال في الصراع العُماني البرتغالي، وهو ما أكدّه أحد الباحثين الأوروبيين، على اعتبار أن ثمة تعاطفاً إنجليزياً مع العُمانيين ضد البرتغاليين، ويرجع الباحث *Boxer* أسباب ذلك إلى الصراعات المذهبية بين الإنجليز والبرتغاليين. بالإضافة إلى سياسة الاحتكار التي مارسها البرتغاليون، والتي كانت تتعارض مع مصالح شركة الهند الشرقية البريطانية^(٣٠).

ويؤكد أحد الباحثين الثقات في تاريخ الخليج، عكس هذه المقولة تماماً، حيث يؤكد انزعاج الإنجليز من تصاعد القوة العُمانية. وهو أمر يتعارض مع مصالحهم على طول الخط^(٣١). بالإضافة إلى أن إنجلترا والبرتغال قد أبرمتا معاهدة في عام ١٦٦١^(٣٢).

وليس من المنطقي أن يشارك الإنجليز في الحرب بجانب العُمانيين وهم يعلمون أن قوة العُمانيين تتعارض مع مصالحهم، ولعل النشاط الاقتصادي الذي تمارسه شركة الهند الشرقية البريطانية قد بدد من سياسة الاحتكار الذي كان يمارسه البرتغاليون، مما أعطى فرصة لليعاربة لكي يضاعفوا من نشاطهم التجاري والخربي، مما أتاح لهم قدراً كبيراً من المنافسة، التي أدت إلى تطوير سفنهم بسبب الاحتكاك الذي تعددت مجالاته، سواء مع السفن الإنجليزية أو الهولندية، أو حتى مع السفن البرتغالية نفسها.

لا شك أن التفوق البحري العُماني قد أقلق الإنجليز، وقد عبر برانجون *Branguin* وكيل شركة الهند الشرقية في بندر عباس عن تلك المخاوف بقوله: "إن

العُمانيين سيصبحون كارثة على الهند مثلما كان الجزائريون كارثة على أوروبا^(٣٣). بل والأكثر من ذلك أن العلاقات أخذت تسوء بين اليعاربة والإنجليز الذين أصبحت سفنهم مستهدفة من قبل اليعاربة، لدرجة أن حاكم مدراس قد كتب إلى رئاسة الشركة طالباً المزيد من السفن والجنود تحسباً لهجمات العُمانيين^(٣٤).

ولعل من المناسب في هذا الصدد أن نطرح سؤالاً؟ إذا كان اليعاربة قد أصبحوا خطراً على الإنجليز فلماذا لم يتصد الإنجليز لمواجهتهم؟.

كان التفوق البحري الذي بلغته دولة اليعاربة قد أصبح كافياً لكي يحرك الإنجليز ويتصدوا لذلك النفوذ المتنامي، غير أن الإنجليز انشغلوا في تثبيت نفوذهم في الهند وتضاعف انشغالهم بسبب تورطهم في حرب الوراثة الأسبانية، كما أن القوة البحرية العُمانية وصلت إلى درجة من القوة مع نهاية السابع عشر جعلت التفكير في التصدي لها بمثابة مغامرة غير مضمونة العواقب من جانب شركة الهند الشرقية البريطانية.

لقد تطورت البحرية العُمانية بشكل لافت خلال عصر سيف بن سلطان (١٩٦٢-١٧١١) مما أهلها لكي تكون القوة البحرية الأولى في الجزء الغربي من المحيط الهندي، لدرجة أن سفينة الإمام سيف بن سلطان المسماه (الملك) كانت تحمل أكثر من ثمانين مدفعاً^(٣٥).

لقد امتد صراع اليعاربة ضد منافسيهم لفترات زمنية طويلة، تباينت فيها المواقف السياسية، إلا أن أصعب الفترات وأخطرها هي فترة الإمام ناصر بن مرشد، حيث كان يقاتل في سبيل تحقيق وحدة وطنية قوية كبذته قدراً هائلاً من الجهد والوقت، غير أن الرجل - وبكل المقاييس قد استخدم كل الإمكانيات المتاحة بمهارة شديدة، بما في ذلك المفاوضات السياسية التي لجأ إليها (في ٣١ أكتوبر ١٦٤٨). وعند وفاته^(٣٦) لم يبق تحت السيطرة البرتغالية سوى مسقط ومطرح حصناً لهم في صحار^(٣٧).

لعل الإمام كان يود قبل وفاته لو أجهز على البرتغاليين نهائياً في عُمان، وخصوصاً بعد أن بقيت مسقط ومطرح في يد البرتغاليين، ولذا بعث بمسعود بن رمضان على رأس جيش بهدف تحريرهما.

لقد كانت قوات الإمام ناصر في أشد الحاجة إلى التقاط الأنفاس بعد حرب أهلية طويلة، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن مسعود بن رمضان من الوصول إلى مطرح، بل ضرب عليها حصاراً في وقت تفشى فيه مرض الطاعون، وأصيب البرتغاليون بهلع شديد^(٣٨). ولعلها كانت فرصة مناسبة لكي يجهز العُمانيون على عدوهم الذي كان يقاتل في ظروف غاية في القسوة، وبدت وكأنها فرصة مناسبة لكي يفرض الإمام شروطه استكمالاً لمفاوضات كانت قد جرت منذ فترة وتراجع البرتغاليون عن قبولها، غير أن القصف المستمر لقوات مسعود بن رمضان الذي سيطر على كافة التلال المحيطة بمسقط ومطرح كان عنيفاً لدرجة أربكت الحاميات البرتغالية، في حين كان الطاعون يحصد أكثر من خمسين شخصاً في اليوم الواحد^(٣٩). ولم يؤد هذا الحصار إلى تحرير مسقط ومطرح، وإنما نجم عنه إبرام هدنة جاءت معظم بنودها في صالح العُمانيين^(٤٠).

لقد كان إبرام هذه الهدنة بمثابة اختبار عملي لقوة كل من الطرفين، حيث أدرك العُمانيون حالة الوهن التي وصل إليها البرتغاليون، وفي الوقت نفسه كان الإمام ناصر بن مرشد في أشد الحاجة لالتقاط الأنفاس وإعادة تقييم الموقف.

ومن جانب آخر فقد شعر البرتغاليون بنوع من الارتياح، وخصوصاً قد سبق لهم أن أبرموا صلحاً مع الإنجليز، إلا أنهم قد تورطوا في صراع جديد مع الهولنديين^(٤١).

لقد تضاعفت طموحات العُمانيين وأدركوا بأنهم قاب قوسين أو أدنى من تحرير بلادهم من احتلال دام أكثر من مائة وأربعين عاماً. وبوفاة الإمام ناصر بن مرشد كان العُمانيون قد وضعوا أقدامهم عند نهاية الطريق بعد رحلة طويلة من الجهاد

والتضحيات. لقد امتد جهاد اليعاربة إلى جلفار (رأس الخيمة) التي كان البرتغاليون يحتلون إحدى قلاعها، وكان الفرس بقيادة ناصر الدين الفارسي يحتلون القلعة الثانية^(٤٢).

وتشير كتب التراث العُمانى إلى أن ناصر الدين الفارسي هذا كان متحالفاً مع أعداء الإمام، وعلى علاقات قوية مع مانع بن سنان وناصر بن قطن، وهما من أكثر الزعامات المحلية عداوة للإمام، ولهذا كان تحرير جلفار يمثل رغبة أكيدة فى مخططات اليعاربة، حيث قاد على بن أحمد حملة اعتمدت على عنصر المباغثة والالتفاف بشكل سريع، مما أربك الحاميات المدافعة عن جلفار، وعندما ضاعفت القوات العُمانية من حصارها طلب البرتغاليون السماح لهم بالانتقال إلى مسقط، وهكذا بدأت تتهاوى كل القوى المناوئة، مع ملاحظة أن كل انتصار كان يفتح المجال لمزيد من التفكير فى انتصار آخر، وهكذا.

لقد استطاع سلطان بن سيف الذى بُوع بالإمامة (فى أبريل ١٦٤٩) بعد وفاة الإمام ناصر بن مرشد أن يواصل الجهاد، حيث سبق له أن تفرس على الأعمال الحربية، سواء حينما قاد بنفسه العديد من العمليات الحربية بتوجيه من الإمام الراحل، أو حينما أرسل عدة مرات إلى مسقط لتسلم الجزية المستحقة على البرتغاليين، ولذا فقد كان الإمام الجديد أهلاً لتولى القيادة فى وقت كانت البلاد فى أشد الحاجة إلى مواصلة المسيرة التى بدأها الإمام ناصر بن مرشد.

لقد أدرك الإمام الجديد أهمية الوقت كعامل مهم فى الإجهاز على البرتغاليين، وخصوصاً بعد أن نما إلى علم الإمام أن عدد الجنود قد نقص نقصاً بسبب حملات برتغالية أرسلت إلى الهند^(٤٣) اعتقاداً بأن موت الإمام ناصر بن مرشد يُعد سبباً كافياً لإرجاء أى نوايا عدوانية نحو مسقط ومطرح، غير أن سلطان بن سيف لم يمكث إلا أياماً قليلة وأسرع متخذاً من طوى الرولة قاعدة للهجوم الشامل، وتحصن البرتغاليون بقلاع وأسوار عالية، حيث رابط جنودهم بعد أن ثبتوا مدافعهم الثقيلة فى كل اتجاه،

وزيادة فى الحىطة حفروا خندقاً عميقاً حول الأسوار، وعلى رءوس الجبال المحيطة بمسقط ومطرح بنوا مجموعة أبراج ثبّتوا فى داخلها جنوداً أشداء أخذوا يمطرون القوات العُمانية بوابل من نيران مدافعهم^(٤٤).

لقد كانت الحرب سجالاً ، لا قدرة للبرتغاليين على مواجهة العُمانيين، ولا قدرة للعُمانيين على دخول مسقط أو مطرح، واعتمد الجيشان على القنص كلما أتيحت الفرص لذلك. لقد طالت الحرب حتى كاد سلطان بن سيف أن يتراجع عن حصاره، وخصوصاً بعد أن نما إلى علمه أن بعض القبائل بدأت تفكر فى التراجع عن مساندته.

لقد كان هناك صراع جديد من نوع آخر بين البرتغاليين والهنود داخل المدينتين المحاصرتين، ولعل بعض الهنود قد نجح فى تقديم معلومات على درجة كبيرة من الخطورة أفادت الإمام ودفعت بقواته إلى الدخول، فى حين أن الحامية البرتغالية قد أخذت على غرة، مما أفقدها القدرة على المواجهة، ومن ثم كان الانهيار والاستسلام^(٤٥).

ويبدو أن سلطان بن سيف قد استقى معلوماته التى مكنته من دخول مسقط من العرب القاطنين حولها أيضاً، ولا يستبعد أن يكون هؤلاء العرب هم الذين زوبوه بحقيقة الأوضاع داخل المدينة، وخصوصاً أنهم كانوا فى نهاية شهر ديسمبر ١٦٤٩، وهو موعد رأس السنة الميلادية، حيث لم تكن ثمة مراقبة دقيقة، مما سهل على العرب مهمة التسلل داخل المدينة(مسقط) ^(٤٦).

لقد حوَصر البرتغاليون فى قلعة الجلالى، وبعد أن قلّت مئونتهم اضطروا إلى التسليم وتركوا القلعة^(٤٧). وهذا ما حدث فى مطرح أيضاً، ولم يبق للبرتغاليين غير سفينتين كانتا تحاصران مسقط، غير أن العُمانيين تمكنوا من أسرهما، وعندما وصلت الأخبار إلى السلطات البرتغالية فى الهند أسرعت بإرسال أسطول برتغالى كبير، ولكنة وصل متأخراً، حيث سقطت كل القلاع، وتهاوت كل الحصون البرتغالية^(٤٨).

لقد أصيب البرتغاليون بخسائر جسيمة، حيث قُتل معظم جنودهم، وكل المحاولات التي قاموا بها في الهند لإمداد مسقط بآءت بالفشل، وبنهاية عام ١٦٥٢ لم يبق للبرتغاليين في الخليج إلا وكالتهم في "كينج" على الساحل الشرقي من الخليج. ولكن البرتغال لم تفقد الأمل في استعادة عُمان، حيث راحت تدعم مركزها في كينج، بل أخذ البرتغاليون يتفاوضون مع الفُرس على السماح لهم بإنشاء وكالة تجارية في جزيرة "هانجام" غير أن الشروط الفارسية كان مبالغاً فيها، ولذا فقد رفض البرتغاليون العرض الفارسي^(٤٩). ويؤكد لوريمر أن سبب رفض البرتغاليين للعرض الفارسي هو تطلعهم إلى الساحل العربي، حيث كانت تبذل محاولات في هذا الصدد^(٥٠).

ولم يتوقف العمانيون عن مطاردة البرتغاليين، حتى بعد أن لجأوا إلى وكالتهم التجارية في كينج، والتي لم تنج من هجمات العُمانيين الذين أخذوا يتعقبون عدوهم في الهند وشرق أفريقيا، مما جعل خطوط الملاحة بين الوكالة التجارية للبرتغاليين في كينج وبين شرق أفريقيا والهند تبدو مستحيلة في ظل السيطرة العُمانية، واضطر البرتغاليون إلى الانسحاب من كينج نهائياً^(٥١).

لاشك أن طرد البرتغاليين نهائياً من الخليج يعد عملاً بطولياً وصفحة مشرفة في التاريخ العُمانى. إن هذه الانتصارات ما كان لها أن تتحقق إلا بوحدة وطنية متماسكة عادت على عُمان في ظل إمامة سلطان بن سيف بالقوة والمنعة، حيث أصبحت أكبر قوة سياسية وعسكرية ضاربة في الخليج، وراحت العديد من الدول تخطب ودها ، في حين كان الأسطول العُمانى يجوب كل البحار الشرقية نون منافس.

ولاشك أن كفاح اليعاربة ضد البرتغاليين لم يكن منعزلاً عن التيارات السياسية المتضاربة التي كان يمر بها الخليج، والتي استوعبها أئمة اليعاربة بموضوعية شديدة، ولذا فقد حقق اليعاربة نجاحاً هائلاً في مجال العلاقات الدولية، ولعل عدم قيام تحالف استراتيجى بين شركة الهند الشرقية والبرتغال قد سهل مهمة اليعاربة وأتاح لهم فرصة الإجهاز على البرتغاليين.

لقد بدأت قضية التوازن أكثر أهمية فيما يتعلق بالصراع الدائر بين القوى المتنافسة في الخليج، وخصوصاً مع اقتراب القرن السابع عشر من الانتهاء، ففي ظل العلاقات الودية بين اليعاربة من جانب، والإنجليز والهولنديين من جانب آخر، كان يشتد الصراع العُماني البرتغالي، ويكتف العُمانيون من هجماتهم، بل وينتقلون بالصراع إلى المحيط الهندي وشرق أفريقيا^(٥٢).

وعلى الرغم من أن العلاقات العُمانية البريطانية قد تميزت في تلك الفترة بقدر كبير من التعاون، فإن ذلك لم يكن على حساب المصالح العُمانية، فحينما طلب الإنجليز من الإمام سلطان بن سيف ١٦٥٩ أن يقيموا لهم قاعدة في مسقط لا يزيد عدد أفرادها عن مائة جندي رفض الإمام رفضاً قاطعاً، وحينما ألح عليه الإنجليز وحاولوا إقناعه على اعتبار أن القاعدة مجرد حامية صغيرة لخدمة شركة الهند الشرقية ذات النشاط الاقتصادي الخاص كرر الإمام رفضه لهذا المطلب^(٥٣).

لاشك أن اليعاربة اعتمدوا على قوتهم الذاتية مع قدر من المرونة ومحاولات الاستفادة من تضارب المصالح بين القوى الأوروبية المختلفة، مما عاد على الدولة بقدر كبير من القوة والمنعة، وخصوصاً فيما يتعلق بقوة البحرية العُمانية^(٥٤) التي كانت تتعاظم يوماً بعد يوم في حين كانت البحرية البرتغالية في طريقها إلى الزوال.

ويقرر المؤرخ الإنجليزي كوبلاند *Coupland* أن عُمان قد وصلت إلى درجة من القوة مع نهاية القرن السابع عشر تفوق أية دولة من دول المحيط الهندي، حيث أصبحت تخشاهما الأساطيل الإنجليزية والهولندية^(٥٥).

لقد أدرك سلطان بن سيف أهمية العلاقات مع معظم دول المشرق الإسلامي، سواء في الخليج العربي أو المحيط الهندي، ومحاولة التنسيق مع كثير منها، وخصوصاً في مجال النشاط البحري، ولعل ذلك ما أقلق بعض الدول الأوروبية التي حرصت على قطع العلاقات بين عُمان وشرق أفريقيا من جانب، ومحاولة الوقعة بين عُمان وأمراء الهند من جانب آخر^(٥٦).

ولعل ما حققه اليعاربة في مجال النشاط البحري من تفوق ملحوظ جاء نتيجة الطفرة الاقتصادية الهائلة التي تحققت مع نهاية القرن السابع عشر نتيجة دخول العُمانيين في حلبة التجارة العالمية، بعد أن قضوا على البرتغاليين وسياستهم الاحتكارية، وبحلول عام ١٦٩٥ كان لدى العُمانيين خمس سفن ضخمة، على ظهرها ألف وخمسمائة رجل يجوبون كافة البحار الشرقية، وخصوصاً موانئ الخليج الأخرى، لدرجة أن موظف الجمارك الإيراني في بندر عباس طالب شركة الهند الشرقية بإبقاء بعض قطع سفنها لتحمي الميناء، وأجيب إلى طلبه^(٥٧).

وبدت دلائل عدم احتمال قيام الهولنديين والإنجليز بمساعدة الإيرانيين عسكرياً، لكن سيرجون (حاكم بومباي) أشار على حكومته بأن مثل هذا العمل العدائي ليس مناسباً، وخصوصاً أن العُمانيين لم يضعوا أي عقبات في وجه الملاحة والتجارة الإنجليزية.

والحقيقية أن هناك مصادر كثيرة وصفت الحروب البحرية التي كان يقوم بها اليعاربة ضد البرتغاليين وغيرهم من القوى الأوربية الأخرى التي حلت محلهم في محاولة للسيطرة على بحار الشرق بأنها كانت نوعاً من القرصنة، لعل هذه المصادر قد تجاهلت الجرائم البرتغالية في بحار الشرق، حيث قام البرتغاليون بتدمير الأساطيل المحلية بالإضافة إلى ممارستهم لكثير من الأعمال الشاذة ضد البحارة المسلمين، وربما يرجع وصف حركة كفاح اليعاربة بأنها نوع من القرصنة إلى عدم اعتراف القوى الأوربية بالتنظيمات السياسية العربية في الخليج، ورفض إطلاق لفظ الدولة عليها، وهي مغالطة لم يتنبه لها الأوروبيون، ومن ثم لم تفرق هذه المصادر بين العمليات البحرية التي كان يقوم بها اليعاربة تحقيقاً لسيادتهم، وبين ما كان يمارس من قرصنة فردية^(٥٨).

والدهش - في وصفهم - أن تكون القرصنة عملاً قومياً إذا ما ارتبطت بالأوروبيين، أما إذا ارتبطت بالعرب أو المسلمين فإنها تُعد عملاً من أعمال السلب والنهب، حيث

حفلت سواحل المحيط الهندي بعمليات يندى لها الجبين، حتى وصل الأمر إلى حد إبادة بعض السفن التي كانت تقل الحجيج، حيث دمرها البرتغاليون وكانت تحمل المئات من الشيوخ والنساء، لماذا لم يطلق الأوروبيون على هذه الأعمال الإجرامية أنها نوع من القرصنة؟ والحقيقة أن العمليات البحرية العُمانية كانت تُخيف الأوروبيين الطامعين في بحار الشرق الإسلامي، ولعل ذلك ما دفع الدولة الأوروبية إلى التكتل فيما بينها، برغم ما بينهم من منافسات لإضعاف القوة البحرية العُمانية.

وبالفعل تم التوقيع على عدة اتفاقيات، لعل أهمها اتفاقية عام ١٧٠٠ بين كل من إنجلترا وفرنسا وهولندا، حيث قُسمت بموجبها البحرية التي ينبغي على كل منها أن تحافظ فيها على سلامة الملاحة، فاختص الفرنسيون بالخليج العربي، واختص الهولنديون بجنوب البحر الأحمر، وكانت هذه الاتفاقية قد وضعت أساساً لمقاومة ما سُمى بالقرصنة العربية^(٥٩).

ولم يكتثر العُمانيون للموقف الأوروبي وراحوا يتعقبون البرتغاليين في المحيط الهندي وشرق أفريقيا، وانطلقوا لتصفية الجيوب البرتغالية على السواحل الفارسية والاستيلاء على سفنهم ومعداتهم العسكرية، وأخيراً اضطرت البرتغاليون إلى الانسحاب من ميناء "كينج" نهائياً لعجزهم عن الدفاع عنه ضد الهجمات العُمانية، مما أوجد نوعاً من المواجهة المباشرة بين العُمانيين والفرس الذين راحوا يتضامنون مع القوى الأوروبية ضد العُمانيين بحجة محاربة القرصنة، التي لم تكن من وجه النظر القانونية إلا نوعاً مشروعاً من الكفاح المسلح ضد قوى أجنبية استباححت لنفسها حق الغزو والاحتكار والنهب.

وقد يصعب تفسير هذا التغير الواضح الذي نقل عُمان في ظل دولة اليعاربة من دويلات كانت مطمعا للغزاة، بعد أن بددتها الحرب الأهلية الطاحنة، إلى دولة لها مكانتها الدولية، ولها شكلها السياسي والقانوني، ولعل ما يسفر هذا التحول تلك السياسة التي التزم بها أئمة اليعاربة، والتي كانت كفيلة بهذا التغير الهائل، وخصوصاً في المجالات الآتية:

١- الوحدة الوطنية، باعتبارها الدرس الأول الذى التزم به ناصر بن مرشد، وبغير الوحدة لن تتحقق المصالح العليا للبلاد، وفى سبيل الالتزام بهذا المبدأ خاض الإمام حروباً ضارية ضد أنصار التجزئة.

٢- نجاح الدولة فى تكوين قوة بحرية متناسب وطبيعة الصراع الدائر فى تلك الفترة، ولعل ما تحقق فى هذا المجال كان مقدمة لإحراز انتصارات عظيمة تركت أثارها على مسرح الأحداث السياسية والاقتصادية، باعتبار أن توجيهات عُمان البحرية هى قضية استراتيجية ثابتة، وبدون السيطرة على زمام البحار والمحيطات لن يتحقق التوازن المطلوب.

٣- لقد عنى اليعاربة باستثمار كل مقومات النجاح، وكانت الزراعة فى مقدمة اهتماماتهم، حيث شُقت الأفلاج، وتم جلب كثير من المحاصيل الزراعية من شرق أفريقيا، إذ نجحت تجربة زراعتها بشكل ملحوظ، مما أوجد رواجاً اقتصادياً.

٤- عنى اليعاربة بتوفير كل مقومات النجاح لحركة التجارة بعد أن تم القضاء على سياسة الاحتكار التى ابتدعها البرتغاليون، وباتت تجارة الخليج العربى جزءاً من حركة التجارة العمالية، وهو ما عاد على عُمان بطفرة اقتصادية هائلة.

٥- العودة إلى الجذور العُمانية الأصلية بإبراز الهوية العربية الإسلامية، وفى هذا المجال نجح اليعاربة بشكل ضاعف من ترابط واتحاد دولتهم.

وكلما تحقق الانسجام والتجانس بين الساحل والداخل أدى ذلك إلى تجسيد مشاعر الوحدة العربية القومية والدينية، وعمق من مقومات الترابط، وهكذا بات المجتمع العُمانى وقد استنفذ كل مقومات نجاحه بشكل عاد على مجالات الحياة بالخير الوفير.

لعل الازدهار الاقتصادى الذى شهدته دولة اليعاربة كان من أهم مقومات

نجاحها، ولا يمكن إغفال المتغيرات الاقتصادية مع مطلع القرن الثامن عشر، حيث انتهت سياسة الاحتكار التي ابتدعها البرتغاليون، وحل مكانها العديد من الشركات التجارية التي مارست نشاطها بقدر لا بأس به من التنافس الحر، وأفسح المجال للقوى المحلية التي لها خبرتها السابقة في هذا المجال إلى أن تنبتهت القوى الأوروبية إلى ما يمكن لهذه العناصر المحلية أن تشكله من خطورة عليها، وراحت تتضامن مع بعضها بهدف تصفية القوى المحلية، وتأمين مواصلاتها الاستعمارية إلى الهند^(٦٠).

واللافت للنظر أن الانتصارات التي حققها اليعاربة قد أثارت فارس، التي كانت تتطلع إلى وراثة النفوذ البرتغالي، ولذا فقد تعددت المواجهات العُمانية الفارسية، والتي جاءت في مصالح اليعاربة، لدرجة أن التجارة الفارسية قد أصيب بضرر بالغ، وهو ما دفع بالفرس إلى الاستعانة بالقوى الأوروبية بهدف القضاء على منافسة عُمان لها^(٦١).

وإذا كان الإنجليز لم يتحمسوا للعرض الفارسي خوفاً على مصالحهم الاقتصادية من الأسطول العُماني، فقد توجهت فارس إلى فرنسا على عهد لويس الرابع عشر، وتمخضت الاتصالات عن توقيع معاهدة بينهما عام ١٧٠٧، وكان من بين النصوص السرية التي احتوتها تلك المعاهدة أن يقوم الفرنسيون بإرسال أسطول لمساعدة فارس في غزو مسقط، غير أن فرنسا ترددت قبل الإقدام على تلك الخطوة لنفس السبب الذي منع الإنجليز من تضامنهم مع فارس، على الرغم من الدبلوماسية النشطة التي مارسها الفُرس في محاولة للضغط على لويس الرابع عشر. وعموماً فلم تسفر الاتصالات عن قيام تحالف فارسي - فرنسي، على الرغم من إبرام اتفاقية جديدة عام ١٧١٥، ولعل ما حال دون إقدام فرنسا على تنفيذ بنود المعاهدة الجديدة تلك الفوضى التي اجتاحت فارس، وما ترتب عليها من غزو أفغاني لها عام ١٧٢٢ .

وتشير العديد من المصادر العُمانية إلى الازدهار الاقتصادي الذي حققه اليعاربة، وخصوصاً في نهاية عصر سلطان بن سيف، فقد وصل إلى درجة (كاد أن تفيض البيضاء والصفراء من أيدي الناس) وفقاً لقول السالمي^(٦٢).

لقد تجسدت ملامح الوحدة الوطنية فى أبهى صورها، حيث كان العدل هدفاً للراعى ونهجاً للرعية، ولذا أقبل العُمانيون على تشييد الحصون والمعقل، وشق الأفلج، وغرس الأشجار، مما ضاعف من قوة عُمان.

لقد أدركت البرتغال أن زمن الضعف العربى قد ذهب، وأن مواجهة اليعاربة فى كل مراحل الصراع قد باءت بالفشل، وأن استمرار الوضع يعنى ضياع كل الممتلكات البرتغالية على السواحل الهند وشرق أفريقيا، ولذا فقد راحوا ينسقون مع الفرس فى محاولة لقيام تحالف عسكرى يكون على ضرب اليعاربة.

لقد أدرك سلطان بن سيف خطورة التحالف الجديد، ولذا فقد عجل بضرب البرتغاليين وتصفية نفوذهم، وقسم أسطوله إلى قسمين: أحدهما توجه إلى شرق أفريقيا، حيث نجح فى انتزاع ممباسا عام ١٦٩٨ تمهيداً لانتزاع الجزيرة الخضراء وكلوه^(٦٣). أما القسم الآخر من الأسطول فقد توجه إلى الهند، حيث نجح فى تدمير الوكالة البرتغالية فى مانجالور على الساحل الهندى^(٦٤).

لقد كان للانتصارات المتكررة التى أحرزها اليعاربة أكبر الأثر فى إتاحة الجو المناسب لنشر الإسلام والثقافة العربية فى كل من شرق أفريقيا والهند^(٦٥).

ويُعد سقوط ممباسا فى أيدي اليعاربة نقطة تحول خطيرة فى تاريخ الإسلام، فمن المعروف أن البرتغاليين قد تمكنوا من خلال تواجدهم فى شرق أفريقيا والهند من العمل على نشر مذهبهم الكاثوليكي، إلا أن اليعاربة كان لهم أكبر الأثر، ليس فى وقف النشاط الكاثوليكي فقط، بل وإرغام البرتغاليين على الجلاء عن جميع الساحل الذى يقع شمال خليج دلجاو.

وقد استطاع اليعاربة كسر شوكة البرتغاليين وإنهاء سيادتهم الاحتكارية، والقضاء على مراكزهم الاستراتيجية، سواء على الشاطئ الأفريقى أو على سواحل الهند، ويقرر المؤرخ الإنجليزى كوبلاند *Coupland* أن البحرية العُمانية مع مطلع

القرن الثامن عشر قد وصلت إلى درجة من القوة فاقت أية قوة بحرية أخرى، حيث كانت الأساطيل الإنجليزية والهولندية تخشاها، ويكفى أن هذا الأسطول استطاع أن يقوم بكل هذه العمليات الناجحة في هذه المنطقة الشاسعة، وأن يجعل الرعب يملأ قلوب الجميع، سواء سكان البلاد الواقعة على الخليج، أم المحيط، أم التجار الأوروبيين^(٦٦).

وبكل المقاييس فقد نجح العُمانيون حتى نهاية عهد سلطان بن سيف الثاني ١٧١٨ في إيجاد قدر كبير من التوازن الدولي انعكست نتائجه على كل المستويات، وترك انطباعاً هائلاً لدى الأوروبيين عن هيبة الدولة، حيث عملت العديد من القوى الأوروبية على كسب ودها، ولعل الازدهار الاقتصادي الذي وصلت إليه دولة اليعاربة ومكانة أسطولها البحرية كان نتاجاً طبيعياً لقوة الدولة، وحجم ثقلها البحري على البحار الشرقية في ظل جو مناسب من الألفة لدى عناصر السكان، حيث انعكس ذلك على جميع مشروعات التنمية الاقتصادية في شتى مناحيها، وبات الناس في أمن على حياتهم وأرزاقهم في ظل سياج من الهيبة والعدل.

وبعد هذا العرض نخلص إلى عدة نتائج أساسية :

١- لقد ظلت عُمان تسعين عاماً ونيفاً (١٦٢٤-١٧١٨) دولة قوية متماسكة أخذت بكل أسباب القوة، من الاهتمام الشديد بقضية الوحدة الوطنية باعتبارها صمام الأمان، وفي سبيلها خاض ناصر بن مرشد حروباً ضارية، وأريقت دماء كثيرة، على اعتبار أن قضية الوحدة هي مبدأ استراتيجي ثابت، وهي أساس لكل الأعمال الكبيرة التي حققها سلطان بن سيف، ثم من بعده سيف بن سلطان، وبينما القوات العُمانية تخوض حروباً ضارية بهدف اقتلاع كل الحصون والقلاع البرتغالية - ليس في الخليج العربي فقط وإنما في شرق إفريقيا وسواحل الهند كافة - كانت العيون يقظة على الأرض العُمانية، لأن الدرس الذي وعاه هؤلاء الأئمة العظام كان حافزاً لمزيد من الاهتمام بتلك القضية الاستراتيجية التي لا تقبل أنصاف الطول.

٢- إذا كانت الوحدة هي صمام الأمان، فإن التنمية الاقتصادية كانت ضرورة

قومية ودينية، وبغيرها يصعب ملاحقة المتغيرات السياسية، التي فجرت قدراً من التناقض بين العديد من القوى، سواء المحلية منها أو الدولية . ولذا فقد انصرف الناس إلى شق الأفلاج، وغرس النخيل، والأشجار، وتحت حماية البحرية العُمانية عاد الخليج العربي والمحيط الهندي يياشران دورهما الحضارى بهدف الوصول بحركة التجارة إلى أكبر معدل يتناسب وكمية المنتجات المتبادلة.

٢- أدرك أئمة اليعاربة أن كل الآمال الطموحة يصعب تحقيقها بدون هيبة الدولة من خلال قوة عسكرية بحرية ضارية، وفي سبيل ذلك نجح الأئمة الثلاثة: ناصر بن مرشد، وسلطان بن سيف، سيف بن سلطان، فى تجسيد هذه الطموحات، لدرجة أن البحرية العُمانية باتت لها السيادة الأولى على المياه الشرقية، وهو أمر أثار ضيق العديد من القوى الدولية، حيث إن ما أحدثه اليعاربة كان من أهم نتائجه إيجاد قدر كبير من التوازن الدولى، وهو أمر لا يحقق كل طموحات القوى الدولية المتنافسة فى المياه الشرقية.

تصدع الوحدة الوطنية ونهاية دولة اليعاربة

بوفاة سلطان بن سيف (الثانى) عام ١٧١٨ عادت البلاد إلى عصر الخلافات والعبيات، ودخلت البلاد مرحلة اتسمت بتباين الآراء، وانقسم الناس إلى فرقتين، إحداهما تقول بأحقية سيف بن سلطان بن الإمام سلطان بن سيف بالإمامة - وكان صبيّاً لم يبلغ الحلم - ونادى بذلك اليعاربة وعامة الناس، أما أهل العلم والخبرة فقالوا بإمامة مهنا بن سلطان ماجد اليعربى^(٦٧)، والذي كان موضع ثقة الإمام المتوفى، وكان زوجاً لابنته، ويقول الشيخ السالمى: "لقد كان أهلاً للإمامة، لكونه ذا قوة عليها، ولم يكن كثير علم، ولكنه يتعلم ويسأل، ولم يقدم على أمر إلا بمشورة العلماء"^(٦٨).

لقد وقع عامة الناس تحت تأثير المشاعر التى كان يحظى بها سلطان بن سيف،

وعلى الرغم من أن ولده سيفاً كان مفتقداً لمقومات الإمامة - وخصوصاً أن إمامته لا تجوز في الصلاة، على اعتبار أنه لم يبلغ الحلم، فكيف يكون إماماً على المسلمين؟ - فإن كثيراً من الناس رفضوا نصيحة العلماء واجتمعوا بسلاحهم مهددين مَنْ يقول بعكس رأيهم، فخاف العلماء وقوع الفتنة، ولما كان موقف العلماء يتعارض مع موقف العامة فإنهم لم يتمكنوا من مبايعة مهنا بن سلطان علناً، وخروجاً من الموقف الذي كان ينذر بوقوع الفتنة فقد اقترح القاضي عدى بن سليمان الذهلي حلاً قد يحمل قدراً من الخديعة الجائزة في مثل تلك الظروف، حيث جاءوا بالصبي (سيف) وأوقفوه أمام جمهور المسلمين ونادى القاضي عدى "أمامكم سيف بن سلطان" (٦٩).

وهو إعلان يمكن فهمه على أنه أمامكم بالفتح أو الكسر، واعتقد العامة أنهم نصبوا سيفاً إلى أن هدأت العاصفة، وشعر العلماء بأن لديهم من القوة ما يكفي لحسم الموقف والإعلان عن رأيهم صراحة، فجاءوا بمهنا بن سلطان وأدخلوه قلعة الرستاق بحضور جمع من أهل الحل والعقد، ونادوا به إماماً حقيقياً عام ١٧١٩ .

وعلى الرغم من الكفاءة التي تميز بها مهنا بن سلطان فإن عامة الناس قد رفضوا مبايعته، واتسعت دائرة المعارضين بعد أن تزعمهم يعرب بن بلعرب، الذي تعاظم نفوذه، وأجبر مهنا على التنازل عن الإمامة بعد أن حصل على أمان بسلامته ومن معه، إلا أن يعرب أمر بقتله ومن معه من عمومته وأصحابه وشيعته (٧٠).

الهوامش

- (١) ابن رزيق بن محمد ، الفتح المبين فى سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر، د. محمد مرسى، من مطبوعات وزارة التراث القومى والثقافة فى سلطنة عُمان ١٩٧٧، ص ٢٥٠ .
- (٢) سرحان بن سعيد الأزكوى ، تاريخ عُمان، المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق عبد المجيد القبسى، مطبوعات وزارة التراث القومى والثقافة، سلطنة عُمان ١٩٨٠ ص ٧٦-٧٥ .
- (٣) ويلسون، أرنولد ، تاريخ الخليج، وزارة التراث القومى والثقافة، سلطنة عُمان ١٩٨١ ص ٩١ - ٩٩ .
- (٤) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى فى عصر التوسع الأوروبى الأول ١٥٠٧-١٨٤٠ م القاهرة، ١٩٨٥، ص ٦٥ - ٦٦ .
- (٥) نقولا زيادة ، الجغرافية والرحلات عند العرب، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .
- (٦) ويلسون أرنولد، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ .
- (٧) د. جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ص ٨٠ .
- (٨) ميناب: منطقة ذات أهمية على الساحل الإيرانى عند مدخل الخليج، لوريمر دليل الخليج، القسم الجغرافى، ج٤ ص ١٥٢٦ .
- (٩) سرحان بن سعيد الأزكوى ، مصدر سبق ذكره ٩٨-٩٩ . عائشة اليسار ، بولة اليعاربة ص ٤٦، دار القدس - لبنان.
- (١٠) ابن رزيق، مصدر سبق ذكره ص ٢٦٢، الأزكوى، مصدر سبق ذكره ص ٩٩ .
- (١١) كان ذلك فى سنة ١٠٢٤هـ/١٦٢٤م .
- (١٢) حميد بن محمد رزيق، مصدر سبق ذكره ص ٢٤٦، زكريا قاسم، مرجع سبق ذكره ص ١٢٩، وعائشة اليسار، مرجع سبق ذكره ص ٤٩ .
- (١٣) نور الدين السالمى، مصدر سبق ذكره، ج٢ ص ٥ . وسرحان بن سعيد الأزكوى ، ص ٩٨-٩٩ .
- (١٤) نور الدين السالمى ،مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٥ .
- (١٥) روبرت جيران لاند، عُمان مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، ص ١٩ .
- (١٦) نور الدين السالمى، مصدر سبق ذكره ص ٥-٦ .
- (١٧) نور الدين السالمى، المصدر السابق، ص ٦-٧، والأزكوى ، مصدر سبق ذكره ص ١٠ ، وعائشة اليسار ص ٢١ .

- (١٨) سرحان بن سعيد الأزكوى ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١ .
- (١٩) نفس المصدر السابق، ونور الدين السالمى ، مصدر سبق ذكره ص ١٠١ .
- (٢٠) سرحان بن سعيد الأزكوى ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣، والسيابى، عُمان عبر التاريخ، ج ٢، ص ٢٠١.
- (٢١) لوريمر ، دليل الخليج، القسم التاريخى، ج ٢، ص ٦٢٢ .
- (٢٢) Miles, Countries and Tribes of the Persian Gulf, vol. II, p.196-197.
- (٢٣) ابن رزىق ، حميد بن محمد، الفتح فى سيرة السادة البوسعيديين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥، الزكوى، ص ١٠٦، والسالمى، ج ٢، ص ١٢، ١٣.
- (٢٤) لقد نجح البرتغاليون فى إبرام هدنة مع الإنجليز عام ١٦٢٤ اقتضت فى بدايتها على إعادة العلاقات بين مستعمرات الدولتين.
- (٢٥) د. صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤٥ .
- (٢٦) الأزكوى ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥-١٠٦ والسيابى ، مرجع سبق ذكره ج ٢، ص ٢٠٧.
- (٢٧) Kelly, J., Britain and the Persian Gulf. P.15, London, 1968.
- (٢٧) Miles, op. cit., p 21.
- (٢٩) مصطفى عقيل ، التنافس الدولى فى الخليج العربى، ١٦٢٢-١٧٦٣، ص ١٠٩ .
- (٣٠) د. جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢ .
- (٣١) نفس المرجع السابق.
- (٣٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٤٠ .
- (٣٣) Wilson, A., The Persian Gulf, p. 194.
- (٣٤) فالح حنظل ، المفصل فى تاريخ الإمارات العربية، ص ١٠٣.
- (٣٥) Coupland, R. East Africa and its invaders. P.69. London, 1939.
- (٣٦) أشهر الروايات أنه توفى فى ١٥ ربيع الآخر ١٠٥٩ هـ، الموافق ٢٣ أبريل ١٦٤٩ .
- (٣٧) ابن رزىق ، حميد بن محمد ص ٢٧٥ .
- (٣٨) لوريمر ، مصدر سبق ذكره، ج ٢ القسم التاريخى، ص ٦٣٥ - ٦٣٦ .
- (٣٩) نفس المصدر السابق ص ٦٣٥ .

- (٤٠) د. جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ص ١٠٦ . Boxer C.R.: Some Aspects of the Struggle Between the Omonis and the Portugeese 1650.1730.p.27.
- (٤١) د. طارق نافع الحمداني، دور عرب عُمان في إقصاء البرتغاليين عن الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ١٢، ص ٢٧٧ .
- (٤٢) عبد الله بن خلفان بن قيصر ، سيرة الإمام ناصر بن مرشد، تحقيق عبد المجيد القيسي، ص ٤٦، الزكوى ص ١٠٤ .
- (٤٣) د. طارق نافع الحمداني ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩ .
- (٤٤) ابن رزيق ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤ .
- (٤٥) يمكن الرجوع إلى تفاصيل هذا الهجوم من خلال قصة طريفة وردت في معظم كتب التراث العُمانى مثل: ابن رزيق مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦، ونور الدين السلمي ، ج ٢ ، ص ٦٥ .
- (٤٦) لوريمر، مصدر سبق ذكره، ج ٢ القسم التاريخي، ص ٦٢٦ .
- (٤٧) ابن رزيق، صدر سبق ذكره ص ٢٩٠ .
- (٤٨) د. طارق نافع الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١ .
- (٤٩) مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٢- ص ٢٤ . لوريمر، مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٦٧ .
- (٥٠) لوريمر، مصدر سبق ذكره، ج ٢ ، ص ٦٧ .
- (٥١) مصطفى عقيل ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥ .
- (٥٢) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي، مرجع سبق ذكره. ص ١١١ .
- (٥٣) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ٢ ص ٦٤٠ .
- (٥٤) Coupland, R. East Africa and its invaders p.69 London, 1939.
- (٥٥) Ibid, p.70.
- (٥٦) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ .
- (٥٧) لوريمر، مصدر سبق ذكره، القسم التاريخي ج ١ ص ١٣٢ .
- (٥٨) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥ .
- (٥٩) Wilson, Op. Cit., p.195.
- (٦٠) عبد الفتاح إبراهيم ، على طريق الهند، ص ٢٠-٢١ بغداد ١٩٢٥ .

- (٦١) جمال زكريا قاسم، الخليج العربى، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧ .
- (٦٢) السالمى - نور الدين مصدر سابق، ج٢ ص ٩٠ .
- (٦٣) سعيد بن على المغيرى ، جبهة الإخبار فى تاريخ زنجبار، ص ١٩٥ الطبعة الثانية ١٩٨٦ .
- (٦٤) عائشة السيار ، مرجع سبق ذكره ص ٧٦ .
- (٦٥) عبد الرحمن بدوى ، أفريقيا والثقافة العربية، العدد ٤٨ من مجلة نهضة أفريقيا، السنة الرابعة، أكتوبر ١٩٦١ .
- (٦٦) عائشة السيار ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨ .
- (٦٧) تحفة الأعيان، ج ٢، مصدر سبق ذكره ص ١١٥ ، وحديد بن رزىق ، مصدر سبق ذكره ص ٢٠١ .
- (٦٨) الشيخ نور الدين السالمى ، مصدر سبق ذكره ص ١١٥ ج ٢ .
- (٦٩) بفتح الهمزة، أى: فى مواجهتكم، فى حين سمع العامة "إمامكم" بالكسر، أى: خليفتمكم.
- (٧٠) حميد بن رزىق ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢ ، مصدر سبق ذكره ص ١١٤ .

الأصول التاريخية للحركة الصهيونية

د. عادل حسن غنيم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب، جامعة عين شمس

الحركة الصهيونية هي حركة سياسية استعمارية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر بهدف تجميع اليهود في فلسطين وبناء وطن قومي يضمه القانون العام.

وعند الحديث عن الأصول التاريخية للحركة الصهيونية لابد أن نشير إلى حقيقة مهمة ، وهي أن الاستعمار العالمي قد فكر في هجرة اليهود إلى فلسطين واستخدامهم لتحقيق مشروعاته قبل نشأة الحركة الصهيونية نفسها، فعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ وأثناء حصار نابليون لمدينة عكا وجه بياناً إلى يهود آسيا وأفريقيا قال فيه " إن اليهود سوف يتمكنون تحت الراية الفرنسية من إعادة تأسيس أورشليم " وكانت هذه الحملة عاملاً أساسياً في زيادة اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة. وقد تمثل ذلك في عدد من المظاهر أبرزها تلك الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر مع مشايخ سواحل شبه الجزيرة العربية، ثم في حملة فريزر إلى مصر عام ١٨٠٧ .

وكان توسع محمد علي في الشام ومحاولة بناء إمبراطورية عربية خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر عاملاً مهماً في تجدد اهتمام بريطانيا بهذا الموضوع، فقد بعث بالمرستون رئيس الوزراء البريطاني رسالة إلى السفير البريطاني في الآستانة في ١١ أغسطس سنة ١٨٤٠، وهو اليوم نفسه الذي انسحبت فيه قوات محمد علي من الشام يوجهه فيها إلى أهمية موافقة السلطان العثماني على هجرة اليهود إلى فلسطين لاستخدامهم لمواجهة أي مشروعات لأسرة محمد علي في المستقبل.

ورغم الاهتمامات الفرنسية والبريطانية بهذه المنطقة والتفكير في استخدام اليهود في فلسطين لخدمة الأهداف الاستعمارية، فقد تأجل تنفيذ ذلك حتى الحرب العالمية الأولى لعاملين رئيسيين :

العامل الأول: هو كثرة المطامع الاستعمارية في المنطقة وحرص تلك الدول على عدم إجراء تغييرات في أوضاع الدولة العثمانية تجنباً لصدام تلك المصالح الاستعمارية.

العامل الثانى: هو أن احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ وبريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ قد خفف مؤقتاً من تلك الرغبة الملحة عند هاتين الدولتين بالذات لاحتلال أى من مناطق الشام خاصة فلسطين.

ولقد كان جو الحريات التى أوجدته الثورة الفرنسية بالذات فرصة مناسبة لليهود لتحطيم جدران الجيتو والاندماج فى البلدان المختلفة التى كانوا يعيشون فيها، لكن قادة الصهيونية لم يستثمروا هذا المناخ، بل على العكس من ذلك استفادوا من بعض القيود وأساليب القمع التى كانت مفروضة على اليهود فى بعض البلدان، خاصة فى روسيا القيصرية، كما استفادوا أيضاً من تلك الموجة الاستعمارية التى تفاقمت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر كى يعالجوا ما أسموه بالقضية اليهودية معتمدين على أيديولوجية مضمونها أن الشعوب الأوروبية شعوب معادية بطبيعتها للجنس السامى، وأنه من مصلحة اليهود أن يتجمعوا فى وطن واحد كى يأمنوا شر هذه الكراهية المستمرة من تلك الدول الأوروبية.

وقد قدم عدد من المفكرين الصهاينة أفكاراً مختلفة لحل المشكلة اليهودية، لكن ثيودور هرتسل هو الذى بلور هذه الأفكار كلها فى كتابه الشهير " الدولة اليهودية " الذى نشره عام ١٨٩٦ والذى يعتبر دستور الحركة الصهيونية وقانونها، وقد عالج فيه هرتسل أوضاع اليهود وناقش كثيراً من قضايا الدولة اليهودية، وقدم تصوراً لتلك الدولة المنتظرة، وأكد بهذا الكتاب قيمة ما يمكن أن يحققه الإيمان بقضية ما من إيجابيات حتى ولو كان قائماً على غير أساس قوى.

وقد ولد ثيودور هرتسل فى مدينة بودابست فى ٢ مايو ١٨٦٠، ودرس فى فيينا حتى عام ١٨٨٤، وعمل منذ عام ١٨٨٥ م كاتباً فى المجالات السياسية والأدبية، حيث نشر أول مقال له فى ٢٧ مايو من ذلك العام، وأصبح منذ عام ١٨٩١ وحتى ١٨٩٥ مراسلاً فى باريس لـ " الجريدة الحرة الجديدة " التى كانت تصدر فى فيينا ، وخلال هذه الفترة (٨ نوفمبر ١٨٩٤) ألف مسرحية " الجيتو الجديد " التى كانت تتحدث عن

الأوضاع الاجتماعية للطبقة اليهودية العليا في فيينا، والتي كانت محاولة للتعبير عن توجهات هرتسل في المسألة اليهودية، وبدأ يسجل يومياته منذ عام ١٨٩٥ . وقد التقى هرتسل في ٢ يونية مع البارون « دى هيرش » حيث قدم له هرتسل خطته لعمل سياسى ، لكن " دى هيرش " لم يرحب بتلك الخطة، بينما اعتبر هرتسل هذا اللقاء بداية عمله من أجل الصهيونية، كما كتب خلال شهرى يونية ويوليو عام ١٨٩٥ المسودة الأولى لكتاب " الدولة اليهودية " .

وطبقاً لما ذكره ديزموند ستيوارت، فقد بحث هرتسل عن ناشر يهودى، فاتصل أولاً بسيجموند كرونباخ من برلين، الذى لم يعجبه أفكار الكتاب، وفضل أن ينشر على سبيل الانتقام من هرتسل كتاب " يوميات حلاق " بدلاً من " الدولة اليهودية " . وقد اتصل هرتسل بعد ذلك بماكس بريتنشتين في فيينا، حيث تعاقد معه فى ١٩ يناير عام ١٨٩٦ على نشر ثلاثة آلاف نسخة من الكتاب كطبعة أولى. ولم تكن ربود الفعل الأولى للكتاب مشجعة حيث وصفه أحد الكتاب بأنه لم يكن سوى نزوة عابرة، لكن هرتسل كان لديه الأمل بأن أفكاره ستكون مقبولة من اليهود وأعدائهم فيما بعد.

وبناء على دعوة هرتسل تم عقد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بال بسويسرا (٢٩-٣١ أغسطس ١٨٩٧) وقد حدث فى المؤتمر الأول معارضات لإنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين، وكان من الذين عارضوا هرتسل نفسه، كما أن آخرين رأوا أنهم ليسوا موجودين فى فلسطين حتى يعلنوا ذلك، ورأى فريق ثالث أن إنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين قد يحرم الصهيونية من مساعدة بعض الدول الكبرى التى لها مصالح فى فلسطين، كما أن المجلس اليهودى المناهض للصهيونية فى أميركا كان يعارض فكرة إنشاء دولة يهودية.

وأسفر عن عقد المؤتمر الصهيونى الأول خمس مؤتمرات صهيونية أخرى خلال حياة هرتسل. فقد عقد المؤتمر الصهيونى الثانى من (٢٨-٣٠ أغسطس ١٨٩٨) بمدينة بال، وعقد المؤتمر الصهيونى الثالث من (١٥-١٧ أغسطس ١٨٩٩) بالمدينة

نفسها، وعقد المؤتمر الصهيونى الرابع فى ٢ أغسطس ١٩٠٠ بمدينة لندن، وعقد المؤتمر الصهيونى الخامس من (٢٩-٣١ ديسمبر ١٩٠١) بمدينة بال، وعقد المؤتمر الصهيونى السادس من (٢٢-٢٨ أغسطس ١٩٠٣) بالمدينة نفسها، وقد توفى هرتسل فى ٣ يولية ١٩٠٤ حيث دفن فى فيينا، وتم نقل رفاته إلى مكان مجاور لمدينة القدس عام ١٩٤٩ .

ولابد أن نوضح أولاً أن ثيودور هرتسل لم يكن مبتدع الفكر الصهيونى وصائغه، فقد سبقه كثيرون قدم كل منهم فكرة أو أفكاراً معينة، لكن هرتسل كما ذكر بعد ذلك لم يكن على علم بتلك الأفكار عندما ألف " الدولة اليهودية " . فموسى هس مثلاً مؤلف كتاب " روما والقدس " عام ١٨٦٢ رأى فى القومية اليهودية حلاً للمشكلة اليهودية، وليون بنسكر مؤلف كتاب " التحرر الذاتى " عام ١٨٨٢ صاحب فكرة الوطن القومى اليهودي. كما أن هرتسل لم يكن أول من استخدم كلمة " صهيونية " فالذى تفتق ذهنه عن هذا التعبير هو ناثان بيرنبوم، لكن فضل هرتسل أنه بلور تلك الأفكار جميعها، وحدد الأهداف الأساسية للحركة الصهيونية، واقترح أفضل الوسائل لتنفيذها .

ولقد كان مناخ الحريات الذى أوجدته الثورة الفرنسية بالذات فرصة مناسبة لليهود لتحطيم جدران الجيتو والاندماج فى البلدان المختلفة التى كانوا يعيشون فيها، ولكن قادة الصهيونية لم يستثمروا هذا المناخ، بل على العكس من ذلك فقد استفادوا من بعض القيود وأساليب القمع التى كانت مفروضة على اليهود فى بعض البلدان، خاصة فى روسيا القيصرية، كما استفادوا أيضاً من تلك الموجة الاستعمارية التى تفاقمت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر كى يعالجوا ما أسموه بالقضية اليهودية، معتمدين على أيديولوجية مضمونها أن الشعوب الأوروبية شعوب معادية بطبيعتها للجنس السامى، وأنه من مصلحة اليهود أن يتجمعوا فى وطن واحد كى يأمّنوا شر هذه الكراهية المستمرة من تلك الدول الأوروبية.

وكانت هناك حوادث معينة استفاد منها الصهيونيون وملأوا الدنيا ضجيجاً حولها

لتأكيد معاداة البشرية لهم، ومن أبرز تلك الحوادث اختفاء الأب توماس في دمشق في فبراير ١٨٤٠ واتهام اليهود بإخفائه، واغتيال القيصر إسكندر الثاني في روسيا القيصرية في مارس ١٨٨١، ثم حادثة دريفوس الشهيرة في فرنسا عام ١٨٩٤ .

ومع أن كلاً من هذه الوقائع تحدث مثيلات لها في كل بلاد الدنيا سواء لليهود أو لغيرهم من أصحاب الديانات، وتنمحي آثارها بعد فترة قصيرة من الزمن، لكن الصهيونيين الذين يعرفون كيف يحولون الواقعة المحدودة إلى قضية كبرى، الماهرين في فن الدعاية والمبالغة والتهويل، عرفوا كيف يستفيدون من تلك الوقائع لمحاولة إقناع الرأي العام الأوروبي بشكل عام، واليهودي بشكل خاص، بحاجتهم الماسة إلى مكان يجمعهم، أو وطن قومي يقيهم شر هذه المواقف ويجنبهم معاداة الآخرين لهم.

كان هرتسل مجرد مخطط أو مفجر للطاقات الكامنة لدى اليهود، وباعث للأمل في نفوسهم، وتجميعهم حول فكرة واحدة تستحوذ على أفكارهم ومشاعرهم. كان على قناعة شديدة بنجاح مشروعه أو خطته، وبقيام الدولة اليهودية المرتقبة. فهو يتحدث عنها في كتابه وكأنها حقيقة واقعة.

والاسم الأصلي للكتاب هو " دولة اليهود " وليس " الدولة اليهودية "، لكننا نجد هرتسل في مذكراته يستخدم عبارة " الدولة اليهودية ". وهناك فرق مقصود بين العنوانين. فدولة اليهود تعني أن يكون اليهود أغلبية في دولة. أما " الدولة اليهودية " فتعني أنها دولة خاصة باليهود وحدهم.

ولقد كانت فكرة هرتسل الأساسية بسيطة غاية البساطة " فلنمنح السيادة على جزء من الأرض يكفي للاحتياجات الحقيقية لأمة، وسوف نتكفل نحن بالباقي. ولعل هذا المنطق هو ما نفذته مؤخراً منظمة التحرير الفلسطينية عندما وافقت على اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني الذي يبدأ بالانسحاب من غزة ومنطقة أريحا، باعتبارها منطقة محدودة يمكن تحريرها وفرض السيادة عليها، وبدء التحرك منها لبناء الدولة الفلسطينية. لكن الفارق بين مقولة هرتسل وما تبنته قيادة المنظمة أن خطة هرتسل لم

تكن معروفة لدى العرب، واستفاد الصهاينة من أوضاع العرب والعالم خاصة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى لتنفيذ خططهم، مستعينين بكل وسائل الخداع والمراوغة والتضليل لتنفيذ أهدافهم، مدخلين فى وهم العرب أنهم لا يقصدون إقامة دولة يهودية، وإنما يريدون الاستقرار فى منطقة من فلسطين يأمنون فيها من الاضطهاد، إلى أن تمكنوا من بناء قوتهم الذاتية، وأصبحوا مهينين لمواجهة العرب. أما خطة منظمة التحرير الفلسطينية فهى واضحة للعالم كله، وهو ما سيجعل نجاح المنظمة فى تحقيق أهدافها مرتبطاً بعوامل عديدة ومعقدة.

لكنه يلاحظ أن الغموض يلف كثيراً من عبارات هرتسل وأفكاره، فلا يعبر عنها فى إيضاح، بل إنه يعترف فى بعض الفقرات أن مشروعه يبدو وكأنه شيء غامض بلا هدف، أو أن كتابه يتضمن أموراً سطحية معينة، وأشياء مكررة عديمة الفائدة. بل إنه فى فقرات أخرى يخرج عن الموضوع الذى يناقشه، ويتكلم فى نقاط لا تخدم سياق الموضوع. ففى حديثه عن " الهجرة فى جماعات " يتحدث فجأة عن العلاقات الزوجية لليهود مع المسيحيين، وعن العلاقات الأخرى التى تربط اليهود بالمسيحيين.

ولا شك أن ثقافة هرتسل القانونية والمسرحية، كان لها أثر على صياغة أفكاره. فلقد أعطته الثقافة القانونية نظرة خاصة للقضايا العامة جعلته يحرص على توفير الشكل القانونى للأمور، أو ما يسميه رجال القانون " الإجراءات القانونية"، وهو ما نراه واضحاً فى كتابه " الدولة اليهودية "، ثم فى قرارات المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد فى ٢٩ أغسطس ١٨٩٧، حيث تقرر الدعوة لقيام وطن قومى يهودى يضمه القانون العام.

أما عن أثر الثقافة المسرحية فى فكره، فسوف نلاحظها بشكل واضح فى كتاب "الدولة اليهودية" حيث نجد فصولاً مرتبطة الحلقات محددة المعالم، متسقة الألوان، متسمة بشيء من الخيال الذى يلجأ إليه المؤلفون عادة لاستكمال جوانب الصورة، وإثارة المشاهدين أو المستمعين، وربطهم بالأهداف العامة والقضايا الكبرى. أو بمعنى آخر فصولاً تتوفر فيها الحبكة المسرحية، كما يقول رجال المسرح اليوم، وإن كان ذلك لا ينفى وجود خلل فى بعض المشاهد، أو تناقض فى الأفكار.

لم يكن هرتسل مفكراً متعمقاً، كما أنه لم يكن مؤرخاً، لكنه كان كاتباً سياسياً أحس بالآلام اليهود وأمالهم، وانفعل مع معاناتهم، فتحوّلت هذه الشحنة النفسية والعاطفية لديه إلى محاولة ذهنية لإيجاد مخرج سياسى لتلك المعاناة، يتحمل المجتمع الدولي كله مسئوليتها. ولا يتوقع من كاتب صهيونى عندما يدافع عن قضية تخص بنى ملته أن يكون موضوعياً، فهو ينحاز إلى جانب اليهود سواء كانوا ظالمين أو مظلومين، بل إنه يعلن ذلك صراحة عندما يقول أنه ينظر إلى حركة العداء للسامية من وجهة نظر يهودية بحتة.

لكن هرتسل رغم هذه الملاحظة، نجح فى طرح أفكاره وفى عرض كل التفاصيل الدقيقة لنجاح خطته. ولعل القارئ سوف يعجب من تلك الموضوعات والنقاط التى تعرض لها هرتسل فى حرص بالغ منه على أن يسد الطريق على أية معارضات أو إثارات لخطته. فهو لم يكتف بإثارة النقاط الكبرى مثل اللغة، والقوانين، والجيش، وإنشاء الجمعية اليهودية، وتشكيل الشركة اليهودية، وشراء الأراضى، واعتبار الملكية الخاصة الأساس الاقتصادى للاستقلال، لكنه يتحدث فى تفاصيل التفاصيل وكأنه كما يقول أستاذنا الدكتور أحمد طربين يبنى يديه الدولة اليهودية لبنة لبنة.

ومن الأمور التى تطرق إليها هرتسل كيفية تصفية أعمال المهاجرين والوسائل الكفيلة بذلك، وطريقة نقل المهاجرين والبضائع، والجهات التى تقوم بعمليات النقل، والحرص على عدم استغلال المهاجرين، وكيفية التعامل مع العجزة المهاجرين، ونظام الأجور الإضافية عند العمل الإضافى، وأهمية الزواج المبكر، ووسائل الرفاهية لدى اليهود، والمساكن التى تبنى للعمال والطبقات اليهودية الفقيرة فى الوطن المرتقب، وأين تقام تلك المنازل، وأهمية ضمان الشركة اليهودية لسلامة المبانى، إلى غير ذلك من التفاصيل التى يمكن ترك بحثها للأجهزة الصهيونية المعنية، لكن قناعته العميقة بالفكرة وحرصه على نجاحها دفعه إلى البحث فى تلك التفاصيل الدقيقة.

وترجع أهمية كتاب " الدولة اليهودية " فى تقديرنا إلى عدد من العوامل المهمة :

أولاً: أن الكتاب نقل المسألة اليهودية من قضية محلية تخص اليهود في الوطن الذي يعيشون فيه سواء كان روسيا أو ألمانيا أو غيرها إلى قضية سياسية عالمية، فلم تعد مسئولية مواجهة تلك المشكلة تعود إلى السلطات المحلية في كل بلد على حده، بل أصبحت مسئولية عالمية على كل دولة مناقشتها ومواجهتها، وإيجاد الحلول لها.

لقد كان اليهود حتى تلك اللحظة - كما يذكر لويس لبسكى Louis Lipsky في مقدمته لإحدى طبعات كتاب " الدولة اليهودية " - غير متواصلين مع الغرباء، لكنه من خلال هرتسل تعلم اليهود ألا يخشوا من آثار ظهور حركة دولية للمطالبة بحريتهم القومية، لقد تحررت أرواحهم، ولم يعودوا يعيشون في الجيتو. لقد علمهم هرتسل ألا يتواروا في الأركان، وجعلهم يشعرون بأن عالماً بآثره قد ينحاز إلى قضيتهم

ثانياً: أن اليهود لم يكونوا يعتبرون شعباً قبل كتاب " الدولة اليهودية "، حيث كانوا أقلية منطوية على نفسها في معظم بلدان أوروبا، فجاء كتاب " الدولة اليهودية " كي يحاول القضاء على انعزالهم وانطوائيتهم وشتاتهم ويجعل منهم شعباً، ولم يكن لهم دولة، فحدثهم هرتسل عن الدولة المرتقبة، أي أن الكتاب جعل منهم شعباً وجعل لهم دولة.

ثالثاً: أن اليهود وجدوا أمامهم لأول مرة في تاريخهم دليل عمل للحركة الصهيونية متمثلاً في كتاب "الدولة اليهودية" الذي حدد لهم معالم الطريق، ووضع النقاط على الحروف، وطرح المشكلات، وقدم لها الحلول، ولم يكن مجرد أفكار متناثرة كما عبر بعض مفكرى الصهاينة الذي سبقوا هرتسل، لكن الكتاب لم يكن نظرية كما قال البعض، ولم يكن شطحات فكرية كما قال آخرون، بل كان دليلاً للعمل الصهيوني، أمنت الحركة الصهيونية بمضمونه، واعتبرته دستوراً لمستقبلها، وسارت على خطى أفكاره حتى تم بناء الدولة اليهودية، بل إن بعض رجالات الحركة الصهيونية وضعوا الكتاب في منزلة لا تقل عن منزلة التوراة لدى اليهود كما وضعوا هرتسل في منزلة لا تقل عن منزلة موسى عليه السلام.

لقد كان أحد أهداف إصدار الكتاب هو إيجاد حلول للمشكلات المختلفة التي يمكن أن تواجه المهاجرين سواء في البلاد المهاجرين منها أو إليها، وهو ما أعطاه هرتسل جزءاً مهماً من اهتماماته، ليس فقط من أجل طمأنة المهاجرين على أموالهم وممتلكاتهم في أوطانهم الأصلية، أو وصولهم إلى الوطن المرتقب، بل أيضاً من أجل توفير الظروف المناسبة لنجاح الخطة، وإيجاد البدائل المختلفة لتنفيذها، وهو ما نجح هرتسل في طرحه إلى حد كبير.

وهناك عدد من الملاحظات المهمة التي يمكن استشفافها من قراءة هذا الكتاب المهم :

أولاً: أن هرتسل كان حريصاً على عدم استثارة أهل البلاد في الوطن المرتقب تجنباً لثورتهم، وحتى لا يفسدوا الخطة اليهودية، فهو يقول في أحد المواضع " وعند وصول المهاجرين سيرحب بهم ... بالاحترام الواجب، ولكن بدون تهليل مضحك، فإن أرض الميعاد لن تكون قد خضعت بعد ... " وهو ما تم تنفيذه فعلاً، حيث ظل المطلب الصهيوني الرئيسى منذ المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧ هو إقامة وطن قومي يهودى في فلسطين يضمنه القانون العام، ولم يحاول المسؤولون الصهاينة حتى عام ١٩٤٢ - سواء على المستوى المحلى أو العالمى - المطالبة بإقامة دولة يهودية. ولم يحدث ذلك إلا في عام ١٩٤٢ بعد أن قويت شوكة اليهود، وتم فعلاً بناء الوطن القومى اليهودى تحت رعاية ومساندة الحكومة البريطانية. فعلى المستوى المحلى خطب الزعيم الصهيونى بن جوريون فى تل أبيب فى مارس ١٩٤٢ حيث أعلن " أن الصهيونية قد انتهت من وضع خططها النهائية، وهو أن تصبح فلسطين دولة يهودية، وأن اليهود لا يستغنون عن أى قسم من فلسطين حتى قمم الجبال وأعماق البحار " .

وعلى المستوى العالمى عقد الصهيونيون مؤتمرهم الشهير فى فندق بلتمور بمدينة نيويورك فى الفترة من ٩ إلى ١١ مايو ١٩٤٢ تحت إشراف مجلس الطوارئ الأمريكى للشئون الصهيونية، وحضر المؤتمر ستمائة يهودى أمريكى وعشرات الصهاينة القادمين

من الخارج، كما حضره وايزمان وبن جوريون، وكان أحد أهداف المؤتمر الإعلان صراحة عن أهداف الحركة الصهيونية حيث تضمنت قرارات المؤتمر تحقيق المقصد الأصلي من تصريح بالفور وصك الانتداب بإتاحة الفرصة لليهود لإنشاء كومنولث يهودى فى فلسطين.

ثانيًا: أن هرتسل تحدث صراحة فى أكثر من عبارة عن كيفية احتلال الأراضى الجديدة والوسائل التى يمكن بواسطتها احتلال الأراضى " *By these means a country can be occupied ...* " مما يعنى بوضوح أن هرتسل كان يدرك جيداً أن الخطة تقضى باحتلال الأراضى فى الوطن الجديد - سواء تم ذلك فى فلسطين أم فى الأرجنتين - وليس استعادة الأراضى فى فلسطين كما تردد المراجع الصهيونية.

ومن يقرأ يومياته سوف يجد إشارات صريحة متعددة إلى ذلك الاستعمار الذى سيقوم به الصهاينة فى فلسطين " ... ثم انتقلت إلى التعمق فى الحديث عن مخططى، فقلت إنه لن يكون استعماراً على نطاق ضيق بل على نطاق واسع. نريد البلاد لحكم ذاتى ".

وإذا كان الصهاينة قد نجحوا فى نهاية الأمر فى إقامة الدولة اليهودية، والتوسع على حساب العرب، وهم الذين كانوا يحلمون بحكم ذاتى فى أواخر القرن التاسع عشر، فهل تنجح قيادة عرب فلسطين فى تحويل الحكم الذاتى لقطاع غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطينية مثلما فعل اليهود فيما سبق، وهل يمكن أن يعيد التاريخ نفسه كما يردد بعض المؤرخين؟. إن التاريخ فى رأينا لا يعيد نفسه أبداً، وإنما قد تحدث أمور متشابهة، فيقول البعض أن التاريخ يعيد نفسه، لكننا إذا تعمقنا فى فهم الأمور سوف نجد أموراً جديدة وأوضاعاً مختلفة، ونتائج متباينة.

ثالثاً : أن هرتسل لا يجد غضاضة فى الاعتراف بالدولة اليهودية المنتظرة كرأس حربة لأوربا نظير ضمان أوربا لوجودها حيث يقول فى كتابه " ومن هناك سوف نشكل

جزءاً من استحكامات أوروبا في مواجهة آسيا كموقع أمامي للحضارة في مواجهة البربرية. وعلينا - كدولة طبيعية - أن نبقي على اتصال بكل أوروبا التي سيكون من واجبها أن تضمن وجودنا ."

ويكرر هرتسل هذا المعنى في أكثر من موضع، فعندما يتحدث عن إنشاء الشركة اليهودية يؤكد أنها سوف تكون تحت حماية إنجلترا، مما يوضح أن اليهود كانوا يعرفون حق المعرفة أنهم غير قادرين - رغم أموالهم وإمكاناتهم - على القيام وحدهم ببناء الدولة المنتظرة، وأنه لابد من الاعتماد على الدول الاستعمارية لدعم قيام الدولة وحمايتها في المستقبل.

رابعاً : أن دعوة هرتسل لاختيار فلسطين أو الأرجنتين كمقر للوطن المرتقب، رغم إشارته أكثر من مرة لأرض الميعاد، يعنى أنه لم يكن هناك اتفاق بين القيادات الصهيونية حول اختيار بلد معين مقراً للدولة اليهودية، وأنه لم يكن هناك ما يمنع هجرة اليهود إلى بلد آخر غير فلسطين، يدلنا على ذلك موافقة أغلبية المؤتمر الصهيوني السادس عام ١٩٠٣ على اختيار أوغندا مقراً للوطن القومي اليهودي، رغم قرار المؤتمر الصهيوني الأول في بال ١٨٩٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ويتضح من يوميات هرتسل(*) أنه شعر بالندم لعدم تركيزه في كتابه حول فلسطين وحدها، فقد كتب إلى أحد وكلائه في العاصمة التركية في ٤ يونية ١٨٩٧ بعد أن ازدادت آماله في أن تكون فلسطين هي مقر هذا الوطن يقول :

"بادئ ذي بدء، يجب ألا يؤخذ كتابي (الدولة اليهودية) كشكل حاسم للمشروع، إنني أول من يعترف أن فيه الكثير من العقائديات. وقد نشرت الفكرة، وكنت آنذاك مجرد كاتب بسيط، دون أن أعلم كيف يستقبلها الشعب اليهودي، وأفضل برهان على

(*) اعتمدت في جميع اشاراتي إلى يوميات هرتسل في هذا التقديم على اليوميات التي نشرها مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ترجمة : هدا شعبان صايغ، وإعداد : أنيس صايغ.

ذلك هو أننى اقترحت الإقامة إما فى الأرجنتين أو فلسطين. لكن الحركة اليهودية الجديدة أخذت منذ آنذاك شكلاً مختلفاً بالمرّة، وأصبحت عملية وممكنة ... " .

ومن ناحية أخرى فإن إشارات هرتسل فى كتابه إلى " أرض الميعاد " لم يكن مقصوداً به فلسطين بالذات، وإنما كان المقصود تلك الأرض التى سيهاجرون إليها، سواء كانت فلسطين أو الأرجنتين أم غيرها، وإن كانت فلسطين هى أملهم النهائى فيما بعد، يدلنا على ذلك ما ورد فى رسالته إلى آل روتشيلد المؤرخة ١٨٩٥/٦/١٤ والتى تضمنتها يومياته السابق الإشارة إليها :

" حالما تتألف الجمعية اليهودية ستدعو إلى مؤتمر يشمل عدداً من الجغرافيين اليهود ليقرروا، لأنه بمساعدة هؤلاء العلماء الذى يخلصون لنا بحكم يهوديتهم، يتم تقرير المكان الذى سنهاجر إليه، لأننى سأخبركم الآن كل شئ عن " أرض الميعاد"، إلا عن مكانها. هذه مسألة علمية صرفة، لأننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل الجيولوجية والطقس وغيرها من العوامل الطبيعية ... " .

" ومتى استقر رأينا على القارة والبلد، فسوف نبدأ بالخطوات الدبلوماسية، ونسير فيها بغاية الباقّة، حتى لا يكون عملنا قائماً على تصورات مبهمّة. سأخذ الأرجنتين كمثّل. لقد فكرت أولاً بفلسطين، التى لها مزية أنها مركز شعبنا وأجدادنا الذى لا ينسى، وهذه حقيقة تستجذب العامة من الناس، ولكن معظم اليهود لم يبقوا بعد شرقيين. وقد تعودوا على مناطق مختلفة كل الاختلاف. وكذلك فإنه من الصعب جداً إنجاز خطتى فى النقل إلى هناك، الخطة التى ستجىء فيما بعد، وكذلك أيضاً تظل أوروبا قريبة، بينما نحتاج إلى ربع القرن الأول من وجودنا إلى الابتعاد عن أوروبا ومشاكلها العسكرية والاشتراكية، إذا كنا نريد أن ننجح. ولكنى مبدئياً لست ضد فلسطين ولا مع الأرجنتين. علينا فقط أن نجد طقساً منوعاً يلائم اليهود الذين هم متعودون على البرد، أو هؤلاء المتعودون على طقس أدفأ ... " .

وهكذا نجد أن تقديرات المستقبل لم تكن مرئية - فى وضوح - لدى هرتسل

عندما ألف كتابه الدولة اليهودية، فلم يكن حتى ذلك الوقت مستقر التفكير على مكان تلك الدولة، ولم يكن يعرف مدى ترحيب اليهود بأفكاره، كما أنه وجد معارضة لتوجهاته فى البداية من بعض كبار الشخصيات اليهودية وأثرياء اليهود، حتى أن اليهود فى بعض المدن مثل مدينتى ميونخ وبرلين لم يرحبوا بعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينتهم، لكن طاقاته الفكرية انطلقت من عقالها بعد انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بال بسويسرا فى ١٨٩٧/٨/٢٩، فقد أدرك أن الحلم بدأ يتحول إلى حقيقة، وأن مشروعه قابل للنجاح. وأن رأى العام الصهيونى يلتقى حول أفكاره وقيادته، باعتباره هو المنقذ أو المخلص الذى سيتم على يديه خلاص اليهود من آلامهم ومشاكلهم، ومنذ ذلك الوقت بدأ استشفاف المستقبل يبدو واضحاً أمام عينيه، ولذلك نراه يتكلم بأسلوب الواثق من نجاح خطته، المتأكد من إقامة الدولة اليهودية ولو بعد حين، وهو ما تنطق به كلماته بعد عقد مؤتمر بال :

" لو طلب منى تلخيص مؤتمر بال فى كلمة - وعلى أن أحرص على عدم تلفظها بصوت عال - لكانت هى : فى بال أقيمت أسس الدولة اليهودية. لو قلت ذلك بصوت عال لضحك الجميع منى. لكن ربما فى خمس سنوات، وبالتأكيد فى خمسين سنة، سيعلم كل واحد بالأمر. إن تأسيس دولة ليكن فى إرادة الشعب بإنشاء دولة، بل يكمن أيضاً فى إرادة فرد قوى قوة كافية ... الأرض هى فقط الأساس المادى، والدولة حتى حينما تملك الأرض، هى دائماً شىء معنوى. إن دولة الكنيسة تقوم بدونها، وإلا لما كان البابا صاحب سيادة.

" فى بال أنشأت هذا الكيان المعنوى الذى لا تراه - كما هو - أغلبية الناس الساحقة، أنشأته بوسائل قليلة جداً، وبالتدريج وضعت الناس فى جو مناسب للدولة وجعلتهم يشعرون أنهم هيئة وطنية "

ولابد أن نسجل فى هذا التقديم ملاحظة مهمة تلفت نظر المتابع لسيرة هذه الشخصية، خاصة فى مراحل تأليف " الدولة اليهودية " وما بعدها، فقد كان الفكر والتخطيط لديه مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالعمل والتصميم والمتابعة اليومية لمشروعه.

فمنذ بدأ كتابة مسودة كتابه " الدولة اليهودية " فى منتصف عام ١٨٩٥ قام باتصالاته العديدة ومقابلاته مع مختلف السياسيين والمسؤولين فى العالم، ممن يرتجى منهم خيراً لمشروعه، أو ممن يمكنهم أن يقدموا له الدعم والمساندة، وعلى مدى تسع سنوات كاملة كان دائم النشاط والحركة والحيوية، لم يتوقف عن عقد الاجتماعات وإجراء الاتصالات وكتابة الرسائل، والالتقاء مع عشرات السياسيين فى العالم خاصة الألمان والبريطانيين والإيطاليين والنمساويين، كما قابل قيصر ألمانيا وملك إيطاليا، والبابا فى روما، والسلطان عبدالحميد، ووزير داخلية روسيا والزعيم الإسماعيلي أغا خان ، والزعيم المصرى مصطفى كامل - وغيرهم الكثير ممن ورد ذكرهم فى يومياته، وهو ما لا يتسع المجال لذكرهم هنا - وقد حاول هرتسل تحقيق فائدة فى كل مقابلة، حيث حصل على وعد من هنا، ودعم من هناك، ومراوغة من هذا، ومماثلة من ذاك، لكن همته لم تفتقر، ولم يجعل لليأس أثراً فى نفسه، بل ظل رافعاً رأيته، مدافعاً عن فكرته، مستميتاً فى الدفاع عنها، مستخدماً كل الوسائل الموصلة إليها، مشروعة أو غير مشروعة، شريفة أو غير شريفة، فالغاية عنده تبرر الوسيلة، والقضية التى يتولى زمامها تستحق التضحية بكل غالٍ ونفيس ... وإن الإنسان ليعجب كيف يمكن لشخص بمفرده كان يفتقر فى بداية حركته إلى المساندة حتى من غالبية يهود العالم، يقوم بتلك الجهود والاتصالات المتوالية والمتتالية من أجل تحويل مشروعه إلى واقع عملى، وهو ما تنطق به يومياته الحافلة بكل أنواع النشاط والفعالية والإرادة والشعور بالمسئولية.

رغم الصورة الباهتة والقائمة فى الموقف العربى والإسلامى آنذاك، فإننا نجد بعض المواقف الإيجابية، خاصة فى موقف السلطان عبدالحميد الذى حرص هرتسل منذ بداية نشاطه على إجراء اتصالات غير مباشرة معه عن طريق أحد أصدقائه، لكن موقف السلطان رغم تردى أوضاع الدولة العثمانية اقتصادياً، وعروض اليهود السخية لإنقاذ الدولة من عثرتها، كان من المواقف الخالدة التى سجلها التاريخ للدولة العثمانية بأحرف من نور، فطبقاً لما ورد فى يوميات هرتسل قال السلطان لصديق هرتسل :

" إذا كان هرتسل صديقك بقدر ما أنت صديقى، فانصحه أن لا يسير أبداً فى

هذا الأمر. لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد، لأنها ليست لى بل لشعبي. لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإقامة دمائهم، وقد غنوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا ... الإمبراطورية التركية ليست لى وإنما للشعب التركي، لا أستطيع أبداً أن أعطى أحداً أى جزء منها. ليحتفظ اليهود ببلايينهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثتنا، ولن نقبل بتشريحنا لأى غرض كان .

تلك لمحة مختصرة عن ظروف صدور هذا الكتاب " الدولة اليهودية " وأهميته فى بلورة مسار الحركة الصهيونية وتحديد معالمها، والأفكار الأساسية التى طرحها أو عالجها وأهم توجهاته السياسية ووسائله التكتيكية لإنشاء الدولة اليهودية.

ولاشك أن حياة هرتسل، سواء قبل إصدار " الدولة اليهودية " أو بعده، تستحق التأريخ والمتابعة - وهو ما يحتاج إلى دراسة خاصة ليس هنا موضعها - فلقد تجسدت فى هذه الشخصية آمال اليهود وآلامهم، وتجمعت الظروف الموضوعية لتبرز الزعيم، وتمكن هرتسل من تفهم تلك الظروف واستثمارها لصالح القضية التى أحسن طرحها والدفاع عنها، وتجميع الأنصار والرواد من حولها، فكانت " الدولة اليهودية "، بعد أن كانت مجرد كتيب لا تتجاوز صفحاته المائة إلا بقليل.

وقد وجدت الصهيونية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين صعوبة كبيرة فى الانتشار بين الرأى العام اليهودى، فاليهود المثقفون كانوا يرون الاندماج فى البلاد التى يعيشون فيها، وطائفة من المتدينين اليهود كانت ترى أن فكرة تجمع اليهود فى فلسطين هى دعوة سابقة لأوانها ما دام المسيح لم يظهر بعد، كما أن كثيراً من اليهود كانوا يرون فى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أفضل للكسب وتحقيق الثروة، ونتيجة لذلك فقد كانت معظم الهجرات اليهودية فى تلك المرحلة تتجه إلى أمريكا، كما أن من مظاهر هذه المعارضة للحركة الصهيونية رفض الطائفة اليهودية فى كل من ميونخ وبرلين عقد المؤتمر الصهيونى الأول فيها، مما دعا إلى عقد مؤتمرها فى مدينة بال بسويسرا.

وفى ذلك المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد عام ١٨٩٧ وحضره مندوبون من مختلف بلدان العالم قرر المؤتمر إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين يضمنه القانون العام، وأن تتخذ الوسائل الضرورية لإنشاء المستعمرات الزراعية فى فلسطين، وتقوية الروح القومية بين اليهود، وتنظيم الجماعات اليهودية فى مختلف الدول، والاستفادة من التنافس الدولى فى تحقيق أهداف الصهيونية.

وتتحرك القيادات الصهيونية بعد المؤتمر لوضع قراراته موضع التنفيذ، والاستعانة بكل القوى العالمية المؤثرة من أجل تحقيق الهدف، ونرى فى جهود هرتسل نموذجاً للتحرك الواعى للاستفادة من أى جهد سياسى ممكن.

وأما عن المكان الذى دارت حوله فكرة التجمع وإقامة الوطن القومى اليهودى، فقد أثير خلال السنوات الأولى من نشأة الحركة الصهيونية أكثر من مكان لهذا الوطن، فبينما اقترح هرتسل فى كتابه " الدولة اليهودية " أن يكون هذا المكان فى فلسطين أو الأرجنتين، فقد قرر مؤتمر بال ١٨٩٧ أن يكون هذا المكان فى فلسطين. وفى عام ١٩٠٢ عرض هرتسل على الحكومة البريطانية مشروع استعمار شبه جزيرة سيناء لكن المشروع لم يوفق لعدة أسباب أهمها : معارضة كرومر ووجود صعوبات فنية متعلقة بسحب مياه نهر النيل إلى سيناء، وفى عام ١٩٠٣ اقترح تشمبرلن على هرتسل أن يكون هذا الوطن فى أوغندا. ووافقت أغلبية المؤتمر الصهيونى السادس الذى عقد عام ١٩٠٣ على هذا الاقتراح، ولكن هذا المشروع لم ينفذ أيضاً لمعارضة المستوطنين الإنجليز فى أوغندا وحرارة الجو، بالإضافة إلى افتقار المشروع إلى أهم مقوماته وهو عدم وجود عامل جذب دينى يمكن أن يدفع المهاجرين إلى الهجرة هناك.

وفى ١٩٠٤ اقترح هرتسل على ملك إيطاليا توجيه هجرة اليهود إلى طرابلس الغرب، لكن المؤتمر الصهيونى السابع الذى عقد ١٩٠٥ بعد وفاة هرتسل فى العام السابق قرر أن يكون الوطن القومى اليهودى فى فلسطين.

وخلال الفترة من ١٩٠٥ حتى قيام الحرب العالمية الأولى كان هناك خلاف بين الجماعات الصهيونية حول وسائل تحقيق الهدف، فبينما كان الصهيوينيون السياسيون يركزون على أهمية الحصول على تأييد دولي لمساندة الحركة الصهيونية، كان الصهيوينيون العمليون يطالبون بالهجرة إلى فلسطين وإنشاء المستعمرات لخلق أمر واقع لحين الحصول على التأييد الدولي، ورغم أن الصهيوينيين العمليين كانوا هم المسيطرون على المنظمة الصهيونية حتى الحرب العالمية الأولى، لكن كلا من القيادتين انطلق يسعى بوسائله الخاصة ما دام الهدف الواحد يجمعهم في نهاية الطريق.

وكانت الحرب العالمية الأولى هي الفرصة المواتية التي تمثلت فيها قمة اللقاء بين الاستعمار البريطاني والصهيونية، واستطاعت الحركة الصهيونية بتوجيه وتخطيط ومساندة من الاستعمار البريطاني أن تحول هذا الحلم إلى حقيقة وأن تبدأ الخطوات في بناء الوطن القومي اليهودي في ظروف محلية وعربية ودولية مناسبة.

ففي ٢ نوفمبر ١٩١٧ أصدرت الحكومة البريطانية تصريحها الشهير الذي يطلق عليه تصريح بالفور الذي كان وزيراً للخارجية في ذلك الحين، والذي يعتقد الكثيرون أنه هو الذي أصدر التصريح، لكن الحقيقة أن دوره هو إبلاغ التصريح إلى الاتحاد الصهيوني، وإن كان ذلك لا يقلل من الجهد الذي بذله بالفور من أجل إصدار التصريح، وإن كان هناك أنوار أخرى قام بها سياسيون بريطانيون لا تقل عن دور بالفور إن لم نرد مثل دور مارك سايكس الذي كان سكرتيراً لوزارة الحرب، وهربرت صموئيل الوزير الصهيوني الذي أصبح فيما بعد أول مندوب سامي لبريطانيا في فلسطين.

وقد سبق إصدار هذا التصريح صراع كبير بين بريطانيا وفرنسا حول فلسطين خلال المرحلة الأولى من الحرب، وكان موقف فرنسا من الحركة الصهيونية يتصف بالبرود لعدة أسباب: أهمها أن فرنسا ترغب في الاستيلاء على الشام وبضمها فلسطين، كما أن فرنسا تعتبر نفسها حامية نصارى الشرق وأماكنهم المقدسة.

وكان اليهود يفضلون الانتداب البريطاني لا الفرنسي، لكون فرنسا تفرض ثقافتها

على البلدان التي تحتلها، ولأن الانتداب البريطانى فى نظر الصهيونيين سوف يكون أكثر استجابة للمطالب الصهيونية.

من هنا تقرر فى أوائل عام ١٩١٧ معاودة الاتصال بفرنسا لتعديل موقفها، ونجحت بريطانيا والحركة الصهيونية فى الحصول بعد ذلك على موافقة فرنسا على المشروع الصهيونى فى فلسطين.

وقبل صدور تصريح بالفور أصدر الحلفاء عدداً من التصريحات والوعود التى بشرت العرب بالحرية والاستقلال، ومن تلك التصريحات ذلك التصريح الذى أعلنه مارك سايكس للوفد العربى الذى اجتمع به فى القاهرة فى ١١ يناير ١٩١٧؛ وجاء فيه أن جميع البلاد العربية التى سيتم إنشاؤها بعد الحرب يجب أن تتمتع بكامل سيادتها واستقلالها.

أما تصريح بالفور فقد صدر فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ فى وقت كان العرب يحاربون فيه إلى جانب الحلفاء على أمل أن تُحرر بلادهم من النفوذ التركى. وهذا يعنى أن بريطانيا كدولة استعمارية لم تكن تفكر إلا فى تحقيق مصلحتها الخاصة. فإصدار التصريح إذن لم يكن محض صدفة، وإنما كان تنفيذاً للمخططات البريطانية لاحتلال هذه المنطقة حماية لمصالحها.

وقد سبق صدور تصريح بالفور عدة مشروعات مكتوبة كان منها مشروع اتفق عليه الصهاينة فى بريطانيا وأميركا بأن تصبح فلسطين جميعها وطناً قومياً لليهود، أى أن تصبح فلسطين خاصة باليهود وحدهم، لكن اليهود غير الصهيونيين عارضوا هذه الفكرة حتى لا تضطرهم الدول الأوربية بعد ذلك إلى الهجرة من تلك البلدان ما دام قد أصبح لهم دولة محددة ذات قومية يهودية.

وأما النص الأخير الذى تم اعتماده فهو النص الذى قامت بإعداده وزارة الخارجية البريطانية وأرسلته إلى الرئيس الأمريكى ويلسون الذى وافق عليه يوم ١٧ أكتوبر ١٩١٧ بعد تعديل بعض العبارات أو اختصارها.

وقد صدر التصريح بعد مباحثات استمرت حوالى العامين بين رجال المنظمة الصهيونية وكبار الشخصيات البريطانية الاستعمارية، وشارك فى إعداده عديد من الشخصيات الصهيونية والبريطانية الأخرى، لكن المباحثات الرسمية بشأنه بين الصهيونيين والحكومة البريطانية بدأت فى فبراير ١٩١٧، وتبعها مباحثات مع الحكومتين الفرنسية والإيطالية حيث ووفق على المشروع الصهيونى فى لندن وباريس وروما، لكن تأخر الإعلان عنه حتى أصبح نجاح حملة اللبى فى فلسطين أمراً مؤكداً، أى أن التصريح كان يجد جواً دولياً مناسباً.

ومن المهم أن نعرف أن جميع الأحزاب فى بريطانيا وفى الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على تصريح بالفور، ولاشك أن ذلك ينبهنا إلى أن رأى العام الأوروبى والأميركى متعاطف مع الأمنى اليهودية، وهناك عوامل مختلفة أسهمت فى هذا التعاطف، أهمها العامل الدينى؛ حيث ورد فى التوراة ما يشير إلى أن اليهود سوف يتجمعون فى فلسطين عند ظهور المسيح عليه السلام، ورغم أن المسيح لم يظهر بعد، لكن الفكرة تبقى مؤثرة فى الوجدان الأوروبى والأميركى.

ويلاحظ أن بريطانيا عندما أصدرت هذا التصريح فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ لم تكن القوات البريطانية قد احتلت سوى الجزء الجنوبى من فلسطين، فلم تسقط مدينة القدس إلا فى ٧ ديسمبر ١٩١٧، أى بعد إصدار التصريح بأكثر من شهر، كما أن احتلال فلسطين لم يتم إلا فى سبتمبر ١٩١٨، ومعنى ذلك أن بريطانيا لم تكن قد احتلت فلسطين عندما أصدرت التصريح، أى أنها لم تكن تملك فلسطين ولو بحق الفتح حتى تصدر مثل هذا التصريح، كما أن أهلها لم يستشاروا قبل إصدار التصريح فى إقامة وطن قومى لليهود فى بلادهم، فهو تصريح لا يستند إلى أساس قانونى أو شرعى.

ومن المهم أو نوضح أن تصريح بالفور لم يعلن رسمياً على عرب فلسطين فور صدوره، لأن السلطات البريطانية كانت حريصة على إخفاء أخبار التصريح، لكن عرب فلسطين علموا به عن طريق الصحف العربية والتركية، واعتقد رجالاتهم أن ما يقال عن

التصريح ليس سوى شائعة يقصد بها إثارة خواطر العرب ضد الحلفاء، ولم يكن عرب فلسطين يتصورون أن هذا التصريح سيصبح حجر الزاوية في تحديد علاقة بريطانيا بهم وبناء وطن قومي على حسابهم، ومع ذلك فقد اعترضوا عليه ورفضوه حتى قبل أن يبلغوا به رسمياً.

وقد أبلغت السلطة البريطانية عرب فلسطين رسمياً بنص تصريح بالفور في ٢٠ فبراير ١٩٢٠ ، أى بعد أكثر من عامين من صدوره، في بيان أذاعه عليهم السربولز الحاكم العسكري العام. وكان الشريف حسين أحد الشخصيات العربية التي انزعجت من صدور هذا التصريح، فأرسل يستوضح الحكومة البريطانية عن حقيقة هذا التصريح، فبعثت إليه تلك الحكومة في يناير ١٩١٨ تطمئنه إلى أن عودة اليهود إلى فلسطين لن يتعارض مع حرية السكان في فلسطين من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. كما قدم سبع من الشخصيات العربية التي كانت تقيم في القاهرة مذكرة إلى الحكومة البريطانية ردت عليها في يونيو ١٩١٨ مصرحة أنها عملت وستظل تعمل في سبيل نيل هذه الأقطار الحرية والاستقلال، وتعهدت بأن يتم نظام الحكم في سوريا وفلسطين والعراق وفقاً لحق تقرير المصير، إلى غير ذلك من التصريحات التي كان يصدرها الحلفاء كلما توترت الأمور أو احتاج الأمر إلى امتصاص شحنة غضب عربية.

وقد احتوى التصريح على عدد من العبارات الغامضة التي تحتل الكثير من المعاني والتأويلات والتي يفهم منها كل إنسان ما يشاء، ويختلف ما يفهمه إنسان عما يفهمه آخر مثل عبارة "تنظر بعين العطف" فما مدى هذا العطف. وعبارة "وطن قومي" قد تعنى مركزاً ثقافياً وقد تعنى مركزاً قومياً وقد تعنى كياناً ذاتياً، كما أن زعماء الصهاينة كانوا يفهمونها على أنها دولة، فقد سئل وايزمان عن المقصود بوطن قومي، فأجاب: أن تصبح فلسطين يهودية، كما أن إنجلترا إنجليزية، وأميركا أمريكية. وعبارة "ستبذل أقصى جهودها" لا تدلنا على المدى الحقيقي الذي يمكن أن تصل إليه هذه الجهود : هل هو كيان ذاتي أم ولاية أم دولة ؟ وهي عبارات كانت مقصودة عند

إعداد التصريح، كما أن الحكومة البريطانية فسرت تلك العبارات فيما بعد بما يتفق مع مصالحها.

ويلاحظ أن كلمة عربى أو عرب لم ترد فى التصريح، وإنما أشير إليهم باعتبارهم طوائف كأنهم أقليات لا قيمة لها، فى الوقت الذى كان عدد عرب فلسطين يبلغ حوالى ٩٠٪ من عدد السكان، بينما أشار التصريح إلى الشعب اليهودى فى فلسطين، ولم يكن عدد اليهود فى فلسطين يزيد فى نهاية الحرب عن ٦٠ ألف نسمة، أى أن التصريح يصور العرب وهم الأغلبية كأنهم أقليات أو طوائف، بينما يشير إلى اليهود كأنهم الأغلبية. ولم يكن الرأى العام العالمى يعرف هذه الحقائق عن توزيع سكان البلاد.

كما أشار التصريح إلى الحقوق الدينية والمدنية فقط للطوائف غير اليهودية، متجاهلاً حقوقهم السياسية، بينما لم يتجاهل هذه الحقوق عند إشارته إلى الحقوق السياسية لليهود فى البلدان الأخرى، وفى هذا إغراء لليهود على ازدواج الشخصية، وتشجيعهم للعمل من أجل الصهيونية سواء كانوا فى فلسطين أم فى بلادهم الأصلية.

وهناك تعارض واضح فى عبارات التصريح، فقد تعهد التصريح بإنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين، كما وعد فى الوقت نفسه بالمحافظة على الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية، وفى ذلك تعارض واضح، لأن تسهيل إقامة الوطن القومى لليهود يعنى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسهيل شرائهم للأراضى، وهذا بدوره يتعارض مع المحافظة على حقوق العرب الذين يشكلون غالبية أهل فلسطين.

أما عن أهداف بريطانيا من إصدار تصريح بالفور، فهناك أسباب مختلفة تروى فى هذا الشأن، منها أن بريطانيا أصدرت التصريح رغبة منها فى كسب الرأى العام اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب قضية الحلفاء، ومنها الاستفادة من اليهود الروس لتوجيه الأمور فى روسيا لصالح الحلفاء، ومنها كسب اليهود فى نول الوسط، ومنها مكافأة اليهود على دورهم الحضارى وتكفيراً عن آلام الماضى - كما

كان يقول بالفور - ومنها مكافأة الدكتور حاييم وايزمان على تجاربه الكيميائية الخاصة بمادة الأسيتون التي كان لها أثرها في المعارك الحربية، ومنها مواجهة النفوذ الفرنسي في الشام، ومنها إصدار التصريح قبل أن تصدره إحدى الدول المعادية، فمن المعروف أن اليهود كانوا يفاوضون ألمانيا لإصدار تصريح يخدم الأهداف الصهيونية في فلسطين، حيث فاضت ألمانيا تركيا كي تصدر تصريحاً مناسباً في هذا الشأن. وهناك تصريح من الصدر الأعظم في يناير ١٩١٨ صدر بتحريض الألمان بأن جميع أمانى اليهود المشروعة في فلسطين يمكن تنفيذها ، لكننا إذا تناولنا هذه الأسباب بالمناقشة نجد أن بعضها أسباب ثانوية، كما أن بعضها الآخر مرتبط بتوقيت إصدار التصريح أكثر من ارتباطه بأهداف إصداره، لكن السبب الحقيقي والأساسي من إصدار هذا التصريح هو تأمين سيطرة بريطانية على تلك المنطقة المجاورة لقاعدتها الرئيسية في قناة السويس، مع إيجاد وطن قومي يهودي فيها يدعم هذه السيطرة، ويسهم في مقاومة الحركة العربية النامية، أو مقاومة أية انتفاضات عربية تحررية قد تنشأ في المنطقة في المستقبل.

وخلاصة القول أن تصريح بالفور تتمثل فيه بالدرجة الأولى تحقيق المصلحة الاستعمارية، التي التقت مع المصلحة اليهودية في تلك الفترة من التاريخ لقاء طبيعياً ودائماً، وهو ما أكدته التطورات التاريخية لقضية فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم.

فمنذ احتلال بريطانيا لفلسطين وضعت كل إمكانياتها في خدمة الوطن القومي اليهودي، وسهلت لليهود الهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي الخصبة، كما أن الصهيونية من جانبها أحسنت استثمار هذا الدعم، وركزت كل جهودها على بناء الوطن القومي اليهودي، سواء بعقد المؤتمرات السياسية المنتظمة لإعداد الخطط للمستقبل أو بإنشاء الجامعات والمعاهد العلمية والبنوك والشركات والمستوطنات، أو بتكوين القوات العسكرية المختلفة، كما أن الحركة الصهيونية أحسنت اختيار قياداتها في مراحلها الأولى.

وهكذا واجه عرب فلسطين وحدهم قوتين كبيرتين منذ الحرب العالمية الأولى: الاستعمار العالمى من ناحية والصهيونية العالمية من ناحية أخرى، فى ظل أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية لا تسمح لهم بالمواجهة المجدية، وفى ظل أوضاع عربية وإسلامية غير مؤثرة، ومن خلال أوضاع دولية معادية وغير مواتية.

بعد صدور تصريح بالفور وحرصاً من الحكومة البريطانية على أن تجعل التصريح أمراً نافذ المفعول وافقت بريطانيا على إرسال بعثة صهيونية إلى فلسطين برئاسة الدكتور حاييم وايزمان وعضوية ثلاثة بريطانيين وعضوين من إيطاليا وعضو فرنسى ومراقب أمريكى (بحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن فى حالة حرب مع تركيا) وضابط ارتباط سياسى هو أورمسبى غور، ووصلت هذه البعثة إلى فلسطين فى أبريل ١٩١٨ .

وكان على تلك البعثة أن تكون حلقة وصل بين السلطات البريطانية ويهود فلسطين، وأن تجدد المستعمرات، وتقوم بتنظيم النشاط الصهيونى، وتحاول إقامة علاقات ودية مع العرب، ونجحت الإدارة البريطانية فى تنظيم عدد من اللقاءات بين القيادات الصهيونية وبعض القيادات العربية فى القدس (٢٧ أبريل ١٩١٨) ويافا (٨ مايو ١٩١٨) لكن أمراً مهماً حدث فى فلسطين فى الرابع والعشرين من يولية ١٩١٨ حيث أقيم احتفال بالقدس لوضع حجر أساس الجامعة العبرية حضره الجنرال اللنبى وبعض الشخصيات العربية المهمة.

فقد وضع أحد هذه الأحجار حاييم وايزمان نيابة عن الوفد الصهيونى، ووضع حاخامو القدس ويافا ومندوبو المستعمرات اليهودية تسعة أحجار، ووضع بعضهم حجرين نيابة عن البارون ادموند دى رتشيلد وايزاك كولديبرج تنويهاً بكرمهما من أجل هذا المشروع، وإضافة إلى تلك الأحجار الإثنى عشر وضع كل من مفتى القدس (الشيخ كامل الحسينى) والمطران الإنجليزى (مكنس) حجراً من أحجار الأساس كدليل على توثق العلاقات بين اليهود والمسلمين والمسيحيين.

ولا شك أن هذه الواقعة تدلنا على أن بعض القيادات العربية في فلسطين - ممثلة في مفتى القدس - كانت تفتقر إلى الوعي الكافي بما يحدث حولهم، ولم تكن تدرك خطورة ذلك الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة العبرية في دعم الكيان الصهيوني في فلسطين.

ولم يكن ذلك هو الأمر السائد، فقد كان المثقفون من عرب فلسطين يحسون بخطورة الصهيونية حتى قبل إصدار تصريح بالفور. وقد عبر المثقفون عن هذا الخطر فيما كانت تنشره الصحف العربية في فلسطين ودمشق وبيروت، حتى إسن أعضاء متصرفية القدس في مجلس "المبعوثان" العثماني في استانبول أثاروا في المجلس في تلك الفترة خطورة الصهيونية على فلسطين والبلاد العثمانية، وطلبوا من الحكومة العثمانية اتخاذ التدابير المشددة لدرء هذا الخطر، وقد استجابت الحكومة لهذا النداء، ففرضت إذ ذاك نظام إعطاء بطاقة حمراء لكل يهودي يحضر لزيارة القدس يحدد فيها مدة إقامته وموعد مغادرته للبلاد، وفي عام ١٩١٣ حرق بعض الشباب الفلسطيني حرساً من الأشجار التذكارية التي غرسها بعض رجالات الصهيونية عند زيارتهم لفلسطين في ذلك العام. وفي صيف ١٩١٤ تظاهر أهل القدس مظهرين غضبهم من الصهيونية ورجموا بالحجارة مؤسسات الصهيونية ومتاجرها.

هذه دراسة موجزة عن الأصول التاريخية للحركة الصهيونية، ولعل تلك الدراسة تذكرنا بعملية نهب من أكبر عمليات النهب الاستعمارية في التاريخ، وهي عملية انتزاع فلسطين من أهاليها على يد الصهيونية العالمية، بدعم ومباركة من القوى الاستعمارية المعاصرة جميعها.

وإذا كان التاريخ العربي قد شهد خلال السنوات الأخيرة تنازلات عديدة، نتيجة لتردى الأوضاع العامة في وطننا العربي، وفرض الهيمنة الاستعمارية والدولية على بعض بلدانه، مما أسنهم في قبول كثير من الحلول الوسط لبعض قضاياها، وغض الطرف عن كثير من التعديات الأخرى، فإن الكلمة والفكرة العربية لم تسقطا بعد،

وستظل تفعل فعلها فى ضمير هذه الأمة حتى تستيقظ من غفوتها، وتستعيد كرامتها وعزتها، ويخرج من بين أبنائها من يجمع شتاتها، ويوحد صفوفها، ويأخذ بيدها فى عالم لا يعترف إلا بالأقوياء، مهما كانت قضاياهم غير عادلة.

ولاشك أن الأمة العربية فى حاجة ماسة إلى إعادة النظر فى كثير من الظروف التاريخية التى مرت بها، والتعرف على الأسباب الحقيقية لأزماتها ونكساتها، واستخلاص العظات والعبر منها، تمهيداً لوضع مشروع حضارى للمستقبل يمكن هذه الأمة من مواجهة الحركة الصهيونية فى المستقبل.

وإذا كان هرتسل - الذى يفتقر إلى الحق والعدل فى إقامة دولته - قد قام بتأليف كتاب " الدولة اليهودية " مستخدماً كل قدراته الذهنية والنفسية وخبراته الصحفية والقانونية، من أجل خلق بولة لا وجود لها، وتهيئة كل الأسباب من أجل نجاحها، والاستفادة من كل القوى العالمية لضمان قيامها واستمرارها، فهل تعجز الأمة العربية - وهى الأمة التى قدمت للبشرية عشرات من المفكرين - أن يخرج من بينها مفكر يكتب لأمته عن " الأمة العربية " المرتقبة، وكيف السبيل إلى يقظة هذه الأمة، وتجاوز خلافاتها، وتوحيد صفوفها، وتحقيق عوامل نهضتها ؟ وهل من العسير على النخبة المثقفة أن تقدم لأمتها العربية مشروعاً حضارياً متكاملاً لحاضرها ومستقبلها ؟

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالمخططات الصهيونية، وأسباب نجاحها فى تحقيق أهدافها، ولجوء روادها إلى التفكير المنظم والتخطيط الواعى، واستماتتهم من أجل تحويل أفكارهم إلى واقع عملي.

وقد يقول البعض : وما جدوى تعريفنا الآن بالمخططات الصهيونية بعد توجه الأنظمة العربية نحو السلام مع إسرائيل خاصة بعد اتفاق الحكم الذاتى، وما يبذل من جهود لتسوية الأمور مع باقى الجبهات، تمهيداً لتطبيع العلاقات مع مختلف البلدان العربية، وأن الأمر لم يعد يحتاج إلى الاستمرار فى رفع شعار " اعرف عدوك " ... فإلى هؤلاء نقول : إن مرحلة السلام القادمة - بغض النظر عن مضمونها وعن

مقاصدها - تحتاج منا إلى مزيد من التنبه والوعى واليقظة لأنها أخطر من مراحل الحرب، وأنه لكي نحافظ على هويتنا ونهضتنا، فعلينا أن نضاعف من وعينا بتلك المخططات حتى لا تتكرر هزائنا مرتين : مرة في مراحل الحرب، وأخرى في مرحلة السلام.

فهل تستطيع الأمة العربية، بما توفر لها من فكر وعقول مبدعة، وثروات هائلة، وتاريخ مشترك، وعبقرية في المكان، أن تدرك هذه المعاني، وتزداد حفاظاً على هويتها ودعمًا لوحدها، وتنسيقاً لمواردها وطاقاتها من أجل تحقيق صحوة عربية، تعيد لهذه الأمة دورها الخالد ومجدها التليد ؟ هذا ما نأمله ونتوقعه لو عرفت الأمة العربية من أين تبدأ، وما هي السبل المؤدية إلى تحقيق الغايات ... وهي المسؤولية التي تقع - بشكل خاص - على عاتق المفكرين والمتقنين في هذه الأمة، فهل يتقدمون لتحمل هذه المسؤولية؟

المراجع

أولاً - المراجع العربية

- أحمد طربين، فلسطين فى خطط الصهيونية والاستعمار (١٨٩٧-١٩٢٢) القاهرة، ١٩٧٠ .
- أحمد طربين، محاضرات فى تاريخ قضية فلسطين، القاهرة، ١٩٥٠ .
- أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، القاهرة، ١٩٥٥ .
- إميل توما، جذور القضية الفلسطينية، بيروت ١٩٧٣ .
- جريدة فلسطين، السنة الأولى، ١٧ ، ١٨ ، آب ، ١٩١٨ .
- جيفرير، فلسطين، إليكم الحقيقة، الجزء الأول، ترجمة أحمد خليل الحاج، مراجعة محمد أنيس، القاهرة ١٩٧١ .
- عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ حتى عام ١٩٣٦، القاهرة، ١٩٧٤ .
- مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط (جامعة عين شمس) دراسة للدكتور سيد نوفل عنوانها (الصهيونية السياسية بين الأساسين الاستعماري واليهودي) العدد الأول، يناير ١٩٧٤ .
- محمد إسحق درويش، زكريات غير منشورة سجلها الباحث معه.
- محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة، ١٩٥٧ ، الطبعة الثالثة.
- محمد عبدالرؤف سليم، تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة، ١٨٩٧-١٩١٧، قسمان، القاهرة، ١٩٧٤ .
- نجيب صدقة، قضية فلسطين، بيروت، ١٩٤٦ .
- وديع البستاني، ديوان الفلسطينيين.

ثانياً - المراجع الأجنبية

- Bentwich, England in Palestine, London, Kegan Paul, 1932.
- Esco Foundation, Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies. Vol. 1. 2nd. ed. Yale, University, 1949.
- Hurewitz, The Struggle For Palestine, New York, 1950.
- The Secretary of State for the Colonies, Palestine Royal Commission. Report, London, 1937.
- Sykes, Cross roads to Israel.
- Weizmann, C., Trial and Error, 4th. Ed., London, 1950.

غروب السلطة المصرية عن السودان بعد عام ١٨٩٩

د. يواقيم رزق مرقص

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

معهد الألسن العالي للسياحة والفنادق

امتدت السلطة المصرية إلى السودان منذ فتح محمد على له عام ١٨٢٠ ، حيث وضع النظم الإدارية المختلفة له ، والتي ضمنت حسن سير الإدارة فيه بما عاد عليه وعلى مصر بالخير كوطن واحد له عمقه في الجنوب ، فكان بذلك خطوة لتوطيد مركز محمد على في الشرق ، الأمر الذي أقلق مضجع الدول الأوربية وبخاصة إنجلترا التي كانت تنكر على مصر وعلى محمد على هذه السلطة ، وكانت معاهدة ١٨٤٠ خير دليل على سوء نية الدول الأوربية بالنسبة لمصر ولمحمد على ، ومنها بدأت إنجلترا بالذات تنفذ تكتيكاتها ضده ، وهي التي بدأت منذ حملتها عام ١٨٠٧ ، ومالبثت ان انتهت بضربها الإسكندرية ١٨٨٢ واحتلالها لمصر ، ثم سعت إلى قص أهم أجنحتها وهو السودان ، وذلك بفصله عنها .

السياسة البريطانية تجاه النفوذ المصرى فى السودان

بعد احتلال بريطانيا مصر فى عام ١٨٨٢ سعت إلى السودان لتقتطعه بشكل آخر عنها، وهذا ما قاله كرومر «لقد طرأ على ذهني أن من الممكن للسودان ألا يصبح إنجليزياً ولا مصرياً، بل يكون إنجليزياً- مصرياً»، ثم صاغها السير «مالكولم ماكليريث»- المستشار القضائي عام ١٨٩٨ ، على أنها ستكون حكومة مولدة *Hybrid State* فى شكل حكم ثنائى *Condiminium* ^(١) لإدارة السودان، ثم وقعت اتفاقية بذلك فى ١٩ يناير ١٨٩٩ بين الحكومتين البريطانية والمصرية، فكانت سابقة فى القانون الدولى، أعطت لبريطانيا حق الوصاية الفعلية على السودان على أساس «حق الفتح» ^(٢)

وسرعان ما رفف العلم البريطانى بحرية على أنحاء السودان إلى جوار العلم المصرى، وحينما زار الخديو عباس حلمى الثانى السودان -تداركاً للجفوة التى افتعلها البريطانيون بين شطرى وادى النيل- فى عام ١٩٠١ ذكر فى خطابه بتاريخ ٢٩ نوفمبر «إن العلمين البريطانى والمصرى اللذان يخفقان بجانب بعضهما، هما إشارة للحكومة المشتركة التى أخذت على عاتقها حماية الأهالى من الوقوع فى شرك أهل الظلم...» ^(٣).

ويبدو من هذه الكلمات أن الخديو كان مضطراً لقولها، لأنه كان يعلم أن الإنجليز هم القابضون على أزمة الأمور هناك، وما حادثة الحدود آنئذ إلا علامة على ما كان يعاني منه وهو كاظم غيظه لتسير الأمور. (٤)

فالاتفاقية لم تكن دستوراً لحكم السودان، وإنما كانت وسيلة ابتدعتها بريطانيا لتضفى جواً من الرسمية على وجودها هناك، وهى وإن كانت تحمل شكل الثنائية فى الحكم، فالواقع أن يدها كانت هى العليا من خلال الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى المناصب العليا، بينما تركت للمصريين -شركائهم- الأعمال المعاونة والدنيا، مما أثار حفيظة الآخرين وعدم رضاهم (٥).

إن مفهوم الإدارة الثنائية فى السودان هو أن تكون قسمة بين طرفى الاتفاقية - مصر وبريطانيا - إلا أن الإدارة هناك كانت فى صميمها وهيكلها إدارة بريطانية، لأن كل مراكز الاتصال بين الإدارات أو الجهات المختلفة أصبحت بريطانية، ولم يبق للمصريين ولا حتى للسودانيين إلا أن يكونوا وسائل تنفيذ فرعية، لا يقوم بهم جهاز ما، وكانوا فى أماكن معزولين فيها عن بعضهم، لا يتصل جهاز بآخر إلا من خلال إنجليزى.

وقد أثار هذا الوضع نقد المصريين والسودانيين على السواء، فصحافة القاهرة وصفت هذا الإجراء بأنه خطوة فى سبيل فصل السودان عن مصر، ولفتت النظر إلى ما تحملته مصر فى سبيل الصرف على السودان، فكان الرد هو إحالة عدد من الضباط المصريين الكبار إلى الاستبداد وحرمان الكثير من شباب مصر من الترقى فى سلم الوظائف المدنية هناك (٦). وقالت صحف السودان: «إذ لا معنى لأن تكون مصر شريكة لإنجلترا فى السودان، ولا شأن لمصر فى حكومة تلك البلاد، ما دام الموجودون منهم مرعوسين بالإنجليز خاضعين لأوامرهم» (٧).

ومما ساعد الإنجليز على الاندفاع فى تيار الاستئثار بالسلطة دون المصريين فى السودان، ما أشاعوه عنهم من إحجامهم عن العمل فى السودان، وأنهم - باستثناء

الأقباط والعسكريين العاملين هناك- لا يريدون أن يشاركوا في العمل هناك، وبناء على هذا طلب ملنر في تقريره تخفيض عدد الحامية كذلك بسبب ظاهري هو عدم تحميل مالية مصر نفقاتها!!

ولقد أصبح إحجام المصريين عن العمل في السودان محل حديث الإنجليز لدرجة أن الكونت جليشن *Gleichen* - وكيل حكومة السودان في القاهرة - أبدى دهشته من أن المسلمين بالذات يزهدون في العمل في السودان رغم الجهود التي بذلها لجذبهم للعمل هناك، ولم تقلح محاولاته إلا مع الأقباط الذي أفسحوا لهم المجال - بذلك - للعمل في مصر، وتعلل بأنهم تذرعوا بضالة الوظائف في السودان بما لا يليق بهم.

كما استند إلى رأى كرومر في أنهم إذا ما ذهبوا إلى السودان سيعيدون أشباح الماضي المترسبة في أذهان السودانيين عن المصريين، وما اقترفوه في حقهم من قبل أيام المهديّة، بل أضاف رأياً خطيراً، وهو أن نقل الإدارة إلى المصريين يعنى خلق حكومة فاسدة.

ويزيد وينجت الطين بلة بسياسته إبان الحرب العالمية الأولى عندما تعلل بخشيته من زيادة عدد المصريين وغالبيتهم من المسلمين، لأنهم متعاطفون مع الأتراك والسلطان ضد الحلفاء، وكان نتيجة ذلك أن خفض عدد المدرسين العاملين في كلية غوردون، وأعلن آنذاك أن العلم المصرى في الكلية قد أدخل بلا شك الدعاية لمبدأ القومية بين الطلبة مما سيثير المتاعب في وجه الإدارة التي أصبحت بريطانية آنذاك (٨).

وهكذا كان وجود العنصر المصرى في الإدارة في السودان محل نزاع، وأمر غير مرغوب فيه من جانب الإنجليز، وفي هذا تحمل المصريون الكثير من العنت وسوء المعاملة سواء في المناصب المدنية أو المناصب العسكرية تحت ستار مزيف من الادعاء بزهدهم في العمل في السودان تارة أو كره السودانيين لهم تارة أخرى، ولكن الحقيقة أن الإنجليز هم الذين كانوا يسيئون معاملتهم، ويضيقون الخناق عليهم، فبالإضافة إلى

سن قوانين تأديب الموظفين التي لم تطبق بشكل واضح إلا عليهم، ومحاولة قطع سبل الاتصال بينهم وبين مصر الأم، فقد بدأوا عملية إزاحتهم من السودان بإدخال السودانيون معاونين لهم في أول الأمر، ثم إحلالهم محلهم بعد أن ينالوا التدريب الكافي على أيديهم، وهو ما انتهى إلى سودنة الوظائف تحت الإشراف الإنجليزي الكامل.

ولقد صحت لعبة بريطانية عندما اختارت الضباط المصريين للقيام بأعمال مدنية، إذ إن الضباط يسهل أن يستعاض عنهم بالسودانيين، وذلك بإعادتهم إلى رتبهم في القوات المسلحة، ثم إحالتهم إلى الاستبداء، لذلك فإن المصريين الذين أحيوا للعمل في البوليس السوداني، أو أعمال التشييد والهندسة، كانوا أصلاً ضباطاً في الجيش المصري استبدلوا بعد إحالتهم إلى الاستبداء منذ عام ١٩٠٣ بالسودانيين، وأن السكك الحديدية التي أنشئت إبان فترة إعادة فتح السودان على أكتاف المصريين من أبناء الجيش المصري تولوها المدنيون من أبناء السودان بعد أن دربهم المصريون. بل وأكثر من ذلك فإن الضباط المصريين كانوا يتقاضون مرتبات أقل من أقرانهم الإنجليز الذين كانوا يقومون بالعمل نفسه.

هذا إلى جانب ما عاناه المصريون في السودان من التفرقة الظاهرة بينهم وبين الإنجليز، فبينما كان الجنود البريطانيون في الخرطوم وبعض المدن السودانية يستمتعون بسكن جميل وأحياء راقية، كان جنود أورطة السكك الحديدية - وكانت أكبر أورط الجيش المصري في السودان - يقاسون شظف العيش ومر الحياة في قيامهم على صيانة السكك الحديدية وحراستها وتجديدها متحملين في ذلك قسوة الجو^(٩).

وأخيراً فقد اتبعت السلطات البريطانية المسيطرة على الإدارة في السودان سياسة الإكثار من نقل الضباط المصريين حتى لا يستفيدوا من استمرارهم في أماكنهم، ولا يتمكنوا من القيام بعمل سياسى أو قومى فى البلاد^(١٠).

وفى مجال التفرقة فى المستويات الإدارية، أذاعت السلطات البريطانية أن الإداريين المصريين العاملين فى السودان ١٩٠٥ بلغت نسبتهم ٥٦٪ من عدد العاملين

هناك، وهذه النسبة وإن كانت صحيحة إلا أن نوعيات الوظائف التى شغلها هؤلاء لا تتناسب مع نوعيات الوظائف التى كان يشغلها الإنجليز وغيرهم من أصحاب نسبة ٤٤٪ الأخرى. فقد ضمت نسبة ٥٦٪ هذه الكتبة والصيارفة وعمال التلغراف ومعاونى الأسواق ومعاونى الصحة وعمال الورش وغيرها ، من الوظائف الصغيرة التى لا يزيد راتب صاحبها عن ٣-٤ جنيهات مصرية فى الشهر ومنهم من بلغ تسع جنيهات، وتراوح عدد الذين تقاضوا منهم عشرين جنيهاً ما بين ١٠-٢٠ موظفاً، بينما بلغ عدد الذين تقاضوا ما بين ٢٠-٣٠ جنيهاً ثلاثة فقط (١١).

وكم سلب المصريون حريتهم داخل الوظائف، وأظهر مثل ذلك هم مأمير المراكز، فلم يكن للأمور المركز شيء من السلطة، كما كان مقدراً له، حيث جعل الإنجليز لكل مركز مفتشاً أو اثنين من الإنجليز، إلى جانب وكلاء لهم ولم تعد وظيفة المأمور كما هو موضوع لها : المحافظة على النظام ومحاربة الجريمة وتنفيذ الخطة العامة للبلاد فى مجال اختصاصه، وإنما انكمشت لتقتصر على إجراء التحقيقات فى بعض الجرائم الصغيرة بالإضافة إلى توزيع المواد التموينية على التجار والبقالين.

كما أسندوا إليهم جمع الضرائب وأعطوهم فى ذلك سلطات واسعة، فلجأوا إلى استعمال القسوة فى جمعها.. فيجأر الأهالى بشكاواهم إلى الإنجليز، فيتلقاها الإنجليز ذريعة ليشوهوا الإداريين المصريين أمام السودانيين، فويخوا المأمير ونوابهم من المصريين أمام السودانيين، وتتصلوا من إعطائهم هذه الأوامر، بل كانوا يعفون بعض الزعماء السودانيين من الضرائب ليكونوا أبواق دعاية لهم، وكانوا يطلقون سراح المسجونين السودانيين فيدعون للإنجليز ويطلبون الويل للمصريين، ومن ثار من المأمير المصريين على هذه الأوضاع كان يرفق، كما حدث لليوزباشى على أفندى موسى مأمور الأبيض (١٢).

من هذا نرى أنه كان لبريطانيا موقفها الواضح والمعادى للوجود المصرى فى السودان، فهى منذ البداية استهدفت الانفراد بالحكم، وإزاحة المصريين من طريقها

بدعوى المصروفات عليهم هناك بشكل لا يتناسب مع مسألة الحفاظ على الحدود والموارد المائية لمصر، إلى أن انتهى الأمر فى عام ١٩٢٤ بإنهاء هذا الوجود.

ولقد مرت عملية الإزاحة هذه بمراحل تدرجت خلالها ما بين هز مركز المصريين وتشويه صورتهم فى أعين السودانيين، وبين استقطاب السودانيين بعد ذلك لصفهم، وإحلال الكراهية بينهم محل الود، لقد سقط العديد من السودانيين فى هذه الحبال، مما كان له أسوأ الأثر فى تقييم العلاقات أيام مقتل السردار فى مصر، وما تبعه من خروج الإداريين المصريين من السودان بمهانة.

فلم يكفِ الإنجليز ترك المناصب الدنيا للمصريين لينعموا هم بالعليا منها، بل عملوا على تقبيح صورتهم أمام السودانيين، فأسندوا للمصريين وظائف يحتكون بسببها بالسودانيين، ويكلفون من خلالها باستعمال القسوة والعنف فى تنفيذها، ويأتون هم بعد ذلك ليظهروا كملائكة الرحمة، كما رأينا، وقد عقب الباحث المحزون على ذلك بقوله: «.. إننا لانقيم فى السودان المصرى، بل فى مستعمرة إنجليزية، أظهرظواهرها صلف الحاكمين ونفور المحكومين لا من هؤلاء الحاكمين ولكن منا نحن المصريين»، ثم يقول: «إننا أداة تمكن المستعمرين من رقاب السودانيين، وأية ذلك عندهم أنه كلما هم السودانيون بخلع نير الإنجليز، أصلتهم النيران أيد مصرية ورعوس إنجليزية» (١٢).

ثم يروى كيف وصل الأمر بالسودانيين إلى أن أصبحوا لا يردون على تحيته، بل كانوا يشيعونه بنظرات كلها جفاء وبغضاء اعتقاداً منهم «أن جميع الترك وأبناء الريف من الكفار» وأنه كان يضرع إلى الله أن يدرأ عنهم نير المصرى الذى يكرهه على دفع الضرائب مستعملاً القسوة فى جمعها، ويأسف الكاتب مما تحمله المأمير المصريون من كراهية وشتائم من السودانيين (١٤).

ووصل الأمر إلى درجة الوضوح فى تقرير ملنر الذى لم يعترف فيه بوحدة الجنس بين السودان ومصر، وذكر أن الروابط بين البلدين واهية، وإذا كان الدين واللغة يربطان

مصر بعرب السودان فإن زنوج السودان بمنأى عن هذا الرباط، وأن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعاً حقيقياً، ولا أدمجته وجعلته جزءاً منها، و كان فتحها له نكبة عليهما معاً، وعرض لنظام حكم السودان الذى يسيطر عليه البريطانيون واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية فى مياه النيل، وذكر أنه إذا كان فى تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين، فإن هذه الروابط لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر، ووصل به الأمر أن نصح بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ كإطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية وأشار إلى نظام الحكم يكون للقضاء على الوجود المصرى المحدود هناك، وذلك بإدخال نظام الإدارة اللامركزية الذى يتيح للسودان المشاركة فى الإدارة المحلية تحت الرقابة والسيطرة البريطانية، وهدف هذا إخلاء السودان من المصريين، وتذرع فى ذلك بتخفيض النفقات على مصر والتى تنفقها على الإداريين المصريين فى السودان، وتوفير العناء على المصريين الذين يقومون بالعمل فى السودان^(١٥).

وهكذا تظهر محاولات بريطانيا فى استعمال سلاح آخر، هو القطيعة بين الشعبين والذى استعملته منذ البداية، وإذ نجد جنوره تمتد إلى عام ١٩٠٠ وفى مجلس العموم البريطانى عندما علق أحد الأعضاء وهو *Sir H. Craik* أن السودانيين لا يكرهون إلا سيادة المصرى عليهم لدرجة أنهم نفروا من تعيين أى ضابط مصرى قائداً على الفرق السودانية، وأن السودانيين إذا عملوا تحت قيادة مصرى فإنه يكون بوجود ضابط إنجليزى معه، يحاول أن يحفظ له سلطته، ويوجد تعاون بينهما، وأضاف العضو قوله: «إننا إذا تركنا السلطة كلها للمصريين فى السودان على أساس القومية بين الشعبين.. فلا بد أن نتوقع حركات تمرد بين السودانيين وظهور «ملا» آخر وانقسام فى صفوف السودانيين»^(١٦).

وهكذا تتضح نوايا الإنجليز فى فصم العلاقات الجنسية والوجدانية بين البلدين، رغم أن الشعب السودانى يقدس الدين الذى ذهب المصريون إليهم للمحافظة عليه

سواء فى شكل معلمين أو قضاة شرعيين، نزلوا بينهم منزلاً حسناً ولقوا عندهم كل احترام.

من العجيب أنهم لجأوا -فى محاولة تقبيح وجه المصريين وإسناد التهم إليهم بشكل غير صحيح- إلى وصمهم بالرشوة، وهى جريمة مخلة بالشرف والأمانة بالنسبة لرجال الإدارة، وجعلوا ينشرون فى كتبهم الكثير عنها كسلبية خطيرة لم تدخل إلا فى ركبهم إلى السودان، فى حين أنهم فى مكان آخر يجدون لها مبرراً لما وصلت إلى أيديهم هم، فيسمونها هدايا، فيقول *Percy* إن العقبة الصعبة فى طريق الإدارة فى السودان والتي كان يجب القضاء عليها هى الرشوة، وهى عادة شرقية تعود عليها الموظفون لقضاء أمور الشعب، وهى عادة كريهة بالنسبة للإداريين، إذ لا تتفق ونظافته أيديهم، ولكنها كانت منتشرة فى السودان لدرجة أنه كان يصعب منعها، ولكن يبدو أن الأمر وصل إلى الحاكم العام، حيث كان يضطر أحياناً لكسر النظم التى استنفا حول قبول الهدايا فكان يقبلها من رؤساء القبائل على أنها هدايا، وسمح بها أيضاً لمديرى المديرىات، واشترط أن تكون تحت سمع وبصر الحكومة!! أما بالنسبة للمصرى فكان يتعرض للعقاب على أساس أنه كان يحصل على هذه الهدايا بالإكراه، فوضع له الحاكم العام عقوبة قاسية من غرامة وسجن (١٧).

ومن الأبواب التى طرقها الإنجليز كذلك فى مجال ضرب عنصرى الأمة المصرى والسودانى ليسودوا هم عليهما، إشاعة الطبقية بينهما، لصالح المصريين دون السودانيين، فاعتبروا فرق المرتب الذى كان يتقاضاه المصرى نظير عمله فى السودان، ميزة دون السودانى الذى يعيش فى بلاده! وأشاعوا أن فى هذا غبناً للسودانيين، ولبس السردار رداء الرحمة وطالب نظارة الحربى المصرى أن تتحمل مبلغ ٢٥٠٠ جنيه فى السنة لتكون تحت تصرف السردار، وتدخل فى ميزانية الحكومة السودانية العادية لتصرف على الضباط والعسكر السودانيين. وكم يدعو هذا الإجراء إلى العجب أن يأخذ السردار من مالية مصر ويصرف على السودان، فيزداد وجه المصريين قبحاً ويزداد وجه الإنجليز خيراً بمال المصريين.

ولكى يضربوا المصريين بالمصريين فى السودان أن كانوا يجيزون الخونة منهم دون الصالحين، كما حدث فى نقل الأميرالاي محمد بك شاهين الذى اشترك فى التصدى للثوار فى ثورة ١٩١٩ فى القاهرة، وشاهده سعد زغلول وهو يقتل ستة من الثوار المصريين، وثارضده المصريون وأرادوا قتله بينما حافظ عليه الإنجليز ونقلوه إلى السودان بدعوى أنه «أبلى بلاءً حسناً» فى عمله وخشوا عليه من انتقام المصريين «المتمردين» وإحساس اللورد اللنبى بالذنب فى ذلك، وحسابه للعاقبة، التى ستحدث فى السودان ذيل خطاب التوصية الذى أرسله معه بقوله: «أرجو ألا بسبب هذا الحادث حرازة بين الضباط المصريين والضباط الإنجليز، خاصة وأننا كإنجليز مدينون لشاهين بك بالكثير من أجل خدماته وتعريض نفسه للخطر من أجلنا» (١٨).

وإمعاناً فى سياسة إبعاد العنصر المصرى عن السودان، أنشأوا مدرسة حربية فى الخرطوم بدلاً من تعليم السودانين فى المدرسة الحربية بالقاهرة، وجعلوا مدرسيها من الإنجليز، وسأوا خريجيها بخريجى المدرسة الحربية فى القاهرة، وجمعوا فيها عدداً أكبر من العدد الذى كانوا يرسلونه إلى القاهرة، مما ضاعف من عدد التابعين للإنجليز، والذين بدأوا يحلون محل المصريين فى المناصب الإدارية مما كان مثار شكوى الضباط المصريين إلى الجمعية العمومية فى مارس ١٩١٠ عندما زادت حركة إحالتهم إلى الاستبداد (١٩).

وكانت أخرجولات بريطانيا فى مجال التعبئة النفسية والفكرية ضد الإداريين المصريين استغلال من ساروا فى ركابهم، ومن تربوا على موائدهم فى الكتابة ضدهم معترفين بجميلهم ناكرين أفضال المصريين عليهم.

فرغم جهود المصريين وأموالهم، كان هناك من يتنكر لهم ممن استغلهم الإنجليز مثل الشيخ الطيب الهاشمى مفتى السودان، الذى طعن فى حق المصريين العاملين فى كلية غوردون فى عام ١٩١٠ ونصح بإبعادهم عنها لأنهم يعلمون الشباب كره الإنجليز، وأنه لا داع لمعلم وإن كان غزير المادة يدعو ضد الإنجليز! مما يخالف قوانين الأخلاق،

على حد قوله، وقدم أدلة على هذا، وهو تحريضهم السودانيين على عدم احترام الإنجليز، وأن المدرس المصرى غير وفى للإدارة البريطانية فى الكلية، وانتهى فى حديثه إلى أنه طلب تعيين السودانيين بدلاً من المصريين فى المصالح الحكومية (٢٠).

استغل الإنجليز مثل هؤلاء وبدأوا حملة دعاية مكتوبة اعتباراً من ١٩٢٢ ضد المصريين، وأوعزوا إلى بعض السودانيين بأن يعقدوا اجتماعاً يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الإنجليزى، وأن يكتبوا عرائض بهذا المعنى، وحملت هذه العرائض توقيعات لمثلئى قطاعات الشعب، ولكن فى نفس الوقت كان هناك من حضروا إلى مصر لإظهار ولائهم لها ولملكها، بعد أن منعت القوات الإنجليزية عدداً منهم، وبهذا انقسم السودان بين مبغض ومؤيد، وتلك هى سياسة إنجلترا «فرق تسد» (٢١).

فاكثر من مرة يكتب كل من: على الميرغنى وعبدالرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي والطيب هاشم وإسماعيل الأزهرى وأبوالقاسم أحمد هاشم، وإبراهيم محمد فرج وعوض الكريم أبوسن وإبراهيم موسى وعلى ود التوم، يكتبون خطابات إلى الحاكم العام يقدمون فيها الشكر على رحلتهم إلى لندن وحسن استقبالهم، و يؤكدون الولاء لإنجلترا وينكرون علاقتهم بالقاهرة.

كما أرسل ميرغنى السيد المكى، زعيم الإسماعيلية والقبائل التابعة لها ب خطاب فى ٢٣ فبراير ١٩٢٢ يتنكر فيه لمصر ويشكر الإنجليز على نشر التعليم والثقافة والإدارة والأخلاق فى السودان، واتهم المصريين بتخريب السودان، منذ أيام محمد على مما أدى إلى القضاء على الشخصية السودانية ودعا بالنصر للإنجليز، وفى ١١ مايو ١٩٢٤ انفرد الشريف الهندي أيضاً ب خطاب لم يرض فيه بوجود علاقات بين مصر والسودان (٢٢).

وواضح أن الإنجليز استغلوا السودانيين فى ذلك، فمنهم من زاروا لندن، أو نالوا منهم فضلاً، أو من وقعوا ضحية لأحد المنحرفين من المصريين (٢٣) والأدهى من ذلك أن الإنجليز استغلوا سلطات وظائفهم فى استكتاب الزعماء والشيوخ الواقعين تحت

إدارتهم خطابات تأييد لموقف إنجلترا واستنكاراً لوضع مصر في السودان، وإسناد كل السلبات في السودان للمصريين في الوقت الذي أسندوا فيه كل مفيد لجهود الإنجليز، كما أظهروا كرههم للمصريين، وأنه من الضروري إخراجهم من السودان، والدليل على أن الإداريين البريطانيين هم الذين استكتبوهم ذلك!

١- إن هذه الخطابات تحمل تواريخ متقاربة وهي مايو ١٩٢٤.

٢- إن هذه الخطابات واردة من مديري المديريات بناء على استعلام من السكرتير المالي عن الموقف.

٣- إن الأفكار الواردة فيها واحدة تقريباً.

٤- إن بعضها وارد من المديرية على لسان الشعب وزعمائه وليس منهم مباشرة إلى المسئولين . وهكذا يتضح أن تنفيذ المخطط الذي وضعت إنجلترا، ووضعت له تاريخاً معيناً هو عام ١٩٢٤ إذ فيه اشتدت موجة الكراهية والحقد وعمليات الإزاحة ضد المصريين، وفي الوقت نفسه جعلوا يفترون على الزعامة المصرية في القاهرة، فعندما أعلن سعد زغلول أن ترك قيادة الجيش المصري في السودان في أيدي الإنجليز أمر لا يتفق مع كرامة مصر المستغلة، علق عليه مك دونالد بأن هذه الأقوال أثرت في عقول الإداريين المصريين في السودان وفي عقول الإداريين السودانيين العاملين في الجيش المصري، وكان من جراء ذلك أن أصبح يلوح بأن الإخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لبريطانيا، وشجعت الرعايا المصريين في الإدارة في السودان على نشر الدعاية للحكومة المصرية وساندوا هذا في إشاعة عجز سعد زغلول عن مواجهة تيار الكراهية للمصريين في السودان، وذهبت الإشاعة إلى اقتراح بإحالة إدارة السودان إلى عصبة الأمم إذا ما انفصم الحكم الثنائي^(٢٤).

وكانت هذه هي الحلقة الأخيرة من حيلة القضاء على النفوذ المصري في السودان.

نهاية الوجود الإدارى المصرى من السودان

يبدو أن خطة إنجلترا للانفراد بإدارة السودان بون مصر كانت محددة زمنياً، وكان موعد تنفيذ فقرة إخراج المصريين من السودان يبدأ ببداية العشرينيات من القرن العشرين، وظهر ذلك من إرسال موظفين كباراً من البريطانيين إلى السودان لاقتلاع جنود المصريين من هناك، فى أسلوب علمى وبتقارير مدروسة، فهذا كين بويد *Keown Boyd* الموظف بالإدارة الاستعمارية بمصر يزور السودان، فى أول عام ١٩٢٠ ليضع تقريراً يُصدره بقوله " إن الحل الأمثل هو الإسراع بإخراج مصر نهائياً من السودان وأن تتضمن معاهدة السلام مع تركيا، تنازل الأخيرة عن كل حقوقها فى مصر والسودان لبريطانيا" (٢٥)، ثم أعقبه تقرير من موظف آخر ضم عدة مقترحات أولها: اتفاقية تبرم بين مصر وبريطانيا، تضمن فيها بريطانيا لمصر الموارد المائية والحدود بينها وبين السودان، على شريطة أن تترك الإدارة الداخلية فى السودان كلية لبريطانيا (٢٦).

ثم أتى تقرير ملنر بعد زيارة اللجنة للسودان ، وتقرير سير فليكس بول *Sirfelix Pole* عام ١٩٢٣ حول أورطة السكة الحديد ووسائل إبعادها وأخذها من جهة التكلفة، عندما أشار أنها تكلف الحكومة ٦٧٧٦٧ جنيهات مصرية، وأنه يمكن الاستعاضة عنها بعدد أكبر من السوادنيين وبتكلفة أقل (٢٧).

ولعل سبب اختيار هذا التوقيت هو محاولة إسكات صوت مصر الذى ارتفع بعد الحرب العالمية الأولى مطالباً بأن مصر والسودان بلد واحد، ووقوف ثورة ١٩١٩ فى وجه الاستعمار البريطانى، ومدّها الثورى إلى السودان، وإن ذكر بعض الكتاب هذا بشيء من التحفظ (٢٨) ولكنها حقيقة ظلت تدوى تحت قبة مجلس النواب المصرى لدى بعيد (٢٩).

وظهر دليل آخر على سوء نية إنجلترا المبيتة لإخراج السلطة المصرية من السودان، وهو أنهم قاموا بإحصاء عدد المصريين العاملين هناك عام ١٩٢٠ فى محاولة

لسد أماكنهم عند إخراجهم، وكانوا أعداداً كبيرة بالنسبة لمناصبهم آنذاك، وأظهرت الإحصائية أن العاملين في سلك الأمن كانوا ٩ نواب مفتشين، ٥٣ مأموراً، ٨٠ نائب مأمور بخلاف ٥٢٢ كاتباً في مختلف إدارات الحكومة السودانية، بالإضافة إلى غيرهم في مجالات الزراعة والغابات والجمارك والتعليم والمالية والقضاء والصحة والتلغراف والبوستة والأشغال العمومية والسكك الحديدية بلغوا جميعاً ١٧١٥ مصرياً (٢٠).

وكان التخلص من صغار الموظفين المصريين دفعة واحدة أمراً صعباً خاصة وأن الخطة كانت إحلال السودانيين محلهم، ولذلك أعطوا تنفيذها عدة سنوات، أما المأمير ونوابهم فتم التخلص منهم بطريقة أسهل وذلك بترحيلهم مع القوات المصرية التي غادرت السودان في عام ١٩٢٤ (٢١).

وبدأت إنجلترا تتجاهل حق مصر في السودان، عندما اشترك السودان كجزء من المستعمرات البريطانية في معرض أقيم في ويمبلي، نون إذن من الحكومة المصرية، وبعد احتجاج سعد زغلول أننذ كان الرد البريطاني في ١٢ مايو ١٩٢٤ يحمل مجرد أسف من خلال برقية أرسلت إليه (٢٢).

ثم بعد إقالة عدد من الإداريين المصريين بدأ الحاكم العام يستفسر من مديري المديرية في خطاب وزعه عليهم بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٢٤ عن:

- ١- تصور الأهالي لتوسع أثر المصريين وسلطتهم.
- ٢- ما هو رد الفعل إذا ما وافقت إنجلترا على ذلك ؟
- ٣- ما هي النتائج الجانبية لذلك؟

وكانت الردود تقريباً تؤيد موقف الإنجليز من إخراجهم للمصريين ، وأنهم مقتنعون تماماً بالإدارة البريطانية ، ولكن هذه كانت مجرد خطابات لا تمثل الحقيقة لأن من السودانيين من ثار وسجن وقتل في سبيل الإبقاء على الإداريين المصريين (٢٣) .

وفي أغسطس قامت الإدارة البريطانية بالاستغناء عن أشرطة السكة الحديد التي

تولى بول *Pole* كتابة تقرير عنها، وطالب بإرجاعها إلى مصر، لأنها كانت قوة مخيفة في السودان خاصة وأنها تآتمر بأمر وزير الحربية المصرى، وواضح أن ما اصطنعه بول من سبب اقتصادى غير صحيح خاصة وأن الإنجليز أنفسهم يعترفون بما قدمت هذه الأورطة من أعمال خلال سنين طويلة بلغت ٢٨ عاماً ، ولكنها رغم كل هذا رحلت عنوة إلى مصر وشغل السودانيون مكانها (٣٤) كما عاونهم بلوك إنجليزى فى ذلك واحتل ثكناتها (٣٥).

ولكن لم تمر هذه الأحداث كما كان الإنجليز يعتقدون، وما ضمنه المديرون تقاريرهم، فثار طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم فى الشهر نفسه ، وقبضت السلطات البريطانية على بعضهم وأودعوا سجن " كوبر"، كما ثار أعضاء جمعية اللواء الأبيض وسجن قادتهم وألف الباقون جمعية الاتحاد السودانى برئاسة أحمد أمين (٣٦)، وأسوق هذا دليلاً على عدم صدق تقارير المديرين من ترحيب السودانين بفكرة إخراج الإداريين المصريين من السودان.

كان هذا هو موقف إنجلترا العدائى تجاه الإداريين المصريين فى السودان، والذي دعمه حادث مقتل السردار السيرلى ستاك فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، حيث استغلته إنجلترا لإجلاء الجيش المصرى عن السودان واقتрحت تكوين قوة دفاع سودانية من الضباط والجنود السودانين العاملين فى الجيش المصرى -آنذاك- تحت قيادة الحاكم العام والحكومة السودانية وكان على مصر أن ترد على هذه المقترحات فى ظرف ٢٤ ساعة، وإلا فستنقل القوات المصرية من السودان بالقوة (٣٧) . كان هذا طبقاً لما ورد فى الإنذار الأول الذى وجهته بريطانيا إلى الحكومة المصرية بتاريخ ٢٢ نوفمبر والذى أكدته بإنذار آخر فى التاريخ نفسه كان ما يخص السودان منه " بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) "

وبعد رد الحكومة المصرية على الإنذارين بعدم تحملها مسؤولية مقتل السردار والذى اعتبرته الحكومة الانجليزية رفضاً ، أرسل المندوب السامى رداً على الحكومة المصرية بتاريخ ٢٣ نوفمبر خص السودان منه الفقرة :

أولاً : أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعنية التى تترتب على ذلك.

ثانياً : أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة "

وكان الرفض هو الرد على هذا ، لأن فى هذا إزاحة للوجود المصرى من السودان ، وقد ترتب على ذلك استقالة سعد زغلول رئيس الوزارة فى ٢٢ / ٢٣ نوفمبر ليتولى بدله أحمد زيور ، واجتمع البرلمان المصرى فى ٢٤ نوفمبر شيوخه ونوابه وأرسل بياناً رسمياً بهذا جاء فى بنده " الأول : تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحداً لا يقبل التجزئة " واستنكر البرلمان إخلاء السودان من القوات المسلحة المصرية .

إلا أنه بتولى زيور الحكومة استطاعت إنجلترا أن تصل إلى هدفها ، فتحت الشعار الذى أعلنه وكان " إنقاذ ما يمكن إنقاذه وقد سلم ما يمكن تسليمه لإنجلترا ، فإذا به يوافق على جلاء الجيش المصرى من السودان وطرد الموظفين المدنيين المصريين منه ، وبذلك تنسحب السلطة المصرية من السودان .

إلا أن أبناء مصر فى الجيش فى السودان كان لهم موقفهم الوطنى ، فقد أبوا أن يغادروا مراكزهم إلا إذا تلقوا أمراً بذلك من الحكومة المصرية ، لأن أوامر إجلائهم كانت قد صدرت من الحكومة البريطانية ، وكان على رأس هذه الحركة أحمد رفعت بك قائد المدفعية حيث كان قد أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام آنذاك أمراً كتابياً إلى رؤساء وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود

إلى مصر بدون ذ خيرة . وإزاء هذا الموقف من قيادة الجيش المصرى حاصر الجنود الإنجليز ثكنات الجيش المصرى ، حاولين الاستيلاء على نخيرته فردهم المصريون بالقوة .

إلا أن زيور رئيس الحكومة المصرية طلب من وزير حربيتة أن يبعث رسالة إلى ضباط وجنود الجيش المصرى فى السودان بالإذعان للأمر ، وكان أمام هذا التخاذل المصرى أن جلا الجيش المصرى عن السودان فى أيام ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ، وبذلك خلا الجو للإنجليز أن يحققوا هدفهم وهو إبعاد مصر عن سودانها وفى يناير ١٩٢٥ أعلن الحاكم العام الجديد فى حفلة رسمية منشوراً بإنشاء قوة دفاع عن السودان تحل محل الجيش المصرى بعد انسحابه لا تدين بالولاء لملك مصر وإنما لحاكم عام السودان الإنجليزى (٣٨)

أما فى السودان فقد حدثت هذه عنيفة فى إدارته جعلت الإداريين الإنجليز أنفسهم يلجأون إلى تصرفات عشوائية كتعيين المدرسين السوريين محل المدرسين المصريين بعقود مؤقتة، واصطدموا بتعليم الدين والقرآن لأنهم كانوا مسيحيين فى غالبيتهم (٣٩) ، تلك الأمور التى أثرت تائيراً عكسياً فترة طويلة على سير الإدارة ونموها فى السودان (٤٠).

الآثار التى تركها المصريون فى السودان فى الفترة الأخيرة

إن وحدة الأرض والنهر والدين واللغة، جعلت للإداريين المصريين أثراً أكبر مما تركه الإنجليز أو غيرهم فى السودان، خاصة وأن هذه العناصر محل احترام الشرقيين عموماً.

قدم الإداريون المصريون للسودان خدمات كثيرة عسكرية ومدنية، قامت على أكتاف العسكريين والمدنيين على السواء، لأن السودان كان فى حاجة إلى العمال والجنود والموظفين لتسيير دفة الأمور. فبعد أن استتبت الأمور فى السودان لم يجد الإنجليز غير المصريين رسلاً للوصول إلى قلوب السودانيين فى أول الأمر عن طريق

الاتصال الشخصى بزعماء القبائل مستغلين الدين واللغة فى ذلك ، وظل المصريون دعائم تحضير السودان ودفع عجلة التقدم فيه، فمن خلال شجاعة المصرى وجلده على العمل استكشف بقاعاً كثيرة فى السودان، وقبائل لم تكن قد درست بعد الدراسة الكافية مما كان محل إشادة الأوروبيين أنفسهم من أعضاء البعثات العلمية التى زارت السودان بعد ذلك مستعينة بالخرائط الدقيقة التى وضعها الضباط المصريون (٤١).

ومن المجالات الحيوية التى ظهر فيها جهد المصريين: الإنشاء والتعمير، والمواصلات بأنواعها، ومرافق القضاء والتعليم، وفن الصحافة وأعمال الرى والزراعة والمساحة.

ففى مجال الإنشاء والتعمير نجد أنه عقب استعادة السودان اتخذت الخرطوم عاصمة للبلاد، كما كانت من قبل، ونظراً لخلو السودان من الأيدى العاملة فقد تصدى الجيش المصرى هناك سواء وهو قوة عسكرية أو بعد إحالة عدد من ضباطه وجنوده إلى السلك المدنى لمهمة إعادة الحياة إليها، وكانت مصلحة الأشغال بالجيش آنذاك عبارة عن قسم يضم عدداً قليلاً من الصناع العسكريين لا يتجاوز المائة، بالإضافة إلى اثنين من الضباط المهندسين، فزيد عدده حتى أصبح آلياً وصل عدده إلى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع منهم البنائون والحدادون وغيرهم من الحرفيين، وبدأ العمل من عام ١٨٩٩ (٤٢) ولذلك رأت الحكومة السودانية عام ١٩١٤ أن تستبقى فرق الجيش لخدمة هذه الأغراض المدنية والإنشائية بالذات (٤٣). وإن من أبرز الإنجازات فى هذا المجال أن شيد المصريون ثكنات الجيش فى أم درمان، وكانت أربعاً حملت أسماء «سعيد-إسماعيل-توفيق-عباس» غير ثكنة خاصة بالمشاة وثلاثاً من أجل فرق المدافع ، كما شيدوا مستشفاهها المدنى.

وفى الخرطوم شيدوا سراى الحاكم العام، وكان هذا البناء موجوداً منذ أيام غوردون، ولكنه تهدم عقب مقتله واستمر العمل فيه من ١٨٩٩-١٩٠٦ وكان يشرف على هذا البناء محمد الشاهد الضابط المصرى، كما شيدوا سراى ودواوين الحكومة، وهو

بناء ضخّم ضم إدارات المالية والحربية ومصلحة السكرتير القضائي والبوليس والزراعة. وبنوا بنايات لمصالح البريد والتلغراف والتليفونات بالإضافة إلى مساكن موظفيها، وبنوا بجوارها عدة محال للتجارة، حيث لم يكن في الخرطوم أى محل للبيع أو الشراء، ولما لم يقبل التجار على استعمالها نظراً لعدم تمرسهم على ذلك. استعملت مكاناً لبعض المصالح مثل مصلحة تسجيل الأراضى ومخازن للصحة ومطبعة أميرية ورئاسة المحاكم الشرعية.

وفى ضواحي المدينة أنشأوا خمسة «قشلاقات» للجيش الإنجليزى ومخازن للأسلحة والمهمات ومخازن الجبخانه والبارود، وهى منشأة للجيش المصرى والإنجليزى وبها مبان تحت الأرض حتى لا تتلفها قنابل الطائرات، وطايبية للمدافع تم تسليمها للجيش الإنجليزى عام ١٩٠٦. كما أنشأوا مخازن للمهمات وورش الجيش، قشلاقات لقسم الأشغال العسكرية ومخازن ورش مصلحة الأشغال الملكية وبنوا السجن العمومى الذى اتسع لثلاثة آلاف سجين فى الخرطوم بحرى، وكذلك سجن الخرطوم العسكرى لمذنبى الجيش فى الخرطوم، كما بنوا كلية غوردون، وكان العمل بإشراف المهندس صاغ أحمد أفندى زكى، كما بنوا مسجد الخرطوم على حساب الأوقاف المصرية، فضلاً عن مساكن لصف ضباط الإنجليز ومخازن تعيينات الجيش المصرى.

وقد أنشئت كل هذه المشات بأموال مصرية عدا كلية غوردون، كما تركوا بصماتهم فى بلاد أخرى من السودان: مثل حلفا وبربر وأبى حمد والعطبرة وشندى وخورشبات وواد مدنى وكسلا والقضارف وسواكن وبورسودان والأبيض والنهود وبارة والدنج والدويم والتوفيكية وبلاد دار فور وبحر الغزال وغيرها. كما أنشأوا عام ١٩٠٩ ميناء بور سودان بجهد ومال مصرى، رغم أن الهدف من إنشائه كان ضد مصلحة مصر، وذلك بصرف التجارة السودانية عن المرور بمصر.

وفى مجال القضاء والمناصب الدينية كان للمصريين أثرهم الواضح، فقد سار القضاء الشرعى فى السودان على النظم واللوائح نفسها التى طبقت فى مصر مع

اختلاف طفيف اقتضته ظروف البلاد، وكان جميع من تولوا رئاسة هذا الفرع من القضاء مصريين كالشيخ محمد شاكر الذى عين فى ٢٨ مارس ١٩٠٠، وشرع القوانين التى تتمشى مع أحوال البلاد بما لا يخرج عن الشرع، ووضع لائحة ترتيب المحاكم الأهلية واللائحة النظامية للمحاكم ولائحة الرسوم، ونقل إلى مصر عام ١٩٠٤ لخلافه مع الإنجليز، وخلفه الشيخ محمد هارون وظل فى منصبه كقاضٍ لقضاة السودان لفترة خمس سنوات وترك السودان لخلاف دب بينه وبين سلاطين باشا.

ولما كان اللورد كرومر من مشجعى حركة العلماء المتحررين المجددين بقيادة الشيخ محمد عبده فقد اختار الشيخ محمد مصطفى المراغى قاضى دنقلة عام ١٩٠٤ قاضياً لقضاة السودان خلفاً للشيخ محمد هارون، ومن أهم إنجازاته إعادة تقييم مرتبات القضاة بما يتناسب مع كرامتهم، وهو الذى عين الخريجين الأوائل من القضاة خريجي كلية غوردن، وظل فى منصبه حتى عام ١٩١٩، حيث نقل لتفيش القضاء الشرعى فى وزارة الحقانية فى مصر (٤٤). وخلفه الشيخ أمين قراة فى أكتوبر ١٩١٩ بعد أن كان مفتشاً للمحاكم فى السودان، وفى عهده ثم إصلاح المحاكم، وأدخلت تعديلات على لائحة المائنين ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية، وظل فى منصبه حتى عام ١٩٣٢ نقل بعدها إلى مصر.

وفى مجال القضاء الأهلى برز من القضاة: صدقى أفندى خليل والسيد العشرى بك والسبع بك ومحمد حسن العشماوى بك وأحمد فؤاد بك وعبد الحميد الحدينى بك ومحمد توفيق وهبى بك، وقد قاموا بإصلاحات كثيرة من شأنها سرعة البت فى القضايا وكانت محل احترام كل من بونهام كارتر وكرومر (٤٥).

وفى مجال الأحوال الشخصية كان للقضاة المصريين أثرهم العظيم، فأصدروا القوانين المنظمة له وخاصة الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى أشرف على المعهد الخاص بتخريج القضاة بدرجة العالمية بعد ١٢ سنة من الدراسة، وقام بالتدريس فيه القضاة المصريون وتخرج منه قضاة متخصصون فى قضاء الأحوال الشخصية (٤٦).

ثم صدرت جريدة «حضارة السودان» وهي وإن كانت سودانية أصلاً إلا أن المصريين أسهموا في تحريرها مثل الإمام الشيخ محمد مصطفى المراغى قاضى قضاة السودان (٤٧).

وقدم الإداريون المصريون خدماتهم كذلك فى مجال المواصلات، وكان جنود أورطة السكة الحديد وهى أكبر أورط الجيش المصرى ، هم الذين يقومون بمد الخطوط الحديدية ويسهرون على صيانتها وإصلاحها كلما دمرتها السيول أو جرفتها الرياح أو غمرتها الرمال، وذلك تحت ظروف المناخ القاسية صيفاً وشتاءً (٤٨) فمدوا الخطين الحديديين من وادى حلفا إلى الجنوب. وكان أحدهما بجوار النيل إلى كرمة والآخر إلى حمد، مما نتج عنه تحويل قرية وادى حلفا إلى مدينة تعج بالحياة، كما مدوا الخط الحديدى جنوبى الخرطوم عام ١٩١٠؛ وكان هذا المشروع بقيادة اللواء محمد فاضل بعد أن شيدوا جسراً على النيل عند كوستى، وقد بلغ تمويل مصر لهذه المشروعات ٣٥٤ ألفاً من الجنيهات بالرغم من الأزمة المالية الطاحنة التى كانت تعاني منها مصر، فى الوقت الذى رفضت فيه بريطانيا حتى ضمان قرض تنفيذها، بل لسوء نية إنجلترا أن تمت هذه الخطوط بمقاييس لا تسمح بوصلها بالخطوط الحديدية المصرية من وادى حلفا إلى أسوان مما كان محل تنديد مجلس النواب فى مصر عندما عرض عبدالرحمن الرافعى معاناة المصريين من الإنجليز، بالإضافة إلى قسوة العمل الذى قاموا به، وكيف التهم الموت منهم ١٩٩٠٠ رجل منذ عملية استرجاع السودان، وأنفقت مصر عليه حوالى ٢٦ مليوناً من الجنيهات كواجب وطنى تجاه قطر شقيق.

كما استطاعت القوة المصرية فى خلال الخمس سنوات الأولى من الحكم الثنائى أن تمتد حوالى ٣١٢٥ ميلاً من خطوط التلغراف حتى وصلت إلى وادى، ونظمت الدوريات لحراستها وإصلاحها وكان معظمهم من المصريين الذين عملوا فى مناطق السدود ذات الطبيعة القاسية والمناخ غير الصحى (٤٩).

اشترك الإداريون المصريون كذلك فى تطوير الرى ومشروعاته فى « السودان !

من بناء الخزانات على النيلين الأبيض والأزرق وتطهير مجرى النيل فى منطقة السدود ، وقد اشترك فى هذه المشروعات مهندسون مصريون ، وفى الفترة من عام ١٩٠٠ - ١٩٠٢ خلا النهر تماماً من الأعشاب حتى الرجاف وواو ، وعقب إتمام هذا العمل بدأ إرسال الموظفين إلى أعالي النيل ليباشروا أعمال الإدارة ، كما تحملت الخزانة المصرية كل مرتباتهم على أساس أن هذه المشروعات سوف تعود على مصر بوفرة فى المياه للزراعة ، ورغم أن المهندسين الإنجليز كانت لهم رئاسة المشروعات ، فإن العين اليقظة للمهندسين المصريين كانت تراقبهم وتضبط أخطاءهم ، كما حدث بشأن مشروع خزان جبل الأولياء من تزوير وأخطاء هندسية ، تولت إبازاها لجنة هندسية مصرية تكونت من : عبد الله وهبى باشا وموسى غالب باشا ومحمد بك إسماعيل وعبد القوى أفندى أحمد وإبراهيم أفندى زكى والدكتور محجوب ثابت مدرس الأمراض بالجامعة المصرية، وقدمت القضية أمام القاضى الإنجليزى بوت *Bott* فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٢٠ (٥٠).

واشترك المصريون فى تطوير الزراعة فى السودان وبخاصة القطن (٥١) ناهيك عن اشتراكهم فى البوليس لنشر الأمن.

وبالنسبة للتعليم فقد شارك المصريون بجهد عظيم فى التدريس مبتدئين بالعمل فى المدرستين المصريتين اللتين أنشأتهما الحكومة المصرية منذ عام ١٨٧٤ فى حلفا وسواكن، وإن كان قد أشيع أنهما أنشئتا لتعليم أبناء المصريين بينما تبين أنه فى عام ١٩٠٢ كان ٩٠٪ من تلاميذهما من أبناء السودان (٥٢). وقد اعترف المستر كرى الذى كان مديراً للتعليم فى السودان بجهد المدرسين المصريين فى السودان وكيف أنهم وحدهم هم الذين يستطيعون أن يقيموا هذا الصرح، نظرا لوحدة اللغة والدين (٥٣)، لدرجة أنهم أصبحوا العملة الصعبة التى توقف عليها فتح مدارس جديدة فى السودان؛ لأنهم هم الذين كانوا يشكلون أساس التخطيط التعليمى فى السودان (٥٤). وعندما تمت كلية غوردون فى عام ١٩٠٦ اشترك المصريون فى التدريس فيها، فدرسوا اللغة العربية، وكذلك فى قسم القضاء الشرعى كالشيخ الخضرى قاضى الخرطوم (٥٥).

كانت هذه هي الآثار المادية التي قام بها المصريون في السودان ومقدار ما تكبدوه فيها، إلا أنه كانت هناك آثار وجدانية ونفسية طبعها فيهم المصريون وظلت ربما إلى الآن فيهم كشعب شقيق؛ فرغم الضغط الإنجليزي على زعامات السودان آنذاك والمأجورين منهم أو من وقعوا تحت تأثيرهم، فقد فشل الإنجليز في التأثير على الشباب ضد المصريين، إذ كانوا يعرضون عنهم ويتمسكون بقراءة الصحف المصرية والصحف الوطنية التي كانت تسير على نهجها، بل كثيراً ما كانوا يردون عليهم في ندواتهم بأنهم «عجائز لا يعرفون الجديد من الأمور» وأعلنوا تمسكهم بمبادئ المد الثوري المصري، وكان لهم في المعلمين المصريين أسوة حسنة في معاملاتهم للإنجليز وعدم طاعتهم لأوامرهم إذا ما تعارضت هذه الأوامر مع قومييتهم أو دينهم (٥٦).

ولقد زاد هذا الأثر القومي وضوحاً أيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ وبعبءها، مما قض مضجع البريطانيين في السودان، كما كان في مصر، وقد حملت التقارير البريطانية معاني الخوف من ذلك: ووجب اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة، ومنها إحلال السودانيين محل المصريين بعد إثارة البغضاء بينهما، ابتداءً من الجيش ثم الوظائف المدنية، ولعل ذلك كما قالوا يكون الخطة القوية في سلخ السودان عن مصر، إنقاذاً له من براثن الأتراك - كما كانوا يدعون - ورغم هذه التدابير فقد فشلت السياسة البريطانية في إحباط الاتجاه القومي لدى المتعلمين هناك (٥٧) بعد اندلاع الثورة المصرية، واضطر الحاكم العام إلى التخلي عن موقفه الحذر والدعوة بدلاً من ذلك إلى إصدار بلاغ محدد عندما تمت تسوية وضع مصر وإبعاد السودان عن سلطة البرلمان المصري « وإلا فإن الهيئة البريطانية في السودان ستعرض لنكبة كبرى، وستتقوض مكانة الحاكم العام، ويكون ذلك تمهيداً إما للدعوة الإسلامية السياسية أو للإخوة القومية المصرية » (٥٨).

ومن الآثار التي تركها المصريون خلال تعليمهم الدين في السودان ما لم يكن الإنجليز يستطيعون الوقوف أمامه، مما كان له أثره في التصاق السوداني بالمصري مهما كانت الظروف، فرغم استمالة الإنجليز للزعماء والمشايخ بالتودد والزيارات

والهدايا، فإن أثر المد الثورى الذى وصل السودان كان أقوى لدرجة أنه أخذ طابعاً تنفيذياً، بدأ بكتابة المنشورات وطبعها وتوزيعها بعنوان «السودانيون الأحرار» ووزع بين الوطنيين فى الدواوين الحكومية فى الخرطوم وأم درمان، وظهر من التحقيقات أنه كتب فى السودان وأن مسودته أرسلت إلى القاهرة لطبعها بمعرفة «الطريقة العزمية». برئاسة الشيخ محمد ماضى أحد تلاميذ كلية غوردون، وكان من أعضائها الموظفون الصغار من المولدين المصريين والسودانيين، حيث تناولوا بالنقد المشروعات الاقتصادية التى تضر البلاد، وموقف الإنجليز الاستعماري من البلاد، ثم يشيرون إلى سياسة الإنجليز فى محاولتهم فصل السودان عن مصر.

وهذا رد على كين بويد الذى ظن أن عملية احتضان وتنمية طبقة جديدة من الانتجلينسيا السودانية ذات الثقافة المختلفة عن مثيلتها فى مصر سيخلق تناقضاً وصراعاً بين الطبقتين.

وقد ذهب هؤلاء المثقفون لأكثر من هذا فقاموا بمظاهرات سلمية فى الخرطوم فى ٢٤ يولية ١٩٢٤ هاتفين بحياة ملك مصر وحياة سعد زغلول حاملين صورتيهما تحت ضرب سيوف الإنجليز وصرع نتيجة لذلك خمسة من بينهم أحد الضباط السودانيين وزعيم تجار أم درمان، وسبق ذلك أنه فى أول أيام عيدالأضحى فى ١٣ يولية ، وبعد أن فرغ السودانيون من صلاة العيد ، أعتلى المنبر شاب سودانى يدعى محمد أفندى سر الختم، وكان مهندساً بمصلحة الري، وتلا على الحاضرين آيات من القرآن الكريم وهتف «ليحيا ملك مصر والسودان»، فألقى القبض عليه وقدم للمحاكمة، وحدث أيضاً أن السودانيين امتنعوا عن تأدية فريضة صلاة الجمعة بمسجد الأبيض احتجاجاً على حذف الدعاة لاسم الملك فؤاد من الخطبة، حتى الزوج من رديف الأورط السودانية ظلوا يعتزون كل الاعتزاز بأنهم من جنود «أفندينا» واستعملوا فى البوليس الاصطلاحات العسكرية المصرية، وكان أبلغ رد على إدعاء الإنجليز بكراهية السودانيين المصريين هو خروج السودانيين فى شكل مظاهرة مستغلين موت مأمو مصرى فى ظروف عادية وهو أحمد أفندى عبد الخالق مأمور أم درمان ، فتدفق

ال جماهير حول نعشه، وتقدم أحد السودانيين وكان يدعى الشيخ عمر دفع الله فالقى خطبة وطنية ألهمت مشاعر الجماهير، ورد عليه الأستاذ توفيق وهبة القاضى بمحكمة الخرطوم الجزئية وكان مصريا بكلمة شكر، وطافت الجماهير بالنعش أنحاء المدينة وكانت النتيجة أن هاجم البوليس منزل الشيخ وقبض عليه، وأرسل السودانيون برقية للبرلمان المصرى فى ١٩ يونية ١٩٢٤ يعلنون فيها تمسكهم بمصر والمصريين.

ولم يهرب السودانيون والمصريون العاملون فى السودان هذه الأساليب بل كانوا يديرون الحوار السياسى فى البيوت تحت ستار الندوات الأدبية (٥٩). ومن التنظيمات السياسية التى أسسها الإداريون المصريون فى السودان مشروع «نادى الخريجين» الذى بدأه فى عام ١٩١٣ نظار المدارس الإبتدائية السودانية وكانوا من المصريين العاملين هناك، وكان امتداداً لفكرة نادى المدارس العليا فى القاهرة وأشهر هذا النادى فعلاً فى أم درمان فى مايو ١٩١٨ وكان جهاده بالدرجة الأولى لانتزاع القيادة الشعبية من الزعماء المدنيين الذين استمالهم الإنجليز (٦٠).

وما كانت «جمعية اللواء الأبيض» فى السودان بزعامة الضابط على عبد اللطيف السودانى الوطنى لإثمرة من ثمار الإداريين المصريين فى السودان ، تلك الجمعية التى غص بها حلق الإنجليز فترة طويلة من الزمن مثلما فعل عرابى فى مصر وقد اتخذت الجمعية شعارها علماً أبيضاً رسمت عليه خريطة وادى النيل، وفى ركن منها العلم المصرى الأخضر وكتب عليها عبارة «إلى الأمام» دليل مبادئ الجمعية من وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى، (٦١) .

وقد أظهر الإداريون المصريون كل تعاون وطنى معه، فكانوا يوصلون مذكراته إلى القاهرة ويأتونه بأخبار من هناك، واضطلع بهذا العمل الشاب المصرى «سيفين ميخائيل» الوكيل السفرى «أى موظف البريد» الذى قام بتوصيل المنشورات والخطابات فى حقيبة البريد رغم مطاردة الإنجليز له (٦٢).

وهكذا كان الإداريون المصريون فى السودان قوام النظام والقومية والحضارة

هناك وليسوا عكس ذلك، بل من الخطأ أن ييخس حقهم بالقول بأنهم كانوا عوامل الرجوع بالسودان إلى الراء (٦٣) . ومن ثم تأتي أفكار التكامل بين مصر والسودان في أيامنا هذه .

الهوامش

- (١) محمد فؤاد شكرى (دكتور): مصر والسودان، القاهرة ١٩٦٣ ص ٤٨٨.
- (٢) F.o.407-193, part xc, April- June 6,p.11 & Magnus, ph, Kitchener, London 1928, p.148.
- (٣) دار الوثائق القومية: المحفظة ٥٥ مجلس الوزراء السودان.
- (٤) يواقيم رزق مرقص (دكتور): تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول القاهرة ١٩٨١ رسالة دكتوراة غير منشورة ص ٤٣.
- (٥) المرجع نفسه ص ٤٤ .
- (٦) اللواء ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٣.
- (٧) السودان عدد ١٩ مارس ١٩١٠.
- (٨) يواقيم رزق (دكتور): المرجع السابق ص ص ٤٠٤ ، ٤٠٥.
- (٩) يونان لبيب رزق (دكتور): السودان في عهد الحكم الثنائي القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٦٢.
- (١٠) Warburg,G. : The Sudan Under Wingate, London 1971 P.P. 48,86 .
- (١١) المؤيد: ٩ أبريل ١٩٠٦.
- (١٢) الباحث المطلع محزون: ضحايا مصر في السودان، وخفايا السياسة الإنجليزية، الإسكندرية ، ١٩٢٥ ، ص ص ٥٦-٥٨ .
- (١٣) المرجع نفسه ص ٥٢ .
- (١٤) المرجع نفسه ص ص ٥٨ ، ٥٩ .
- (١٥) السودان: ٢ مارس ١٩٢١ .
- (١٦) Parliamentary Debates. Comm. Vol 4- 1910, pll27 .
- (١٧) Percy, F.M. The Sudan In Evolution PP 51-63.
- (١٨) F.o. 456, 198, partxcv No 140, Field Marshal Allenby To Mr. Mackdonald, April 3 nd 1924.
- (١٩) مصر ١٦ مارس ١٩١٠ .
- (٢٠) S.I.R. 1/8/39 , Report Sep. 4 th 1910, Cairo .
- (٢١) دار الوثائق القومية: مذكرات عبدالرحمن فهمى (خطية) ملف ٢٥ ص ٢٥٧٩ .

- (٢٢) يواقيم رزق مرقص: المرجع السابق ص ٤٢٣ .
- (٢٣) الأهرام ٢١ يونية ١٩٢٤ .
- (٢٤) يواقيم رزق: المرجع السابق ص ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ .
- (٢٥) F.O. 407, 186, inc L No 164, Mr Keown Boyd To Allenby, March 14 Th 1920 .
- (٢٦) F.o., 407 - 186 Sir Chetham To Earl Curzon “ Status Of The Sudan” Cairo, Feb. 10 Th 1920.
- (٢٧) Hill, R: Sudan Transport, London 1956, PP 96, 97 .
- (٢٨) Keen, M.F.A.: An Account Of The Constitution Of The Sudan , London S.D.P2 .
- (٢٩) مضبطة مجلس النواب ٢٨ يونيه ١٩٢٤ .
- (٣٠) F.O 407 - 186 Encl II No 164 PP 152 - 154 .
- (٣١) يونان لبيب (دكتور): قضية وحدة وادي النيل - القاهرة ١٩٧٥ ص - ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .
- (٣٢) عبدالله حسين: السودان القاهرة ١٩٣٥ ص - ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .
- (٣٣) F.O 407 , 193, Governor Of White Nile Prov. To Civil Sec. May 20 Th 1924, Governor Of Halfa May 20 Th 1924 Governor Of Fung, May 21 Th 1924 .
- (٣٤) الأهرام ٨ سبتمبر ١٩٢٤ Hill: Sudan Transport, Op Cit, P97,
- (٣٥) الباحث محزون: مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- (٣٦) زاهر رياض (دكتور): السودان المعاصر القاهرة ١٩٦٦ ، ص ص ٢٣٠ .
- (٣٧) إبراهيم أمين غالى: السياسة الدولية العدد ٢٣ مقتل السير لى ستاك ، ص ص ٨٠ - ٨٤ .
- (٣٨) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ط١ ١٩٦٩ ، ص ص ١٤٤ - ١٦٠ .
- (٣٩) ABu Sin, A, I: The development Of Civil Service In The Republic of The Sudan (1899 - 1961) Khartoum 1968 P43 .
- (٤٠) Annual Report 1924 P - P 4 , 5 .
- (٤١) عبدالرحمن زكى: الجيش المصرى والاستكشافات فى أفريقيا، المقتطف ص ص ٥ - ٧ .
- (٤٢) محمد لبيب الشاهد، أحمد رفعت: مذكرتان عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ، الإسكندرية ١٩٣٦ ، ص ٩ .

- (٤٣) مورييس فهميم: التاريخ الدستوري الإداري للسودان، دبلوم معهد الدراسات السودانية ١٩٥٥ ، ص ٢٨ .
- (٤٤) يواقيم رزق مرقص: المرجع السابق ، ص ص ٤١٥ - ٤١٦ .
- (٤٥) تقرير سنوي ١٩٠٦ ، ص ١٢ .
- (٤٦) زاهر رياض: مصر وأفريقيا ، ص ١٨٧ .
- (٤٧) حسنين عبدالقادر: تاريخ الصحافة في السودان ح ١ القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٣٤ .
- (٤٨) عبدالله حسين: السودان المرجع السابق ، ص ١٥١ .
- (٤٩) يواقيم رزق: المرجع السابق ، ص ص ٤١٦ ، ٤١٧ .
- (٥٠) الحكومة المصرية: تقرير لجنة مشروعات النيل عام ١٩٢٠ ، زاهر رياض: السودان المعاصر ، ص ٢١٩ .
- (٥١) السودان مارس ١٩٢١ ، الراوي ٣ فبراير ١٩٠٤ .
- (٥٢) زاهر رياض: السودان المعاصر ، ص ٢١٧ .
- (٥٣) Annual Report 1902 P. 74 .
- (٥٤) تقرير سنوي عام ١٩٠٧ ص ٩٥ تقرير مصلحة المعارف.
- (٥٥) يونان لبيب رزق (دكتور): السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٣٠٥ .
- (٥٦) S.I.R 1/8/39. Report, Sept 4 rh 1910 .
- (٥٧) F.O. 456- 186- No 94 Sir Wingate To Lord Harding, March 1st 1920.
- (٥٨) مدثر عبدالرحيم: الإمبريالية والقومية في السودان: بيروت ١٩٧١ ، ص ص ٥٦ - ٥٨ .
- (٥٩) يواقيم رزق مرقص (دكتور): المرجع السابق ، ص ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ .
- (٦٠) يونان لبيب رزق (دكتور): التكامل التاريخي بين مصر والسودان، مقال بمجلة السياسية الدولية العدد ٥٢ في يولية ١٩٧٨ ، ص ١١١ .
- (٦١) زاهر رياض: السودان المعاصر، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .
- (٦٢) محمد حسن عوض: قضية كفاح البطل علي عبداللطيف، الخرطوم ١٩٥٥ ، ص ص ٢٥ - ٢٩ .
- (٦٣) مضبطة مجلس النواب ٢٨ يونية ١٩٢٤ ، ص ٧١٥ .

الأجانب فى الإدارة المصرية بالسودان
(١٨٦٣ - ١٨٧٩)

د. خالد عيد الناغية

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية آداب بنها - جامعة الزقازيق

ترجع أهمية دراسة هذا الموضوع إلى أنها تركز على دور الأجانب فى السودان فى عهد الخديوى إسماعيل ، أى إبان الفترة الزمنية ١٨٦٣ - ١٨٧٩ وهى فترة خصبة حيث تدفق الأجانب بمختلف جنسياتهم وتمكنوا من تحقيق أغراضهم المتنوعة فى جميع الميادين وبخاصة فى الميدان الإدارى ، وقد وجدوا التشجيع من الحكومة المصرية التى أغدقت عليهم .

وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور :

المحور الأول - الاستعانة بالأجانب فى الإدارة المصرية بالسودان .

المحور الثانى - عقود وصلاحيات الأجانب فى السودان .

المحور الثالث - تنظيمات الأجانب الإدارية .

المحور الأول - الاستعانة بالأجانب فى الإدارة

شهد مطلع القرن التاسع عشر وفود عدد - ليس بكبير - من الأجانب إلى السودان ؛ وشجعهم على ذلك استتباب الأمن فى ربوعه وقيام حكومة موطدة فيه منذ عام ١٨٢١ ، وإعلان محمد على فى عام ١٨٤٠ حرية الملاحة فى النيل الأبيض (١) .

ونتيجة للأحداث السياسية التى مرت بها أوروبا بعد ثورة فرنسا عام ١٨٤٨ ، وما أعقبها من ثورات قامت فى كل من فينا وبوهيميا والمجر والولايات الألمانية وشبه الجزيرة الإيطالية فتح باب الهجرة على مصراعيه أمام الأوربيين الذين هربوا من الأحداث بحثا عن حياة أكثر استقراراً وهدوءاً ووفد بعضهم إلى السودان (٢) .

وجاء الأجانب إلى السودان فى يونية ١٨٢٠ عندما بدأت القوات المصرية بقيادة إسماعيل باشا بن محمد على تتغلغل داخل الأراضى السودانية ، فقد رافقها نفر قليل من الخبراء والفنيين الأجانب من نوى التخصصات المتنوعة ، وكان معظمهم من

اليونانيين والإيطاليين والفرنسيين ، وانحصرت مهمتهم فى التنقيب عن الآثار ، ودراسة حضارة سكان الأقاليم السودانية ولغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وكذا البحث عن المعادن المتوفرة فى السودان (٣).

ولرغبة محمد على فى تحديث مصر وتطويرها لجأ إلى الاستعانة بخبرة علماء أوروبا ومهندسيها ، فطلب ، على سبيل المثال ، من النمسا خبيراً فى مجال التعدين للبحث عن الذهب فى فازوغلى وكردفان ، فأرسلت النمسا إليه المهندس روسيجير *Russeger*، كما استعان محمد على بالمهندس الروسى كوفاليفسكى (٤). الذى أرسله للبحث عن الذهب فى جهات بنى شنقول . ونتيجة تشجيع محمد على الأجانب على البقاء والإقامة فى السودان صار فى ثلاثينات القرن التاسع عشر عدد لا بأس به منهم يعملون فى الوظائف الفنية فى الجيش المصرى المرابط فى الخرطوم أطباء ومهندسين وموظفين .

وشهد عهد عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) - الذى حد من نفوذ الأجانب فى مصر وأعاق نشاطهم كثيراً - تدفقا كبيرا للأجانب فى السودان من تجار ومبشرين ورحالة ، وأنشئت القنصليات الأجنبية فى الخرطوم (٥). وكان الدافع وراء تدفقهم تخفيف قبضة عباس الأول على السودان بتغييره المستمر لحكامه ، فقد ولى خلال فترة حكمه القصيرة خمسة حكامداريين لم تتجاوز مدة حكم بعضهم عاماً واحداً ؛ خشية أن يجمع الحكماء حوله من أسباب النفوذ والقوة ما يُمكنه من الانفصال عن مصر، لذلك لم تتح لأحد منهم فرصة إدراك حقيقة الظروف المحيطة بالسودان وإدارته بصورة مثمرة .

وتعتبر النمسا أول دولة أجنبية أنشأت قنصلية فى الخرطوم ، حيث عينت مللر (٦) *Muller* قنصلاً لها فى عام ١٨٥٠ . وكتب القنصل العام البريطانى فى مصر مرى *Murray* رسالة إلى سكرتير الخارجية البريطانى لورد بالمرستون *Lord Palmerston* فى عام ١٨٥٠ بأنه أصبح من المناسب وجود تمثيل قنصلى لبريطانيا فى الخرطوم ، لحماية الرعايا البريطانيين الذين جذبتهم تجارة الصمغ العربى وسن الفيل ونبات

السنامكى ومعظم منتجات سنار ، واقترح مرى على اللورد بالمرستون أن يشغل ذلك المنصب جون بتريك (٧) ، نظرا لإجادته اللغة العربية وتخصصه فى هندسة المعادن ، مما يساعد على اكتشافها والاستفادة بها فى بريطانيا ، فوافقت الحكومة البريطانية على اقتراح مرى بتعيينه نائبا للقنصل فى الخرطوم (٨). ثم حذت الدول الأجنبية الأخرى حذو النمسا وبريطانيا فى إنشاء قنصليات لحماية رعاياها فى السودان.

وشهد السودان ، شأنه شأن مصر ، فى عهد ولاية محمد سعيد للباشوية المصرية (١٨٥٤-١٨٦٣) زيادة عدد الأجانب بسبب تشجيعه لهم وحرصه على تعويض سنوات الانغلاق التى عاشتها مصر فى عهد سلفه ، ومن ثم جاء العديد من المبشرين والتجار والمستكشفين الأجانب إلى السودان (٩).

أما عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) ، فيسجل تدفقا ملحوظا للأجانب فى السودان من تجار وسياح ، وزيادة فى استخدام الموظفين العسكريين والمدنيين الذين تولوا أعلى المناصب الإدارية فى البلاد (١٠). ويرجع ذلك إلى حاجة مصر للخبرات المتوفرة لدى الأجانب ، وبخاصة أن الخديوى كان شديد الاهتمام بالسودان ، ويسعى لتنفيذ العديد من الإصلاحات والمشروعات التوسعية فى إفريقيا ، من بينها :

أ - إلغاء تجارة الرقيق.

ب - الوصول إلى جهات دارفور وخط الاستواء واكتشاف البحيرات.

ج - إنشاء خطوط السكك الحديدية بالسودان وتنظيم الطرق بين مصر والسودان.

د - زيادة وتنظيم الموارد الزراعية والتجارية فى الإقليم (١١).

وكان هدف الخديوى إسماعيل من استخدام موظفين أجانب فى مشروعاته التوسعية فى إفريقيا - كسب ثقة الدول الأوربية ، وبالتالي كسب مساعدتهم فى الحصول على القروض المالية من البيوت الأجنبية (١٢). بالإضافة إلى رغبته فى استخدام الموظفين الأجانب فى القضاء على تجارة الرقيق ؛ فقد وجد الخديوى أن

الدول الأجنبية وبخاصة بريطانيا تهتم اهتماماً شديداً بضرورة إلغاء الرق وتجارته في مصر والسودان (١٣). ولما كان يعلم مدى تشكك تلك الدول في إخلاص الحكومة المصرية في مقاومة تجارة الرقيق باعتبارها دولة شرقية إسلامية ، وحتى يدفع الخديوى التهمة عن مصر ويرضى بريطانيا - فإنه استخدم موظفين أجانب بعيدين عن المصالح والرشوة ، (١٤) لمحاربة تجارة الرقيق والقضاء عليها.

وأصبح جلياً أن الخديوى كان يهدف من سياسة استخدام الأجانب في السودان إلى تحقيق غرضين ، أولهما : تقليل النفوذ البريطانى فى المسائل الدولية التى لها علاقة بمصر والدولة العثمانية . وثانيهما : الحيلولة دون سيطرة الدولة العثمانية على البلاد التى ضمتها القوات المصرية إليها بحجة حقوقها المشروعة فيها اعتماداً على تأييد الدول الأوربية . ورأى الخديوى أن الاستعانة بعدد من الموظفين الأوربيين فى الجهاز الحكومى يضمن له إبعاد الدولة العثمانية عن الإقليم أو أى دولة أخرى غير مصر (١٥).

وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى زيادة استخدام الأجانب من جنسيات عديدة - منهم البريطانيون والفرنسيون والدانمركيون والإيطاليون والنمساويون والألمان والأمريكيون - فى أعالي النيل ، وعلى سواحل البحر الأحمر وفى المحيط الهندى (١٦). وكان للأطباء الأجانب فى السودان صيت ذائع منذ عصر محمد على ، وكان الإيطاليون أول من عمل منهم فى هذا المجال (١٧) ، ومن ضمن من تم الاستعانة بهم فى عهد إسماعيل ، الخواجة أورى مفتش صحة السودان ، وجورج ديمترى وكيل صحة السودان (١٨) ، والدكتور دفيدلو *David Loew* والدكتور زوربخين *Zurbuchen* مفتش الصحة فى الأبيض (١٩).

واستخدم الخديوى إسماعيل عدداً من البريطانيين فى وظائف حكومية متنوعة ، فاستخدم المهندس وليم أرمسترونج *William Armstrong* المتخصص فى الأعمال الهيدروليكية ، والمهندس رندل *Rendel* المتخصص فى رسم تخطيط المدن، والمهندس

جودنج (٢٠) *J. H. Gooding* . وتولى العديد من الأجانب مهمة الإشراف على البريد فى السودان من بينهم ليكورجو سانتونى *Licurgo Santoni* مدير البريد فى مصر العليا والنوبة (٢١). كذلك أسندت مصلحة الفئارات والموانى إلى ضابط من ضباط البحرية البريطانية هو ماكيلوب باشا ، وفى مصلحة التلغراف كان المهندس جيسبورن *Gisborne* مديراً للتلغراف من عام ١٨٦٤ إلى ١٨٧٤ ، ثم خلفه الألمانى جيجلر *Geigler*.

وتولى إدارة مديرية خط الاستواء عدد من الأجانب ؛ فقد تولاه صمويل بيكر ثم خلفه غوردون باشا ، ثم براوت فالدكتور إيوارد شنيترز ، بالإضافة إلى عدد من الأجانب تم تعيينهم بواسطة غوردون باشا عندما كان حاكماً عاماً للسودان (٢٢).

وقد تعرض الخديوى إسماعيل للعديد من الانتقادات بسبب ظاهرة توظيف الأجانب فى السودان ، لأنها تسببت فى زيادة سخط المواطنين السودانيين ، وأتاح الفرصة لانتشار الحركات المناهضة للإدارة المصرية والتي تسترت وراء الدعاوى الدينية التى كان المجتمع السودانى على استعداد لتقبلها والمضى فى سبيلها (٢٣). كما أصبح الموظفون الأجانب أدوات لتنفيذ سياسات دولهم ، وتحقيق مطامعها الإمبريالية فى مناطق النفوذ المصرى فى إفريقيا (٢٤) ، لذلك لم يكن فى صالح مصر إسناد المناصب الرئيسية إليهم ، لأن بعضهم لم يكن فوق مستوى الشبهات (٢٥). ومن الانتقادات أيضاً الادعاء بأن الحكومة البريطانية فرضت عليه تعيين رجالها فى الإدارة المصرية بالسودان - بعد شراء أسهم قناة السويس منه - وفرضت على رجالها المحافظة على تحقيق أهدافها الاستعمارية (٢٦).

وتدعونا مسألة فرض السياسة البريطانية إرادتها وسلطتها على الخديوى فى تعيين بعض رجالها - إلى معرفة ظروف تعيين اثنين من كبار الرعايا البريطانيين استخدمهما الخديوى إسماعيل فى أعلى المناصب الإدارية فى السودان سعياً من

جانبنا لتوضيح أسبابه ودوافعه من وراء ذلك ؛ أولهما صمويل بيكر^(٢٧) الذى حضر إلى مصر فى أوائل عام ١٨٦٩ بصحبة أمير ويلز وولى عهد بريطانيا لحضور حفلات افتتاح قناة السويس ، وكان بيكر قد قام بعدة رحلات كشفية فى إفريقيا أثناء بحث الخديوى عن أجنبى يقود الحملة إلى أقاليم خط الاستواء لضمها إلى الأملاك المصرية ، وبعد محادثات بين الخديوى وبيكر اشترك فيها ولى عهد بريطانيا - وقع اختيار الخديوى على بيكر لقيادة الحملة المذكورة^(٢٨).

ومما عزز الخديوى فى الاستعانة ببيكر كونه من المكتشفين الأوائل الذين وصلوا إلى منابع النيل عام ١٨٦٣ وتعرف على أحوالها وأحوال سكانها^(٢٩)، وكذلك تصميمه على مكافحة الرق جعل اختيار بيكر أمراً مرغوباً فيه ، وبخاصة أنه لا يستطيع الاعتماد على موظفيه فى فاشودة إذ كانت لهم مطامع كثيرة وعلاقات مشبوهة مع تجار الرقيق^(٣٠) ، كما أن بيكر لم يكن جندياً فى القوات البريطانية ولا موظفاً من موظفى الخارجية البريطانية ، فكان التعاقد شخصياً بينه وبين الخديوى لمؤهلاته العالية ، ولم يكن لبلده دور فى اختياره . بدليل أن كلارندون *Clarendon* وزير الخارجية البريطانية - أعلن فى عام ١٨٦٩ أن الحكومة البريطانية "لن تتحمل أية مسئولية تجاه حملة بيكر أو تجاه أى شىء يتعلق بها"^(٣١).

لقد كان الخديوى إسماعيل مدققاً فى اختيار موظفيه من الأجانب الذين يثق بهم ويخولهم سلطة مطلقة فى إداراتهم . وللتأكيد على ذلك فإن بيكر عرض على الخديوى أن يخلفه ابن أخيه اللفتنانت جوليان بيكر^(٣٢) فى مديرية خط الاستواء ، فأبلغه الخديوى بأن فكرة فتح إفريقيا للتجارة والرقى هى فكرة بعيدة المنال ، لذا فإنه حريص على اختيار الشخص الذى يعهد إليه بتلك المهمة ، ولا يستطيع قبول اقتراح بيكر ، ووعده بالتفكير فى الأمر^(٣٣) فالمصلحة العامة من أجل تقدم الأقاليم السودانية وتطويرها دفعت الخديوى للتأنى فى استخدام الأجانب فى الإدارة المصرية بالسودان.

أما ثانى الموظفين البريطانيين الذين تبوءوا أعلى المناصب الإدارية فى السودان

فكان غوردون باشا (٢٤)؛ حيث رأى بعض الباحثين (٢٥) أنه ألحق بخدمة مصر بضغط من الحكومة البريطانية لتحقيق أطماعها التوسعية في أفريقيا على حساب مصر . وهو رأى لا نوافق عليه ولا تؤيده وقائع الأحداث ، إذ إن رغبة الخديوى القوية فى مواصلة الأعمال التى بدأها بيكر من ناحية التوسع فى مناطق أعالي النيل والبحيرات الاستوائية ، والقضاء على الرق هى التى دفعته إلى أن يصرح إلى القنصل البريطانى فى مصر فيفيان فى ٢٠ أغسطس ١٨٧٣ عن رغبته فى إسناد قيادة القوات المصرية فى مديرية خط الاستواء إلى غوردون ، وطلب الخديوى من الحكومة البريطانية الضغط على غوردون لتولى المهمة ، وكان الخديوى يأمل فى أن تقبل الحكومة البريطانية تعيين غوردون كدليل على حسن نية الخديوى وعزمه على تكملة تنظيم إدارة السودان وإلغاء الرق (٢٦).

وعلى ضوء تصريح الخديوى إلى فيفيان يتضح سعيه إلى إقامة علاقات طيبة مع بريطانيا لكى تساعد على تحقيق أمانه ، ولا تقف فى طريق فتوحاته فى إفريقيا (٢٧). لذا أبلغ نوبار باشا (٢٨) السيد هنرى أليوت *Henery Elliot* - السفير البريطانى فى الآستانة - بمقاصد الخديوى من تعيين غوردون ، وحاول أن يعرف منه مقصد غوردون وهل سيكون فى الدانوب مرة ثانية ، فأجابه السيد هنرى أليوت بأن غوردون قد وافق على عرض الخديوى (٢٩).

يتضح مما سبق أن الخديوى إسماعيل كان يرغب فى استخدام غوردون ليخلف بيكر فى المديرية الاستوائية ، وألح على حكومته للضغط عليه لقبول المنصب ، وبرغم أن الحكومة البريطانية وقفت إلى جانب الخديوى لإقناع غوردون بالموافقة على عرضه ، فإنها أعلنت فى الوقت نفسه عدم تحملها أية مسئولية بشأن العقد المبرم بين الخديوى وغوردون ، مهما كانت درجة التقارب بينها وبين الخديوى (٤٠).

وهكذا اتجه الخديوى إسماعيل إلى الإستعانة بالخبراء والفنيين الأجانب - الذين

حالت حوادث السياسة أو ظروف بلادهم للنزوح إلى السودان طلباً للعيش - للاستفادة من خبراتهم في المصالح المختلفة بالسودان التي أسندت إليهم قيادتها أو للعمل فيها ، من أجل تطوير السودان وإلغاء تجارة الرقيق ، وكذلك التقرب من الدول الأوربية وبخاصة بريطانيا للحصول على تأييدها في المسائل الدولية . وعندما استخدم إسماعيل الأجانب في الوظائف الإدارية بالسودان لم يكن أول من فعل ذلك ، فقد بدأت عملية الاستعانة بالأجانب مبكراً منذ ضم السودان في عصر محمد علي عام ١٨٢٠ ، حيث دعا الخبراء والفنيين للتعاقد معه للعمل في السودان، كما طلب من الدول الأوربية أن يمدوه بخبراء مهرة ومتخصصين في مجال التعدين للبحث عن المعادن المختلفة في أقاليم السودان . وهكذا بدأت الخبرات الفنية والإدارية تتوافد إلى السودان ، وشكل هؤلاء الأجانب بعد مدة من الزمن جاليات من جنسيات متعددة من بينهم اليونانيون والألمان والنمساويون والفرنسيون والإيطاليون ، وأعداد قليلة من البريطانيين والروس .

المحور الثاني - عقود وصلاحيات الأجانب في السودان

نظمت الحكومة المصرية العلاقة بينها وبين المستخدمين الأجانب التابعين لها في السودان عن طريق إبرام عقود محددة معهم ، واشتملت العقود على مرتباتهم ومدة سريان العقد ، بالإضافة إلى المزايا العينية والمادية لهم ولأسرهم .

وكان للحكومة المصرية أسلوب متميز في توظيف الأجانب في السودان، إذ حددت بعض الشروط الأساسية التي تم على أساسها التعامل مع الموظفين الأجانب ؛ ومن ضمنها عدم تلقى الأجانب أوامر من قبل حكومتهم حتى لا يتعارض ولاؤهم مع التنظيمات التي وضعتها الحكومة المصرية لتطوير السودان ، وكذا تنفيذ المهام المكلفين بها من جانب الحكومة المصرية بالصورة التي ترضى مصر وحاكمها . ففي عقد بيكر تم تكليفه بقيادة حملة عسكرية لضم أعالي النيل الأبيض إلى الأملاك المصرية ، والقضاء على تجارة الرقيق ، وإقامة حاميات عسكرية في الأقاليم التي يضمها

للحكومة المصرية (٤١). كما جاء فى قرار تعيين غوردون فى وظيفة مدير خط الاستواء فى فبراير عام ١٨٧٤ أن يعمر مناطق خط الاستواء ويساعد على نشر المدنية والحضارة بها مع مراعاة الأوضاع الصحية للسكان (٤٢).

ومن الشروط التى حددتها أيضا الحكومة المصرية فى العقود التى أبرمت مع الموظفين الأجانب - مدة التعاقد التى تراوحت بين سنة وخمس سنوات ، وغالبا ما كانت الحكومة تجدد العقد مع الأجانب إذا ثبتت كفاءتهم وصلاحياتهم وحسن أدائهم فى العمل المكلفين به هناك . وتشير إحدى الوثائق إلى أن العقد المبرم مع مستر جودت مهندس بالسكك الحديد السودانية - كان لمدة عام انتهى فى ٩ ديسمبر ١٨٧٥ ، ولحاجة العمل إليه مع مستر جونسون - مهندس بسكك حديد السودان - تم تجديد عقده لمدة عام آخر ابتداء من (١٠ ديسمبر ١٨٧٥ إلى ٩ ديسمبر ١٨٧٦) (٤٣).

كما جددت الحكومة المصرية عقد السيد جيجار - مهندس فى مصلحة التلغراف السودانية - ورفعت راتبه إلى خمسة وأربعين جنيها بعد أن كان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ثلاثون جنيها ، نتيجة للجهود التى بذلها فى مصلحة التلغراف ، مما أدى إلى انتظام خطوط التلغراف السودانية بين محافظات ومدنه الرئيسية (٤٤).

وقد حددت الحكومة المصرية فى عقود الأجانب الرواتب والبدلات وغيرها، كما منحتهم المكافآت الجزية لتشجيعهم على أداء عملهم على الوجه الأكمل من أجل تطوير المصالح المصرية فى السودان . فقد كان بيكر يتقاضى راتباً سنوياً قدره عشرة آلاف جنيه ، وكانت الحكومة المصرية تتحمل جميع نفقاته الشهرية ، ونص فى العقد على أن تدفع الحكومة إلى أسرته فى حالة وفاته فى مأموريته مكافأة سخية ، وتمت معاملة جميع الأجانب الذين رافقوه فى مأموريته فى خط الاستواء بالسخاء نفسه، حيث صدر أمر عالٍ بصرف مبلغ قدره اثنا عشر ألفاً وأربعمائة وثمانون قرشاً لأربعة من المهندسين البريطانيين الذين حضروا بصحبة بيكر والتزموا بأعمالهم (٤٥).

أما غوردون فقد طلب منه الخديوى أن يحدد بنفسه شروط تعاقد فطلب غوردون راتباً قدره ألفاً جنيه سنوياً^(٤٦) ، وأن تدفع الحكومة المصرية الحكومة المصرية مبلغ ألفى جنيه لإخوته عند وفاته فى مديرية خط الاستواء ، وفى حالة عدم وفاته يأخذ غوردون المبلغ^(٤٧) . وكان منزجر - مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر - يتقاضى راتباً شهرياً قدره ثمانية آلاف قرش^(٤٨) .

أما واطسون وشبنندال اللذان تم تعيينهما مع غوردون فى مديرية خط الاستواء فقد ربط لهما بموجب العقد الذى أبرم معهما ، مبلغ خمسمائة جنيه سنوياً ، بحيث يصرف لهما نصف استحقاق السنة قبل سفرهما ومائة وخمسون جنيهاً مصاريف أسفارهما^(٤٩) . كما حدد راتب براوت بك - مدير خط الاستواء - بمبلغ شهرى قدره مائة جنيه إسترليني أى ما يعادل ألفاً ومائتى جنيه مصرى سنوياً^(٥٠) . وتقاضى سلاطين باشا مرتباً قدره ثمانية وثلاثون جنيهاً مصرياً^(٥١) بوصفه حاكماً لدارا ، ثم تقاضى سبعين جنيهاً بوصفه حاكماً عاماً لدارفور^(٥٢) .

وعلى الرغم من تحديد مرتبات الأجانب فى العقود التى أبرمت معهم ، فإن بعضهم كان يطالب بزيادتها ، وكذلك زيادة العلاوات الخاصة ، وتشير إحدى الوثائق إلى أن مستر فوخت - مهندس تلغراف شرقى السودان - طالب الحكومة المصرية بضم علاوة قدرها خمس عشرة ليرة على راتبه الذى يبلغ ثلاثين ليرة، وذلك حتى يتمكن من تركيب التلغراف القادم من الجهادية برفقة الجنرال لورنج ، ونظراً لضرورة استعجال تركيب التلغراف فقد تمت الموافقة على منحه علاوة بلغت عشر ليرات على راتبه الشهرى أسوة بمهندس تلغراف قبلى السودان^(٥٣) .

يتضح مما سبق أن تقدير الأجور بالنسبة للموظفين الأجانب اختلف من شخص لآخر تبعاً لاختلاف المنصب وأهميته ، ومدى قدرة الشخص على الوفاء بمتطلبات المنصب ، ومؤهلاته ورتبته العسكرية .

وحرصت الحكومة المصرية على منح الموظفين الأجانب فى السودان الرتب

والنياشين نظير الجهود التي بذلوها فى خدمة الحكومة المصرية . وتشير إحدى الوثائق إلى أن نظام الترقى فى السودان كان يخضع لدى كفاءة الموظفين الأجانب بما أسند إليهم من وظائف لتطوير البلاد والعمل على ازدهارها ورفقيها ، فقد أنعم على بيكر برتبة الميرالاي تقديراً لإخلاصه وتوفيقه بالصورة التي توقعتها الإدارة المصرية (٥٤). كذلك منح الخديوى إسماعيل غوردون عام ١٨٧٥ رتبة الفريق ، بالإضافة إلى النيشان المجيدى من الدرجة الثانية ، فصار يعرف بغوردون باشا ، وأصبحت رتبته العسكرية مساوية لرتبة حكامار السودان مع أن منصبه الرسمى لم يزد على كونه حاكماً لإقليم خط الاستواء (٥٥).

وبناء على ما أحرزه القائمقام (العقيد) شاييه لونج من نجاح فى بعثته إلى ملك أوغنده عام ١٨٧٤ ، أنعم عليه الخديوى برتبة الأميرالاي (عميد) مع تقليده النيشان المجيدى من الدرجة الثالثة (٥٦). وتقديراً لما أبداه جورج ديمترى من الهمة والنشاط فى أداء واجبات مأموريته على الوجه الأكمل ، فقد منحه الخديوى الرتبة الثالثة مع النيشان المجيدى من الدرجة الرابعة ، ورفع راتبه الشهرى إلى ألفين وخمسمائة قرش (٥٧) كما منح الخديوى منزجر رتبة الميرمران (فريق) (٥٨).

وهكذا فإن الحكومة المصرية لم تبخل على موظفيها من الأجانب فى السودان - الذين بذلوا الجهد فى خدمة المصالح المصرية هناك - بمنحهم الرتب والنياشين ، مما كان له أثره الطيب فى نفوسهم ، ودفعهم لمضاعفة جهدهم المبذول فى المصالح الحكومية التي يخدمون فيها من أجل الحصول على تقدير الحكومة ورضاها . وتكشف المعاملة الطيبة التي حظى بها الأجانب عن مدى اهتمام الخديوى وتكريمه لجهودهم .

وحرصاً من جانب الحكومة المصرية على أن تكون صورتها متميزة وناصعة أمام الدول الأجنبية وقناصلها ، وتشجيعاً من جانبها على هجرة الموظفين الأجانب من نوى الكفاءة العالية للعمل معها - فقد حددت الحكومة نظاماً خاصاً للإجازات التي يمنح إياها الأجانب العاملون فى الإدارة المصرية بالسودان ، إذ وجدت الحكومة المصرية أن

الإجازات القصيرة لا تناسب الأجانب نظراً لبعد المكان بينهم وبين أسرهم فى الخارج ولذلك منحهم إجازات طويلة.

وقد جاءت إشارات متعددة تؤكد منح الموظفين الأجانب إجازة بلغت أربعة أشهر مدفوعة الأجر ، للاستجمام وزيارة أسرهم . واشترطت الحكومة المصرية ألا يرخص للأجانب بالإجازات فى أوقات العمل المشحونة . وفى حالات التعرض للمرض كان على الموظف الأجنبى أن يقدم شهادة مرضية من طبيبين موظفين فى الحكومة المصرية ، وبعد التصريح له بالسفر يمنح خمساً وعشرين ليرة قيمة ما يتكلفه من مصاريف حتى وصوله إلى بلاده ، بالإضافة إلى مرتبه خلال فترة الإجازة. وفى نوفمبر عام ١٨٧٥ صرح لجيجلر بالسفر إلى أوروبا لمدة أربعة شهور لتحسين صحته وزيارة والديه (٥٩) ، كما منح الميرالاي لونج بك إجازة لمدة أربعة شهور بمرتب كامل ، وذلك للترفيه عن نفسه فى أوروبا ، لأنه مكث فترة طويلة فى السودان وكان يحتاج إلى فترة نقاهة بعد مرضه (٦٠).

وأشارت الوثائق إلى نوع آخر من المعاملة الطيبة التى حظى بها الموظفون الأجانب من جانب الإدارة المصرية تمثل فى قيام الحكومة المصرية بدفع تعويضات للأجانب الذين فقدوا بعض أو كل متعلقاتهم خلال مدة خدمتهم فى السودان . فعندما غرقت الذهبية المخصصة لنقل المستر جونسون - المهندس بسكك حديد السودان - بالقرب من جرجا ، صدرت التعليمات إلى مأمور أشغال السكك الحديدية السودانية بصرف قيمة ما فقده جونسون (٦١) ، كذلك صرفت الحكومة للخواجة هنرى - مهندس تلغراف مصوع - مبلغ ١١١٨ فرنكاً قيمة ممتلكاته التى أُلقت أثناء الحريق الذى حدث فى سنهايت عام ١٨٧٦ (٦٢).

كما أصدرت الحكومة المصرية عدة قرارات تناولت الإجراءات المتبعة فى حالة الاستغناء عن الموظفين الأجانب لثبوت عدم كفاءتهم أو لعدم الحاجة إليهم، وكان من بين

القرارات التى أشارت إليها الوثائق قرار يقضى بأنه إذا أراد أى موظف أجنبى عدم استكمال المدة الباقية من عقده خلال السنة الأولى فعليه أن يخطر الحكومة المصرية بذلك قبل انتهاء السنة بثلاثة شهور . أما إذا أرادت الحكومة فصله من الخدمة ، فإنه من الضرورى عليها آنذاك إخباره بقرار الفصل قبل انتهاء المدة بثلاثة شهور (٦٣). وفى هذه الحالة على الحكومة المصرية أن تدفع له مرتب شهرين كاملين ، وأن تتكفل بكافة مصاريفه حتى يصل إلى بلاده، وبذلك لا يكون له الحق فى مطالبة الحكومة أو الادعاء عليها بشىء من كافة الوجوه الشرعية والسياسية (٦٤). وفى ١٩ مارس ١٨٧٧ عزل جيجلر من وظيفته ، لذا طلب مدير الخرطوم مصطفى بك مراد بموجب العقد الذى أبرم مع جيجلر أن يدفع له شهرين من مرتبه، ومصاريف عودته إلى بلاده (٦٥).

وتدريجياً اتسعت سلطات كبار الموظفين الأجانب فى السودان فى عهد الخديوى إسماعيل لدرجة أنها طغت على سلطات المديرين والحكمدارية . ولم تخف الوثائق اتساع سلطاتهم ، إذ تقرر أن الخديوى بسط أيديهم فى أقاليم السودان، فأُسبغ عليهم الألقاب والنياشين ، وأسند إليهم مهام الحكم بإدارة الأقاليم السودانية، فالسيد صمويل بيكر نصبه الخديوى فى أبريل ١٨٦٩ حاكماً عاماً على مديرية خط الاستواء ، ومنحه تفويضاً مطلقاً على كل حوض النيل جنوب غندوكر (٦٦). كذلك منح الحق فى تعيين المديرين حتى رتبة صول أغاسى (رائد) ، ومعاقبة الجنود المرتكبين إثماً كل منهم حسب جريمته وإعدام من يستحق ذلك (٦٧).

وأمدت الحكومة المصرية بيكر بالأموال اللازمة لتجهيز حملته من المؤن والأسلحة والذخيرة والمراكب الشراعية ، واشترى هو من المصانع البريطانية المهمات والمعدات المختلفة من الإبرة والمنديل إلى شراع السفن ولعب وطبول وبطاريات مغناطيسية ليبر بها أنظار السودانيين ، فرحلاته فى أواسط إفريقيا أكسبته خبرة بما يحتاج إليه هناك (٦٨). كما كلفت الحكومة جميع الأجهزة الحربية والإدارية فى مصر والسودان بإعداد وتقديم كافة الإمكانات التى يحتاج إليها بيكر. وتشير الوثائق إلى أنه صدرت الأوامر من الخديوى إلى جعفر باشا مظهر حكمدار السودان فى ١٦ مايو ١٨٦٩ ،

بإصلاح البواخر الموجودة فى الخرطوم ووضعها تحت أمر بيكر ، وكذا شراء بواخر من الشركة العزيزية الموجودة فى النيل ليصل عدد البواخر المتوفرة مع بيكر إلى عشر بواخر (٦٩). وأرسل الفريق خسرو باشا إلى السودان لى يقوم بتنظيم الجنود المرافقين لبيكر ، وفوض الخديوى بيكر عزل أى مدير يتباطأ فى التعاون معه وتعيين آخر بدلاً منه (٧٠).

وتشير أيضاً إحدى الوثائق إلى أن جعفر باشا مظهر قدم كل مساعدة لبيكر وأمدّه بخمسمائة جندي سوداني ، وخمسة مراكب بخارية وعشرة مراكب شراعية، ومدافع وذخيرة ، وكميات من الذرة والحنطة والمسلى واللحوم ، كما عين لكل باخرة وسفينة مع بيكر خبيراً بأحوال النيل الأبيض ممن يوثق بخبرتهم ، وأرشده جعفر باشا إلى الطرق والمسالك التى يجب عليه أن يسلكها للوصول إلى الإقليم المقصود بدون عناء (٧١).

وقد بلغت صلاحيات كبار الموظفين الأجانب فى السودان مداها عندما اختار الخديوى إسماعيل غوردون لإدارة الإقليم الاستوائى أولاً، ثم ليكون حاكماً عاماً للسودان بعد ذلك ومنحه سلطات واسعة لم تمنح لحكماء قبله، ودخل غوردون فى خدمة الحكومة بعد أن أطلقت يده فى المديرية الاستوائية وفصلها عن حكمدارية السودان بسبب بعدها عن الخرطوم والرغبة فى أن يوكل أمرها إلى شخص يكون مسئولاً عن تعميرها ، وكسب محبة الأهالى وثقتهم . وأصبحت علاقة غوردون بحكماء السودان تقوم على التعاون والمساعدة بينهما ، بحيث تمده الحكمدارية باحتياجاته (٧٢).

وهكذا تم تقسيم السودان إلى قسمين؛ السودان الشمالى وآخر حدوده فاشودة جنوباً وأصبح تحت قيادة إسماعيل أيوب باشا (٧٣)، أما القسم الثانى فيضم أقاليم خط الاستواء ، وهى الأقاليم التى تقع جنوبى فاشودة، وجعل إدارتها تحت قيادة غوردون ، ومستقلة عن حكمدارية السودان إدارياً ومالياً، وعلى أن يكون حكماء السودان مسئولاً عن تقديم كافة الاحتياجات اللازمة لغوردون (٧٤).

وفى الواقع أن فكرة تقسيم إدارة السودان لم تكن وليدة عام ١٨٧٤ ولكنها راودت الخديوى إسماعيل منذ عام ١٨٦٥ لاعتقاده أن اتساع بلاد السودان يصعب على حكمدار واحد فى الخرطوم إدارته لاسيما بعد إعادة سواكن ومصوع للإدارة المصرية ، كذلك رأى الخديوى أن سلطة حكمدار السودان على أقاليم النيل الأبيض غير قوية حتى أن قبائل النيل الأبيض لم تشعر بها لذا قرر الخديوى إقامة حكومة منفصلة فى مديرية خط الاستواء تحت قيادة غوردون.

ومن السلطات التى منحت لغوردون أن أصبح جميع الجنود والضباط - الذين كانوا تحت قيادة روف بك قائد القوات المصرية فى مديرية خط الاستواء - تحت أمر غوردون وينفذون ما يأمرهم به وفق ما تقتضيه المصلحة (٧٥). كذلك انتقلت أورطة من الجيش - كانت تخدم تحت قيادة منزجر (٧٦) - إلى مديرية خط الاستواء ، لكى يستطيع غوردون الاعتماد عليها فى المديرية (٧٧).

وهكذا يلاحظ أن صلاحيات كبار الموظفين الأجانب كانت تزداد يوما بعد يوم ، فقد أعطى لغوردون من السلطة أكثر مما كان للسيد صمويل بيكر ، فالأخير كان مديراً على أقاليم خط الاستواء لكنه كان خاضعاً لحكمدارية عموم السودان بينما منح غوردون سلطة مطلقة على الأقاليم الاستوائية الواقعة إلى جنوب فاشودة، وانحصرت سلطة حكمدار السودان على الأقاليم الواقعة إلى شمال فاشودة .

وقد استكملت هيمنة الأجانب على أجهزة الحكم بالسودان بإحالة مديرية التاكة فى ٢٦ فبراير عام ١٨٨٣ تحت إدارة منزجر محافظ سواكن ومصوع وصارت تسميته مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر (٧٨). وتعيين أراكيل بك (٧٩) محافظاً لمصوع فى العام نفسه. وزادت هذه الهيمنة بصدور فرمان ١٧ فبراير ١٨٧٧ بتعيين غوردون حاكماً عاماً على جميع الأقاليم السودانية؛ من جهة شرقى السودان إلى مصوع وسواكن ومن جهة قبلى وبحرى السودان إلى مديرية دنقلة بما ذلك جهات بحر الغزال وخط الاستواء وجهات دارفور (٨٠).

وعلى ذلك فإن غوردون عاد إلى السودان ليحكم مساحة من الأرض مقدارها ٢٥٠٠ ميل من الشمال إلى الجنوب و١٢٠٠ ميل من الشرق إلى الغرب^(٨١). وأصبحت الحكومة السودانية تحت إدارته المباشرة ، ومستقلاً عن الحكومة المركزية فى القاهرة ، وكانت مراسلاته مع الخديوى مباشرة - وبالتالي أصبح غوردون نائباً للخديوى فى السودان ، ويتمتع بسلطات مطلقة مدنية وعسكرية على كل أقاليمه^(٨٢) وأعطاه الخديوى كذلك سلطات قضائية^(٨٣).

ومن الصلاحيات التى تمتع بها كبار الموظفين الأجانب تكليفهم بمهام سياسية مع الدول المجاورة مثل أوغندة والحبشة، لتحسين العلاقات بين الحكومة المصرية والدول المجاورة ، وكذا تسوية الخلافات الناشئة مع هذه الدول وبخاصة مع الحبشة . وفى هذا المقام يعلو ذكر البعثات الدبلوماسية التى قام بها شايبه لونج^(٨٤) ، وأرنست لينان^(٨٥) إلى الملك متسيا ملك أوغندة ، وكذلك بعثة غوردون إلى الملك يوحنا إمبراطور الحبشة.

يتضح مما سبق أن الحكومة المصرية نظمت العلاقة بينها وبين الموظفين الأجانب عن طريق عقود استخدامهم ، مما كان له أثره فى زيادة أعدادهم فى مختلف المصالح الحكومية بالسودان ، كما شجعهم على الهجرة إلى السودان المعاملة الحسنة التى تمتعوا بها من جانب الحكومة المصرية وقد حرصت الحكومة على تسكين الأجانب فى الوظائف المختلفة حسب تخصصاتهم، كما حددت مواصفات العمل بدقة. وامتازت الحكومة بنوع من الحزم والجدية فى ضبط أمور موظفيها من الأجانب العاملين فى مؤسساتها الحكومية بتقرير مبدأ الثواب والعقاب. إذ كانت الحكومة لا تبخل فى منح المكافآت الجزية والترقيات والنياشين لكل موظف أجنبى بذل جهداً كبيراً فى مجال عمله ، وكذلك معاقبة كل من أهمل فى أداء وظيفته أو أساء فى معاملة المواطنين بإلغاء عقده وترحيله من السودان إلى بلاده على نفقة الدولة ومنحه مرتب شهرين.

ومن ناحية أخرى منحت الحكومة المصرية كبار موظفيها الأجانب سلطات واسعة

فى السودان سواء كانت إدارية أم سياسية أم اقتصادية ، وذلك لتنفيذ المهام المكلفين بها من قبل الحكومة المصرية ، وسرعة تصريف أمور الأقاليم التى أسندت إليهم إدارتها ، كما أصدرت الحكومة أوامرها إلى الحكمدارية والمحافظين والمديرين فى أقاليم السودان بتقديم كافة المساعدات التى يحتاج إليها الموظفين الأجانب لأداء عملهم على الوجه الأكمل . وقد أساء بعض الموظفين الأجانب فهم السلطات التى خولتها لهم الحكومة ، فقاموا بشن حرب شعواء على القبائل الوطنية، ولكن كان هناك بعض الموظفين الأجانب الذين أحسنوا استخدام تلك السلطات ، فنجحوا إلى حد بعيد فى تنظيم إدارة الأقاليم التى حكموها باسم مصر ، وكانت له بصمات واضحة فى بلاد السودان .

المحور الثالث - تنظيمات الأجانب الإدارية

اتسعت رقعة السودان فى عهد الخديوى إسماعيل ، وأصبح ينقسم إلى مديريات وأقاليم ، حدودها فى الشمال وادى حلفا وكورسكو ، وفى الجنوب البحيرات الاستوائية ، وفى الشرق ساحل البحر الأحمر حتى بربرة. وكان هناك ثمانى عشرة مديرية وخمسة أقاليم هى الخرطوم وسنار ، وفازوغلى على النيل الأزرق ، وبربر ودنقلة والتاكة وكردفان شرقا وبحر الغزال وفاشودة (النيل الأبيض) وكبرى وبرو وماجنجو ومورلى والرومل ومكراكا (كل الأقاليم الاستوائية) ومصوع وسواكن^(٨٦) وزيلع وبربرة (حكومات على البحر الأحمر) وهرر على الجانب الشرقى من الحبشة كانت مديرية عموم^(٨٧).

ونتيجة اتساع الأقاليم السودانية على النحو المذكور ، رأى الخديوى إسماعيل تقسيم السودان إلى ثلاثة أقسام لكل منها حكماء مستقل ، يتعاونون فيما بينهم على المصالح المشتركة، لكن لم يطبق هذا النظام خشية أن يؤدى إلى انقسام الأفكار وتشيتها . فتختلف الآراء ، وتقع إجراءات فى حكمدارية تخالف الإجراءات التى اتخذتها حكمدارية أخرى فيحدث خلل ، وقد يشجع ذلك على الاضطرابات على الحدود^(٨٨) ولذا عدل عن ذلك . وعاد مرة ثانية إلى نظام الحكمدارية^(٨٩) وفى سبتمبر

عام ١٨٧١ ألغى الخديوى نظام الحكمدارية وأعيد تقسيم السودان إلى إدارات مستقلة ، تتمثل فى مديرية الخرطوم وسنار ، وفازوغلى والبحر الأبيض منطقة واحدة تحت اسم مديرية عموم قبلى السودان ، ومديرية كردفان فى الجهة الغربية من السودان ، ومديرية التاكة فى الجهة الشرقية ، ومديرية دنقلة وبربر على حدود السودان البحرية ، ومحافظة عموم البحر الأحمر وتضم سواكن ومصوع وملحقاتها(٩٠).

وقد بلغت التوسعات المصرية فى السودان أقصى اتساعها من ناحية الجنوب بفتح جهات النيل الأعلى وإقليم بحر الغزال ، وضم تلك الجهات إلى الأملاك المصرية فى السودان وتأسيس المديرية الاستوائية ، وعهد بتنظيمها إلى السيد صمويل بيكر ثم شارلز جورج غوردون ، لإنشاء حكومة قوية فى تلك الأقاليم ونجحا فى إقامة سلسلة من المراكز أو المحطات العسكرية على طول النهر بعد غندوكرو ، وفى إقليم البحيرات الاستوائية(٩١).

ومن الإصلاحات الإدارية التى قام بها غوردون فى مديريةية خط الاستواء نقل مركز الحكومة إلى لادو(٩٢) فى ٢١ فبراير ١٨٧٤ ، فقد كان مركز القيادة فى غندوكرو - على الشاطئ الشرقى لبحر الجبل - غير صحى بسبب انتشار المياه الراكدة فى غندوكرو عقب موسم الأمطار الذى يستمر سنوياً من أبريل حتى منتصف سبتمبر ، مما يؤدى إلى انتشار العديد من الأمراض التى تفتك بحياة كثير من الأجانب ، كذلك عدم توافر الوقود اللازم للمراكب البخارية ، بغندوكرو ، نتيجة بعدها عن منطقة الغابات ، وعدم ملائمة شاطئها ليكون مرسى للقوارب العادية أو البخارية لعدم كفاية العمق المطلوب فترة طويلة من العام ، بالإضافة إلى أن تربتها لم تكن ملائمة لزراعات كثيرة(٩٣). ولذلك قرر غوردون أن يستبدل بغندوكرو عاصمة جديدة فى لادو لجودة مناخها ، وقربها من الغابات حيث توجد الأشجار اللازمة للوقود ، كما أن المجرى المائى المطل على لادو كان صالحاً لرسو القوارب العادية والبخارية فى جميع فترات السنة(٩٤).

وأنشأ غوردون ديواناً خاصاً بأعمال مديرية خط الاستواء منفصلاً عن حكمدارية السودان ورتب له الكتاب والموظفين ، وأوجد له الدفاتر اللازمة ، وأطلق عليه اسم ديوان خط الاستواء وعين على أفندى سراج رئيساً للديوان تحت اسم ملاحظ خط الاستواء (٩٥) وأصبحت حكومة المديرية الاستوائية تحت قيادته مستقلة بنفسها عن حكمدارية السودان. وبدأ غوردون فى توسيع أملاك مأموريته على حساب حكمدارية السودان، ولذلك اقترح على إسماعيل أيوب باشا حكمدار السودان بضم نهر السوبات ، وبحر الزراف ، وبحر الغزال ، ونهر الجور إلى المديرية الاستوائية وبخاصة أن بحر الجور ، وغنم التابعين للحكمدارية يبعدان عن الخرطوم بنحو ألف وثمانمائة ميل بينما يبعدان عن غندوكرو التابعة لمديرية خط الاستواء نحو مائة ميل ، ولسهولة جلب سن الفيل واحتكار تجارته يجب أن تكون كلاتهما تابعتين للمديرية الاستوائية (٩٦). وبخاصة بعد أن أصبحت مديرية الرول تابعة للمديرية الاستوائية (٩٧).

وتشير الوثائق إلى أن الحكومة المصرية طلبت من حكمدار السودان بالتعاون مع غوردون فى مسألة ترسيم حدود مديرية خط الاستواء ، وإن لم يتم الاتفاق على نقطة من النقاط فتعرض بالتفصيل على الحكومة المصرية لاتخاذ اللازم . فقد خاطب غوردون حكمدار السودان وأخبره بأن بحر الجور ، وجهة السوبات ، وجهة فداس تقع كلها ضمن حدود مديريته ، فى الوقت الذى كانت فيه جهة بحر الجور تابعة لمديرية بحر الغزال ، وكذا جهة السوبات تابعة لمديرية فاشودة ، أما فداس فتابعة لمديرية فازوغلى، وهذه الجهات لم تكن تابعة لمديرية خط الاستواء ، لذلك أخبر حكمدار السودان غوردون بأنه لا يمكن إحالتها إلى مديريته إلا بموجب أمر عالٍ (٩٨). وقد وافق الخديوى على إضافة فداس ، والسوبات إلى المديرية الاستوائية ، ورفض ضم جهات شكا ، وبحر الغزال إليها (٩٩). وبالتالي امتدت حدود المديرية الاستوائية إلى الشمال حتى مصب نهر السوبات وفى الجنوب أوغنده وفى الغرب مديرية بحر الغزال ، وأصبح الأونيورو وجزء من أوغنده بين بحيرة ألبرت وبحيرة إبراهيم داخل حدودها (١٠٠).

وكان منزجر كذلك من الموظفين الأجانب الذين قاموا بتوسيع دائرة الأقاليم التى

تولوا إدارتها باسم الحكومة المصرية ، فقد عين محافظاً لمصوع عام ١٨٧١ بعد أن أصبحت محافظة قائمة بذاتها (١٠١) ، وضم إليه إقليم طوكر ، حيث إن طوكر من النقط المهمة التي تتطلب دقة الالتفات والملاحظة حسب موقعها نظراً لوجود ميناء يتبعها على شاطئ البحر الأحمر (١٠٢). وطلب منزجر ضم عقيق إلى محافظة مصوع لتجنب المشاكل الإدارية التي تحدث بين محافظتي مصوع وسواكن حول تبعية طوكر وعقيق لإحدى المحافظتين ، ولذا تم ضم محافظة سواكن ومصوع وجعلهما إدارة واحدة تحت قيادة منزجر (١٠٣) ، كما تم إحالة مديرية التاكة تحت إدارته في ٢٦ فبراير ١٨٧٤ ، وأصبح مدير عموم شرقي السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر (١٠٤). ولم يكتف منزجر بتوسيع حدود أقاليمه الإدارية على هذا النحو ، فضم إلى مديريته القلايات التي كانت تابعة لحكمдарية السودان ، وذلك لقربها من التاكة التابعة لمديرية شرقي السودان وسواحل البحر الأحمر (١٠٥) كما أضيفت زيلع (١٠٦) إلى إدارة منزجر لإنشاء إدارة بها وإجراء الإصلاحات اللازمة لوضعها الجديد كإدارة مستقلة (١٠٧).

يتضح مما سبق أن الأجانب في الإدارة المصرية بالسودان عندما طلبوا تعديل حدود الأقاليم التي أسندت إليهم إدارتها من قبل الخديوى إسماعيل كانوا يرون في ذلك ما يحقق المصلحة العامة من أجل إدارة وتنظيم الإقليم وتسهيل الإجراءات الإدارية في السودان . وبخاصة أن الأقاليم التي كانوا يطالبون بضمها كانت في كثير من الأحيان قريبة جداً من المناطق التي تحت إدارتهم ، وكانت الحكومة المصرية تنظر إليها على أنها مطالب عادية ، لذلك لم تتردد في الموافقة عليها . وفي الوقت نفسه إذا رأت الحكومة أن تعديل الحدود يتعارض مع المصلحة العامة كانت ترفضه في الحال ؛ كما حدث مع غوردون عندما طلب إحالة شكا وبحر الغزال إلى مديرية خط الاستواء ورفض الخديوى طلبه.

وبعد تحديد الأقاليم التي أدارها الأجانب اتجهوا إلى ترتيب المأمورين والموظفين اللازمين لأقاليمهم ، فعين منزجر لكل محافظة في مديريته محافظاً ومدير للتاكة .

وأقام ديوان حسابات تحت إدارة مأمورها ، ومن جانبه يقدم الحسابات إلى ديوان المالية فى أوقاتها المحددة من أجل مراجعتها وتسويتها ، أما ديوان العموم فظل تحت إدارة منزجر على أن يكون مستقلا لأعمال الإدارة فقط ، ويقوم المأمورين فى أقاليم الإدارة المختلفة بكتابة تقاريرهم إلى منزجر لمعرفة تحركاتهم فى جمع المال ، كما نظم منزجر كشوفات فى ديوان العموم دون فيها التقارير الشهرية التى ترد إليه من مصوع وسواكن والتاكة ، وكذلك أصول الأموال المقررة والمستخلص منها بأوقاته ، وبيان الأموال المتأخرة حتى يتمكن من تحصيلها حسب ما يتراءى له (١٠٨).

وأقام منزجر مركز ديوان عموم فى التاكة نظراً لضيق جهة سنيهت ولا يليق إقامة مركز ديوان العموم بها ، بينما مديرية التاكة ذات مساحة واسعة وإيراداتها كثيرة عن سنيهت ، بالإضافة إلى أنها آخر حدود أقاليم الإدارة ، لذا رأى منزجر إنشاء ديوان عموم بها (١٠٩). كما اهتم منزجر بالقيام بعدة إصلاحات قضائية فى شرقى السودان ، فقد طلب إلغاء المجالس المحلية (١١٠) ، لأنها كلفت الحكومة المصرية مصاريف كثيرة مع أنه لا توجد قضايا بمصوع وسواكن تستدعى تشكيل مجالس بهما ، بالإضافة إلى عدم فهم الأعضاء بالأحكام القضائية ويخشى تحيزهم لبعض المتقاضين (١١١) ، ولكن الحكومة المصرية لم تقر طلبه إذ رأت أنه لا يتمشى مع العدالة ويكلف أصحاب الدعاوى كثيراً من المشاق ، خاصة أن المقصود من تشكيل مجالس فى مصوع وسواكن هو تسهيل الإجراءات على المتقاضين (١١٢). لكن منزجر لاحظ إصرار الحكومة المصرية على تشكيل المجالس المحلية فى بعض الأماكن ؛ فقام بتشكيلها فى مصوع وسواكن والتاكة دون أن يدخل فى ذلك جهات الدنكا ، وبوغوص ، وكوفيت ، وطوكر لأنها تستلزم إجراء أحكام سريعة بها ، فصرح للحكام النظر فيها. وقد تكون كل مجلس من المجالس المحلية التى شكلت فى مصوع وسواكن والتاكة - من خمسة أعضاء ، أحدهما مأمور تركى أو مصرى والثانى من كبار الضباط ، والثالث من التجار ، والرابع أحد زعماء القبائل ، والخامس خطيب المسجد أو أحد المشايخ المعتمد بهم (١١٣) ليساعدوا فى متابعة وحل المشاكل المحلية فى أقاليمهم.

ورأى منزجر أيضا تشكيل مجلس استئناف فى مركز حكومة الإقليم ، وكان يتكون من حاكم الإقليم أو مساعد له ، وأحد كبار الضباط فى الإقليم ، وأحد مشايخ القبائل ، وأحد الفقهاء على أن تعرض القضايا على أحد المجالس المحلية بحيث يكون استئنافها بمجلس آخر غير المجلس الذى نظرت فيه أول مرة ، ويزيد عدد أعضاء المجلس التى تعرض عليه قضية الاستئناف اثنين من الأعضاء من علماء الدين السودانين (١١٤) . ووافق الخديوى وكذلك المجلس الخصوصى على الاقتراحات التى تقدم بها منزجر بشأن المجالس المحلية ومجلس الاستئناف الذى يعد مجلساً قضائياً عالياً (١١٥).

ومن أهم اختصاصات المجالس المحلية النظر فى القضايا المدنية ، وكذلك الحكم فى القضايا الجنائية بشرط التصديق على أحكامها من مجلس استئناف شرقى السودان ، وكذلك المجالس المحلية تبدأ أعمالها بمعالجة القضايا التى تعرض عليها عرفياً عن طريق الصلح بين أطراف النزاع ، وإذا اعترض أحد الأطراف على تسوية قضيته عرفياً فإن المجالس تجرى التحقيق فى القضية مكاتبه وتصدر أحكامها القطعية ، وفى حالة تظلم أحد المحكوم عليهم من الحكم الصادر ضده من المجالس المحلية ، فإن من حقه أن تنظر قضيته فى مجلس الاستئناف .

أما بالنسبة للأقاليم التى لا يوجد بها مجالس محلية ، فإن من سلطة مدير الإقليم الحكم فى المواد المدنية شفوياً بمساعدة عمد وأعيان الإقليم ، ومن حق المحكوم عليه التظلم فى مجلس الاستئناف ، ومن سلطة مدير الإقليم أيضا النظر فى قضايا الجنح الخفيفة والحكم بالسجن لمدة واحد وثلاثين يوما ، والتحقيق فى الجنايات الكبيرة ، وتقديم تقرير عنها لمجلس الاستئناف ، وأن يقدم مدير الإقليم بياناً بجميع ما يصدر عنه من أحكام أولا بأول إلى الحكومة المصرية بالقاهرة ، وكان الهدف من منح تلك الصلاحيات لمدير الإقليم تحقيق الانضباط والحزم والانتهاء من القضايا بأسرع وقت ممكن (١١٦).

أما عن اختصاص مجلس الاستئناف ، فإنه كان بمثابة استئناف للقضايا المدنية لجميع الدوائر الكائنة شرقى السودان ، ويحكم بالسجن لمدة عام ، وعليه أن يخبر الحكومة المصرية فى القاهرة بجميع إجراءاته ، ويقدم إليها تقارير تحتوى على ملخص بجميع ما أجراه ، وأن الأحكام التى تصدر منه بالقتل لا يمكن تنفيذها إلا بأمر خاص من الحكومة المصرية (١١٧) وقد قام منزجر بتعيين الكتبة والخدم اللزمين للمجالس المحلية ومجلس الاستئناف.

واقترح منزجر فى ٢٦ فبراير ١٨٧٥ بعقد مجلس عسكرى للنظر فى قضايا القتل والتحقيق فيها بموجب القوانين العسكرية (١١٨) ، وكان السبب الذى دفع منزجر إلى ذلك اعتداء العربان المقيمين فى شرقى السودان بعضهم على بعض ، مما أدى إلى قتل أعداد كبيرة منهم ، وترتب على طول المدة التى تستغرقها التحقيقات وعدم معاقبة القاتل بالقصاص إلى زيادة عدد القتلى ، فرأى منزجر لرفع التعديات ومنع القتل بين العربان اتخاذ الطرق التى تؤدى إلى حسم هذا الأمر بإعدام القتلة بالمثل متى ثبتت التهمة عليهم (١١٩). ووافقت الحكومة المصرية على عقد مجلس عسكرى لمحاكمة العربان الذين يحدث منهم جرائم قتل.

كانت هذه التنظيمات القضائية التى أحدثها منزجر فى مديرية عموم شرقى السودان ضمن التنظيمات الإدارية التى أدخلها الموظفون الأجانب فى الإدارة ، والتى لم تتوقف بمقتل منزجر فى معركة أوسة فى ديسمبر عام ١٨٧٥ ، وإنما استمرت بتعيين غوردون حاكما عاما على كل الأقاليم السودانية بما فيها المديرية الاستوائية .

واجه غوردون بوصفه حاكماً عاماً للسودان العديد من المشكلات فى الشرق والغرب إلى جانب حاجته الملحة لإعادة تنظيم وإصلاح القطر ، فذهب مباشرة إلى مصوع لتسوية الحدود مع الحبشة ، ثم تقدم إلى الخرطوم ، حيث قام بعدة تنظيمات إدارية (١٢٠) ، بدأها فى ٢٧ فبراير ١٨٧٧ عندما فصل إقليم الضبانية من القلايات وإحالتها إلى مديرية كسلا ، وإحالة محطة السوياط من المديرية الاستوائية إلى مديرية فاشودة (١٢١). كما أحالت الحكومة المصرية جهات بريرة، وزيلع، وتجرة، وحكمدارية

هرر إلى غوردون لحسن إدارة هذه الجهات وسواحلها (١٢٢) . وجعل غوردون سنهايت مديرية وأسند إدارتها إلى رجل فرنسى يدعى هرس من مستخدمى الحكومة براتب شهرى بلغ أربعة وعشرين جنيها (١٢٣).

بعد أن أصبحت أقاليم السودان المترامية الأطراف تحت إدارة غوردون ، أدرك أنه لن يستطيع الانفراد بإدارة السودان كله، وأن وجوده فى كل مكان أمر شاق ، لذا قسم المديرية الاستوائية إلى قسمين ، الأول المديرية الاستوائية ومركزها (لابو) وعهد بإدارته إلى أمين باشا (١٢٤) ، وجعل جيسى (١٢٥) مديراً على القسم الثانى وأطلق عليه اسم بحر الغزال (١٢٦). وأجرى غوردون تغييراً جديداً فى إدارة دارفور فى ٨ سبتمبر ١٨٧٧ حين قسمها إلى قسمين كبيرين قسم غربى وقسم شرقى ، وأضاف مديرية كردفان إلى دارفور (١٢٧).

وأدخل غوردون أساليب جديدة فى الإدارة السودانية لسرعة تنفيذ أوامره منها استدعاؤه كبار الموظفين وصغارهم على حد سواء فى ساعات متأخرة من الليل لى يناقش معهم القرارات والقوانين التى استخدمت فى تنفيذ هذه القرارات ، كما خصص فى الديوان (١٢٨) مكاناً لاستقبال جميع الناس على اختلاف مستوياتهم لسماع شكاوهم وحل المشكلات التى يصادفونها ، وهذا الإجراء لم يتعود عليه الأهالى من قبل ، فقد كان إسماعيل باشا أيوب حاكم السودان - لا يسمح لأى شخص بالإقترب منه (١٢٩) ، كما أعاد غوردون رواتب العلماء وأئمة المساجد التى أوقفها إسماعيل أيوب - لمكانتهم الكبيرة بين المواطنين (١٣٠).

وكانت سياسة غوردون منذ توليه منصب حاكم عام السودان إشراك السودانين فى حكم بلادهم فى حالة تميز أحد منهم ، لهذا فقد عين إلياس أمبيرير مديراً لشكا فى يونية ١٨٧٧ ، ومحمد الخبير مديراً لدارفور الغربية ، وأخاه حمزة إمام مديراً للفاشر ، ومحمد خالد زقل وكيلاً لمديرية دارا ، والطبيب العريق معاوناً لعموم دارفور ، كما عين سليمان الزبير وكيلاً على عموم بحر الغزال والرول (١٣١). وكان تهاى بك جلال الدين ، وبساطى بك مدنى سكرتيرين خاصين لغوردون (١٣٢).

بدأ غوردون يثق فى كفاءة المصريين والسودانيين منذ عام ١٨٧٧ فى إدارة السودان ولا يريد استخدام أجانب فى الإدارة لزيادة نفقاتهم ، إذ تشير إحدى الوثائق إلى أنه رفض استخدام أحد الموظفين البريطانيين فى مصوع بسبب زيادة نفقاته ، وفضل أن تبقى إدارة مصوع على ما هى عليه فى أيدي أبناء العرب ، كما رفض تعيين مسيو برتن فى دارفور لأنه بمجرد حضوره إلى السودان يستلزم توفير مرتب له قدره ألفان أو ثلاثة آلاف جنيه سنوياً ، لذا رأى غوردون أن وجود حسن حلمى باشا هناك كان كافياً (١٣٣). وهكذا أعطى غوردون الفرصة للسودانيين فى إدارة وحكم بلادهم ، وعين كثيراً منهم مديرين وقضاة وحكاماً ، بينما كان فى السودان موظفون مصريون ذوو سمعة طيبة وكفاءة ومقدرة تؤهلهم لشغل أى منصب إدارى باستحقاق.. فسياسة غوردون الإدارية الرامية إلى إبعاد الموظفين ذوي الخبرة فى الأعمال التجارية والإدارية وتعيين موظفين قليلي الخبرة أوقعته فى خطأ كبير لأنها كانت سبباً فى تعطيل الحياة الإدارية بالسودان.

على أية حال لم تستمر سياسة غوردون فى تعيين السودانيين فى الإدارة إذ سرعان ما تخلص منها فى بداية ١٨٧٨ ، حيث وجد أنه من المستحيل بقاؤهم فى المناصب الإدارية بالسودان خوفاً من الدسائس والفساد (١٣٤) ، ورأى ضرورة الاستعانة بالأجانب فى الإدارة ، فطلب من الخديوى التصريح له بتعيين أجانب فى أقاليم دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء ، لوقف الثورات المشتعلة فى هذه الأقاليم بسبب تضيق الحكومة على تجار الرقيق ، وكثرة الضرائب التى فرضت على الأهالى والإجراءات التعسفية التى اتبعت فى جبايتها (١٣٥).

وقد استجاب الخديوى لطلب غوردون ، وعين أمين باشا مديراً على خط الاستواء ، وجيسى مديراً على بحر الغزال ، ومسيو فردريك روسيه (١٣٦) فى دارفور ، وبعد وفاة فردريك روسيه عين غوردون الإيطالى مسيداليا (١٣٧) مديراً لعموم دارفور ، وشارلز ريجوليه (١٣٨) حاكماً على دارا ، ثم خلفه سلاطين (١٣٩) فى هذا المنصب ، كما عين الإيطالى اميليانى (١٤٠) حاكماً على كوبي *Kobbe* ، وجيجلر (١٤١) مديراً لمصلحة

التلغراف فى السودان ، كما عين النسمائى مارنو^(١٤٢) مديراً على القلابات ثم فازوغلى^(١٤٣).

لقد أفرط غوردون فى استخدام الموظفين الأجانب فى المواقع المختلفة فى السودان وبخاصة فى الأقاليم التى تقع على الحدود فى دارفور وبحر الغزال ودارا والمديرية الاستوائية وزيلع والقلابات وفازوغلى مما أثار ضده العديد من الانتقادات ، منها أنه أخذ يستعين بعدد كبير من الأجانب فى الإدارة بالسودان بدلا من المصريين والسودانيين لتمكين بلاده فى المناطق الشاسعة التى يحكمها فى أفريقيا باسم الحكومة المصرية^(١٤٤).

وفى حقيقة الأمر أن الحكومة المصرية كانت مسئولة عن تعيين الأجانب فى الوظائف الإدارية بالسودان ، بدليل أن غوردون عندما كان يريد تعيين أحد الموظفين سواء كان مصرية أو سودانياً أو أجنبياً كان يعرض الأمر على الخديوى ، وإذا استحسّن الخديوى هذا التعيين كان يصدر أوامره بالموافقة ، أما إذا رأى أن الموظف غير جدير بالثقة ولا يملك المؤهلات الكافية التى تسمح بإسناد المنصب إليه كان الخديوى إسماعيل لا يتردد فى رفض تعيينه . وتشير إحدى الوثائق إلى أن غوردون طلب من الخديوى إسماعيل أن يحل ماسون بك^(١٤٥) محل براوت بك فى مديرية خط الاستواء ، نظراً لسفره إلى أوربا ، لكن الخديوى لم يكن واثقاً من قدرات ماسون بك فى إدارة هذه الأقاليم^(١٤٦). لذا رفض تعيينه ، وعين غوردون بناء على رغبة الخديوى النورأغا وكيل عموم خط الاستواء مدة غياب براوت بك^(١٤٧).

أما بالنسبة لقيام غوردون بملء الإدارة بالسودان بموظفين أجانب ؛ فإنه يجب أن نفرق بين نوعين من الموظفين الأجانب ؛ موظفون أجانب شغلوا بعض المناصب الفنية فى السودان كأطباء وبيطريين ومهندسين ، وكان استخدامهم أمراً مقبولاً ولم يكن هناك جديد فى تعيينهم والنوع الثانى تمثل فى تعيينهم فى المناصب الإدارية المدنية ، وحاول غوردون تبرير استخدامهم بأنه وجد الموظفين المصريين تنقصهم الخبرة فى شغل هذه المناصب^(١٤٨) .

وأما عن عدد الأجانب فى الجهاز الحكومى بالسودان فإنه قليل بالمقارنة بعدد العناصر التركية - المصرية التى تعمل فيه ، وكان تعيينهم فى أقاليم على الحدود حيث الظروف الطبيعية القاسية التى تتطلب قوة وصلابة وموارد خاصة ، بالإضافة إلى وثنية بعض سكان هذه الأقاليم ، فتركيبه الجهاز الإدارى فى دارفور - على سبيل المثال - متنوعة بين أبناء العرب والأجانب ، وكانت النسبة العددية لصالح أبناء العرب ، فالأجانب الذين خدموا فى دارفور أربعة إيطاليين ونمساوى واحد وفرنسى واحد (١٤٩) ، فى مقابل ستة أتراك ، واثنى عشر مصرياً ، واثنى عشر سودانياً أيضاً ، وفى إقليم دارا تولى إدارته سبعة حكام اثنان من الأتراك ، ومصرى وسودانى ، وإيطالى ، وألمانى ، ونمساوى (١٥٠).

وهكذا فالعدد المحدود من الأجانب لا يسمح لهم بإحداث أثر خارج دائرة بعض المهارات الفردية المتميزة ، كما أن انتشار المصريين والأتراك فى أجهزة الإدارة المختلفة جعلت قبضة الأجانب محدودة وبقيت الغلبة للعناصر التركية - المصرية (١٥١).

الخلاصة

سارت الدراسة فى هذا البحث فى ثلاثة محاور أساسية

المحور الأول: وقد ثبت من خلاله أن السودان شهد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وفود عدد كبير من الأجانب بجنسياتهم المختلفة ؛ البريطانيون والألمان والإيطاليين والفرنسيين والنمساويين والأمريكيين والدانمركيين، وحظى الأجانب بتشجيع الخديوى إسماعيل للمساهمة فى مشروعات التنمية الاقتصادية والعمل فى المؤسسات العسكرية والإدارية والعلمية التى بدأ تنفيذها فى السودان . وكان الخديوى مدفوعاً إلى استخدامهم لاحتياجه إلى الخبرات المتوافرة لديهم ، وكسب ثقة الدول الأوربية.

وبرغم الانتقادات التى أثارها بعض المؤرخين حول سياسة إسماعيل فى استخدام الأجانب ، فإن الدراسة أثبتت فى محورها الأول أن إسماعيل لم يكن بدعاً فى استخدامه للأجانب فى الجهاز الحكومى ، وإنما سار على نهج أسلافه بالإضافة إلى

أنه كان يهدف إلى المصلحة العامة لرفعة ورقى الأقاليم السودانية .

المحور الثانى: وهو مرتبط إلى حد كبير بالمحور الأول ، إذ كان من الطبيعى خلال حركة التوسع فى استخدام الأجانب فى الإدارات المختلفة ضرورة التعامل مع جنسيات مختلفة ، لذا تم تحديد العلاقة بين الحكومة والموظفين الأجانب عن طريق فرض الرقابة الحازمة والتشريعات التى تحتوى على أساليب الثواب والعقاب وفقا لقوانين ولوائح تتناول المرتبات والإجازات ونظم العمل داخل المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى . وقد أفردت الدراسة فى هذا المحور قائمة بأسماء بعض الموظفين الأجانب ، فضلا عن صور من العقود التى أبرمت معهم فى ضوء ما توفر من وثائق.

وتناول هذا المحور أيضاً صلاحيات الأجانب فى تولى المناصب الإدارية العليا فى السودان كمنصب الحكمدارية وحكام للأقاليم ، ورؤساء المصالح الحكومية ، واتسعت سلطاتهم حتى إنها طغت على سلطات المديرين والحكام من أبناء العرب سواء كانوا مصريين أو سودانيين الذين صدرت إليهم الأوامر من جانب الحكومة المصرية بتقديم المساعدات اللازمة للأجانب ، لتسهيل المهام المكلفين بتنفيذها فى السودان . كما زاد نفوذ الموظفين الأجانب نتيجة الصلاحيات الكبيرة التى حولها الخديوى إليهم ، وأسبغ عليهم الرتب والنياشين وأسند إليهم مهام الحكم .

المحور الثالث: وتناول مساهمة الأجانب فى إدارة أقاليم السودان ، بالرغم من الصعوبة الجغرافية والاقتصادية للأقاليم التى حكموها، وأنهم حققوا نجاحاً إلى حد ما فى تنظيم تلك الأقاليم إدارياً وحضارياً ، بالإضافة إلى اكتشافاتهم الجغرافية ، ودرايتهم بالدروب والممرات .

وقد أثبت الدارس أن الأجانب أدخلوا العديد من التنظيمات الإدارية فى الأقاليم السودانية بدءاً من تعديل حدود الأقاليم التى تولوا إدارتها، بهدف تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها ، وحسن إدارتها، ومن هذه التنظيمات: الإصلاحات الإدارية التى طرأت على الجهاز الحكومى بإنشاء الدواوين والمجالس المحلية وتعيين موظفين من أهل

البلد لإعطائهم الفرصة لحكم بلادهم ، حيث عين كثير منهم مديرين وقضاة وحكاماً .
وقد انتقد الدارس سياسة الأجانب التي استهدفت استبعاد موظفين مصريين لهم من
السمعة الطيبة والقدرة الإدارية ما يؤهلهم لشغل مناصب إدارية بجدارة ، فاستبعاد
كثير من الموظفين نوى الخبرة الكبيرة واستحداث موظفين قليلي الخبرة بغرض إبعاد
النفوذ المصرى من السودان وإحلال النفوذ الأجنبى محله، تلك السياسة كان لها
آثارها السيئة؛ لأنها كانت سببا فى تعطيل الحياة الإدارية بالسودان ، كما أنها
حطمت نظاما إدارياً استمر فى السودان منذ ضمه فى عصر محمد على عام ١٨٢٠
وحتى عام ١٨٧٠.

الهوامش

- (١) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٤ .
- (٢) خلف عبد العظيم الميرى : تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤ - ١٨٧٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .
- (٣) ريتشارد هيل : على تخوم العالم الإسلامى - حقبة من تاريخ السودان (١٨٢٢ - ١٨٤١) ترجمة عبد العظيم محمد أحمد عكاشة ، ج ٢ ، ط ١ ، السودان ١٩٨٧ ، ص ١٧ .
- (٤) أجور بتروفيتش كوفاليفسكى (١٨٦٨ - ١٨١١) Egor-Petrovitch Kovalevsky كولونيل روسى وجيولوجى ورحالة .
- Hill, R, A Biographical Dictionary, The Second Edition, London 1967. P. 207.
- (٥) محفظة ١٩ بحرياً ، ملف رقم ١٦ ، وثيقة رقم ١٠٢ ، سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٥١) .
- (٦) Hill, R, A Biographical Dictionary, P. 281.
- (٧) جون بتريك (١٨١٢ - ١٨٨٢) John Petherick مهندس تعدين وتاجر ومكتشف وعين نائب قنصل لبريطانيا فى الخرطوم من عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٦٤ .
- Ibid, pp. 305-306.
- (٨) F. O. 78/840. Murray to Viscount Palmerston, Alexandria, 5 January 1850.
- (٩) د. رأفت غينمى الشيخ: مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧٠ .
- (١٠) د. حمدنا الله مصطفى: التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان (١٨٤١ - ١٨٨١) دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٨١ .
- (١١) محافظ الأبحاث - محافظة ١٦ - موضوعات متنوعة - دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- (١٢) ديونان لييب رزق: تفكك الإمبراطورية المصرية فى إفريقيا (دراسة بكتاب : العلاقات العربية الإفريقية . دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٥٢ .
- (١٣) Hill, R: Slatin Pasha, London 1965. P. 7.
- (١٤) Holt. P. M : A Modern History of the Sudan, London 1963. P. 65.
- (١٥) عبد الله النجومى : السودان فى عهد إسماعيل (دراسة بكتاب : إسماعيل بمناسبة مرور خمسون عاماً على وفاته) دار الكتب ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص ١٨٠ .

- (١٦) د. رأفت الشيخ : المرجع المذكور ، ص ١٥٩ .
- (١٧) أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصرى ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٦٣ ص ١٩٠ .
- (١٨) دفتر ١٨٥٢ معيه سنه عربى - ص ٥٩ وثيقة رقم ٢٥ معية بختم بولتو توفيق باشا إلى سعادة مهردار خديوى . بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى ١٢٨٩ هـ (الموافق ٢ يولية ١٨٧٢) فهرس بطاقات الدار - رقم ٢٤٠ سودان - دار الوثائق القومية.
- (١٩) Hill, R: the Sudan Memoirs of Carl Christian Giegler Pasha 1873-1883, London 1984, P. 144.
- (٢٠) Douin, G: Histoire du Règne Khedive Ismail L Empire Africane. Tom III 2 E. Partie (1869-1873) Le caire 1941. P. 600.
- (٢١) Santi, P. and Hill, R: The Europeans In the Sudan 1834-1878, Oxford 1980, PP. 208-209
- (٢٢) د. شوقى الجمل : تاريخ السودان وادى النيل ، ج ٢ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٣٤ .
- (٢٣) Hill, R. Egypt in the Sudan, P. 30.
- (٢٤) د. يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .
- (٢٥) د. محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٣٠ .
- (٢٦) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٩٢٤ ، ص ٥ .
- (٢٧) السير صمويل بيكر (١٨٢١-١٨٩٣) ولد فى لندن من أسرة عريقة ، وتعددت أسفاره واستهوتته حياة المغامرة التى ارتبطت بمنايع النيل .
- د. جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ص ص ٦١-٦٢ .
- (٢٨) Marlowe, J : Anglo - Egyptian Relation - 1800 - 1953, London 1954 p. 139 . أمين سامى : تقويم النيل - المجلد الثانى ، الجزء الثالث ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ص ٨٣٥ .
- (٢٩) د. جميل عبيد : المرجع المذكور ، ص ٢٢ .

- (٣٠) بيير كرابيتس : إسماعيل المفتري عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، دار النشر الحديث ، القاهرة ١٩٣٧ ، ص ٧١ .
- (٣١) Sanderson, G,W : England, Europe, The Upper Nile 1882-1899. Edinburgh, 1965. P. 13.
- (٣٢) جوليان ألين بيكر (١٨٢٥-١٩٢٢) Julian Alleyne Baker تاجر بريطاني وهو ابن شقيق السير صمويل بيكر .
- Hill, R : A Biographical Dictionary, P. 68.
- (٣٣) بيير كرابيتس : المرجع المذكور ، ص ٩٦ .
- (٣٤) شارلز جورج غوردون (١٨٣٣-١٨٨٥) لواء في الجيش البريطاني واشترك في عدة حروب تحت التاج البريطاني ، نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٠٣ ، ص ص ٥٤ - ٥٥ .
- (٣٥) عبد العليم خلاف : جهود مصر الكشفية في عهد الخديو إسماعيل ١٨٧٣ - ١٨٧٩ ، ماجستير جامعة عين شمس ، ١٩٨١ ، ص ١٢٦ .
- (٣٦) F.O. 78/2284: Telegraph : of Vivan to Lord Granville, Cairo, 30 August, 1983 .
- (٣٧) إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣١٤ هـ ، ص ص ٣١٧ - ٣١٨ .
- (٣٨) نوبار باشا : أرمني مسيحي ولد بأزمير عام ١٨٢٥ ، جاء إلى مصر ودخل في خدمة الحكومة المصرية منذ عصر محمد علي ، إلياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ ، المجلد الثاني - القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١٤٩ .
- (٣٩) Douin, G: Op. Cit., Tom III. 3 E partie (1874-1876) Fascicule A. P. 3.
- (٤٠) Ibid, pp. 4 - 6.
- (٤١) Holt, : Op. Cit., pp. 67-68.
- (٤٢) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٢٧ - صورة الأمر الكريم الصادر إلى عزتلو كولونيل غوردون مأمور جهات خط الاستواء . رقم ٩١ ومقيد بدفتر ١٩٤٨ ، أوامر عربي ص ٤٧ - بتاريخ ٢ محرم ١٢٩١ هـ (الموافق ١٩ فبراير ١٨٧٤) .
- (٤٣) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٣٣ - دفتر ١٧ معية عربي ، قيد وارد الإفادات من جهات الأقاليم والمحافظات السيرة ، ص ٤٣ رقم ٦٣ - من مأمور أشغال السكة الحديد السودانية إلى المعية - بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٢٩٢ (الموافق ١٩ يناير ١٨٧٦) .

- (٤٤) معية سنّية عربى - س ١/١ ، دفتر رقم ٥٦ ، نمرة ٦ بتاريخ ١١ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٧ فبراير ١٨٧٥).
- (٤٥) المصدر السابق ، دفتر رقم ٥٢ ، نمرة ١١ ، ص ١١ - بتاريخ ١٧ شوال ١٢٩٠ هـ (الموافق ٨ ديسمبر ١٨٧٣).
- (٤٦) كان راتب (غوردون) قليلا بالنسبة لما كان يتقاضاه أى حاكم أجنبى فى أى مكان آخر آنذاك ؛ S, W, R, Apendix to No. 22 Gordon to Stanton, Fashalie 6th November 1875, pp. 34-35.
- (٤٧) Ibid, p. 35.
- (٤٨) معية سنّية عربى - س ١/١ دفتر رقم ٥١ ، نمرة ١ - إلى مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر ، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٨٩ هـ (الموافق ٢٦ فبراير ١٨٧٣).
- (٤٩) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٢٧ - دفتر ١٩ عابدين ، صادر تلغرافات ، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٧ ، ص ١٠ - من تشريفاتى خديو إلى سعادة ناظر الخارجية - بتاريخ أول جمادى الآخرة ١٢٩١ هـ (الموافق ١٦ يونية ١٨٧٣).
- (٥٠) المصدر السابق ، محفظة ٤٠ - دفتر ٤٦ عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٤٧١ ، ص ١٢٠ ١٠ - من غوردون بفوجه إلى خيرى باشا - بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٩٤ هـ (الموافق ١٠ يونية ١٨٧٧).
- (٥١) الجنيه المصرى كانت قيمته أن ذاك جنيه إسترليني وست بنسات والبنس يساوى نصف شلن.
- (٥٢) Hill, R: Slatin Pasha (London 1965). pp. 9-10.
- (٥٣) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٢٣ - دفتر ٣٦ عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٩٧ - بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٧ يناير ١٨٧٦).
- (٥٤) المصدر السابق ، محفظة ٢١ - دفتر ٥٧٣ معية سنّية تركى - ص ٢١٥ ، نمرة ٥٦ عن الجنب العالى إلى سامويل بيكر - بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٦ هـ (الموافق ١٦ مايو ١٨٦٩).
- (٥٥) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٢٩ - دفتر رقم ٣١ عابدين وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢١٨ من مأمور جهات خط الاستواء إلى سعادة خيرى باشا ، بتاريخ ٦ ربيع الثانى ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٢ مايو ١٨٧٥).
- (٥٦) المصدر السابق ، دفتر ٢٩ عابدين - وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٦١٠ ، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢٠ فبراير ١٨٧٥).
- (٥٧) معية سنّية عربى - س ١/١ ، دفتر رقم ٥٦ ، نمرة ١١ ، ص ٦١ - بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٥ مارس ١٨٧٥).

- (٥٨) المصدر السابق - نمرة ١٧٨ ، ص ٨٣ ، بتاريخ ٣ جماد الثاني ١٢٩٢ هـ (الموافق ٧ يولية ١٨٧٥).
- (٥٩) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٢٢ - دفتر ١٥ معيه وارد إفادات ، ص ٤٨ مكاتبه رقم ٢٧ - من السكة الحديد إلى المعية - بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢١ ديسمبر ١٨٧٥).
- (٦٠) المصدر السابق ، محفظة ٣٠ - دفتر ٦ معيه عربى ، وثيقة رقم ٥٨ ، ص ١١٩ ، من نظارة الجهادية إلى المعية السنية ، بتاريخ غرة جماد الأول ١٢٩٢ هـ (الموافق ٥ يونية ١٨٧٥).
- (٦١) عابدين دفتر ١٠ أوامر ، ص ٦٩ ، وثيقة رقم ١٢٣ أمر كريم إلى مأمور أشغال السكة الحديد السودانية - بتاريخ ٦ صفر ١٢٩٣ هـ (الموافق ٣ مارس ١٨٧٦) . فهرس بطاقات الدار رقم ٢٤١ - دار الوثائق القومية بالقاهرة.
- (٦٢) معيه سنية عربى - دفتر ١٩٤٨ أوامر ، وثيقة ١١ ، ص ٣٢ . أمر كريم إلى مدير عموم شرقى السودان ، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٩٣ هـ (الموافق ٦ يناير ١٨٧٦).
- (٦٣) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٢١ - الأمر الكريم الصادر إلى شاهين باشا مأمور سكة حديد السودان - رقم ٢١٩ - ومقيد بالدفتر رقم ٢ أوامر ص ١٠٣ - بتاريخ ٧ شعبان ١٢٩٣ هـ (الموافق ٨ سبتمبر ١٨٧٥).
- (٦٤) المصدر السابق ، محفظة ٢٩ - ٥ معيه سنية عربى ، وارد الإفادات ، مكاتبه رقم ٩٩ مرور ، من مأمورية جهات خط الاستواء إلى المعية - بتاريخ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٠ فبراير ١٨٧٥).
- (٦٥) Hill, R: The Sudan Memoirs, P. 8.
- (٦٦) Wingate Papers, Durham University, Box, 403/7/1. p. 19.
- (٦٧) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢١ - دفتر نمرة ٥٧٣ معيه سنية تركى ، نمرة الأمر ، ٥٦ ، ص ٢١٧ . من الجنب العالى إلى ناظر الداخلية ، بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٦ هـ (الموافق ١٦ مايو ١٨٦٩).
- (٦٨) د.مكى شببكة : السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ص ٩٩ - ١٠٠ .
- (٦٩) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢١ - دفتر نمرة ٥٧٣ - معيه سنية تركى ، نمرة الأمر ٥٧ ص ٢١٨ - من الجنب العالى إلى ناظر الداخلية - بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٦ هـ (الموافق ١٦ مايو ١٨٦٩).
- (٧٠) المصدر السابق ، نمرة الدفتر ٥٧٣ صادر معيه تركى ، ص ١٨٤ ، مكاتبه رقم ٦ من الجنب

- العالى إلى حكم دار السودان - بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٦ هـ (الموافق ١٦ مايو ١٨٦٩).
- (٧١) محافظ بحريرا - محفظة ١٩ بحريرا ، ملف ٢٩ - ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٢٤/١٩ - من حكم دار السودان إلى مهردار جناب الخديو - بتاريخ من ٦ ربيع الأول إلى ١٥ رمضان ١٢٨٧ هـ (الموافق ٦ يونية إلى ٩ ديسمبر ١٨٧٠).
- (٧٢) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٧ - صورة الأمر الكريم الصادر إلى عزتلو كولونيل غوربون ومأمور جهات خط الاستواء ، رقم ٩١ ومقيد بدفتر ١٩٤٨ أوامر عربي ص ٤٧ - بتاريخ ٢ محرم ١٢٩١ هـ (الموافق ١٩ فبراير ١٨٧٤).
- (٧٣) إسماعيل أيوب : كردي الأصل ، وتولى منصب حاكم عام للسودان من عام ١٨٧٢ إلى ١٨٧٧ ، ورقى إلى رتبة فريق بعد الاستيلاء على دارفور.
- (٧٤) Hill, R: Biographical Dictionary, pp 183-184.
- (٧٥) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٧ - صورة الأمر الكريم الصادر إلى رؤوف بك قومندان عساكر مديرية خط الاستواء ، رقم ٩٠ ومقيد بالدفتر ١٩٤٨ أوامر عربي ، ص ٤٧ - بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٩١ هـ (الموافق ١٩ فبراير ١٨٧٤).
- (٧٦) يوحنا ألبرت ورنر منزجر (١٨٣٢ - ١٨٧٥) Johann Albert Werner, Munzinger Pasha سويسري الجنسية ومكتشف ، ودخل في خدمة الحكومة المصرية برتبة بك وفي عام ١٨٧١ عين حاكماً لمصوع ، وفي عام ١٨٧٣ عين حاكماً للسودان الشرقي ومحافظ سواحل البحر الأحمر.
- Hill, R: A Biographical Dictionary, pp 281-282.
- (٧٧) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها ١٨٦٩ إلى ضياعها ١٨٨٩ ، ج ١ مطبعة العدل - الإسكندرية ١٩٣٧ . ص ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (٧٨) معيه سنبة عربي - من ١/١ - دفتر رقم ٥٠ ، نمرة ١ ، إلى مدير عموم شرقي السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر - بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٢٨٩ هـ (الموافق ٢٦ فبراير ١٨٧٣).
- (٧٩) أراكيل بك Arakil Bey (؟ - ١٨٧٥) أرمني الأصل ، عين في عام ١٩٧٣ حاكماً على مصوع ، وأقدم على تشييد خط تلغراف مصوع وكسلا واستكمل في عام ١٨٧٤ ، سافر في عام ١٩٧٥ إلى الحبشة مع قوات أرندروب بك إلا أنه قتل أو انتحر ليتجنب عدم الوقوع في الأسر في معركة جنديت Jundet ، محافظ الأبحاث - محفظة ١٦ - موضوعات متنوعة .
- (٨٠) محافظ الأبحاث - محفظة ٣٩ - نمرة ٢٣ - دفتر ١٨ أوامر عربي ، ص ١١ - صورة فرمان الصادر إلى غوربون باشا . بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٤ هـ (الموافق ١٧ فبراير ١٨٧٧).
- (٨١) Duncan, J. S. R.: The Sudan, A Record of Achievement (London 1932), P. 14.

- (٨٢) Santi, P. and Hill, R: Op, Cit., p. 224
- (٨٣) إلياس الأيوبي : المرجع السابق ، المجلد الثاني ص ٦١.
- (٨٤) شارلز شايبه لونج بك (١٨٤٢-١٩١٧) Charles Chaille Long Bey موظف أمريكي ، رافق غوردون إلى مديرية خط الاستواء في عام ١٨٧٤ ، حيث أرسله إلى أوغندا لضمها إلى الأملاك المصرية .
- Crabites, P.; American in the Egyptian Army, London, 1938, p. 39.
- (٨٥) والده لينان دي بلفون (١٨٠٠-١٨٨٣) Linant de Bellefonds pasha المهندس الفرنسي والمكتشف الذي حضر إلى مصر عام ١٨١٨ ، ودخل في خدمة محمد علي وبعض من خلفائه .
- Hill, R: Op, Cit., pp 213-214.
- (٨٦) عن تتبع تاريخ مصوع وسواكن ، انظر د. محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ - ١٩٥٥ ، شركة الأمل للطباعة والنشر. الخرطوم ١٩٩٢ ، ص ص ٤١-٤٢ ، د. شوقي الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر : ١٨٦٣-١٨٧٩ ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ص: ٤٢-٤٣ .
- (٨٧) Santi, P. and Hill, R: Op. Cit., p. 224.
- (٨٨) د. شوقي الجمل : المرجع المذكور ، ص ١١١ .
- (٨٩) محافظ الأبحاث محفظة ١٦ موضوعات متنوعة - دار الوثائق القومية.
- (٩٠) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٣ : رقم الوثيقة ٢ ، ص ١ ، دفتر ١٩٥٥ ، مجلس خصوصي أمر كريم إلى المجلس الخصوصي ، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٨٨ هـ (الموافق ٣٠ سبتمبر ١٨٧١).
- (٩١) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ، ص ١٤٠ .
- (٩٢) عبد العليم خلاف : المرجع المذكور ، ص ص ١٠٨-١٠٩ .
- (٩٣) د. جميل عبيد: المرجع المذكور ، ص ٩٠ .
- وأيضاً
Crabites, p: Op. Cit., p. 151.
- (٩٤) د. محمد محمود السروجي : المرجع المذكور ، ص ٤٧٣ .
- (٩٥) إبراهيم فوزي : السودان بين يدي غوردون وكتشنز ، ج١ ، المؤيد ، القاهرة ١٣١٩ هـ، ص ص : ١٧-١٨ .
- (٩٦) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٣ : عابدين وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي

- الشفرة رقم ١٩٠ من الكولونيل غوردون بالخرطوم إلى خيرى باشا . بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٩١ هـ (الموافق ٧ مايو ١٨٧٤).
- (٩٧) المصدر السابق ، دفتر ١٧ صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٤١ ، من خيرى باشا إلى حكامدار السودان بتاريخ ١٩ محرم ١٢٩١ هـ (الموافق ٧ مارس ١٨٧٤م).
- (٩٨) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٧ - دفتر ١٨ عابدين ، صادر تلغرافات ، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٠ - من إرادة سنوية إلى حكامدار السودان - بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٩١ هـ (الموافق ٨ مايو ١٨٧٤).
- (٩٩) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٧ : دفتر ١٨ عابدين ، صادر تلغرافات ، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٨٢ - من الخديو الأعظم إلى الكولونيل غوردون . بتاريخ ١٩ ربيع الثانى ١٢٩١ هـ (الموافق ٥ يونية ١٨٧٤).
- (١٠٠) Hill, R.: Egyptian the Sudan, p. 139.
- (١٠١) معيه سنوية عربى س ١/١ دفتر رقم ٤٨ ، نمرة ٤٧ - صادر الأوامر العلية ، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٨٨ (الموافق ١٨ سبتمبر ١٨٧١).
- (١٠٢) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٣ - صورة الأمر الكريم الصادر إلى منزجر بك مصوع رقم ١٥٨ ، ص ٥٣ ، دفتر رقم ١٩٢٦ أوامر عربى ، بتاريخ ٢١ جماد أول ١٢٨٨ هـ (الموافق ٨ أغسطس ١٨٧١).
- (١٠٣) معيه سنوية عربى - س ١/١ دفتر رقم ٤٧ ، نمرة ٧٥ - صادر الأوامر إلى محافظ مصوع - بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٨٩ هـ (الموافق ١٢ أبريل ١٨٧٢).
- (١٠٤) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٤ - صورة الأمر الكريم الصادر إلى المالية رقم ١١٧ ومقيد بدفتر ١٩٤٣ أوامر عربى ص ٩٢ - بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٨٩ هـ (الموافق ٢٦ فبراير ١٨٧٣).
- (١٠٥) المصدر السابق ، محفظة ٢٧ - صورة الأمر الكريم الصادر إلى حكامدار السودان رقم ٢٢ ومقيد بدفتر ١٩٤٨ أوامر عربى ص ٦٣ - بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٩١ هـ (الموافق ٢٤ أبريل ١٨٧٤).
- (١٠٦) عن انتقال زيلع إلى الخديوية المصرية ، انظر محافظ الأبحاث - محفظة ١٥١ - ترجمة البرقية الجعفرية من إبراهيم باشا فى يولية ١٨٧٥ .
- (١٠٧) معيه سنوية عربى - س ١/١ - دفتر رقم ٥٥ نمرة ٢٢٨ ، ص ١٥١ - بتاريخ ٣ جماد الآخر ١٢٩٢ هـ (الموافق ٧ يولية ١٨٧٥).
- (١٠٨) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٤ - صورة الأمر الكريم الصادر إلى المالية ، رقم ١١٧

- ومقيد بدفتر ١٩٤٣ أوامر عربى ص ٩٢ - بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٨٩ هـ (الموافق ٢٦ فبراير ١٨٧٣).
- (١٠٩) معيه سنه عربى : س ١/١ دفتر رقم ٥٤ نمرة ١٦ - بتاريخ ١٧ محرم ١٢٩١ هـ (الموافق ٦ فبراير ١٨٧٤).
- (١١٠) عن تأسيس المجالس المحلية فى السودان ، انظر محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٤ صورة قرار المجلس الخصوصى ، نمرة ١٠٤ - دفتر ٧٨ - بتاريخ ١٠ صفر ١٢٨٩ هـ (الموافق ١٩ أبريل ١٨٧٢).
- (١١١) المصدر السابق ، محفظة ٢٤ صورة قرار المجلس الخصوصى ، نمرة ٢٥٩ ، ص ٢٤ دفتر نمرة ٨٢ ، مجلس خصوصى - بتاريخ ٩ جماد الثانى ١٢٩٠ هـ (الموافق ٤ أغسطس ١٨٧٣).
- (١١٢) نفس المصدر السابق ، محفظة ٢٤ - صورة المكاتبه الصادرة من المعيه إلى المجلس الخصوصى نمرة ٢٩ ، ص ٤٩ ، دفتر نمرة ١٨٦٠ معيه عربى - بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٨٩ هـ (الموافق ٢٦ فبراير ١٨٧٣).
- (١١٣) معيه سنه عربى - س ١/١ - دفتر رقم ٥٤ ، نمرة ١٢ - بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٩٠ هـ (الموافق ٦ فبراير ١٨٧٤).
- (١١٤) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٢٦ - صورة المكاتبه الصادرة من المعيه السنه إلى الداخليه - مقيدة بدفتر ١٨٧٠ نمرة ٣٥ ص ٥١ - بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٩٠ هـ (الموافق ٦ فبراير ١٨٧٤).
- (١١٥) المصدر السابق ، صورة المكاتبه الصادرة من المعيه السنه إلى الداخليه مقيدة بدفتر ١٨٧٠ معيه عربى ، نمرة ٣٥ ص ٥١ - بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٩٠ هـ (الموافق ٦ فبراير ١٨٧٤).
- (١١٦) معيه سنه عربى - س ١/١ - دفتر رقم ٥٤ ، نمرة ١٢ - بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٩٠ هـ (الموافق ٦ فبراير ١٨٧٤).
- (١١٧) نفس المصدر السابق .
- (١١٨) أمر الخديو بترجمة قوانين فرنسا العسكرية ، وقد طبقت هذه القوانين على الجيش ، إذ كانت قضايا الجنود والضباط تحال إلى ديوان الجهادية لتتظر فيها مجالس عسكرية.
- د. بشير كوكو : ملامح من تاريخ السودان فى عهد الخديو إسماعيل ، الخرطوم بدون تاريخ، ص ٤٦ .
- (١١٩) معيه سنه عربى س ١/١ - دفتر رقم ٥٤ نمرة ١١ - أمر كريم إلى مدير عموم شرقى

السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر - بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٢٩١ هـ (الموافق ٢٦ فبراير ١٨٧٥).

(١٢٠) W, P, D,U, Box 403/7/1 p. 21.

(١٢١) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٣٩ - دفتر رقم ٢٢ عابدين صادر التلغرافات ، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٩٥ ، ص ٤٠ - بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٩٤ هـ (الموافق ١٣ مارس ١٨٧٧).

(١٢٢) المصدر السابق ، صورة الأمر الكريم إلى غوردون باشا حكمدار الأقاليم السودانية نمرة ٣ ، دفتر ١٨ أوامر عربى ص ٨ - بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٤ هـ (الموافق ٢ مارس ١٨٧٧).

(١٢٣) نفس المصدر السابق ، دفتر رقم ٤٦ عابدين وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٩٤ هـ (الموافق ٣ مارس ١٨٧٧).

(١٢٤) اسمه الأصلى (انوار شنيتر) وأعلن إسلامه وسمى باسم أمين، وفى عام ١٨٧٦ دخل فى خدمة الحكومة المصرية ، وألحق بالخدمة مع غوردون ، نعوم شقير : المرجع المذكور، ص ٥٧ - ٥٨ .

(١٢٥) روملوجيسى باشا (١٨٣١ - ١٨٨١) Romolo Gessi Pasha مغامر إيطالى دخل خدمة الحكومة المصرية وعينه غوردون مديرا على بحر الغزال وقتل سليمان بين الزبير رحمة منصور فى معركة جنوب دارفور .

Hill,R, : A Biographical Dictionary, pp. 133-134.

(١٢٦) إسماعيل سرهنك : المرجع المذكور ، ص ٣٣٥.

(١٢٧) عثمان عمر فضل : العلاقات بين سلطنة دارفور والحكم التركى المصرى ، دكتوراة غير منشورة ، جامعة القاهرة - ١٩٨٣ ، ص ٢٥٤.

(١٢٨) نشأت فى السودان منذ ضمه للإدارة المصرية عدة بوابين لضبط الأعمال الإدارية فى المديرىات ، د. حمدنا الله مصطفى : الإدارة المصرية فى السودان ١٨٢١ - ١٨٤٨ دراسة فى الإدارة العسكرية ، القاهرة ببن تاريخ - ص ١٤٠.

(١٢٩) Hill, R, : The Sudan Memoris, p. 95.

(١٣٠) محافظ أبحاث السودان - محفظة ٢٩ - دفتر ٤٦ عابدين وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٣١ ، من غوردون حكمدار عموم الأقاليم السودانية إلى خيرى باشا - بتاريخ ٦ ربيع الثانى ١٢٩٤ هـ (الموافق ٢٠ أبريل ١٨٧٧).

(١٣١) د. بشير كوكو : المرجع المذكور ، ص ٢٣.

- (١٣٢) Santi, P. and Hill, R.: Op. Cit., p 220.
- (١٣٣) محافظ أبحاث السودان ٤١ - دفتر ٤٨ عابدين وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ٢٤٢ - من غوريون باشا بدتقلة إلى سعادة خيرى باشا - بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٩٤ هـ (الموافق ٣ نوفمبر ١٨٧٧) .
- (١٣٤) Santi P, and Hill, R : Op. Cit., p. 219.
- (١٣٥) Hill, R : A Biographical Dictionary, pp. 319-320.
- (١٣٦) شارلز فردريك روسيه باشا (١٨٧٩-١٨٤٢) Charles Frederic Rosset Pasha تاجر وموظف حكومى من أسرة فرنسية الأصل بدأ نشاطه فى السودان منذ عام ١٨٦٠ .
- Ibid, pp. 319-320.
- (١٣٧) جسيمو بارتليمو مسيداليا (١٨٩٢-١٨٤٨) Giacomo Bartelomeo Messedilia جندى إيطالى ومدير ، انتقل إلى السودان حيث التحق بعدة مناصب .
- Ibid, pp. 237-238 .
- (١٣٨) شارلز ريجوليه (١٨٥٢-؟) Charles Rigolet جندى فرنسى ، دخل فى خدمة الحكومة المصرية بالسودان .
- Ibid, pp. 318-319
- (١٣٩) سير رودلف سلاطين باشا (١٩٣٢-١٨٥٧) Sir Rudolf Slatin Pasha موظف نمساوى عمل فى خدمة الحكومى المصرية بالسودان .
- Hill, R, : Slatin Pasha, pp. 1-3. ,
- (١٤٠) فرانسيسكو اميليانى بك (١٨٨٢-١٨٣٨) Francesco Emilliani Bey جندى إيطالى ورسام خرائط ، دخل فى خدمة الحكومة المصرية بالسودان .
- Hill, R, A Biographical Dictionary, P. 119.
- (١٤١) جيغلر باشا Giegler Pasha موظف ألمانى دخل فى خدمة الحكومة المصرية بالسودان
- Ibid, pp. 136.
- (١٤٢) أرنست مارنو (١٨٨٣-١٨٤٤) Ernst Marno خريج جامعة فيينا وتجوّل فى السودان .
- Hill, R, : The Sudan Memoirs, p. 44.
- (١٤٣) محافظ أبحاث السودان : محفظة ٤٣ - دفتر ٥٢ عابدين وارد تلغرافات صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٤٨٣ - من غوريون باشا بدارفور إلى خيرى باشا بمصر - بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٧٩ .
- (١٤٤) عبد العليم خلاف : المرجع المذكور ، ص ١٢٥ .
- (١٤٥) ماسون بك (؟-١٨٩٧) Alexander Macomb Masson Bey أمريكى الأصل والتحق

بخدمة الحكومة المصرية عام ١٨٧٠ ، وشارك في العمليات الاستكشافية بالسودان ، وعين حاكماً لمصوع .
Hill, R, : A Biographical Dictionary, pp 233-234.

(١٤٦) محافظ أبحاث السودان -محفظة ٤٠ - دفتر ٢٢ عابدين صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ٦٨٧ من إرادة سنوية إلى سعادة حكامدار الأقاليم السودانية ، بتاريخ ٢٠ جماد الأول ١٢٩٤ هـ (الموافق ١١ يونية ١٨٧٧).

(١٤٧) المصدر السابق ، دفتر ٤٧ عابدين وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ٤٢ ، ص ١٠ - من غوردون بفوجه إلى سعادة خيرى باشا - بتاريخ آخر جماد أول ١٢٨٤ هـ (الموافق ١٢ يونية ١٨٧٧).

(١٤٨) Hill, R, : Egypt in the Sudan, p. 127.

(١٤٩) أشار الدكتور محمد سعيد القدال في كتابه "تاريخ السودان الحديث" ص ٦٥ أن الموظفين الأجانب الذين استعان بهم غوردون لم يكن بينهم فرنسى واحد احتل منصب قيادى ، إلا أن الباحث أشار فى متن هذا الفصل إلى أكثر من فرنسى أسند إليه غوردون منصبا قياديا ، مثل شارلز ريجوليه حاكم دارا ثم شكا ، وفردريك روسيه من أسرة فرنسية ، وكذا هرس حاكم سنهيت كان فرنسيا .

(١٥٠) Hill, R : Slatin Pasha, pp. 12-13.

(١٥١) د. محمد القدال : المرجع المذكور ، ص ٦٦.

- E1884/1328/91, F.O. 371/12251; Yasin to the Soviet Consul (Jeddah) 3 April, 1927, al-Rashid, D.H.S.A. iii, p. 216; For Arabic text to the resolution see: (Philby Papers) 16/4; Umm al-Qura, No. 121, 8 April 1927. *Oriente Moderno*, vii (1927), p. 172.
44. See: Mayors (Jeddah) to Chamberlain 4 April, E1612/1328/91, F.O. 371/12251. British authorities in the M.E. were immediately instructed to use the Saudi new title see: C.O. to the High Commissioners for Palestine and Iraq, and to the Resident (Bushire), 13 April 1927, E1796/1328/91, F.O. 371/12251.
 45. Clayton to Chamberlain (i), 6 June 1927, E2582/119/91, F.O. 371/12245. The house at Kundara, 2 miles away from Jeddah, had been placed at the disposal of the mission during the negotiations. In the meanwhile, negotiations took place in the King's house as well as in the mission's house. Jeddah Rep. May 1927, F.O. 371/12250.
 46. Clayton to Chamberlain (ii), 6 June 1927.
 47. Art. 7. While this article states general obligation, each party made its point clear in the exchange of letters.
 48. Clayton to Ibn Saud, 19 May 1927. Later in 1936 it was agreed that H.M.G. "renounce the right of manumission of slaves" . Cmd. 6380.
 49. Ibn Saud to Clayton, 21 May 1927.
 50. Toynbee, *Survey* 1928, p. 288.
 51. Philby, " Britain and Arabia" , unpublished article (Philby Papers) 18/9. Philby made several attempts to have the treaty of Jeddah 1927 revised in order to satisfy Ibn Saud s previous observations. In 1936 there was some satisfaction in London that Britain should give some concessions to Ibn Saud on the questions of pilgrimages, manumission of slaves, arms supply and other minor issues.

25. The British Agents at Jeddah had already been practicing manumission in the Hejaz, and Ibn Saud was aware of this. At least 40 slaves had been repatriated during the year 1926. Jeddah Reps. Jan. to Nov. 1926, F.O. 371/11442. It also has been seen that Jordan reported some of the cases at which he practiced manumission. See: E479/119/91, F.O. 371/12244; E1541/1054/91, F.O. 371/11476.
26. Jordan and Antonious to Chamberlain, 26 Jan. 1927.
27. *Ibid.*
28. Ibn Saud to Jordan, 15 Dec. 1926, Annex 8, E477/119/91, F.O. 371/12244.
29. St. John Philby was then Ibn Saud's Advisor.
30. Note of a meeting held at C.O. on 13 Jan. 1927, E479/119/91, F.O. 371/12244.
31. see Monroe, *Philby of Arabia* (London 1973) pp. 147-8; *Oriente Moderno*, vii (1927), 233-4.
32. Jeddah Report, Nov. 1926, F.O. 361/11442.
33. Monroe, *Philby of Arabia*, p. 194.
34. Philby to Dalton, 14 April 1930 (Philby Papers) 16/1.
35. Minutes of a meeting held at C.O. on 19 Jan. 1927, E479/119/91, F.O. 371/12244. As early as 1925 both Jordan and Clayton were warned against Philby's activities and criticism of Britain's policy in the M.E., an act by an ex-official would be impossible to excuse. F.O. to Jordan, 26 Oct. 1925 (Clayton Papers) 471/6.
36. Lancelot Oliphant was then Counsellor in the F.O.
37. Rutter, *The Holy Cities of Arabia* (London 1928) i, pp. 133-6.
38. Minutes of a meeting held at C.O., 4 Feb. 1927.
39. Minutes of a meeting held at C.O., 7 Feb. 1927, F.O. 311/12244.
40. They are: The Bahrah Agreement, 1 Nov. 1925, and The Haddah Agreement, 2 Nov. 1925.
41. Chamberlain to Clayton, 14 April 1927, E1744/119/91, F.O. 371/12245. Philby claimed that: "it was I who asked the British Govt. to send Clayton to the Hejaz". *Oriente Moderno*, vii (1927), pp. 233-4.
42. Jeddah Reps. Jan., Feb., & March 1927, F.O. 371/12250.
43. *Ibid.* April 1927, F.O. 371/12250; Yasin to Mayers (Jeddah) 4 April 1927,

16. F.O. to Jordan (undated) E4836/180/91; F.O. 371/11438; F.O. to C.O., 26 Oct. 1926, E5918/180/91, F.O. 371/11418.
17. See: Jordan and Antonious to Chamberlain, 26 Jan. 1927, E477/119/91, F.O. 371/12244.
18. Jordan to F.O., 12 Dec. 1926, E6860/180/91, F.O. 371/11439. The Foreign Office, disappointed at this news, wanted to accuse Ibn Saud, at whose request the negotiations had been initiated of precipitating their failure. But it was agreed to await Jordan's report before making a judgment. Later some doubts were expressed about the suitability of restarting negotiations through Jordan. The Consular Department preferred to arrange a transfer should this be deemed advisable. See: F.O. minutes on Jordan's telegram of 12 Dec. 1926, E6860/91, F.O. 371/11439.
19. Slavery is 'a status or condition of a person over whom any or all of the powers attaching to the right of ownership are exercised'. See: Greenidge, 'Slavery in the Middle East, Report by the Secretary of the Anti-Slavery Society' (London), *Middle Eastern Affairs*, vii (1956) pp. 435-41. For wider knowledge of slavery see: Patterson, "On Slavery and Slave Formations", *New Left Review*, cxvii (1979), pp. 31-67.
20. Text of the British draft treaty.
21. For Britain's efforts to suppress slavery see: Instructions concerning the search for Dhows by H.M. ships for slaves and arms (in the Persian Gulf and the Red Sea), 1931, E4368/16/91, F.O. 371/15275; Memo. on slavery and slave trade in the Hejaz and Nejd, 6 March, 1930, E1541/1054/91, F.O. 371/14476; De Jong, 'Slavery in Arabia', *The Moslem World*, xxiv (1934) pp. 126-44; Harris, 'Freeing the slaves', *The Contemporary Review*, cxxviii (1925), pp. 743-50; Newman, 'Slavery in Abyssinia', *The Contemporary Review*, cxlviii (1935) pp. 650-57; Lord Noel-Buxton, 'Slavery in Abyssinia', *International Affairs*, xi (1932), pp. 512-26; Harris, 'Slave Trading in China', *The Contemporary Review*, cxxxvii (1930), pp. 174-80.
22. Memo. on Slavery and slave traffic in the Hejaz-Nejd, 6 March 1930, E1541/1054/91, F.O. 371/14476.
23. *Ibid.*
24. F.O. to Jordan, 3 Nov. 1926. E6118/180/91, F.O. 371/11438.

Notes

1. Abdul Aziz Bn Abdul Rahman Al-Saud, known to western historians as Ibn Saud, was the founder of the third Saudi State, and the first king of Saudi Arabia.
2. Preamble of the 1915 Treaty.
3. See: Clayton to C.O., 24 Nov. & 16 Dec. 1925, E332/180/91, F.O. 371/11437.
4. F.O. to Jordan, 6 April 1926, E2026/180/91; Jordan to Ibn Saud, 8 April 1926 E2918/180/91, F.O. 371/11437.
5. Minutes of the 12 March Conference, E2026/180/91; F.O. 371/11437.
6. Clayton to Shuckburgh, 21 April 1926, F.O. 371/11437, also (Clayton Papers) 472/1.
7. This was an indication to the Italian intervention in the Yemen.
8. Ibn Saud to Jordan, 4 May 1926, No. 57, F.O. 371/11437.
9. Mohammad and Shawkat Ali, Indian leaders of Pan-Islamism and of the Khilafat Movements. Religious motives caused them to encourage the unity of the East to face European Imperialism.
10. S.R. Jordan was Acting British Consul at Jeddah 1925-6.
11. Jordan was nominated at the conference of 20 May as *persona grata* to Ibn Saud and best able to negotiate the treaty with him.
12. Clayton pointed out that among the reasons which caused his failure to win over the Imam of the Yemen in 1925/26 was that he was more or less tied down to the terms of a draft treaty.
13. Minutes of the 6 Oct. Conference, E5915/180/91, F.O. 371/11438.
14. F.O. to Jordan (undated) E4836/180/91; F.O. 371/11438; F.O. to C.O., 26 Oct. 1926, E5918/180/91, F.O. 371/11418.
15. Antonious was Egyptian by birth in 1891. served in the British Mandatory Administration in Palestine 1921-30. Assisted Sir Gilbert Clayton on his missions to Ibn Saud 1925-28.

It was clear now that Ibn Saud gave his promise to co-operate with Britain in the suppression of the slave trade (art. 7). As for Britain's right of manumission it was neither cancelled according to Ibn Saud's wishes nor embodied in the treaty as the British had wished, but was at least protected by an exchange of letters.

The Treaty thus was regarded as a successful achievement by both parties. Each was satisfied that the maximum, if any treaty at all was to be signed, had been gained. During the long negotiations each side had come to a better appreciation of mutual and conflicting interests. Some compromises had been made and the way to future compromises had been left open. The fact that agreement had been reached was particularly "opportune at a time when the internal situation in Ibn Saud's dominions was on the point of producing fresh outbreak of disturbance"⁵⁰ along the borders of Iraq, Kuwait and Transjordan. For both parties the treaty was an insurance against future strains which already seemed inevitable.

In effect this agreement simply maintained the *status quo* with Britain maintaining her manumission rights and Ibn Saud tolerating them without according any formal recognition. Privately he was resolved to reopen the question at a more favourable opportunity.⁵¹

dah two days later by Amir Faisal, and was recognised by the British Government and by other Great Powers soon after.⁴⁴ Now established as King in all his dominions, Ibn Saud travelled back across the desert to Jeddah to meet Sir Gilbert Clayton.

On 15 April, accompanied by Jordan, Clayton left London. Antonious joined the mission at Port-Sudan. One week after their arrival in Jeddah, negotiations started, on 10 May, in the King's house.⁴⁵ Assuring the King that Arabian affairs had been occupying the attention of the British Government, Clayton opened the negotiations by giving the King a short history of the events which had occurred since they first met in 1925.

Negotiations now shifted to Britain's insistence on maintaining the right of manumission as part of the treaty. Ibn Saud offered to cooperate in suppressing slavery gradually by cutting off the sources of supply, but explained that he could not even make a beginning without obtaining a *fatwa* from the '*ulama*'. Any immediate measures to be taken in the anti-slavery campaign would entail serious social dislocation and economic damage. Appreciating these difficulties, Clayton agreed not to include the right of manumission in the body of the treaty on condition that an exchange of letters over the matter should take place.⁴⁶

Accordingly, the King undertook "to co-operate by all means at his disposal ... in the suppression of the slave trade".⁴⁷ In his letter on the matter, Clayton informed Ibn Saud that the British Government "feel it their duty to abstain at present from renouncing the right of manumitting slaves, which has long been practised by His Majesty's Consular Officers..."⁴⁸

Accepting this point Ibn Saud added the qualification that

"the British agent at Jeddah will always act in accordance with the spirit in which our agreement was arrived at, and that he will not permit any confusion as this might have undesirable effects on the administrative and economic aspects of this question".⁴⁹

unanimous that a treaty with Ibn Saud was desirable. Accordingly, two preliminary drafts were drawn up and submitted to the 4 February meeting. One had been prepared by the Colonial Office and the other by Jordan. The meeting favoured Jordan's draft as the most useful basis for the next round of negotiations.

On 7 February it was decided that these should be resumed with Ibn Saud as soon as possible and with every intention of avoiding another failure.³⁹ With this end in view, and since Jordan had been associated with the first abortive attempt, it was recommended that Clayton should now try his hand at winning over Ibn Saud. Clayton, unlike Jordan, was Ibn Saud's personal friend, and had successfully concluded two agreements with him in 1925⁴⁰. Accordingly, on 14 April 1927, he was formally instructed to proceed on his second mission to Arabia.⁴¹

Ibn Saud, who had never returned to al-Riyadh since the conquest of the Hejaz, decided to do so before resuming the next round of negotiations. The situation there was critical as opposition to his policy was growing and his absence provided the chance for a possible plot.⁴² While pacifying his people, the King seized the opportunity and called for a meeting, with his tribal chiefs and 'under' his father's presidency to convert the sultanate of Nejd into a Kingdom. The move aimed at ending the state of inferiority between the two main regions of his large country by putting them on an equal footing. The resolution was passed and accepted. Accordingly, his royal title was to be "*King*" of the Hejaz and Nejd.⁴³

This move also solved for him the problem of his status in the coming negotiations over the treaty. In the previous negotiations he had assumed the title "King of the Hejaz and Nejd" in his submissions but Jordan had refused to accept such a title as it did not exist. The King's new title approved on 2 April, was proclaimed in Jed-

In an endeavour to avoid further discussion of Philby's motives and potential role, Antonius concentrated on listing the advantages which would be secured by the conclusion of the treaty. Ibn Saud, he argued, was destined to become an increasing force, and his position in the Middle East and in the Islamic World was of great importance to Britain. Therefore a settlement with him would counter balance both the Italian and Russian activities in South West Arabia.

Oliphant³⁶ agreed that a treaty with Ibn Saud would "be of increasing value in the future . He warned, "if we declined to conclude a treaty with him he might possibly turn to other quarters". Indeed the Foreign Office was also anxious to pave the way for the Air Ministry "to secure, in course of time, facilities from Ibn Saud to enable them to develop the air route to Aden along the Arabian Coast of the Red Sea". The meeting shared the view that Ibn Saud's friendly relationship with Britain should be preserved and should also be paid for, and article 7 should be retained.

Britain, as western leader in the anti-slavery campaign, could hardly abandon her position by remaining blind to the fact that Mecca was the biggest slave market in the world, and that slaves were being displayed in public like merchandise.³⁷ Although both Jordan and Antonius warned against insistence on the right of manumission in the Hejaz, as this "had never been formally recognised , and it was "beyond Ibn Saud's power to recognise it", the meeting insisted that the maintenance or omission of this cause must be the responsibility of a higher authority. Accordingly, it was noted that Ibn Saud's refusal to agree to manumission if that clause was maintained, would then be the only possible reason for a breakdown in negotiations with him.³⁸

In spite of remaining differences, the British policy makers were

defend Ibn Saud's case and most recently to support him in opposing Britain over the issues of recognising her position in the mandated territories, over the Capitulations, over the Hejaz Railway and over the Hejaz-Transjordan frontier. Philby seemed to be acting more as an advisor to Ibn Saud than as an independent critic of British Middle East policies. This was partly due to the friendly relationship between the two men and partly due to Philby's personal interests in the Hejaz. He had recently obtained a concession to start a trading company (Sharqieh Limited) in Jeddah.³¹

And this was only a first step. His main ambition was to win a concession for the proposed Jeddah-Mecca-Arafat-Mena railway and he had frequently discussed this project with Ibn Saud during the years following the conquest of Mecca. In the meanwhile Philby's presence in Jeddah, with apparently little to keep him occupied, surely must be explained, as the Foreign and Colonial Offices suspected, by the fact that he was unofficially acting as Ibn Saud's advisor and responsible for the latter's inflexible attitude.³²

Miss Monroe considers the Foreign Office suspicion of Philby as "almost certainly unfounded".³³ But Philby himself claims that "Ibn Saud put me on his very select Cabinet Committee for the final vetting of the text of the Jeddah Treaty before signing it; and I think I can claim that ... I used the opportunity in the interests in the Common weal".³⁴

However justified Shuckburgh's suspicions may have been, Jordan, while not denying Philby's activities, advised that they should be ignored, claiming that he "... was being used by Ibn Saud as a tool".³⁵ Incidentally Jordan's poor opinion of Philby was fully reciprocated since Philby described him as "ignorant" of Arab affairs and Arabic.

treaty with Ibn Saud “would be of real value if it can be concluded without the sacrifice of any vital British interest” . From personal impressions of Ibn Saud they felt able to affirm that he was “a ruler of undoubted ability and power, whose prestige in the Moslem World is visibly growing, and whose empire seems to be securely established ... from the Red Sea to the Persian Gulf” .²⁷

For his part, Ibn Saud regretted the interruption of the negotiations but he did not lose hope of reaching an agreement possibly as soon as the following spring.²⁸

Six days after Jordan’s verbal report of 13 January another meeting was held at the Colonial Office to consider the objections raised by Ibn Saud to the British draft treaty. The main topic was whether there was any real advantage to Britain in concluding a treaty “in the truncated form desired by Ibn Saud” . Sir John E. Shuckburgh, then Assistant Under Secretary of State (C.O.), the Chairman, was mainly concerned about the Middle East Department’s wish to obtain Ibn Saud’s recognition of Britain’s special position in her mandated territories and of the boundary between the Hejaz and Transjordan. In that context, Philby’s²⁹ recent activities gave cause for anxious speculation. His articles in *The Near East and India* were described by Shuckburgh as “clearly propaganda intended to strengthen Ibn Saud’s position in the negotiations” , and the suggestion was made “that Ibn Saud was probably in frequent communication with Mr. Philby and that the latter was advising him to take up a stiff attitude on all points” . To yield would be to convince Ibn Saud that “Philby was right and that the British Government could always be bluffed with impunity” .³⁰

There was some justice in Shuckburgh’s suspicions about Philby’s role. It was true that since his departure in 1924 from the Indian Civil Service, Philby had devoted many articles and lectures to

foreign privileges, indicated unwillingness to cooperate in any way unless the right of manumission was given up.²³

Although Ibn Saud's views were thus already known to London, the Foreign office instructed the British delegation to the Wadi al-Aqiq negotiations to accept no modifications on the British draft article which contained the two points mentioned above, without reference to the Secretary of State in person.²⁴ This attitude provided no room for Jordan to manoeuvre given Ibn Saud's insistence on maintaining his position regarding manumission. He argued that if he were to lean towards the British point of view, he could only admit the existing of manumission²⁵ as a matter of agreed custom rather than acquired right. In that event the British Consular authority would be required adequately to compensate the owners of liberated slaves.²⁶ With differences unreconciled, the matter remained unresolved and on 11th September 1926 the Wadi al-Aqiq negotiations were suspended. The two parties were obviously in contention over eight issues. Britain's right to exercise consular manumission in the Hejaz-Nejd (art.7) was among them.

Aware of the risk that an interruption in the negotiations might prejudice Ibn Saud's future attitude and presently friendly disposition, it was nevertheless felt better to halt the discussions "than to conclude a treaty on disadvantageous conditions". Jordan thought that if a treaty was based on Ibn Saud's draft of 4 December the latter would obtain concessions which the British Government had never intended to grant, and Britain would surrender what was believed to be "a valuable position in the strategy of negotiations". Jordan estimated that "the task of future negotiations would probably have been rendered considerably more difficult".

Admitting their failure to secure Ibn Saud's agreement to the British draft treaty, both Jordan and Antonius recommended that a

“The practice of slavery in the Hejaz and Nejd presents certain distinctive features peculiar to this country. The conditions in Arabia are very different from those prevailing in most, if not all, other countries where slavery exists...”.

“The Government of the country is a strong theocracy, and the Koranic Law recognises slavery as an institution, although it attempts in many ways to limit its extent and to provide for the welfare of the slaves themselves...”.²²

In fact, however, there were many abuses contrary to the spirit of the *Shari'a*. Slaves were often ill-treated and frequently took refuge at the British Agency in Jeddah. Ibn Saud as ruler took no serious action to remedy the conditions of the slaves, probably because the matter affected to a great degree his own comfort, prestige and influence. Slavery was deeply rooted in the social system of Arabia and any attempt to challenge this system would have only resulted in a loss of authority. Obviously, Ibn Saud could never be expected to play a leading part in any abolitionist campaign at this early stage of being ruler of the Holy Land in the Hejaz. In 1926 he recognised in principle the case for abolition, but he could not go beyond a statement of principle, “without causing much trouble and possibly a revolution” in his country. He had expressed the hope that change would come from events outside Arabia.

If the supply of slaves was stemmed, he argued, the whole practice would gradually die out. But even here he could not be expected to co-operate directly, because he could take no action without obtaining a *fatwa* from the, ‘*ulama*’ and they were only entitled to adjudicate on illegal slavery. The Foreign Office appreciated Ibn Saud’s difficulties and hoped that the King could eventually abolish the trade and gradually prohibit the importation of slaves. But he was informed that the British Government “could not give up the right of manumission”. The King who was anxious to terminate all

Two main questions were difficult to negotiate about, they were Capitulations and slavery, about which Ibn Saud stuck to his guns, in spite of repeated pressure from the British negotiators.

Slavery was a question of general interest in the civilized world. Slavery¹⁹ (and the slave trade) formed article 7 of the British draft. Britain hoped to obtain Ibn Saud's undertaking on two points:

1. "to cooperate with his Britanic Majesty in the suppression of the slave trade" .
2. "to recognise the right of manumission" of British Consular officers at Jeddah and elsewhere²⁰

Historically, Britain's anti-slavery campaign in Arabia went back to the 19th Century. During the 1820's Arab Shaikhs in Trucial Oman undertook not to carry off slaves or to sell them. These British efforts continued and later in the last decade of the Century, other European Powers joined Britain in a combined act to prohibit slavery in all its forms. During the first half of the 20th century the campaign reached its highest level. On Britain's initiative, the League of Nations issued an anti-slavery resolution which met with unanimous acceptance. In the following year a temporary slavery commission, formed to investigate, to gather information and to make recommendations, was able to prove that "evil is deep-seated and widespread..." in Africa, the Middle East and China. In fact this League of Nations anti-slavery campaign came into force a hundred years after the first bill for the total abolition of slavery within the British Empire had been passed in 1833.²¹

Although other European Powers showed less interest, Britain anxiously observed the Arabian slave-traffic, where Mecca was considered the largest market for the trade. But because slavery was permitted in Islam in certain conditions, Britain's anxiety to intervene was moderated, due to the religious aspect of the matter. Bond reported:

Jordan left London en route for Marseilles, where he rejoined Amir Faisal for the return journey to Jeddah, with full powers to negotiate directly with Ibn Saud along the lines recommended by the conference and with instructions to bear in mind the later observations of the Foreign Office. In spite of the laborious process which had led to this result, the matter had remained one for discussion only at departmental level and was not apparently deemed to be of sufficient importance for any reference, at this stage, to the Cabinet. A policy of sorts had emerged, but the responsibility for its successful implementation now seemed to depend entirely on Jordan's skill in exploiting the relationship which had already been established with Ibn Saud.

On his arrival at Jeddah, Jordan received a formal letter of instructions, confirming the results of his London visit¹⁴. Also at Jeddah he was joined by George Antonius¹⁵, the loan of whose services had in the meanwhile been negotiated by the Colonial Office to provide help with translation work and also to advise.¹⁶ On 23 November the delegation left for Wadi al-Aqiq (14 miles south-west of al-Madinah) where Ibn Saud was camping. There, for the next three weeks, unproductive negotiations took place.¹⁷ Consequently, Jordan, as he telegraphed, had been "forced to suspend negotiations owing to Ibn Saud's objections to several articles in the draft treaty and his desire to include others of contentious nature". He stressed, nevertheless, that "relations have been most friendly and resumption is provisionally fixed for next March". Meanwhile, he considered it essential to return to Britain to report in detail.¹⁸

On 13 January Jordan made a verbal report on his mission at a meeting held at the Colonial Office, and on 26 January Jordan and Antonius submitted their written report which included, as appendices, Ibn Saud's counter proposals.

nated. The British were, of course, aware of the Ali brothers ⁹ ambitions in the Holy Land.

Since the revision of the treaty had been under consideration questions, comments, analyses and criticisms had multiplied in all directions and thus although some progress had been made, there was relatively little to show for all the paperwork generated. It seemed to the Colonial Office that they were still working in the dark since they had little indication of Ibn Saud's own ideas or of what he was likely to accept. Why, it was felt, waste further time on deliberations when any agreed solution might yet be rejected by Ibn Saud. Expert intelligence was urgently required.

In the meanwhile, the Colonial Office seized the opportunity of Jordan's¹⁰ presence in London during Amir Faisal's visit to Britain¹¹ to call for an Interdepartmental meeting on 6 October. Two alternatives were considered at the meeting regarding the most suitable way in which Jordan could pursue discussions with Ibn Saud. The first was that he should be furnished with a draft treaty, leaving it to him to work out the best means of securing Ibn Saud's signature; the difficulty about this approach was that there was still no agreement on the "cut and dried" terms which might constitute a final text. Furthermore Jordan's own liberty of action¹² would thus be severely circumscribed and, in fact, he refused to proceed on these lines. The second alternative was to provide him with a "comprehensive letter of instructions, telling him in general terms what ends H.M.G. desired to secure", and leaving to him the way in which to achieve them. Jordan and Clayton both favoured this second alternative, the former suggesting, at the same time, that it would be useful for him to have at least some draft articles for his own guidance. This method had proved successful in the negotiations with Turkey and was recommended for use again here.¹³

concerned and between them on the one hand and Ibn Saud on the other. Consequently, further discussions and consultations with the authorities on the spot were required. Clayton, for example, advised on 21 April,⁶ that an outline of the conference recommendations should be communicated to Ibn Saud for consultation about the bases. Clayton's own appreciation of the situation in Arabia, which was always liable to change, caused him to be wary about delays in decisions which could prove prejudicial to British policy. "Other Powers", he argued, "may enter the field".⁷

Accordingly, a message was sent to Ibn Saud on 24 April, assuring him of a favourable outcome in the matter. With his eye on Arabia as a whole, Clayton indicated a major British interest when he drew attention to the Yemen. He observed that the prospective treaty with Ibn Saud was likely to have a very salutary effect on the Imam of the Yemen and might make him more amenable. Clayton, still affected by his failure to win over the Imam, urged the British policy-makers to aim at friendly relations, not only with Ibn Saud but also with his rival - the Imam.

For his part, Ibn Saud was anxious to obtain a meeting with a British negotiator to discuss the basis of the new treaty before the following June, when the Mecca First Islamic Conference was to meet in order to decide the future of the Hejaz.⁸ Since the Hejaz question was the main issue of the conference, Ibn Saud's eagerness to gain prior recognition of his position in a new treaty is understandable. Once this desire had been conveyed to London, immediate efforts were made to speed the proceedings. The British wanted to aid Ibn Saud to consolidate his position in the Hejaz, as they believed that he could then balance anti-British feeling in many parts of the Islamic World. At the same time the danger of any hostile elements coming to power in the Hejaz would be elimi-

The rapid changes in Ibn Saud's¹ position in Arabia required parallel changes in his status. In 1915 Britain recognised him "Ruler of Nejd, El-Hasa, Qatif and Jubail".² In his capacity as King of the Hejaz and Sultan of Nejd in 1926, Ibn Saud sought Britain's recognition for his new status in the form of a treaty. This desire was conveyed to Sir Gilbert Clayton, who was Special Envoy to Ibn Saud during the Anglo-Saudi negotiations at Baharh in 1925.³ Although Clayton reported Ibn Saud's wish soon afterwards, discussions were not started until March 1926 when London had become fully convinced that, under the new circumstances, urgent revisions to the treaty of 1915 had now to be made. Accordingly, a polite message to that effect was sent to Ibn Saud early in April.⁴ Meanwhile, a number of inter-departmental meetings took place in the Colonial Office in order to prepare the ground. At the first meeting (12 March 1926) the following points were considered suitable for inclusion in the treaty:

- 1 declaration of perpetual peace and friendship;
- 2 recognition by Ibn Saud of H.M.G. special position in the neighbouring Mandated Territories;
- 3 agreement by Ibn Saud not to interfere with Arab Rulers with whom H.M.G. were in treaty relations;
- 4 settlement of the Trans-Jordan-Hejaz Frontier;
- 5 something on the lines of Article 5 of 1916 Treaty (according to which Ibn Saud undertakes to protect pilgrims at their passage to and from the Holy Places) ;
- 6 most important, as far as this paper is concerned, was for Britain to obtain a promise by Ibn Saud to co-operate in the suppression of the slave trade and to recognise the practice of consular manumission at Jeddah.⁵

The inclusion of all these points at this stage in the proceedings reflected some divergence of opinion between the departments

**Slavery and the Making of an Article
in the Anglo-Saudi Treaty of Jeddah, 1927**

By

Gamal Hagar

Professor of Modern and

Contemporary History

Alexandria University

94. *The Times*, 28 April 1854.
95. Sabatier to Drouyn de Lhuys, No. 2, 2 Nov. 1852, M.A.E., C.P., tom. 24.
96. Encl. (2) in Murray to Palmerston, No. 29 of 19 Sept. 1851 (no. 112) in F.O. 424/7A.
97. W.G. Palgrave, *Narrative of a year's journey through Central and Eastern Arabia (1862 - 63)*, London and Cambridge, 1865, pp. 189 - 190.
98. Bruce to Clarendon, No. 22 of 30 May and No. 35 of 16 July 1854 in F.O. 142/18.
99. Cf. Isma'il in art. "Aziz Misr" in E12, 85, by B. Lewis.
100. Brue to Clarendon, No. 39 of 13 Aug. 1854 in F.O. 142/18.
101. Bruce to Clarendon, No. 39 of 13 Aug. 1854.
102. See : Hekekyan Papers, vol. VII. BM. Add. MS. 37454, f. 359.
103. A.A. Mustafa, some aspects of Egypt's foreign relations under Abbas I, *Annals of the Faculty of Arts*, Ain Shams Univ., VIII, p. 82.
104. Bruce to Clarendon, No. 35 of 17 July 1854 in F.O. 142/18.
105. Bruce to Stratford de Redcliffe, No. 16 of 20 July 1854 in F.O. 195/412.

- (Murray to Palmerston, No. 1 of 5 Jan. 1850 in F.O. 78/840).
70. Murray to Plamerston, No. 25 of 5 May 1849 in F.O. 78/804.
 71. Sarhank, *op. cit.*, vol II, p. 263; the *Times*, 28 April 1853.
 72. Green to Clarendon, No. 2 of 6 July 1853 in F.O. 78/966.
 73. Green to de Redcliffe, 7 Nov. 1853 in F.O. 78/966.
 74. Charles - Roux, *op. cit.*, p. 244.
 75. He enrolled 6,000 Albanians. cf. Charles. Roux, *op. cit.*, p. 244.
 76. Cf. Sarhank, *op. cit.*, II, p. 261.
 77. Bayle st. John, *op. cit.*, p. 74.
 78. Murray to Palmerston, 17 March 1848 in F.O. 78/757.
 79. P.N. Hamont, *l'Egypte sous Méhémet - Ali*, (Paris, 1843), vol. I, p. 110.
 80. Gilbert to Palmerston, 11 July 1849 in F.O. 78/806.
 81. Cf. M. Rifaat, *The Awakening of Modern Egypt*, (London, 1947) p. 94.
 82. Murray to Palmerston, (Private), 6 April 1849 in F.O. 78/804.
 83. For more information about the failure of Muhammad Ali's industrial policy see : H.A. Rivlin, *The agricultural policy of Muhammad Ali in Egypt*, pp. 197 - 200.
 84. Gilbert to Palmerston, 1 July 1849 in F.O. 78/806.
 85. See : A.E. Crouchley, *The Economic Development of Modern Egypt*, (London, 1938), pp. 262 - 265.
 86. Paget to Russell, 18 Jan. 1953 in F.O. 78/966. On the monopoly system see : A.A. Mustafa, the breakdown of the monopoly system in Egypt after 1840, in P.M. Holt, ed. *Political and Social change in Modern Egypt*, (London, 1969), pp. 291 - 307.
 87. Paget to Russell, 30 Jan. 1853 in F.O. 78/966; see also : The *Times*, 31 Jan. 1853.
 88. Green to Clarendon, No. 12 of 19 Sept. 1853 in F.O 78/966; The *Times*, 29 Sept. 1853.
 89. Clarendon to Green, 30 Sept. 1853 in F.O. 78/965.
 90. The *Times*, 30 Nov. 1853.
 91. H.A.A. Mustafa, the breakdown of the monopoly system, in *Political and Social change in modern Egypt*, p. 302.
 92. The *Times*, 29 Sept. 1853.
 93. Mustafa, *op. cit.*, p. 302.

<i>"Infantry:</i>	8 regiments	14,760 men.
-------------------	-------------	-------------

Each regiment consists of 1845 men, including 92 officers and one extra Lieutenant-Colonel. In each Regiment there are 6 Battalions and in each Battalion 292 men, without the officers. Last year each Regiment consisted of 3,200 men, but the old soldiers have been discharged, however in case of necessity it was thought that these can be recalled, and for that reason there were two Lieutenant - Colonels.

<i>Cavalry :</i>	6 regiments	5.250 men
------------------	-------------	-----------

Each regiment consisted of 875 men.

<i>Artillery :</i>	2 regiments	4.800 men
--------------------	-------------	-----------

Each regiment consisted of 2,400 men and 4 Battalions in each regiment.

<i>Horse do :</i>	one Battalion	.750 men
-------------------	---------------	----------

<i>Fort do :</i>	1 regiment	2.000 men
------------------	------------	-----------

(In the Forts of Alexandria and those of the Coast Defences.)

<i>Engineer : (one Battalion stationed in Alex.)</i>	600 men
--	---------

<i>Pasha's Guard :</i>	1 regiment	1.200 men
------------------------	------------	-----------

This corps has exclusive privileges and higher pay than the line.

Total .. 29.360 men

Irregular forces :

<i>Artillery : (in several Forts; of their number 700 were in Alex.)</i>	1.400
--	-------

<i>Cavalary :</i>	in several districts	3.000
-------------------	----------------------	-------

Total .. 4.700 men

Naval forces :

Effective : (of which 1.300 were officers).	4.000 men
---	-----------

<i>Invalid :</i>	1.800
------------------	-------

In the Arsenal	2.000
----------------	-------

Total .. 7.800 men

52. Murray to Canning (Secret & Conf.) 14 Feb. 1851 encl. (1) in Murray to Palmerston, No. 2 of 17 Feb. 1851 (No. 8) in F.O. 424/7A.
53. Canning to Palmerston, No. 94 of 19 Mar. 1851 in F.O. 424/7A.
54. Lockwood to Richard (confidential) 11 Aug. 1851 in F.O. 141/19, Pt. I.
55. Canning to Palmerston, No. 260 of 25 Aug. and No. 237 of 4 Aug. 1851 (nos. 96 and 75) in F.O. 424/7A.
56. Palmerston to Murray, No. 16 of 18 Aug. 1851 and No. 17 of 23 Aug. 1851 in F.O. 141/17; see also *Le Constitutionnel*, 19 Oct. 1851, on the whole question of the railway see my unpublished Ph. D. thesis: *Anglo - Egyptian Relations and the construction of the Alexandria - Cairo - Suez Railway (1833 - 1858)*, Univ. of London, 1966, pp. 103 - 187.
57. On the *Tanzimat* see: A.A.R. Mustafa, "Some aspects of Egypt's foreign relations under Abbas I with special reference to the Tanzimat dispute", *The Annals of the Faculty of Arts*, Ain Shams University, VIII, 1963, pp. 69 - 76; G. Baer, "Tanzimat in Egypt - the Penal Code," *BSOAS*, XXVII/1, 1963, pp. 29-49.
58. Murray to Granville, 16 Jan. 1852 in F.O. 142/18.
59. Canning to Pisani, 14 Dec. 1851 in F.O. 78/861.
60. Canning to Palmerston, 31 Dec. 1851 in F.O. 78/861.
61. Chamber of Commerce to Granville 1 April 1852 in F.O. 78/918; I.O., Factory Records, vol. 15.
62. De Redcliffe to Malmesbury, 17 June 1852 in F.O. 78/892.
63. See Sami, *op. cit.*, vol. III, Pt. I, p. 79; Baer, *op. cit.*, p. 38; the question of the Tanzimat will be examined in greater detail in my forthcoming article: "Abbas I and the Vexata Quaestio of the Tanzimat (1850 - 1852), A study of Ottoman Egyptian Relations,"
64. Charles - Roux, *op. cit.*, p. 244.
65. A. Sammarco, *Les règnes d'Abbas, de Said et d'Ismail*, vol. IV, pp. 1 - 17.
66. Murray to Palmerston, No. 59 of 4 Dec. 1849 in F.O. 78/804.
67. Sarhank, *op. cit.*, vol. II, p. 262.
68. Cf. J. Heyworth - Dunne, *An introduction to the history of Education in modern Egypt*, London, n.d. (1938), pp. 301 - 307.
69. Murray to Palmerston, No. 25 of 5 May 1849 in F.O. 78/804; Murray gave Palmerston the following information about the state of the Egyptian military and naval forces in Dec. 1849:

36. Canning to Palmerton, (No. 44 confidential), 5 Feb. 1850 in F.O. 78/817; Canning to Palmerston, (No. 82 confidential), 14 March 1850 in F.O. 78/818. Kâmil Pasha, Minister of Public instructions, was banished to Aswan from where he managed to proceed to Constantinople. Hostilities were caused by his close friendship with Sami Pasha and his son. The Forced separation of Kâmil from his wife was a strong case against 'Abbas.
37. Anonymous, *The present crisis in Egypt in relation to our Overland Communications*, No. I, London, 1851, p. 18; Bayle; *op. cit.*, p. 73.
38. *The Times*, 4 Oct. 1850; Gilbert to Palmerston, No. 19 of 18 June 1850; 7 Aug. and 21 Sep. 1850 in F.O. 78/840. The reception given to Artin, when 'Abbas had sent him to Constantinople, offended the Viceroy. (see : Le Moyne to Minister of For. Affs., Nos. 40 and 43, 5 Juin, 20 Juillet 1850, M.A.E., C.P., tom. 22).
39. Le Moyne to Minister of For. Affs., Nos. 70 and 75, 18 Sept., 22 Oct. 1850, M.A.E., C.p., tom. 22, 'Abbas knew that the French agent helped Artin to get out of Egypt and he blamed him for so doing.
40. Walne to Murray (private and confidential letter), 20 Sep. 1850 encl. in Murray to Palmerston, 9 Oct. 1850 F.O. 78/841.
41. "The Railway question in the Ottoman - Egyptian crisis of 1850 - 1852," *MEJ*, XV/4, 1961, n. 69, P. 385. The traditional view is represented in : E12, I, 13; Charles - Roux, *op. cit*, pp. 245-247; A. Sammarco, *Les règnes d'Abbas, de Said et d'Ismail* (1848 - 1879), vol. IV, pp. 14-17 in Mohamed Zeky e-Ibrachy (ed.) *Précis de l'histoire d'Egypte*, Cairo, 1945.
42. See below p. 11.
43. Murray to Palmerston, No. 14 of 15 June (No. 51) in F.O. 424/7A.
44. Walne to Johnson dated 3 Mar. 1851 encl. in Johnson to Melville, Secretary to the India House, dated 5 Mar. 1851. in I.O., F.R., vol. 15.
45. Colquhoun to Russell (separate) 18 Nov. 1859 in F.O. 78/1468.
46. Canning to Palmerston, No. 309 of 19 oct. 1850 (No. 37) in F.O. 424/7A.
47. Hekekyan Papers, vol. IV, B M. Add. M.S. 37452, f. 14.
48. Walne to Canning, 14 Nov. 1850 in F.O. 252/33, B.P., Walne to Canning, (confidential) 14 Nov. 1850; Walne to Murray (confidential) 17 Nov. 1850.
49. B. Lewis, *The emergence of modern Turkey*, London, 1961, p. 113; cf. H. Temperley, *England and the Near East, the Crimea*, 2d ed., London, 1964, pp. 241-243.
50. Murray to Palmerston, No. 2 of 17 Feb. 1851 in F.O. 142/6.
51. Palmerston to Canning, No. 290 of 13 Nov. 1850 in F.O. 78/816; B.P., Palmerston to Canning (Private) 8 Dec. 1850.

17. Artin to Murray, 12 Nov. 1848 in F.O. 195/278; Canning to Palmerston, 14 sept. 1848 in F.O. 78/735; Barrot to Bastide, No. 33, 5 Nov. 1848; No. 37, 4 Dec. 1848, M.A.E., C.P., tom. 20; Murray to Palmerston, No. 54 of 5 Dec. 1848 in F.O. 78/757; Murray to Palmerston, No. 50 of 6 Nov. 1848; Murray to Furshard, (confidential) 3 Dec. 1848 in F.O. 195/278; *The Illustrated London News*, No. 347, vol. (9 Dec. 1848); No. 349, vol XIII (23 Dec. 1848).
18. Murray to Canning, No. 27 of 6 Dec. 1848; Murray to Palmerston, 5 Dec. 1848 in F.O. 78/757.
19. Abbas to Murray, 22 Oct. 1848 in F.O. 78/757.
20. Murray to Palmerston, No. 52 of 15 Nov. 1848 in F.O. 142/16; Murray to Palmerston, No. 54 of 5 Dec. 1848 in F.O. 195/278.
21. Murray to Canning, (confidential) 17 Dec. 1848 in F.O. 78/757.
22. Murray to Palmerston, No. 8 of 19 Feb. 1849 in F.O. 142/16.
23. Canning to Palmerston No. 98 of 23 March 1849 in F.O. 78/774.
24. Dr. Pruner to Ayrton, letter dated 9 Jan. 1850 in F.O. 78/842 (Pruner was Abbas's German physician); Benedetti to Tocqueville, No. 1, 17 Apr. 1849, M.A.E., C.P., tom 21 (a detailed document on Abbas's relations with the Sultan).
25. Benedetti to Tocqueville, No. 31, 6 Dec. 1849, M.A.E., C.P., tom 21.
26. Canning to Palmerston, No. 28 of 5 Feb. 1849 in F.O. 78/772.
27. Charles - Roux, op. cit., p. 243.
28. See n. 5, p. 2.
29. *The Times*, 20 May 1850.
30. *The Times*, 1 July 1850. He sent in May 1849 a squadron of 2,000 seamen to Constantinople to be at the Sultan's disposal. (*The Times*, 24 May 1849); Sami, *Taqwim al-Nil*, vol. III/I, p. 32; Gilbert to Palmerston, No. 18 of 17 June 1850 in F.O. 78/840.
31. *The Times*, 4, 17 June 1850.
32. I. Sarhank, *Haqa'iq al-akhbar 'an duwal al-bihar*, I, Cairo, 1314 - 16 A.H., p. 432; II, p. 263; Canning to Palmerston, No. 215 of 4 July; No. 225 of 19 July 1849 in F.O. 78/777; Benedetti to Minister of For. Affs. No. 13, 16 Feb. 1849; No. 4, 30 Apr., 6 Dec. 1849, M.A.E., C.P., tom. 21.
33. Murray to Palmerston, No. 12 of 5 March 1849 in F.O. 78/804. A list of these persons is in the Hekekyan papers, vol. V, BM. Add. MS. 37452, fols. 32 - 33.
34. Murray to Palmerston (No. 28 confidential), 7 May 1849 F.O. 142/16.
35. Murray to Palmerston, No. 52 of 5 Oct. 1849 in F.O. 78/804.

NOTES

1. U.S. Dept, of state. Egypt, De Leon - Marcy, 2/3/1854 cit. in D. Landes, *Bankers and Pashas : International finance and economic imperialism in Egypt*, London, 1958, p. 82.
2. cf. A.B. Clot, *Aperçu général sur l'Egypte*, 2 Vols., Paris, 1840; Paul Merruau, *L'Egypte contemporaine*, 1840 - 1857, de Mehemet Ali à Said Pacha, Paris, 1858; F. Charles - Roux, *L'Egypte de 1801 à 1882*, in *Histoire de la nation égyptienne*, ed. Gabriel Hanotaux, vol. VI., Paris, 1936.
3. Charles - Roux, *op. cit.*, pp. 242 - 244.
4. A. ar - Rafi'i, *'Asr Isma'il*, Cairo, 1948, vol. I, pp. 10 - 22.
5. Bayle st. John, Egypt under Abbas Pasha, in *Sharpe's London Magazine*, vol. XIV, London, 1851, pp. 20 - 22.
6. Hekekyan Papers, vol. V, B M. Add MS. 37452, f. 2.
7. *The Illustrated London News*, no. 551 (27 March 1852), vol. XX, p. 250; see also J. Zaidan, *Tarajim mashahir al-Sharq*, vol. I, pp. 30 - 31.
8. *The Times*, 4 Dec. 1848.
9. J. Deny, *Sommaire des archives turques du Caire*, Société royale de géographie d'Egypte, publication spéciales, Cairo, 1930, pp. 116 - 126; Amin Sami, *Taqwim al-Nil*, Cairo, 1936, vol. iii, Pt. I, pp. 3 - 9; Barnett to Aberdeen, No. 23 of 18 Oct. 1841, in F.O. 78/451.
10. Hekekyan Papers, vol. iii, BM. add. MS. 37450, fols. 123b - 124.
11. Canning to Palmerston, (No. 74 confidential), 18 Aug. 1848, in F.O. 78/734; copy of the ferman is enclosed in Canning to Palmerston, 13 Sept. 1848 in F.O. 78/735.
12. Text of ferman in J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East. A documentary record : 1535 - 1914*, vol. I, Princeton, N.J., 1956, p. 121.
13. Murray to Palmerston, No. 43 of 4 Oct. 1848, in F.O. 78/757; see also Barrot to Bastide, No. 31, 21 Oct. 1848, M.A.E., C.P., tom. 20.
14. Murray to Palmerston (Private), 4 Oct. 1848 in F.O. 78/757; Barrot, No. 31, 21 Oct. 1848, tom. 20; Mme Olymbe Audouard, *Les mystères de Egypte dévoilés*, Paris, 1865, pp. 136 - 137; Rafi 'i, *Asr Isma'il*, I, p. 10.
15. Murray to Palmerston (No. 30 confidential), 6 July 1848 in F.O. 142/16; Palmerston to Murray, No. 24, 28 Oct. 1848; No. 27, 28 Nov. 1848 in F.O. 141/15.
16. Barrot to Bastide, No. 31, 21 Oct. 1848; No. 37, 4 Dec. 1848; Barrot to Lamar-tine, No. 1, 18 Mar. 1848, M.A.E., C.P., tom. 20.

ABBREVIATIONS

BM.	British Museum, London
BP.	Broadlands papers' (Palmerston's papers)
B.S.O.A.S.	<i>Bulletin of the school of Oriental and African Studies</i>
E.I.2	<i>Encyclopaedia of Islam, 2nd. end</i>
F.O.	Foreign Office papers (P.R.O. London)
I.O.F.R.	India Office, Factory Records
M.A.E.,C.P.,	Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Correspondance politique.
M.E.J.	<i>Middle East Journal</i>

be safely assumed, my Lord, that when the Vice Roy of Egypt betrays a disposition to throw himself into the arms of any one Foreign Power he has at heart personal objects inconsistent with the subordinate position he ought to occupy as a Vice Roy of Egypt.”¹⁰¹

‘Abbas I died at Banha on 14 July 1854. Although much rumours were circulated as to the cause of his death,¹⁰² it is certain that it was the result of an apoplectic attack.¹⁰³ The Kahya Pasha, Elfy Bey, concealed his death and everyone was refused admittance to the citadel. No council was called and no notice was given to Sa’id Pasha, the successor according to the terms of the ferman. The Kahya’s object was to hold the succession of Sa’id Pasha in abeyance; to ultimately refer this matter to Constantinople in the hope that these delaying tactics would give time for intrigues which would eventually result in ‘Abbas’s son, Ilhami, succeeding instead of Sa’id Pasha.¹⁰⁴

Mahmud Bey, the Egyptian acting Minister of Foreign Affairs called upon Bruce voicing disapproval of the attitude assumed by the Kahya. Without loss of time Bruce decided to proceed to the citadel and requested the French consul at Cairo, Delaporte, who took the same view, to accompany him. Bruce did so because he believed that there was a hope entertained by the Kahya and his adherents that he, Bruce, might be inclined to support them in any course calculated to promote their pretensions on behalf of Ilhami, “his father being represented as favourable to the English, while Sa’id Pasha was supposed to prefer what were called French interests”.¹⁰⁵ However these hopes were in vain and Sa’id, not Ilhami, was chosen to succeed ‘Abbas I.

pirations inconsistent with his position as a vassal which must sooner or later have brought him into collision with the Sultan. He might not wish to see the Russian extend their influence at Constantinople, but he was anxious that the safety of the empire should be due to the allied Powers alone (Britain and France), and that it should be made patent to the eyes of Europe that the Empire could no longer form any barrier to the ambition of Russia, or provide any solid basis for the regeneration of Islam. The shaykh persuaded him that the Ottoman dynasty was approaching its end. He applied to the Porte to change his title of *Wali* to that of *al- 'Aziz*.⁹⁹ He also requested the Sultan to bestow on him as a grant Jabal Shammar, on the pilgrimage road from Baghdad to Mecca.¹⁰⁰ If 'Abbas were disappointed in his designs, Bruce wrote "the great weight of his hatred would have been directed against England whose support he considered himself entitled to on account of the preference he had evinced towards her, and in consequence of the obligation he had conferred on her by constructing the Railway. Who knows whether in despair of the west, he might not have looked to the North?"

Thus, 'Abbas believed that governments as well as individuals had their price and that by holding out offers favourable to their particular interests, he might prevail on them to disregard all general considerations drawn from the advantages of not disturbing existing arrangements. He never believed that Britain and France were acting sincerely together in the affairs of the East, and could not comprehend that their policy in Egypt would naturally be made subordinate to their general system. He thought he might ensure the support of the former in the question of succession whatever view might be taken of the question in France by professing a particular friendship for Gt. Britain and by forwarding the railway, the importance of which undertaking to her interests he considerably over-rated. 'Abbas's career is to be judged from Bruce's words: "it may

liance, linked with the Bedouins to the north, and the Wahhabee to the south. In the view of ensuring the sympathy of the former, he consigned his eldest son, then a mere child, to the well-known Feysul - ebn - Shaa'lan, chief of the great Ru'ala tribe, intending thus to have his heir brought up like one of the clan, and in all the perfection of the wild ways and customs. Besides this singular measure, he sent abundant largesses to the other contiguous tribes, while any Bedouin who approached his place was sure of a favourable reception, and was readily admitted to experience the effects of his lavish liberality, if one may term liberality what was in fact mere waste".

However, it was not impossible that he fed his vanity and ambitions with the anticipations of the rise of an Egypto - Arabian monarchy. In these views, he was encouraged by the prediction of a certain shaykh in whose knowledge of future events 'Abbas had great confidence. 'Abbas had never mentioned this subject in the conversations he had with Bruce, the British consul-general who succeeded Murray. On one occasion he said, when talking of the extension of the railway to Suez, that he would be prepared to begin it when the line to Cairo was finished, but he had an object to attain which was of great importance to him; and that he would expect Britain to assist him. Bruce expressed the readiness of the British government to assist him in all legitimate objects. But Bruce learned afterwards from one of 'Abbas's confidential servants about his intentions.⁹⁸.

After his death many facts came to light to prove that he had as-

rester au milieu. En ce qui me concerne personnellement je suis Egyptien et je resterai Egyptien, mais je tiens comme par la passé à être l'ami de mes amis et l'ennemi de mes ennemis".

It seems that there is much truth in this statement. 'Abbas looked to Britain as his natural and most sincere ally. Through her friendship, which he secured by constructing the railway, 'Abbas overcame his enemies and retained his throne. This railway had served some purposes, and its extension to Suez would have been put forward to serve others if 'Abbas had lived.

Having succeeded in preserving the personal status of the Viceroy as prescribed by the ferman of 1841, and in strengthening his relations with the Sultan during the Crimean War, 'Abbas aimed at changing the order of succession in favour of his son Ibrahim Ilhami. It seems that he had some greater ambitions. During his conflict with the Porte in 1851, Reshid accused him of writing letters to the Arabs of the Hijaz, the Wahhabis and the tribes near Aleppo and Baghdad, and sending men to persuade them to revolt. 'Abbas dismissed this charge as "a malicious falsehood." Murray believed that this tale may have arisen from his dealings with the Beduins of Arabia and Syria for the purchase of Arab horses, of which he had been passionately fond since his youth.⁹⁶ Palgrave, who visited Arabia in 1863, wrote :⁹⁷

"That prince ('Abbas) had devised a scheme for not only rendering himself independent of the Ottoman Porte, but even of becoming in person sole sovereign of the Arabian Peninsula, by means of a double al-

The reason assigned for ‘Abbas’s policy of monopolization was that the crops were found to be short, and that the grain was required for the consumption of Egypt. “The general belief”, wrote the correspondent of the *Times*, “is that the crops are not deficient, and that the Viceroy’s object is either to make a speculation by obtaining most of the grain himself, and then disposing of it at his own price, or that he wishes to discourage free trade by throwing difficulties in the way of those who frequent the interior to purchase directly from the growers.”⁹² It was also said that ‘Abbas was afraid of large requisitions of grain being made upon him from the Ottoman government. It was thought that he wished to arm himself, under pretext of security, with a plausible ground for refusing to comply.⁹³ ‘Abbas’s successor Muhammad Sa’id, however, abolished the monopoly system, and removed all obstructions which had been thrown in the way of persons dealing in the interior with the native producers.⁹⁴

6. Conclusion

What were the motives behind ‘Abbas’s Anglophile policy? He informed Sabatier, the French consul - general, that :⁹⁵

“mes ennemis ont fait de moi d’abord un tigre, un imbécille (sic); puis ils m’ont accusé d’être vendu à l’ Angleterre. Je ne suis et je ne veux être ni anglais ni français, parce que je comprends très bien qu’il est de mon intérêt d’être soutenu par ces deux puissances. Je m’efforcerai donc de les traiter l’une et l’autre avec la même balance, précisément à Paris et vous verrez par la suite si je suis sincère. Voilà la France et voila l’Angleterre.. mais pour le bien de l’Egypte je dois

and the goods confiscated.⁸⁶ This measure was met with some opposition. The consuls general of Austria, Sardinia and Tuscany made formal protests at what they considered an attempt by 'Abbas to monopolize the whole produce and interrupt the merchants' contact with the fallahin, with the object of making it impossible for foreigners to compete with him.⁸⁷

'Abbas, moreover, prohibited in September the export of corn and grain. Stephan Bey informed the consuls - general that Egypt was overrun by the agents of the Alexandria merchants, who were buying up corn with "golden sovereigns" in every direction. He added that the government without gold could not compete with them, and was thus unable to purchase the quantity it required for the supply of the troops and the towns⁸⁸. The British government instructed Green to inform 'Abbas that "Her Majesty's Government cannot but look upon the proposed measure as one most hostile to England, and which throughout all classes will produce a feeling highly prejudicial to the Pasha..."⁸⁹ Sabatier, the French consul - general, showed much determination in the matter, and informed 'Abbas that unless the prohibition was taken off he would leave Egypt.⁹⁰ 'Abbas had felt much annoyed at being thwarted in his plans, and attributed all the blame to Stephan Bey, who was accordingly dismissed from his post. 'Abbas agreed to export the quantities that were already at Alexandria. But although he permitted the grain to be conveyed to Alexandria, the government did not allow free export; and nothing in the possession of the government or 'Abbas was released in the market.⁹¹ Finding out that the Greeks were the principal purchasers of produce in the interior of Egypt, 'Abbas intended to expel them altogether from the country. An order was issued to all Greek subjects to quit Egypt by the 30 April 1854. That order was duly effected with great and unnecessary severity by the governor of Alexandria.

and furnishing palaces, making enormous presents to the Sultan's family at Constantinople, and talking of buying steamers as if they were as plenty and cheap as figs."⁸²

In fact, the compulsory reduction of Muhammad 'Ali's armed forces in 1841, following his defeat at the hands of the Great Powers, removed most of the incentive that had made him seek to industrialize Egypt. At the same time the enforcement of the Anglo-Turkish Convention of 1838 permitted foreign traders to buy and sell anywhere within the Ottoman dominions, including Egypt.⁸³ Simultaneously deprived of Muhammad 'Ali's protection and encouragement and exposed to the competition of European industry, his factories began to decline and did not survive his death in 1849. When 'Abbas came to power, he found that cotton cloth could be brought from abroad and sold in Egypt at a much lower price than that manufactured in Egypt. Therefore, he abandoned a great number of the steam engines and other works employed in that manufacture. But the stoppage of these engines, as Gilbert says, was rather beneficial to Egypt for it permitted a certain increase in the number of field labourers and threw so much more raw produce into the hands of the merchants for exportation.⁸⁴ Consequently, cotton exports rose from 100,000 – 300,000 qantars a year under Muhammad 'Ali to 300,000 – 6000,000 under 'Abbas and Sa'id.⁸⁵

In one attempt 'Abbas tried to adopt Muhammad 'Ali's old policy of monopolization and restrictions on trade. On 3 January 1853, Stephan Bey, the minister for foreign affairs, issued a circular stating that the system which had hitherto been in practice of the cultivators' disposing of their crops to commercial houses, when they had often not paid the taxes due to the government, was from henceforth to stop, and that any persons purchasing from cultivators so indebted might have their bargains declared null and void,

as the *furdah* tax. Bayle St. John said that there was no burden to which the people objected more than this tax. They paid but they murmured somewhat loudly. It was said in the coffee-houses that the *furdah* was illegal.⁷⁷ This capitation tax, the *furdah ar-ru'us*, had been levied by Muhammad 'Ali on everyone in Egypt regardless of religion. Only the European residents, excluding European employees of the Egyptian government who had to pay the tax, and the native Egyptians in the employ of foreign consulates were exempted from this tax. The rate was based on the capacity to pay, the amount ranging from 5 piastres to 500. The peasants paid from 30 to 100 piastres, while artisans and merchants paid in accordance with the volume of their trade, but never more than the maximum amount of 500 piastres. The tax was automatically deducted from the salaries of all government employees.⁷⁸ The *furdah* caused considerable irritation and hardship. Hamont noted that failure to pay the tax resulted in imprisonment for the head of the family until it was paid.⁷⁹ Towards the end of 1850, the *furdah* was finally abolished to the infinite delight of the whole population. The long-wished for event was celebrated by illuminations in Alexandria and Cairo, 'Abbas also renewed and confirmed the pension granted by Muhammad 'Ali to the aged servants of the state of which they had partly been deprived by Ibrahim Pasha.⁸⁰

'Abbas is said to have abandoned factories, engines and other expensive material left to rot in a world of heat and dust.⁸¹ "One by one", wrote Murray in April 1849, "he ('Abbas) is abandoning almost all the works commenced by the old pasha. Schools are abolished, factories done away with, and I expect to hear that the famous Barrage, which has occasioned so much talk in Europe, will shortly be abandoned. It has probably cost 2 million sterling up to this present time and would have required half a million more to finish it ... As a set-off against these reductions 'Abbas is building

But a great proportions of the best soldiers had been dismissed against their own will; these men, having become habituated to their camp life, are unused to the mechanic and industrious avocations to which they must now return; it is therefore much to be feared that most of them will be more disposed to live an idle vagabond life than to settle down as cultivators of the soil, or mechanics.

On the other hand many of the Troops retained are raw undisciplined recruits who neither like, nor understand military service - and who would most gladly have returned to the villages from whence they have lately been forcibly taken."

The navy seems to have been deteriorated during his reign, owing to the intrigues between Sa'id and 'Abbas;⁷¹ a certain part of the navy must have been used, however, during the Crimean War.⁷² In 1853, a contingent of 21,000 men was sent to help the Ottomans against Russia in the Crimea. 'Abbas said at that time : "I can now do no more, as it is also my duty to take care of Egypt, and in these disturbed times it is impossible to predict what may take place."⁷³ Under 'Abbas, the old system of maintaining a bodyguard of Albanians was revived;⁷⁴ these Albanians were never very popular, but their numbers were not out of proportion to the number of Egyptian troops.⁷⁵ Moreover, Sarhank states quite definitely that 'Abbas introduced the Camel Corps, probably to facilitate the task of maintaining public order.⁷⁶

'Abbas abolished some abuses of Muhammad 'Ali's reign such

^cAbbas I, however, reversed Ibrahim's policies when he succeeded him. He stopped forced conscription, and attempted to bring a fairer system than that employed by his predecessor. He restored town conscripts to their families, and promised to reduce the army to 18,000 in accordance with the terms of the ferman of 1841. By 5 May 1849, the army was reduced to 22,000, and the old conscripts had been sent home. According to Murray's report on the state of the Egyptian army, it was composed as follows :⁶⁹

	Men
– Eight Regiments of Infantry (consisting of forty eight battalions of 300 men to each battalion)	14.400
– Six Regiments of Cavalry of 800 men to each Regiment.	4.800
– Two Regiments of Artillery of 1200 men to each Regiment.	2.400
– Viceroy's Guards.	1.000
	<hr/>
Total	22.600

Murray said in his report :⁷⁰

"There can be no doubt that this Force is much more proportionate to the resources and necessities of this country than the extended scale of Eighty Thousand Men adopted by Ibrahim Pasha, and had the reduction been wisely made, I should have hailed the measure as one giving some indications of discretion and economical administration in the present Viceroy's Council.

idea of setting up one large school was probably inspired by motives of economy. Moreover, the school had the advantage of centralization, enabling one director to co-ordinate the studies, and thus avoiding the gaps which had existed between the various grades of schools under Muhammad 'Ali. 'Abbas also did not neglect the mission side of Egyptian educational policy. He sent about 48 students to study in Europe. In fact, most of these students did not return until after his death but they helped in the development of modern Egypt.⁶⁸

The closing down of military schools gives the impression that 'Abbas was going to neglect the military requirements of Egypt. This, indeed, is far from the truth. 'Abbas continued to a certain extent the policy of making use of the services of foreigners in the army. Colonel Gallice, who had been commissioned by Ibrahim in order to undertake the reorganisation of the fortifications at Alexandria, was employed by 'Abbas for the same purpose. When Ibrahim succeeded Muhammad 'Ali in April 1848, the Egyptian army had completely lost its fighting quality because of the nonmilitary character of the work to which it was assigned. But Ibrahim's position as ruler of Egypt was extremely precarious because of the intrigue taking place in Constantinople to deny him his investiture as the hereditary governor of Egypt in accordance with the terms of the ferman of 1841. He promptly began then the task of reconstructing and reorganizing the Egyptian army and strengthening the military defences of Egypt in order to protect his right to succeed Muhammad 'Ali. Orders to conscript men were issued and, by July 1848, 19,000 new conscripts were enlisted in the army to fill existing vacancies and to replace the worn-out soldiers who had been sent back to their villages. A total of nearly 70,000 men was to increase to 80,000 men by the end of Ibrahim's reign.

which enables him to detect the many faults and abuses which have crept into the administrative institutions established by his grand - father; but unfortunately he has neither political experience nor sagacity sufficient to enable him to discriminate justly between the good and evil, that was to be found in these, and he has, in several instances overthrown, instead of amending the institutions, and has left us hitherto in the dark as to the system which he intends to establish in their place".

It is very essential to state that many of Muhammad 'Ali's creations were already either destroyed before 'Abbas came to the throne or else were in a very bad state. Up to 1840, Muhammad 'Ali made some attempts to set up a system of military education; the schools provided for the army and navy, and to some extent for the civil administration but not for any kind of education that would enable the Egyptians to set up for themselves in any kind of private enterprise. But Muhammad 'Ali abandoned his government schools almost completely after 1841. When 'Abbas I came to power, there were fifteen schools still officially open. He began his work of reorganization by closing the primary schools. The military schools came next. Having closed the essentially military schools, he chose the best students and teachers and placed them in one establishment which he opened in September, 1849, with the name of *Madrasat al-Mafruzah*.⁶⁷ This new school contained a primary, a preparatory, and a military school all in one. In 1849, it had 1,696 students, i.e. considerably more than the Cavalry, Infantry and Artillery schools had contained during the last years of Muhammad 'Ali's reign. The

porary power of *Qasas* claiming that otherwise Egypt's security would be jeopardized.⁶¹ Finally, the Sultan sent Fuad *effendi* to Egypt in March 1852. He reached an agreement with 'Abbas, which was ratified by the Sublime Porte after further pressure. According to the terms of the settlement, 'Abbas was granted, subject to certain limitations, and for a period of seven years only, the right to confirm death penalties. The price for this concession was an increase in the yearly tribute of Egypt to the Sublime Porte to £400,000.⁶² A form of the *Tanzimat* code appropriate to Egypt was then devised, but seems not to have been implemented until the beginning of Said's reign.⁶³ However, 'Abbas's loyalty to the Sultan did not lead him to surrender any of his rights as ruler of Egypt.

5. 'Abbas's Internal Policy

How far 'Abbas had done to improve Egypt? 'Abbas I reigned for six years, during which time Egypt was given the peace and quiet it needed so badly after the exhausting years of the reigns of Muhammad 'Ali and Ibrahim. In his exposition of the life and reign of 'Abbas, Charles-Roux writes : "Il fait si peu de cas des institutions les plus nécessaires, qu'il fait fermer l'hôpital du Caire et ses dépendances, École de médecine, asile d'aliénés, maternité, École de sages - femmes, dispensaire, annihilant ainsi, - temporairement au moins, car celles renaîtront, - toutes les fondations de Clot Bey, qui quitte son service."⁶⁴ Sammarco emphasizes the fact that 'Abbas apparently came to the throne with the intention of destroying all the good useful things that Muhammad 'Ali had created.⁶⁵ Murray, on the other hand, wrote to Palmerston : ⁶⁶.

"I have no doubt in my own mind that the Viceroy's intentions are good, and he (Abbas) is not devoid of a certain shrewdness

council accepted 'Abbas's reply to the Grand Council's letter and the ferman of permission was granted to the viceroy in October 1851.

The settlement had three aspects, which were to be significant in the future. First, 'Abbas had secured in practice his autonomy in internal matters. Secondly, the Ottoman government had asserted the principle that no major public works were to be undertaken without the Sultan's consent. Thirdly, British mediation has been indispensable in bringing the parties to a settlement. Negotiations over the *Tanzimat* were next resumed in November 1851. 'Abbas still needed British support to persuade the Sultan not to deprive him of the power of inflicting capital punishment - *Qasas*⁵⁷ - a power without which it was impossible to quell insubordination, or to rule Egypt advantageously. In exchange for the railway he expected a very effective return through British good offices at Constantinople. This had become his real hope. France would never forgive him for making the railway in opposition to her repeated remonstrances. The representatives of the other great powers were all angry with him for the predominance of British influence in Egypt,⁵⁸ but so long as Murray remained in Egypt, 'Abbas's rights were strongly defended.

Canning tried to find a way out by suggesting to the Grand Vezir that the right to confirm death sentences should be left, in principle, to the Sultan, but the Sultan should delegate it temporarily, for the period of ten years, to 'Abbas.⁵⁹ The first reaction of the Sultan was negative⁶⁰. However, great pressure was brought to bear on the Sultan to change his mind : European ambassadors in Constantinople, consuls in Egypt, and even British merchants, sent petitions and memoranda to the Sublime Porte asking it to grant 'Abbas the tem-

tions of the ferman, and ought to be deposed. But owing to the full exertion of Canning's influence, the tone of the Porte's declaration was moderated, and the execution of its final intentions postponed. Canning persuaded the Porte to desist from its intentions of requiring that the railway contract should be cancelled, and to be content with insisting on permission being requested previous to the commencement of the work. Consequently the policy of sending a vezirial letter written in moderate terms in reply to 'Abbas's letter was adopted by the council.⁵⁵

In the vezirial letter to 'Abbas, the viceroy was peremptorily called upon not to commence the execution of the railway without the sanction of the supreme government. It was plainly stated that the Sultan's permission would not be granted unless the viceroy showed that the revenues of Egypt, after paying the appointed tribute and defraying the expenditure of all the administrative departments, left a surplus sufficient to provide for the cost of the railway. Neither would the Imperial permission be accorded except under the condition that 'Abbas should not employ forced labour, nor seek a loan, nor give over any part of the undertaking to a company. When Palmerston learned of the bad impression made at the Porte by 'Abbas's step, he observed to Murray that it would be wiser for the viceroy to yield to the wishes of the sultan, and to apply for the permission which had been promised beforehand. Palmerston resolved to do so because the Porte made no objection to the construction of the railway, and only stood upon a point of form and etiquette.⁵⁶ Murray immediately passed on Palmerston's opinion to 'Abbas, and succeeded in obtaining 'Abbas's promise to request the Sultan's permission. By the end of September 1851, 'Abbas wrote his letter in the most unambiguous terms, agreeably to the concluding clause of the ferman. Accordingly the Ottoman

was acting for the sake of British interests.⁵² On the other hand, Sir Stratford Canning viewed the Egyptian question in relation to the general political state of the Ottoman Empire. It was impossible for Canning to renounce for 'Abbas's sake his long standing policy of reforming the empire. He aimed at avoiding any decided appearance of a separate understanding between 'Abbas and the British government which would no doubt be a cause of jealousy at Constantinople. He sought to remove 'Abbas's mistrust of Reshid, and to reconcile him to the gradual admission of the Sultan's general system of administration⁵³. Between these two extremes, Palmerston successfully managed to maintain the principle of reform and to obtain a railway in Egypt.

However, a crisis of relations between the Viceroy and the Sultan developed around two points : the right of 'Abbas to sanction such a railway without reference to the sultan, and the requirement of the Ottoman government that the viceroy should receive into Egypt the new Ottoman penal code of 1851, which formed part of the *Tanzimat* regulations. But the crisis was ultimately solved by negotiations, in which the British played an important part.

The signing of the railway contract on 12 July 1851, had brought 'Abbas into immediate conflict with the Sultan. Reshid firmly informed Canning that neither he nor the Sultan could condone the insulting manner in which 'Abbas had acted. He confirmed that the only means of bringing the railway question to a satisfactory conclusion was by addressing an *ist'idhan* in the full form of the ferman to the Porte giving full explanations respecting the funds which were to be applied to the undertaking.⁵⁴ A majority of the Ottoman state council, when called to deliberate upon the question at issue, expressed their opinion that 'Abbas had violated the condi-

Since his arrival at Constantinople, Artin had reported 'Abbas to be opposed to the Sultan's reforms, and as even inclined to hail with pleasure the accession of Abdulaziz to his brother's throne.⁴⁶ Artin joined the Constantinople party which tried to influence the Porte against the Viceroy.⁴⁷ On 31 October 1850, the Porte requested 'Abbas to introduce the *Tanzimat* into Egypt⁴⁸ The deterioration in Ottoman- Egyptian relations took place when Mustafa Reshid Pasha (1800-1858), the Grand Vezir, was led to promulgate the high - sounding programme of reform to win the goodwill and support of the European powers.⁴⁹ Reshid was one of the principal initiators of the *Tanzimat* reforms. Thus motivated by hatred and revenge, Reshid used the *Tanzimat* as an instrument to humiliate 'Abbas. His ultimate object was probably to get rid of the hereditary government vested in Muhammad 'Ali's family and to have the revenues and patronage of Egypt immediately dependent upon the Porte.⁵⁰

Palmerston supported 'Abbas who was inclined to assume the rôle of subordinate of the Sultan and friendly towards Britain.⁵¹ When the *Tanzimat* became involved, Canning was instructed to continue supporting 'Abbas against the intrigues of his enemies at Constantinople but not to support him in resisting the application of the *Tanzimat* to Egypt. Palmerston could not with consistency urge the Porte to exempt Egypt from the *Tanzimat*. Britain befriended 'Abbas in his difficulties by good offices; but British officials in Whitehall, Cairo and Constantinople had different views as to the application of the *Tanzimat* to Egypt. Murray went too far in his support of 'Abbas against the *Tanzimat*; he said he would persuade him to accept it so long as it was not extended to deprive him of the right granted to him by the ferman of 1841. Murray stressed that he was not cajoled or misled by 'Abbas's flattering attentions but he

now that the circumstances in which 'Abbas invited Walne encouraged the latter to press the idea once more. Walne himself wrote later on :⁴⁴

"His Highness having last Autumn been pleased to consult me as to some difficulties in which his government was then involved, I availed myself of this favourable opportunity to suggest a project (the railway) which I considered well calculated to improve the relations of the Vice-Roy with the British Government, and which when carried into effect, would be not less advantageous to the general internal commerce of Egypt than to the overland communication with India. My views were at once adopted; and, as soon as political circumstances seemed to warrant, a preliminary survey was made by a distinguished Engineer then travelling in the country, whose report, made through me to the Pasha, proved in every respect favourable to the scheme proposed".

Later on in 1859, Colquhoun, the British consul general, wrote to the Foreign Office, in connection with the abolition of the packet agency in Cairo held for 22 years by Walne in consequence of the completion of the railway, that "I have made enquiries of persons well conversant with what passed here during the last fifteen years, and it is their opinion that Mr. Walne's personal influence over the late Abbas Pasha contributed in a large degree to induce Abbas Pasha to set on foot and successfully carry out, the Railway from Alexandria to Suez." ⁴⁵ Thus the railway was originated at Walne's suggestion and by his counsel.

ro, and talked to him about his fears. In return for friendship with Britain, 'Abbas hoped to have the support of the British government and consequently of Canning at Constantinople, to guard him against the insinuations of Artin, and to improve his relations with the Sultan. 'Abbas, as Walne described, entered immediately into the question of constructing a railway in Egypt. He authorized Walne to communicate to Palmerston his conclusion that he was prepared to make a regular and efficient railway between Alexandria and Cairo.⁴⁰

The new evidence given in this confidential despatch has really reversed the traditional view, as Dr. Helen A. Rivlin has recently stated. She consequently argues that "it was 'Abbas who offered the railway in return for British support rather than the other way round and that he did not ask for help to prevent the application of the *Tanzimat* to Egypt but only that he be protected from the intrigues of his enemies."⁴¹ Despite this a controversial point still remains as to whether the initiative over the construction of the railway came from 'Abbas or from Walne. The writer agrees with Dr. Rivlin that the railway offer antedates the application of the *Tanzimat* as will be shown later,⁴² but in the light of new information the first part of her hypothesis could be revised. It is not necessary to assume in this respect that most of the diplomats had often gone beyond the limits of their instructions. Murray had pressed the construction of this railway upon 'Abbas even before Palmerston's despatch of 21 Dec. 1848, and much more since that date "as the greatest boon that he could confer upon commerce, and as an undertaking that could not fail ultimately to be productive of the greatest credit, honour, and advantage to himself".⁴³

Dr. Rivlin has overlooked the most essential document which reveals the real circumstances of the original proposal. It can be seen

shid Pasha, the Grand Vezir, and the husband of Muhammad 'Ali's daughter, added more complications to the situation.³⁵ The Ottoman cabinet contemplated the removal of 'Abbas at the first favourable opportunity; but the Porte's desire for a more complete re-establishment of its authority in Egypt was not justified at the time³⁶. 'Abbas sent Artin Bey to the Porte to settle this matter, where Artin sounded Canning as to the possibility of British support, for 'Abbas. Artin did not obtain from the Porte enough to satisfy 'Abbas's expectations. 'Abbas was required to send Kâmil's wife and her sister to Constantinople. The conflict was intensified by the Egyptian exiles at Constantinople who were co-operating with Reshid for 'Abbas's deposition. They selected Artin as their active agent in Egypt. Although he identified himself with French policy in Egypt, Artin pretended to enter into 'Abbas's views and remained as his minister.³⁷ But 'Abbas was becoming more and more estranged from him, and when several considerable deficiencies were discovered in the accounts of the Ministry of Commerce, the head of which he had been, Artin fled to Constantinople on 14 September 1850.³⁸

This was the gloomy situation in which 'Abbas found himself. He realized that France would never forgive his antagonistic policy, and supposed that French intrigues had been set on foot at Constantinople to replace him by another member of the family, presumably Ahmad Bey, who would be more favourable to French interests. He also supposed that Artin would proceed to Constantinople where he would work with his enemies and the French for this downfall.³⁹ To protect himself and his throne, 'Abbas looked for an ally, and resolved to establish an entente with Britain.

On 18 September, 'Abbas sent for Walne, British consul at Cai-

good administration, he replied that it was not due to him but to the high intelligence of the Sultan.²⁹ He made considerable presents and presented the Sultan with the steam-frigate *Sharqiyya*.³⁰ The Sultan sent 'Abbas three full length portraits, which were escorted on their way to Cairo by four battalions of troops and by military and naval bands of music. These portraits were to be suspended one in each of the three principal offices in Cairo.³¹ This was no doubt a political stroke on the part of the Porte to impress upon the minds of the people in Egypt that the Sultan was the chief power in the country. Moreover, 'Abbas incurred the serious displeasure of France by his endeavour to get Ahmad Pasha, the Bey of Tunis, to accept the Tanzimat, and not to declare his independence.³²

4. Issues of conflict with the Sultan

But 'Abbas's harmonious relationship with the Sultan was disturbed by his internal policy and administration. Since his return from Constantinople, 'Abbas turned his attention to those who had offended him years ago. A number of leading officials in his administration were dismissed, or exiled and their properties ruined by so called long outstanding government claims. Among those sent out of Egypt were Sami Pasha and his son Subhi Bey, whom 'Abbas accused of being the cause of many feuds and quarrels in Muhammad 'Ali's family.³³ All the wheels of internal administration were clogged, and no real business was transacted excepting the constant change of appointments; whereby no officer felt assured that he would be in the same office tomorrow. The members of 'Abbas's family were in constant conflict with him. Secret complaints were sent to Constantinople, especially by the adherents of Ibrahim Pasha's family who hoped for a change on Ahmad Bey's arrival from France.³⁴ The exile of Kâmil Pasha, a relative of Re-

On his return from Constantinople, he made a great show of his devotion to the Sultan when he mourned.

"L'Egypte n'est plus un pays turc; c'est un pays chrétien. Les représentants des puissances européennes pèsent sur tous les actes du gouvernement. Mon grand-père se croyait un souverain absolu et l'était pour nous, ses serviteurs, ses enfants. Mais il était l'esclave des consuls généraux. Eh bien, si je dois être gouverné par quelqu'un, j'aime mieux l'être par le chef de tous les musulmans, que par des chrétiens que je déteste."²⁷

By this statement 'Abbas put forward his three main political objectives : closer relations with the Porte; reaction against European influence; and a break with the traditions of Muhammad 'Ali. 'Abbas could not forget that the superior genius of his grandfather had been forced to submit to the Sultan. He was anti-European and opposed to western penetration.²⁸ French influence fell to its lowest ebb. His close association with Muhammad 'Ali during the Syrian crisis had taught him how frail were the promises of France. Egypt was ceasing to be the satellite of France.

During the first year of his reign, 'Abbas stood firmly against any European influence, because Europe had dominated too long in Egypt. Egypt's salvation was in Constantinople. The Ottoman connection was a safeguard, if a feeble one, against the intervention of the European powers and their nationals in the life of Egypt. 'Abbas, therefore, continued to show the highest respect for the Sultan and was ready to prove his devotion in different ways. When the Austrian consul-general attributed the tranquility of Egypt to his

duction of a large number of French officers into the Egyptian army. Sami thought it would be better if the Porte maintained its control over Egypt. The provisions of the *Hatt-i- Serif* should be enforced. These included the regular payment of tribute, an equal balance of foreign relations and, not least, acceptance of the will of the Porte. Although Murray knew that Sami and the other officials were biased against 'Abbas, he advised Canning to support the Porte's authority if French officers were put in charge of the troops. He added "the efficient commander in chief of the army is a Frenchman by birth, and the foreign minister is a Frenchman by adoption, it only remains to officer the Troops with Frenchmen in order to make Egypt another Tunis, as a preliminary to its becoming another Algiers"²¹

On 21 Dec. 1848, 'Abbas left Alexandria for Constantinople accompanied by Artin Bey, his foreign minister, and Sharif Pasha, minister of finance, to receive his investiture. Despite the fact that the Sultan loaded 'Abbas with honours and dignities, he intended to curtail the powers formerly exercised by Muhammad 'Ali, and to bring Egypt under his immediate supervision.²² So the Sultan's power in the Egyptian government increased considerably, but only through the disposition of 'Abbas.²³ 'Abbas was a loyal Ottoman subject and a devout Muslim. He was fully prepared to admit that Egypt was only a province of the Ottoman Empire.²⁴ 'Abbas was reported to have denounced Muhammed 'Ali's attitude towards the Sultan and said "je suis parfaitement résolu à Constantinople les conseils et les directions qui me seront nécessaires".²⁵ At Constantinople he expressed his intention to reduce his army and navy, and talked of presenting a ship annually to the Sultan in addition to the tribute. He also promised to dismiss the French engineer supervising the additional fortifications of Alexandria²⁶.

He said that if this was true, France should paralyse the execution of such a measure. Moreover, the Porte should be convinced that, in these circumstances, Britain would intervene to secure her communication with India.¹⁶

Ibrahim intended to exclude both 'Abbas and Sa'id in favour of his own son Ahmad, and in a secret note he urged the Sultan to set aside 'Abbas's claim. This letter was not without effect, but 'Abbas had the support of "the council, the army and the majority of all classes in Egypt." 'Abbas's position was firm. Whatever the intentions of the Porte, it consented to the recognition of 'Abbas as the lawful ruler, and he was summoned from the Hijaz on Ibrahim's death on 10 Nov. 1848. Sa'id Pasha headed the council until 'Abbas's return.¹⁷ On 5 Dec. the *Hatt - i - Serif* of his nomination was read in Cairo amid the cheers of the townspeople. He already made himself popular by releasing the city youths who had been forcibly seized as conscripts under Ibrahim.¹⁸

3. General lines of 'Abbas's policy

The conveying of 'Abbas to and from the Hijaz was a gesture of British friendship which 'Abbas acknowledged and appreciated¹⁹. It aimed at increasing British influence with the Egyptian government. Murray was not an admirer of 'Abbas nor did he expect much from his capacity or intelligence, but he thought he would be less under French influence than his two predecessors.²⁰ Nevertheless, Murray's reports on Egypt were not promising. Sami Pasha, one of the leading officials in Egypt, passed his opinion of 'Abbas to Murray, which he, Murray passed on to Sir Stratford Canning, the British Ambassador at Constantinople. Sami believed that 'Abbas, being inexperienced in public affairs, would from the outset be compelled to turn to Artin Bey, who was more than a little partial to France. The first thing to happen in that case would be the intro-

prospects of an unsettled political situation seemed inevitable, because Ibrahim became seriously ill. Although the succession was ruled by provisions in the ferman of 1841, passing "in a direct line, from the elder to the elder, in the male race among the sons and grandsons,"¹² the members of the family were all at variance with each other. There were three claimants to the viceroyalty, Ahmad Bey, Ibrahim's son, Sa'id Pasha as Muhammad 'Ali's next son, and 'Abbas Pasha, the eldest surviving member of the family.¹³ On 22 October 1848, 'Abbas Pasha, the successor apparent to the Viceroyalty, left Egypt on board a British steamer for the Hijaz, on the pretext of seeking a change of air. Being the president of the Council and the head of the Transit Administration (*Diwan al-Murur*), 'Abbas would not have left Egypt unless there had been a misunderstanding between him and Ibrahim.¹⁴

This situation aroused the suspicion of the British and French consuls-general in Egypt who wrote to their respective governments about the serious consequences of the situation. Charles Murray, the British consul-general, urged Palmerston, British foreign minister, to settle this question to avoid anarchy, civil war, or foreign occupation, which could endanger the very existence of the British Indian Empire. The situation, Murray thought, could be resolved by one of three likely ways. Egypt could be re-annexed by the Porte. France could step in and occupy Egypt, using the plausible excuse that she was protecting the rights of the family. A British occupation would maintain, at all risks, the security of Anglo-Indian communications. But Palmerston wanted the decision on the succession to be left to the Sultan.¹⁵ Barrot, the French consul-general, recognized the incontestable right of 'Abbas, but he feared the intentions of the Sultan towards the succession. This could mean that the Porte would reduce Egypt to an ordinary Pashalic of the empire, and this would be fatal to the tranquility of the country.

2. 'Abbas's early career and accession to the viceroyalty

'Abbas Hilmi I was born in 1813 at Jedda, where his father Tusun Pasha, Muhammad 'Ali's son, had stayed to take part in the campaign of Ibrahim Pasha against the Wahhabis. At the age of four, 'Abbas was sent to the harim of Zaini Oglou of Cavalla, who resided in Giza. A shaykh was employed to teach him the Qur'an.⁶ At eight he was sent to the school of Abu za'bal, and subsequently to that of al-Khankah, where he received instruction in Turkish, Persian and Arabic languages, and also in mathematics and military engineering.⁷ He accompanied Ibrahim Pasha in his expedition to the Morea in 1824, and was also for some time in Syria during the war, but on both occasions Ibrahim kept his nephew entirely in the background, so that he had seen very little of military service.⁸ 'Abbas was his grandfather's favourite. At a very early age, he was entrusted by Muhammad 'Ali with important offices. In 1832 he was given the governorship of al-Gharbiyya province. In 1837, Muhammad 'Ali appointed him as inspector general of the Diwan *al-Khidiwi*, 'Abbas not only controlled the various officials of the financial administration, but also received and passed judgment on complaints arising from financial matters. He also acted as qa 'im-maqam during Muhammad 'Ali's absence in the Sudan in 1838/1839. 'Abbas acted as governor of Cairo for some time, and remained in this post until Ibrahim Pasha's death.⁹ At the end of 1845, Muhammad 'Ali commanded 'Abbas Pasha to take the direction of the Transit affairs.¹⁰ Thus, it seems that 'Abbas had won valuable experience in political and administrative matters before his accession to the throne.

When the mental disorder of Muhammad 'Ali rendered him unfit to rule, the Sublime Porte reluctantly invested his son, Ibrahim Pasha, on 1 Sept. 1848 with the government of Egypt.¹¹ However, the

sense to take up a position of his own. Whether he was as crafty and politic as some pretended before his elevation to power, it is difficult to decide; but the plan at that time generally ascribed to him, of forming what was called a Turkish or bigoted party, a party of discontented great folk and fanatical ulemas, a party which should appeal to the religious prejudices of the good Cairenes, and oppose itself to the inroad of European adventurers and improvements, this plan, if distinctly formed, was certainly a very sagacious one. Let us be frank; Europeans have done more harm than good in Egypt; that is to say, whenever they have appeared except as mere commercial men."⁵

A balanced assessment of ʿAbbas is really needed to re-write the history of Egypt in this period. He seems to have been a perfectly genuine traditionalist who disliked Europeans, resented their ubiquity in Egypt, and mistrusted his grandfather's westernizing innovations. This was an intelligible point of view, but it was not likely to commend itself either to the Europeans who found themselves deprived by ʿAbbas of lucrative employment, or to writers who regarded the westernization of traditional society as synonymous with progress. ʿAbbas's rejection of the west meant specifically the rejection of French technical advice and diplomatic support, which had played so large a part in the time of Muhammad ʿAli. The purpose of this paper, however, is to study the reign of ʿAbbas I, of which it illuminates several aspects, and modifies the accepted view. It is therefore intended as a contribution to a more objective appraisal of ʿAbbas's rule. It also appraises the motives of ʿAbbas's Anglophile policy. The principal sources used include unpublished British and French documents and published Arabic and Western materials.

1. Introduction

‘Abbas I has usually been depicted as a morose reactionary. Many writers see very little good in him. De Leon, the American consul-general in Egypt, wrote of him : "This man combines in his own person the evil instincts and habits, relieved by none of the virtues that characterise the Turkish Rulers; he is at once vindictive cowardly and cruel, and hates every foreigner with a fanatical hatred - shunning all intercourse even of an official character with the Foreign Agents ... his public administration is characterised by revolting extortion rapacity and cruelty. Neither the life, liberty or property of any subject is safe from day to day"¹.

These unsympathetic views of ‘Abbas I have been common, partly because his reign in several aspects runs counter to the main currents of Egyptian history between 1805 and 1882. Self-interest and personal feelings have been allowed to inspire many of the pens that have described ‘Abbas. French writers, such as Clot-Bey, Paul Merruau and Charles-Roux,² had reason to resent ‘Abbas's policies. Roux, for instance, says: ‘Abbas 1^{er} a laissé dans l'histoire la réputation d'un prince borné et d'instincts mauvais."³ ‘Abbas's biggest fault, in the opinion of French writers, was his apparent *rapprochement* with the English. Indeed, France's national pride was humiliated by ‘Abbas when she ceased to enjoy her previous status in Egypt.

‘Abbas was certainly not deprived of political vision as French writers assert. A moderate view of ‘Abbas has been expressed by ar-Rafi ‘i, who tries to assess as justly as possible the advantages and disadvantages of his reign;⁴ so does Bayle st. John, who writes in 1851 as follows : "It must be confessed that he had the good

**REASSESSMENT OF ABBAS HILMI[™] I
VICEROY OF EGYPT (1848 - 1854)**

By

OMAR ABDEL-AZIZ OMAR,

Ph.D., (London)

Professor of Modern History

Alexandria University

Contents

★ Prof. Omar Abdle - Aziz Omar

Reassessment of ^c Abbas Hilmi 1	5
Viceroy of Egypt (1848 - 1854)	

★ Prof. Gamal Hagar

Slavery and The making of an Article in the	43
Anglo - Saudi treaty of jeddah, 1927.	

Studies In Modern And Contemporary History

In Honour of Professor
Yunan Labib Rizk

Edited by
Latifa M. Salem

هذا الكتاب

هو عمل أكاديمي أعدّ للمؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور
يونس لبيب رزق ليقدّم له بمناسبة عيد ميلاده السبعين ، اشترك
فيه نخبة من المتخصصين في كتابة التاريخ الحديث
 والمعاصر ، إذ سَطَّرت بأقلامها دراسات قيّمة ، لم تقتصر
موضوعاتها على مصر فحسب ، وإنما شملت بلاداً أخرى ، مما
أضفى على الكتاب التنوع والحيوية . ومن ثم فإنه أصبح يُمثّل
أهمية بالغة من حيث شغله لِمكان متميّز في المكتبة
التاريخية ، ولكونه يُشكّل دليلاً قوياً وشاهداً صريحاً على تلك
العلاقة الوطيدة التي تربط بين أستاذ جليل وزملاء وتلاميذ
تفيض مشاعرهم بالمحبة والوفاء والتقدير له .

